

ضِيَاءُ السَّالِكِ إِلَى أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ

وهو

صفوة الكلام على توضيح ابن هشام

تأليف

محمد بن العزّز النجدي

المفتش العام السابق للغة العربية والشئون الدينية
بوزارة التربية والتعليم

الجزء الرابع

توزيع

مكتبة العلم بحجة
حي الشرفهاتفه ٠١٨٧٧٠٦٨٧٧

الناشر

مكتبة ابن تيمية
القاهرة
هاتف ٠١٨٦٤٤٠٨٦٤٤٠

جميع حقوق الطبع محفوظة
لمكتبة ابن تيمية

مطبعة ابن تيمية بالبحر

هاتف ٥٨٦٤٢٤٠ / ٣٣٤٦٤٨ / ١١

(باب إعراب الفعل) (١)

رافع المضارع تجرّده من الناصب والجازم ، وفقاً للفراء (٢) —
لا حلّوله محلّ الاسم (٣) ، خلافاً للبصريين ؛ لا تتقاضيه بنحو : هَلَّا تَفْعَلُ (٤) —
وَنَاصِبُهُ أَرْبَعَةٌ :

(أحدها) : « لَنْ » . وهى لِنَفْيٍ « سَيَفْعَلُ » (٥) . ولا تقتضى تأييدَ

باب إعراب الفعل

(١) الأفعال ثلاثة : مضى وأمر - وهما مبنيان دائماً ، ومضارع - وهو معرب ؛
إلا إذا اتصلت به اتصالاً مباشراً نون التوكيد فينبى على الفتح - أو نون النسوة فينبى
على السكون . وعلّة إعرابه - كما يقول النحاة - وقوعه فى مواقع كثيرة يقع فيها
الاسم ؛ كوقوعه خبراً ، وصفة ، وصلة . ثم جريانه فى الحركات والسكنات على لفظ اسم
الفاعل . وقبوله لام الابتداء التى تتصل بخبر « إن » المكسورة . واحتماله الحال
والاستقبال ، وتخصيصه بأحدهما بالقرينة - وكذلك الاسم شائع بحسب وضعه ويتخصص بأل
(٢) وعلى هذا جرى المربون ، فيقولون فى مثل : يقوم محمد - « يقوم »
فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم . ولا يقال : إن التجرد علامة
عدمية فلا يكون علّة للوجودى ؛ لأن معنى التجرد : الإتيان بالمضارع على أول أحواله
قبل أن يسبقه شيء . وعلى هذا جرى الناظم حيث يقول :

(اَرْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ؛ كَمَا سَعَدُ) (٦)

أى أن الفعل للمضارع يرفع إذا تجرد عن عامل للنصب أو الجزم ، مثل : تسعد
(٣) أى فيما إذا وقع خبراً - أو صفة - أو حالا ؛ لأن الأصل فى هذه الثلاثة الاسم .
(٤) لأن الاسم لا يقع بعد أداة التحضيض ، ولا بعد « سوف » فى مثل : سوف يقوم على
(٥) أى لنفى الفعل فى الزمن المستقبل غالباً ، ولا يفصل الفعل منها إلا للضرورة
الشعرية . ويجوز تقديم معموله عليها ، تقول : محمداً لن أخاصم .

(*) « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « بمجرد » فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل يعود على
مضارع ، والحلّة فعل الشرط ، وجوابه محذوف - أى إذا بمجرد فإرفعه « من ناصب » متعلق
بـيجرد « ورازم » معطوف عليه « كَمَا سَعَدُ » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وقد تقدم مثله .

النفي^(١) ولا تأكيدَه — خلافاً لازمخشريّ . ولا تقع دُعائية^(٢) —
 خلافاً لابن السراج . وليس أصلها « لا » فأبدلت الألف نوناً^(٣) —
 خلافاً للفراء . ولا « لا أَنْ »، فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف
 للساكين^(٤) — خلافاً للخليل والكسائي .

(الثاني) : « كُنْ » المصدرية^(٥) ؛ فأما التعليلية فجارة، والناصبُ
 بعدها « أَنْ » مضمرة ، وقد تظهر في الشعر .
 وتتمين المصدرية إن سبقتها اللام^(٦) نحو : (لِكَيْلَا تَأْسُوا) .

(١) أى دوامه واستمراره — إلا بقرينة ، بدليل قوله تعالى : (فلن أكلم اليوم
 إنسياً) ؛ لأنها لو كانت تفيد تأييد النفي — لوقع التناقض بينها وبين كلمة « اليوم » في الآية،
 ولوقع التكرار بذكر « أبدا » في قوله سبحانه وتعالى : (ولن يتمنوه أبداً) لأن
 « أبدا » تدل على التأييد

(٢) أى بأن يكون الفعل بعدها معناه الدعاء . وخالف في ذلك : ابن عصفور
 وابن السراج وكثيرون ، واختاره المصنف في النفي . واحتجوا بقول الشاعر :

ان تَزَالُوا كذَلِكُمْ ، نَم لَأَزِلْتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

فقد تضمنت مع النفي — الدعاء لهم بالاستمرار على ما هم عليه من الإنعام .
 والدليل على ذلك : عطف الدعاء عليه . ومنه قوله تعالى : (فلن أكون ظهيراً
 للمجرمين) لأن أدب المتكلم مع ربه وجهله بالغيب — يقتضيان أن يكون الكلام
 متصفاً بالدعاء ، لا النفي القاطع لما يكون في المستقبل (٣) لأن المهود إبدال
 النون ألفاً ، نحو : (لنسفاً) — لا العكس (٤) لأن التركيب إنما يصح إذا كان
 الحرفان ظاهرين حالة التركيب ، مثل « لولا » ، والظاهر هنا جزء كل منها .
 والخلاف في تركيب « لن » أو عدمه — لا طائل تحته (٥) علامتها : وقوعها بعد
 لام الجر المعروفة بلام التعليل — لفظاً أو تقديرأ ، وعدم وقوع « أن » المصدرية بعدها
 ظاهرة أو مضمرة . وهى تقتضى سببية ما قبلها فيما بعدها ، إذا كان الكلام مثبتاً . فإن كان
 منفيأ فقد تقتضى ذلك — أو لا تقتضيه (٦) أى : ولم تقع بعدها « أن » كما بينا . ولا
 يصح اعتبارها تعليلية ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله في الراجع .

والتعليلية إن تأخرت عنها اللام ، أو « أن » ^(١) نحو قوله :
 كَيْ لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّهٖ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ ^(٢)
 وقوله : * كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَحْدَعَا * ^(٣)
 ويجوز الأمران في نحو : (كَيْلَا يَكُون دُولَةً) ^(٤) .

(١) وكذلك إذا دخلت على « ما » الاستفهامية للسؤال عن العلة ، نحو : كَيْمَه
 ينبى الطلاب في آخر "مام - أى : لِمَ يَنْبِيون ؟ ولا يصح جعلها مصدرية لوجود فاصل
 قوى بَيْنَهَا وبين المضارع ، وأيضاً لفساد المعنى مع المصدرية . أو دخلت على « ما »
 المصدرية ، نحو : جئتكم كَيْمَا تَنْصَح وتوجه - أى : لَنْصَح والتوجيه . ولا يصح اعتبارها
 مصدرية ؛ لوجود الفاصل ، ولأن حرف المصدر لا يدخل على مثله في الفصح .

(٢) بيت من المديد ، من قصيدة لعبد الله بن قيس الرقيات :

وقبله : لَيْتَنِي أَلْقَى رُقِيَّةً فِي خَلْوَةٍ مِنْ غَيْرِ مَا أَنْسَ

واللغة والاعراب : لتقضي : لتوفى لي بما وعدت . رقية : اسم امرأة . مختلس :
 مصدر ميمي بمعنى الاختلاس - أو اسم مفعول . والاختلاس : أخذ الشيء خلسة أو بسرعه .
 « كى » تعليلية « لتقضي » اللام للتعليل مؤكدة لكى . وتقضي فعل مضارع
 منصوب بأن مضمرة بعدها ، وسكنت الياء للضرورة ، والنون للوقاية والياء مفعول أول
 « رقية » فاعل « ما » اسم موصول مفعوله الثانى « وعدتني » الجملة صلة ما « غير مختلس »
 غير صفة لمصدر محذوف ، ومختلس مضاف إليه - أى قضاء غير مختلس - أو حال من « ما » .
 والشاهد : أن « كى » تعليلية لوقوع اللام بعدها ، في قوله « كى لتقضي »
 والفعل بعد اللام منصوب بأن مضمرة بفتحة مقدرة على الياء

(٣) تقدم شرح هذا البيت وتامه في باب حروف الجر - جزء ثان صفحة ٢٧١ .

والشاهد فيه هنا : كون « كى » تعليلية لظهور أن المصدرية بعدها . ففي هذه الصور
 الأربعة « كى » بمنزلة لام الجر ، معنى وعملا ، فإذا وقعت بعدها اللام - كانت مؤكدة
 (٤) أى إذا تجردت من لام الجر قبلها ، ومن « أن » المصدرية بعدها ؛ فإن قدرت
 اللام قبلها - فهي مصدرية تنصب الفعل بنفسها . وإن قدرت « أن » بعدها - فهي تعليلية
 بمعنى لام الجر ، والفعل منصوب بأن .

وبالاحظ ؛ أنه إذا توسطت « كى » بين لام الجر ، و « لا » النافية - وجب وصل

وقوله : * أَرَدْتَ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي * ^(١)

(الثالث) : « أن » ^(٢) في نحو : (وَأَنْ تَصُومُوا - وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي) . وبعضهم يُهْمِلُهَا حملاً على « ما » أختها - أى :

الثلاثة في الكتابة . وإن لم توجد لام الجر - فصلت « كي » عن « لا » .
(١) صدر بيت من الطويل - لم ينسب لقائل ، وعجزه :

* فَتَرُكُمَا شَنَا بَيْدَاءَ بَلْقَعِ *

اللفظة والاعراب . تطير : تذهب بسرعة . شنا ، الشن : الجلد الذى بلى وتخرق
بيداء : صحراء - سميت بذلك لأن صاحبها يبيد ويهلك فيها . بلقع : قفر خالية من كل شيء
« لكيمًا » اللام حرف جر وتلبيس « كي » إما جارة تعليلية مؤكدة للام ، وأن
ناصة - أو مصدرية مؤكدة بأن ، واللام جارة و « ما » زائدة « فتركها » فترك
معطوفة على تطير و « ها » مفعول أول ، « شنا » مفعول ثان لترك - أو حال من
المفعول على التأويل « ببيداء » متعلق بترك « بلقع » صفة لبيداء .

والمعنى : يخاطب الشاعر طائراً جارحاً - أو سارقاً ماهراً ؛ فيقول : رغبت أن
تأخذ قيربى بسرعة ، وتتركها قطعة ممزقة بصحراء لا يصل إليها إنسان .

والشاهد : في « لكيمًا أن » ؛ حيث يجوز أن تكون « كي » مصدرية ، وأن
مؤكدة لها - وأن تكون تعليلية مؤكدة للام - ولولا « أن » لوجب أن تكون « كي »
مصدرية . ولولا وجود اللام - لوجب أن تكون تعليلية . ويرجع النحويون الإعراب
الثاني ؛ لالتصاق « أن » بالمضارع ، ولأنها أقوى في نصبه وأكثر استعمالاً من « كي » .

(٢) أى المصدرية . وعلامتها : أن تقع في كلام يدل على الشك - أو الرجاء والأمل
ولم تسبق بما يدل على العلم أو الظن . وأن يقع بعدها فعل . وتدخل على الماضى والمضارع
وتنصب المضارع لفظاً أو تقديرأ أو محلاً ، ولا تنصب الماضى مطلقاً ولا تغير زمنه .
وتتصل بالفعل الذى تدخل عليه . ولا يفصل بينهما بغير « لا » النافية أو الزائدة . ويمتنع
تقديم معمول فعلها عليها على الصحيح - خلافاً للفراء . وتسبك مع الجملة التى بعدها
بمصدر مؤول يعرب على حسب ما قبلها . وتقع في أول الكلام فتؤول مع ما بعدها
بمصدر يكون مبتدأ ، نحو : (وأن تصوموا خيراً لكم) . وتقع في وسط الكلام فيكون

المصدرية^(١)، كقراءة ابن مُحِيصِن^(٢) : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) ،
وكقوله : * أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَهْمَاءَ وَيَحْكُمَا *^(٣)

المصدر فاعلا ، نحو : (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ) - ومفعولا ،
نحو : (فَأَرَدْتُ أَنْ أُعِيَهَا) ، ومجروراً بالإضافة ، نحو : (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ
فِيهِ وَلَا خِلَالُ) . وبحرف الجر ، نحو : عجبت من أن كشفت عن اللص .
(١) وعلى ذلك لا ينصب بها المضارع رغم استيفائها شروط النصب . وهذا الرأي
ضعيف لا يحسن العمل به الآن ، وفيه يقول الناظم :

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ « أَنْ » حَمَلًا عَلَى « مَا » أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيـصن ، أحد الأربعة أصحاب القراءات الشاذة
بعد العشرة . كان مقرئ أهل مكة مع ابن كثير . وكان نحويا جليلا ، قرأ القرآن على
ابن مجاهد ، وفي قراءته بعض مخالفة للمصحف . وتوفي بمكة سنة ١٢٣ هـ .
(٣) صدر بيت من البسيط - لم تقف على قائله ، وعجزه :

* مِني السَّلامِ وَالْأَلَا تُشْعِرَا أَحَدَا *

اللغة والاعراب . تقرأ ، المراد : تبلغان وتقولان ، من قولهم : اقرأ السلام
على فلان - أى بلنه كأنك تتلوه عليه ، والمراد بالسلام هنا : مطلق التحية . وبحكما
مصدر معناه : رحمة لكما . « أَنْ » مصدرية مهملة . « تقرأ » فعل مضارع مرفوع
بثبوت النون والألف فاعل ، وهو في محل نصب - بدل من حاجة في قوله :

بَا صَاحِبِي فَذَتْ نَفْسِي نَفُوسَكُمَا وَحَيْنُمَا كُنْتُمَا لَا قِيَتُمَا رَشَدَا
إِنْ نَقَضِيَا حَاجَةً لِي خَفَ تَحْمَلُهَا تَسْتَوْجِبَا مِنِّي عِنْدِي لَهَا وَيَدَا

- أوفي محل رفع خبر لمبتدأ محذوف عائد إلى حاجة - أى : هي أن تقرأ « وبحكما » ويج
منصوب بفعل محذوف من معناه ، وهو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطبين « مني » متعلق
بتقرأ « السلام » مفعول تقرأ « وألا » الواو عاطفة ، وأن مصدرية ناصبة و « لا »
نافية « تشعرا » فعل مضارع منصوب بأن محذوف النون والألف فاعل « أحدا » مفعول .
والعنى : أرجو يا صاحبي أن تبلغا محبوبتي أسماء تحيى ، وألا تخبرا بذلك أحدا :

والشاهد في : « أَنْ تقرأ » ؛ حيث رفع الفعل مع وجود « أَنْ » قبله ، مما يدل
على أنها مهملة . وفي هذا نظر ؛ فإن الشاعر أعمل « أَنْ » في عجز البيت ؛ فإذا كان

وتأتى «أن» مفسّرةً، وزائدةً، ومخفّفةً من أنّ. فلا تنصب المضارع
فالمفسّرةُ هي : المسبوقَةُ بِجُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ ^(١) نحو:
(فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ — وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا) ^(٢).

الإهمال لئمة الشاعر فكيف يوجه ذلك؟ إن هذا يقدر في صحة الشاهد، ولا سيما أن قائله مجهول.
(١) ويشترط كذلك : أن تتأخر عنها جملة أخرى ، تتضمن معنى الأولى
وتوضح المراد منها . وألا تقرن « أن » بحرف جر ظاهر أو مقدر :
ومن هذا يتبين : أن التفسير إنما هو بالجملة المتأخرة ، أما « أن » فبجرد أداة ، وهى
حرف مهمل مثل « أى » المفسرة .

فإن لم تسبقها جملة كاملة - كانت فى الغالب مخففة من الثقيلة ، نحو قوله تعالى :
(وَأَخِرُّ دَعْوَاهُمْ أَنْ اتَّخَذُوا رَبًّا إِلَهًا مَعَهُ) ، وإن لم تتأخر عنها جملة -
امتنع مجيء « أن » ؟ فلا يقال : أخذت عسجداً أن ذهباً ، بل يجب حذف « أن » -
أو الإتيان بكلمة « أى » المفسرة .

وإن اقترنت بحرف جر ظاهر أو مقدر ، كانت مصدرية ، نحو : كتبت إليه بأن
اهجم على العدو ؟ لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول .

تذييل

إذا جاء بعد « أن » الصالحة للتفسير - مضارع مسبوق بكلمة « لا » ، نحو : أشرت
إليه ألا يتكلم ؟ جاز رفعه على اعتبار « لا » نافية ، وجزمه على اعتبارها ناهية ،
و « أن » فى الحالتين مفسرة ، والجملة بعدها مفسرة لما قبلها ، ولا محل لها من الإعراب .
ويجوز نصب الفعل على تقدير « لا » نافية ، و « أن » مصدرية حذفت قبلها قياساً ؟
فإن حذفت « لا » - امتنع الجزم ، وجاز الرفع أو الصب .

(٢) للمفعول فى الآية الأولى مقدر ؟ أى : أوحينا إليه شيئاً هو : اصنع . ويصح أن
تكون « أن » هنا زائدة . من الآية : ٢٧ من سورة المؤمنون .

والمعنى : أوحينا إليه لفظ « اصنع » .

وليس المراد بالانطلاق فى الآية الثانية - الشئ ، وإنما المقصود انطلاق الألسنة بهذا الكلام ؛
كأن المراد بالشئ - الاستمرار على الشئ ، وليس الشئ المعروف . الآية ٦ من سورة ص

والزائدة هي : التالية لـ « لَمَّا » ^(١) نحو : (فَلَمَّا أَنَّ جَاءَ الْبَشِيرُ) ،
والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله :

* كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ * ^(٢)

أو بين القسم و « لَوْ » ، كقوله : * فَأُقْسِمُ أَنَّ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ * ^(٣)
والخفيفة من « أَنَّ » هي : الواقعة بعد « عِلْمٌ » ^(٤) نحو : (عِلْمٌ أَنَّ

(١) أى : الحنية التى بمعنى حين ووقت - لا النافية .

(٢) تقدم هذا البيت وشرحه فى باب : إن وأخواتها فى الجزء الأول صفحة ٣٤٧ .
والشاهد فيه هنا : زيادة « أَنَّ » بين الكاف ومجرورها - وهو « ظنية »
على رواية الجر . أما على رواية النصب ، فتكون « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب مخففة من
الثقيلة ، و « ظنية » اسمها ، والجر محذوف .

(٣) صدر بيت من الطويل - للسبب بن علس - يخاطب بنى عامر بن ذهل ، وهو
من شواهد سيبويه ، وعجزه :

* لَسَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ *

وقبله : لَعَمْرُى إِنَّ جَدَّتْ مَدَاوِدُ بَيْنَفًا لَيَذْتَحِينَ مِنِّى عَلَى الْعَظَمِ مَيْسَمٌ

اللغة والاعراب . أقسم : أحلف - وهو فعل مضارع فاعله أنا « أَنَّ » زائدة
« لو » شرطية غير جازمة « التقينا » فعل الشرط « وأنتم » معطوف على « نا » من
غير فاصل للضرورة ، « لَسَكَانَ » جواب القسم لتقدمه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة
جواب القسم عليه « لَكُمْ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم « يوم » اسمها
مؤخر « مظلم » صفة ليوم . ويجوز أن تحمل « كان » تامة ، و « يوم » فاعل بها .
وقبل : إن المحذوف جواب القسم ؛ لأن جواب الشرط الامتناعى هو المذكور فى الكلام
سواء تقدم عليه القسم أو تأخر .

والمعنى : يقسم أنه لو التقي بأعدائه لخذلهم ، وكان يوم اللقاء شرًا وبالا عليهم .
والشاهد : وقوع « أَنَّ » زائدة بين فعل القسم و « لو » . وفعل القسم مذكور هنا
(٤) أى بعد كلام يدل على اليقين والتحقق والاعتقاد الثابت ، مثل : علم - تحقق
تبين - يقين ، وغير ذلك مما يدل على اليقين والقطع . وإنما كانت فى ذلك مخففة ؛ لأن
العلم يتعلق بالتحقق الثابت فيناسبه التوكيد الذى يفيد « أَنَّ » المخففة . وجمل سيبويه :

سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) ، ونحو : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ) .
أو بعد ظنٍّ^(١) نحو : (وَحَسِبُوا أَنَّ لَا تَكُونُ) . ويجوز في تالية
الظنِّ - أن تكون ناصبةً وهو الأرجح^(٢) ، ولذلك أَجْمَعُوا عليه في :
(أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) ، واختلفوا في : (وَحَسِبُوا أَنَّ
لَا تَكُونُ فِتْنَةً) ؛ فقراه غير أبي عمرو والأخوين^(٣) - بالنصب^(٤) .

الحذر والخوف - كالعلم ؛ إذا كان الشيء المحذور أو المخوف متيقناً ، نحو : خشيت
أن تفعل كذا - وخفت أن تذهب وحدك . (١) أى : مؤول بالعلم ومستعمل فيه .
(٢) ذلك لأن في هذا إجراء الظن على أصله من غير تأويل ، ولأن الناصبة للمضارع
أكثر استعمالاً من الخففة . ومثل الظن : ما في معناه من أفعال الرجاء .

ويفرق بين الناصبة والخففة ؛ بأن الناصبة ينصب بعدها المضارع وتؤول بمصدر
أما الخففة فيرفع بعدها الفعل ولا تؤول بمصدر .

(٣) المراد بهما : حمزة - والكسائي (٤) أما هم فقد قرءوا بالرفع ؛ لوجود
الفصل بين « أن » والفعل « بلا » ، ولم يقرءوا بالرفع في « يتركوا » - لعدم الفصل .
تذنيده

يجب حذف النون من « أن » الناصبة المصدرية كتابة ؛ إذا وقعت بعدها « لا »
نافية أو زائدة - وإدغامها في « لا » نطقاً ، نحو : (ما منكم ألا تسجد)
ويجب إظهارها كتابة لا نطقاً إن كانت غير ناصبة ، سواء كان بعدها اسم أو فعل ، نحو
(أشهد أن لا إله إلا الله) ، وتدغم في « لا » عند النطق .

وفما تقدم من « لن » ، و « كي » ، و « أن » - يقول الناظم :

(وَبَلَنِ أَنْصِبُهُ وَكَيْ ، كَذَا بَأْنَ لَا بَعْدَ عِلْمٍ ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ
فَانْصِبَ بِهَا ، وَالرَّفْعَ صَحَّحْ ، وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ «أَنَّ» ، فَهُوَ مُطَرِّدٌ)^(٥)

(*) « وبلن » متعلق بأنصبه « وكى » معطوف على أن « كذا بأن » متعلقان بحذوف يدل
عليه انصبه « لا » عاطفة « بعد علم » بمطوف معطوف على محذوف حال من أن وعام مضاف إليه -
أى حال كونها بعد غير علم لا بعد علم « والى » اسم موصول مبتدأ « من بعد ظن » متعلق بمحذوف صلة
(*) « فانصب بها » الجملة خبر المبتدأ « والرفع » مفعول مقدم لصحح « تخفيفها » مفعول اعتقد
ومضاف إليه « من أن » متعلق بتخفيف « فهو » الفاء للتعليل ، و « هو » مبتدأ « مطرد » خبر

(الرابع) : « إِذَنْ » . وهى حرفُ جوابٍ وَجَزَاءٍ ^(١) .

وَشَرَطُ إعمالها ثلاثة أمور :

أحدها : أن تَتَصَدَّرَ ^(٢) ؛ فإن وَقَعَتْ حشواً أَهْمِلَتْ ^(٣) كقوله :

* وَأَمْكَنْتَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا * ^(٤) . وأما قوله :

أى : انصب المضارع بحرفى النصب : لن - وكى ، وكذلك بالحرف « أن » بشرط ألا يكون واقعاً بعد ما يفيد العلم واليقين ، وإن وقعت « أن » بعد ما يفيد الظن والرجحان - فانصب بها المضارع إن شئت ، وارفعه إن شئت . واعتقد فى حالة الرفع أنها مخففة من الثقيلة .

(١) أى حرف يقع فى صدر كلام يكون مترتباً على كلام قبله ترتب الجواب على السؤال ، وليس بالازم أن يكون الكلام السابق مشتملاً على استفهام يتطلب جواباً . ومعنى كونها للجزاء : دلالتها على جملة بعدها تكون فى الغالب مسببة عما قبلها ، وتعتبر أثراً من آثاره . والصحيح أنها بسيطة ثلاثية الحروف ، ناصبة بنفسها ، وتبدل نونها ألفاً فى الوقف . والجمهور يكتبونها بالنون . وبعضهم يكتبها بالألف . وقيل : تكتب العاملة بالنون ، والمهملة بالألف ؛ للتفرقة بين النوعين ، وهو رأى حسن .

وهذا كله فى غير القرآن . أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعاً - اتباعاً للرسم العثمانى .

(٢) أى تقع فى صدر جملتها ، فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها فى الإعراب على الرغم من ارتباطهما فى المعنى .

(٣) يكثر وقوعها حشواً ؛ بين المبتدأ وخبره نحو : أنا إذا أساعدك ، والخبر هنا جملة مضارعية . وبين جماتى الشرط والجواب - سواء كانت أداة الشرط جازمة أو غير جازمة ، نحو : إن تزرنى - إذا - أشكرك ، ونحو : إذا أنصف الناس - إذا - يسمعون . أو بين القسم وجوابه ، سواء كان القسم مذكوراً أو مقدراً ، نحو : والله إذا - أكافئك ، ونحو : لئن قصرت فى عملك - إذا - لا تكافأ . وكذلك تهمل إذا تأخرت عن صدر جملتها إلى آخرها .

(٤) عجز بيت من الطويل - لكثير عزة ، من قصيدة مدح بها عبد العزيز بن مروان - والد الإمام العادل : عمر بن عبد العزيز - وكان والياً على مصر ، فأعجبته مدحته ،

* إِنِّي إِذْنٌ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا * (١) - فضرورة ، أو الخبر محذوف -
أى إِنِّي لَا أُسْتَطِيعُ ذَلِكَ . وَإِنْ كَانَ السَّابِقُ عَلَيْهَا وَآوَاءً أَوْ فَاءً - جاز
فقال له : تمن على - فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره ؛ فلحظ منه القبول ، فأعرض
الشاعر عن ذلك مكفياً بما منحه من مال ، ثم ندم بعد . وصدره :

• لئن هَادَى لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمَثَلِهَا •

اللغة والاعراب . عاد : رجع . لا أفيها : لا أتركها ولا أردّها ، والضمير فيه
وفي « بمثلها » - يرجع إلى خطة الرشد في قوله قبل :

عَجِبْتُ لَتَرْكِي خُطَّةَ الرُّشْدِ مَا بَدَأَ لِي مِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَبُولُهَا

وقيل : الضمير في « بمثلها » - يرجع إلى مقالة عبد العزيز له ، وهى : « تمن على » ؛
وفي قوله : « لا أفيها » - إلى مقالته السابقة ، وهى : تمنى أن يكون كاتبه وصاحب أمره
« لئن » اللام موثقة للقسم ، وإن شرطية جازمة « عاد » فعل الشرط « عبد العزيز » عبد
فاعل عاد ، والعزيز مضاف إليه « بمثلها » متعلق بعاد ، وجواب الشرط محذوف « وأمكننى »
معطوف على عاد « إذا » حرف جواب مهمل « لا » نافية « أفيها » فعل مضارع
والفاعل أنا ، و « ها » مفعول ، وهو جواب القسم في قوله قبل :

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مَنَى تَقُولُ الْفَيَافَى نَصْماً وَذَمِيراً

الراقصات : الإبل ، والرقص : الحجب لها . تقول : تقطع . النص : السير الشديد
الذميل : السير اللين .

والمعنى : يقسم أنه إذا رجع الخليفة وعرض عليه مثل الخطة التى عرضها ، وأمكنه من
ذلك - لا يتركها ولا يردّها .

والشاهد : إيهال « إذن » فى قوله : « إذا لا أفيها » لعدم تصدّرها ، ووقوعها حشواً
بين القسم وجوابه ، ولذلك رفع « أفيها » ولم ينصبه بإذن .

(١) عجز بيت من الرجز - لم نقف على قائله ، وصدره :

• لَا تَنْتَرُ كُنِّي فِيهِمْ شَطِيرَا •

اللغة والاعراب . شطيراً : غريباً أو بعيداً . أطير ، المراد : أذهب بعيداً .
« لا » ناهية « تتركنى » فعل مضارع مؤكد بالنون الثقيلة والنون للوقاية والياء مفعول أول
« شطيراً » مفعول ثان أو حال « إني » إن واسمها « أهلك » فعل مضارع منصوب بإذن
والجمله خبر إن « أو أطيرا » معطوف على أهلك ، وانجلف للاطلاق .

النصب^(١)، وقد قرئ: (وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا — فَإِذَا لَا يُؤْتُوا)، والغالبُ
الرفع^(٢) وبه قرأ السبعة .

الثاني : أن يكون مُسْتَقْبَلًا ؛ فيجبُ الرفعُ في نحو : إِذَنْ تَصْدُقُ^(٣)

— جواباً لمن قال : أَنَا أَحَبُّ زَيْدًا .

والمعنى : لا تتركني وتصيرني مثل البعيد والغريب بين هؤلاء اقوم الذين لا أسترخ
إليهم ، فإنني إذن أموت أو أرحل بعيداً عنهم .

والشاهد : نصب المضارع — وهو «أهلك» — بعد «إذن» وهي غير واقعة في صدر
الجملة ؛ لأنها وقعت حشواً بين اسم إن وخبرها . وقد خرج — كما ذكر المصنف — على أنه
ضرورة ، أو على أن خبر «إن» محذوف ، وعلى ذلك تكون «إذن» في صدر جملة
مستأنفة (١) أى نصب المضارع على إعمال «إذن» واعتبار الواو أو الفاء
للاستئنف ؛ لتكون «إذن» في صدر الكلام . وظاهر عبارة ابن مالك : أن حروف العطف
كلها سواء في ذلك الحكم (٢) أى باعتبار الواو والفاء للعطف ، فيكون ما بعد العاطف
من تمام ما قبله لربطه به . والحق أنه إذا عطف فعل مضارع على مثله — وجب الإهمال
لأن المظوف لا يستقل بنفسه ، بل يتبع المظوف عليه في إعرابه ؛ فلا تكون «إذن»
واقعة في صدر جملة مستقلة في إعرابها ، تقول : لم يحضر الغائب وإذا يسترخ أهله —
يجزم يسترخ ، عطفاً على يحضر — عطف فعل على فعل . أما إذا عطف جملة على جملة
قبلها — مضارعية كانت — أو ما ضوية — أو اسمية ؛ فإن كان للجملة السابقة محل من الإعراب —
وجب إهمال «إذن» لوقوعها في صدر جملة تابعة في إعرابها لما قبلها لا مستقلة ، نحو :
إن للتلاميذ رائداً يرشدهم وإذا يملئهم مرادهم ، جملة «يرشدهم» في محل نصب صفة
لرائداً ، وجملة «يملئهم» معطوفة عليها في محل نصب ، و«إذن» مهيأة لتنصب الفعل بعدها
لعدم وقوعها في صدر الجملة . وإن لم يكن للجملة الأولى محل من الإعراب — كالجملة
الشرطية مثلاً — جاز الإعمال والإهمال ، نحو : إن تزرنى — وإذا أشكرك — أزرك ؛ جملة
تزرنى شرطية لا محل لها ، وقد عطف عليها جملة «أشكرك» ولا محل لها أيضاً ، فيصح
نصب الفعل «أشكر» باعتباره في صدر جملة لا محل لها فهي كالمتأنفة . ويصح الرفع
باعتبار العطف وارتباطها بما قبلها في المعنى ، فسكانها غير مستقلة .

(٣) لأنه يدل على الحال ، والنائب يخاص زمن المضارع للاستقبال ، فيقع التعارض بينهما

الثالث : أن يتَّصِلَا^(١) ، أو يفصل بينهما القسم^(٢) كقوله :

* إِذَنْ وَاللّٰهُ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ *^(٣)

(١) أى أن يكون المضارع متصلا بها ؛ لضعفها مع الفصل عن العمل فيها بعدها - وتختلّ الفاصل (٢) ذكر في المنى جواز الفصل بلا النافية ، وقد وردت في النصوص أمثلة قليلة ، وقع فيها الفصل - مع الإعمال - بالنداء ، وبالنداء ، وبالظرف ؛ فليبنى أن يقتصر على المسموع ، ولا يقاس عليه .

(٣) صدر بيت من الوافر - ينسب لسيدنا حسان بن ثابت ، وعجزه :

* تَشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ *

وهو مثبت في ديوانه بيتا مفردا ، من غير سابق ولا لاحق .

اللغة والاعراب . رميهم ، المراد : نصيبهم ، وأصل الرمي : الطرح على الشئ وقذفه . بحرب ، الحرب يذكر ويؤنث ، والأكثر فيها التأنيث . المشيب : زمن الشيب . «إذن» حرف جواب وجزاء ونصب لا محل له « والله » الواو للقسم « الله » مقسم به مجرور بالواو والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « رميهم » نرى فعل مضارع منصوب بإذن وضمير التائبين مفعول به « بحرب » متعلق بزمي « يشيب » فعل مضارع والفاعل يعود على الحرب « الطفل » مفعول به والجملة في محل جر ، صفة لحرب .

والمعنى : إذن والله نصيب هؤلاء القوم بقتال يشيب الولدان قبل أن يبلغوا سن الشيب ، وذلك بسبب ما يحصل لهم من الفزع والرعب .

والشاهد : نصب المضارع - وهو « رميهم » - بإذن ، مع الفصل بينهما بالقسم .

وفى « إذن » وأحكامها السابقة - يقول الناظم :

(وَنَهَبُوا إِذَنْ الْمُسْتَقْبَلَاً إِنْ صُدِّرَتْ ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ ، مُوَصَّلَاً
أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ ، وَانْصَبَ وَارْفَعَا إِذَا « إِذَنْ » مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا)^(٤)

(*) « إذن » متعلق بنصبوا « المستقبلا » مفعوله « إن صدرت » شرط وفعله ، والجواب محذوف « والفعل » الواو لحال ، و« الفعل » مبتدأ « بعد » ظرف مبنى على الضم في محل نصب متعلق بمحذوف خبر ، والجملة حال من إذن « موصلا » حال من الضمير المستكن في الظرف .
(*) « أو » عاطفة على بعد - أو موصلا « قبله » قبل والهاء مضاف إليه - ظرف خبر مقدم « اليمين » مبتدأ مؤخر ويجوز جعل اليمين فاعلا بالظرف « وانصب وارفع » فاعلا أصرا والمفعول محذوف - أى الفعل « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « إذن » فاعل لمحذوف هو فعل العطف - يفترقه وقعا ، من بعد عطف « جار ومجرور متعلق بوقعا ومضاف إليه ، وجواب إذا محذوف .

(فصل) يُنصب المضارعُ «بأن» مُضمرةً وجوباً في خمسة مواضع:
أحدها: بعد «اللام» ؛ إن سُبقت بكونٍ ، ناقصٍ^(١) ، ماضٍ^(٢) ،
منفى^(٣) ، نحو: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ — لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَفْقِرَ لَهُمْ)^(٤) .
وتُسمَّى هذه اللامُ — لامُ الجُود^(٥) .

أى أن العرب نصبت الفعل المضارع بإذن ؛ إذا كان مستقبل الزمن ، وكانت «إذن» في صدر جملتها ، والفعل متصل بها من غير فاصل بينهما — أو بفاصل هو القسم ، ولم يذكر «لا» النافية . وانصب المضارع أو أرفعه إذا وقعت «إذن» بعد حرف عطف ، وقد قيد النحاة العطف بالواو أو الفاء — كما بين المصنف .

(١) هو «كان» أو يكون — دون غيرها من سائر الأفعال الناسخة أو التامة فلا يجب الإضمار بعد «كان» التامة ؛ لأن اللام بعدها لام «كى» :

(٢) أى لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ؛ إذا وقع فعل السكون مضارعاً بعد «لم» الجازمة التي ت قلب زمنه إلى المضى (٣) هذا النافي هو : «ما» ، وتختص بالدخول على «كان» . و «لم» الجازمة ، وتدخل على المضارع .

وينبغي أن يلي فعل السكون الناسخ اسمه مباشرة . وأن يكون اسماً ظاهراً لازمياً . ثم يأتي مضارع منصوب مبدوء بلام مكسورة ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً في الغالب ، يعود على اسم الناسخ السابق كما مثل المصنف . وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

وَبِمَدِّ نَفْيِ «كَانَ» حَقْمًا أَضْمِرًا^(٦)

أى : أضمر الحرف الناصب — وهو «أن» — حتماً ؛ إذا وقع بعد كان المنفية . وقد أوضح المصنف ما في ذلك من أحكام .

(٤) «يعذب» و «يفقر» — منصوبان بأن مضمرة وجوباً بعد اللام ، والخبر محذوف ، وتعلق به اللام الجارة للمصدر المنسبك من «أن» والفعل المجرور بها ، والجار والمجرور في محل نصب خبر الناسخ . والتقدير : ما كان الله مريداً لعذابهم .

(٥) أى النفي ؛ لأنها تقوى معنى النفي في الجملة كلها ؛ فهي تقع بعد كون منفي ،

(*) «وبعد نفي» بعد ظرف متعلق بأضمرنا ونمى مضاف إليه «كان» مضاف إليه «حتماً» نعت لمصدر محذوف — أى إضمار أحتما «أضمرنا» ماضٍ المعجول ونائب الفاعل يعود إلى أن، والألف للاطلاق

الثانى : بعد « أو » ^(١) ؛ إذا صلح فى موضعها « حتى » ^(٢) ، نحو :
لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي ، وكقوله :
* لَأُسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى * ^(٣)

والمنى بعدها منى لتعلقها مع الجرور بالخبر المحذوف المنى . وما ذكره المصنف من أن الناصب بعد لام الجحود - هو « أن » المضرة - هو مذهب البصريين . ويرى السكوفيون أن الناصب اللام ، وهى حرف زائد عندهم فيسرى النفى منه إلى المصدر المؤول الجرور بها .

(١) أى العاطفة (٢) أى الدالة على النافية ، وتسمى النافية - أو التى بمعنى « إلى » ، أو الدالة على التعليل - وتسمى التعليلية ، أو التى بمعنى « كى » أو لام التعليل .
(٣) صدر بيت من الطويل - لم تقف على قائله ؛ وعجزه :

* فَمَا انْقَادَتْ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ *

اللغة والاعراب . لأستسهلن الصعب : لأعدنه وأصيرنه سهلاً بالصبر . والصعب : الأمر العسير . أدرك : أبلغ . المنى : ما يتمناه الإنسان ويرغب فيه - جمع منية . انقادت : سهلت وتيسرت . الآمال : جمع أمل - وهو ما يرجى من المطالب . « لأستسهلن » اللام موطة لقسم محذوف ، وجملة أستسهلن جوابه لا محل لها « الصعب » مفعول أستسهلن « أو » عاطفة بمعنى حتى أو إلى « أدرك » فعل مضارع منصوب بأن مضرة وجوباً بعد « أو » ، وهو فى تأويل مصدر بأن المحذوفة - معطوف على مصدر مأخوذ من الفعل المتقدم - أى : ليكون منى استسهال أو إدراك « فَمَا » الفاء للتعليل وما نافية « الآمال » فاعل انقادت « إلا » أداة استثناء مفرغ . « لصابر » متعلق بانقادت

والمنى : لأصيرن كل أمر عسير - سهلاً بالصبر والاحتمال ، حتى أبلغ ما أتمناه وأرجوه فما ذلت الصعاب وتيسرت الأمور التى يرجى الحصول عليها - إلا لمن يصبر على الشدائد ويحبس نفسه عن الجزع واليأس .

والشاهد : فى قوله « أو أدرك » ، حيث نصب المضارع بأن مضرة وجوباً بعد « أو » التى بمعنى حتى - أو إلى .

أو «إلا» ^(١) نحو لَأَقْتُلَنَّهٗ أَوْ يُسْلِمَ ، وقوله :
* كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيماً * ^(٢)

(١) أى الاستثنائية : إذا كان الفعل الذى قبلها ينقضى دفعة واحدة كما مثل المصنف

(٢) عجز بيت من الوافر - لزياد الأعجم ، وهو من شواهد سيديويه ، وصدره :

* وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ *

اللغة والاعراب . غمزت : هزرت - من الغمز وهو الهز والجس باليد . قناة :

المراد الرمح . كعوبها : جمع كعب ، وهو من القصب ما بين كل عقدتين ، ومن الرمح أطرافه . تستقيماً : تعتدل بعد اعوجاج « وكنت » كان واسمها « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « غمزت » فعل ماض فعل الشرط « قناة قوم » مفعول غمزت وقوم مضاف إليه « كسرت » جواب الشرط ، وجمله الشرط وجوابه خبر كان الناقصة « كعوبها » كعوب مفعول كسرت والماء مضاف إليه « أو » عاطفة بمعنى « إلا » الاستثنائية ، وقد عطفت مصدرأ مؤؤولا على مصدر متصيد كما سبق « تستقيماً » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد أو ، والألف للإطلاق ، والفاعل يعود إلى قناة قوم .

والمعنى : يقصد الشاعر : أنه إذا شرع فى إصلاح قوم مفسدين ، لا يرجع عن ذلك إلا إذا استقاموا وصلحوا - وإلا كسرهم وآذاهم ، كما أنه إذا أراد إصلاح رمح معوج ، لا يتركه إلا إذا استقام واعتدل - وإلا كسره .

والشاهد : فى « أو تستقيماً » ، حيث نصب المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد « أو » التى بمعنى إلا . وفى البيت استعمارة تمثيلية . وإلى « أو » أشار الناظم بقوله .

(كَذَلِكَ بَعْدَ « أَوْ » إِذَا يَصْلُحُ فِى مَوْضِعِهِ أَحَدُ حَتَّى ، أَوْ « أَلَا » أَنْ خَفَى) ^(٣)

أى : مثل ما وقع بعد لام الجحود - يجب إضمار أن بعد « أو » ، إذا صلح فى موضعها حتى - أو « إلا »

(*) « كذلك » متعلق بمحذوف مفعول مطلق لحذف أو حال من فاعله « بعد أو » بعد ظرف متعلق بخفى وأومضات إليه « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط منصوب المحل بجوابه « حتى » فاعل يصلح « أو لا » مطلوب على حتى « أن » مقصود لفظه مبتدأ « خفى » فعل ماض فاعله يعود إلى أن ، والجملة خبر المبتدأ والمعنى التقديرى : « أن » خفى بعد « أو » - فإما مماثلة فى الوجوب ذلك الحذف الذى بعد نفى كان ؛ إذا كان يصلح فى موضع « أو » - حتى ، أو ، إلا .

الثالث : بعد « حَتَّى » ^(١) ؛ إن كان الفعل مستقبلاً باعتبار التكلم ، نحو : (فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوْا حَتَّى تَقْتُلُوهُمْ) ^(٢) — أو باعتبار ما قبلها ، نحو : (وَذُلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) ^(٣) .

ويرفع الفعل بعدها : إن كان حالاً ^(٤) — مسبباً — فضلة ^(٥) ، نحو : مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا يَرْجُوْهُ ^(٦) ، ومنه : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) في قراءة

(١) أى الجارة للصدر المؤول من « أن » المضرة وجوباً - وما دخلت عليه . وهى : إما أن تدل على النسيئة ، أو على التعليل ، أو على الاستثناء . فتدل على النسيئة ؛ إذا كان المعنى بعدها نهاية وغاية لما قبلها . وعلامتها : أن يصلح في موضعها « إلى » ولهذا تسمى : حَتَّى الغائية - أو التى بمعنى « إلى » كما أسلفنا . ولا بد أن يكون المعنى السابق ، من الأمور التى تنقضى تدريجياً - أى شيئاً فشيئاً - لا دفعة واحدة ، نحو يستمر الحر نهار الصيف حتى تغيب الشمس .

وتدل على التعليل ؛ إذا كان ما قبلها عللة وسبباً فيما بعدها . وعلامتها : أن يصلح في موضعها « كي » ، نحو : تعنى مصر بالصناعة حتى تستغنى عن الخارج .

وتدل على الاستثناء « كإلا » ؛ إذا لم تصلح للغاية أو التعليل . وعلامتها : أن يصلح مكانها « إلا أن » ، نحو : لا يعنى المدين من دينه حتى يؤديه ، فليست في هذا غائية ؛ لأن ما قبلها لا ينقضى تدريجياً - ولا تعليلية ؛ لأن ما قبلها ليس سبباً لما بعدها . وقد تدل « حتى » على أكثر من معنى ، إذا لم تكن هناك قرينة تعين المعنى المقصود (٢) فإن « حتى » مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال

وإلقائه إلى المخاطب (٣) فقول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة لزمن الإخبار ونزول جبريل بالآية - إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم . ويجب كذلك نصب الفعل بعد « حتى » إذا كان ما بعدها غير مسبب عما قبلها ، نحو : تصوم حتى تغرب الشمس . أو كان ما بعدها غير فضلة - بأن كان جزءاً أساسياً من الجملة التى قبلها - نحو : أحب أن أعمل حتى أتم الواجب على (٤) أى بأن يكون زمنه زمن النطق بالكلام المشتمل على حتى

(٥) أى ليس جزءاً أساسياً في الجملة ، كخبر المبتدأ ، أو خبر الناسخ .

(٦) فقلوه : لا يرجونه - حال ؛ لأنه في قوة : فهو الآن لا يرجى ، ومسبب عما

نافع ؛ لأنه مؤولٌ بالحال - أى : حَتَّى حالة الرسولِ والذين آمنوا معه أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ ^(١) .

وَيَجِبُ النَّصْبُ فِي مِثْلِ : لِأَسِيرِنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَمَا سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا ، وَأَسِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟ لانتفاء السَّبَبِيَّةِ ^(٢) . بخلاف : أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى حَتَّى يَدْخُلَهَا ؟ فَإِنَّ السَّيْرَ ثَابِتٌ ، وَإِنَّمَا الشَّكُّ فِي الْفَاعِلِ .
وفى نحو : سَيَرَى حَتَّى أَدْخُلَهَا ؛ لعدم الْفَضْلِيَّةِ ^(٣) . وكذلك : كَانَ سَيَرَى أَمْسَ حَتَّى أَدْخُلَهَا - إِنْ قَدَّرْتَ «كَانَ» نَاقِصَةً ، وَلَمْ تُقَدِّرِ الظَّرْفَ خَبَرًا ^(٤) .

قبله ؛ لِأَن عدم الرجاء مسبب عن المرض . وفضلة ، لِأَن الكلام تم بدونه ، وَإِذَا فشروط الرفع بعد «حَتَّى» ثلاثة (١) فالرفع في قراءة نافع ، على تقدير القول الماضي واقفاً في الحال - أى في زمن التكلم ، لاستحضار صورته المجببة . ٢١٤ سورة البقرة (٢) لِأَن طلوع الشمس ليس مسبباً عن السير - والدخول لا يتسبب عن عدم السير ، والسير لم يتحقق وجوده في المثال الثالث بدليل الاستفهام عنه ، فلورفع لزم تحقق وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه ، وذلك لا يصح
(٣) ذلك لِأَن «سَيَرَى» مبتدأ و«حَتَّى أَدْخُلَهَا» خبر ، فلو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر .
(٤) بل قدر متعلقاً «بَسَيَرَى» . فَإِنْ قَدَّرْتَ «كَانَ» تَامَةً ، أَوْ قَدَرَ الظَّرْفَ - وَهُوَ «أَمْسَ» خَبَرًا - جاز الرفع ؛ لِأَن ما بعد حَتَّى - حال فضلة .

والخلاصة

أَن الفعل بمصد حتى ؛ إِنْ كَانَ مستقبلًا خالصًا بالنسبة للتكلم - وَجِبَ نَصْبُهُ ؛ نحو : (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) . وَإِنْ كَانَ وَقْتُهُ حَاضِرًا - وَجِبَ رَفْعُهُ ، نحو : سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ ، إِذَا قُلْتَهُ وَقْتُ الدَّخُولِ . وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا جاز الأَمْران ، باعتبار جواز التأويل ؛ فَإِنْ قَدَّرْتَهُ حَاضِرًا وَقْتُ التَّكَلُّمِ بقصد حكاية الحال أو الحادثة الماضية - وَجِبَ رَفْعُهُ ، وَتَكُونُ حَتَّى ابتداءية .

وَإِنْ قَدَّرْتَهُ مُسْتَقْبَلًا يُتَقَدَّرُ الْعَزْمُ عَلَيْهِ وَقْتُ التَّكَلُّمِ - وَجِبَ نَصْبُهُ . وَتَكُونُ حَتَّى جارة للمصدر المنسبك من أَن المضمرة والفعل . وفى « حَتَّى » يقول الناظم :

الرابع والخامس : بعد فاء السَّبَبِيَّةِ ، وَوَاوِ المِيعَةِ ^(١) مسبوقيْن
بِنَفْيِ ^(٢) أو طَلَبِ ^(٣) تَحْضِيْنِ ^(٤) ، نحو : (لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ

(وَبَعْدَ «حَتَّى» مَكْذَا إِضْهَارُ «أَنْ» حَتْمٌ ، كـ «جُدَّ حَتَّى نَسُرَّ ذَا حَزَنٍ»
وَنَلَوْ حَتَّى حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا بِدِرَافَتَيْنِ ، وَأَنْصَبِ الْمُسْتَقْبَلَا ^(٥))
أى : أَنْ إِضْهَارُ «أَنْ» - واجب بعد حتى كالإضهار السابق ، والمثال الذى ذكره
لحتى التعليلية . والمضارع التالى «حتى» ؛ إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا بِالْحَالِ - يرفع ،
وإن كَانَ مُسْتَقْبَلُ الْمَعْنَى - ينصب ، وقد بينا وبين المصنف بقية الشروط .
(١) فاء السببية هى : التى تدل على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ومترتب عليه
بقريئة العدول عن المطف على الفعل إلى النصب . وواو المية هى : التى تدل على أن معنى
ما قبلها وما بعدها متلازمان - يحصلان معاً فى وقت واحد ، فهى بمعنى «مع» فى دلالتها
على الجمع والمصاحبة :

(٢) سواء كانت أداة النفي حرفاً مثل : لا - ما - لم - لن ، أو فعلاً مثل :
ليس - زال ، أو إسماً مثل : غير ، نحو : أنت غير آت فتحدثنا .
ويلحق بالنفي التشبيه المراد به النفي بالقرينة ، نحو : كأنك المعلم فنطيمك - أى
ما أنت بالمعلم ، وكذلك التقليل بقلاً - المقصود به النفي أحياناً ، نحو : قلما يشيع الظلم فى
أمة فتنهض - أى : لا يشيع الظلم

(٣) المراد بالطلب : الأمر والنهى - والدعاء - والاستفهام - والعرض - والتحضيض -
والتمنى - والترجى على الصحيح . وقد جمع بعضهم أنواع الطلب والنفي فى قوله :
مُرْ وَأَنَّهُ وَادْعُ وَسَلِّ وَأَغْرِضْ لِحَضْمِهِمْ قَمَنَ وَارْجُ ، كَذَاكَ الْفَنَى قَدْ كَمُلَا)
(٤) المراد بالنفي المحض : الخالص من معنى الإثبات ؛ فلا ينتقض معناه «بإلا» .

(*) «وبعد حتى» بعد ظرف متعلق بإضهار الواقع مبتدأ ، وحتى مضاف إليه «ن» مضاف إليه .
«حتم» خبره «مكذا» متعلق بمحذوف حال من الضمير فى حتم «كجده» خبر لمبتدأ محذوف «حتى»
حرف جر بمعنى كى «نسر» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى «ذا» مفعول تسر
«حزن» مضاف إليه . وتسر فى تأويل مصدر بأن المحذوفة مجرورة بمعنى ، والجار والمجرور متعلق بمجد
(*) «ونلو حتى» - أى تالى حتى - نلو مفعول لارفعن وحتى مضاف إليه «حالا أو
مؤولا» حالان من نلو حتى «به» متعلق بمؤولا «المستقبلا» مفعول انصب .

فَيَمُوتُوا^(١) - وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّائِرِينَ
- يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ - يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ - وَلَا تَطْفُوا
فِيهِ فَيَحِلَّ غَضَبِي (وقوله : * لَا تَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ *^(٢))

الاستثنائية التي تنقض النفي والنهي ، ولا بنفى آخر بعده يزيل أثره ويجعل الكلام مثبتاً ؛
لأن نفي النفي إثبات . وسيأتي إيضاح لذلك .

أما الطلب المحض فهو : ما يدل لفظه صراحة ونصاً على الطلب ، ويظهر ذلك في الأمر
والنهي والدعاء . أما غيرها من أنواع الطلب ، فيجىء معنى الطلب تابعاً لمعنى آخر يتضمنه .
والطلب غير المحض هو : الذي يدل عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر - كما سيأتي .

(١) الفاء عطفت المصدر المنسبك من أن المضرة والفعل على المصدر المتصيد من
الكلام ؛ أى : لا يكن قضاء عليهم فموت لهم . من الآية : ٣٦ من سورة فاطر .
وقد سبقت الفاء بالنفي . والآية التالية مثال للواو بعد النفي . وما بعدها مثالان لهما
بعد التثنية . وفيما تقدم يقول الناظم :

(وَبِمَدِّ فَأَجَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَحْضَيْنِ «أَنْ» وَسَتْرِهَا حَتْمٌ ، نَصَبٍ
وَالْوَاوِ كَالْفَاءِ ، إِنْ نَفَذَ مَفْهُومَ «مَعَ» كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ)^(٣)
أى : أن « أن » تنصب المضارع بعد الفاء المحجب بها نفي محض أو طلب محض ،
وسترها - أى حذفها - واجب . والواو كالفاء في الحكم ؛ إذا كانت بمعنى « مع » - أى
دالة على المعية والمصاحبة . ثم ساق الناظم مثلاً لتقدم النهى بعد الواو .
(٢) صدر بيت من الكامل - لأبي الأسود الدؤلى ، وقد استشهد به سيديويه ونسبه
للاختل ، وعجزه :

* عَارٌّ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمُ *

(*) « وبعده » ظرف متعلق بنصب « فأجواب نفى » مضافات إليه « أو طلب » . مطوف
على نفى « محضين » . نعم لنفى وطلب « أن » مبتدأ قصد لفظه « وسترها حتم » . مبتدأ وخبر ، والواو
لحال والحالة الحالية أو اعتراضية بين المبتدأ والخبر « نصب » فعل مضارع ، والفاعل يعود إلى « أن »
والجمله خبر للمبتدأ الأول - وهو أن (*) « والواو كالفاء » مبتدأ وخبر « مفهوم » مفعول نفي
« مع » مضاف إليه « كلاً » الكاف جارة لقول محذوف ، و « لا » ناهية « جلدًا » خبر - تـ كن
« وتظهر » الواو للمعية ، « وتظهر » فعل مضارع منصوب بأن مضرة وجوباً بعدها ، وهو محل
الشاهد والفاعل أنت « الجزع » مفعول تـ تظهر منصوب بالفتحة ، وسكن للوقف .

وقوله : يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا^(١)
وقوله : * فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوا إِنَّ أُنْدَى *^(٢)

اللغة والاعراب . لا تنه : لا تطلب السكف والبعد عن الشيء . عار : عيب ونقص .
« لا » ناهية « تنه » فعل مضارع مجزوم بلا محذوف الألف ، والفاعل أنت « وتأتي » الواو
للمعية ، وتأتي فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الواو « مثله » مثل مفعول تأتي
والهاء مضاف إليه ، وأن ما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر مأخوذ
من الفعل قبلها — أي لا يكن منك نهى وإتيان « عار » خبر لمبتدأ محذوف — أي ذلك
عار ، ويجوز العكس « عليك » متعلق بمحذوف صفة لعار « إذا » ظرف مضمن
معنى الشرط « فمات » فعل الشرط وفاعل ، والجواب محذوف — أي فذلك عار ،
« عظيم » صفة ثانية لعار ، وجملة الشرط معترضة بينهما .

والمعنى : لا تطلب من غيرك السكف والبعد عن شيء قبيح وأنت تفعل مثله ،
فذلك عار عظيم عليك ، وأمر مشين يحط من قدرك .

والشاهد : نصب « تأتي » بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية — في جواب النهي
بلا . والآية قبله مثال للفاء بعد النهي .

(١) بيت من الرجز ، لأبي النجم العجلي — الفضل بن قدامة — من قصيدة يمدح
فيها الخليفة سليمان بن عبد الملك . وهو من شواهد سيبويه .

اللغة والاعراب . عنقا : العنق : ضرب من السير السريع . فسيحاً : واسعاً ، فهو
وصف كاشف . « يا ناق » « يا » للدعاء ، وناق منادى مرخم « ناقة » مبنى على ضم
القاف ، أو التاء المحذوفة — على اللفتين المعروفتين — في محل نصب . « سيرى » فعل أمر مبنى
على حذف النون والياء فاعل « عنقا » صفة لمصدر محذوف — أي سيرا عنقا « فسيحاً »
صفة ثانية كاشفة « فتستريحاً » الفاء للسببية ، وتستريحاً فعل مضارع منصوب بأن مضمرة
وجوباً بعد الفاء ، والألف للإطلاق ، وهو في تأويل مصدر بأن ، معطوف بالفاء على
مصدر متصيد كما سلف — أي ليسكن منك يا ناقة سير واسع — فاستراحة لنا .

والمعنى : سيرى يا ناقة سيراً سريعاً إلى سليمان ، وجدى في ذلك لاستريح معاً .

والشاهد : نصب نستريحاً ، بعد فاء السببية بأن مضمرة وجوباً في جواب الأمر .

(٢) صدر بيت من الوافر ، استشهد به سيبويه ونسبه للأعشى ، وهو في زيادات

ديوانه . ونسبه آخرون إلى غير الأعشى ، وعجزه :

وَقَدْ اجْتَمَعَ الطَّلَبُ وَالتَّنْفِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ الْآيَةَ)؛ لِأَنَّ « فَتَطْرُدُهُمْ » جَوَابُ التَّنْفِي (١) - وَ (فَتَكُونُ) جَوَابُ النَّهْيِ (٢).

وَاحْتَرَزَ بِتَقْيِيدِ التَّنْفِي وَالطَّلَبِ بِمَحْضَيْنِ - مِنَ التَّنْفِي التَّالِي تَقْرِيرَ (٣)

• لَصَوْتِ أَنْ يُفَادِيَ دَاعِيَانِ •

وَيُرْوَى قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ:

تَقُولُ حَلِيلِي قِي لَمَّا اسْتَكَيْفْنَا سَيُذْرِكُنَا بَنُو الْقُرْمِ الْمَجَانِ

سَيُذْرِكُنَا بَنُو الْقَمَرِ ابْنِ بَدْرِ سِرَاجُ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْخَمَّانِ

اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ. ادْعَى: أَمْرٌ مِنَ الدَّعَاءِ، وَهُوَ هُنَا بِمَعْنَى النِّدَاءِ. أُنْدَى: أَفْعَلَ تَفْضِيلًا، مِنَ النَّدَا مَقْصُورًا - وَهُوَ بَعْدَ ذَهَابِ الصَّوْتِ. « ادْعَى » فَعْلٌ أَمْرٌ بِمَعْنَى عَلَى حَذْفِ النَّونِ، وَيَجُوزُ فِي هَمْزَتِهِ - فِي غَيْرِ الْوَصْلِ - الضَّمُّ وَالْكَسْرُ « وَأَدْعُو » فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِأَنْ مَضْمُورَةٌ وَجُوبًا بَعْدَ وَאוِ الْمَعْيَةِ الْوَاقِعَةِ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ. إِنْ حُرِفَ تَوْكِيدٌ وَنُصِبَ « أُنْدَى » اسْمٌ إِنْ مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ « لَصَوْتِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ « أَنْ يُنَادَى » أَنْ وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرِ خَبَرٍ إِنْ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ، دَاعِيَانِ فاعِلِ يُنَادَى - وَالْمَعْنَى: قَالَتْ لِهَذِهِ الْمَرْأَةِ الَّتِي خَافَتْ أَنْ يَأْخُذَ بِهَا الْعَدُو: نَادَى مَعَ نِدَائِي لِلِاسْتِفَاتَةِ، كَيْ تَنْجُو مِنَ الْعَدُو؛ فَإِنْ أَرْفَعَ صَوْتَ نِدَاءٍ دَاعِيَيْنِ مَعًا.

وَالشَّاهِدُ: نَصَبُ الْمُضَارِعِ - وَهُوَ أَدْعُو - بِأَنْ الْمَضْمُورَةُ وَجُوبًا بَعْدَ وَاوِ الْمَعْيَةِ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ وَمِنَ النَّحْوَةِ مَنَى يُرْوَى هَذَا الْبَيْتُ * فَقَالَتْ ادْعَى * وَأَدْعُ فَإِنْ أُنْدَى * عَلَى أَنْ أَدْعُ مَجْزُومٌ بِلَامِ أَمْرٍ مُقَدَّرَةٍ لِلضَّرُورَةِ - أَيْ: وَلِأَدْعُ، وَسَهَّلَ ذَلِكَ عَطْفُهُ عَلَى الْأَمْرِ الصَّرِيحِ (١) أَيْ: وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ) ٥٢ - سُورَةُ الْأَنْعَامِ (٢) وَهُوَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ) فِي السَّكَّامِ لَفٌّ وَنَشْرٌ غَيْرُ مُرْتَبٍ. وَقَدْ اقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّمَثِيلِ عَلَى التَّنْفِي وَالتَّنْفِي وَالنَّهْيِ وَالْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ نَصْبَ الْفَعْلِ بَعْدَ الْوَاوِ فِي غَيْرِهَا. وَزَادَ الْأَشْمُونِيُّ الِاسْتِفْهَامَ كَقَوْلِهِ:

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ؟

ثُمَّ قَالَ: وَقَسَّ الْبَاقِي. وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى ذَلِكَ - إِلَّا بِسَمَاعٍ.

(٣) أَيْ: الْمَسْبُوقُ بِاسْتِفْهَامِ تَقْرِيرِي، نَحْوُ: أَلَمْ تَشْهَدْ الْوَرْدَ مُتَفَتِّحًا فَتُسْرِبُهُ؟ فَانْهَ.

— والمتلو بنفى — والمتنقىض يالاً^(١)، نحو: أَلَمْ تَأْتِنِي فَأَحْسَنُ إِلَيْكَ؛
إِذَا لَمْ تُرِدِ الاستفهام الحقيقي^(٢)، ونحو: مَا تَزَالُ تَأْتِنَا فَتَحْدُثُنَا —
وَمَا تَأْتِنَا إِلَّا وَتَحْدُثُنَا.

وَمِنْ الطَّلَبِ بِاسْمِ الفعل، وبما لفظه الخبر — وسيأتى^(٣).
وبتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية: مِنَ العاطفتين عَلَى صريحِ الفعلِ
وَمِنِ الاستثنائيتين، نحو: (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)؛ فَإِنَّهَا للعطف^(٤)
وقوله: * أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ *^(٥)؛ فَإِنَّهَا للاستئناف؛ إِذْ

يجوز رفع الفعل «تسر» — مراعاة لمعنى الإثبات؛ لأن الاستفهام التقريبي يتضمن ثبوت
الفعل، ويجوز نصبه مراعاة لصورة النفي أو الاستفهام.

(١) فإنه يجب رفع الفعل بعدها عند ابن مالك ومن تبعه؛ لأن معامها الإثبات،
وأجاز سيبويه وآخرون: الرفع والنصب بعد المتنقىض يالاً الاستثنائية.

(٢) أى: بل أردت حمل مخاطبك على الإقرار والاعتراف بإتيانه وإحسانك إليه.

(٣) وكذلك بالمصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله؛ نحو: سَكُونَا فَيَتَكَلَّمُ الخَطِيبُ.

(٤) أى عطف «يَعْتَذِرُونَ» على لفظ «يُؤْذَنُ»، ليدل على نفي الإذن والاعتذار

عقبه مطلقاً — أى لا يؤذن لهم فلا يعتذرون.

(٥) صدر بيت من الطويل. وقد استشهد به سيبويه، وهو من كلام جميل بن

عبد الله بن معمر العذري — صاحب بثينة، وعجزه:

* وَهَلْ تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بَيْدَاهُ سَمَلُ ؟ *

اللغة والاعراب. الربع: النزل. القواء: الخالي الذي لا أنيس به. — يبيدها:

صحراء قفر. سملق: لا تنبت شيئاً. «ألم» الهمزة للاستفهام التقريرى. «تسأل»

فعل مضارع مجزوم بلم، وحرك بالكسر للساكنين «الربع»، مقعوله «القواء» صفته

«فينطق» الفاء للاستئناف، وينطق فعل مضارع مرفوع والفاعل يعود على الربع والجملة

خبر لمبتدأ محذوف — أى فهو ينطق، ولا يضر الاقتران بالفاء «وهل» الواو عاطفة؛

وهل حرف استفهام، تخبرنك مضارع مبنى على الفتح لنون التوكيد الخفيفة «بيدها» فاعل تخبر

العطف يُقتضى الجُزْمَ^(١) ، والسببية تقتضى النَّصْبَ^(٢) . وتقول
لا تأكل السمك وتشرب اللبن - بالرفع إذا نهيتَه عن الأول فقط^(٣) ؛
فإن قَدَرْتَ النِّهْيَ عن الجمع نصبت^(٤) أو عن كلٍّ منهما جَزَمْتَ^(٥) .
وإذا سَقَطَتْ الفاء بعد الطَّلب وقُصِدَ معنى الجزاء^(٦) — جُزِمَ
الفعلُ جواباً لشرطٍ مقدَّر^(٧) — لا للطلب ؛ لتضمينه معنى الشرطِ ،
خلافاً لزاعمى ذلك ، نحو: (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ)^(٨) ، بخلاف نحو: (فَهَبْ لِي

والمعنى : ألم تسأل هذا المنزل الخالى الذى لا أحد به ، فيخبرك عن الأجابة ؟ ثم رجع
إلى نفسه وقال : وهل تخبرك صحراء جرداء لا نبات بها ؟
والشاهد : فى قوله « فينطق » حيث رفع المضارع بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام ؛
ذلك لأن هذه الفاء ليست عاطفة ولا للسببية ، وإنما هى للاستئناف .
(١) لأنه معطوف على مجزوم وهو « يسأل » (٢) لأنه فى جواب استفهام
وقيل : إن الفاء هنا للعطف ، والمعتبر فى المطف الجملة لا الفعل وحده .
(٣) فتكون الواو للاستئناف ، وتشرب خبر لمبتدأ محذوف - أى ولك شرب اللبن .
ويحتمل أن تكون الواو للحال ، و« تشرب » خبر لمبتدأ محذوف ، ويكون النهى عن المصاحبة
(٤) أى على أن الواو للمعية . ويكون من عطف مصدر مؤول على مصدر متصيد
من الفعل السابق كما مر ؛ أى : لا تأكل السمك مع شرب اللبن .
(٥) أى على العطف ، ويكون من عطف الفعل على الفعل للتشريك فى النهى
لا كسابقه - احترازاً من سقوطها بعد النفي ، فإنه لا يصح جزم المضارع معه بل يجب رفعه
وألحق الكوفيون بالواو - « ثم » فى الحديث : « لا يقولن أحدكم فى الماء الدائم ثم
ينفلس منه » . (٦) أى قصد بالفعل الذى سقطت منه الفاء - أن يكون جواباً
وجزاء على الطلب المتقدم ؛ أى يكون مسبباً عنه كنسب جزاء الشرط على فعل الشرط .
(٧) أى هو وفعل الشرط ، لدلالة الطلب عليهم . ويتعين أن تكون أداة الشرط
المقدرة « إن » لأنه لا يحذف غيرها . (٨) « أتل » فعل مضارع مجرد من الفاء
وقد تقدمه طلب - وهو : « تعالوا » ، والمقصود به الجزاء ؛ لأن التلاوة عليهم مسبية

مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي) - في قراءة الرفع ؛ فَإِنَّهُ قَدَّرَهُ صِفَةً لَوْلِيًّا^(١) ،
لا جواباً لِهَبْ - كما قَدَّرَهُ مَنْ جَزَمَ .

وَشَرَطَ غَيْرُ الْكِسَائِيِّ لَصِحَّةِ الْجَزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ^(٢) - صِحَّةٌ وَقُوعٌ
« إِنْ لَا » في موضعه^(٣) ؛ فَمَنْ ثَمَّ جَازَ : لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ -
بِالْجَزْمِ ، وَوَجَبَ الِرْفَعُ فِي نَحْوِ : لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَا كُلُّكَ^(٤) .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : « فَلَا يَقْرَبُ مَسْجِدَنَا يَوْذَنَا » ، فَالْجَزْمُ عَلَى الْإِبْدَالِ^(٥)
- لا الْجَوَابَ .

عن مجيئهم - فجزم بحرف شرط مقدر ، والتقدير : إن تأتوا أتل - ١٥١ الأنعام .
ومثله قوله تعالى : (وهزى إليك بجزع النحلة تساقط) فإن تساقط مجزوم بالاتفاق .
(١) أى أن جملة « يرثى » في محل نصب صفة لوليا لأنه نسكرة ، والمراد : بالإرث
إرث النبوة والعلم - لا المال ؛ لأن الأنبياء لا تورث . ومثله : (خذ من أموالهم صدقة
تطهرهم) فتطهرهم في موضع نصب صفة لصدقة - أى صدقة مطهرة لهم ، ويصح أن
يجزم في جواب الأمر أو يرفع مع الاستئناف . وإذا كان ما قبل الفعل معرفة - أعربت
الجملة حالا ، نحو : (ولا تمنن تستكثر - ذرهم في خوضهم يلعبون) . وإن كان نسكرة
تصلح لمجيء الحال منها - احتمل الوصفية والحالية ، نحو : أكرم رجلا من الغرباء
يدين بالإسلام . (٢) أى فيما إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء .

(٣) أى صحة وضع « إن » الشرطية وبعدها « لا » النافية - موضع « لا » الناهية
المحذوفة - مع استقامة المعنى . (٤) ذلك لعدم صحة حلول « إن لا » - موضع « لا »
الناهية المحذوفة ؛ لأن الأكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو ، وإنما على الدنو نفسه ،
ولهذا وجب الرفع في قوله تعالى : (ولا تمنن تستكثر) . الآية : ٦ - من سورة المثر
(٥) أى جزم « يؤذنا » على أنه بدل اشتغال من يقرب - لا على أنه جواب النهى ؛
لأنه لا يصح : إن لا يقرب يؤذنا ؛ لأن الإيذاء - إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه .
وهذا جزء من حديث « من أكل من هذه الشجرة - يعنى الثوم - فلا يقرب

وَأَلْحَقَ الْكَسَائِيَّ فِي جَوَازِ النَّصْبِ بِالْأَمْرِ - مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ ؛
مِنْ اسْمِ فَعْلٍ ^(١) نَحْوُ : نَزَالٍ فَكُرِمَكَ ، أَوْ خَبِرَ نَحْوُ : حَسْبُكَ حَدِيثٌ

مسجدنا يؤذنا . وفي جواز جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد غير النفي - أى الطلب - يقول الناظم :

(وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدَ إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ
وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعِ «إِنْ» قَبْلَ «لَا» دُونَ تَخَالُفٍ بَقِيَ ^(٢)
أى أنه يجوز في جواب غير النفي - من أنواع الطلب المذكورة - أن تجزم إذا سقطت
الفاء وقصد الجزاء . وشرط الجزم بعد النهي : أن تضع «إن» الشرطية قبل «لا»
النافية ، دون أن يحدث اختلاف في المعنى - قبل مجيء «إن لا» . أما شرط الجزم بعد
غير النهي من أنواع الطلب - كالأمر ، أو الدعاء ، أو غيرها - فهو صحة المعنى مع
الاستغناء عن أداة الطلب ، وإحلال «إن» الشرطية وحدها . وتدخل «إن» على
المضارع إن وجد مضارع مذكور ، وإلا فعلى فعل آخر يتصيد في مكانه ويوافق
المعنى المقصود . وهذا العمل مؤقت ليرشدنا إلى صحة الجزم أو عدم صحته ، تبعاً لسلامة
المعنى أو عدم سلامته .

هذا : ولم يشترط الكسائي وبعض الكوفيين : إحلال «إن لا» - محل «لا» الناهية
ولا إحلال «إن» قبل بقية أدوات الطلب ، ولا ما يترتب على ذلك من صحة المعنى أو عدم
صحته ؛ بدعوى أن فهم المقصود من الجملة يرجع إلى القرائن وحدها ، وأن كثيراً من
الأمثلة التي جاز فيها جزم المضارع - لا يستقيم معناها بوضع «إن لا» بدلا من «لا» الناهية
(١) سواء كان من لفظ الفعل كما مثل المصنف - أولا . نحو «صه» فيسمع
الناس الخطيب . وكذلك ينبغي النصيب ؛ إذا كان الأمر بصيغة المصدر النائب عن

(*) «وبعد» ظرف متعلق باعتمد غير النفي غير مضاف إليه والنفي كذلك «جزماً» مفعول اعتمد
مقدم «إن تسقط» شرط وفعله ، وجوابه محذوف كما تقدم «انها» بالقيصر فاعل تسقط والجزاء
قد قصد مبتدأ وخبر ، والواو للعال ، والجملة موضع المال من فاعل اعتمد
(*) «وشرط جزم» مبتدأ ومضاف إليه «بعده» بد طرف متعلق بشرط أو يجزم ونهى مضاف إليه
«أن تضع» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وسكن لاوقف ، وما قبله تأويل مصدر خبر المبتدأ «إن»
مفعول تضع مقصود لفظها «قبل» ظرف متعلق بتضع «لا» مضاف إليه «دون» ظرف متعلق بمحذوف
حال من إن «تخالف» مضاف إليه «يقع» فاعل يقع يعود على تخالف ، والجملة صفة لتخالف

فِينَامَ النَّاسِ^(١). وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الْجُزْمِ بَعْدَهَا إِذَا سَقَطَتِ الْفَاءُ^(٢)
كَقَوْلِهِ : * مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي *^(٣)

فعله ، نحو : سكوتاً فينام المتعبون . (١) « حسبك » اسم فاعل بمعنى كافيك -
مبتدأ « حديث » خبر ، ويجوز العكس « فينام » الفعل منصوب على رأى
الكسائي ، والجملة متضمنة معنى اكفف . أو « حسب » اسم فعل مضارع بمعنى يكفى
مبنى على الضم « حديث » فاعل .

ومن الجمل الخبرية الدالة على الأمر : قوله تعالى : (هل أدلكم على تجارة تنجيكم
من عذاب أليم * تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم
خير لكم إن كنتم تعلمون * يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار)
يجزم المضارعين : يغفر ، ويدخل - في جواب الجملة الخبرية المقصود بها الأمر وهى :
(تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون) ؛ لأن المعنى : آمنوا وجاهدوا . وليس الجزم راجعاً
لوقوعهما جواباً للاستفهام - وهو : « هل أدلكم » ، لفساد المعنى على ذلك . سورة الصف
(٢) ذلك لأن امتناع النصب بعدها عند الجمهور - سببه جمودها ، فلا يمكن إضمار
« أن » ، وتأويل مصدر يعطف على ما قبلها . أما الجزم فلا يستلزم سبك مصدر .
(٣) عجز بيت من الوافر ، لمرو بن الإطناية الخزرجى - والإطناية : اسم أمه ،
واسم أبيه : زيد بن مناة ، وصدره :

* وَقَوْلِي كُنَّا جَشَاتُ وَجَاشَتْ *

اللغة والاعراب . جشأت : ثارت ونهضت من فزع أو حزن ونحوهما ، والضمير للنفس
جاشت : فزعت وغلت من حملها الأثقال كما تنلى القدر . تحمدى : يحمذك الناس .
« وقولى » : الواو عاطفة ، وقولى مبتدأ معطوف على همى فى قوله قبل :

أَبَتْ لِي هِمَّتِي وَأَتَى بِلَاثِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالثَّنِّ الرَّبِّيحِ
وإِقْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَخَرَّبِي هَامَةً الْبَطْلُ الْمُشِيحِ

« كلما » ظرف زمان متعلق بقولى منصوب ، و « ما » حرف مصدرى « جشأت »
الجملة صلة « ما » . « مكانك » اسم فعل أمر بمعنى اثنى والفاعل أنت ، والكاف حرف
خطاب - أو اسم مضاف إليه باعتبار ما قبل القل ، والجملة مقول القول خبر المبتدأ ،

وقولهم : « اتَّقَى اللهَ امرؤٌ ففعلَ خيراً مُثَبَّ عليه » ؛ أَى لِيَتَّقِ
اللهَ وَلِيَفْعَلْ^(١) .

وَأَلْحَقَ الفراءَ التَّرجى بالتَّمنى^(٢) ، بدليل قراءة حفص : (فَأُطْلِعَ) بالنصب^(٣)

«تحمدى» فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب «أو تستريحى» معطوف على تحمدى .
والمعنى : أن همى وشجاعتى جعلتنى أقول لىمنى كلما : - فزعت وضجرت من
مشقات الحرب — اثبتى تحمدى بالصبر والشجاعة والاحتمال ، أو تستريحى من عناء
الدنيا بالقتل فى موطن الشرف والفخار .

والشاهد : فى « تحمدى » ؛ حيث - زم بحذف النون لوقوعه فى جواب اسم الفعل
الأمر ؛ لدلالته على الطلب (١) جزم « يثب » لأن « اتقى » و « فعل » وإن
كانا فعلين ظاهرهما الخبر — إلا أن المراد بهما الطلب .

وفى جزم المضارع فى جواب الأمر - يقول الناظم فى تعبير مجمل غير واف :

(وَأَلْمَرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ «افْعَلْ» فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ ، وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا)^(٤)

أى : أن الأمر - وهو من أنواع الطلب - إن كان مدلولاً عليه بغير صيغة
الصريحة ، وهى صيغة «افعل» ؛ بأن كان مدلولاً عليه باسم فعل ، أو بلفظ الخبر لم يجز نصبه
بعد الفاء ؛ لأنها لا تعتبر سببية . ويصح - زمه فى - جواب هذا الأمر عند سقوط الفاء

(٢) أى فى نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بأن مضرة وجوبا . وإذا
سقطت هذه الفاء ، صار المضارع - على هذا - جواباً للتجرى مجزوماً ، نحو : لعلك تحفظ
حق النعمة يدمها الله عليك (٣) أى فى جواب قوله تعالى : (لعلى أبلغ الأسباب
أسباب السموات فأطلع) . من الآية : ٢٧ سورة غافر . وإلى هذا يشير الناظم بقوله :

(٥) « والأمر » مبتدأ - والمقصود به الطلب « إن كان » شرط وفعله ، واسم كان
مستتر فيها « بغير افعل » بغير متعلق بمحذوف خبرها ، وافعل مضاف إليه « ولا تنصب » افتاء واقعة فى
جواب الشرط ، و« تنصب » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية « جواب » جواب مفعول تنصب والفاء مضاف
إليه ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ « وجزمه » الواو عاطفة أو للاستئناف ، وجزمه مفعول أقبل
مقدم « أقبل » فعل أمر مبنى على النسخ لا اتصاله بنون التوكيد للانعكاس ألفاً للوقف .

(فصل) ويُنصب بـ «أن» مضمرة جوازاً بعد خمسة أيضاً^(١) :
أحدها : اللام ؛ إذا لم يسبقها كَوْنٌ ، ناقصٌ ، ماضٍ ، منقِيٌّ ، ولم
يقترن الفعلُ بـ «لا» ، نحو : (وَأَمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ - وَأَمِرْتُ
لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ)^(٢) . فَإِنْ سُبِقَتْ بِالْكَوْنِ الْمَذْكُورِ - وَجَبَ
إِضْمَارُ «أَن» كَمَا مَرَّ . وَإِنْ قُرِنَ الْفِعْلُ بِـ «لا» نافيةً أو مؤكدةً -
وَجِبَ إِظْهَارُهَا^(٣) ، نحو : (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ - لِئَلَّا
يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ)^(٤) .

(وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبٌ كَنُصْبِ مَا إِلَى التَّعْنِي بِنَفْسِهِ)^(٥)
أى أن الفعل المضارع الواقع بعد انفاء المسبوقه بالرجاء - ينصب كما ينصب المضارع
الواقع بعد التنى ؛ على اعتبار الفاء سببية في كل منهما . ولم يذكر الناظم حكم المضارع
إذا سقطت الفاء ، وقد بيناه .

هذا : والتنى الذى أداته «لو» - كالنفي ؛ لا يحزم المضارع في جوابه عند سقوط الفاء
(١) أى بعد خمسة أحرف ، ويمكن إجمال ذلك في موضعين :

أولهما : أن يسبقها لام الجر غير المسبوقه بكون منقِيٍّ ، ويقع بعدها المضارع مباشرة
من غير أن تفصله «لا» النافية أو الزائدة . وهذا هو الذى بينه المصنف بقوله : أحدها .

(٢) أضمرت النون في «لنسلم» وأظهرت في «أن أكون» ، وهذا الذى ذكره
المصنف مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أن الناصب هو اللام ؛ ووزوا إظهار
أن بعدها للتوكيد - ٧١ - الأنعام ، ١٢ - الزمر (٣) أى ثلاثا يتوالى مثلان من غير إدغام .
(٤) أدغمت النون في «لا» النافية في الآية الأولى : ١٥ - سورة البقرة . وفي «لا»
المؤكدَة في الآية الثانية : ٢٩ - سورة الحديد . وفيما تقدم يقول الناظم :

(*) «والفعل» مبتدأ «بعد الفاء» بعد ظرف موضع الحال من نائب فاعل نصب والفاء مضاف
إليه «في الرجاء» بالضمير متعلق بنصب الواقع خبراً للابتداء «كنصب» متعلق بحذف نعمت لمصدر
محذوف - أى نصب نصباً كنصب ، أو حال من مرفوع نصب «ما» اسم موصول مضاف إليه
واقع على الفعل بعد الفاء «إلى التنى» متعلق بنصب الواقع صلة لما .

والأربعة الباقية : « أو » ، و « الواو » ، و « الفاء » ، و « ثَمَّ » ؛
إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل ^(١) نحو : (أَوْ يُرْسِلَ
رَسُولًا) في قراءة غير نافع بالنصب - عطفًا على « وَحْيًا » ^(٢) . وقوله :
* وَلَبَسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي * ^(٣)

(وَبَيْنَ « لَا » ، وَلَا مَجْرَ التَّزِمِ - لِإِظْهَارِ « أَنْ » نَاصِبَةً ، وَإِنْ عُدِمَ
« لَا » ، فَأَنْ أَعْمَلَ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا) ^(٤)

أى يلزم إظهار « أَنْ » الناصبة للمضارع ؛ إذا وقعت متوسطة بين « لا » بنوعها
ولام الجر ، وإن عدت « لا » فأعمل « أَنْ » مظهرة أو مضمرة .

(١) هذا هو الموضع الثانى الذى ذكره المصنف بقوله : والأربعة الباقية
وهو : أَنْ تقع « أَنْ » بعد حرف عطف من حروف أربعة ؛ هى : الواو - والفاء - وثم - وأو ؛
بشرط أَنْ يكون المعطوف عليه اسماً مذكوراً ليس فى تأويل الفعل - أى يكون
جامداً محضاً ، سواء كان مصدرأ صريحاً أم غير مصدر . ويشترط أيضاً : ألا يدل
حرف من هذه الحروف على معنى يوجب إضمار « أَنْ » ؛ كالتبعية مع « الفاء » ، والمعية
مع « الواو » و « ثَمَّ » ، والاستثناء مع « إلا » (٢) « يرسل » مضارع منصوب بأن مضمرة
جوازاً بعد « أو » ؛ وهو فى تأويل مصدر منصوب معطوف على « وحيا » والتقدير :
إلا وحيا أو إرسالاً . والاستثناء منقطع ؛ لأن الوحى والإرسال ليسا تكميلاً .

وقيل : هو استثناء مفرغ من الأحوال ؛ أى ما يؤيد تكليم الله بشراً فى حال ما ،
إلا حال كونه موحى إليه - أى ملهماً له كأن موسى - أو مسمعا له من وراء حجاب
كموسى - أو مرسلأ إليه كباقي الأنبياء ؛ فهى أحوال من المفعول . ويجوز أن تكون من
الفاعل - أى موحيا ؛ أو مكلمها ، أو مرسلأ . و « كان » تامة « لبشر » متعلق بها
« أَنْ يكلمه » المصدر المنسبك فاعل — أو ناقصة و « وحيا » خبرها ، أى ما كان تكليم
الله بشراً إلا بإحياء (٣) صدر بيت من الوافر ، وقد استشهد به سيديويه ولم ينسبه .

(*) « وبين لا » بين ظرف متعلق بالزم - أو بإظهار ، ولا مضاف إليه « ولا م » معطوف على
لا « إظهاراً » ، إظهار نائب فاعل التزم وأن مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « ناصبة » - حال من أَنْ
(*) « لا » نائب فاعل عدم الوقف فعلاً بشرط « فَأَنْ » الفاء واقعة جواب الشرط ،
و « أَنْ » مفعول مقدم لا عمل « مظهرأ أو مضمرأ » - بصيغة اسم الفاعل - حالان من فاعل
اعمل ، وبصيغة اسم المفعول - حالان من أَنْ .

وقوله : * لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ *^(١)

ونسبه بعضهم إلى « ميسون » بنت بحدل السكلابية ؛ وكانت امرأة من أهل البادية فتزوجها معاوية ، ونقلها إلى الحاضرة - وهي أم ولده يزيد ؛ ثم تسرى عليها فضاقت نفسها ؛ فقال لها : أنت في ملك عظيم وكنت قبلاً تلبسين العباءة . فأنشأت قصيدة تحن فيها إلى أهلها وإلى حالتها الأولى - ومنها هذا البيت . وعجزه :

* أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ *

اللغة والاعراب . عباءة : كساء معروف لا يلبسه أهل الحضر غالباً . تقرر : تسر . يقال : قرت عينه - إذا بردت وانقطع بكأؤها ، أو رأت ما كانت متشوقة إليه الشفوف : جمع شف ، وهو الثوب الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه . « ولبس » الواو عاطفة ، و « لبس » مبتدأ « عباءة » مضاف إليه ، وهو معطوف على قوله قبل :

لَبَيْتُ تَحْفِقُ الْأَزْوَاجُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنَيِّفٍ

« وتقرر » الواو للعطف « تقرر » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الواو

و « عني » فاعل تقرر « أحب » خبر المبتدأ .

والعنى : ولبس كساء غليظ من صوف مع سرورى وفرحى — احب إلى نفسى من لبس اثياب الرفيعة القيمة ، مع استيلاء الهموم والأحزان على .

والشاهد : نصب « تقرر » بأن مضمرة جوازاً بعد الواو ، وهى مسبوقه باسم خالص من التقدير بالفعل - وهو « لبس » ، وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على لبس

(١) صدر بيت من البسيط - لم أقف على قائله ، وعجزه :

* مَا كُنْتُ أُوتِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِّ *

اللغة والاعراب . توقع : ترقب وانتظار . معتز : هو الفقير - أو الذى يتعرض للمعروف من غير أن يسأل بلسانه . إترابا : مصدر أترب الرجل - إذا كثرت أمواله وصارت كالتراب ، أو قلت ؛ فهو من الأضداد . والمراد الأول . أما ترَب - فمعناه افتقر . ترَب : فقر . « لولا » حرف امتناع لوجود « توقع » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا « معتز » مضاف إليه « فأرضيه » الفاء عاطفة ، وأرضى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء ، « ما » نافية « كنت » كان واسمها « أوتر إترابا » الجملة خبر « كنت » ، وجملة « ما كنت » جواب لولا .

وقوله : * إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلَهُ *^(١)

وتقول : الطائر فيغضب زيد الذباب - بالرفع وجوباً ؛ لأن الاسم في تأويل الفعل - أى الذى يَطِيرُ^(٢) .

والعنى : لولا انتظار السائلين وذى الحاجات لمساعدتهم وسد عوزهم - ما آثرت النفى على الفقر . وقراءه البعض : أتراباً - جمع ترب ، وهو المساوى فى العمر والسن ، ويكون المعنى : ما كنت أؤثر أحداً على أترابى بالمطاء والبذل ؛ أو ذلك كناية عن تركه وطنه وأترابه ، والضرب فى الأرض ابتغاء الثراء ؛ ليصير ملجأً للحتاجين والسائلين .
والشاهد : نصب الفعل « أرضيه » بعد الفاء العاطفة بأن مضرة جوازاً ، على اسم خالص ليس فى تأويل الفعل - وهو « توقع »

(١) صدر بيت من البسيط ، لأنس بن مدركة الحثعمى ، وعجزه :

* كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقْرُ *

اللغة والاعراب . سليك : اسم رجل . وأمه تسمى « سلسكة » ، وقد اشتهر بها فيقال : سليك بن سلسكة . وهو عداء مشهور ، يقال : إنه يسبق الحيل ويلحق الظباء . أعقله : أدفع ديتة . وسميت الدية « عقلاً » لأنهم كانوا يعقلونها - أى يربطونها بجوار القتل ، وكانت من الإبل . الثور : هو خيل البقر ، وقيل : هو ما يملو وجه الماء من طحلب ونحوه فتعافى الورد : « إني » إن واسمها « وقتلى » الواو للنعية ، وقتلى مفعول معه وهو مصدر مضاف لفاعله « سليكاً » مفعوله « ثم » حرف عطف « أعقله » أعقل فعل مضارع منصوب بأن مضرة جوازاً بعد ثم والهاء مفعوله « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « يضرب » الجملة حال من الثور « لما » ظرف - بمعنى حين ، أو حرف ربط . وجملة عافت فى محل جر بإضافة لما

والعنى : كان سليك قد مر بامرأة من خنعم فوجدها وحدها فوقع عليها ، فقتله الشاعر حمية ودفع ديتة ، فهو يقول : إني حين قتلت سليكاً ودفعت ديتة ، فألحقت بمالى الضرر لنفع غيرى - كالثور الذى يضرب لتشرب البقر ؛ وذلك أن البقر إذا امتنعت عن الشرب لا تضرب ؛ لأنها ذات لبن فيخاف عليها ، فيضرب الثور .

والشاهد : نصب « أعقله » بعد ثم العاطفة ، بأن مضرة جوازاً . وقد عطفت فعلاً على اسم صريح فى الاسمية ليس فى تقدير الفعل - وهو « قتلى » .

(٢) ذلك لأنه صلة « لأل » وصلتها فى تأويل الفعل ، و « أل » اسم موصول

ولا يُنصبُ بـ « أن » مضمرّةٌ في غير هذه المواضع العشرة^(١) —
إلا شاذّاً، كقول بعضهم: « تَسْمَعَ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »^(٢) .
وقول آخر: « خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ »^(٣) وقراءة بعضهم: (بَلْ
تَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ)^(٤) .

مرفوع بالإبتداء ، نقل إعرابها إلى ما بعدها؛ لأنها على صورة الحرف « الذباب » خبر
« فينصب » الفاء عاطفة ، وينصب فعل مضارع مرفوع ، وزيد فاعل ، والجملة معطوفة على
صلة آل ، ولا تحتاج لرباط لمطفها بالفاء .

وفي الموضع الثاني من مواضع إضمار « أن » جوازاً — يقول الناظم :
(وَمِنْ حَلَّى اسْمٍ خَالِصٍ فَعَلٌ عَطِيفٌ تَنْصِبُهُ « أَنْ » : ثَابِتاً ، أَوْ مُنْحَذِفٌ)^(٥)
أى إذا عطف المضارع على اسم خالص من رائحة الفعل — بأن يكون جامداً —
فانصبه « بأن » ثابتة في الكلام أو محذوفة . وقد أوضح المصنف ما يتصل بهذا من تفصيل
(١) يزداد عليها ما سيأتى في الجوازيم ؛ من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء ،
أو الواو بعد الشرط أو الجزاء ؛ فإنه ينصب بأن مضمرّة وجوباً . وإذا دخلت الفاء
على مضارع مسبوق بإنما للحصر ، نحو : إنما أنت المسافر فتنتفع — جاز نصب
المضارع ؛ على اعتبار الفاء السببية وتنزيل الحصر منزلة الطلب . وعدم نصبه على اعتبارها
غير سببية . ومثله قوله تعالى : (فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) في قراءة من نصب « فيكون »
(٢) « تسمع » فعل مضارع منصوب بأن مضمرّة شذوذاً ؛ والمصدر للنسب مبتدأ — أى
سماعك ، « خير » خبر . و يروى برفع « تسمع » — وهو مثل عربي يضرب لمن اشتهر وذاع
صيته ، وتزدري مرآته . قيل : إن أول من قاله — المنذر بن ماء السماء .
(٣) ليس في هذا المثال ذكر « أن » المصدرية مع فعل آخر غير المنصوب بها
مضمرّة — وهو « يأخذك » (٤) أى ينصب « يدمغه » بأن مضمرّة شذوذاً ،
من الآية : ١٨ من سورة الأنبياء ، وكذلك « يأخذك » قبله .
ومن الخير الاختصار على السماع في هذا النوع ، وإليه أشار الناظم بقوله :

(*) « وإن » شرطية « على اسم » جار ومجرور متعلق بمطاف الواقع فلا شرط « خالص »
نعت لاسم « فعل » نائب فاعل لفعل محذوف . مراد مطاف « تنصب » فعل مضارع . جواب الشرط والماء
مفعوله « أن » فاعله قصد لفظه « ثابتاً » حال من أن « أو منحذف » معطوف على ثابتاً ، وسكن
على لغة ربيعة .

(فصل) وجازمُ الفعلِ نوعان : جازمٌ لفعلٍ واحدٍ ، وهو أربعة :
« لا » الطَلَبِيَّةُ^(١) ؛ نهيًا كانت ، نحو : (لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ) - أودُعَا
نحو : (لا تُؤَاخِذْنَا) . وَجَزَمُهَا فَعَلَى التَّكْلُمِ مَبْنِيَيْنِ لِلْفَاعِلِ - نادرٌ^(٢)
كقوله : * لا أَعْرِفَنَّ رَبِّ رَبِّ بَا حُورًا مَدَامِعُهَا *^(٣)

(وَشَذَّ حَذَفُ «أَنْ» وَنَصَبُ فِي سِوَى مَأمَرٍ ، فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى)^(٤)
أى أن حذف « أن » مع عملها النصب في المضارع بعد حذفها - في غير المواضع
السالفة - أمر شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . وما روى منه على لسان الراوى العدل - يقبل
منصوبًا كما روى (١) هى التى يطلب بها الكف عن شيء وعدم فعله ؛ فإن كان
الطلب من أعلى لأدنى - سميت « لا » الناهية . وإن كان من أدنى لأعلى - سميت « لا » الدعائية
كما مثل المصنف . وإن كان من مساويك - سميت « لا » التى للالتماس ؛ كأن تقول
لمساويك : لا تفعل كذا . وخرجت « لا » النافية والزائدة .
(٢) لأن أمر الشخص ونهيه لنفسه - غير مألوف ، ومخالف للواقع . أما جزمها
فعلى التكلم المبنيين للمفعول فكثير ، وستأتى الإشارة إلى ذلك .
(٣) صدر بيت من البسيط - للناطقة الذيبانى ؛ يخوف بنى فزارة من النعمان بن
الحارث النسائى ويحذرهم بأشبه ؛ وكانوا قد نزلوا أرضاً يحميها . وعجزه :
* مُرَدِّفَاتٍ عَلَى أَغْقَابِ أَكُوَارِ *

اللغة والاعراب . ربربا : اسم للقطيع من بقر الوحش أو الظباء ؛ وقد شبه
به الجماعة من النساء فى حسن عيونهن وهدوئهن . حوراً : جمع حوراء - من الحور
وهو : شدة سواد العين مع شدة بياضها . مدامعها : جمع مدمع - اسم مكان ، والمراد
العيون ؛ لأنها أما كن الدمع ؛ من إطلاق الحال وإرادة المحل . مردفات : مركبات
خلف الراكبين ، كل واحدة رديف لراكب . أكوار : جمع كور - وهو الرجل
بأداته . أعقاب : جمع عقب ، وهو المؤخر من كل شيء . « لا » ناهية « أعرفن »

(*) « حذف » فاعل شذ « أن » مضاف إليه مقصود لفظه « ونصب » . « طوف على » حذف
« سوى » متعلق بنصب « ما » اسم . وصول مضاف إليه « مر » الجملة صلة « ما » الثانية . « فعل
أقبل « عدل » مبتدأ ، وجملة « روى » خبره ، وجملة « المبتدأ والخبر » صلة ما والناحية « حذف » أى رواه

وقوله : * إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ *^(١)
ويكثرُ : لَا أُخْرِجُ وَلَا تُخْرِجُ ؛ لِأَنَّ الْمُنْهِيَّ غَيْرُ الْمُتَكَلِّمِ^(٢) .

فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا ، والفاعل أنا .
ويجوز جعل « لا » نافية « رربا » مفعول أعرفن « حوراً » صفة لها « مدامعها »
مرفوع بحورا والهاء مضاف إليه « مردفات » حال من « رربا » — أو صفة ثانية
« على أعقاب » جار ومجرور متعلق بمردفات « أكوار » مضاف إليه .
والعنى : لا يكن نساء جميلات . تشبه الفزلان أو بقر الوحش في الرشاقة وخفة
الحركة وحور العين فأعرفها — قد ركب ركب خلف الراكبين على مؤخر الرحل
فأقيم السبب مقام السبب . وكانت عادة العرب أن يجمعوا النساء المسييات — مردفات
خاف من استباهن . وفي كتاب سيمويه : أن عجز البيت :

* كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجٌ دَوَّارٍ *

والأبكار : صغار بقر الوحش — وأراد بها الجوارى من النساء . والنعاج : جمع نعجة
وهى البقرة الوحشية . ودوار : ما استدار من الرمل يدور حوله الوحش .
يريد : لا تقيموا بهذا المكان فأعرف نساءكم مسيات .
والشاهد : في « لا أعرفن » فإن « لا » ناهية والمضارع المجزوم بها محلاً للمتكلم
وهو مبني للمعلوم ، وذلك شاذ .

(١) صدر بيت من الطويل — للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية . ونسبه ابن هشام في

معنى اللبيب إلى الفرزدق . وعجزه : * لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ *
اللغة والاعراب : الجراضم : الكبير البطن الكثير الأكل ، وكان معاوية
معروفاً بذلك . « إذا » شرطية و « ما » زائدة « خرجنا » فعل الشرط « فلا » الفاء واقعة
في جواب الشرط « لا » ناهية أو دعائية « نعد » فعل مضارع مجزوم بلا « لها »
جار ومجرور متعلق بنعد « أبداً » ظرف زمان كذلك « ما » مصدرية ظرفية ، « فيها »
خبر دام مقدم « الجراضم » اسمها مؤخر والمعنى : واضح .

والشاهد في قوله : « فلا نعد » حيث جزم فعل التثنية المبني للمعلوم
بلا الناهية — أو الدعائية على قول ، وذلك قليل . (٢) وهو الفاعل المحذوف

و « اللام » الطليئة^(١) ؛ أمراً كانت ، نحو : (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ) ،
أو دُعاء ، نحو : (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) . وجزؤها فعلى المتكلم مبتدئ
للفاعل - قليل ، نحو : « قُومُوا فَلَا ضَلَّ لَكُمْ »^(٢) . (وَلَنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) .
وأقل منه جزؤها فعل الفاعل المخاطب^(٣) ، نحو : (فَيَذَلِكْ فَلْتَقَرَّحُوا) -
في قراءة ، ونحو : « لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ »^(٤) . والأكثر الاستثناء
عن هذا بفعل الأمر^(٥) .

و « لم » ، و « لَمَّا »^(٦) . ويشتركان في الحرفية ، والثني ، والجزم ،

النائب عنه ضمير المتكلم ، والأصل : لا يخرجني ، ولا يخرجنا أحد - بالنباء للعلوم ،
فلما حذف الفاعل بنى الفعل للمجهول . ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

يَا حَارِ لَا أُرْمَيْنَ مِنْكُمْ بَدَاهِيَةً لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ

(١) يقال فيها ما قيل في « لا » ، وحركتها الكسر ، وفتحها لغة سليم . وتسكن
بعد الفاء والواو كثيراً ، وتحريكها بعد « ثم » حسن . وقد تحذف ويبقى عملها ،
وكذلك يصح حذف مضارعها إذا دل على ذلك دليل . وإنما تجزم المضارع بشرط ألا
يفصل بينهما فاصل - إلا في ضرورة الشعر (٢) أى لأجلكم ، وهو أمر لهم بالاهتمام به
ولكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله . والفاء لمطف جملة طلبية على مثلها ،
و « أصل » مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف الياء « لكم » اللام للتمعية ؛ لأن
الصلاة بمعنى الدعاء . وهذا الحديث عن أنس بن مالك ؛ فقد روى أن جدته
مليكة دعت الرسول لطعام صنعت له ، فأكل منه ثم قال : « قوموا فلا ضلَّ لكم » ،
وتقدم النبي وخلفه أنس واليتم ، وقامت المعجوز من وراءهما ، فصلى ركعتين ثم انصرف .
(٣) أما جزمها المبني للمفعول - متكلماً أو مخاطباً - فكثير ، نحو : لأكرمكم ،
ولتكرم يا محمد ؛ لأن الأمر فيهما للنائب كما سبق (٤) هذا حديث للرسول ، وفي
مسلم عن النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلعم يقول : « لَنَسَوْنَ صَفْوَكُمْ أَوْ
لِيَخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ » (٥) ذكر الزجاج : أن جزم الفعل المخاطب بلام الأمر
لغة جيدة . وقد ورد في الحديث فيقبل قوله (٦) تختلف « لما » المجازمة - عن

والقلب للمضى^(١) . وتنفرد « لم » بمصاحبة الشرط^(٢) نحو : (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رَسُولَهُ) ، وبجواز انقطاع نفي منفيها^(٣) ؛ ومن ثم جاز : لم يكن ثم كان ، وامتنع في لَمَّا^(٤) .

وتنفرد « لَمَّا » بجواز حذف مجزومها^(٥) ، كـ « قَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا » — أَى وَلَمَّا أَذْخُلُهَا . فَأَمَّا قوله : * يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ^(٦) * —

« لما » الظرفية التي بمعنى « حين » أو « إذ » . والتي كثيراً ما تدخل على الماضي نحو قوله تعالى : (فَلَمَّا نَجَاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ) . وكذلك تختلف عن « لما » بمعنى إلا ، التي لا تدخل غالباً إلا على الجمل الاسمية ، نحو : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) — أو على الماضي لفظاً لا معنى ، نحو : أَنَشِدْكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا .

(١) فيكون الفعل مضارعاً في صورته وإعرابه ، ولكن زمنه ماضٍ . ويختصان كذلك بالمضارع ، وبجواز دخول همزة الاستفهام — ولا سيما التقريرى — عليهما ، مع بقاءهما على عملهما ، نحو : (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى ؟) — ألما تترك اللهو وقد شبت ؟

(٢) أى يجوز دخول بعض أدوات الشرط عليها مثل : إِنْ — إِذَا — لَوْ — مِنْ . الخ وإذا دخلت عليها أداة الشرط ، تجرد المضارع بعدها للمستقبل وبطل تأثيرها في قلب زمنه للماضى . ويكون عمل الجزم في هذه الحالة للشرط لسبقه . وتقتصر « لم » على إفادة النفي دون الجزم ، وقيل : إِنْ « لم » هى الجازمة لاتصالها بالفعل مباشرة ، وأدوات الشرط مهملة (٣) أى جواز أن يكون معنى المضارع المنفى بها قد انتهى وانقطع قبل زمن التكلم ، نحو : (لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً) ؛ لأن معناه : ثم كان بعد ذلك . ويجوز أن يكون مستمراً متصلاً بالحال ووقت التكلم ولا ينقطع ، نحو قوله تعالى : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)

(٤) لأنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق كما سيأتى . وزعم بعضهم : أن بعض العرب قد ينصب المضارع بـ « لم » ، وبعضهم يهملها فلا تنصب ولا تجزم ، والحق عدم الاعتداد بمثل ذلك ، وتأويل ما سمع منه .

(٥) أى اختياراً في النثر والشعر لدليل ، والوقوف عليها بمدحذفه .

(٦) عجز بيت من الكامل ، لإبراهيم بن هرمة القرشى ، وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم ، وقد مات في خلافة الرشيد . وهرمة جده الأعلى ، ولكنه اشتهر به . وصدره :

— ضرورة . وتوقع ثبوته^(١) نحو : (لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ — وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ)^(٢) ؛ ومن ثم امتنع : لَمَّا يجتمع الضدان^(٣) .
وجازم^٤ لفعلين وهو أربعة أنواع : حرف باتفاق وهو : « إن » .
وحرف على الأصح ، وهو : « إذا » . واسم باتفاق ، وهو : « مَنْ ، وَمَا »

• احْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا •

اللغة والاعراب : يوم الأعراب ، وقيل الأعراب : يوم معهود من أيام العرب
« وديعتك » وديعة مفعول احفظ والكاف مضاف إليه « التي » اسم موصول نعت للوديعة
« استودعتها » استودع فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء نائب فاعل وهى مفعوله الأول ،
والهاء مفعول ثان ، والجملة صلة الموصول « يوم » ظرف منصوب « الأعراب » مضاف إليه
« إن » شرطية « وصلت » فعل الشرط — روى بالبناء للمجهول وللمعلوم . وجواب
الشرط محذوف دل عليه ما قبله « وإن » الواو عاطفة ، وإن حرف شرط جازم « لم »
جازمة أو نافية لا غير — على الخلاف المتقدم . والمعنى : واضح .

والشاهد : حذف المجزوم بـ « لم » للضرورة ؛ لأن المعنى : وإن لم تصل .

(١) أى ثبوت منفها ووقوعه فى الغالب على الوجه الحالى من النفى . ومن غير
الغالب : ندم إبليس ولما ينفعه الندم — واستشفع المحكوم عليه بالتقتل قصاصاً ولما
تنفعه شفاعته . وتفرد « لما » كذلك بوجوب امتداد الزمن المنفى بها إلى الزمن
الحالى ، امتداداً يشامهما معاً ، وبأن الزمن المنفى بها قصير غالباً ؛ أى أن أوله فى
فى الغالب ليس بعيداً عن آخره المتصل بالحال ؛ بخلاف الزمن الماضى المنفى بالحرف
« لم » — فإنه طويل فى الغالب . والطول والقصر يرجعان إلى العرف .

(٢) أى إلى الآن ماذا قوه وسوف يذوقونه . الآية : ٨ من سورة ص . وإلى الآن ما دخل
الإيمان فى قلوبكم وسوف يدخل الآية : ١ — الحجرات (٣) لاستحالة دخولها ، وتوقع المستحيل محال
وإلى الجوازم الأربعة المقدمة — يشير ابن مالك بقوله :

(« بِلَا وَلَا مِ » طَالِبًا ضَعَّ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا « يَلَمَّ وَلَمَّا »)^(٤)

(١) « بلا » جار ومجرور متعلق بضع « ولا م » عطف عليه « طالِبًا » حال من فاعل ضم
المستتر « جزماً » مفعول ضم فى الفعل « متعلق بضع » هكذا يلم « جاران » ومجروران متعلقان
بمحذوف دل عليه « ولا » عطف على لم .

وَمَتَّى، وَآيٌ، وَأَيْنَ، وَأَيَّانَ، وَأَنْتَى، وَخَيْشُمَا. واسمٌ على الأصحُّ وهو: «مَهْمَا»^(١).

وكلٌّ منهن يقتضى فعلين: يُسَمَّى أَوَّلُهُمَا شرطاً، وثانیهما جواباً وجزاءً^(٢).

أى: اجزم الفعل المضارع بلا، واللام؛ إن كنت طالباً بهما - أى إذا استعملتهما أداتى طلب. وكذلك اجزمه بلم ولما.

هذا: وزعم بعضهم أن «لم» قد تنصب المضارع فى لغة، واستشهد بقول الراجز:

فى أى يومتى من الموتِ أفرِ أیوم لم یقدرَ أم یوم قـدر

والحق خلافه، وحمل البيت على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة المحذوفة.

أو أن فتحة الراء لاتباع الفتحة قبلها أو بعدها.

(١) أما «إذا» و«كيفما» و«لو» - فالصحيح أنها أدوات غير جازمة.

وإلى هذا القسم من الجوازم - أشار الناظم بقوله:

(واجزِمَ بِإِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا أَيْ، مَتَّى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْ مَا

وَحَيْثُمَا، أَنْتَى. وَحَرَفٌ «إِذْ مَا» كَلْبَانِ، وَبَاقِ الْأَدَوَاتِ أَسْمَاءُ)^(٣)

وكل الأدوات التى تجزم فعلين لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدرأ، ولا تدخل

على اسم، ولها الصدارة فى جملتها، ولا يصح حذفها على القول الصحيح.

ومنها ما لا يجزم إلا مقترناً بما، وهو: حيث - وكيف. وما لا تلحقه «ما» وهو: من

- ما - مها - أنى. وما يجوز فيه الأمران، وهو: إن - أى - متى - أين - أيان.

(٢) وجملة الشرط لا تكون إلا فعلية، أما جملة الجواب فتكون فعلية واسمية كاسماتى

وإنما عملت هذه الأدوات فى شيئين؛ لإفادتها ربط الثانى بالأول، فكأنها شئ واحد.

وسمى الأول شرطاً؛ لأن التكلم يعتبر تحقيق مدلوله شرطاً لتحقيق مدلول الجواب،

والثانى جواباً وجزاء، لترتبه على الأول ولزومه له. هذا: وبعض هذه الأدوات يأتى

للاستفهام؛ كمتى فى قوله تعالى (وزلزلوا حتى يقول الله والذين آمنوا معه متى نصر الله)

(*) «بأن» متعلق باجزم، وما بعدها معطوف عليها باسقاط العاطف فى بعضها.

(*) «وحرف» خبر مقدم «إذ ما» مبتدأ مؤخر قصد لفظه «كلان» متعلق بمحذوف

نعت لحرف «وباقى الأدوات» مبتدأ ومضاف إليه «أسماء» خبر المبتدأ، وقصر الضرورة.

ويكونان مُضَارِعَيْن^(١)، نحو: (إِنْ تَمُودُوا نَعُدُّ)، وَمَا ضِيقُ^(٢) نَحْوِ:
(وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا) . وما ضِيقًا مُضَارِعًا، نحو: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ
الْآخِرَةِ نَزِدْ) . وعكسه وهو قليلٌ نحو: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا
وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»^(٣)، ومنه: (إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً
فَظَلَّتْ)؛ لَأَنَّ تَابِعَ الْجَوَابِ الْجَوَابُ^(٤).

فقد أفادت مع الاستفهام التمني . ولا يقع بعدها الفعل، بل الاسم الذي يعرب مبتدأ . و«أَيَّان»
في قوله سبحانه (يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ) . و«أَيْنَ» في قوله (ويوم يناديهم أين شركائي) .
و«أَيَّ» في قوله (ذلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفِكُونَ) . و«أَيَّ» في قوله (فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) .
(١) ويجزم لفظ العرب ، أما المبني فيجزم محله . (٢) يجزم الماضي محلاً؛ لأن
لفظه لا يجزم . وإنما يكون في محل جزم ؛ ومعناه ينقلب إلى الاستقبال ؛ لأن أدوات
الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلاً خالصاً . وما ورد مما فيه معنى
الشرط أو الجواب، أو هما معاً، واقعاً في الماضي - فمؤول ، نحو قوله تعالى: (إِنْ كُنْتُ
قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ - إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ - إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مَنَّ دَبْرَ فَكَذَبْتَ)
أى : إِنْ يَتَّبِعُنِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَنَّى قُلْتُهُ فِي الْمَاضِي - فَأَنَا أَعْلَمُ أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَهُ . وهكذا .
(٣) حديث نبوي ، ومعنى إيماناً : تصديقاً بأنها حق وطاعة . واحتساباً : أى
طلباً لِرِضَاءِ اللَّهِ وَثَوَابِهِ - لا للرياء ونحوه . ومثل هذا : قول عائشة عن أبيها - وهى
تحدث الرسول حين قال : «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلْ بِالنَّاسِ» - : إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ
وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمُ مَقَامُكَ رَقَ قَلْبُهُ «الأسيف : السريع الحرن الرقيق القلب»
(٤) «فَظَلَّتْ» ماضٍ، وهو معظوف على الجواب وهو «نَزَلَ» فيكون جواباً .
وفى عمل تلك الأدوات وما يليها - يقول الناظم :

(فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنِ : شَرْطٌ قَدْماً يَتْلُو الْجَزَاءَ ، وَجَوَابٌ وَهُمَا

(*) «فَعَيْنِ» مفعول يقتضين مقدم ، ونون النسوة في يقتضين فاعله ، وهى عائدة على
الأدوات السابقة «شرط» مبتدأ وسوغ الابتداء به - وهو نكرة - وقوعه موقع الفصيل
أو خبر مبتدأ محذوف - أى أحدهما «قدماً» فعل ماضٍ للمجهول والجملة خبر أو صفة والألف
للاطلاق «الجزاء» فاعل يتلو ، والجملة مستأنفة - أو خبر ثانٍ لشرط «جواباً» مفعول

وَرَدَّ النَّاظِمُ بِهِذَيْنِ وَمَحْوِهِمَا عَلَى الْكَثَرَيْنِ ؛ إِذْ خَصَّوْا هَذَا النَّوعَ
بِالضَّرُورَةِ ^(١) . وَرَفَعَ الْجَوَابَ الْمَسْبُوقَ بِمَاضٍ أَوْ بِمُضَارِعٍ مَنَى بِلَمْ -
قَوِي ^(٢) كَقَوْلِهِ :

وَإِنَّا تَاهُ خَلِيلُ يَوْمَ مَسْعَبَةٍ يَقُولُ لَأَغَائِبُ مَالِي وَلَا حَرِمُ ^(٣)

رَمَاضَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ ^(٤)
أى أن هذه الأدوات المذكورة قبل - تقتضين فعلين ؛ المقدم منهما يسمى شرطاً ،
ويتلوه الجزاء - ويسمى الجواب . وهذان الفعلان يكونان ماضيين أو مضارعين ، أو مختلفتين
على النحو الذى بينه المصنف (١) حجتهم ، أننا إذا أعملنا الأداة فى لفظ الشرط
ثم جئنا بالجواب ماضياً - كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه ، وذلك غير مستساغ .
والحق ما ذهب إليه الناظم ؛ لورود الأمثلة الكثيرة التى تؤيده .

(٢) لأن الأداة لما لم يظهر أثرها فى الشرط لسكونه ماضياً ، أو مجزوماً بغيرها
وهو « لم » - ضعفت عن العمل فى الجزاء فحسن رفعه ، كما قال الناظم :

(وَبَعْدَ مَا ضَرَفْتُكَ الْجَزَاءَ حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ) ^(٥)
أى : إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً - جاز جزم الجزاء ورفعها ، وكلاهما
حسن . والجزم أحسن . وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مثله - وجب الجزم . ورفع
الجزاء ضعيف . والرفع عند الكوفيين والمبرد - بتقدير الفاء ؛ فيكون الفعل المرفوع وفاعله
فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف مقترن بالفاء - أى فهو يقول ، والجملة الاسمية هى الجواب .
وعند سيبويه : على تقدير حذف الجواب ، والمرفوع المذكور دليله .

(٣) بيت من البسيط . لزهير بن أبى سلمى ، من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان .
وهو من شواهد سيبويه

وسمى الثانى ، ونائب فاعله العائد إلى الجزاء هو المفعول الأول
(*) « وماضيين » مفعول ثانٍ لتلقيهما مقدم « أو مضارعين » مفعول عليه « تلقيهما »
تلقى مضارع ألقى ، والصمبر البارز مفعوله الأول « أو متخالفين » مفعول على مضارعين ،
(*) « وبمضارع ماضٍ » بمضارع متعلق بحسن وماضٍ مضاف إليه « رفك » رفع مبتدأ ، وهو مصدر مضاف
لفاعله « الجزاء » مفعوله ، وقصر بالضرورة « حسن » خبر للمبتدأ « ورفعته » مبتدأ مضاف إلى مفعوله
« بعد مضارع » بمضارع متعلق بوهن ومضارع مضاف إليه ، وجملة « وهن » خبر للمبتدأ .

ونحو : إن لم تَقُمْ أقومُ .

وَرَفَعُ الجوابِ في غير ذلك ضعيفٌ ، كقوله :

..... مَن يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا^(١)

اللغة والاعراب : خليل ، المراد هنا : الفقير ذو الحاجة - من الحلة ، وهي الفقر والحاجة . مسغبة : جماعة ، من سغب فلان - إذا اشتد به الجوع . حرم : ممنوع وحرام . «إن» شرطية «أنا خليل» الجملة فعل الشرط «يوم» ظرف زمان متعلق بآتي و«مسغبة» مضاف إليه «يقول» فعل مضارع جواب الشرط مرفوع «لا» نافية «غائب» مبتدأ «مالي» فاعل بنائب سد مسد الخبر . أو غائب خبر مقدم و«مالي» مبتدأ مؤخر - مضاف إلى ياء المتكلم والمعنى : يصف هرماً بالكرم والجود ، وأنه لا يرد سائلاً فيقول : إذا جاءه ذو ، حاجة قد أخذ منه الجوع - لا يعتذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحصول عليه . ولا يقول للسائل المحتاج : أنت ممنوع محروم .

والشاهد : في «يقول» : حيث رفع وهو جواب الشرط ؛ لأن فعل الشرط ماض . (١) هذا من شواهد سيويوه ، وهو جزء من بيت من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي - يخاطب بختيا من الإبل يحمل ميرة من قرية كثيرة الطعام ، ويطلب منه التجلد والصبر على الحمل فوق الطاقة ، والبيت بتمامه :

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنِّهَا مُطَبَّعَةٌ مِّنْ يَأْتِيهَا لَا يَضُرُّهَا

اللغة والاعراب . تحمل : أجهد نفسك وتكلف الحمل ، طوقك : طاقتك وقدرتك . مطبعة : أى وضع عليها الطابع - وهو الخاتم . والمراد : أنها مملوءة بالطعام ؛ لأنه لا يختم على الشيء إلا إذا امتلأ وعاؤه . «من» شرطية مبتدأ «يأتيا» فعل الشرط مجزوم بحذف الياء ، والفاعل يعود على من ، و «ها» مفعول عائدة على القرية «لا» نافية «يضيرها» يضير فعل مضارع جواب الشرط مرفوع ، وها مفعول ، والجملة خبر المبتدأ . والمعنى : احمل فوق ما تستطيع حمله من طعام هذه القرية ؛ فإنها كثيرة الطعام لا يؤثر فيها ما ينتقص منها .

والشاهد : في قوله «لا يضيرها» : حيث رفع المضارع وهو جواب شرط غير ماض ، ولا مضارع منفى بلم ، وذلك ضعيف عند المؤلف تبعاً لجمهور النحاة قال الناطم :

وعليه قراءة طلحة بن سلمان: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) ^(١)

وَرَفَعَهُ بَعْدَ مَضَارِعَ وَهَنَ

(١) أى برفع « يدرككم »، وهى قراءة شاذة . ومن المفيد أن نذكر هنا فى إجمال كيفية إعراب أسماء الشرط والاستفهام - فنقول :

١ - إذا وقعت الأداة بعد حرف جر أو مضاف - فهى فى محل جر بالحرف أو بالإضافة نحو : عَمَّنْ تتعلم أنعلم ؛ وكتاب مَنْ تقرأ أقرأ ، وصفحة ما تكتب أكتب . ولا تكاد الأداة تجر فى غير هاتين الحالتين .

٢ - وإذا كان الأداة ظرفاً للزمان أو المكان - فهى فى محل نصب على الظرفية لفعل الشرط إن كان تاماً ، نحو : متى يقبل الصيف يشتد الحر . وللخبر إن كان ناسخاً نحو : أينما تكن تجد تقديراً لإخلاصك ؛ فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر « تكن » . وأدوات هذا النوع هى : متى ، وأيان - للزمان . وأين ، وأنى ، وحيثما - للمكان . وأى مضافة إلى الزمان أو المكان - على حسب الحالة .

٣ - وإن دلت الأداة على حدث محض - فهى مفعول مطلق لفعل الشرط . وأداة هذا النوع ؛ « أى » مضافة للمصدر ، نحو : أى عمل تقدم للوطن تجز به خيراً . أما إذا دلت على ذات ؛ فإن كان فعل الشرط لازماً - فهى مبتدأ خبره فعل الشرط على الأصح وتوقف الفائدة على الجواب ، إنما هو من حيث التعلق - لا من حيث الخبرية . وقيل : الجواب هو الخبر . وقيل : هما ، نحو : من يسافر أسافر معه . وكذلك إن كان متعدياً ومفعوله أجنبى منها ، نحو : (من يعمل سوءاً يجز به) . وإن كان متعدياً مسلطاً عليها فهى مفعوله ، نحو : (وما تفعلوا من خير يوف إليكم) ؛ فإن سلط على ضميرها أو على ملابسه - فاشتغال نحو : من يكرمه محمد أكرمه - ومن يصاحب أخاه على أصحابه ؛ فيجوز فى « من » . أن تكون مبتدأ ، وأن تكون مفعولاً لفعل محذوف يفسره فعل الشرط . وأدوات هذا النوع : من ، وما ، ومهما ، وأى - مضافة إلى اسم ذات .

ويتبين مما تقدم : أن - متى وأيان - تدلان على الزمان ؛ فكلاهما ظرف زمان جازم . وأين ، وأنى ، وحيثما - تدل على المكان . ومن ، وما . ومهما - غير ظروف ، أما « أى » فبحسب ما تضاف إليه ؛ فإن أضيفت إلى زمان فزمان - أو إلى مكان فمكان - أو إلى غيرهما فنغير ظرف .

(فصل) وكل جواب يمتنع جملة شرطاً — فإن الفاء تجب فيه ^(١).
وذلك: الجملة الاسمية ^(٢)، نحو: (وَإِنْ يَسْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)
وَالطَّلِبِيَّةُ ^(٣) نحو: (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي).
وقد اجتمع في قوله: (وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ) ^(٤)؟

أما «إن» و «إذ ما» — فلتمليق الجواب على الشرط، تعليقاً مجرداً من غير دلالة على زمان أو مكان أو غيرها، وتفيدان الشك والظن.
كما أن «إذ» الشرطية تفيد الأمر المتيقن غالباً. و «كيفما» — تدل على الحال.
(١) أى ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء؛ إذ بدونها لا يكون ربط؛ لعدم صلاحية الجواب لمباشرة الأداة. وهذه الفاء زائدة محضة ليست للعطف ولا للسببية ولا لغيرها. ولا تفيد إلا مجرد الربط المعنوي بين جملة الجواب وجملة الشرط. وتغرب مع الجملة التي بعدها في محل جزم جواب الشرط. وخصت الفاء بذلك؛ لما فيها من معنى السببية والتعقيب، ولا شك أن الجزاء متسبب عن الشرط وعاقب له.
وفي ذلك يقول الناظم:

(وَاقْرَأْ بـِـ «فَمَا» حَتَّمًا جَوَابًا لَوْ جُمِلَ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ) ^(٥)
أى اقرن بالفاء حتماً — كل جواب، لو جملته فعل شرط الأداة «إن» أو غيرها من أخوانها — لم ينجعل؛ أى لم يصح فعلاً للشرط؛ لعدم انطباق الشروط عليه.
(٢) فإن جملة الشرط لا بد أن تكون فعلية كما أسلفنا، وفعلها وحده هو الشرط.
(٣) وتشمل: الأمر، والنهي، والدعاء — ولو بصفة العجز، والنفي والاستفهام.
وإذا كانت أداة الاستفهام هي الهمزة — وجب تقديمها على الفاء؛ نحو قوله تعالى:
(أَفَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تَنْقُذُ مَنْ فِي النَّارِ؟) فإن كانت الأداة غير الهمزة وجب تقديم الفاء، نحو: إن حضر محمد فهل تكرمه؟ — أو فمن يكرمه؟ أو فأياكم يكرمه؟
(٤) جملة «فمن ذا الذي ينصركم» — اسمية؛ لأن صدرها اسم وهو «من»، وطلبية

(*) «بفاء» متعلق بقرن وقصر الضرورة حتماً حال تأويل اسم الفاعل — أى حاء، أو نعمت لصدر محذوف أى قرنا حتماً جواباً، مفعول اقرن «لو» حرف شرط غير جازم «جعل» فعل الشرط، ونائب الماعل يعود إلى جواب وهو للمفعول الأول «شرطاً» مفعوله الثاني «لأن» متعلق بمحذوف صفة لشرطاً «أو غيرها» غير معطوف على إن وهو مضاف إلى ها «لم ينجعل» جواب الشرط وفاعل ينجعل يعود إلى جواب، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل نصب، صفة لجواباً.

والتي فعلها جامدٌ نحو : (إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا •
فَعَسَى رَبِّي)^(١) .

أو مقرون بقَدْ^(٢) نحو : (إِنْ يَسْرِقَ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ) .
أو تنفيس ، نحو : (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ) .
أو « لَنْ » ، نحو : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفُرُوهُ) .
أو « مَا » ، نحو : (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ) .
وقد تحذف في الضرورة كقوله :

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا *^(٣) . وقوله :

لأن « من » استهامية ؛ وهي مبتدأ و « ذا » اسم إشارة خبر ، و « الذي » نعت له أو بيان
« ينصركم » الجملة صلة . ويجوز أن تكون « ذا » ملغاة ، و « الذي » هو الخبر
والجملة في محل جزم جواب الشرط . من الآية : ١٦٠ من سورة آل عمران
(١) « إِنْ » شرطية « تَرَى » فعل الشرط مجزوم بحذف الألف ، والفاعل أنت
والنون للوقاية والياء المحذوفة تخفيفاً - مفعول أول « أنا » توكيد لها « أقل » مفعول ثان
« فعسى » الفاء واقعة في جواب الشرط لأن الفعل جامد . من الآية : ٣٩ من سورة الكهف
(٢) لأن « قد » تقتضي وقوع فعل الشرط وتقريبه من الحال ، وذلك ينافي
ما يقتضيه فعل الشرط من احتمال الوقوع وعدمه ، وأن زمنه مستقبل . الآية : ٧٧ - سورة يوسف
(٣) صدر بيت من البسيط ، لعبد الرحمن بن سيدنا حسان بن ثابت . وقيل :
لكعب بن مالك - وكلاهما أنصاري . وهو من شواهد سيديويه ، وعجزه :

* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ •

ويروى : . . . عند الله سِيَان .

اللغة والاعراب . « من » اسم شرط جازم مبتدأ « يفعل » فعل الشرط مجزوم ،
وحركه بالكسر للتخلص من الساكنين ، وفاعله يعود على من « الحسنات » مفعوله ،
منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « الله يشكرها » مبتدأ وخبر
والجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ « من »

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلنَّيِّ وَالصَّبَا سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا^(١)
ويجوزُ أَنْ تُغْنِيَ « إِذَا » الْفُجَائِيَّةُ^(٢) عَنْ الْفَاءِ ؛ إِنْ كَانَتْ الْأَدَاةُ

والمعنى : من يفعل الخير والمعروف يحظى برضاء الله وشكره ، والجزاء المضاف على هذا الخير . ومن يفعل الشر يجازى بمثله .

والشاهد : في « الله يشكرها » ؛ فإنها جملة اسمية وقد وقعت جواباً للشرط ، وكان يجب أن تقرن بالفاء ، ولكنها حذفت لضرورة الشعر .
(١) بيت من الطويل - لم نقف على قائله .

اللغة والاعراب . ينقاد : يتبع ويميل . للنبي ، الفى : ضد الرشد . الصبا : الصبوة سيلفى : سيوجد . « من » شرطية مبتدأ « لا » نافية : « يزل » . فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط واسمها يعود على من « ينقاد » الجملة خبرها « سيلفى » فعل مضارع للجهول جواب الشرط مجزوم ، ونائب فاعله مفعوله الأول « نادما » مفعول انشائي - أو حال .

والمعنى : أن الشخص الذى يستسلم للشهوات والشرور ونزعات الصبوة - لا بد أن يندم على ذلك في يوم من الأيام ، مهما طالَّت سلامته وسلم من عواقب فعله .

والشاهد : في قوله « سيلفى » ، فإنه جواب الشرط . وفيه حرف التنفيس وهو السين ولم يقرن بالفاء للضرورة . ومن النادر الذى لا يقاس عليه - قوله عليه السلام لأبي ابن كعب في شأن اللقطة . « . . . فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » وجواب الشرط الأول محذوف للعلم به . أى فأدها إليه .

وقد نظم بعض الفضلاء المواضع التى تجب فيها الفاء في بيت مشهور هو :

اِسْمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَجَمَادٍ وَبِمَا وَلَنْ وَيَقْدُ وَالْتَفَنِيْسُ

ومثل النبي بما أولن - النبي يان ؛ غير أنه إذا كانت أداة الشرط « إذا » والناس في هو « إن » -

جاز مجيء الفاء وعدم مجيئها . وجعل بعض النحاة « ما » و « لا » النافيتين . مثل « إن » النافية .

وزاد في المنفى على المواضع المتقدمة : الجواب المقرون بحرف له الصدارة ؛

كرب ، وكان - قال تعالى : (من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل

الناس جميعاً) . والمصدر بالقسم أو بأداة شرط نحو : (وإن كان كبر عليك إعراضهم

فإن استطعت أن تبغى نفقا في الأرض أو سلماً في السماء فتأتهم بآية) .

(٢) معناها : الدلالة على المفاجأة في الحال ، ولا بد أن يسبقها كلام ، وهى بعد

« إِنْ »^(١) . والجواب مُجْمَلَةٌ اسميةٌ غير طلبيةٍ^(٢) نحو : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ
سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .

أداة الشرط لا تتجاوز من الدلالة على تعقيب الجواب على الشرط .

(١) مثلها « إذا » الشرطية عند بعض النحاة ، مستدلين بقوله تعالى في المطر :
(فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) ، وقوله سبحانه :
(إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) .

(٢) وكذلك يشترط : أن تكون غير مسبقة بنفي ولا بناسخ ؛ فتعين الفاء في
نحو : إن يعص محمد والده فويل له - إن يعص فما له حظ في الآخرة ؛ فإن خسارته
لا شك فيه . أما الجمع بين الفاء وإذا - ففيه خلاف ؛ فمنعه بعضهم ، وأجازه آخرون
مستدلين بقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ بَابُ جُوجُ وَمَأْجُوجُ . فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ
أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) . والحق جوازه ، وإن كان قليلا .

وتخالف « إذا » الفجائية « إذا » الشرطية في : أنها حرف - والشرطية اسم ظرف زمان .
والفجائية خاصة بالجلل الاسمية ولا تحتاج إلى جواب - أما الظرفية نفاضة بالفعل ولا بد لها
من جواب . ومعنى الفجائية : الحال ، ولا يبتدأ بها . والشرطية تدل على الزمان
المستقبل ولها حق الصدارة . وفي إغناء « إذا » الفجائية عن الفاء - يقول الناظم :

(وَتَخْلَفُ الْفَاءُ ، إِذَا الْمَفْجَأُ ، كَ « إِنْ تَجَدَّ ، إِذَا لَنَا مُكَافَأُ »^(٣))
أى أن الفاء قد تحتفى وتخلفها وتحمل محلها « إذا » التي تدل على المفاجأة ؛
وذلك إذا كان الجواب جملة اسمية - كما يفهم من المثال الذي ذكره .

(تنبيه)

إذا صلح المضارع الواقع جواباً لأن يكون فعلاً للشرط - جاز اقترانه بالفاء ، بشرط
أن يكون مثبتاً ، أو مفياً « بلا » أو « لم » ، وحينئذ يرفع المضارع مع الفاء على أنه

(*) « ففاء » مفعول تخلف « إذا » فاعله مقصود لفظه « المفاجأة » مضاف إليه من إضافة
الدال إلى اللدلول « كان » السكاف جارة لقول محذوف ، و « إن » شرطية « تجدد » فعل
للشرط « إذا » حرف ربط للجواب بالشرط « لنا » جار ومجرور خبر مقدم « مكافأة » مبتدأ
مؤخر وسكن الشعر ، والجملة في محل جزم جواب الشرط

(فصل) وإذا انقضت الجملة ، ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو الواو ؛ فلك جزؤه بالعطف^(١) ، ورفعُه على الاستئناف^(٢) ، ونصبُه بأن مضمرة وجوباً^(٣) وهو قليل ؛ قرأ عاصم وابن عامر : (فيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) - بالرفع ، وباقيهم - بالجزم^(٤) ، وابن عباس - بالنصب .

خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية جواب الشرط ، نحو قوله تعالى : (فمن يؤمن بربّه فلا يخافُ بَخْسًا ولا رَهَقًا) ، وقوله : (وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ) - أى : فهو لا يخاف . وإن كان الجواب فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى - وجب اقترانه بالفاء على تقدير « قد » إن لم تكن ظاهرة ، نحو قوله تعالى : (إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِّن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ) ، وإن كان ماضياً لفظاً مستقبلاً معنًى ، غير مقصود به وعداء وعيد - امتنع اقترانه بالفاء نحو : إن قام محمد قام على . وإن قصد بالماضى المتقدم وعد أو وعيد - جاز اقترانه بالفاء على تقدير « قد » ، نحو قوله تعالى : (وَمَن جَاءَ بِالسَّبْتَةِ فَكُتِبَتْ لَهُ جُودُهُمْ فِي النَّارِ) . الآية ٩٠ من سورة النمل وجاز عدم اقترانه مراعاة للواقع وأنه مستقبل حقيقة .

(١) أى على لفظ الجواب ، إن كان مضارعاً مجزوماً - وعلى محله إن كان ماضياً أو جملة اسمية فعلية ، وفي هذه الحالة تعتبر الفاء والواو حرفي عطف مجردين لا يفيدان سببية ولا معية (٢) فتكون الواو والفاء حرفي استئناف ، والمضارع مرفوع إن كان مجرداً من ناصب أو جازم ، ومن نوني التوكيد ، ويكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة معطوفة على جملي الشرط والجواب .

(٣) أى على اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية ؛ لأن جواب الشرط قبلهما غير متحقق الوقوع - فهو يشبه الاستفهام أو النفي أو الطلب . إلخ .

(٤) أى : عطفاً على لفظ يُحاسبُكم ، في قوله سبحانه قبل : (إِن تُبَدُّوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبُكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) . الآية : ٢٨٤ من سورة البقرة

وَقُرِئَ بِهِنَّ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (مَنْ يُضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ^(١))
وإذا توسط المضارعُ المقرونُ بالفاءِ أو بالواوِ بين الجملتين - فالوجهُ
الجزمُ^(٢). ويجوزُ النصبُ^(٣) كقوله:

* وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ *^(٤)

(١) رفع «يذرهم» على الاستئناف - ونصبه بأن مضمره وجوباً بعد الواو - وجزمه
بالعطف على محل جملة «فلا هادي له» الآية ١٨٦ - الأعراف، رفياً تقدم يقول الناظم:
(وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنَ بِالْفَا أَوْ الْوَائِ - يَفْتَلِثُ قَمِنْ)^(٥)
أى: إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو - جاز فيه
فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب - على التوجيه الذى أوضناه. ومعنى قمن - جدير
والمراد بالتثليث: الأوجه الثلاثة المذكورة. والكوفيون يجمعون «ثم» مثل الواو للعطف
والمية؛ فيجيزون النصب بعدها. وزاد بعضهم: «أو».

(٢) أى على العطف على الشرط المحزوم لفظاً أو محلاً.

(٣) أى على إضمار «أن» وجوباً بعد الفاء والواو. ويتمتع الرفع؛ لأنه لا يصح
الاستئناف قبل الجزاء، وقيل: لآمانع من الرفع على اعتبار الجملة معترضة بين الشرط والجزاء
(٤) صدر بيت من الطويل - لم ينسب لقائل، وعجزه:

* وَلَا يَخْشَ ظُلُمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضَمًا *

اللفظة والإعراب. يقترب منا: يدنو ويقرب - يرد: النزول عندهم وفي جوارهم.
يخضع: يستكين ويكون متقاداً لنا خاضعاً لإرادتنا. نؤوه: نزله عندنا ونعد له مأوى
هضماً: غمطاً لحقوقه، من هضمه حقه - إذا لم ينصفه ويوفه. «من» اسم شرط جازم
مبتدأ «يقرب» فعل الشرط، وفاعله يعود على من «ويخضع» فعل مضارع منصوب بأن
مضمرة وجوباً بعد الواو، وهو فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل
قبله كما سبق، «نؤوه» نؤو فعل مضارع مجزوم فى جواب الشرط وعلامة جزمه حذف
الباء والكسرة دليل عليها، والهاء مفعوله، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ.

(*) «والفعل» مبتدأ «من بعد الجزاء» من بعد جار ومجرور متعلق بـ «يقرب» والجزاء مضاف إليه
«إن يقترب» شرط وفعله «بالفا» بالضرورة متعلق بـ «يقرب» «أو الواو» معطوف على الفاء
«بتثليث» متعلق بقمن الواقع خبراً للمبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام.

(فصل) ويجوز حذف ما عُلِمَ من شرط^(١)؛ «إن كانت الأداة» «إن»
مقرونة بلا، كقوله : * وَإِلَّا يَفْعُلْ مَفْرِقَكَ الْحَسَامُ *^(٢) - أى :
وإِلَّا تَطْلُقْهَا يَفْعُلْ .

والمعنى : من بدن منا وينزل فى حمانا، مع الخضوع لمشيئتنا وإرادتنا - نزله خير منزل ، ولا يخف من تعدى أحد عليه ، أو انتقاص حق من حقوقه مدة إقامته بيتنا .
والشاهد : فى قوله « ويخضع » ؛ حيث نصب بالعطف على فعل الشرط قبل مجئ الجواب . والوجه الجزم ، ولكن نصب غير ممنوع .

وفى حكم المضارع إذا توسط بين جملة الشرط والجواب - يقول الناطم ؛
(وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفِعْلٍ لِّإِثْرٍ «فَا» أَوْ «وَاوٍ» أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اسْتَعْنَفَا)^(٣)
أى : أن المضارع المقرون بالفاء أو الواو - يتعين نصبه أو جزمه ؛ إن اكتنفته -
أى أحاطت به - جملة الشرط والجواب . وإذا توسط المضارع بين جملة الشرط والجواب ،
ولم يسبقه أحد حروف العطف السابقة - أعرب بدلا من فعل الشرط إن كان مجزوما ،
نحو : متى تأتينا تنزل عندنا نسكرمك ، وأعربت جملة حالا - فى الغالب - إن كان
مرفوعا ؛ كقول الخطيئة :

مَتَى تَأْتِي تَعْمَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

(١) أى بأن تدل قرينة عليه ، ولا يذكر بعده فى الكلام ما يفسره .
(٢) عجز بيت من الوافر - للأحوص يخاطب مطراً ، وكان دميماً وتحت امرأه
حسناً ، وصدره :

* فَطَلَّقَهَا فَلَمَسَتْ لَهَا بِكَفٍّ *

اللغة والاعراب . بكفء : بمساو ومماثل فى الحسب وغيره - مما يعتبر لازماً للتكافؤ
بين الزوجين . مفرقك ، المفرق : وسط الرأس حيث يفرق الشعر . الحسام : السيف

(*) « وجزم » مبتدأ « أو نصب » عطف عليه « لفعل » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ،
أو متعلق به ، أو بالمحذوف عليه - على سبيل التنازع ، والخبر محذوف - أى جائز مثلاً ،
أو هو الجملة الشرطية الآتية « إثر » ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل « فا » بالقصر مضاف
إليه « أو واو » عطف على « فا » « إن » شرطية « بالجمتين » متعلق باكتنفا الواقع فعلاً للشرط
وجواب الشرط محذوف ،

وما عِلِمَ من جَوَابٍ^(١)، نحو: (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتِغِيَ نَفَقًا.. الآية)^(٢).
وبجِبْ حَذْفُ الجَوَابِ؛ إن كان الدَّالُّ عليه ما تقدَّم؛ مما هو جوابٌ في

القاطع . « فطلقها » الفاء عاطفة ، وطلق فعل أمر والهاء مفعول « فلست » الفاء للتعليل وليس واسمها « لها » متعلق بكفاء الواقع خبراً ليس على زيادة الباء « وإلا » الواو عاطفة ، وإن شرطية مدغمة في « لا » النافية ، وفعل الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه « يعل » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو « مفرقك » مفرق مفعول يعل مقدم والسكاف مضاف إليه « الحسام » فاعل مؤخر .

والمعنى: يطلب الأحوص من مطر أن يطلق زوجته لأنه غير كفء لها - وإلا أطاح برأسه .
والشاهد: في « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط ؛ لأن الأداة « إن » مقرونة بلا - أى : وإلا تطلقها . وينبني أن يتقدم كلام فيه فعل من مادة الشرط المحذوف ، مثل : طلقها في البيت .

(١) بشرط أن يكون فعل الشرط - في غير الضرورة الشعرية - ماضياً لفظاً ومعنى ، كما مثل المصنف . أو معنى فقط كالمضارع المنفى بالحرف « لم » نحو قوله تعالى : (لئن لم تنته لأرجنك) ، من الآية ٢٦ من سورة مريم ، وقول الشاعر :

لَمَنْ تَطْلُبُ الدُّنْيَا إِذَا لَمْ تُرْزَ بِهَا سُرُورَ حُبٍّ أَوْ إِسَاءَةَ عَجْرٍ ؟

(٢) جواب « إن استطعت » محذوف لدلالة الكلام عليه - أى : فافعل سورة الأنعام .
فإن لم يكن فعل الشرط ماضياً ؛ بأن كان مضارعاً لفظاً ومعنى ، لم يصح - في القول الراجح - حذف الجملة الجوابية ؛ إلا إذا سد مسدها جملة أخرى بعدها تدل عليها ولا تصلح جواباً نحو قوله تعالى : (وإن تجهرز بالقول فإنه يعلم السر وأخفى) ؛ فقد حذف الجواب - وهو : فإنه غنى عن جهرك - وسد مسده جملة : « فإنه يعلم السر » ، وهذه لاتصلح جواباً ؛ لأن الجهرز بالقول لا يترتب عليه أن الله يعلم السر ؛ لأنه - سبحانه - يعلم السر دائماً .
ومثل هذا: قوله سبحانه: (من كان يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَاتٍ)؛ فإن الجواب محذوف، تقديره : فليبادر بالعمل الصالح . ولم يشترط الكوفيون كون فعل الشرط ماضياً مستدلين بمثل الآيتين المذكورتين ، وأن المذكور هو الجواب ، ولا يشترط أن يكون الجواب مترتباً على الشرط . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

المعنى^(١)، نحو: أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ - أو ما تأخر^(٢) من جوابِ قسمٍ سابقٍ عليه، نحو: (لئن اجتمعتِ الإنسُ وَالْجِنُّ ... الآية)^(٣). كما يجبُ إغناء جوابِ الشرطِ عن جوابِ قسمٍ تأخرَ عنه، نحو: إن تَقُمْ وَاللهِ أَقُمُ^(٤).

(وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمَ وَالْمَعْنَى كَسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ)^(٥)
أى: أن الجملة الشرطية قد تنفى عن الجملة الجوابية وتدل عليها عند حذفها. والعكس قد يقع؛ بشرط أن تدل قرينة على ذلك، وأن يكون المعنى المراد مفهوماً بعد الحذف - لا لبس فيه ولا اضطراب.

(١) أى: ولا يصح أن يكون جواباً صناعة؛ إما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء، أو جملة منفية بلم المقرونة بالفاء - أو لكونه مضارعاً مرفوعاً. وإنما وجب حذف الجواب، وامتنع جمل المتقدم جواباً؛ لأن أداء الشرط لها صدر الكلام، فلا يتقدم الجواب عليها.

(٢) أى: أو كان الدال على جواب الشرط ما تأخر .. إلخ.
(٣) «لئن» اللام موطئة للقسم «وإن» شرطية، وجملة «لا يأتون» جواب القسم لسبقه وتقدمه على الشرط، وجواب الشرط محذوف للدلالة على جواب القسم عليه. الإسماء
(٤) «أقم» جواب الشرط لتقدمه. وحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط. وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

(وَإِذَا حُذِفَ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابُ مَا أُخِّرَتْ فَهَوَ مُلْتَزِمٌ)^(٦)
أى: أنه إذا اجتمع شرط وقسم - حذف جواب المتأخر منهما؛ لدلالة جواب المتقدم عليه ويستثنى من ذلك:

(١) ما إذا كان القسم مقروناً بالفاء؛ فإنه يجب جمل الجواب له وإن تأخر، وتكون جملة القسم وجوابه جواب الشرط، نحو: إن جاء محمد فوالله لأكرمه.

(*) «والشرط» مبتدأ «ينفى» الجملة خبر «من جواب» متعلق ب«قد علم» الجملة صفة لجواب «المعنى» نائب فاعل المحذوف يفسره فهم، وهو فعل الشرط، والجواب محذوف.
(*) «لدى» ظرف متعلق بالحذف «اجتماع» مضاف إليه «جواب» مفعول أحذف «ما» اسم موصول مضاف إليه، وجملة «أخرت» صلة «فهو ملتزم» مبتدأ وخبر، والفاء لتعاقب،

وإذا تقدمها ذو خبر^(١)، جاز جعل الجواب للشرط مع تأخيره^(٢)،
ولم يجب — خلافاً لابن مالك^(٣)، نحو : زيدٌ والله إن يقيم

(ب) أو إذا كان الشرط امتناعياً — وهو ما كانت أداته دالة على الامتناع ، وهي :
« لو - لولا - لوما » - فيجب أن يكون الجواب له وإن تأخر ، ويحذف جواب القسم
لدلالة جواب الشرط عليه ، نحو : لولا رحمة الله بعباده والله لأخذهم بذنوبهم .
(ح) وهناك حالة ثالثة ينبغي أن يكون الجواب فيها للشرط وإن تأخر عن
القسم ، وهي : التي يكونان فيها مسبوقين بما يحتاج لخبر ، وقد بينها الناظم والمصنف .
ويعرف جواب الشرط ؛ بأنه يجب أن يكون مجزوماً لفظاً إن كان مضارعاً - أو
محلاً إن كان ماضياً ، أو يقرن بالفاء ، أو بإذا الفجائية - إن كان من الأنواع التي
لا تصلح فعل شرط كما سبق . أما جواب القسم ؛ فإن كان للاستعطاف - جملة الجواب
تسكون طلبية ، نحو : بربك يا أخى ترحم الضعيف . وإن كان غير استعطافي ؛ فإن
كانت جملة الجواب مضارعية مثبتة - أكدت باللام والنون معاً ، نحو : والله لأبذلن
جهدى في نصح المنحرفين . وإن كانت ماضوية مثبتة وفعلها متصرف - اقترنت باللام
و « قد » غالباً ، نحو : والله لقد ظفر المجدون بالنجاح ، وقد تقترن بأحدهما أو تجرد .
وإن كان فعلها جامداً - « غير ليس » - فالأكثر اقترانها باللام فقط ، نحو : والله
لنعم رجلاً المجاهد في سبيل الوطن . أما إذا كان الجامد « ليس » فلا تقترن بشيء ،
نحو : والله ليس النقى بالمال ولكن بالقناعة . وإن كان الجواب جملة اسمية مثبتة -
فالكثير تأكيدها باللام و « إن » معاً ، نحو : والله إن الكذب لو بال على صاحبه ،
ويصح الاكتفاء بأحدهما ، ويندر تجرده منهما .

وإن كان الجواب جملة فعلية منفية « بما » أو « لا » أو « إن » - وجب تجريده
من اللام ؛ سواء كانت الجملة فعلية ماضوية أو مضارعية ، نحو : والله ما يحتمل العزيز
الضم - والله لا حجب ثوب الرياء ما تحته - والله إن ظفر إلا المخلص .

(١) أى ما يحتاج إلى خبر ؛ وذلك : كالمبتدأ ، أو الناسخ .
(٢) لوقوعه حينئذ خبراً وهو عمدة في الكلام ، وحذفه ينحل بمعنى الجملة -
أما القسم فهو لمجرد التأكيد .

(٣) أى فى التسهيل - والكافية ؛ فقد نص فيها على الوجوب ، وقد خالف ذلك
فى الألفية ، فقال :

أَقْمُ^(١) ، ولا يجوزُ إن لم يتقدمها — خلافاً له^(٢) وللفرأء . وقوله :
لئن كان ما حَدَّثْتُهُ اليومَ صادقاً أَصُمُّ في نهارِ القَيْظِ للشمسِ بادِياً^(٣)

(وإن تَوَالِيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ فَاشْرُطَ رَجَّحَ ، مُطْلَقاً بِلَا حَدَرٍ)^(٤)
أى إذا اجتمع الشرط والقسم ، وتقدم عليهما ما يطلب خبراً — رجع الشرط مطلقاً
سواء تقدم أو تأخر ، فيسكون الجواب له ، ويحذف جواب القسم .
(١) « أقم » جواب الشرط مع تأخره ؛ لتقدم ذى خبر وهو المبتدأ . ويجوز أن
يجعل الجواب للقسم لتقدمه ؛ فيقال : زيد والله إن يقم لأقومن .

(٢) أى لابن مالك ، حيث يقول في النظم :
(وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرُطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٍ)^(٥)
أى : قد جاء قليلاً ترجيح الشرط على القسم ، عند اجتماعهما وتقدم القسم ، وإن لم
يتقدم ذو خبر . فيجوز عنده مثل : والله إن قام محمد أقم .
(٣) بيت من الطويل ، قيل : إنه لامرأة من بنى عقيل — ولم يعين أحد اسمها . وقوله
في البيت : « بادياً » — يرجح أن يكون القائل رجلاً ، وإلا لقال : بادية :

اللغة والاعراب . حديثه : أخبرت به . القَيْظُ : شدة الحر . بادياً : ظاهراً بارزاً
« لئن » اللام موطئة للقسم « وإن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط « ما » اسم
موصول اسمها « حديثه » حدث فعل ماض للمجهول والتاء نائب فاعل والهاء مفعوله الثانى ،
والجمله صلة « صادقاً » خبر كان « أصم » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن
« للشمس » متعلق بياديا الواقع حالا من فاعل أصم .

والعنى : يقسم الشاعر مخاطبه ويؤكد له : أنه لو كان ما حكى عنه ونسبه إليه

(*) « وإن تواليا » شرط وفله ، وألف الاثنين فاعل « وقيل » الواو لعال ، « وقيل »
ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذو خبر » ذو مبدأ مؤخر وخبر مضاف إليه ، والجمله حال من
ألف الاثنين « فالشرط » التاء واقعة في الجواب ، و « الشرط » ، فعول رجع مقدم ، والجمله
في محل جزم جواب الشرط « مطلقاً » حال من الشرط « بلا حدَر » بلا جار ومجرور متعلق
برجع ، و « لا » بمعنى « غير » مضافة إلى حدَر .

(*) « وربما » رب حرف تقييل ، و « ما » كاذبة « بعد قسم » بعد ظرف متعلق برجع
وقسم مضاف إليه « شرط » نائب فاعل رجع « بلا ذى » بلا جار ومجرور متعلق برجع
وذى مضاف إليه « خبر » مضاف إليه أيضا « مقدم » نعت لذى خبر .

— ضرورة ، أو اللام زائدة . وَحَيْثُ حُذِفَ الْجَوَابُ ، اشْتَرَطَ — فِي
غير الضرورة — مُضِيَّ الشَّرْطِ ^(١) ؛ فَلَا يَجُوزُ : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلْ —
ولا : وَاللَّهِ إِنْ تَقُمَّ لِأَقْوَمِنَّ .

الواشون صحيحاً ؛ فَإِنْ عَلَيْهِ نَذْرٌ لَّهِ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا شَدِيدَ الْحَرِّ ، وَأَنْ يَتَعَرَّضَ لَوُجِ
الشمس ، حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ أَوْجَعَ لَهُ وَأَكْثَرَ إِيْلَامًا .

وَالشَّاهِدُ : فِي « أَصَم » ؛ فَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ وَالْفَرَاءُ — عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ
جَوَابًا ؛ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ شَرْطٌ وَقَسَمَ — جَازَ جَمْلُهُ لِلشَّرْطِ ، وَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ مُتَأَخِّرًا ، وَلَمْ
يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِمَا ذُو خَبَرٍ ؛ « فَأَصَم » جَوَابٌ لِلشَّرْطِ بِدَلِيلِ جَزْمِهِ . وَيُؤَوَّلُهُ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ
هَذَا — ضَرْبٌ ، أَوْ اللَّامُ فِي « لَئِنْ » زَائِدَةٌ وَلَيْسَتْ لِلْقَسَمِ ، كَمَا بَيَّنَّ الْمَصْنِفُ .

(١) أَيْ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ؛ كَالْمُضَارِعِ الْمَجْزُومِ بَلَمْ — كَمَا مِثْلُ . وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : فِي غَيْرِ
الضرورة — عَنْ نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّ بَيُوتُكُمْ لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ
فَقَدْ حُذِفَ جَوَابُ الشَّرْطِ « إِنْ » مَعَ أَنَّ فِعْلَهُ مُضَارِعٌ وَهُوَ « تَكُ » . أَمَّا جُمْلَةُ
« لَيَعْلَمَنَّ » فَهِيَ جَوَابُ الْقَسَمِ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ جَوَابًا لِلشَّرْطِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَأَخِّرٌ ، وَجَوَابُهُ
لَا يَكُونُ مَقْرُونًا بِاللَّامِ .

هَذَا : وَقَدْ يَحْذِفُ الشَّرْطُ وَالْجَوَابُ مَعًا ، وَتَبْقَى أَدَاةُ الشَّرْطِ هُنَاكَ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ
قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَيْهِمَا ، وَالْعَالِبُ أَنْ تَكُونَ أَدَاةُ الشَّرْطِ « إِنْ » كَقَوْلِ الرَّاجِزِ :

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَلِمَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا ؟ قَالَتْ : وَلِمَإِنْ
فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : أَنْتَزُوجِينِي يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا ؟ قَالَتْ : وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ
أَنْزُوجِهِ . وَمِنْ أَمْثَلِهِ حَذْفُهَا بَعْدَ أَدَاةِ غَيْرِ « إِنْ » — قَوْلُ النَّرْبَنِ تَوْلَبَ :

فَلِإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَحْشَمُ فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا
أَي : أَيْنَا يَذْهَبُ تُصَادِفُهُ .

الأسئلة والقرينات

- ١ — لم يعرب المضارع إذا لم يتصل بالنونين ؟ اشرح القول في ذلك موضعاً بالمثال :
- ٢ — ما الفرق بين « كي » المصدرية والتعليلية ؟ ومتى تنعين إحداها ؟ اذكر أمثلة توضح ذلك .
- ٣ — يقول النحويون : إن بين « لم » و « لما » الجازمتين — فرقاً في المعنى والعمل .
وضح ذلك بأمثلة من إنشائك .
- ٤ — اذكر المواضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء ، واذكر أمثلة لذلك .
- ٥ — اشرح قول الناظم :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم

- ٦ — كيف تفرق بين جواب الشرط وجواب القسم ؟ اذكر أمثلة توضح ذلك .
- ٧ — اذكر المواضع التي يجب فيها إضمار أن ، ومتى يجب رفع المضارع بعدها ؟ مثل
- ٨ — فيما يأتي شواهد لبعض موضوعات هذا الباب ، بين الشاهد وحكمه في الإعراب :

قال تعالى : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ
خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا . يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا . أَيُّهَا تَدْعُو فَلَهُ
الْأَسْمَاءُ الْخُسَى . مَنْ كَانَ يَرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ، وَمَنْ
كَانَ يَرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا . وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَبْدِيهِمْ
إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ . فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ
خَيْرًا كَثِيرًا . وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا
أَفَأَنْ مِتَ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ؟ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْحَسَنِينَ
وَإِنْ يَكْذُوبُكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ . وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا
فَتَمْسَكُوا بِالنَّارِ) . وفي الحديث : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةً لِلْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا
غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

لَأَلْفَيْتَكَ بَعْدَ الْمَوْتِ تَنْدُبُنِي وَفِي حَيَاتِي مَا زَوَّدْتَنِي زَادِي

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رَجُلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُنْبِتُهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلَّتْ

من يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلَقِهِ وَالْوَرِيدِ
 لَتَقِمَ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ كِي لِقَاضِي حَوَائِجِ الْمُسْلِمِينَ
 يَا لَيْتَ مَنْ يَمْنَعُ الْمَعْرُوفَ يَمْنَعُهُ حَقٌّ يَذُوقُ رِجَالُ غَيْبٍ مَا صَنَعُوا
 لَنْ سَأْنِي أَنْ نَلْتَقَى بِمَسَاءَةٍ لَقَدْ سَرَّني أَنِّي خَطَرْتُ بِبِائِلِكَ
 يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ لَكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ
 إِنْ يَعْلَمُوا بِالْخَيْرِ يُخْفَوُهُ ، وَإِنْ عَلِمُوا شَرًّا أَذَاعُوهُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا كَذَبُوا
 إِذَا أَنْتَ عَانَيْتَ الْوَضِيعَ فَإِنَّمَا تَخْطُ عَلَى صُحُفٍ مِنَ الْمَاءِ أَخْرُفًا
 رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَغْدِلُ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

٩ — أعرب البيت الآتي، وبين ما فيه من شاهد:

مَنْ عَاذِلِي فَهَاتِمًا إِنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَا

١٠ — اشرح البيت الآتي شرحاً أدبياً - وهو للرحوم أحمد شوقي أمير الشعراء المصري
 وبين إعراب ما تحته خط :

وَمَا السَّلَاحُ لِقَوْمٍ كُلِّ عَدَّتْهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِنَ الْأَخْلَاقِ فِي أَهْبٍ

١١ — يقول الله سبحانه وتعالى : (أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُوا لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ؟) . ويقول في آية أخرى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ؟) .

بين ، لم نصب المضارع في الآية الأولى ؟ ورفع في الثانية ؟ مع تقدم النفي والاستفهام في كلتا الآيتين ؟

١٢ — اضبط ما تحته خط في البيت الآتي، وبين موقعه من الإعراب - مع ذكر السبب .

يَا بَنِي السِّكْرَامِ أَلَا تَذَنُّوْا فَتُبْهِرُوا قَدْ حَسَدْتُوكَ فَمَا رَأَى كُنْ مِمَّا

١٣ — كون من إنشائك ما يأتي .

(أ) جملة فيها شرط وقسم والجواب للشرط ، وأخرى فيها الجواب للقسم .
(ب) جملة شرطية يجب فيها حذف الجواب ، وأخرى شرطية قسمية يجب فيها حذف جواب القسم .

(ج) جملة يتلو الجواب فيها فعل مضارع ؛ معطوف بالفاء مرة - وبثم أخرى ، مع بيان الأوجه الجائزة في إعراب الفعلين . وذكر السبب .

١٤ — بين فيما يأتي : حكم إعراب الأفعال التي تلي « الواو » ، أو « الفاء » - مع توضيح السبب

من يكثر مزاحه تسقط هيئته ويحتقره الناس . من يعمل فيخلص في عمله يكسب ثقة عارفه . إن تقبل على الدرس تدرك عويص الحقائق فتكون موضع ثقة إخوانك . من يصحب الأخيار ويقلدهم يظفر بحسن الأحدث . لا تخالف والديك فتندم . استمع لنصحي فتربح .

١٥ — بين فيما يأتي : المنصوب من الأفعال ، والمجزوم منها - مع ذكر عامل النصب .
والجزم .

هل تسمع إلى أحدثك ، لعل حديثي ينفذ إلى قلبك فيشرح صدرك للخير وتأمين المثار ؟ لا تسكن عبد شهواتك تظفر برضاء الله والناس . صبرا فتصل إلى الأوج اعتمد على نفسك في أمورك تظفر بما ترجو . رباه ما أشد حاجتي إلى رضاك ، فأسدل على ثوب العافية ، ووفقي إلى ما يرضيك لأظفر بنعيم جناتك . ليت العالم يدرك عاقبة التسابق في التسليح ، ويدرك أنه سيلحق بالإنسانية الدمار والفناء . حسبك هذا فتعمل به .

وَمَنْ يَكْ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخُلْ بِفَضْلِهِ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَفْزَنَ عَنْهُ وَيُذَمَّمْ
قال الله تعالى :

(فَإِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمِعُ الْقَوْمَ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ)

(فصل في لو)

ل « لو » ثلاثة أوجه :

(أحدها) أن تكون مصدرية ؛ فترادف « أن »^(١) . وأكثر وقوعها بعد « ود » ، نحو : (ودُّوا لو تذهبن) — أو « يودُّ »^(٢) نحو : (يودُّ أحدُهم لو يعمر)^(٣) . ومن القليل قول قتيبة : ما كان شرك لو مننت ، ورُبَّما من الفتي وهو المغيط المحق^(٤)

فصل في لو

(١) أى تكون مثلها في المعنى والسبك - لافى النصب . ولا بد أن يطلبها عامل وتوصل بالجملة الماضية وبالضارعية ، ولا توصل بجملة أمرية ؛ ووصلها بالجملة الاسمية قليل ، كقوله تعالى : (وإن يأت الأحزاب يودُّوا لو أنهم بادون في الأعراب) الآية : ٢٠ سورة الأحزاب . ويتكون منها ومن صلتها مصدر مؤول ، ولا تحتاج لجواب . « انظر باب الموصول الجزء الأول - صفحة ١٣٣ » .

(٢) وكذلك ما هو بمعناها ؛ نحو : أحب يحب - رغب يرغب - اختار يختار .

(٣) « لو » وما بعدها في الثالين - في تأويل مصدر مفعول ؛ أى : الادهان —

والتعمير . من الآية : ٩ من سورة القلم . ومن الآية : ٩٦ من سورة البقرة .

(٤) بيت من الكامل ، من قصيدة لقتيلة بنت النضر بن الحارث الأسدية ، مخاطب النبي عليه السلام ، وكان قد قتل أباه صبراً بالصفراء ، بعد انصرافه من غزوة بدر . قيل : لأنه كان يقرأ على العرب أخبار المعجم ، ويقول لهم : محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود - وأنا آتيكم بخبر الأكاسرة والقيصرة ، يريد بذلك إيذاء الرسول . روى أن الرسول عليه السلام لما سمع كلامها قال : « لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلتها ولعفوت عنه » .

اللافة والأعراب . شرك : عاد عليك بالضرر . مننت : أنعمت وتفضلت . المغيط : اسم مفعول ، من غاطه يغيظه - إذا أغضبه وأثاره . المحق : الذى يكمن الفيظ في صدره ، وهو اسم مفعول أيضاً - من أحنقه ، إذا أغضبه « ما » استفهامية مبتدأ « كان » زائدة « شرك » فعل ومفعول « لو مننت » لو مصدرية وهى وما بعدها فى

وإذا وَلِيَهَا المَاضِى بَقِيَ عَلَى مُضِيِّهِ ، أو المَاضِى مُتَخَلِّصٌ لِلِاسْتِقْبَالِ ^(١) ،
كَمَا أَنَّ « أَنْ » المَصْدَرِيَّةُ كَذَلِكَ .

(الثنائى) أَنْ تَكُونُ لِلتَّعْلِيقِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ^(٢) ؛ فَتُرَادِفُ « إِنْ » ^(٣) كَقَوْلِهِ :

تَأْوِيلُ مَصْدَرِ فَاعِلٍ ضَرَّ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ مَا . وَيَجُوزُ أَنْ تَعْرَبَ « كَانَ » عَامِلَةً ، وَمَصْدَرٌ
« لَوْ مُنْتِ » اسْمُهَا ، وَجُمْلَةُ « ضَرَّكَ » خَبَرُهَا - أَيْ مَا كَانَ مِنْكَ ضَرَّكَ . كَمَا يَجُوزُ أَنْ
تَكُونَ « مَا » فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لَضَرَّكَ ؛ أَيْ : أَيْ ضَرَّرَ ضَرَّكَ الْمُنْ . « وَرَبَّمَا »
الْوَاوُ لِلْحَالِ وَ « رَبَّ » حَرْفُ تَقْلِيلٍ وَجَرَّ شَبِيهَ بِالزَّائِدِ ، وَمَا كَافَةُ « وَهُوَ » الْوَاوُ
لِلْحَالِ ، وَ « هُوَ » مُبْتَدَأٌ « الْمَفِيزُ » خَبَرٌ « الْمُخْفَى » صِفَةٌ لَهُ ، أَوْ خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ .

وَالْمَعْنَى : أَيْ ضَرَّرَ كَمَا يَلْحَقُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ - لَوْ تَفَضَّلْتَ وَأَنْعَمْتَ عَلَى أَبِي بِالْعَفْوِ ؟
وَكَثِيرًا مَا يَعْفُو الرَّحْلُ الْكَرِيمُ وَهُوَ مَمْلُوءٌ غِيظًا وَغَضَبًا .

وَالشَّاهِدُ : فِي « لَوْ مُنْتِ » فَإِنْ « لَوْ » مَصْدَرِيَّةٌ وَمَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ وَلَمْ تَنْقُدْهَا
« وَد » وَلَا « يُوَدُّ » وَنَحْوُهَا ؛ وَهَذَا قَلِيلٌ .

وَذَكَرَ الصَّبَّانُ : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « لَوْ » هُنَا شَرْطِيَّةً ، وَالشَّرْطُ « لَوْ مُنْتِ » .
وَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ السَّكَامُ ؛ أَيْ لَوْ مُنْتِ لَمْ يَضُرَّكَ شَيْءٌ ؛ وَإِذَا لَا شَاهِدَ فِيهِ .
هَذَا : وَبَعْضُ النَّحَاةِ يَنْكَرُ كَوْنَ « لَوْ » مَصْدَرِيَّةً ، وَيَقُولُ : إِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ
دَائِمًا ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي السَّكَامِ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا - بِقَدْرِ الْجَوَابِ .
وَحُجَّتُهُ : أَنَّهَا قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى « أَنْ » كَافِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمَا عَمَلَتِ مِنْ سُوءٍ تُوَدُّ أَنْ يَبْنَاهَا
وَيَبْنَاهَا أَمْدًا بَعِيدًا) . وَلَوْ كَانَتْ مَصْدَرِيَّةً مَا دَخَلَتْ عَلَى حَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْمَصْدَرِ
لَا يَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ . وَرَدَّ : بِأَنَّهُ يُمْكِنُ تَقْدِيرُ دَخُولِ « لَوْ » عَلَى فِعْلٍ ؛ وَيَكُونُ الْمُنْسَبَكُ مِنْ
أَنْ وَمَصْحُوبِهَا فَاعِلًا لَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ : لَوْ ثَبَتَ كَوْنُ أَمْدٍ بَعِيدٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ .

(١) وَلَا يَدُّ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنَ الْمَاضِي أَوْ الْمَاضِى تَامَ التَّصَرُّفِ .
(٢) أَيْ تَعْلِيقُ جَوَابِهَا عَلَى شَرْطِهَا وَجُودًا وَعَدَمًا فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، بِحَيْثُ لَا يَتَحَقَّقُ مَعْنَى
الْجَوَابِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ مَعْنَى الشَّرْطِ وَحُصُولِهِ فِي
الْمُسْتَقْبَلِ ؛ وَتُسَمَّى « لَوْ » هَذِهِ : الشَّرْطِيَّةَ غَيْرَ الْإِمْتِنَاعِيَّةِ .

(٣) أَيْ الشَّرْطِيَّةُ ، وَذَلِكَ فِي تَعْلِيقِ الْجَوَابِ عَلَى الشَّرْطِ ، وَفِي أَنْ يَكُونَ زَمَنُ الْفِعْلِ
فِي جُمْلَتِي الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ - مُسْتَقْبَلًا مَهْمَا كَانَ نَوْعُ الْفِعْلِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْجَزِمُ عَلَى الْأَفْصَحِ

* وَلَوْ تَلْتَقَى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا *^(١)
 وإذا وَلِيَهَا ماضٍ أَوَّلَ بالمستقبل، نحو: (وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا)^(٢)
 أو مضارعٌ مُتَخَلِّصٌ للاستقبال — كما في «إن» الشرطية .
 (الثالث) أن تكون للتعليل في الماضي^(٣) وهو أغلب أقسام «لو»^(٤)

(١) صدر بيت من الطويل ، لقيس بن الملوح — المعروف بمجنون ليلى ،
 وقيل : هو لأبي صخر الهذلي . وعجزه :

* وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسْبُ *

اللغة والاعراب . أصداؤنا : جمع صدى ، وهو ما تسمعه كأنه يجميك بمثل
 صوتك ، إذا كنت في مكان خال — أو على جبل — أو شط نهر . رمسينا : مثني رمس
 وهو القبر أو ترابه . سبسب : صحراء بعيدة الأطراف . «لو» شرطية غير جازمة ،
 «تلتقي» فعل الشرط «أصداؤنا» فاعل ومضاف إليه «ومن» الواو للحال «من دون»
 جار ومجرور خبر مقدم «رمسينا» مضاف إليه «من الأرض» جار ومجرور حال
 من «سبسب» الواقع مبتدأ مؤخرأ . وجواب «لو» لظل — في قوله بعد :
 لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً لِيَصَوْتُ صَدَى لَيْلِي يَهْشُ وَيَطْرَبُ
 والمعنى : لو تقابل وتجتمع أصداؤنا من قبورنا ، وبيننا مسافات شاسعة —
 لطربت لسماع صدى صوتها ، وأجبتها وإن كنت عظاما بالية .

والشاهد : في قوله : «لو تلتقي» ؛ حيث وردت «لو» شرطية للتعليل في المستقبل ،
 بدليل الإتيان لها بجواب ؛ وهو قوله : «لظل» ، وهو ماضٍ لفظاً مستقبلي معنى .

(٢) أى : لو قاربوا أن يتركوا ، وإنما قدر ذلك ليصح وقوع «خافوا» جزاء ؛
 لأن الخوف إنما يكون قبل الترك بالفعل ؛ لاستحالة بعد موتهم . الآية : ٩ — سورة النساء
 (٣) أى تعليل حصول مضمون الجواب والجزاء ، على حصول مضمون الشرط
 في الماضي ، فشكل من الشرط والجزاء مرتبط بالآخر . وبما أنها تفيد أن الشرط لم
 يتحقق وامتنع وقوعه في الماضي ، والجواب معلق عليه في الماضي أيضاً — فيلزم
 امتناع الجواب إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد في تحقيق الجواب ، ولهذا ،
 تسمى «لو الشرطية الامتناعية» . (٤) وهذا القسم هو الذي عناه الناظم بقوله :

وتقتضى امتناع شرطها دائماً^(١) — خلافاً للشلويين ، لا جوابها — خلافاً — للمعريين^(٢) . ثم إن لم يكن لجوابها سببٌ غيرُه — لزم امتناعُه نحو: (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا)^(٣) ، وكقولك : لو كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً^(٤) ، وإلا — لم يلزم ، نحو : لو كانت الشمس طالعةً

(«و» حرف شرط، في معنى «وَيَقِلُّ» إِبِلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا ، لَكِنْ قَبْلُ)^(٥)

أى : أن « لو » حرف يفيد الشرطية في الزمان الماضى ، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل فتقلب زمنه للمضى ، ويقبل هذا لوروده عن العرب

(١) أى مثبتاً أو منفياً ؛ لأنه لو حصل لكان الجواب كذلك ، فتخرج عن إفادة التعليق ؛ لأن الثابت الحاصل لا يعلق .

(٢) أى فى قولهم : « لو حرف امتناع لامتناع » مما يفهم منه ، أنها حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، ولا شك أن هذا غير صحيح ؛ لأن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب . فقد يستلزمه أو لا يستلزمه — اللهم إلا إذا لم يكن للجواب سبب غيره — كما أوضح المصنف . ولعل المعريين يقصدون بهذا التعبير — الكثير الغالب . والصواب أن يقال : إن « لو » حرف يدل على ما كان سيقع فى الماضى لوقوع غيره فى الماضى أيضاً ، وهذا قول سيبويه .

(٣) هذه الآية فى أحد علماء بنى إسرائيل — أو فى بلم بن باعوراء — أو فى أمية ابن أبى الصلت . وكان يأمل أن يكون هو النبي المنتظر ، فلما بعث عليه السلام حسده وكفر به ، و « لو » هنا تدل على نفي مشيئة الله لرفع هذا المنسلخ ، وذلك يستلزم نفي الرفع ؛ فقد انتفى الجواب لانتفاء الشرط ؛ لأنه لا سبب للرفع إلا المشيئة وقد انتفت ، وانتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة ، كما أن ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب . من الآية ١٧٦ من سورة الأعراف (٤) فقد انتفى الجواب — وهو وجود النهار — بدخول « لو » ؛ لأنها لا سبب له عقلا وعادة إلا طلوع الشمس .

(*) «لو» مبتدأ قصد لفظه «حرف شرط» حرف خبر وشرط مضاف إليه «في معنى» متعلق بمحذوف نعت لشرط «إِبِلَاؤُهَا» إِبِلَاؤُ فاعل يقل ، وهو مصدر مضاف إلى الماء مفعوله الأول «مستقبلا» مفعوله الثانى «لـكـر» حرف استدراك «قبل» فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على إِبِلَاؤُهَا المستقبلي ، والجملة مستأنفة .

كان الضوء موجوداً^(١)، ومنه : «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ»^(٢).
 وإذا وليها مضارع أول بالماضي^(٣) نحو : (لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ
 مِنْ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ)^(٤).
 وتختص «لَوْ» مطلقاً^(٥) بالفعل، ويجوز أن يليها قليلاً - اسم

(١) فإنه لا يلزم من انتفاء الشرط ، وهو طلوع الشمس - انتفاء الجواب :
 وهو حدوث الضوء ؛ لجواز وجوده بسبب آخر ؛ كمصباح - أو نار - أو قمر . الخ .
 (٢) هذا أثر مروي عن عمر رضي الله عنه ؛ وأوله : « نعم العبد صهيب » .
 و « لو » فيه لا تدل على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط ؛ فإنه لا يلزم من انتفاء
 عدم الخوف - انتفاء عدم العصيان ، حتى يكون قد خاف وعصى ؛ لأن لعدم العصيان
 أسباباً أخرى غير الخوف - الذي هو وظيفة العوام ، منها : الاجلال - والإعظام - والمحبة
 والحياة ، وتلك وظيفة الخواص . والمراد : أن صهيبا لو قدر عدم خوفه - لم تقع منه
 معصية ؛ لأنه من الخواص - فكيف وهو يخاف ؟ (٣) أى مع بقاء لفظه على حاله .
 (٤) أى لو أطاعكم لعنتم ، من الآية : ٧ من سورة الحجرات
 ومثله قول كثير في محبوبته عزة :

رُهْبَانٌ مَدِينٌ وَالَّذِينَ عَمِلْتُمْ
 لَوْ يَسْمَعُونَ - كَمَا سَمِعْتُ - كَلَامَهَا خَرُّوا - إِعْزَازُكُمْ وَسَجْدُودَا
 أى : لو سمعوا حديثها كما سمعت . وفي هذا يقول الناظم :

(وَلَئِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا إِلَى الْمَضِيِّ ، نَحْوُ : لَوْ بَقِيَ كَفَى)^(٦)
 أى : إذا تلا «لو» الامتناعية ووقع بعدها مضارع لفظاً - فإنها قلب زمنه إلى
 الماضي ، ويكون مضارعاً في الصورة والشكل لا غير ، نحو : لو بقي كفى - أى : لو وبقى كفى .
 أما غير الامتناعية ، فيبقى المضارع معها على حالته صورة وزمناً .

(٥) أى : مصدرية كانت - أو شرطية بنوعها ؛ ومع اختصاصها بالفعل - لا تجزمه على الصحيح

(*) « وإن » شرطية « مضارع » فاعل المحذوف هو فعل الشرط ، والفعل بعده مفسر
 له « صرفاً » ماضٍ المجعول جواب الشرط ونائب الفاعل يعود إلى مضارع ، والآف الاطلاق « نحو » خبر
 مبتدأ محذوف « لو » حرف شرط غير جارم « ببق » فعل مضارع فعل الشرط « كفى » فعل ماضٍ جوابه ، وجملة
 الشرط وجوابه في محل جر بإضافة « نحو » إليها على تقدير مضاف ، أى : نحو قولك : لو بقي كفى

معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفسَّرُهُ ما بعده ^(١) كقوله :
* أَخْلَى لَوْ غَيْرُ الْحَمَامِ أَصَابَكُمْ * ^(٢)

(١) سواء كان ذلك الاسم مرفوعاً كما مثل المصنف ، ومنه قول عمر — رضى الله عنه —
لأبي عبيدة بن الجراح حين قال له — وقد رجع بالجيش من الشام حين بلغه أن
بها وباء — أفراراً من قدر الله تعالى ؟ فقال له عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة !
نعم ؟ نعم من قدر الله إلى قدره . والقصة مشهورة . وقول حاتم الطائي : « لو ذات
سوار لطمتني » ، وقد قال ذلك حين كان مأسوراً في بعض أحياء العرب ، فطلبت منه
صاحبة المنزل أن يفسد نائمه لها لتشرب دمها — ففعلها . فقيل له في ذلك فقال : هذا
فصدى ، فلطمته الجارية فقال هذا القول . ويراد بذات السوار — الحرة ؛ لأن الإماء
عند العرب ما كانت تلبس السوار ، وجواب لو محذوف — أى لكان على ذلك .
وهو مثل يضرب للوضع يهين الشريف . أو منصوباً ، نحو : لو محمداً رأيت
لأكرمه . أو خبراً لكان محذوفة ، نحو : التمس ولو خاتماً من جديد .

(٢) صدر بيت من الطويل لأبي الغطمش الضبي — الشاعر الأسدي ، وعجزه :

* عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبُ *

اللغة والاعراب . أخلى : جمع خليل وهو الصديق ، وينشد : أخلاء بهمة مكسورة
وأصله : أخلائى ، ثم قصر بحذف الهمزة للضرورة ، وأضيف لياء التكلم . الحمام :
الموت . معتب : مصدر ميمي بمعنى العتاب ؛ من عتب عليه — إذا لامه وسخط عليه
« أخلى » الهمزة للداء ؛ وخلى منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء ؛ وهى
مضاف إليها ، وحرف النداء محذوف ، وهو مقول القول في قوله قبل :

أقولُ لها وقد فاضتْ بِعَيْنِي عَبرَةٌ أَرَى الْأَرْضَ تَبْقَى وَالْأَخْلَاءُ تَذْهَبُ

« لو » شرطية غير جازمة « غير » مبتدأ خبره ما بعده — أو فاعل لمحذوف
يفسره أصابكم « الحمام » مضاف إليه « عتبت » الجملة جواب « لو » « ولكن »
الواو عاطفة ولكن حرف استدراك « ما » نافية « على الدهر » جار ومجرور خبر
مقدم « معتب » مبتدأ مؤخر .

والعنى : لو أصابكم أحد غير الموت لسخطت عليه ووجدت ، وكان لى معه شأن

وكثيراً «أَنَّ» وَصَلَتْهَا نَحْوُ : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا) ^(١)؛ فقال سيدييه
وَجُمُهور البصريين : مبتدأ ^(٢) . ثم قيل : لا خَبَرَ له ^(٣) ، وقيل : له خبرٌ
محذوف ^(٤) . وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري : فاعِلٌ
يَبْتَن مُقَدَّرًا ^(٥) - كما قال الجميعُ في «مَا» وَصَلَتْهَا في : لا أَكَلَّمُهُ
مَا أَنَّ في السَّماءِ نَجْمًا ^(٦) .

آخر ، ولكن الذي أصابكم الموت ، ولا عتاب عليه ولا سخط ؛ لأنه قدر لامفر منه .
والشاهد : وقوع الاسم - وهو «غير» - بعد «لو» الشرطية وذلك قليل . وموقعه
في الإعراب على أوجه : فقيل : فاعل لمحذوف يفسره ما بعده ، كقوله تعالى : (إذا السماء
انشقت) . وقيل : مبتدأ خبره ما بعده ، وهذا أحسن في «لو» . أما في «إذا» و«إن» -
فالأرجح الأول لكثرة وروده عن العرب على هذا النحو . (١) الآية : ٥ - سورة الحجرات
(٢) : أن موضع أن مع اسمها وخبرها - رفع على الابتداء . وعلى ذلك تكون
«لو» غير داخلية على الفعل .

(٣) أى : لاشئال «أن» وما بعدها على المسند والمُسند إليه ، فأغنى ذلك عن الخبر ،
وتوقف الإفادة على الجواب لا يضر شيء .

(٤) قيل : يقدر قبل المبتدأ - أى ولو ثابت صبرهم . وقيل : يقدر مؤخراً عنه -
أى ولو صبرهم ثابت .

(٥) قيل : وهذا هو الأرجح ؛ لأن فيه إبقاء «لو» على اختصاصها بالدخول على الفعل
(٦) «أن» ومعمولاها في موضع رفع على الفاعلية ثبت مقدرًا - أى ما ثبت أن
في السماء نجماً . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وهي في الاختصاص بالفعل كـ «إن» لكن «لو» «أن» بها قد تقتزن ^(٧))

(*) «وهي» ضمير متصل مبتدأ في الاختصاص جار ومجرور متعلق بما تعلق به الخبر الآتي
«بالفعل» متعلق بالاختصاص «كأن» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «لكن» - حرف استدراك
ونصب «لو» اسم لكن مقصود لفظه «أن» مبتدأ مقصود لفظه أيضاً «بها» متعلق بتقتزن ،
وجملة «قد تقتزن» خبر المبتدأ ، و «قد» لاتعقب ، وجملة المبتدأ وخبره - خبر لكن .

وَجَوَابُ «لو»: إمَّا ماضٍ معنًى^(١) نحو: لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهُ لَمْ يَعْصِهِ—
أو وَضْعاً وهو: إمَّا مُثَبَّتٌ، فافتترانه باللام^(٢) نحو: (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ
خُطَامًا) — أكثرُ من تركها، نحو: (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أُجَاجًا) .
وإمَّا مَنفِيٌّ بـ «ما»، فالأمرُ بالعكس، نحو: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ)
وقوله: * وَلَوْ نُعْطِي الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا *^(٣)
قيل: وقد تجابُ بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ^(٤) نحو: (لَمْثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ)^(٥).

أى: أن «لو» الشرطية بنوعها—مختصة بالدخول على الفعل، مثل «إن» الشرطية
فإنها لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً . وتنفرد «لو» بدخولها على «أن» ومعموليها
(١) لا بد «للو» من جواب مذكور أو محذوف . والماضى معنًى هو: المضارع
المقرون بلم الجازمة، ويجب تجرده من اللام؛ لأن اللام لا تدخل على ناف إلا «ما»
كاسيأتى: (٢) هذه اللام تسمى: «لام التسويف» — أى التأجيل والتأخير؛
لأنها تدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمناً طويلاً، وعدم وجودها
يدل على أن التحقق سيتأخر زمناً أقبل . الآية الأولى: ٦٥ — الواقعة . والثانية:
٧٠ — من السورة نفسها (٣) صدر بيت من الوافر — لم نقف على قائله، وعجزه:
* وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ الْإِلَهِ إِلَى *

اللغة والاعراب: «لو» شرطية غير جازمة «نُعْطِي» فعل مضارع للمجهول فعل
الشرط، ونائب الفاعل هو المفعول الأول «الخير» مفعول ثانٍ «لما» اللام واقعة في
جواب لو «ما» نافية «افترقنا» افترق فعل ماضٍ ونا فاعل والجملة لا محل لها جواب «لو» .
والمعنى: لو كان الأمر بيدنا، وخيرنا بين التلاقي والافتراق— ما اخترنا غير التلاقي،
ولكن الأيام قلب، ولا خيار للإنسان معها:

والشاهد: وقوع جواب «لو» فعلاً ماضياً منفيّاً بـ «ما»، وقد اقترن مع هذا
باللام، وهذا قليل، والكثير في هذه الحالة ألا يكون مقترناً باللام .
وإن كان النفي بشير «ما» — امتنع اقترانه باللام، نحو: لو سافر محمد لم يحضر على .
(٤) أى: يكون جواب «لو» جملة اسمية مقرونة باللام . (٥) ١٠٣ — سورة البقرة

وقيل : الجملة مستأنفة^(١) ، أو جوابٌ لقسمٍ مقدّرٍ - وإن « لو »
في الوجهين للتّمني^(٢) فلا جواب لها .

(فصل في أتما)

وهي حرفُ شرطٍ^(٣) وتوكيدٍ دائماً^(٤) ، وتفصيلٌ غالباً^(٥) ؛ يدلُّ على الأول

(١) أى : أن اللام في « لثوبة » - لام الابتداء - لا الواقعة في جواب « لو » .
(٢) قال الصبان : أى على سبيل الحكاية - أى أنهم بحال يتمنى العارف بها إيمانهم
وإبقاءهم تلهفاً عليهم - لا على سبيل الحقيقة ؛ لاستحالة التّنى عليه تعالى . ويجوز أن
تكون « لو » شرطية ، وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه - أى لأثبيها
وقد يكون جواب « لو » مسبوقة بكلمة « إذا » كقوله تعالى : (قل لو أتمتملكون
خزائن رحمة ربى - إذا لأمسكم خشية الإنفاق) . ويندر أن يكون الجواب مسبوقة
بالفاء ، أو « رب » ، أو « قد »

هذا : وتأتى « لو » زائدة ، نحو : البخيل - ولو كثر ماله - منبوذ . وللعرض ،
نحو : لو تسهم في أعمال البر فتثاب - بنصب المضارع « فتثاب » بعد فاء السمية .
وللتخفيض نحو : لو تحترم القانون فتأمن العقوبة . وللتعنى ، نحو قوله تعالى : (فلو أن
لنا كرة فنكون من المؤمنين) . وهل هذه هي المصدرية أغنت عن فعل التّنى فأشبهت ليت
فنصب جوابها مثلها ؟ أو الشرطية أشربت معنى التّنى فلا بد لها من جزاء كالشرط ولو
مقدراً ؟ أو هي قسم برأسها فلا جواب لها ؟ - أقوال . وعلى كل فقد يجيء لها جواب
منصوب كليت - وقد لا يجيء ولا تكون للتّنى إلا حيث يكون الأمر مستحيلاً أو في حكمه
(فصل في أتما)

(٣) أى : حرف يفيد معنى الشرط ويتضمن معناه ، وهو : تعاليق شيء على آخر
وجوداً وعدمًا - وليست موضوعة له .

(٤) المراد بالتوكيد هنا : تحقق الجواب ، والقطع بأنه حاصل وواقع لا محالة .
(٥) أى : تبين وتوضيح الأمور والأفراد المجتمعة تحت لفظ واحد يتضمنها إجمالاً
أو يراد بالتفصيل : ذكر أشياء كل منها مفصول عن الآخر ، وإن لم يكن ثم إجمال .

حجىء الفاء بعدها^(١) . وعلى الثالث^(٢) : استقرأ مواقعها نحو : (فَأَمَّا
الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ . فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ . فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى
وَاتَّقَى ... الآيات)^(٣) ، ومنه : (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ... الآية)^(٤)
وَقَسِيمُهُ فِي الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ... الآية)^(٥) ؛
فَالْوَقْفُ دُونَهُ^(٦) ، والمعنى : وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فيقولون ؛ وذلك على أَنَّ
المراد بالمتشابهة : ما استأثر الله تعالى بعلمه^(٧) .

(١) أى غالباً واعتبارها للجزاء ، ولا يصح أن تكون للعطف في مثل قوله
تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا
فَيَقُولُونَ . فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ) ؛ لأنها داخلة على
على الخبر في ذلك ، والخبر لا يعطف على مبتدئه . ولا في مثل : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) ؛
لأنها داخلة على الفعل ، وهو لا يعطف على مفعوله . وكذلك لا يصح أن تكون زائدة
لعدم الاستغناء عنها . (٢) أى : وهو التفصيل .

(٣) ففي هذه الآيات : قسم معطوف بأما ؛ وهو في الآية الأولى : (وأما السائل
فلا تنهر) ١٠ - سورة الضحى . وفي الثانية : (وأما الذين ابضت وجوههم) ١٠٦ - آل عمران
وفي الثالثة : (وأما من يخل واستغنى) ٥ - سورة الأنفال ، فدل ذلك على أنها للتفصيل .

(٤) وقيل : إن القسم محذوف يدل عليه قوله : (والراسخون) ؛ أى : وأما غيرهم
غيبونون به ويكفون معناه وعلمه إلى ربهم . وإنما قال المصنف : « ومنه » ؛ لأن التفصيل
في ذاك غير ظاهر لعدم تكرار « أما » . وقد يترك تكرارها كذلك استغناء بذكر
أحد التسمين عن الآخر ، نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ
فَسِئَلْهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ) - أى : وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا .

(٥) أى على قوله : « إلا الله » . وقوله : « والراسخون في العلم » - كلام مبتدأ به
منقطع عما قبله ؛ لأن الراسخين على هذا لا يؤولون . من الآية ٧ - سورة آل عمران
(٦) قال السعد : والحق أنه إن أريد بالمتشابهة ما لا سبيل إليه للمخلوق -

خيلبنى الوقف على « إلا الله » . وإن أريد به ما لا يتضح ؛ بحيث يتناول الجملة
والأول - فالحق العطف .

وَمِنْ تَخْلُفِ التَّفْصِيلِ قَوْلُكَ : أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ^(١) .

وأما الثاني^(٢) : فذكره الزَّخْشَرِيُّ فقال : « أَمَّا » حرفٌ يُعْطَى الكلامَ فَضْلَ توكيدٍ ؛ تقول : زيدٌ ذاهِبٌ ، فإذا قَصَدْتَ أَنَّهُ لَا مَحَالَةَ ذَاهِبٌ - قُلْتَ : أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ^(٣) . وَزَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ مُسْتَخْرَجٌ مِنْ كَلَامِ سَبْيَوِيهِ^(٤) .

وهي نائبةٌ عن أدلةٍ شرطٍ وَجُمْلَةٍ ، ولهذا تُؤَوَّلُ « بِمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ »^(٥) ، وَلَا بُدَّ مِنْ فاءٍ تَالِيَةٍ لِتَالِيهَا^(٦) - إِلَّا إِنْ دَخَلَتْ عَلَى قَوْلٍ قَدْ

(١) قيل : يَحْتَمَلُ أَنَّهُ لِلتَّفْصِيلِ - وَالْقِسْمِ مَحْذُوفٍ لِلْعِلْمِ بِهِ ، أَيْ : وَأَمَّا غَيْرُهُ فَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ . وَقَدْ يَكُونُ التَّفْصِيلُ مَقْدَرًا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْقِرَاءَتَانِ وَيُوحِي بِهِ السِّيَاقُ ، نَحْوُ : النَّاسُ مَعَادِنٌ ، فَأَمَّا أَنْفُسُهَا فَالصَّادِقُ الْأَمِينُ - أَيْ : وَأَمَّا أَرْخَصُهَا فَالْكَاذِبُ الْخَائِنُ .

(٢) أَيْ الْمَعْنَى اثْنَانِ وَهُوَ التَّوَكِيدُ .

(٣) إِيضَاحُ التَّوَكِيدِ : أَنَّ « أَمَّا » قَائِمَةٌ مَقَامَ « مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ » - أَيْ مَهْمَا يَوْجَدُ شَيْءٌ فزَيْدٌ ذَاهِبٌ ، فَقَدْ عُلِقَ الذَّهَابُ عَلَى وَجُودِ شَيْءٍ مَا ، وَوُجُودُ شَيْءٍ مَا مُحَقَّقٌ ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ لَا يَخْلُو مِنْ وَجُودِ شَيْءٍ ، وَالْمُعْلَقُ عَلَى الْحَقِّقِ مُحَقَّقٌ ، وَإِذَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ : ذَاهِبُ زَيْدٍ . وَهَذَا الْإِيضَاحُ يَبِينُ أَنَّ « أَمَّا » لِلتَّوَكِيدِ ، وَأَنَّهَا فِي مَعْنَى الشَّرْطِ وَقَائِمَةٌ مَقَامَ اسْمِ الشَّرْطِ ؛ بَحِثْ يَصَحُّ حَذْفُ « أَمَّا » وَوَضْعُ « مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ » - مَوْضِعُهَا ، وَلَا يَفْسُدُ الْمَعْنَى وَلَا التَّرْكِيبُ .

(٤) فَإِنَّ سَبْيَوِيهِ فَسَّرَ « أَمَّا » - بِمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ . وَيُقَالُ فِي إِعْرَابِ هَذَا التَّرْكِيبِ : « مَهْمَا » اسْمُ شَرْطٍ جَازِمٍ مُبْتَدَأُ « يَكُنْ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ مُجْزُومٌ لِأَنَّهُ فَعْلُ الشَّرْطِ « مِنْ شَيْءٍ » « مِنْ » زَائِدَةٌ ، وَشَيْءٌ فَاعِلٌ يَكُنْ عَلَى اعْتِبَارِهَا تَامَةً ، وَاسْمُهَا عَلَى اعْتِبَارِهَا نَاقِصَةٌ وَخَبَرُهَا مَحْذُوفٌ - أَيْ وَجُودًا . وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَا يَكُونُ بَعْدَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ مُقْتَرَنًا بِالْفَاءِ وَالْجُمْلَةُ خَبَرُهَا . (٥) وَيُقَالُ فِي إِعْرَابِهَا : « أَمَّا » نَائِبَةٌ عَنْ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ ، وَلَا تَعْرِبُ اسْمَ شَرْطٍ أَوْ فَعْلٍ شَرْطٍ ، وَلَا تُؤَدِّي مَعْنَاهَا ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ ، وَالْحَرْفُ لَا يُؤَدِّي مَعْنَى اسْمٍ أَوْ فَعْلٍ . (٦) هَذِهِ اتِّفَاعٌ لَازِمَةٌ لِرَبْطِ الْجَوَابِ بِهَا ، وَلِتَكُونَ كَالْقَرِينَةِ عَلَيْهَا لِحْفَاءِ شَرْطِيتِهَا لِأَنَّ شَرْطِيتَهَا بِطَرِيقِ النِّيَابَةِ . وَأَصْلُ هَذِهِ اتِّفَاعٌ أَنْ تَكُونَ فِي صَدْرِ الْجَوَابِ كَأَنَّ

طَرَحَ اسْتِغْنَاءَ عَنْهُ بِالْمَقُولِ ؛ فَيَجِبُ حَذْفُهَا مَعَهُ ^(١) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
(فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ^(٢)) ، وَلَا تُحَذَفُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ
إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ : * فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ * ^(٣) . أَوْ نُدُورٍ

الشأن مع غير « أما » من أدوات الشرط ، ولكنها أخرجت لقبح وجودها عقب أما .
لفظاً - أو لأنها تشبه العاطفة صورة ، فيكون في الكلام عاطف بلا معطوف عليه .
وفيما تقدم في « أما » يقول الناظم :

(أَمَّا كَمَنْهَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ ، وَوَفَاً لِقَلْوٍ تَلَوَهَا وَجُوباً - أَلِفَاً) ^(٤)
أى : أن « أما » قائمة مقام أداة شرط وفعله ، وهما : « مهما يكن من شيء » . وتجب
الفاء لتألي تأليها ؛ تبعاً للألوف في الفصيح من الكلام العربي ، وتآلى تأليهما هو
الجواب ؛ لأن تأليها مباشرة هو الشرط .

(١) وذلك للاستغناء عنهما بالمقول . وقيل : إن حذفها حينئذ كثير لا واجب ،
فيجوز إبقاؤها على قلة مع حذف القول .

(٢) حذف القول استغناء عنه بالمقول ، فتبعته الفاء في الحذف ؛ فقوله « أكفرتم »
مفعول القول المحذوف ، والقول ومفعوله جواب « أما » . الآية ١٠٦ - سورة آل عمران
(٣) صدر بيت من الطويل - للحارث بن خالد الخزومي ، يهجو به بنى أسيد ، وعجزه :

* وَلَكِنْ سَبْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ *

وقبله : فَصَحْتُمْ قَرِيشًا بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمْ قُمُدُونَ سُودَانُ عِظَامُ الْمَوَاكِبِ

اللغة والاعراض : قُمُدُونَ : جمع قُمْد - وهو الطويل العنق الضخمة . سودان : جمع
أسود على غير قياس . وقيل : جمع سود - وهذا جمع أسود ، مأخوذ من السيادة . عراض :
جمع عرض بالضم - وهو الناحية والشق . المواكب : جمع مكب ، وهو الجماعة من الناس -
ركباناً أو مشاة ، وقيل : هم الركابون على الإبل والحيل للزينة خاصة . « أما » شرطية
ناجمة عن مهما وفعل الشرط « القتال » مبتدأ « لا » نافية للجنس « قتال » اسمها
« لديكم » ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر « لا » . والجملة خبر المبتدأ ،

(*) « أما » مبتدأ « كهما يك من شيء » المكاف جارة وما بعدها مقصود به الحاكية
فهو مجرور بها ، والجار والمجرور خبر المبتدأ « وفاً » بال قصر - مبتدأ « تلو » متعلق بألفا
« تلوها » مضاف إليه « جواباً » حال من ضمير ألفا الواقع نائب فاعل ، والجملة خبر المبتدأ .

نحو: «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»^(١)

والرابط إعادة المبتدأ بلفظه «ولكن» الواو عاطفة لكن حرف استدراك ونصب «سيرا» اسمها والخبر محذوف - أى لديكم . وقيل : إن اسم لكن ضمير مخاطبين محذوف ، و «سيرا» منصوب على المصدرية لمحذوف - أى يسرون سيراً ، والجملة خبر لكن . والمعنى : يهجو الشاعر بنى أسيد ويصفهم بالجبن والضعف ، ويقول : إنهم لا يقدرّون على القتال ومنازلة الشجعان ، ولكنهم يسرون في جانب المواكب للزينة لا غير . والشاهد : في قوله «لا قتال» حيث حذفت منه الفاء ، وهو جواب «أما» مع أنه ليس في الكلام قول محذوف - وذلك ضرورة .

(١) هذا حديث للرسول أخرجه البخارى ، والأصل : أما بعد فما بال رجال ، حذفت الفاء ، وذلك نادر . و «ما» استفهامية مبتدأ ، و «بال» - بمعنى شأن - خبرها . وجوز بعضهم : أن يكون هذا مما حذفت فيه الفاء تبعاً للقول . والتقدير : فأقول : ما بال رجال .. إلخ . فالأولى الاستدلال بقول عائشة رضى الله عنها : «أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً» ؛ لأنه على حذف الفاء قطعاً ، ولا يصح فيه تقدير القول ؛ لكونه إخباراً بشيء مضى . وفي حذف الفاء يقول الناظم :

(وَحَذَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَثَرٍ ، إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا)^(٢)

أى : أن حذف هذه الفاء قليل في النثر - إلا إذا حذفت مع القول ؛ حيث يكون القول عوضاً عنهما - كما بينا .

ويجوز حذف «أما» إذا دل على ذلك دليل ، ويكثر ذلك قبل الأمر ، والنهى ، كقوله تعالى : (وربك فكبر * وثيابك فطهر * والرجز فاهجر) .

هذا : ولا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة - إلا إذا كانت دعائية - بشرط أن يتقدم الجملة فاصل ، نحو : أما اليوم - حفظك الله - فأنى مسافر ، وأما فى الغد فأنى فى انتظارك . ويكون الفصل بين أما ، والفاء - بأحد الأمور الآتية :

(*) «وحذف» مبتدأ «ذى» اسم إشارة مضاف إليه «الفا» بدل من لسم الإشارة أو «طف بيان ، وجملة «قل» خبر للمبتدأ «إذا» ظرف مضمّن معنى الشرط «لم يك» لم جازمة ويك فعل الشرط مجزوم على النون المحذوفة للتخفيف «فول» اسم يك «معها» مع ظرف متعلق بنبذها الواقع خبراً ليك والهاء مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام .

(فصل في لولا ولو ما)

لِ « لَوْلَا ، وَلَوْ مَا » وَجِهَان :

(أحدهما) أَنْ يَدُلَّ عَلَى امْتِنَاعِ جَوَابِهِمَا لَوْجُودِ تَالِيِهِمَا ^(١) ؛ فَيُخْتَصَّصَانِ بِالْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ ^(٢) نَحْوُ : (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) .

(أ) المبتدأ ، نحو : أما محمد فسافر ، وقد يستلزم المبتدأ شيئاً يذكر معه ؛ كما إذا كان اسم موصول ، نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا) فَإِنْ اسْمُ الْمَوْصُولِ يَتَطَلَّبُ صِلَةٌ بَعْدَهُ .

(ب) الخبر ، نحو : أما في المدرسة فمحمد ، وأما عند المهاجرين فعلى .

(ح) الجملة الشرطية وحدها دون جوابها ، نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ..) إلخ فقلوه : « فروح » جواب أما ، وجواب الشرط محذوف وجوباً ؛ استغناء عنه بجواب « أما » .

(د) الاسم المصوب لفظاً أو محلاً بالجواب ، نحو : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ..) إلخ ولا مانع هنا من أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها ؛ لأن الفاء بعد « أما » من حلقة عن محلها الحقيقي كما تقدم .

(هـ) الاسم المعمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : أما الضيف فأكرمه ، وأما الطفيلي فأهنه . ومن هذا قوله تعالى : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) - على قراءه نصب « ثمود » . ويجب تقدير العامل بعد الفاء - وقبل ما دخلت عليه ؛ لثلاثا يكثر الفاصل بينها وبين أما ؛ فيقال : فهدينا هديناهم .

(و) شبه الجملة « ظرف . أو جار ومجرور » المعمول لأما - إذا لم يكن هناك عامل غيرها - وذلك لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، نحو : أما اليوم فأني ذاهب إلى الميدان ، وأما في الميدان فالله القادر في عون الجميع .

(فصل في لولا ولو ما)

(١) وكلاهما في الزمن الماضي ، وهما شرطيتان . وتعرب كل منهما حرف امتناع لوجود ؛ أى : امتناع شيء بسبب وجود غيره ، فهما خاصتان بالشرط الامتناعي .

(٢) فيكون ما بعدها مبتدأ خبره محذوف وجوباً - ولو كان ضميراً متصلاً ؛ كـ لولا

(والثاني) أن يَدْلاً على التَّخْضِيز^(١)؛ فيختصَّان بالفعلية^(٢) نحو :

ولولاك ؛ فإنها وإن كانت في ذلك حرف جر لاتعلق بشيء - إلا أن مجرورها في محل رفع بالابتداء . وقد مر ذلك في باب المبتدأ والخبر في الجزء الأول عند قول الناظم :

• وبعد لَوْلَا غالباً حَذَفَ الخبر •

ولا بد لهما من جواب كجواب « لو » - في شروطه المتقدمة ؛ فإن كان ماضياً لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط « كالمضارع المسبوق بلم » - جاز اقترانه باللام وتجريده منها ؛ سواء أكان مثبتاً أم منفيّاً « بما » دون سواها ، والأكثر اقتران الميثب وتجريد المنفى ، نحو قوله تعالى : (يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا أتمم لكنا مؤمنين - ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبداً) ، وقول الشاعر :

لولا المشقة سَادَ الناسُ كُلُّهمْ • الجُودُ يُفْقِرُ وَالْإِفْدَامُ قَتَالُ

ويصح حذف الجواب إذا دل عليه دليل ؛ كقوله سبحانه : (ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم) - أى لهلكتم . وقد يكون المرفوع بعد لولا اسماً مؤولاً نحو قوله سبحانه : (لولا أن من الله علينا لحسف بنا) .

وفي استعمال لولا ولوما للامتناع ، ودخولهما على المبتدأ لزوماً - يقول الناظم :

(«لَوْلَا» وَ «لَوْمًا» يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا ^(٣))

أى : أنهما يلزمان الدخول على المبتدأ ، إذا عقدا - أى ربطا - الامتناع بالوجود أى دلا على امتناع شيء بسبب وجود شيء آخر .

(١) أى : أو العرض . والتخضيض هو : الترغيب بقوة في فعل شيء أو تركه .

أما العرض فهو الترغيب في الشيء بليين ورفق .

(٢) ذلك لأن مضمون الجملة الفعلية حادث متجدد ، فيتعلق به الطلب بقوة وحث ، أو برفق - وهو ما يفيد التضييض والعرض . ويجب أن يليهما المضارع ظاهراً أو مقدرأ ، وأن يكون معناه مستقبلاً ؛ لأن أداة التضييض والعرض تخلص زمن المضارع للاستقبال ، إذ معناها لا يتحقق إلا فيه . وإن دخلا على الماضي لفظاً أو تأويلاً - كانا للزجر وللتوبيخ

(*) « لولا » مبتدأ « ولوما » عطف عليه مقصود لفظهما « يلزمان الابتداء » الجملة من الفعل والفاعل والمفعول خبر « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « امتناعاً » مفعول عقدا . مقدم « بوجود » متعلق بمقدا « عقدا » فعل الشرط وألف الاثنين فاعل ، وهى عائدة إلى لولا ولوما .

(لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ — لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ) ^(١) . وَيُسَاوِيهِمَا
في التحضيض والاختصاص بالأفعال : هَلَا ، وَأَلَا ، وَأَلَّا ^(٢) .

وقد يلي حرف التحضيض اسم مُعْلَقٌ بفعلٍ ؛ إمَّا مُضْمَرٍ نحو : « قَهْلًا
بَكَرَأْتُ لَعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ » ^(٣) — أَى قَهْلًا تَزَوَّجْتَ بَكَرَأً . أو مُظْهِرٍ مؤخِّرٍ
نحو : (وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ) ^(٤) — أَى : هَلَا قُلْتُمْ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ؟

على ترك الفعل في الماضي ، نحو قوله تعالى : (لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء) .
(١) هذان المثالان للتحضيض . ومثال العرض : (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق)
وأداة التحضيض والعرض قد تحتاج إلى جواب ، وقد لا تحتاج — على حسب المقام
(٢) كما أن هذه الأدوات تدل على التحضيض — كذلك تدل أحياناً على التوبيخ :
نحو : هلا دافعت عن شرفك — ألا قاومت المعتدى — ألا رحبت بضيفك .
وتتنازع « ألا » بأنها تكون للعرض « وهو الترغيب في فعل شيء أو تركه باللين
والعطف » ويكثر استعمالها فيه . وفي دلالة « لولا » ، « ولو ما » على التحضيض وإشراك
أدوات أخرى معها في ذلك — يقول الناظم :

(وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزٌ ، وَهَلَا ، أَلَا ، أَلَا ، وَأَوَّلِيْنِيهَا الْفِعْلَانِ) ^(٥)
أى : ميز بلولا ولو ما الدلالة على التحضيض ، ويشاركهما في ذلك : هلا — وألا — وألأ —
وتختص حينئذ بالدخول على الجمل الفعلية — كما أوضحنا .

(٣) حديث للرسول عليه السلام ، قاله لجابر — حين أخبره بأنه تزوج بثيب
و « بكرأ » مفعول لفعل محذوف — كما قدر المصنف .

(٤) « لولا » هنا بمعنى « هلا » ، « إذ » متعلقة بقلم ، وهو فعل مظهر مؤخر من
تقديم — كما قدر المصنف ، « سمعتموه » الجملة في محل جر بإضافة إذ إليها . الآية ١٦ — النور
وإلى هذه الحالة أشار الناظم بقوله :

(*) « وبهما » جار ومجرور متعلق بمز « التحضيض » مفعول مز مقدم « هلا » معطوفة
على الهاء في بهما . أو مبتدأ حذف خبره — أى كذلك « ألا ألا » معطوفان على هلا بإسقاط
للمعطف « وأوليتيها » أول فعل أمر متعللا تين ، تؤكد بالنون الحقيفة ، والهاء مفعولة الأول
« الفعلا » مفعولة الثاني ، والألف للاطلاق .

(وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضَمَّرٍ عَلَّقَ ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ^(*))

أى : قد يقع بعد هذه الأدوات فى الظاهر - اسم ، ولكنه فى الحقيقة يكون متعلقاً ومعمولاً لفعل مقدر بعد الأداة مباشرة ، أو بفعل ظاهر متأخر عن هذا الاسم .
وقد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر ، فيقدر الفعل المضمر « كان الثانية » كقول الشاعر :

وَنَبَّذْتُ كَيْلِي أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَى ، فَهَلَا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا
أى فهلا كان هو - أى الشأن - نفس لى ؛ شفيعها فـ « نفس » مبتدأ و « لىلى » مضاف إليها « شفيعها » خبر ومضاف إليه - أو بالهـ - كس ، والجملة خبر « كان » الثانية المحذوفة . و « كان » هنا بمعنى « يكون » ، لوقوعها بعد حرف التحضيض . وإنما عبر بكان ؛ لأن المجهود فى غير هذا الموضع تقدير « كان » ، فحمل عليه هذا الموضع .

تذييه

هنالك أدوات تفيد الشرط ولا تجزم أيضاً ، منها : « لما » - وهى ظرف بمعنى « حين » ولا يليها إلا الماضى ، تقول : لما نجح أخى هأنذا . و « كلما » - وهى ظرف يفيد التكرار ويلها الماضى أيضاً ، نحو قوله تعالى : (أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم ؟) . و « إذا » - وهى ظرف للزمان المستقبل ولا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدراً ، ولا تستعمل إلا عند التحقق من وقوع الشرط ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .
و « كيف » حين تستعمل أداة شرط لبيان الكيفية . نحو : كيف تتكلم أنكلم .

خاتمة

فى الجمل ، وأقسامها ، وموقعها من الإعراب :

- (أ) تنقسم الجمل بحسب وضعها إلى قسمين : اسمية ، وفعلية .
فالاسمية هى : ما صدرت باسم ، والفعلية ما صدرت بفعل . والمراد بصدر الجملة : المسند أو المسند إليه ، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ؛ فنحو : أسافر أخوك ؛ ولعل الجو ممطر ، وما محمد خائف - جمل اسمية . ونحو : أسافر أخوك ؟ وقد نجح طى ، وهلاقت ، - جمل فعلية ؛ برغم ما تقدم على الفعل والاسم من حروف .
- (ب) يقسم علماء العربية هذه الجمل إلى قسمين : كبرى ، وصغرى :

(*) « قد » حرف تقييد « اسم » فاعل يليها « بفعل » متعلق بعلق « مضمر » نعمت لفعل « علّق » ماضى للجھول ونائب الفاعل يعود إلى اسم ، والجملة نعمت لاسم « أو بظاهر » معطوف على « بفعل » مع ملاحظة منوع محذوف - أى : أو بفعل ظاهر « مؤخر » نعمت لظاهر .

فالكبرى هي : الجملة الاسمية التي يكون خبر المبتدأ فيها جملة ؛ سواء أكانت فعلية أم اسمية ، نحو : الحريف يبدأ من اليوم الثالث والعشرين من شهر ديسمبر ، والجيش المصرى رجاله مخلصون .

والصغرى هي : التي يخبر بها عن المبتدأ ؛ كجملتى : رجاله مخلصون - ويبدأ من اليوم .. إلخ .

أما الجملة المكونة من مبتدأ وخبر مفرد ، نحو : محمد مسافر ، والخطيب جبير الصوت . وكذلك الجملة الفعلية التي ليست خبراً عن مبتدأ مثل : تكثرت الفاكهة صيفاً - فلا تسمى صغرى ولا كبرى ، بل هي مطلقة .

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين مختلفين كما بينا .

(ح) ويقسم علماء المعانى الجمل إلى قسمين : جمل رئيسية ، وأخرى غير رئيسية ، فالجمل الرئيسية هي : المعتقلة بمعناها التي ليست قيداً في غيرها ؛ سواء أكانت اسمية أم فعلية . وتشمل : جملة المبتدأ والخبر . والجملة التي أصلها المبتدأ والخبر ؛ كاسم « كان » و « إن » وخبرها ، وأخواتهما . وجملة الفعل والفاعل . وجملة الفعل ونائب الفاعل . وجملة المصدر النائب عن فعل الأمر وفاعله . وجملة اسم الفعل وفاعله .

أما الجمل غير الرئيسية فهي : ما كانت قيداً في غيرها ، وليست مستقلة بنفسها ، ومنها : جملة الحال . جملة المفعول به . جملة الصفة . جملة الشرط . جملة الاختصاص .. إلخ . (د) الجملة الاسمية التي خبرها مفرد ، أو جملة اسمية - تفيد بأصل وضعها : ثبوت شيء لشيء - من غير نظر إلى حدوث أو استمرار ، وقد تخرج عن هذا الأصل فتفيد الدوام والاستمرار بقرينة ؛ كما إذا كان الكلام في معرض المدح أو الذم .

أما الجمل الفعلية أو الاسمية التي خبرها جملة فعلية - فتفيد التجدد في زمن معين ، وقد تفيد الاستمرار ، إذا قصد المدح أو الذم - كما تقدم .

(هـ) وتنقسم الجمل باعتبار موقعها من الإعراب إلى قسمين : جمل لها محل من الإعراب ، وأخرى لا محل لها من الإعراب . وقد مرت مفصلة في أبوابها ، ونذكرها هنا بإجمال من باب التذكير :

١ - الجمل التي لها محل من الإعراب ، وهي على المشهور :

- (١) جملة الخبر - ومحلها الرفع .
- (٢) جملة الحال - ومحلها النصب .
- (٣) جملة المفعول - ومحلها النصب .
- (٤) الجملة المضاف إليها - ومحلها الجر .
- (٥) الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم واقتربت بالفاء أو « إذا » - ومحلها الجر .

(٦) الجملة التابعة لمفرد ؛ بأن كانت نعتاً له ، أو عطفت عليه بالحرف ، أو كانت مبدلة منه - ومحلها على حسب إعراب التبوع .

(٧) الجملة التابعة للجملة لها محل من الإعراب ؛ ويكون ذلك في بابي النسق والبدل - ومحلها على حسب ما قبلها . وزاد صاحب النغى : الجملة المستثناة ، نحو قوله تعالى : (لست عليهم بمسيطر * إلا من تولى وكفر) - على رأى من أعرب « مَنْ » مبتدأ وجملة « يعذبه » خبر . والجملة للسند إليها نحو : (سواء عليهم أأنذرتهم . . الآية) ؛ إذا أعرب « سواء » خبراً مقدماً ، و« أأنذرتهم » مبتدأ مؤخر .

ب - الجزل التي لا محل لها من الإعراب ، وهى :
(١) الجملة المستأنفة ، وتشمل : الجملة الابتدائية التي تأتي في صدر الكلام نحو : محمد مسافر ، والتي تأتي في أثناءه منقطعة عما قبلها ، نحو : مات فلان - رحمه الله .

(٢) الجملة الواقعة صلة لاسم موصول

(٣) الجملة الواقعة جواباً للقسم .

(٤) الجملة المفسرة لما قبلها ، نحو : هلا نفسك هذبتها .

(٥) الجملة الاعتراضية - وهى المتوسطة بين أجزاء جملة ؛ كالتى تقع بين الفعل والفاعل - أو بين المبتدأ والخبر .. إلخ ، أو المتوسطة بين جملتين مرتبطتين .

(٦) جملة جواب الشرط غير الجازم مطلقاً ، أو جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء ، أو بإذا الفجائية .

(٧) الجملة التابعة للجملة لا محل لها من الإعراب .

الأسئلة والتريينات

- ١ — اذكر أقسام « لو » ، وبين الفرق بين « لو » المصدرية ، و « لو » الشرطية في المعنى والعمل . ووضح بأمثلة من عندك .
 - ٢ — على أى الجمل تدخل « لو » ؟ وما حكم جوابها من حيث الاقتران باللام أو عدمه ؟ مثل .
 - ٣ — ما الذى يفيد « لما » ؟ اشرح ذلك ، وبين ما يشترط فى جوابها مع التوضيح بالأمثلة .
 - ٤ — على م تدل « لو » ، و « لوما » ؟ هات مثالين لكل منهما ؛ أحدهما يوضح معنى والثانى يبين معنى آخر لهما .
 - ٥ — اذكر أربعة أمثلة يفصل فيها بين أما وبين الفاء ؛ على أن يكون الفاصل مختلفاً فى كل مثال عن غيره .
 - ٦ — فيما يأتى شواهد لبعض أدوات هذا الباب . بين الغرض من الشاهد ، وما يفيد من معنى — مع إيضاح الشرط والجواب .
- قال تعالى : (وَلَيْخَشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةَ ضِمَاقًا خَافُوا عَلَيْهِمْ . فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ . وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ، وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ . لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُمْ أَجَاجًا . فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا . فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْحَسِينِ . لَوْ مَا تَأْنِيكَ بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ . لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ . أَلَا تَتَذَكَّرُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ؟) . ويقول الرسول عليه السلام :
- « أما موسى كأتى أنظر إليه إذ يتعذر فى الوادى » .

لَا بُدَّكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلُقِ السِّكْرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيماً

لولا مُفَارَقَةُ الْأَحِبَابِ مَا وَجَدَتْ لَهَا الْمُنَايَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلًا
 وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْمَعِي لِأَذْنِي مَعِيشَةً كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ
 فَأَمَا الْعُدُورُ لَا صُدُورَ لَجَعْفَرٍ وَلَكِنَّ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا
 لَوْلَا رَجَاءُ أَقْسَاءِ الظَّالِمِينَ لَمَا أَبَقْتُ نَوَاهِمَ لَنَا رُوحًا وَلَا جَسَدًا

٧ — أعرب ما تحته خط في الآيات الآتية ، وبين ما فيها من أداة شرط - مع ذكر الشرط والجواب ؛

يَا بَنَ الْكَرَامِ لَا تَدْنُو فَتَبْصُرَ مَا قَدْ حَدَثُوكَ فَمَا رَأَى كُنْ تَمِيمًا
 لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلُهُ هَمْرٌ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعْدًا بِالْمَقَالِيدِ
 مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ تَنْبُو الْحَوَادِثَ عَنْهُ وَهُوَ مَلُومٌ

٨ — بين فيما يأتي : الأدوات التي وردت في هذا الباب ومعناها ، وشرطها، وجوابها إن كان :

من الخير أن تقرأ كل يوم شيئاً من القرآن ولو يسيراً . أما والله لو فعلت ما أصابك شر في يومك . ولو أن كل حافظ للقرآن فعل ذلك - إذا والله لظفر بالحسن . الأصدقاء ثلاثة : فأما خيرهم فالوفاة للمعين عند الشدة ، وأما أوسطهم فالشارك بالقول أكثر من الفعل .. أي أخى ! هل المعوز عاونت ؟ ألا تصاحب المذهب الأخلاق ، لو ما تراقب الله في عملك . هلا ذكرت ضعفك وقدرة الله وإطلاعه عليك .

وَالنَّفْسُ لَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ حَبِيزَ لَهَا مَا كَانَ إِنَّ هِيَ لَمْ تَقْنَعْ بِكَافٍ فِيهَا
 وَرَبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمْ مِنَ الْتَأْنِي ، وَكَانَ الْجَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

(باب الإخبار بالذى وفروعه ^(١) ، وبالألف واللام)
وُسَمِّيَهُ بَعْضُهُمْ : بَابَ السَّبْكِ ^(٢) . وهو : بَابٌ وَضَعَهُ النَحْوِيُّونَ
لِلتَّدْرِيبِ فِي الْأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ ^(٣) ، كما وَضَعَ التَّصْرِيفِيُّونَ مَسَائِلَ التَّمْرِينِ
فِي الْقَوَاعِدِ التَّصْرِيفِيَّةِ ^(٤) . والكلامُ فيه في فصلين :

باب الإخبار بالذى وفروعه ، وبالألف واللام

(١) فروع الذى هى : المثنى ، والجمع « اللذان - والذين - والأولى - واللاتى »
ومثلها : « التى » ومثناها ، وجمعها . أما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به .
(٢) هى تسمية قديمة من الصدر الأول . ومعناه : سبك كلام من كلام آخر .
ويسمى كذلك - باب التمرين .

(٣) أى للتمرين والتدريب فيها ؛ ليستطيع الدارس استحضار وتذكر المسائل
النحوية المختلفة وأحكامها ، وتقوية ملكته على التصرف فيها والتطبيق عليها ، ومعرفة
ما يصح الإخبار عنه وما يمتنع .. إلخ . ولذلك توسعوا فيه حتى شمل كثيراً من أبواب
النحو ؛ كالفاعل - والمبتدأ والخبر - ونواسخهما ، وجميع المفعولات ، والتوابع .. إلخ .
وقد لا يقصد بالإخبار ما ذكرنا من التمرين والتدريب ؛ بل يؤتى به لغرض
آخر مثل :

(١) الاختصاص والقصر ؛ كما إذا قال قائل : ركب على الطائرة ، فتقول - ردأ عليه :
الذى ركب الطائرة خالد . ويجاب بهذا كذلك لمن قال : ركب على وخالد - لإفادة
القصر ، وإزالة الشك فى الراكب .

(ب) تقوى الحكم وتبتيته ؛ لأن فى التعبير بالإخبار إسنادين : أحدهما إلى الضمير ،
والثانى إلى الظاهر ، ولا شك أن هذا أقوى مما فيه إسناد واحد .
(ج) تشويق السامع ، كقول أبى العلاء المعرى - فى وصف ناقة سيدنا صالح - وفيه
إشارة إلى المعاد الجسماني :-

والذى حارت البرية فيه - حيوان مستحدث من جماد

(٤) سيأتى فى باب التصريف أمثلة لذلك ، كقولهم : « كيف تبني من قرأ » على

(الفصل الأول) في بيان حقيقة.

إذا قيل لك : كيف تُخبرُ عن زيدٍ — مِنْ قَوْلِنَا : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ —
بِالَّذِي ؟ فاعتمدِ إلى ذلك الكلامِ ، فأعمل فيه أربعة أعمال :
أحدها : أَنْ تَبْدِئَهُ بِمَوْصُولٍ مُطَابِقٍ لزيدٍ في إفرادِهِ وتذكيره —
وَهُوَ الَّذِي ^(١) .

الثاني : أَنْ تُؤَخِّرَ « زَيْدًا » إلى آخر التركيب ^(٢) .

الثالث : أَنْ تَرْفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِلَّذِي ^(٣) .

الرابع : أَنْ تَجْعَلَ في مكانه ^(٤) الذي نَقَلْتَهُ عَنْهُ — ضميراً مُطَابِقاً له
في معناه وإعرابه ^(٥) ؛ فتقول : « الذي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ » ؛ فالَّذِي : مبتدأ
وهو منطلقٌ : مبتدأ وخبرٌ ، والجملة صلةٌ للَّذِي ، والعائدُ منها ^(٦) الضميرُ
الذي جَعَلْتَهُ خَلْفًا عن زيدٍ — الذي هُوَ الْآنَ كَمَالُ الْكَلَامِ ^(٧) .

مثال « جعفر » ؟ ومن أم على وزن « إصبع » فهذا ، مثل قولك : كيف تخبر عن
هذا الاسم بالذي ونحوه ؟

(١) وتجعله مبتدأ . (٢) لأنه يراد جعله خبراً عن الموصول .

(٣) ويجعل ما بين المبتدأ والخبر صلة الموصول .

(٤) أي في موضع « زيد » الذي أخرته .

(٥) ويكون مطابقاً للموصول لأنه العائد إليه . ويلزم عند الجمهور : أن يكون هذا
الضمير غائباً — ولو كان خلفاً عن ضمير متكلم أو مخاطب ؛ لأنه عائد على غائب ؛ إذ
الموصول في حكم الغائب . وأجاز بعضهم : مطابقة الخبر في التكلم والخطاب ؛ فيقال
في الإخبار عن إتياء ، في ضربت — بالفتح : الذي ضربت أنت ، وبالضم : الذي
ضربت أنا (٦) أي إلى الموصول ؛ لأنه يحتاج إلى عائد كما هو معروف .

(٧) وإلى بيان حقيقة الإخبار المذكورة — أشار الناظم بقوله :

وقد تَبَيَّنَ بما شَرَحْنَاهُ : أَنَّ « زَيْدًا » مُخْبَرٌ بِهِ لَاعْنَهُ ، وَأَنَّ « الَّذِي »
بِالْعَكْسِ ، وَذَلِكَ خِلَافُ ظَاهِرِ السُّؤَالِ ^(١) ؛ فَوَجَبَ تَأْوِيلُ كَلَامِهِمْ عَلَى
مَعْنَى : أَخْبِرْ عَنْ مُسَمًّى زَيْدٍ فِي حَالِ تَعْبِيرِكَ عَنْهُ بِالَّذِي ^(٢) .
وَتَقُولُ فِي نَحْوِ : بَلَغْتَ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً - إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ

(مَا قِيلَ « أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي » خَبَرَ عَنْ الَّذِي مُبْتَدَأٌ قَبْلُ اسْتَقَرَّ
وَمَا سِوَاهَا فَوَسَطُهُ صِلَةٌ عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطَى التَّكْرِيمِ لَهُ
نَحْوُ « الَّذِي ضَرَبَتْهُ زَيْدٌ » ؛ فَذَا « ضَرَبَتْ زَيْدًا » كَانَ ، فَأَذْرَأَ الْمَأْخَذَ ^(٣)
أَي : إِذَا قِيلَ لَكَ : أَخْبِرْ عَنْ اسْمٍ مَا بِالَّذِي - فَاجْعَلِ الَّذِي مُبْتَدَأً فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ ،
وَاجْعَلِ ذَلِكَ الْاسْمَ خَبَرًا عَنْهُ فِي الْآخِرِ ، وَمَا سِوَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مِنْ بَقِيَةِ الْكَلَامِ -
فَاجْعَلْهُ مَتَوَسِّطًا بَيْنَهُمَا لِيَكُونَ صِلَةً ، وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ خَلْفَ عَنِ الْاسْمِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ
فِي الْآخِرِ خَبَرًا مَكْمَلًا لِلْجُمْلَةِ الْمُبْتَدَأِ ، وَيَكُونُ مُطَابِقًا لَهُ فِي مَعْنَاهُ وَإِعْرَابِهِ ؛ فَتَقُولُ فِي نَحْوِ
ضَرَبَتْ زَيْدًا : الَّذِي ضَرَبَتْهُ زَيْدٌ ؛ فَالَّذِي مُبْتَدَأٌ ، وَزَيْدٌ خَبَرُهُ ؛ وَضَرَبَتْهُ صِلَةٌ وَالْهَاءُ فِيهِ
خَلْفٌ عَنْ زَيْدٍ . وَهِيَ عَائِدَةٌ عَلَى الَّذِي . فَ« عَنْ » فِي قَوْلِ النَّاطِلِ : عَنْهُ - بِمَعْنَى
« الْبَاءِ » ، وَالْبَاءُ فِي بِالَّذِي - بِمَعْنَى « عَنْ » .

(١) أَي الَّذِي سَأَلَهُ الْمُصَنِّفُ وَهُوَ : « كَيْفَ تَخْبِرُ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِنَا : زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ -
بِالَّذِي ؟ » ؛ فَإِنْ ظَاهَرَهُ أَنَّ « زَيْدًا » مُخْبَرٌ عَنْهُ ، وَأَنَّ « الَّذِي » مُخْبَرٌ بِهِ .

(٢) هَذَا أَحَدُ التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَهِيَ لَابْنِ عَصْفُورٍ ، وَقِيلَ : إِنْ الْبَاءُ فِي

(*) « مَا » اسْمٌ مُوصُولٌ مُبْتَدَأٌ ، وَجُمْلَةُ « قِيلَ » صِلَةٌ « عَنْهُ بِالَّذِي » مَعْقِلَانُ بِأَخْبَرِ ، وَجُمْلَةُ
أَخْبِرْ وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ - مَقُولُ الْقَوْلِ « خَبَرَ » خَبَرَ الْمُبْتَدَأَ « عَنْ الَّذِي » مَتَعَلِّقٌ بِخَبَرِ « مُبْتَدَأٌ » حَالٌ
مِنَ الَّذِي « قِيلَ » ظَرْفٌ مَتَعَلِّقٌ اسْتَقَرَّ الْوَاقِعُ صِلَةً لِلَّذِي - أَوْ مَبْنًى عَلَى الْاسْمِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ حَالٌ ثَانِيَةٌ
(*) « وَمَا » اسْمٌ مُوصُولٌ مُبْتَدَأٌ « سِوَاهَا » سِوَى ظَرْفٍ مَتَعَلِّقٍ بِمَحْذُوفٍ صِلَةٌ وَهِيَ مَاضٍ إِلَيْهِ « فَوَسَطُهُ »
الْفَاءُ زَائِدَةٌ وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « صِلَةٌ » حَالٌ مِنَ الْهَاءِ الْوَاقِعَةِ مَفْدُولًا لَوْسَطُهُ « عَائِدُهَا » مُبْتَدَأٌ
وَمُضَافٌ إِلَيْهِ « خَلْفَ مُعْطَى » خَبَرٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ « النِّكَلَةُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ
لِلْمَوْعُولِ ، وَالْجُمْلَةُ مَنَّةٌ لَصَلَةِ (*) « نَحْوِ » خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ « الَّذِي » اسْمٌ مُوصُولٌ مُبْتَدَأٌ « ضَرَبَتْهُ »
الْجُمْلَةُ صِلَةٌ « زَيْدٌ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « فَذَا » الْفَاءُ لِقَتْرِخٍ ، وَ« ذَا » اسْمٌ لِإِشَارَةِ مُبْتَدَأٍ « ضَرَبَتْ
زَيْدًا » الْجُمْلَةُ مَقْصُودٌ لِمُظَاهَاةِ خَبَرِ « كَانَ » مُقَدِّمٌ ، وَاسْمُهَا يَبُودُ إِلَى ذَا ، وَجُمْلَةُ « كَانَ » وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا
خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ وَهُوَ « ذَا » « فَأَمَّا » فَذَلِكَ أَمْرٌ « الْمَأْخَذُ » مَفْعُولٌ أَدْرَ ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ .

التَّاءِ بِالَّذِي — : الَّذِي بَلَغَ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً — أَنَا^(١)
فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ « أَخَوَيْكَ » قُلْتَ : اللَّذَانِ بَلَغَتْ مِنْهُمَا إِلَى الْعَمَرَيْنِ
رِسَالَةً — أَخَوَاكَ^(٢) ، أَوْ عَنِ الْعَمَرَيْنِ قُلْتَ : الَّذِينَ بَلَغَتْ مِنْ أَخَوَيْكَ
إِلَيْهِمْ رِسَالَةً — الْعَمَرُونَ ، أَوْ عَنِ الرِّسَالَةِ قُلْتَ : الَّتِي بَلَغَتْهَا مِنْ أَخَوَيْكَ
إِلَى الْعَمَرَيْنِ — رِسَالَةً^(٣) ؛ فَتَقْدِّمُ الضَّمِيرَ وَتَصِلُهُ^(٤) ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَمَكَنَّ
الْوَصْلُ لَمْ يَجْزِ الْعَدُولُ — إِلَى الْفَصْلِ ، وَحِينَئِذٍ^(٥) فَيَجُوزُ حَذْفُهُ ؛ لِأَنَّهُ
عَائِدٌ مُتَّصِلٌ مُنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ .

(الفصل الثاني) في شروط ما يُخبر عنه .

في كلام الناظم للسببية — أى : أخبر عن ذلك الاسم بسبب التعبير عنه بالذى . أو
الاستعانة — أى : متوصلاً إلى ذلك الإخبار بالذى .

(١) فـ « الذى » مبتدأ ، و « أنا » خبره ، وما بينهما صلة ، والعائد الضمير
المستتر فى بلغ . (٢) فـ « اللذان » مبتدأ ، و « أخواك » خبر ، وما بينهما
صلة ، والعائد ضمير التثنية المجرور فى « منهما » .

(٣) « التى » مبتدأ ، و « رسالة » خبر ، وما بينهما صلة . والعائد الهاء فى بلغت .

(٤) أى تقدم ضمير الرسالة عن موضعه ، وتصله بالفعل ؛ وكان حقه أن يكون

مكانها ومنفصلاً ؛ ويكون التقدير : التى بلغت من أخويك إلى العمرين إليها رسالة

(٥) أى حين إذ قدمت الضمير ووصلته .

ويؤخذ من هذا الذى ذكره المصنف : أنه إذا كان الخبر عنه مثنى أو مجموعة

أو مؤنثاً — جىء بالموصول على وفقه ؛ لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ فى الأفراد

والتذكير وفروعهما . وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

(وَبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَلَا تَقِي أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثْبِتِ)^(*)

(*) « وبالذين » متعلق بأخبر « والذين والتى » مطوفان عليه « مراعيًا » حال من
فاعل أخبر ، وفيه ضمير هو فاعله « وفاق المثبت » وفاق مفعوله ولثبت وضاف إليه . وليس الحكم
مقصوراً على هذه الثلاثة ، بل المراد فروعها ؛ كاللذين ، واللاتى ، واللاتى ، والأولى . كما أو ضححه .

اعلم أَنَّ الإخبارَ إنْ كانَ بالذِي أو أَحَدٍ فُرُوعُهُ ^(١) — اشترطَ للمُخْبِرِ عنه سبعةُ شروطٍ :

(أحدها) أن يكون قابلاً للتأخير ^(٢) ؛ فلا يخبرُ عن « أيهم » من قولك أيهم في الدار ؟ لأنَّكَ تقولُ حينئذٍ : الَّذِي هُوَ في الدار أيهم ، فتزيلُ الاستفهامَ عن صدرَيْتِهِ ^(٣) . وكذا القولُ في جميعِ أسماءِ الاستفهامِ ، والشرط . و « كم » الخبرية ، و « ما » التَّعْجِيبِيَّةُ ، وضميرُ الشأن — لا يُخْبَرُ عن شيءٍ منها لِمَا ذَكَرْنَا ^(٤) .

وفي التَّنْهِيلِ : أَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يَقْبَلَ الاسمُ أو خَلْفَهُ — التأخيرُ ، وذلك لأنَّ الضمائرَ المتَّصِلَةَ — كالتاء من قَتُ — يخبرُ عنها مع أَنَّهَا لا تتأخَّرُ ، ولكن يتأخَّرُ خَلْفُهَا — وهو الضميرُ المنفصلُ ، فتقول : الَّذِي قامَ أَنَا .

(الثاني) أن يكون قابلاً للتَّعْرِيفِ ؛ فلا يخبرُ عن الحالِ ، والتمييزِ ؛

أى : إذا كان الاسمُ الذى قيل : لك « أخبر عنه » أى به — مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً ؛ فجئْ بالمبتدأ الموصولِ وفقه في ذلك ؛ ليطابق الاسمُ المخبرُ عنه به ، فتقول : اللذين للمثنى ، والذين للجمع ، والذى للمؤنث .

(١) أى من موصول ؛ للتأنيث ، والتثنية ، والجمع .

(٢) وذلك لما سبق بيانه ؛ من أنه يجب تأخير ذلك الاسم إلى نهاية الجملة ؛

وجعله خبراً عن الذى وفروعه .

(٣) وقد أجاز ذلك ابن عصفور والمبرد ومن تبعهما ؛ بشرط تقدم اسم الاستفهام

ونحوه ، فيقال : أيهم الذى هو في الدار . ويعرب « أيهم » خبراً مقدماً ،

و « الذى » مبتدأ مؤخر — وهم يجيزون تقديم الخبر في هذا الباب . وقيل : أيهم

مبتدأ والذى خبره . والصواب رأى الجمهور من عدم جواز هذا ونحوه

(٤) أى : من استلزامه إزالة ماله صدر الكلام عن موضعه اللازم له وهو

لأنك لو قلتَ في جاء زيدٌ ضاحكاً : الذي جاء زيدٌ إياه ضاحكٌ —
 لكنت قد نصبتَ الضميرَ على الحال ، وذلك مُمتنعٌ ؛ لأنَّ الحالَ واجبُ
 التنكير ، وكذا القولُ في نحوه ^(١) . وهذا القيدُ لم يذكرهُ في التسهيل ^(٢) .

(الثالث) أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي ^(٣) ؛ فلا يُخبرَ عن الهاء
 من نحو : زيدٌ ضربته ؛ لأنها لا يستغنى عنها بالأجنبي — كعمرو ، وبكرٍ .
 وإنما امتنع الإخبارُ عما هو كذلك ؛ لأنك لو أخبرت عنه لقلت : « الذي
 زيدٌ ضربته هو » ، فالضميرُ المنفصلُ هو الذي كان مُتصلاً بالفعل قبلَ

الصدرية . ومثل ما ذكر : ضمير الفصل — على القول بأنه اسم ؛ فلا يُخبر به لثلاث يخرج
 عماله من لزوم التوسط .

(١) فلا يجوز في نحو : اشتريت خمسين فداناً — الذي اشتريت خمسين إياه فدان ،
 ولا في نحو : كرم محمد نفساً — التي كرم محمد إياها نفس ؛ لأن الضمير الواقع بدلا
 ملازم للتعريف ، ونصبه على التمييز غير جائز .

(٢) وذلك للاستغناء عنه بالشرط الرابع الآتي ؛ وهو : أن يكون قابلاً
 للاستغناء عنه بالمضمر : لأن ما يقبل الإضمار يقبل التعريف .

وقد ذكره الناظم لزيادة الإيضاح ؛ فقال في الشرطين الأول والثاني :

(قبولُ تأخيرٍ وتعريفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا) ^(٤)

أى : أنه يشترط في الاسم الخبر عنه بالذي — أن يكون قابلاً للتأخير ؛ فلا يُخبر عما له
 صدر الكلام ؛ كإسماء الشرط والاستفهام وغيرهما — مما ذكره المصنف . وأن يكون قابلاً
 للتعريف ؛ فلا يُخبر عن الحال والتمييز . وقد أوضح المصنف العلة في ذلك .

(٣) أى : بأن يصح وضع أجنبي موضعه قبل الإخبار ؛ مثل « محمد » من أكرمت

(*) « قبول » مبتدأ « تأخير » مضاف إليه « وتعريف » مفعول عليه « لما » متعلق
 بحتم ، و « ما » موصولة واقعة على الخبر عنه « عنه » جار ومجرور نائب فاعل أخبر ، والجملة صلة لما
 « ههنا » متعلق بحتم « قد حتم » نائب الفاعل يعود إلى قبول تأخير ، والآف للاطلاق ، والجملة خبر للمبتدأ قبول .

الإخبار. والضمير المتصل الآن^(١) خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً
فصلته وأخرته، ثم هذا الضمير المتصل: إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ،
الذي هو زيد — بقی الموصول بلا عائد، وإن قدرته عائداً على الموصول
— بقی الخبر بلا رابط^(٢).

(الرابع) أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالمضمر^(٣)؛ فلا يُخبر عن
الاسم المجرور بحتى — أو يند — أو منذ؛ لأنهن لا يجررن إلا الظاهر^(٤)
والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام الخبر عنه كما تقدم^(٥)؛ فإذا قيل: سرَّ
محمد؛ فإنه يصح وضع «على» مثلاً — موضعه في تركيب آخر؛ فنقول: أكرمت علياً
(١) وهو الهاء المتصلة بالفعل.

(٢) ولا يسوغ أن يعود عليهما؛ لأن الضمير المفرد لا يعود على شيئين؛ إنما الذي
يسوغ: أن يقدر عوده على أحدهما، ويقدر للآخر عائد يناسب المقام. ومثل الضمير
غيره مما يحصل به الربط؛ كاسم الإشارة في نحو: (ولباس التقوى ذلك خير) فلا يقال:
الذي لباس التقوى هو خير ذلك. وكالاسم الظاهر في نحو: محمد ضربت محمد؛ فلا يخبر
عن محمد، فلا يقال: الذي محمد ضربته محمد، ومنه قول الشاعر:

* وأنت الذي في رحمة الله أطمع * فلا يقال: الذي في رحمته أطمع الله.

وكالأسماء الواقعة في الأمثال، نحو: الكلاب — في قولهم: «الكلاب على البقر»، فلا
يجوز أن يقال: التي إياها على البقر الكلاب؛ لأن لفظ الكلاب لا يستغنى عنه
بأجنبي؛ إذ الأمثال لا تغير ألفاظها.

(٣) أى الذى يعود على ما قبله، ليصح كونه عائداً الموصول؛ فلا يخبر عن مجرور
«رب» في مثل: رب رجل لقيته؛ لأن الضمير المجرور بها لا يعود إلا لما بعده
كضمير الشأن؛ وذلك ليحصل له به إيهام يقرب به من السكره. وهو علاوة على
ذلك محتاج إلى تمييز ولا تمييز هنا.

(٤) ومثلها: المجرور بواو القسم وثائه، والكاف.

(٥) وقد أوضح المصنف ذلك أول الباب؛ فلا نقول في الإخبار عن الرأس — من
قولك: أكلت السمكة حتى رأسها — بالجر — الذى أكلت السمكة حتاه رأسها. ولا في

أَبَا زَيْدٍ قَرَبٌ مِنْ عَمْرٍو الْكَرِيمِ - جاز الإخبارُ عن زَيْدٍ^(١) ، وامتنعَ الإخبارُ عن الباقي ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يَخْلُفُهُنَّ . أَمَّا الْأَبُ ؛ فَلِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يُضَافُ . وَأَمَّا الْقَرَبُ ؛ فَلِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ - وَلَا غَيْرُهُ . وَأَمَّا عَمْرٍو الْكَرِيمُ ؛ فَلِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يُوصَفُ ، وَلَا يُوصَفُ بِهِ . نَعَمْ ، إِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعاً^(٢) ، أَوْ عَنِ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ مَعاً^(٣) ، أَوْ عَنِ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ مَعاً^(٤) ، فَأَخَّرْتَ ذَلِكَ وَجَعَلْتَ مَكَانَهُ ضَمِيرًا - جاز ؛ فَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْمُتَضَايِفَيْنِ : الَّذِي سَرَّهُ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الْكَرِيمِ - أَبُو زَيْدٍ ، وَكَذَا الْبَاقِي^(٥) .

الإخبار عن « يومين » من قولك : ما رأيته منذ أو مذ يومين - اللذان مارأيته منذهما أو منذها يومان ؛ لِأَنَّهُ حَتَّى وَمِنْذُ وَمِنْذُ لَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْمُضَافِ - دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ . وَلَا عَنِ الْمَوْصُوفِ أَوْ الْمَوْصُولِ - دُونَ الصِّفَةِ أَوْ الصَّلَةِ ، وَالْعَكْسُ فِيهَا . وَلَا عَنِ الْأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ عَمَلِ الْفِعْلِ ؛ كَأَسْمِ الْفَاعِلِ - وَأَسْمِ الْمَفْعُولِ - وَالْمَصْدَرِ - وَأَسْمِ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَا يَعْمَلُ عَمَلَهَا فَلَا يَخْلُفُهَا .

وإلى الشرطين الثالث والرابع - أشار الناظم بقوله :

(كَذَا الْغَنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاعٍ مَا رَعَوْا)^(٦)

أى : كذلك يشترط في الخبر عنه بالذى - أَنْ يَصِحَّ الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ ، وَأَنْ يَكُونَ كذلك صالحاً للاستغناء عنه بمضمر ، وقد أوضح المصنف سبب اشتراط ذلك .

(١) أى وحده في هذه العبارة ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ يَصِحُّ أَنْ يَخْلُفَهُ ؛ فَيَقَالُ : الَّذِي

سَرَّ أَبَاهُ قَرَبٌ مِنْ عَمْرٍو الْكَرِيمِ - زَيْدٌ .

(٢) وهما : أَبَا زَيْدٍ (٣) وهما : قَرَبٌ مِنْ عَمْرٍو .

(٤) وهما عَمْرٍو الْكَرِيمِ (٥) فتقول في الإخبار عن العامل ومعموله :

(*) « كذا » جار ومجرور متعلق بشرط « الغنى » مبتدأ « عنه بأجنبى » متعلقان به « أو بمضمر » مبطوف على بأجنبى ، و « أو » بمعنى الواو « شرط » خبر المبتدأ « فراع » الفاء لتفريع ، و « راع » فعل أمر مبني على حذف الياء « ما » اسم موصول مفعول راع « رعا » الجملة صلة ما ، والعائد محذوف - أى رعه . والمعنى : فلاحظ ما حفظوه من الشروط

(الخامس) جَوَازُ وُرُودِهِ فِي الْإِثْبَاتِ ؛ فَلَا يُخْبَرُ عَنْ « أَحَدٍ » مِنْ نَحْوِ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ : الَّذِي مَا جَاءَنِي أَحَدٌ — لَزِمَ وَقُوعُ « أَحَدٍ » فِي الْإِيجَابِ ^(١) .

(السادس) كونه في جملة خبرية ^(٢) ؛ فَلَا يُخْبَرُ عَنِ الْاسْمِ فِي مِثْلِ : اضْرِبْ زَيْدًا ؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ لَا يَقَعُ صِلَةً ^(٣) .

(السابع) أَلَّا يَكُونَ فِي إِحْدَى مُجْمَلَتَيْنِ مُسْتَقْلَلَتَيْنِ ^(٤) نَحْوِ زَيْدٌ — مِنْ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو ^(٥) ؛ بِخِلَافِ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ

الَّذِي سَرَّ أَبَا زَيْدٍ قَرَبَ مِنْ عَمْرٍو الْكَرِيمِ ؛ فَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرِ فِي سَرَّ الْوَاقِعُ فَاعِلًا — خِلَافَ عَنْ « قَرَبَ » ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَوْضَعَ فِي مَحَلِّهِ ، وَلَكِنْ ضَرُورَةُ اتِّصَالِهِ قَدَمَتِهِ ، وَاتَّصَلَ بِمَاحِلِهِ فَاسْتَرَفِيَ . وَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْمَوْصُوفِ وَصْفَتَهُ مَعًا — وَهِيَ عَمْرٍو الْكَرِيمُ : الَّذِي سَرَّ أَبَا زَيْدٍ قَرَبَ مِنْهُ — عَمْرٍو الْكَرِيمُ .

(١) وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ « أَحَدًا » خَبَرٌ عَنِ « الَّذِي » وَفَاعِلٌ « جَاءَ » ضَمِيرٌ مُسْتَرٍ فِيهِ ؛ وَهُوَ ضَمِيرُ « أَحَدٍ » . وَمِثْلُ أَحَدٍ فِي ذَلِكَ : غَرِيبٌ وَدِيَارٌ — وَغَيْرُهُمَا مِمَّا لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّفْيِ .

(٢) أَى لِيُمْكِنَ الْإِتْيَانُ بِصِلَةٍ لِلْمَوْصُولِ — كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ .

(٣) فَلَا يَقَالُ : الَّذِي اضْرَبَهُ زَيْدٌ . وَكَذَلِكَ لَا يُخْبَرُ عَنْ اسْمِ « لَيْتَ » « وَلَعَلَّ » وَخَبَرُهَا — إِلَّا إِذَا كَانَ بَعْضُ جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ ؛ مِثْلُ : قَالَ مُحَمَّدٌ : لَيْتَ عَلِيًّا مَسَافِرًا — أَوْ لَعَلَّ بَكْرًا مُقِيمًا عِنْدَنَا ؛ فَإِنَّهُ يَقَالُ : الَّذِي قَالَ مُحَمَّدٌ : لَيْتَهُ مَسَافِرًا عَلَى — أَوْ لَيْتَ عَلَيْهِ أَوْ مَسَافِرًا . . . الخ . وَلَا يَسُوعُ الْإِخْبَارُ عَنْ مَعْمُولٍ لَكِنْ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ صِلَةً — وَإِنْ كَانَتْ خَبَرِيَّةً ؛ لِثَلَا يَلْزَمُ الِاسْتِدْرَاكُ بِدُونِ مُسْتَدْرَكٍ .

(٤) أَى : إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا يَرْبِطُ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى .

(٥) فَلَا يَقَالُ : الَّذِي قَامَ وَقَعَدَ عَمْرُو — زَيْدٌ ؛ لِخُلُوعِ جُمْلَةٍ « قَعَدَ عَمْرُو » مِنْ رَابِطٍ ؛ كَضَمِيرِ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُولِ ، أَوْ عَطْفِ بِالْفَاءِ ، فَيَلْزَمُ عِنْدَ الْإِجْبَارِ : عَطْفُ مَا لَيْسَ صِلَةً عَلَى مَا هُوَ صِلَةٌ . فَإِنْ كَانَ فِي الثَّانِيَةِ ضَمِيرُ الْاسْمِ الْخَبَرُ عَنْهُ ، أَوْ كَانَتْ مَعْطُوفَةً بِالْفَاءِ — جَازَ الْإِخْبَارُ ؛ لِانْتِفَاءِ الْمَجْرُورِ الْمُتَقَدِّمِ ، تَقُولُ فِي حَالَةِ الضَّمِيرِ :

قَعْدَ عَمْرُو^(١) .

وإن كان الإخبار بالالف واللام ، اشترط عشرة أمور؛ هذه السبعة وثلاثة آخر وهي : أن يكون الخبر عنه من جملة فعلية^(٢) . وأن يكون فعلها متصرفاً . وأن يكون مقدماً^(٣) ؛ فلا يخبر بأل عن زيد من قولك : زيد أخوك^(٤) - ولا من قولك : عسى زيد أن يقوم^(٥) - ولا من قولك : ما زال زيد عالماً^(٦) .

في الإخبار عن أحمد في مثل « سافر أحمد وتخلف عنه إبراهيم » : القى سافر وتخلف عنه إبراهيم - أحمد . وفي حالة العطف بالفاء ، تقول : في مثل « حضر على فتخلف محمد » : الذى حضر فتخلف محمد - على .

(١) لأن جملة الشرط والجزاء في حكم الجملة الواحدة ، فتقول في الاخبار عن زيد : القى إن قام قعد عمرو - زيد »

هذا : ومن الشروط : ألا يكون الاسم ملازماً لغير الرفع مثل : « سبحان » . و « عند » ؛ لتعذر جملة خبراً . وأن يمكن الاستفادة منه ، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كثنوانى الأعلام ، مثل : بكر - من أبى بكر ؛ إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء .

(٢) بخلاف الأخبار بالقى ؛ فإنه يخبر به عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية

(٣) في بعض النسخ « مثبتاً » ، فيكون شرطاً زائداً على التقديم .

(٤) لأنه في جملة اسمية ، والجملة الاسمية لا تصلح صلة .

(٥) لأن فعلها جامد ، وهو أيضاً لا يصلح صلة لأل .

(٦) لأنه تقدم على الفعل نفى : ولا يفصل بين « أل » وصلتها بنفى ولا بنفيه .

وإلى الشروط المتقدمة - يشير الناظم بقوله :

(وأخبروا هنا بأل عن بعض ما يكون فيه الفاعل قد تقدماً

إن صح صوغ صيغة منه لأن كصوغ « وافي » من « وفى الله البطل »)^(٧)

(*) « هنا بأل عن بعض » الثلاثة معقات بأخبروا « ما » اسم موصول مضاف إليه « فيه » متعلق بتقدما

« الفعل » اسم يكون ، وجملة « قد تقدما » خبرها ، وجملة « يكون » إلى آخر البيت صلة ما

(*) « إن صح » شرط وفعله ، والجواب عذوف « صوغ » فاعل صح « صلة » مضاف إليه « منه »

وَيُحْذَرُ عَنْ كُلٍِّّ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : وَقَى اللَّهُ
البطل ؛ فتقول :

الوَاقِي الْبَطْلَ اللَّهُ^(١) وَالوَاقِيَهُ اللَّهُ الْبَطْلُ^(٢) . وَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ
تَحْذِفَ الْهَاءَ ؛ لِأَنَّ عَائِدَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ - لَا يَحْذِفُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ
الشَّعْرُ ؛ كَقَوْلِهِ :

* مَا الْمُسْتَفْزُ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ *^(٣)

(فصل) وَإِذَا رَفَعْتَ صِلَةَ «أَل» ضَمِيرًا رَاجِعًا إِلَى نَفْسِ أَل - اسْتَرَّ
فِي الصِّلَةِ وَلَمْ يُبْرَزْ^(٤) ؛ تَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ التَّاءِ مِنْ « بَلَّغْتُ » فِي
الْمَثَالِ الْمَتَقَدِّمِ : الْمُبَلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً - أَنَا ؛ فَنُفِي الْمُبَلِّغِ
ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى لـ «أَل» - لِأَنَّهُ خَلَفَ عَنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَ«أَل»

أى : أَنَّهُ يُخْبَرُ بِمَا فِيهِ «أَل» عَنِ الْاسْمِ ، إِذَا كَانَ وَاقِعًا فِي جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ تَقْدُمُ
فِيهَا الْفِعْلُ ، وَكَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ تَصَاغَ مِنْهُ صِلَةُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ ؛ فَلَا يَكُونُ
جَامِدًا - وَلَا مَنْفِيًّا . وَقَدْ أَوْضَحَ الْمَصْنُفُ ذَلِكَ - كَمَا أَوْضَحَ الْإِخْبَارُ فِي الْمَثَالِ الْقَدِيمِ ذِكْرَهُ
الْناظِمُ ، وَهُوَ : « وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ » .

(١) أَى إِذَا أُخْبِرْتَ عَنِ الْفَاعِلِ ؛ فَتَنْصِبُ الْبَطْلَ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، أَوْ تَجْرَهُ عَلَى أَنَّهُ
مُضَافٌ إِلَيْهِ . (٢) أَى عِنْدَ الْإِخْبَارِ عَنِ الْمَفْعُولِ ؛ فَيَرْفَعُ لَفْظَ الْجَلَالَةِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ
بِاسْمِ الْفَاعِلِ - وَالْبَطْلُ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ .

(٣) تَقْدِمُ إِعْرَابُ وَشَرْحُ هَذَا الْبَيْتِ فِي بَابِ الْمَوْصُولِ . صَفْحَةُ ١٨١ جُزْءٍ أَوَّلٍ .
« وَالشَّاهِدُ فِيهِ » هُنَا : حَذْفُ الْهَاءِ الْعَائِدَةِ عَلَى «أَل» مِنَ الْمُسْتَفْزِ - لِلضَّرُورَةِ ، أَى الْمُسْتَفْزِهِ .
(٤) بَلْ يَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ جَارِيَةً عَلَى مَنْ هِيَ لَهُ .

مُتَعَلِّقٌ بِصَوِّ «أَل» ، مُتَعَلِّقٌ بِصِلَةِ «كَصَوِّغ» ، مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفِ خَبَرٍ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ «وَاقٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ
إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ «مَنْ» حَرْفُ جَرٍّ مُتَعَلِّقٌ بِصَوِّغٍ ، وَجَرُورُهُ قَوْلٌ مَحْذُوفٌ - أَى مِنْ قَوْلِكَ «وَقَى
اللَّهُ الْبَطْلَ» وَالْجُمْلَةُ مَقْصُودٌ لَفْظًا بِجَرُورِهِ بِمَنْ تَقْدِيرًا .

للتكلم ؛ لأن خبرها ضمير المتكلم والمبتدأ نفس الخبر^(١) .
 وإن رفعت صلة «أل» ضميراً لغير «أل» - وجب بُروزه
 وانفصاله^(٢) ، كما إذا أخبرت عن شيء من بقية المثال ؛ تقول في الأخبار
 عن الأخوين : المبلغ أنا منهما إلى العمرين رسالة - أخواك . وعن
 العمرين : المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة - العمرون . وعن الرسالة :
 المبلغ أنا من أخويك إلى العمرين - رسالة^(٣) . وذلك لأن التبليغ
 فعل المتكلم^(٤) ، و «أل» فيهن لغير المتكلم ؛ لأنها نفس الخبر
 الذي آخرته^(٥) .

(١) وإذا أخبرت عن الفاعل في مثل : أكرمتي - قلت : المكرم أنت
 فيستتر فاعل الصلة ؛ لأنه لآل ، و «أنت» خبرها . فإن أخبرت عن المفعول ، قلت
 المكرم أنت أنا ، فالهاء مفعول عائدة على آل ، و «أنت» مرفوع الصلة ، وقد
 أبرز لأنه لغير آل ، و «أنا» خبر آل .

(٢) لأن الصلة إذا جرت على غير من هي له - امتنع رفعها ضميراً مستتراً .
 وإلى ذلك يشير الناظم - بقوله :

(وإن يكن ما رفعت صلة أن ضمير غيرها - أبين وانفصل)^(٦)

أى : إذا رفع الوصف الواقع صلة لآل - ضميراً ، وكان هذا الضمير عائداً على غير
 «أل» - وجب الإتيان به بارزاً منفصلاً . أما إذا عاد إلى آل - فيجب استتاره كما بينا .

(٣) «أنا» في الأمثلة - فاعل المبلغ ؛ لأنه اسم فاعل ، وهو ضمير منفصل لأنه
 لغير «أل» ، وضمير النية هو العائد .

(٤) بدليل إسناده إلى تاء المتكلم في بلغت .

(٥) أى : وهو الأخوان في الأول - والعمران في الثانى - والرسالة في الثالث .

(٦) «وإن يكن» شرط وفعله «ما» اسم موصول اسم يكن «رفعت صلة آل» الجملة
 صلة ما «ضمير غيرها» ضمير خبر يكن والهاء مضاف إليه «أبين» فعل ماض مبني المعجول في محل جزم جواب
 الشرط ، ونائب الفاعل يعود على «ما» ومعناه : قطع «وانفصل» مبطون على أبين في محل جزم .

خاتمة

يجوز الإخبار عن اسم كان ، بالذى وفروعه ، وبالألف واللام ؛ تقول فى مثل : كان محمد زميلك فى الدراسة - الذى كان زميلك فى الدراسة - محمد ، أو السكائن زميلك .. إلخ أما الخبر ؛ فىرى السيوطى جواز الإخبار عنه إذا كان جامداً ، كما يجوز باتفاق فى خبر المبتدأ ، وفى باب « إن » ، وباب « ظن » - الجامد ؛ تقول : الذى كان محمد إياه ، أو كأنه محمد - أخوك . والذى محمد هو أخوك ، والذى إن محمداً هو أخوك ، والذى ظننت محمداً إياه ، أو ظننته محمداً - أخوك . ويمتنع فى كل خبر مشتق فى الجمع ؛ - واء كان خبراً للمبتدأ - أو فى باب كان - أو إن - أو ظن .

أما غير السيوطى ؛ فيجيز الإخبار عن الخبر مطلقاً ، جامداً أو مستقاً ، وهذا هو الصحيح ، وفيه تيسير حسن .

الاسئلة والتريينات

- ١ - ما الذى يريده النحاة بقولهم : أخبر عن أى اسم بالذى ، أو بالألف واللام ؟
- ٢ - اذكر الخطوات التى تتبعها إذا أردت الإخبار عن اسم - بالذى .
- ٣ - اذكر ما يشترط فى الاسم الذى يراذ الإخبار عنه - بالذى - أو أحد فروعه . ومثل
- ٤ - بين ما لا يصح أن يخبر عنه من الأسماء . ووضح السبب فى ذلك .
- ٥ - ما الذى يشترط فى الخبر عنه بالألف واللام ؟ ولماذا هذه الشروط ؟
- ٦ - أخبر عن الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ والخبر ، واسم كان - فى الجمل الآتية - بما يمكن الإخبار به ، وعلل لما تقول :

قابلت زملاءك بالأمس ، وكان محمد معنى باستذكار دروسه ، أما أخوه فقد ركب وحزن أصدقاءه لذلك حزناً شديداً . لا يزاو الفدائيون يذلون كل جهد لينالوا الانتصار على العدو الفادر ، وما برح هذا العدو غير مستجيب لنداء الأمم المتحدة ينصر الله المتوكل عليه إنه نعم المولى ونعم النصير

(باب العدد)^(١)

اعلم أن الواحد والاثني يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين أحدهما : أنهما يذكّران مع المذكر ؛ فتقول : واحد - واثنان . ويؤنثان مع المؤنث^(٢) ؛ فتقول : واحدة - واثنتان^(٣) . والثلاثة وأخواتها تجري على عكس ذلك^(٤) ؛ فتقول : ثلاثة رجال - بالناء ، وثلاث

باب العدد

(١) إن معنى كلمة العدد - واضح ومعروف ، ومع هذا فقد عرفه النحاة بأنه : ما وضع لسمية الآحاد - أي الأفراد . والمراد به هنا : الألفاظ الدالة على المدود . ومن خواص العدد : أنه يساوي نصف مجموع حاشيته المتقابلتين ، والمراد بالحاشيتين : الناحيتان اللتان يقع العدد بينهما ؛ وهما : العدد الذي قبله - والعدد الذي بعده . ومعنى تقابلهما : أن الحاشية التي قبله تنقص عنه بمقدار زيادة الحاشية التي بعده ، فالعدد ٧ مثلاً ، حاشيته السفلى ٦ - والعليا ٨ ؛ ومجموعهما ١٤ . والعدد ٧ نصف هذا المجموع وهكذا . (٢) ومثلهما في ذلك : العشرة إذا ركبت ، تقول : الجزء الرابع عشر - والمقالة الرابعة عشرة . وما أوزن « فاعلاً » مطلقاً ، تقول : الجزء الرابع والمقالة الرابعة ، وسيأتي الكلام على موازن « فاعل » في موضعه إن شاء الله .

(٣) أي على لغة الحجازيين ؛ واثنان على لغة بني تميم :

(٤) فتلاحظها تاء التأنيث إن كان المدود مذكراً ، وتجرد من التاء ، إن كان مؤنثاً وذلك بشرط : أن يكون المدود مذكوراً في الكلام . وأن يكون متأخراً عن اسم العدد ، تقول : ثلاثة رجال ، وأربع فتيات . فإن لم يذكر المدود بل لحظ معناه ، أو تقدم وجعل اسم العدد صفته - جاز في اسم العدد التذكير والتأنيث ، ومن ذلك الحديث : « ثلاث من كن فيه كان منافقاً » - ويجوز ثلاثة . وحلت مسائل تسماً - وقابلت رجالاً ستة ، ويجوز العكس . وإن حذف المدود ولم يلاحظ في التقدير مطلقاً - بل قصد ذكر اسم العدد المجرد - فالأصح تأنيث العدد بالناء ؛ على اعتباره علم جنس مؤنثاً ؛ تقول : ثلاثة نصف ستة . ويمنع من الصرف للعلمية الجنسية والتأنيث . ولا تلحقه « أل » المعرفة على الأرح . هذا : وقد ذكر ابن مالك أن السر في ذكر التاء في

إماء — بتركها ؛ قال الله تعالى : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ)
والثاني : أَنَّهُمَا لَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا وبين المعدود^(١) ؛ لا تقول : وَاحِدٌ
رجل ، وَلَا اثْنَا رَجُلَيْنِ ؛ لأنَّ قولك : رجل — يفيد الجنسية والوَاحِدَةَ ،
وقولك : رَجُلَانِ — يُفِيدُ الجنسيةَ وَشَفَعَ الواحد ؛ فلا حَاجَةَ إلى الجمع بينهما
وَأَمَّا البواقي ؛ فلا تستفادُ العِدَّةُ والجنسُ إِلَّا من العددِ والمعدودِ
جميعاً ؛ وذلك لأنَّ قولك ثلاثة — يُفِيدُ العِدَّةَ دُونَ الجنس ، وقولك
رجالٌ — يفيدُ الجنسَ دُونَ العِدَّةِ . فَإِنْ قَصَدْتَ الافادَتَيْنِ —
جَمَعْتَ الكَلِمَتَيْنِ^(٢) .

الثلاثة والعشرة وما بينهما في عد المذكرين — هو أن الثلاثة وأخوانها أسماء جموع مؤنثة ، مثل : فرقة — زمرة — أمة . فأصلها أن تكون بالناء على غرار نظائرها . ولما كان المذكر سابقاً على المؤنث في الاستعمال — استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر ، وحذفت الناء مع المؤنث للفرق بين المذكر والمؤنث .

(١) أى لا يذكرونها معاً تمييزاً ؛ وذلك على الإضافة ، كما مثل المصنف . وأما « نثنا نحتل » في قول جندل بن المثنى — فضرورة شاذة . ويجوز الجمع بينهما على طريق الوصفية إذا قصد بالوصف بيان أن المراد باسم الجنس — العدد الخاص لا الجنسية ، كما في قوله تعالى : (وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد) ، فإنه لو قيل « إله » ولم يؤكد بواحد — لم يحسن ؛ فربما فهم أن المراد إثبات الإلهية — لا الوحدانية .

(٢) وفي حكم الثلاثة والعشرة وما بينهما — يقول الناظم :

(ثَلَاثَةٌ بِالنَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ فِي هَذِهِ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ :

فِي الضِّدِّ جَرِّدٌ)^(٣)

(*) « ثلاثة » — بالنصب — مفعول مقدم أقل يتضمنه معنى « ذكر » ، وبالرفع مبتدأ ، وجملة « ثل » خبره ، والرباط محذوف — أى ثلاثة مقرونة بالناء قلها « بالناء » متعلق بمحذوف حال من ثلاثة لقرئ لفظه « للعشرة في عد » متعلقان بقل « ما » اسم موصول مضاف إليه « آحاده مذكورة » مبتدأ ومضاف إليه وخبر ، والجملة صلة الموصول « في الضد » جار ومجرور متعلق بمجرّد .

(فصل) مُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ وَالْعَشْرَةِ وَمَا بَيْنَهُمَا ، إِنْ كَانَ اسْمُ جَنْسٍ ^(١)
كَشَحْرِ وَتَمَرٍ ، أَوْ اسْمٍ جَمَعَ كَقَوْمٍ وَرَهْطٍ ^(٢) - خُفِضَ بِمَنْ ؛ تَقُولُ :
ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّمَرِ - وَعَشْرَةٌ مِنَ الْقَوْمِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ)
وَقَدْ يُخَفِّضُ بِإِضَافَةِ الْعَدَدِ ^(٣) نَحْوُ : (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ) ،
وَفِي الْحَدِيثِ : « لَيْسَ فِيهَا ذُوْنُ خُمْسٍ ذُوْدٌ صَدَقَةٌ » ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :
* ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذُوْدٍ * ^(٤)

وَإِنْ كَانَ جَمْعًا خُفِضَ بِإِضَافَةِ الْعَدَدِ إِلَيْهِ نَحْوُ : ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ .
وَيُعْتَبَرُ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ مَعَ اسْمَيْ الْجَمْعِ وَالْجِنْسِ - بِحَسَبِ
أَي : قُلْ ثَلَاثَةٌ بِالنِّسَاءِ إِلَى الْعَشْرَةِ ؛ إِذَا كُنْتَ تَعُدُّ جَمْعًا آحَادًا - أَيْ مَفْرَدَاتِهِ -
مَذْكُورَةً ، أَمَا فِي ضِدِّ ذَلِكَ ؛ حِينَ تَكُونُ مَفْرَدَاتُ الْمَعْدُودِ مُؤَنَّثَةً - فَيَجِبُ تَجْرِيدُ الْعَدَدِ
مِنْ انْتَاءٍ . وَقَدْ أَوْضَحْنَا مَا فِي ذَلِكَ كُلَّهُ .
(١) تَقْدِمُ الْكَلَامُ مُسْتَوْفَى عَلَى اسْمِ الْجِنْسِ وَأَنْوَاعِهِ ، وَاسْمِ الْجَمْعِ - فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ
صَفْحَةُ ٢٢ (٢) رَهْطُ الرَّجُلِ : قَوْمُهُ وَقَبِيلَتُهُ ، وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ مِنَ الرِّجَالِ
وَلَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ (٣) يَرَى بَعْضُ النُّحَاةِ قَصْرَ ذَلِكَ عَلَى السَّمْعِ .
(٤) صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْوَافِرِ لِلْحَظِيثَةِ ، مِنْ أَبْيَاتٍ يَشْكُو فِيهَا مَا نَزَلَ بِهِ مِنْ بَلَاءٍ ،
وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ فِي سَفَرٍ وَمَعَهُ امْرَأَتُهُ أَمَامَةً وَابْنَتُهُ مَلِيكَةً ، فَسَرَحَ إِبْلَهُ فَافْتَقَدَ مِنْهَا نَاقَةً
فَحَزَنَ لِذَلِكَ ، وَعَجَزَ الْبَيْتُ : * لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ كُلِّي عِيَالِي *

وَقَبْلَهُ : أَذِنْبُ الْفَقْرِ أَمْ ذِنْبُ الْإِنْسِ أَصَابَ الْبَسْكَرُ أَمْ حَدَثَ الْإِلْيَالِي ؟
اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ . ذُوْدٌ : الذُّودُ مِنَ الْإِبِلِ : مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ
لِأَنَّهَا مِنْ لَفْظِهَا ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ . وَمِنْ الْأَمْثَالِ : « الذُّودُ إِلَى الذُّودِ إِبِلٌ » أَيْ إِذَا
جُمِعَ الْقَلِيلُ إِلَى الْقَلِيلِ صَارَ كَثِيرًا - فَهُوَ حَثٌّ عَلَى الْإِدْخَارِ وَعَدَمِ التَّبْذِيرِ . « ثَلَاثَةٌ » خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ
مَحْذُوفٍ أَوْ الْعَكْسِ ، وَمَا بَعْدَهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ - أَيْ نَحْنُ ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٌ ، وَلَنَا ثَلَاثُ ذُودٍ .
قَالَ الْمُبَرِّدُ : أَرَادَ بِثَلَاثِ ذُودٍ - ثَلَاثَ نَوَقٍ ؛ كَمَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْقِصَّةُ . « لَقَدْ » اللَّامُ مُوْطِئَةٌ
لِلْقِسْمِ وَقَدْ حُرِفَ تَحْقِيقُ . « الزَّمَانُ » فَاعِلُ جَارٍ « عَلَى عِيَالِي » جَارٌ وَجَرُّورٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَارٍ

حَالَهُمَا^(١)؛ فَيُعْطَى الْعَدْدُ عَكْسَ مَا يَسْتَحِقُّهُ ضَمِيرُهُمَا؛ فَتَقُولُ: ثَلَاثَةٌ
 مِنَ الْغَنَمِ — بِالتَّاءِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: غَنَمٌ كَثِيرٌ بِالتَّذْكِيرِ^(٢).
 وَثَلَاثٌ مِنَ الْبُطِّ — بِتَرْكِ التَّاءِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: بُطٌّ كَثِيرَةٌ بِالتَّأْنِيثِ.
 وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْبَقَرِ — أَوْ ثَلَاثٌ؛ لِأَنَّ فِي الْبَقَرِ لُغَتَيْنِ: التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ؛
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا) — وَقُرِئَ (تَشَابَهَتْ).

والشاهد: إضافة العدد — وهو ثلاثة — إلى «ذود» المعداد، وهو اسم جمع مؤنث
 وذلك قليل، والقياس ألا يضاف العدد إلا إلى جمع. وفيه شاهد آخر وهو: تأنيث ثلاثة —
 والنفس مؤنثة، والقياس: ثلاث أنفس، وقد أنث مراعاة للمعنى، لكثرته إطلاقاً
 النفس على الإنسان (١) أى حال لفظهما وصيغتهما، وما هما عليه من تذكير أو تأنيث.
 أو صلاح للأمرين. وذلك: أن الجنس؛ منه المؤنث — كالنخل والبطن، والمذكر —
 كالموز والعنب والسدر والقمح، وما فيه لغتان — كالبقرة والغنم. وكذلك اسم الجمع؛
 منه المذكر — كقوم ورهط، والمؤنث — كإبل وخيل، وجأزها — كركب. ويعرف
 الحال من هذه الناحية بوسائل متعددة؛ منها: نوع الضمير العائد على كل منهما، أهو
 مذكر أم مؤنث؟ والإشارة المستعملة مع كل — والنعت — وتأنيث الفعل معها. إلخ
 ومحل اعتبار اللفظ والصيغة في اسمي الجنس والجمع؛ إذا لم يفصل بين المعداد واسم
 العدد — نعت يدل على التأنيث فقط، أو التذكير فقط، أو يكون لفظه صالحاً لنعت
 المؤنث والمذكر؛ فإن توسط هذا النعت — وجب مراعاة المعنى الذي يقتضيه؛ فيذكر
 اسم العدد أو يؤنث تبعاً له؛ تقول: خمس إناث من الغنم، وثلاثة ذكور من البط
 ولو تأخر هذا النعت عن المعداد، أو كان لفظه بما يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث —
 كلفظ حسان مثلاً — لم يكن له أثر في تأنيث العدد وتذكيره. تقول: في الماء خمس من
 الغنم إناث — وخمس من الغنم إناث، وثلاثة من البط ذكور — أو ثلاث من البط
 ذكور؛ كما تقول: خمسة حسان، أو خمس حسان — من البط؛ لأن لفظ «حسان»
 يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث، فيقال: رجال حسان، ونساء حسان.

(٢) في مختار الصحاح، الغنم: اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور

وَيُتَعَبَّرَانِ^(١) مع الجمع بحالٍ مُفْرَدَه ؛ فلهذا تقول : ثلاثة اصطبلاتٍ
وثلاثة حماماتٍ - بالتاء فيهما - اعتباراً بالاصطبلِ والحمامِ ؛ فإنهما
مُذَكَّرَانِ. ولا تقول : ثلاثٌ بتركيها - اعتباراً بالجمع ، خلافاً للبغداديين^(٢)
ولا يُعْتَبَرُ من حالٍ الواحدِ حالُ لَفْظِهِ حتى يقال : ثلاثٌ طلحاتٍ
بترك التاء ، ولا حالٌ معناه حتى يقال : ثلاثٌ أشخُصٍ بتركيها - تريدُ
نِسْوَةً^(٣) ؛ بل يُنْظَرُ إلى ما يستحقه المفردُ باعتبارِ ضميره ، فيُعْكَسُ
حُكْمُهُ في العدد^(٤) ؛ فكما تقول : طلحةٌ حَضَرَ ، وَهَذَا شَخْصٌ جميلٌ
بالتذكير فيهما - تقول : ثلاثةٌ طلحاتٍ ، وثلاثةٌ أشخُصٍ - بالتاء فيهما .
فأما قوله : * ثلاثٌ شُخُوصٍ كاعِبانٍ وَمُعْصِرٌ *^(٥) - فضرورة .

-
- والإناث وعليهما جميعاً ، والإبل كالنعم في ذلك (١) أى التذكير والتأنيث .
(٢) فإنهم يجيزون مراعاة الجمع والمفرد . ووافقهم الكسائي ، فيقال : ثلاثة
حمامات - وثلاث حمامات . وذكر سيويوه : أن ذلك مخالف لما ورد عن العرب .
(٣) لأن لفظ « شخص » يستوى فيه المذكر والمؤنث ، ولكن إذا أعيد عليه
الضمير - يعود مذكراً ، ويؤنث العدد إذا أضيف إلى جمعه .
(٤) وعلى ذلك : لا يجوز تذكير العدد إذا كان المعداد مذكراً مؤؤلاً بالمؤنث
(٥) عجز بيت من الطويل ، لعمر بن أبي ربيعة الخزومي ، وصدره :

* فكَانَ مِجْنَى دُونِ مَنْ كَفْتُ أَتَقَى *

وهذا البيت من قصيدته الرائية المشهورة - التي مطلعها :

أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبَكِّرُ غَدَاةِ غَدٍ أَمْ رَائِحٌ فَمُهْجَرُ

اللغة والاعراب - مجنى ، الحجن : أصله الترس وجمعه محجان . ويريد به هنا : ما يتقى به
الرقباء . أتقى : أجنب وأحذر . شخوص : جمع شخص ، وأصله الشبح الذي يرى من بعد
والمراد هنا : الإنسان . كاعبان : مثني كاعب — وهى الجارية حين يبدو ثديها
ممعصر : الجارية أول ما تدرك وتدخل عصر الشباب . « مجنى » خبر كن مقدم

والذى سهّل ذلك قوله : « كَاعِبَانِ وَمُعْصِرٍ » ، فاتّصلَ باللفظ ما يُعَصِّدُ
 للمعنى المراد ^(١) ، ومع ذلك فليس بقياس - خلافاً للناظم .
 وإذا كان المعدودُ صفةً - فالمتعبرُ حالُ الموصوفِ المنوى لا حالها ،
 قال الله تعالى :

(فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) أى : عشرُ حسناتٍ أمثالِها ، ولو لا ذلك لَقِيلَ :
 « عشرة » ؛ لأنَّ المثلَ مُذَكَّرٌ ^(٢) . وتقول : عندي ثلاثةُ رَبَّعاتٍ ^(٣) بالتاء
 إن قَدَّرْتَ رَجَالاً ، وبتركها إن قَدَّرْتَ نساءً ، ولهذا يقولون : ثلاثة
 دَوَابٍّ بالتاء - إذا قَصَدُوا ذُكُوراً ؛ لأنَّ الدَّابَّةَ صِفةٌ في الأصل ،
 فكأنهم قالوا : ثلاثةُ أَجْمَرَةٍ دَوَابٍّ ، ومُسمِّعٌ ثلاثُ دَوَابٍّ ذُكُورٍ - بترك
 التاء ؛ لأنَّهم أَجْرُوا الدَّابَّةَ مُجْرَى الجامدِ ، فلا يُجْرُونَهَا على موصوفٍ .

« دون » منصوب على الظرفية به لما فيه من معنى الواقى « من » اسم موصول مضاف
 إليه « كنت أتقى » الجملة صلة الموصول ؛ والعائد محذوف - أى أتقيه « ثلاث شخصوس »
 ثلاث اسم كان مؤخر وشخصوس مضاف إليه « كاعبان » بدل من ثلاث « ومعصر » معطوف عليه
 والمعنى : كان سترى وحصى دون من كنت أتقيه وأخافه من الرقباء -
 هؤلاء الثلاثة اللواتى مشيت بينهن متذكراً وساعدننى على ذلك . وقبل هذا البيت :
 فقالت لها الصغرى سأعطيك مطرفى ودرعى ، وهذا البرد إن كان يمحذرُ
 يقومُ فيمشی بيننا متذكراً فلا ميرثنا بفشو ، ولا هو يظهرُ
 والشاهد : فى ثلاث شخصوس ؛ فقد حذف التاء من ثلاثة ، وشخصوس جمع
 وكان ينبى ملاحظة مفردة المذكور - وهو شخص - فيقول : ثلاثة شخصوس ، ولكنه راعى
 المعنى الذى قصده ، وقواه ذكر الكاعبين والمعصر . وهذا ضرورة عند جمهور النحاة .

- (١) أى : وهو التأنيث ، فقد كنى بذلك عن النساء .
- (٢) ذلك لأنه واحد الأمثال ، وتقدم أنه يعتبر فى الجمع حال مفردة .
- (٣) بفتح الباء - جمع ربعة ، وهو المربع الخلق الذى ليس بالطويل ولا بالقصير .

(فصل) الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة، وهى نوعان :

(أحدهما) الثلاثة والعشرة وما بينهما . وحق ما تضاف إليه أن يكون جمعاً مكسراً من أبنية القلة^(١) نحو : ثلاثة أفلس — وأربعة أعبد — وسبعة أبحر . وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة فيضاف للمفرد ؛ وذلك إذا كان مائة^(٢) نحو : ثلاثمائة وتسعمائة ، وشذ في الضرورة قوله :

يوصف به المذكر ، والمؤنث ، فيقال : رجل ربة — وامرأة ربة ، وهو فى الأصل اسم ثم استعمل صفة . قال صاحب الصحاح : وهذا الجمع شاذ ؛ لأن « فَمَلَهُ » إذا كانت صفة لا تحرك فى الجمع ؛ وإنما تحرك إذا كانت اسماً ، ولم يكن موضع المين واو — ولا ياء . (١) وذلك ليتطابق المعدود والمعد فى الدلالة على التعدد لفظاً ومعنى ؛ فإن ألفاظ العدد أقرب إلى جمع التفسير لفظاً . وفى ذلك يقول الناظم :

(. وَالْمَبْزُ أَجْرُ جَمْعًا بِلَفْظِ قَلَةٍ فِي الْأَكْثَرِ)^(٣)

أى اجعل تمييز الثلاثة إلى العشرة مجروراً بالإضافة ، والغالب أن يضاف إلى جمع قلة ؛ إن كان للمعدود جمع قلة وكثرة ، فإن لم يكن للكلمة إلا جمع كثرة — صح التمييز به بلاضعف .

(٢) أى إذا كان التمييز لفظ « مائة » فإن لفظها مفرد — وإن كانت جمعاً فى المعنى ؛ لأنها عشر عشرات ، وهو حد جمع القلة . وكذلك إذا كان اسم جمع — كقوم ورهط . أو اسم جنس — كنحل وبقر . والغالب فى هذين النوعين أن يكونا مجرورين بالحرف « مِنْ » ، تقول : ثلاثة من القوم فازوا ، وخمسة من البقر ولدت . ومنه قوله تعالى : (نَخَذْ أَرْبَعَةَ مِنَ الطَّيْرِ) . ومن جرهما بالإضافة قوله تعالى : (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ) . وقوله عليه السلام . « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » قيل : والأحسن قصره على السباع .

(*) « والمبزر » مفعول أجره مقدم « أجر » فعل أمر والفاعل أنت « جمًا » حال من المبزر « بلفظ » متعلق به « قلة » مضاف إليه « فى الأكثر » جار ومجرور متعلق بقلة .

* ثَلَاثٌ مِثْنِ لِلْمُلُوكِ وَفِي بِهَا *^(١)

وَيُضَافُ لْجَمْعِ التَّصْحِيحِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ^(٢) :

إِحْدَاهُمَا : أَنْ يُهْمَلَ تَكْسِيرُ الْكَلِمَةِ ، نَحْوُ : (سَبْعَ سَمَوَاتٍ) - وَخَمْسُ صَلَوَاتٍ - وَ (سَبْعَ بَقَرَاتٍ)^(٣) .

وَالثَّانِيَةُ : أَنْ يُجَاوِرَ مَا أَهْمَلَ تَكْسِيرُهُ ، نَحْوُ : (سَبْعَ سُنْبُلَاتٍ) ،

(١) صدر بيت من الطويل ، للفرزدق هام بن غالب - في الفخر ، وعجزه :

* رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وَجُوهِ الْأَهَاتِمِ *

اللغة والاعراب : ثلاث مثنى : أى ثلثائة بعير . ردائي ، الرداء : معروف ، وهو ما يلبس . قيل : والمراد هنا السيف . جلت : كشفت . وجوه : عطاء وأعيان . الأهاتيم : جمع أهتم - وهم بنو سنان الأهم . « ثلاث » مبتدأ « مثنى » مضاف إليه مجرور وبالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « للملوك » متعلق بمحذوف صفة لثلاث مثنى « وفي » فعل ماض « ردائي » فاعل ، والجملة خبر المبتدأ « جلت » فعل ماض وفاعله يعود على ردائي . والمعنى : يقول : إن ردائي أو سيفي وفي بديات ثلاث ملوك قتلوا - وكانت دينهم ثنائة بعير - وأزال العبء عن عطاء هذه القبيلة ، وكان قد رهن رداءه أو سيفه في ذلك **والشاهد :** إضافة ثلاث إلى جمع المائة وذلك شاذ ؛ لأن المائة إذا جمعت كان أقل مفهومها ثلاثة ، وذكر « ثلاث » التي هي العدد ، يجعل معنى ثلاث مثنى - تسعمائة ، ولا شك أن هذا غير المقصود .

(٢) وكذلك : إذا كان للكلمة جمع تكسير ولكنه نادر وقليل الاستعمال ، نحو : ثلاث سماعات - وآيات . فإنه يندر : سمائد - وآى . ومن النادر أيضاً : وقوع جمع التصحيح المشتق تمييزاً للعدد : مثل : ثلاثة صالحين ، وأربعة زاهدين - بالإضافة . والأحسن أن يعرب هذا الجمع افتقاً ، ويجوز نصبه على الحال إن كان نكرة .

(٣) فإن « سماء » و « صلاة » و « بقرة » - لم يسمع لها جمع تكسير أصلاً .

فَإِنَّهُ فِي التَّنْزِيلِ مُجَاوِرٌ لـ « سَبْعَ بَقَرَاتٍ » ^(١) .
ويُضَافُ لِبَنَاءِ الْكَثْرَةِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ :

إِحْدَاهَا : أَنْ يُهْمَلَ بِنَاءُ الْقَلَّةِ ، نَحْوُ : ثَلَاثُ جَوَارٍ ، وَأَرْبَعَةُ رِجَالٍ ،
وْخَمْسَةُ دَرَاهِمٍ ^(٢) .

وَالثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ لَهُ بِنَاءُ قَلَّةٍ ، وَلَكِنَّهُ شَاذٌ قِيَاسًا أَوْ سَمَاعًا ؛
فَيَنْزِلُ لَذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْمَعْدُومِ .

فَالأَوَّلُ نَحْوُ : (ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ) ؛ فَإِنَّ جَمْعَ « قُرْءٍ » بِالْفَتْحِ عَلَى أَقْرَاءٍ - شَاذٌ ^(٣)
وَالثَّانِي نَحْوُ : ثَلَاثَةُ مُسُوعٍ ^(٤) ؛ فَإِنَّ أَشْشَاعًا قَلِيلُ الْإِسْتِعْمَالِ ^(٥) .

(النوع الثاني) المائة والألف ^(٦) . وَحَقَّقَهُمَا أَنْ يُضَافَا إِلَى مُفْرَدٍ ،
نَحْوُ : (مِائَةٌ جَلْدَةٍ) - وَ (أَلْفُ سَنَةٍ) .

(١) « سَبْعَاتٍ » لَهَا جَمْعُ تَكْسِيرٍ وَهُوَ « سَبَابِلُ » ، وَقَدْ عُدِلَ عَنْهُ لِمُجَاوَرَتِهِ بِقَرَاتٍ
الَّتِي لَيْسَ لَهَا جَمْعُ تَكْسِيرٍ - مَرَاعَاةً لِلتَّنْسِيقِ . الْآيَةُ ٤٣ - سُورَةُ يُوسُفَ

(٢) « جَارِيَةٌ » وَ « رَجُلٌ » وَ « دَرَاهِمٌ » ؛ لَمْ يَسْتَعْمَلْ لَهَا جَمْعُ قَلَّةٍ ، أَمَّا « أَرْجُلٌ »
- جَمْعُ رِجْلٍ . (٣) ذَكَرَ بَعْضُهُمْ : أَنَّهُ جَمْعُ « قُرْءٍ » بِالضَّمِّ ، وَعَلَيْهِ فَلَا شَذَوْذَ ،
وَأَيْضًا - فَقَدْ ذَكَرُوا بِنَاءَ قَلَّةٍ مُطَرِّدًا لِقُرْءٍ - بِالْفَتْحِ - وَهُوَ « أَقْرُؤُ » ، وَعَلَى ذَلِكَ فَالْصَّوَابُ :
جَمْعُ « ثَلَاثَةِ قُرُوءٍ » مِنَ الْقَلِيلِ - لَا مِمَّا شَذَّ جَمْعُ قَلَّتِهِ . مِنَ الْآيَةِ ٢٢٨ - سُورَةُ الْبَقَرَةِ
(٤) جَمْعُ شَسَعٍ وَهُوَ : أَحَدُ سَيُورِ النَعْلِ .

(٥) أَيْ : وَإِنْ كَانَ جَمْعًا قِيَاسِيًّا لَشَسَعٍ .

(٦) أَيْ : وَمِثْلَاهَا وَجَمْعُهُمَا ؛ فَالْمُرَادُ جِنْسُ الْمِائَةِ وَجِنْسُ الْأَلْفِ ، سِوَاهُ كَانَ
الْجَمْعُ بِالصِّغَةِ ، نَحْوُ : مِائَتِي رَجُلٍ - وَأَلْفِي فَتَاةٍ - وَثَلَاثَةُ آلَافٍ مُقَاتِلٍ . أَوْ بِإِضَافَةٍ
« ثَلَاثَةٌ » فَمَا فَوْقَ إِلَيْهِ ، نَحْوُ : ثَلَاثُمِائَةِ رَجُلٍ - وَأَحَدُ عَشَرَ أَلْفَ رَجُلٍ . وَلَكِ أَنْ تَجْعَلَ
هَذَيْنِ مِنَ الْمَفْرُودِ اعْتِبَارًا بِلَفْظِ مِائَةٍ وَأَلْفٍ .

وقد تضافُ المائةُ إلى جمعِ كقراءة الأخوين^(١) (ثلاثمائة سنين)^(٢)
وقد تُميزُ بمفرد منصوب كقوله : * إذا عاشَ الفتي مائتين عاماً *^(٣)

هذا : ويميز بالآلف مطلقاً، نحو : مائة ألف - وأحد عشر ألفاً - وعشرون ألفاً ؛
ولا يميز بالمائة إلا : ثلاث - وإحدى عشرة وأخواتها : تقول : ثلثائة - وخمسمائة -
وإحدى عشرة مائة - وخمس عشرة مائة . (١) المراد : حمزة والكسائي .
(٢) أى : بإضافة مائة إلى سنين ؛ تشبيهاً لها بالعشرة . أو من وضع الجمع موضع
المفرد . الآية ٣٥ - سورة الكهف . وفي المائة والآلف يقول الناظم :

(وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزَرًا قَدْ رُدِفْ)^(٤)
أى ، أضف « مائة » و « الآلف » للمفرد ليكون تمييزاً لهما . وقد يردف المائة
- أى يقع بعدها - جمع مضاف إليه ليكون تمييزاً لها ، وذلك نادر لا يقاس عليه .
وإنما يجب جر التمييز فيما تقدم - إذا تأخر وأعرب تمييزاً ، فإذا تقدم على العدد -
أعرب على حسب حاجة الجملة ، وأعرب العدد نعتاً مؤولاً لجموده ، تقول : عندي ضيوف
ثلاثة - برفعها ، ورأيت رجلاً ثلاثة - بنصبها ... إلخ .
(٣) صدر بيت من الوافر ، للربيع بن ضبع الفزاري - أحد الشعراء المعمرين ،
وقد استشهد به سيديويه ، وعجزه :

* فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاءُ *

اللغة والاعراب . المسرة : ما يسر به الإنسان . والجمع مسار ، وفي رواية : اللذاذة .
الفتاء : الشباب ، يقال : فتى فتاء فهو فتى - أى بين الفتاء . « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان
« الفتى » فاعل عاش « مائتين » مفعوله منصوب بالياء لأنه مثنى « عاماً » تمييز :
والعنى : إذا بلغ الإنسان هذه السن فقد ذهب ملذاته التي يسر بها ، وولى
عنه شبابه الذي يتيه فيه ويمعجب به .

والشاهد : نصب تمييز مائتين ، وكان حقه الجر بالإضافة ، فيقول : مائتين عام .
ونصبه عند الجمهور ضرورة لا يقاس عليه ، وجوزه جماعة منهم ابن كيسان .

(*) « ومائة » مفعول أضف مقدم « والآلف » عطף عليه . « لفرد » متعلق بأضف
« ومائة » الثانية مبتدأ « بالجمع » متعلق برفد الواقع خبراً للابتداء ، وائب فاعله يعود إلى مائة
« نزراً » حال من ضمير ردف الواقع نائب فاعل .

(فصل) إذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين ؛ الأولى النيف^(١)

- وهو التسعة فما دونها - وحكمت لها في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك^(٢) ؛ فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما - على خلاف القياس ، وما دون ذلك^(٣) على القياس ؛ إلا أنك تأتي بأحد وإحدى - مكان واحدٍ وواحدة^(٤) ، وتبنى الجميع على الفتح^(٥) ؛ إلا اثنين واثنتين فتعربهما كالمتنى^(٦) - وإلا ثمانى ؛ فلك فتح الياء وإسكانها ، ويقل حذفها مع بقاء كسر النون - ومع فتحها^(٧) .

(١) هو من ١ إلى ٩ ، وكل ما زاد على العقد حتى يبلغ العقد الثانى . والنيف - وقد يخفف - الزيادة ، يقال عشرة ونيف ؛ ومائة ونيف ، وهو من ناف ينوف - إذا زاد . ويكون للمذكر والمؤنث بلا هاء ، ولا يستعمل إلا متأخراً عما يصاحبه من العقود . والعقد : ما كان من مرتبة العشرات أو المئات أو الألوف . أما البضع فهو : ما بين الثلاث إلى التسع . وحكمه حكم ثلاثة في الأفراد والتركيب ، وعطف عشرين وأخواته عليه ؛ تقول : بضع سنين - وبسعة عشر رجلاً - وبضع عشر امرأة ، فإذا تجاوزت لفظ العشر ذهب البضع ، لا تقول : بضع وعشرون . . . إلخ ، وقيل : بجواز ذلك - وعليه يقال : بضع وعشرون كتاباً ، وبضع وعشرون صحيفة . وفي الحديث «اليمان بضع وستون شعبة» . (٢) أى قبل التركيب . (٣) وهو : الأحد ، والاثنان .

(٤) ولا تستعمل إحدى إلا مركبة ، أو مضافة ، أو معطوفاً عليها ، نحو : إحدى عشرة - إحدى وعشرون ، قال تعالى (إنها لإحدى الكبر) الآية : ٣٥ - سورة المدثر . ولا تستعمل مفردة ، وألفها للتأنيث عند الأكثرين ، وقيل : زائدة للإلحاق . (٥) أى جميع ألفاظ النيف ، وهى تكون صدر المركب مع ضمها لما بعدها . وعلة بنائها : وقوعها موقع ما قبل تاء التأنيث - فى لزوم الفتح .

(٦) لوقوع ما بعدها موقع النون ، وما قبل النون محل إعراب لا بناء ؛ ولذلك لا يضافان إلى العقد . (٧) هذا كله إذا ركبت . أما إذا لم تتركب ؛ فإن أضيفت إلى تمييز مؤنث - فالأفصح إثبات الياء فى جميع الحالات مع إعرابه إعراب المنقوص ، فتقدر الضمة والكسرة على يائه وتظهر الفتحه ؛ تقول : ثمانى فتيات ينشدن - سمعت

والكلمة الثانية : العشرة : وترجعُ بها إلى القياس ؛ في التذكير مع المذكر - والتأنيث مع المؤنث ، وتبنيها على الفتح مطلقاً^(١) . وإذا كانت بالتاء مَكْنَتْ شِينَهَا في لُغَةِ الحجازيين ، وَكَسَرَتْهَا في لغة تميم ، وبعضهم بفتحها^(٢) .

وَقَدْ تَبَيَّنَ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّكَ تَقُولُ : أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا ، واثنا عشر رجلاً - بتذكيرهما^(٣) ، وثلاثة عشر عَبْدًا - بتأنيث الأول وتذكير الثاني وتقول : إِحْدَى عَشْرَةَ أُمَّةً ، واثنتا عشرة جاريةً - بتأنيثهما ، وثلاث عشرة جاريةً - بتذكير الأول ، وتأنيث الثاني .

فإذا جاوزت التسعة عشرَ في التذكير ، والتسع عشرةَ في التأنيث - استوى لَفْظُ المذكر والمؤنث^(٤) ، تقول : عِشْرُونَ عَبْدًا ، وثلاثون أُمَّةً .

ثماني غوان يعرفن . وإن أضيفت إلى مذكر لزمها الياء ، وبمدها التاء الدالة على التأنيث ، وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة ، تقول : عندنا ثمانية رجال - وشاهدت ثمانية رجال - واستمعت إلى ثمانية منشدن . وإن لم تضاف ؛ فإن كان المعدود مذكراً لزمها الياء والتاء أيضاً ؛ تقول : المسافرون من الرجال ثمانية - كان المسافرون ثمانية . وإن كان المعدود مؤنثاً - أعرب إعراب المنقوص غالباً ، تقول : جاءني من الفتيان ثمان ، ومررت بثمان من التلميذات ؛ ورأيت ثمانية أو ثمانين - من الكتبات ؛ فالتنوين على اعتبارها اسماً منقوصاً منصرفاً ، وعدمه على المنع من الصرف ؛ كجوار .

(١) أى : سواء كانت مع النيف ، أو مع اثنين واثنتين وعلّة البناء تضمنها معنى حرف العطف ، ووقوعها موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة مع اثنين واثنتين - وموقع التنوين مع الباقي . (٢) أى كما هو الشأن إذا كان المعدود مذكراً . وتسكن الشين إن كان المعدود مؤنثاً . (٣) أى النيف والعقد في المثاليين .

(٤) ويكون المدار في التذكير والتأنيث على التمييز . وقد أجمل الناظم الأحكام المتقدمة في ستة أبيات ؛ فقال في تركيب العقد مع أحد وإحدى :

(وَأَحَدَ أَذْكَرْ ، وَصِلْنَهُ بِعَشْرَ مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرْ)
 وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً (*)
 أى : أن « عشرة » إذا ركبت مع « أحد » - ذكرت ، وإذا ركبت مع « إحدى »
 - أنثت ، وتسكن شيئا عند الثأنيث في أشهر اللغات ، وتتم تجيز الكسر أيضاً .
 ثم بين أن الحكم الخاص بعشرة - من ناحية المطابقة للمعدود - ليس مقصوراً
 على أحد وإحدى ، فقال :

(وَمَعَ غَيْرِ « أَحَدٍ » وَ « إِحْدَى » مَا مَعَهُمَا فَعَدَّتْ فَأَفْعَلُ قَصْدًا) (*)
 أى افعل قصداً مع غير أحد وإحدى - من الأعداد التي تتركب مع عشرة -
 ما فعاته مع أحد وإحدى ؛ من المطابقة في التذكير والثأنيث .
 ونص على هذه الأعداد التي تتركب مع العشرة بقوله :

(وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمًا) (*)
 أى : أن ثلاثة وما بعدها إلى تسعة - حكمها بعد التركيب كحكمها قبله ؛ تثبت فيها
 التاء إن كان المعدود مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً . أما « عشرة » فتسقط منها
 التاء إن كان المعدود مذكراً ، وتثبت إن كان مؤنثاً - على العكس من ثلاثة فما
 بعدها . ثم ذكر حكم اثني ، واثني - فقال :

(*) « وأحد » مفعول أذكر مقدم « وصلته » فعل أمر مؤكد بالنون المضافة والهاء مفعوله « بعشر »
 متعلق به « مركباً قاصداً » حالان من فاعل أذكر « معدود » مضاف إليه من إضافة اسم المفعول
 لمفعوله « ذكر » نعت للمعدود (*) إحدى عشرة مفعول قل مقصود لفظه « والشين » مبتدأ
 أول « فيها عن تميم » متعلقان بمعدود خبر مقدم « كسره » مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة من
 للببتدأ الثاني وخبره خبر الأول ، والهاء في « كسره » مبدلة من تاء الثأنيث لوقوف .
 (*) « ومع » مع ظرف متعلق بافعل « غير أحد » غير مضاف إليه وأحد كذلك « وإحدى »
 معطوف على أحد « ما » اسم موصول مفعول مقدم لافعل « معهما » مع متعلق بفعلت والضمير المضاف
 إليه عائذ إلى أحد وإحدى « عدت » الجملة صلة ما « فاعل » الفاء زائدة ود « فاعل » فعل أمر
 « قصداً » حال من ضمير « فاعل » على تأويله بمشتق هو اسم فاعل - أى قاصداً ،
 (*) « ولثلاثة » جار ومجرور خبر مقدم « وتسعة وما » معطوفان على ثلاثة ، وما اسم موصول
 « بينهما » بين ظرف متعلق بمعدود صلة ما « إن ركبنا » بشرط وفعله ، والألف نائب فاعل ، وجوابه
 الشرط بمعدود « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر « قدما » قدم فعل ماضٍ المجهول والجملة صلة ،
 والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل يعود إلى ما ، وجملة الشرط وجوابه اعتراضية لا عمل لها .

وتمييز ذلك كله مفرد منصوب^(١) نحو : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ
كَوْكَبًا — إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا — وَوَاعَدْنَا مُوسَى
ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ ، قَتَمَ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً — إِنَّ هَذَا
أَخِي لَهُ تِسْعٌ^(٢) وَلَيَسْمُونَ نَجَّةً^(٣)) .

وأما قوله تعالى : (وَقَطَعْنَاهُمْ اِثْنَتَيْ عَشَرَ أُسْبَاطًا) — فأسباطاً
بدل من اثنى عشرة^(٤) والتمييز محذوف^(٥) — أى : اثنى عشرة فرقة ،

(وأولِ عَشْرَةٍ اِثْنَتَيْنِ ، وَعَشْرًا اِثْنَيْنِ ، إِذَا اِثْنَيْنِ تَشَا أَوْ ذَكَرَا
وَالْيَا لَغَيْرِ الرَّفْعِ ، وَارْفَعَ بِالْأَلِفِ وَالْفَتْحِ فِي جُزْأَيْنِ سَوَاهُمَا أَلِفٌ)^(٦)
أى أتبع « اثنى » المؤنثة - كلمة « عشرة » المؤنثة ، واذكر كلمة « عشر » المذكورة بعد -
« اثنى » المذكورة ، وهما يعربان بإعراب المثنى ، فيرفعان بالالف وينصبان ويجران بالياء .
أما المعجز - وهو « عشر » - فيبنى على الفتح ، وغيرهما من الأعداد المركبة يبنى
فتح الجزأين في القول للمألوف - أى الشائع .

(١) ونكرة أيضاً . وإنما كان مفرداً نكرة ؛ لأنه جيء به لبيان حقيقة العدود ،
وذلك يحصل بالمفرد النكرة التى هى الأصل - ومنصوباً لتعذر الإضافة مع النون التى
هى فى صورة نون الجمع . (٢) ٤ سورة يوسف ، ٣٦ سورة التوبة ، ١٤٢ الأعراف ، ٣٣ ص
(٣) أى بدل كل من كل ، وليس بتمييز لأنه جمع . ولا يقال إن المبدل منه فى
نية الطرح ، ولو قيل : « وقطعناهم أسباطاً » لفاتت فائدة كمية العدد وهى مطلوبة -
لأننا نقول : إن ذلك أغلبي ، وقد يخرج القرآن على غير الغالب ، كما فى قراءة التنوين
فى « ثلثمائة سنين » . وخرج بعضهم الآية - على أن تمييز المركب بالجمع جائز ؛ إذا صدق

(*) « عشرة » مفعول أول لأول « اثنى » مفعول ثان « وعشراً » معطوف على عشرة
« اثنى » معطوف على اثنى ، وفى هذا عطف على معمولين لعامل واحد ، وذلك جائز « إذا »
طرف مضمّن معنى الشرط « أثنى » مفعول تشا مقدم وهو فعل الشرط « أو ذكرَا » دُخِلَ
على أثنى ، وجواب الشرط محذوف (*) « والياء » مبتدأ وقهر للضرورة « لغير الرفع » لغير متعلق
بمحذوف خبر والرفع مضاف إليه « والفتح » مبتدأ « فى جزأين » متعلق بألف « سواهما » مضاف
إليه والضمير مضاف إليه أيضاً « ألف » فعل مضارع المجهول ونائب الفاعل يعود على الفتح ، والجملة خبره .

ولو كان «أسباطاً» تمييزاً — لَذُكِّرَ العدَدَانِ^(١) ؛ لِأَنَّ السَّبْطَ مَذَكَّرٌ .
وزعم الناظم أنه تمييزٌ — وَأَنَّ ذِكْرَ «أُمَمًا» رَجَّحَ حُكْمَ التَّائِيثِ^(٢)
— كَمَا رَجَّحَهُ ذِكْرُ «كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٍ» فِي قَوْلِهِ :

* ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٌ^(٣)

(فصل) ويجوزُ في العددِ المركَّبِ — غيرِ اثْنَيْ عَشَرَ وَاثْنَتَيْ
عَشْرَةٍ^(٤) — أَنْ يُضَافَ إِلَى مُسْتَحِقِّ المَعْدُودِ^(٥) فَيُسْتَعْنَى عَنِ التَّمْيِيزِ ،
نَحْوُ : هَذِهِ أَحَدٌ عَشَرَ زَيْدٍ .

على كل واحد من العدد ، وهنا كذلك ؛ لِأَنَّ المَرَادَ : وَقَطْعَانَهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةٍ فَرَقَةٌ ، كُلُّ
فَرَقَةٍ أُسْبَاطٌ ، فَوَضَعَ «أُسْبَاطٌ» مَوْضِعَ فَرَقَةٍ . الْآيَةُ : ١٦٠ — سُورَةُ الْأَعْرَافِ
(١) أَى فَكَانَ يُقَالُ : اثْنِي عَشَرَ بَذَكْرَهُمَا (٢) أَى فِي «أُسْبَاطًا» لِأَنَّهُ وَصَفَ
«بَأُمَمًا» ، وَهُوَ جَمْعُ أُمَةٍ .

(٣) تَقْدِمُ قَرِيبًا . انْظُرْ صَفْحَةَ ٩٨ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ : ثَلَاثَةُ شَخُوصٍ ؛ لِأَنَّ
الشَّخْصَ مَذَكَّرًا ، وَلَكِنَّ التَّفْسِيرَ بِكَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٍ — وَهِيَ مَوْثِقَانِ — رَجَّحَ تَأْنِيثَهُ .
وَفِي تَمْيِيزِ الْعَشْرَيْنِ وَنَحْوِهِ مِنَ أَلْفَاظِ الْعُقُودِ — يَقُولُ النَّاطِمُ :

(وَمَـيِّزُ الْعَشْرَيْنِ لِلتَّـمْيِيزِ بِوَاحِدٍ ، كَأَرَبَيْنِ حَيْفًا)^(٦)

أَى : أَنَّ الْعَدَدَ مِنْ عَشْرَيْنِ إِلَى تِسْعِينَ — يَكُونُ بِلَفْظِ وَاحِدٍ لِلذِّكْرِ وَالْمَوْثِقِ ، وَلَا
يَكُونُ مُمَيِّزُهُ إِلَّا مُفْرَدًا مَنْصُوبًا ، وَيَذَكَّرُ قَبْلَهُ النِّيفَ ، وَيُعْطَفُ هُوَ عَلَيْهِ .

(٤) لِأَنَّ «عَشْرَةً» فِيهِمَا بِمَنْزِلَةِ نُونِ الْمُثَنَّى ، فَلَا تَجَامِعُ الْإِضَافَةَ — كَالنُّونِ .

(٥) أَى إِلَى شَيْءٍ يَسْتَحِقُّهُ ، وَذَلِكَ بِأَنَّ يَكُونُ الْعَدَدُ مَمْلُوكًا لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ ،
أَوْ مُنْتَسِبًا لَهُ بِأَى صِلَةٍ مِنْ صِلَاتِ الْإِضَافَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الِاسْتِحْقَاقِ .

(*) «العشرين» مفعول مبرز «للتعيين» بواحد «متعلقان بعـيز» ، واللام بمعنى إلى
والألان للاطلاق «كأربين» خبر لمبتدأ محذوف ؛ أَى وَذَلِكَ كَأَرَبَيْنِ «حينئذ» تمييز لأربين .

ويجبُ عند البصريين بقاء البناء في الجزأين^(١) . وحكى سيبويه الإعرابَ في آخرِ الثاني^(٢) — كما في بَعْلَبَكَ ، وقال : هي لغةٌ رديئةٌ . وحكى الكوفيون وجهاً ثالثاً ؛ وهو : أَنْ يُضَافَ الأوَّلُ إلى الثاني . كما في عبد الله^(٣) ، نحو : ما فَعَلْتَ خمسةَ عشرَ . وأجازوا أيضاً هذا الوجهَ — دونَ إضافة^(٤) ، استدلالاً بقوله :

(١) أى كما يبقى مع التمييز ، ولم تؤثر الإضافة ، لفلتها ، ولأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع — فكذلك مع الإضافة . ويكونان في محل رفع أو نصب أو جر — على حسب حاجة الجملة .

(٢) أى : ويبقى الجزء الأول على بناءه على الفتح في جميع الحالات ؛ لأن المضاف مجموع الجزأين ؛ فهما كاسم واحد في إعرابه في آخره . تقول : ثلاثة عشر على — إن ثلاثة عشر محمد عندي — حافظت على ثلاثة عشر أحمد ؛ فثلاثة عشر في هذه الأمثلة معربة ، وعجزها في الأول مبتدأ ، وفي الثاني اسم إن ، وفي الثالث مجرور بعلى . وفي حكم تمييز المركب يقول الناطم :

(وَمَـيْزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُـيْزَ عِشْرُونَ فَسَوَيْنَهُمَا
وَلِإِنْ أَضِيفَ عَدَدَ مُرَكَّبٍ يَبْقَى الْبِنَاءُ ، وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ)^(٥)

أى أن تمييز العدد المركب — كتمييز عشرين وأخواته ؛ فيكون مفرداً منصوباً . وإذا أضيف العدد المركب بقى الجزآن على بناءهما عند الجمهور . وقد يعرب العجز ويبقى الصدر على بناءه ، وهو مذهب سيبويه وآخرين .

(٣) أى : فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ، ويجر الثاني بالإضافة إلى مستحق المعدود . وقيل : إنه سمع ذلك عن العرب .

(٤) أى إلى مستحق المعدود ، تقول : هذه خمسة عشر — بجر عشر ، وتعرب خمسة على

(*) « مركباً » مفعول موزوا « بمثل ما » بمثل متعلق بميزوا وما اسم موصول مضاف إليه « ميز عشرين » الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة ما ، والدائد محذوف — أى به « فسوينها » فعل أمره مؤكد بالنون الحفيدة ، والضمير البارز مفعوله عائد إلى مركب وعشرين (*) « وإن أضيف » شرط وفعله « عدد » نائب فاعل أسيف « مركب » نعمت لعدد « يبق » جواب الشرط مجزوم بحذف الألف « البنا » فاعل يبق وقصر للضرورة « وعجز » مبتدأ « قد يعرب » الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبره .

كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقَوَتِهِ بَنَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ^(١)

حسب العوامل ، والرأيان الأخيران ضعيفان .

(١) بيت من الرجز ، ينسب لنفيع بن طارق ، وقيل : أنشده في أرجوزة ليست له :
اللغة والاعراب : « كلف » ماض للمجهول - بالتشديد من التكليف ، وهو تحمل
مافيه كلفة ومشقة . وقرئ : كلف - من الكلف ، يقال : كلف بكذا - أى أولع به .
عنائه ، العناء معناه : التعب والجهد . شقوته : شقائه وعسره . من حجته : من عامه ذلك .
« كلف » فعل ماض للمجهول « من عنائه » من للتعليل . عنائه مجرور ومضاف إلى الهاء
« وشقوته » معطوف على عنائه « بنت » مفعول ثان لكلف « ثمانى عشرة » ثمان مضاف
إليه وهو مضاف إلى عشرة « من حجته » من جارة بمعنى « فى » . وحجته مجرورة بها
والعنى : أن هذا الرجل تحمل وتكلف - لأجل تعب وشقائه - مشقة حب بنت
سبها ثمانى عشرة فى عامه ذلك .

والشاهد : فى قوله « ثمانى عشرة » فقد استشهد به السكوفيون على جواز إضافة
صدر المركب العددي إلى عجزه - وإن لم يضاف المجموع إلى شىء آخر ؛ فقد أضيف
ثمانى إلى عشرة مع عدم إضافتها إلى غيرها - كما فى خمس عشرة محمد .
هذا : وقد يضاف العدد المفرد إلى غير تمييزه المبين لنوع المعدود ، فيضاف إلى
مستحق المعدود كالمركب ، تقول : هذه ثلاثنا ، أو ثلاثة محمد - إلى تسعة ، وهذه
عشرون ، أو عشرو على . وكذلك بقية العقود .

ومن المفرد : واحد ومؤنثه ، واثنان كذلك ؛ تقول . هذا واحد زملائه . وهذه
واحدة أسرتها . وهذان اثنا محمد - إشارة إلى كتابين مثلاً . وهاتان الفتاتان اثنتا مصر .

وخلاصة ما تقدم : أن ألفاظ العدد بالنسبة للاستعمال أربعة أنواع :

مفرد ، وهو : الواحد والاثنان ، وعشرون ، وتسعون - وما بينهما .

ومضاف ، وهو : ثلاثة وعشرة ، وما بينهما . ومائة . وألف .

ومركب ، وهو : أحد عشر ، وتسعة عشر - وما بينهما .

ومعطوف ، وهو : أحد وعشرون ، وتسعة وتسعون - وما بينهما .

وتمييزها فى الغالب هو : واحد واثنان - لا يحتاجان لتمييز : وثلاثة وعشرة وما بينهما
تميز بجمع تكسير للقلّة مجرور . وجنس المائة والألف يحتاج إلى مفرد مجرور بالإضافة
أو بمن مع التفصيل الذى ذكره المصنف . وما عدا ذلك يحتاج إلى مفرد منصوب :

(فصل) ويجوزُ أَنْ تَصُوغَ مِنْ اثْنَيْنِ وَعَشْرَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا^(١) - اسم فاعِلٍ كما تَصُوغُهُ مِنْ «فَعَلَ» ؛ فتقولُ : ثَانٍ ، وَثَالِثٌ ، وَرَابِعٌ . . إلى العاشر^(٢) كما تقول : ضَارِبٌ وَقَاعِدٌ . وَيَجِبُ فِيهِ أَوَّلًا : أَنْ يُذَكَّرَ مَعَ الْمَذْكُورِ وَيُؤَنَّثَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ - كما يجبُ ذَلِكَ مَعَ ضَارِبٍ ، وَنَحْوِهِ . فَأَمَّا مَا دُونَ الْاِثْنَيْنِ ، فَإِنَّهُ وَضِعَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ^(٣) ، فَقِيلَ : وَاحِدٌ - وَوَاحِدَةٌ

تبيينان : (١) إذا نعت تمييز العدد المركب ، أو العقد « عشرون وبابه » ، أو المعطوف - جاز في هذا النعت : الإفراد مراعاة للفظ المنعوت ، ، وجاز الجمع مراعاة لمعناه ، تقول : عندنا خمسة عشر خبيراً عالماً أو علماء - وعشرون مهندساً ماهراً أو ماهرين - وخمسة وعشرون طبيباً ذكياً أو أذكىاء .

ومراعاة اللفظ أكثر ، ومثل النعت غيره من بقية التوابع .

(ب) وإذا ميز عدد مركب بشيئين ، فالحكم لذكرهما مطلقاً إن وجد العقل ، سواء سبق المذكر أولاً - وقع الفصل بين أولاً ، تقول : عندي خمسة عشر طالباً وطالبة ، وخمسة عشر طالبة وطالباً . وإن فقد العقل فللمسابق ؛ بشرط اتصال التمييز بالعدد ، نحو : عندي خمسة عشر جملاً وناقاً ، وخمس عشرة ناقاً وجملاً .

فإن فصل بين العدد والتمييز يبين ؛ فالحكم للمؤنث ، نحو : عندي ست عشرة مابين ناقاً وجملاً - أو ما بين جملاً وناقاً .

(١) الأصل في الاشتقاق : أن يكون - على الأرجح - من المصدر ، وهذه الأعداد أسماء أجناس جامدة وليست بمصادر ؛ فلاشتقاق منها مماعى يقتصر فيه على المسموع مثل قولهم : تربت يدك - من التراب ، واستحجر الطين - من الحجر .

وقد أجاز الجمع اللغوى المصرى : الاشتقاق من الأسماء الجامدة عند الحاجة .

(٢) إذا أردت من «ثالث» - مثلاً - معنى جاعل الاثنين ثلاثة - كان مشتقاً من مصدر : ثلث الاثنين أثلثهما - أى جعلتهما ثلاثة . وإن أردت أنه واحد من هذه المدة - كان مشتقاً من اسم المدد الذى هو ثلاثة ؛ لأن العرب لم تستعمل فعلاً ولا مصدرأ بهذا المعنى .

(٣) أى أنه اسم وليس بوصف . وقال الرضى : « واحد » اسم فاعل ، من وحّد يحدّ وحداً - أى انفرد ، فالواحد بمعنى المنفرد - أى العدد المنفرد .

ولك في اسم الفاعل المذكور^(١) أن تستعمله - بحسب المعنى الذي تريده - على سبعة أوجه :

(أحدها) أن تستعمله مع أصله ؛ ليفيد الاتصاف بمعناه مجرّداً ، فتقول : ثالث ، ورابع^(٢) قال : * لِسِتَّةِ أَعوامٍ وَذَا العَامِ سَابِعٌ *^(٣)

(١) وهو ثان ، وعاشر ، وما بينهما .

(٢) ويكون معناه حينئذ : أنه واحد موصوف بهذه الصفة ، وهى كونه ثلاثة أو رابعاً - أى فى المرتبة الثالثة أو الرابعة . ويقال فى المؤنثة : ثلاثة أو رابعة .. إلخ . ويعرب « فاعل » فى هذه الحالة بالحركات الظاهرة - على حسب ما يقتضيه الكلام . (٣) يحذف بيت من الطويل - للنباة الديبائى ، وصدره :

* تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَمَرَفَتْهَا *

اللغة والاعراب . توهمت : وقع فى وهمى وذهنى . آيات : علامات - جمع آية وهى العلامة . « آيات » مفعول توهمت منصوب بالكسرة «لستة أعوام» متعلق بعرفتها ومضاف إليه « وذا » الواو عاطفة و « ذا » اسم إشارة مبتدأ « العام » بدل « سابع » خبر والمعنى : توهمت علامات لهذه الديار وسكانها ؛ من التوى والأثافي - وغير ذلك فعرفتها بعد مرور ستة أعوام على تركها . وهذا العام الذى أنا فيه هو السابع . والشاهد : فى قوله « سابع » فإنه اسم فاعل مفرد مأخوذ من لفظ « سبعة » مجرد عن الإضافة ، ومعناه : اتصاف الموصوف بهذا العدد فحسب . وفى هذا الاستعمال يقول الناظم :

(وَصُغَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى عَشْرَةٍ كَ « فَاعِلٍ » مِنْ فَعَلًا وَاخْتِمَهُ فِي الثَّانِيَةِ بَالْتَا ، وَمَتَى ذَكَرْتَ فَذَكَرْ « فَاعِلًا » بِغَيْرَتَا)^(٤)

(*) « د فافوق » الفاء عاطفة ، و « ما » موصولة مطبوعة على اثنين ، « فوق » ظرف مبنى على الضم متعلق بمحذوف صلة ما ، و « ما » محذوف - أى فافوقها « إلى عشرة » جار ومجرور متعلق بصغ « كفاعل » جار ومجرور صفة لمفعول صغ المحذوف - أى صغ وزناً مماثلاً لفاعل « من فعلا » متعلق بفاعل (*) « فى الثانيتين » حال من الفاء فى اختمه « بالتاء » متعلق باختمه « ومتى » اسم شرط جازم يحزم فعابن ، وهو ظرف فى محل نصب بذكرت « ذكرت » فعل الشرط فى محل جزم « فاذكر فعلا » الفاء واقعة فى جواب الشرط « بغيرتا » متعلق بمحذوف نعت لفاعلا .

(الثاني) أن تستعمله مع أصله ؛ ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدد المعينة لاغير ؛ فتقول : خامس خمسة - أى بعض جماعة منحصرة في خمسة .

ويجب حينئذ : إضافته إلى أصله ^(١) - كما يجب إضافة البعض إلى كله ، قال الله تعالى : (إذ أخرجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ) ^(٢) وقال تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) .

وزعم الأخفش وقطرب والكسائي وتعلب : أنه يجوز إضافته الأول إلى الثاني ، ونصبه إياه ^(٣) - كما يجوز في « ضارب زيد » . وزعم الناظم أن ذلك جائز في « ثان » فقط ^(٤) .

أى : صغ من العدد « اثنين » أو ما فوقه إلى عشرة - وزناً على مثال «فاعل» ، كما تصوغه من الفعل الثلاثي « فَعَلَ » . واختم « فاعلاً » بالتاء حين يكون المعنى على التأنيت فتقول : ثالثة ورابعة ؛ وإذا كان المعنى على التذكير - فلا تأت بالتاء .

(١) ويكون من إضافة الشيء إلى جزئه ، والمراد : الوجوب الإضافي . والغرض منع نصب الوصف ما بنى هو منه - كما سيأتى عن الأخفش ؛ لأنه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب ، وإلا - فإنه يجوز خامس من خمسة مثلاً . والفرق بين هذه الصيغة وما قبلها : أنها تدل على الاتصاف بالعدد . مزيداً عليه الدلالة على أنها فرد منه وبعض من كله (٢) « ثانى » حال من الهاء في أخرجه ، و« اثنين » مضاف إليه . الآية ٤ - سورة التوبة (٣) فيقال : ثالث ثلاثة - بجر ثلاثة بالإضافة ، ونصبها على أنها مفعول به .

(٤) حجته : أن لثان فعلاً ؛ فقد روى أن العرب تقول : ثبت الرجلين - إذا كنت الشانى منهما ، ولا تقول : ثلثت الرجال - إذا كنت الثالث منهم ، وإذا جاز ثبت الرجلين - جاز ثبت الاثنين . وفي الصحاح الجوهري ، يقال : ثلثت القوم أثلاثهم إذا كنت ثالثهم ، أو أكلتهم ثلاثة . وإلى هذا الاستعمال يشير الناظم بقوله :

(الثالث) أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ مَعَ مَا دُونَ أَصْلِهِ^(١)؛ لِيُفِيدَ مَعْنَى التَّصْيِيرِ ،
فَتَقُولُ : هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ - أَيْ : جَاعِلُ الثَّلَاثَةِ بِنَفْسِهِ أَرْبَعَةً ، قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى^(٢) ثَلَاثَةٌ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٌ
إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ)^(٣) .

وَيَجُوزُ حِينَئِذٍ إِضَافَتُهُ وَإِعْمَالُهُ^(٤) ؛ كَمَا يَجُوزُ الْوَجْهَانِ فِي « جَاعِلٍ » ،

(وَلِنْ تَرُدُّ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ تُضِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ)^(٥)
أَيْ : إِنْ تَرُدَّ بِفَاعِلِ الْمَصْغُوعِ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ - الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ بَعْضُ مِمَّا بُنِيَ مِنْهُ - أَيْ
وَاحِدٌ مِمَّا اشْتَقَّ مِنْهُ - فَاضْفِإِإِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ ؛ أَيْ كَمَا تُضِيفُ بَعْضًا إِلَى كُلِّ - وَالْمُضَافُ
إِلَيْهِ هُوَ الَّذِي اشْتَقَّ مِنْهُ .

(١) أَيْ مَعَ الْعَدَدِ الْأَقْلَ مِنْهُ مُبَاشَرَةً وَيَنْقُصُ عَنْهُ بِدَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ فَلَا يَقَالُ :
رَابِعٌ اثْنَيْنِ مِثْلًا ، أَوْ خَامِسٌ ثَلَاثَةً . (٢) أَيْ مُحَادَثَةٌ سَرِيَّةٌ .

(٣) « سَادِسٌ » مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى خَمْسَةٍ ، وَالضَّمِيرُ بِمَنْزِلَةِ مُرْجَعِهِ .
وَكَذَلِكَ رَابِعٌ مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى ثَلَاثَةٍ ؛ فَكَأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهَا الْآيَةُ ٧ : الْمَجَادَلَةُ
(٤) أَيْ إِضَافَتُهُ إِلَى الْعَدَدِ الْأَقْلَ مِنْهُ مُبَاشَرَةً ، إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَضَى ؛ فَإِنْ
كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ - جَازَ مَعَ الْإِضَافَةِ : تَنْوِينُهُ ، وَنَصْبُهُ عَلَى اعْتِبَارِهِ
مَفْعُولًا بِهِ ؛ مَعَ مِلَاحَظَةِ مَا يَشْتَرِطُ فِي إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ اعْتِمَادِهِ عَلَى نَفْيِ أَوْ اسْتِثْنَائِهِ
أَوْ غَيْرِهَا . وَإِنَّمَا عَمِلَ الْوَصْفُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ فِعْلٌ - لَا ، فَإِنَّهُ يَقَالُ : ثَلَاثُ
الطَّالِبِينَ - أَيْ صِيرْتَهُمْ ثَلَاثَةً بِانْضِمَامِهِ إِلَيْهِمْ ، وَكَذَلِكَ رُبْعُ الثَّلَاثَةِ إِلَى عَشْرَتِ التَّسْعَةِ
« فَعَالٍ » هُنَا بِمَعْنَى جَاعِلٍ ، وَالْمَصْدَرُ الثَّلَاثُ وَالرُّبْعُ . . . إلخ - عَلَى وَزْنِ الضَّرْبِ
وَالْمُضَارِعِ عَلَى وَزْنِ يَضْرِبُ ؛ إِلَّا مَا كَانَتْ لَامُهُ عَيْنًا ، وَهُوَ رُبْعٌ ، وَسَبْعٌ ، وَتَسْعٌ .

(*) « وَلِنْ تَرُدُّ » شَرْطُ وَفَعْلُهُ « بَعْضٌ » مَفْعُولُ تَرَدُّ « الَّذِي » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مِنْهُ » مُتَعَلِّقٌ بِبَنِي
الْوَاقِعِ صِلَةُ الْمَوْصُولِ « تُضِفُ » فِعْلُ مُضَارِعٍ بِجَزْوِ الْجَوَابِ الشَّرْطِ وَمَفْعُولًا بِهِ مَحذُوفٌ يَبْدُو إِلَى فَاعِلِ
« إِلَيْهِ » مُتَعَلِّقٌ بِتَضْفِإِإِلَيْهِ ، وَالْهَاءُ فِي مِنْهُ وَإِلَيْهِ - عَائِدَةٌ إِلَى الْمَوْصُولِ الْوَاقِعِ عَلَى الْعَدَدِ ، وَنَائِبُ
فَاعِلِ بَنِي يَبْدُو إِلَى فَاعِلِ ، قَائِدَةٌ جَارِيَةٌ عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهَا « مِثْلُ بَعْضٍ » مِثْلُ - أَلَمْ يَنْقُولْ تَضْفِإِإِلَيْهِ
الْمَحذُوفُ ، وَبَعْضُ مُضَافٌ إِلَيْهِ « بَيْنِ » صِفَةُ لِبَعْضِ

و « مُصَيِّر » ، ونحوهما ^(١) .

وَلَا يُسْتَعْمَلُ بِهَذَا الِاسْتِعْمَالِ « ثَانٍ » ؛ فَلَا يُقَالُ : ثَانِي وَاحِدٍ -
وَلَا ثَانٍ وَاحِدًا . وَأَجَازَهُ بِهِضُمٌ ^(٢) وَحَكَاهُ عَنِ الْعَرَبِ .

(الرابع) أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ مَعَ الْعَشْرَةِ ؛ لِيُفِيدَ الْإِتِّصَافَ بِمَعْنَاهُ مُقَيَّدًا
بِمَصَاحِبَةِ الْعَشْرَةِ ^(٣) ؛ فَتَقُولُ : حَادِي عَشَرَ بِتَذْكِيرِهَا - وَحَادِيَّةَ عَشْرَةٍ
بِتَأْنِيثِهَا . وَكَذَا تَصْنَعُ فِي الْبَوَاقِ ؛ تَذَكُرُ اللَّفْظَيْنِ مَعَ الْمَذَكَّرِ -
وَتَوْثِّمُهُمَا مَعَ الْمُؤَنَّثِ ، فَتَقُولُ : الْجُزْءُ الْخَامِسَ عَشَرَ - وَالْمَقَامَةُ السَّادِسَةُ
عَشْرَةَ ^(٤) . وَحَيْثُ اسْتَعْمَلْتَ الْوَاحِدَ أَوْ الْوَاحِدَةَ مَعَ الْعَشْرَةِ ، أَوْ مَعَ

فمضارعه مفتوح العين لا مكسورها ، ويقال : كَانَ الْقَوْمُ تِسْعَةَ عَشَرَ فَمَشَرَتْهُمْ - وَتِسْعَةَ
وَعَشْرِينَ فَثَلَّثَتْهُمْ - أَيْ صَيَّرَتْهُمْ عَشْرِينَ وَثَلَاثِينَ ؛ وَهَكَذَا إِلَى ٩٩ فَأَمَّا مَيَّتُهُمْ -
وَكَانُوا ٩٩٩ فَأَلْفَتُهُمْ . فَأَنَا نَمِيءٌ وَمُؤَلَّفٌ . (١) أَيْ : مِنْ أَعْمَالِ التَّحْوِيلِ وَالِاتِّعَالَ .
(٢) وَهُوَ الْكَسَائِيُّ ، فَلَا مَانِعَ عِنْدَهُ مِنْ أَنْ يُقَالَ : مُحَمَّدٌ ثَانٍ وَاحِدًا - أَيْ مُصَيِّرُ
الوَاحِدِ اثْنَيْنِ بِنَفْسِهِ . وَفِي هَذَا الِاسْتِعْمَالِ الثَّلَاثُ يَقُولُ النَّاطِمُ :

(وَلَمَّا تَرَدُّ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ - فَحَكَمَ جَاعِلٌ لَهُ أَحْكَمًا) ^(٥)

أَيْ : إِذَا أَرَدْتَ بِفَاعِلٍ أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ الْأَقْلَ مَسَاوِيًّا لِمَا فَوْقَهُ بِدَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ -
فَاحْكَمْ لَهُ بِحَكْمِ « جَاعِلٍ » ؛ أَيْ بِحَكْمِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ « جَعَلَ » الَّذِي يُفِيدُ التَّصْيِيرَ
وَالْتَّحْوِيلَ ؛ فَإِنَّهُ يَنْصَبُ الْمَفْعُولَ بِهِ إِذَا تَحَقَّقَ شَرْطُ عَمَلِهِ . وَهَذِهِ الِاسْتِعْمَالَاتُ الثَّلَاثَةُ
« لِفَاعِلٍ » الْمَفْرَدَةِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَلِيَهَا كَلِمَةُ « عَشْرَةٌ » . وَلَهَا مَعَهَا ثَلَاثَةُ أُخْرَى سَتَأْتِي
(٣) أَيْ أَنْ الْوَصْفَ مُرْتَبِطٌ بِالْعَثْرَةِ ارْتِبَاطُ زِيَادَةٍ عَلَيْهَا .

(٤) وَحَكْمٌ هَذَا النُّوعُ : وَجُوبُ فَتْحِ الْجُزْأَيْنِ مَعًا ، وَيَكُونَانِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ
أَوْ نَصَبٍ أَوْ جَرٍّ -- عَلَى حَسَبِ حَاجَةِ الْجُمْلَةِ .

(*) « جَعَلَ » مَفْعُولُ تَرَدُّ الْوَاقِعِ ضَرْمًا لِأَنَّ « الْأَقْلَ » مِضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ الْبَصِيرِ لِلْمَفْعُولِ
الْأَوَّلِ « مِثْلَ مَا » مِثْلُ مَفْعُولِهِ الثَّانِي وَمَا مَوْصُولُ مِضَافٍ إِلَيْهِ « فَوْقَ » ظَرْفٌ مَدْعَى بِمَعْدُوفٍ صِلَةٌ مَا
« فَحَكَمَ » الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَ« حَكَمَ » مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لَا حَكَاهُ « جَاعِلٌ » مِضَافٌ
إِلَيْهِ « لَهُ » مَتَعَلِّقٌ بِأَحْكَامِ الْوَاقِعِ جَوَابًا لِلشَّرْطِ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِاتِّصَالِهِ بِنَوْنِ التَّوَكِيدِ الْحَقِيقَةِ النَّقْلِيَّةِ أَلَا

ما فوقها كالعشرين - فإنك تقاب فاءها إلى موطن لاهما وتصريها ياء^(١)
فتقول : حاد ، وحادية .

(الخامس) أن تستعمله معها ؛ ليفيد معنى ثانی اثنين ، وهو انحصار
المدة فيما ذكر^(٢) . ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه :

أحدها - وهو الأصل : أن تأتي بأربعة ألفاظ ؛ أولها الوصف^(٣)
مركباً مع العشرة ، والثالث ما اشتق منه الوصف^(٤) مركباً أيضاً مع
العشرة ، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثاني^(٥) فتقول :
ثالث عشر ثلاثة عشر^(٦) .

(١) وذلك بناء على القاعدة الصرفية ، وهي قلب الواو ياء إذا تطرفت إثر كسرة ،
وتاء التانيث في حادية في حكم الانفصال ، ثم أعل « حادى » بحذف الياء لالتقاء
الساكنين لأنه منقوص ، ولم تمل « حادية » لتحرك الياء . و « حادى وحادية » يكونان
مركبين مع العشرة ، تقول : اليوم الحادى عشر - واليلة الحادية عشرة ، ومعطوفاً
عليها في الأعداد المعطوفة ، تقول : اليوم الحادى والعشرون واليلة الحادية والعشرون
ولا يستعملان في غير ذلك . وكذلك « إحدى » تركب مع العشرة - أو معطوفاً عليها
تقول : إحدى عشرة طالبة ، وإحدى وعشرون حجرة . أما « واحدة » فلا تركب
مع العشرة إلا سماعاً ، وتكون معطوفاً عليها فيقال : هذه واحدة وعشرون ، وكذلك
واحد وعشرون . (٢) أى : أنه يدل على أنه بعض مما اشتق منه ، وفرد
من تلك الجماعة المنحصرة في العدد الأصلي .

(٣) وهوصيغة « فاعل » للمذكر ، و « فاعلة » للمؤنث .

(٤) أى العدد الأصلي ، وهو : أحد واثان وثلاثة بالياء - إلى تسعة في التذكير
وبالـمـكس في التانيث . أما الثاني والرابع فهو العشرة .

(٥) ويكون كل من التركيبين مبنياً على فتح الجزأين - ما عدا اثنا واثنتا كما تقدم ،
ومحل التركيب الأول بحسب العوامل ، والثاني مجرور دائماً بإضافة التركيب الأول إليه .

(٦) وثلاثة عشرة ثلاث عشرة . فتجرى على صيغة « فاعل » ، من التذكير

الثاني : أن تحذفَ عشرَ من الأولِ استغناءً به في الثاني ، وتُعربَ الأولَ لزوالِ التركيب ، وتُضيفَه إلى التركيب الثاني^(١) .

الثالث : أن تحذفَ العِقدَ من الأولِ والنِّيفَ من الثاني^(٢) . ولكَ في هذا الوجه وجهان : أحدهما : أن تُعربَهما لزوالِ مُقتضى البناءِ فيهما^(٣) فتَجْرى

والتأنيث ما تطابق به مدلولها — وهى فى صدر المركب الأول لا غير — وتطابقها فى الحالتين كلمة « عشر » .

(١) ويبقى مبنياً على فتح الجزأين فى محل جر ؛ تقول : هذا ثالث — ثلاثة عشر . وهذه ثالثة — ثلاث عشرة ؛ فيقتصر على صدر المركب الأول — وهو صيغة « فاعل » وحدها ، ويليه المركب الثانى كاملاً . وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالاً وفى هذا الوجه والذى قبله — يقول الناظم :

(وَمِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي أَثْنَيْنِ مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ « فَاعِلاً » بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي بِنِي)^(٤)
أى : إن أردت بـ « فاعل » الدلالة على معنى « ثانى اثنين » — كما بينا ، فجئ بتركيبين على النحو الذى بسطه المصنف ، وهذا هو الوجه الأول . أو أضف « فاعلاً » بحالتيه وهما : حالة التذكير أو التأنيث — من التركيب الأول بمد حذف كلمة « عشرة » إلى مركب واف بما تنويه — أى كامل ؛ وهذا هو الوجه الثانى الكثير الاستعمال .
(٢) فيحذف من المركب الأول عجزه . وهو « عشر » ، ومن المركب الثانى صدره — وهو صيغة « فاعل » . وتكون صيغة « فاعل » مطابقة لدلولها ؛ فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث . (٣) وهو التركيب ؛ فقد زال منهما لزوال جزء من كليهما .

(*) « مثل » مفعول أردت الواقع شرطاً لأن « ثانى » مضاف إليه ، و « اثنين » مضاف إليه لثانى « مركباً » حال من مثل « بتركيبين » متعلق بجيء الواقع جواباً للشرط .
(*) « أو فاعلاً » أو عاطفة وفاعل مفعول أضف مطوف بأو على جىء « بحالتيه » متعلق بمحذوف فعلت لفاعلاً إلى مركب « متعلق بأضف » بما « متعلق ببنى » وجملة « تنوى » صلة ما والعائد محذوف ، وجملة « بنى » صفة لمركب — أى مركب — واف بما تنويه .

الأول بمقتضى حُكمِ العواملِ ، وتجرُّ الثاني بالإضافة^(١) .
 والوجه الثاني : أن تُعربَ الأولَ وتَبْنَى الثاني^(٢) . حكاة الكسائي ،
 وابن السكيت ، وابن كيسان . وَوَجْهُهُ : أنه قدَّر ما حُذِفَ من الثاني
 فَبَقِيَ البناءُ بِحَالِهِ^(٣) ، ولا يُقَاسُ على هذا الوجه لِقَلَّتِهِ . وَزَعَمَ بعضهم :
 أنه يجوزُ بناؤُهُما لِحُلُولِ كُلِّ منهما محلَّ المحذوفِ مِنْ صاحِبِهِ^(٤) ، وهذا
 مردودٌ ؛ لأنه لا دليلَ حينئذٍ على أنَّ هذينِ الاسمينِ مُنْتَزَعانِ من تركيبين ؛
 بخلاف ما إذا أُعْرِبَ الأولُ^(٥) . ولم يذكرِ الناظم ، وابنه - هذا الاستعمال
 الثالثَ^(٦) ، بل ذَكَرَا مَكَانَهُ : أَنَّكَ تَقْتَصِرُ على التركيبِ الأولِ باقياً
 بناءً صَدْرَهُ^(٧) ، وذَكَرَا أَنَّ بعضَ العربِ يُعْرِبُهُ ، والتَّحْرِيرُ ما قَدَّمْتُهُ^(٨)

(١) وهو المقد - أى لفظ « عشر » دائماً .

(٢) أى : وهو لفظ « عشر » أيضاً .

(٣) أى : لنية وملاحظة الصدر المحذوف ، واعتباره كالموجود .

(٤) أى : وتقدير وملاحظة ما حذف من كل منهما ؛ من صدر - أو عجز ..

(٥) فإن ذلك يدل على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين .

(٦) أى : وهو حذف المقد من الأول ، والنيف من الثاني .

(٧) أى : وعجزه ، مقدراً حذف التركيب الثاني بكامله - حيث يقول :

(وَشَاعَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ)

ولعل الاستغناء الذى يريد هو : حذف المقد من التركيب الأول ، والنيف من التركيب الثانى ، ويكون قد ذكر الوجه الثالث الذى شرحه المصنف . والمراد بنحو « حادى عشر » - ثانى عشر - وثالث عشر ... إلى تسعة عشر .

(٨) أى : من وجهى الاستعمال الثالث فتدبر . وأما حكاية ابن السكيت ومن معه من إعراب الأول ، فهى فيما إذا حذف المقد من الأول والنيف من الثانى . وما ذكره الناظم

(السادس) أن تستعمله معها ؛ لإفادة معنى رابع ثلاثة^(١) ، فتأتى أيضاً بأربعة ألفاظ ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف ؛ فتقول : رابع عَشْرَ ثلاثة عشر ، أجاز ذلك سيديويه — ومنعه بعضهم .
وعلى الجواز ؛ فيتمين بالإجماع : أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض^(٢) ولك أن تحذف العشرة من الأول^(٣) ، وليس لك مع ذلك أن تحذف الثيف من الثانى للإلباس^(٤) .

يجب حمله على الاختصار على المركب الأول وإلا كان باطلا ؛ لأنه يلتبس بما ليس أصله تركيبين .

والخلاصة

- أن فى استعمال « فاعل » كثنائى اثنين — خمسة أوجه :
- (١) الإتيان بأربعة ألفاظ ، وهذا قليل الاستعمال .
 - (ب) حذف عقد الأول . (ح) حذف هذا ونيف الثانى وبناء مابقى .
 - (د) حذفهما وإعراب الباقي .
 - (هـ) إعراب عقد الوصف وبناء عشر مع حذف نيفه . وليس منها الاختصار على التركيب الأول بتمامه . وإنما هو فى استعماله ، كالفرد .
 - (١) أى : فيستعمل مع العدد الأقل مباشرة من العدد الأصلى الذى اشتقت منه الصفة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل ، وجعل الأقل مساوياً لما فوقه .
 - (٢) أى بإضافة التركيب الأول إليه ، ولا يجوز أن ينصب مفعولاً به وإن كان الوصف بمعنى « جاعل » ؛ لأن اسم الفاعل الذى ينصب للمفعول لا بد أن يكون منوناً أو مبدوءاً بأل — وهذان متممان مع التركيب . أما التركيب الأول فبقي على فتح الجزأين
 - (٣) فتقول : هذا رابع ثلاثة عشر . ويعرب الوصف حينئذ على حسب الموامل ، أو يبنى بنية العجز ، ويضاف إلى التركيب الثانى لا غير .
 - (٤) أى : إلباس الوصف بمعنى « جاعل » — بالوصف بمعنى بعض ، فتقول : رابع عشر بفتحهما ؛ لأن هذا يلتبس بما ليس أصله تركيبين .

(السابع) أن تستعمله مع العشرين وأخواتها ؛ فتقدمه وتعطف عليه العقد بالواو^(١) .

(١) أى : خاصة - دون غيرها من حروف العطف ، فتقول : الواحد والعشرون - والحادى والعشرون ، والواحدة والعشرون - والحادية والعشرون . والثانى والثانية والثلاثون .. إلخ . ولا يجوز حذف الواو ؛ فلا يقال : حادى عشرون - كما يقال : حادى عشر . ويمرب المعطوف عليه بالحركات : لى حسب العوامل ، ويتبعه المعطوف فى الإعراب ، ولكنه يرب بالحروف كجمع المذكر السالم .

وفى هذا الاستعمال يقول الناظم فى البيت الثانى وجزء من الأول :

([وَشَاعَ الاسْتِفْنَا بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوَهُ] وَقَبْلَ عِشْرِينَ أَذْ كَرَا وَبَابِهِ «الْفَاعِلُ» مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالْتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُتَمَدُّ^(٢))

أى : اذكر قبل «عشرين» وبابه - وهو باقى المقود التى بعده - صيغة «فاعل» مأخوذة من أحد الأعداد المحصورة من واحد إلى تسعة ، ويكون «فاعل» بحالتيه من التذكير أو التأنيث - على حسب مدلوله ، بشرط أن يكون متقدماً على واو العطف ، ويلها العقد المعطوف .

فائدة

التاريخ ضرورى للأفراد والجماعات ؛ لضبط الشئون وتنظيم الأمور ، وما يكون بين كل من معاملات . ولكل فرد طريقته الخاصة فى ذلك . وتختار الجماعات مبدأ زمنياً تؤرخ به الشئون العامة والحوادث الهامة . وكان العرب قبل الإسلام يؤرخون بالخصب ، وبالعامل «الوالى الحاكم عليهم» ، وبالأمر المشهور - كعام الفيل . فلما فتح سيدنا عمر بلاد الفرس ، وذكر له أمر التاريخ عندهم - استحسن ذلك ، ورأى أن

(*) «الاستفنا» فاعل شاع وقصر للضرورة «بحادى عشر» متعلق بالاستفنا «ونحوه» معطوف عليه «وقبل عشرين» قبل ظرف متعلق بأذكر ، وعشرين مضاف إليه ، وألف اذكر متعلقة عن نون التوكيد الحفيفة . (*) «وبابه» عطف على عشرين «الفاعل» مفعول اذكر «من لفظ العدد» متعلق بأذكر أو بنعت لفظ «الفاعل» محذوف ، تقديره : الفاعل المصوغ من لفظ العدد ، والعدد مضاف إليه «بحالتيه» متعلق بأذكر «قبل واو» قبل ظرف متعلق بمحذوف حال من الفاعل «واو» مضاف إليه «بتمد» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى واو ، والجملة صفة لواو .

يجمل مبدأ للتاريخ العربى ، وبعد خلاف فى البدء اتفقوا على أن تكون الهجرة - لما لها من أثر عظيم فى نشر الإسلام - مبدأ زمنياً للتاريخ العربى ، وأن يكون المحرم هو بدء السنة - وهو قبل الهجرة بشهرين واثنتى عشرة ليلة .

ويؤرخ بالليالى لسبقها ؛ إذ الشهور عند العرب قمرية ، وأول الشهر القمري ليلة ، وآخره نهار ؛ فيقال لما يحدث فى أول الشهر : حدث لأول ليلة منه أو لمرته - أو مُهله - أو مُستهله . ولما بعد الليلة الأولى إلى العاشرة : ليلة خلت : وليلتين خلتا - وثلاث خلون . . إلخ ، ولإحدى عشرة : خلت ، إلى ليلة النصف فيقال : للنصف منه - أو لمنتصفه - أو لاتصفاه ، ويصح أن يقال : لخمس عشرة خلت - أو بقيت ، والأول أفصح وأكثر استعمالاً . وعند العشرين يقال : لعشر بقين ، أو لثمان بقين - إلى ليلة التاسع والعشرين فيقال : لليلة بقيت . وفى ليلة الثلاثين يقال : لآخر يوم منه - أو لسلخه - أو انسلاخه . وهذا يدل على أن الشهر القمري كامل - أى ثلاثون يوماً . هذا : ويصح وضع تاء التأنيث مكان نون النسوة - والعكس ؛ فى كل موضع يراد فيه الحديث عن عدد ؛ مدلوله جمع لما لا يعقل . وتاء التأنيث أنسب فى جمع التفسير المدال على الكثرة للمؤنث . ونون النسوة أنسب مع جمع القلة للمؤنث .

تتمة

الأفصح فى شين عشرة - الفتح مع التاء ، والتسكين بدونها إذا كانت مفردة ، والعكس إذا كانت مركبة ؛ قال تعالى (تلك عشرة كاملة - والفجر وليال عشر) وقال سبحانه (إني رأيت أحد عشر كوكباً - فانبجست منه اثنا عشرة عينا) .

(باب كُنَايَاتِ الْعَدَدِ)^(١)

وهي ثلاثة : كم ، وكأى ، وكذا .

أما « كم » فتقسم إلى : استفهامية بمعنى أى عدد^(٢) ، وخبرية بمعنى كثير^(٣) ويشتركان في خمسة أمور : كونهما كِنَايَتَيْنِ عن عدد مجهول الجنس والمقدار . وكونهما مَبْنِيَيْنِ^(٤) - وكون البناء على الشكون^(٥) ، ولزوم التصدير^(٦) . والاحتياج إلى التمييز^(٧) .
ويفترقان في خمسة أمور أيضاً .

باب كُنَايَاتِ الْعَدَدِ

- (١) الكناية : هي التعبير عن الشيء بنبر اسمه لسبب بلاغي . وسميت هذه الألفاظ كُنَايَاتٍ ؛ لأن كلا منها يكنى به عن معدود - وإن كان مبهما
- (٢) فيكنى بها عن عدد مبهم ، مجهول الجنس والسكينة عند المتكلم - معلوم في ظنه عند المخاطب . ويستعملها : من يسأل عن كمية الشيء وينتظر الجواب .
- (٣) فهي أداة للاخبار عن معدود كثير . ويكنى بها عن عدد مجهول الجنس والسكينة عند المخاطب ، وربما يعرفه المتكلم ويريد الإخبار به ، ولا ينتظر جواباً . ويستعملها : من يريد الافتخار والتكثير .
- (٤) وذلك لشبههما للحرف في الوضع على حرفين .
- (٥) وهما في محل رفع أو نصب أو جر - على حسب الجملة ، فهما متاثلتان في إعرابهما المحلي .
- (٦) أى : في جملتهما ، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا حين يكونان مجرورين بحرف جر أو بإضافة . وحكى الأخفش جواز تقديم عامل الخبرية ، وقال إنها لغة . وإذا لم يجزا وكان بعدهما فعل متعمد لم يذكرا مفعولهما - فهما في محل نصب مفعولهما ، وإلا ففي محل رفع مبتدأ
- (٧) وذلك لبيان إبهامهما ؛ لأن كلا منهما عدد مجهول . ولا يجوز أن يكون التمييز منقياً ؛ فلا تقول : كم لارجلا جاءك . ويجوز حذف التمييز إن دل عليه دليل ؛ تقول : كم صمت . ومنع بعضهم حذف تمييز « كم » الخبرية .

أحدها: أَنَّ « كم » الاستفهامية تميزُ بمنصوبٍ مفردٍ^(١) ، نحو :
 كم عبداً مَلَكَتْ ؟ . ويجوزُ جرُّه بـ « مِنْ » مضمرةً جوازاً - إنْ جُرَّتْ
 « كم » بحرفٍ^(٢) نحو : بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبَكَ ؟
 وتميزُ الخبريةُ بمجرورٍ^(٣) مفردٍ أو مجموعٍ ، نحو : كم رجالٍ جاءوكَ
 - وَكم امرأةٍ جاءَتْكَ ، والإفرادُ أكثرُ وأبلغُ .

(١) وردت أمثلة نادرة وقع فيها التمييز جمعاً منصوباً ، وقد استشهد بها الكوفيون
 على صحة وقوع التمييز جمعاً ، تقول : كم شهوداً لك ؟ وقيل : يجوزُ جمعه إن كان السؤال عن
 الجماعات ، نحو : كم غلماناً لك ؟ إذا كان السؤال عن الأصناف - وإلا فلا .

(٢) المشهور منع ظهور « من » عند دخول حرف الجر على « كم » ؛ لأن حرف
 الجر عوض عن التلطف بمن . وقيل : يجوز : بكم من درهمٍ اشتريت . ولم يشترط بعض
 النحاة لجر تمييزها - جرّها بحرف جر ؛ مستدلاً بقوله تعالى : (سل بني إسرائيل كم
 آتيناهم من آية بينة) - وهو رأى ضعيف . وفيما تقدم يقول الناظم :

(مَيَّزَ فِي الاسْتِفْهَامِ « كَمْ » بِمِثْلِ مَا مَيَّزَتْ عِشْرِينَ ، كَكَمْ شَخْصاً سَمَا
 وَأَجَزَ أَنْ تَجْرَهُ « مِنْ » مَضْمُوراً إِنَّ وَلَيْتَ « كَمْ » حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِراً^(٤))
 أى : أن تمييز « كم » الاستفهامية يكون كتمييز « عشرين » وأخواته - مفرداً
 منصوباً . ويجوزُ جره بمن مضمرة ؛ إن وقت « كم » بعد حرف جر ظاهر ، وقد
 أوضح المصنف القول في ذلك .

(٣) ويكون الجر بإضافة « كم » إليه على الصحيح ، وقيل : « بمن » مقدرة ،
 ويجوزُ إظهارها . قال تعالى (وكم من ملك في السموات لا تغنى شفاعتهم شيئاً) .

(*) « كم » مفعول ميم مقصود لفظه « بمثل » متعلق بيمز « ما » اسم موصول مضاف
 إليه « عشرين » مفعول ميمز والجملة صلة والمائد محذوف - أى ميزت به عشرين « ككم » الكلف
 جارة لقول محذوف ، و « كم » اسم استفهام مبتدأ « شخصاً » تمييز لككم « سما » فعل ماض
 والفاعل يمدح على كم ، والجملة خبر المبتدأ (*) « أن تجره » تجر فعل مضارع منصوب بأذن تأويل
 مصدر مفعول أجز ، والهاء مائدة إلى التمييز « من » فاعل تجر مقصود لفظها « مضمراً » حال من من
 « إن وليت » شرط وفعله « كم » فاعل وليت « حرف جر » حرف مفعول وليت وجر مضاف إليه
 « مظهراً » نعمت لحرف جر ، وجواب الشرط محذوف دلالة ما قبله عليه .

والثاني: أَنَّ الخبريَّةَ تختصُّ بالماضي كَرُبَّ؛ لا يجوز: كم غلمان
سَأَمِلِكُمْ، كما لا يجوز: رُبَّ غلمانٍ سَأَمِلِكُمْ^(١). ويجوز: كم

ويشترط لجر التمييز: أن يكون متصلاً بها غير مفصول منها بشيء. ويصح فصل
التمييز منها؛ فإن كان الفصل بجمله كقول الشاعر:

• كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى مَدَمٍ •

أو بظرف وجار ومجرور معاً كقوله:

تَوْثُمْ سِنَانَا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ نُحْدَوْدِبَا غَارَهَا

- تعين النصب على الصحيح، ولا يجوز جره إلا في ضرورة الشعر. وإن كان
الفصل بالظرف فقط، أو بالجار والمجرور - جاز الأمران، والنصب أرجح، نحو:
كم دون النبع سهرأ - وكم له مجهوداً. ولا يفصل بين الخبرية وتميزها بالمجرور
بالإضافة - إلا في الضرورة؛ بخلاف الاستفهامية، فإن الفصل جائز في السعة، نحو:
كم عندك عبداً؟. وإذا فصل بين «كم» الخبرية وتميزها بجمله فعلية فعلاها متعمد لم يستوف
مفعوله - وجب جر التمييز «بمن»؛ لئلا يتوهم أن النصب مفعول به وليس تمييزاً،
كقوله تعالى: (ثم تركوا من منات وعيون - وكما أهلكنا من قرية)؛ فـ «كم» في
الآيتين في محل نصب مفعول به. هذا: وتدخل «من» على تمييز «كم» الخبرية بكثرة
نحو (وكم من ملك)، والاستفهامية بقلة وإن لم تجر - نحو (سل بني إسرائيل كم آتيناكم
من آية يذكرة). وإلى حكم تمييز «كم» الخبرية - يشير الناظم بقوله:

(وَأَسْقَمْتُ لِنَفْسِي أَنِّي لَكُم مِّنْ مِّثْلِ مَنٍّ أَوْ مِثْلِ مَنٍّ أَوْ مِثْلِ مَنٍّ)^(٢)

أى: أن تمييز «كم» الخبرية، كتمييز العدد «عشرة» - أى جمعاً مجروراً
في الغالب، أو كتمييز المائة - أى مفرداً مجروراً.

(١) لأن التكثير والتقليل لا يكونان إلا فيما عرف مقداره، وهذا لا يتحقق إلا

في شيء ماضٍ، أما المستقبل فمجهول.

(*) «مفعلاً» حال من فاعل استعمالها «كعشرة» متعلق بمحذوف، نعمت لمصدر
محذوف - أى استعمالاً كاستعمال «عشرة» أو «مائة» معطوف على «عشرة» «كم» - السكاب جارة لقول
محذوف خبر مبتدأ محذوف، و «كم» خبرية بمعنى كثير مبتدأ «رجال» - مضاف إليه والضم محذوف أى
كثير عندي مثلاً «أو مره» معطوف على رجال. وأصل مره: امرأة، نقلت حركة الهمزة إلى الراء
ثم حذفت استغناءً بهمة الوصل.

عبدًا ستشتريه؟^(١)

والثالث: أَنَّ المتكلمَ بها لا يَسْتَدْعِي جوابًا مِنْ مخاطِبِهِ^(٢).

والرابع: أَنَّهُ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ التصديقُ أو التَّكْذِيبُ^(٣).

والخامس: أَنَّ المبدلَ منها لا يَقْتَرِنُ بِهِمزة الاستفهام^(٤) تقول:

كَمْ رَجَالٍ فِي الدَّارِ - عَشْرُونَ بَلْ ثَلَاثُونَ، وَيُقَالُ: كَمْ مَالِكٌ؟ أَعَشْرُونَ
أَمْ ثَلَاثُونَ؟

(تنبيه) يُرْوَى قولُ الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَاتٍ
فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي^(٥)

(١) لأن الاستفهام لتعيين المجهول - يكون في الماضي والمستقبل.

(٢) لأنه مخبر لا مستخبر، بخلاف الاستفهامية. والأحسن في جوابها أن يكون على حسب موضعها من الإعراب - ويجوز رفعه مطلقاً.

(٣) لأنه مخبر، والخبر عريضة لأن يصدق السامع أو يكذبه.

(٤) لأن هذا البديل خبري كالبدل منه وهو «كم»، والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام؛ بخلاف الاستفهامية، فإنه يجب اقتران البديل منها بالهمزة؛ لأنها تتضمن معنى الاستفهام، قال الناطم:

(وَبَدَلَ الْمُضْمِنِ أَلَمَ - زَكَبَلِي هَمَزًا؛ كَمَنْ ذَا؟ أَسَمِعِدْ أَمْ عَلِي؟)

(٥) بيت من السكامل، من قصيدة الفرزدق يهجو فيها جريراً الشاعر. وكان الهجاء بينهما مستديماً.

اللغة والاعراب. فدعاء: وصف الأنثى، من الفدع - وهو اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل حتى ينقلب السكف أو القدم إلى إنسيهما. وذلك من كثرة الحلب - أو المشى وراء الإبل حلبت على: أى على كرهه. عشارى: جمع عشاراء - وهى الناقة التى مضى على حملها عشرة أشهر. «كم» خبرية مبتدأ، أو استفهامية مقصود بها التهمك والسخرية «عممة» بالجر تمييز «لسك» على الخبرية، وبالنصب على الاستفهامية «لك» جار ومجرور صفة لعمة، «وخالة» معطوفة على

— بِجَرِّ عَمَّةٍ وَخَالَاتٍ عَلَى أَنَّ «كَمْ» خبرية — وَبِنَصْبِهِمَا ؛ فَقِيلَ : إِنَّ
تَمَاماً تُجَيِّزُ نَصْبَ مُمَيِّزِ الْخَبَرِيَّةِ مُفْرَداً^(١) ، وَقِيلَ : عَلَى الْاسْتِفْهَامِ
التَّهَكُّمِيِّ . وَعَلَيْهِمَا^(٢) فَهِيَ مُبْتَدَأٌ ، وَ «قَدْ حَلَبْتُ» خَبَرٌ ، وَالتَّاءُ
لِلْجَمَاعَةِ لِأَنَّهُمَا عَمَّاتٌ وَخَالَاتٌ^(٣) — وَبِرَفْعِهِمَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَ «حَلَبْتُ»
خَبَرٌ لِلْعَمَّةِ أَوْ الْخَالَاتِ ، وَخَبَرُ الْآخَرَى مَحْذُوفٌ^(٤) ، وَإِلَّا لَقِيلَ : قَدْ حَلَبْتَا ،
وَالتَّاءُ فِي حَلَبْتُ لِلْوَحْدَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا عَمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَخَالَاتٌ وَاحِدَةٌ ، وَ «كَمْ»
نَصْبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ^(٥) أَوْ النَّظَرِيَّةِ — أَيْ : كَمْ حَلَبَةً ، أَوْ وَقْتًا .

عَمَّةٌ «فَدَعَاءٌ» صِفَةٌ لِعَمَّةٍ وَخَالَاتٍ ، مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ عَلَى رَوَايَةِ النَّصْبِ ، وَعَلَى رَوَايَةِ
الْجَرِّ — بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ لِمَنْعِهِ مِنَ الصَّرْفِ ، «قَدْ حَلَبْتُ» ، الْجُمْلَةُ خَبَرٌ «كَمْ»
«عَلَى» مُتَعَلِّقٌ بِحَلَبْتُ «عَشَارَى» مَفْعُولٌ حَلَبْتُ ، وَيَأْتِي التَّكْلَامُ مُضَافٌ إِلَيْهِ
وَالْمَعْنَى — عَلَى الْإِخْبَارِ : كَثِيرٌ مِنْ عَمَّاتِكَ وَخَالَاتِكَ يَاجِرِيرُ ، كُنْ مِنْ جُمْلَةِ خُدَمِي
وَقَدْ تَعَوَّجْتُ أَرْسَاعِي مِنْ كَثَرَةِ حَلَبْنِ نِيَاقِي عَلَى كَرِهِ مَنِي .
وَعَلَى الْاسْتِفْهَامِ : أَخْبَرَنِي يَاجِرِيرُ — بِعَدَدِ عَمَّاتِكَ وَخَالَاتِكَ اللَّاتِي كُنْ يَخْدُمْنِي وَيَحْلِبْنِ
نِيَاقِي ، حَتَّى تَعَوَّجْتُ أَرْسَاعِي مِنْ كَثَرَةِ الْحَلَبِ ، فَقَدْ نَسِيتُ عَدَدَهُنَّ ؟
وَالشَّاهِدُ : «فِي عَمَّةٍ وَخَالَاتٍ» فَقَدْ رَوَى فِيهِمَا الرِّفْعَ وَالنَّصْبَ وَالْجَرَّ ، وَقَدْ ذَكَرَ
الْمُصَنِّفُ تَخْرِيجَ كُلِّ فِتْنَةٍ يَا أَخِي

(١) قَالَ الرُّضِيُّ : وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَنْصُبُ خَبَرَ «كَمْ» الْخَبَرِيَّةَ مُفْرَداً كَانَ أَوْ جَمْعاً
بِلَا فِصْلٍ أَيْضاً ؛ اعْتِمَاداً فِي التَّمْيِيزِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ — عَلَى قَرِينَةِ الْحَالِ . وَعَلَى
هَذَا يَجُوزُ نَصْبُ «عَمَّةٍ» — مَعَ كَوْنِ «كَمْ» خَبَرِيَّةٍ . وَقَوْلُ الرُّضِيِّ هَذَا : هُوَ الَّذِي اعْتَمَدَ
عَلَيْهِ الَّذِينَ أَجَازُوا النَّصْبَ فِي تَمْيِيزِ كَمْ الْخَبَرِيَّةِ . (٢) أَيْ : عَلَى رَوَايَةِ الْجَرِّ ، وَالنَّصْبِ .
(٣) لِأَنَّ «كَمْ» وَاقِعَةٌ عَلَى مُتَعَدِّدٍ ، أَوْ لِلْوَحْدَةِ ، وَأَفْرَدَ الضَّمِيرُ نَظْراً لِلْفِظِ «كَمْ» .
(٤) أَوْ جُمْلَةً «قَدْ حَلَبْتُ» خَبَرٌ عَنْهُمَا ، وَالْإِفْرَادُ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِكُلِّ مَنَّهُمَا ، كَمَا قِيلَ :
الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ سَنَةٌ — أَيْ كُلُّ مَنَّهُمَا .

(٥) فِي هَذَا التَّعْبِيرِ تَسَامُحٌ ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ : نَصْبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ .

وأما «كأئن»^(١) : فبمنزلة «كم»^(٢) الخبرية ؛ في إفادته الكثير ،
وفي لزوم التصدير ، وفي انجرار التمييز ؛ إلا أن جرّه بمن ظاهره —
لا بالإضافة^(٣) ، قال الله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا)^(٤)
وقد ينصب كقوله :

اطرُدِ اليأسَ بالرجاء فسكأى آلما حم يسره بعد عسر^(٥)

هذا : وحاصل إعراب « كم » بقسميها : أنها إذا وقعت على زمان أو مكان — فهي
ظرف للفعل بعدها مبني على السكون في محل نصب ، نحو : كم يوما صمت؟ وكم ميلا مشيت؟
وإن وقعت على حدث — فهي في محل نصب مفعول مطلق لما بعدها ، نحو :
كم زيارة زرت أخاك . وإن وقعت على ذات ؛ فإن لم يليها فعل ، نحو : كم طالب في
الفصل ؟ ، أو وليها وكان لازماً ، نحو : كم رجلاً اشتغل ، أو متعدياً رافعاً ضميرها
نحو : كم محتاج ساعدته — فهي مبتدأ وما بعدها خبر . وإن كان الفعل بعدها متعدياً
لم يستوف مفعوله — فهي في محل نصب مفعوله ، نحو : كم قرشاً أعطيت السائل ؟
وإن سبقها حرف جر أو مضاف — فهي في محل جر ، نحو : في كم ساعة تنتهي
من الامتحان — وفوق كم حاجز يقفز الحصان .

(١) أصل هذه النون التنوين ، فيصح الرجوع إلى أصلها عند الكتابة والوقف .
والأحسن إثبات نونها خطأ ونطقاً ، ويقال لها «كأئن» و«كأين» ، ويكنى بها عن العدد .
(٢) مذهب ابن مالك : أن «كأى» تكون خبرية وتكون استفهامية . وهو رأى
ابن عصفور ، وإعرابها كإعراب «كم» . نحو : كأين من معدم أعتته .

(٣) لأن نون «كأين» أصلها التنوين كما قلنا . وهو يمنع الإضافة . وعند
الجر يكون الجار والمجرور متعلقين بكأى .

(٤) «كأين» مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «من دابة» جار ومجرور
متعلق بمحذوف بيان لكأين ، «لا» نافية «تحمّل رزقها» الجملة صفة لدابة — أو
خبر كأين «الله» مبتدأ ثان ، وجملة «يرزقها» خبره ، والجملة خبر كأين — على
الوجه الأول ، «وإياكم» معطوف على الهاء في يرزقها من الآية : ٦٠ من سورة العنكبوت
(٥) بيت من الخفيف — لم تقف على قائله .

وَأَمَّا كَذَا^(١) : فَيُمْكِنُ بِهَا عَنِ الْعَدَدِ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ^(٢) وَيَجِبُ

التلغفة والاعراب : اطرء : أزل وأبعد . اليأس : القنوط ونفى الأمل في الحصول على المراد . الرجاء : الأمل وترقب حصول الشيء . فكأين : فكثير . آلما : اسم فاعل من « ألم يَألم » بمعنى : تألم يتألم، والمراد : صاحب ألم . حم : قدر وكتب وهي . « فكأين » الفاء للتعليل ، وكأين اسم بمعنى كثير ، مبتدأ مبني على نالكون في محل رفع « آلما » تمييز لها « حم » فعل ماض للمجهول « يسره » نائب فاعل حم ومضاف إليه ، والجملة خبر المبتدأ « بعد » ظرف زمان منصوب بحم، و« عسر » مضاف إليه .

والعنى : أبعد عن نفسك القنوط من نيل ما تطلب ولا تيأس ، وترقب الوصول إلى ما تريد ؛ فكثير من التألمين واليأسين ، قد قدر وكتب لهم اليسر بعد العسر ، والفرج بعد الشدة والضيق . وإن مع العسر يسرا ، ومع الشدة فرجا

والشاهد : في قوله « آلما » فإنه تمييز منصوب لكأين ، فدل ذلك على أن تمييزها يكون منصوباً - كما يكون مجروراً بمن ؛ بخلاف تمييز « كم » الخبرية الذي لا يكون إلا مجروراً . وتخالف « كم » الخبرية فيما يأتي :

(١) أن « كم » بسيطة على الأرجح . أما « كأين » فركبة من كاف التشبيه « وأى » المنونة على الصحيح ؛ ولا أثر لهذا التركيب في معناها الآن بعد أن صارت كلمة واحدة (ب) أن « كم » تجر بالحرف ، وبالإضافة ، وتقع استهامة . أما « كأين » فلا تجر بشئ ؛ ولا تخرج إلى الاستفهام . وذهب ابن قتيبة وابن عصفور إلى جواز جرهما بحرف الجر (ج) وأن تمييز « كم » يجر بالإضافة ، أو بمن ظاهرة أو مضمرة . أما تمييز كأين فمجرور بمن الظاهرة غالباً ، وإذا لم يجر بمن كان منصوباً .

(د) إذا وقعت كأين مبتدأ - وجب أن يكون خبرها جملة . أما « كم » فلا يلزم فيها ذلك . وتقع « كأين » مفعولاً بها ، تقول : كأين رجلاً رأيت .

(١) هي مركبة من كاف التشبيه ، و « ذا » الإشارية ، وقد أصبحت كلمة واحدة معناها : الإخبار عن معدود قليل أو كثير ، وتعرب على حسب العوامل .

(٢) وهي توافق « كأين » ؛ في التركيب . وفي البناء ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز بمفرد . وتشبه « كم » الخبرية ؛ في الإخبار ، وفي الإبهام ، وفي البناء ، وفي الحاجة إلى تمييز . وتخالفها فيما ذكره المصنف ؛ من أنها لا تسكون في الصدر ، وتميزها واجب النصب على الأرجح .

في تمييزها النَّصْبُ ، وليس لها الصَّدْرُ ؛ فلذلك تقول : قبضتُ
كذا وكذا دِرْهَمًا^(١) .

(١) والغالب أنها تتكرر مع العطف بالواو ؛ تقول : تبرعت للفدائيين بكذا وكذا
دينارا . وفي « كَأَيْنَ » و « كَذَا » - يقول الناظم في بيت واحد مجمل :
(كَلِمَ « كَأَيَّ » ، وَ « كَذَا » وَيَنْصِبُ)

تَمَيِّزُ ذَيْنِ ، أَوْ بِرِصْلٍ « مِنْ » نَصْبٌ^(٢)
أى : أن « كَأَيْنَ » و « كَذَا » مثل « كَم » الخبرية - وقد بينا وجه الشبه بينها -
وتمييزها منصوب . ويجوز جر تمييز كَأَيْنَ بمن ، ولا يجوز جر تمييز كَذَا بمن
اتفاقا ، ولا بالإضافة - خلافا للكوفيين . والضير في « به » - في النظم - عائد على
تمييز كَأَيْنَ لا غير .

تتمة

تأتى « كذا » كناية عن غير العدد ؛ فيسكنى بها عن اللفظ الواقع في التحدث
عن شيء حصل ، أو عن قول . ومن ذلك الحديث : « يقال للعبد يوم القيامة أتذكر
يوم كذا وكذا ؛ فعلت فيه كذا وكذا ؟ » . ويتكلم بها من يخبر عن غيره ،
فتكون من كلامه - لا من كلام الخبر عنه .

ويكنى أيضاً عن الحديث عن شيء وقع ، أو خبر حدث ، أو قول قيل -
بكيت وكيت ، وذيت وذيت - مثلثة التاء . ولا بد من تكرارها مع العطف بالواو
للاشعار بطول الكلام ؛ تقول : كان من الأمر كيت وكيت - وقالوا : ذيت وذيت .
ويقال في إعراب هذا التركيب : « كان » فعل ماض ناقص واسمها ضمير الشأن ؛
وخبرها « كيت وكيت » ، « من الأمر » بيان متعلق بأعنى مقدراً ، والجزءان
مبينان على الفتح . وهذا المركب المزجى نائب عن جملة ؛ ولهذا يصح أن يعمل
فيه القول ، فتقول : أنت قلت : كيت وكيت ؛ فيكون المركب في محل نصب
مفعولاً به للقول .

(*) « كَلِمَ » متعلق بمحذوف خبر مقدم « كَأَيَّ » مبتدأ مؤخر « وكذا » مفعول
على كَأَيَّ « تَمَيِّز » فاعل ينصب « ذَيْنِ » اسم إشارة مضاف إليه « أَوْ » عاطفة « به » متعلق
بصل والضمير هائمه إلى التمييز « صل » فعل أمر « ن » مفعول صل مقصود لفظه « نصب » فعل مضارع
يجزوم في جواب الأمر - وهو صل .

الأسئلة والتبرينات

- ١ — بين حكم الأعداد من الواحد إلى العشرة ؛ إذا كان المدود مذكراً ، أو مؤنثاً ومثل لما تقول .
- ٢ — إذا كان المدود جمعاً ، أو اسم جمع ، أو صفة - فكيف تصنع بالعدد؟ وما حكم تمييزه ؟ وضح ما تقول بأمثلة .
- ٣ — ما الذى يشترط فى تمييز الثلاثة إلى العشرة ؟ وفى تمييز المائة والألف ؟ مثل .
- ٤ — ما حكم الأعداد المركبة مع العشرة ، ومع العشرين وبابه ؟ وحكم العشرة نفسها ؟ من حيث : التذكير ، والتأنيث ، والإعراب ؟ وضح ما تقول بأمثلة مفيدة من إنشائك .
- ٥ — متى يستغنى عن تمييز العدد ؟ وما حكم إعراب اثني عشر واثنى عشرة ؟ ومطابقتهما للمدود .
- ٦ — ما الفرق بين « كم » الاستفهامية والخبرية ؟ وما حكم تمييزها ؟ مثل لكل بمثال من عندك .
- ٧ — ما الذى يفيد كل من « كَأَيْنَ » و « كَذَا » ؟ وما الفرق بينهما ؟ ثم بينهما وبين كم .
- ٨ — ما موضع الاستشهاد بما يأتى فى باب العدد وكنياته ؟ وضح ذلك ، وبين موقع إعراب ما تحته خط :

قال تعالى : (مثلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ . وَأَمَّا عَادٌ فَأُولَٰئِكَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَصِرَ مَرَصِرٍ هَانِئَةٍ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَازُجَةٍ أَيَّامٍ حُسُومًا . وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِكَ كَانَتْ ظَالِمَةً . رَبَّنَا أَمَتْنَاهُ اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْنَاهُ اثْنَتَيْنِ . وَالنَّحْلُ بِالسِّقَاتِ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ . وَكَأَيْنَ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ . كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَالِمَةٌ غَلَبَتْ فِتْنَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ .

قال قاتل منهم كم كَبِيتُمْ؟ قَالُوا لَبِيتْنَا يَوْمًا أو بعض يومٍ .

كم شامتٍ لى إن هــلكت وقائـل لله دره

فكم نزهة فيك للناظرين وكم راحة فيك للأنفس

وكان نرى من حال دنيا تغيرت وحال صفا بعدا كدرار غديرها

كم طوى البؤس نفوسا لو رعت مَنبِيتاً خضبا لكانت جـوهرا

عِدِ النفس نَمَى بعد بؤسك ذا كرام كذا وكذا لُطفاً به نَمَى الجهم دُ

٩ - اذكر ثلاثة استعمالات مختلفة لـ « فاعل » المصوغ من اسم العدد مع التمثيل ؛
ثم اشرح قول الناظم :

ولإن أردتِ مثل ثأني اثنين مركباً لجى بتركيبين

أو قاملاً بحالتيه أضفِ إلى مركب بما تنوى يفى

١٠ - ضع الأعداد ١١، ١٢، ١٦، ٢١، ٢٣، ٣٠، ١٠٠ - في عبارات عربية

على أن تكون معرفة بالألف واللام مرة ، وخالية من التعريف أخرى - مع
اختلاف مواقعها في الإعراب ، وأعطها ما تستحقته من تمييز .

١١ - هات ثلاثة أمثلة من إنشائك ؛ لـ « كم » الاستفهامية ، وأخرى لـ « كم » الخبرية
بحيث تكون في أحدها ظرفاً ، وفي الثانية مفعولاً ، وفي الثالث مبتدأ .

١٣ - بين فيما يأتي . نوع « كم » وتمييزها ، وموقعها من الإعراب . ثم موقع إعراب
ما تحته خط .

قال المتنبي الشاعر العربي المعروف :

وكم ذا بمصر من المضجعات واكنه نحيك كالبكا

وقال أبو العلاء المعري :

وكم من طالب أمدى سيلقى دوين مكاني السبع الشداد إذا

ومن خطبة لقطري بن الفُجاءة الخارجي - في وصف الدنيا :

كم واثق بها قد لجفته ، وذى طمأنينة إليها قد صرعته ، وذى احتيال فيها

قد خدعته . وكم من ذى أبهة بها قد صبرته حقيراً ، وذى نخوة قد ردته ذليلاً .

(باب الحكاية (١))

حكاية الجمل مُطَرَدَةٌ بعد القول^(٢) نحو : (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)^(٣) ،
ويجوزُ حكايتها على المعنى^(٤) ؛ فتقولُ في حكاية « زَيْدٌ قَائِمٌ » : قال
عمرُو : قائمٌ زيد . فإن كانت الجملة ملحونة - تَعَيَّنَ المعنى على الأصح^(٥)
وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة^(٦) كقول بعضهم : ليس

باب الحكاية

(١) معناها لغة : المائلة والمشابهة . أما في اصطلاح النحاة فهي : ذكر اللفظ
المسوع وإعادة نطقه أو كتابته على هيئته ، من غير تغيير شيء من حروفه أو حركاته أو
إيراد صفته . وهي ثلاثة أنواع : حكاية جملة . وحكاية مفرد . وحكاية حال المفرد وصفته ،
وسيدكرها المصنف فيما يأتي على هذا الترتيب .

(٢) المراد : القول وما تصرف منه ؛ من فعل أو وصف بأنواعه . وكذلك تطرد بعد
السمع ، وبعد الكتابة ، والقراءة . ولا تقع الحكاية بعد غير ذلك إلا سماعاً .
(٣) هذا مثال للجملة المفوظ بها بعد القول ، ومثلها قوله تعالى : (وقولهم إنا قتلنا
المسيح - والقائلين لإخوانهم هلم إلينا) ، وغير ذلك مما حكيت فيه الجملة على ترتيب اللفظ .
(٤) يراد بالمعنى : ما قابل لفظ المحكي عنه بهيئته وترتيبه ؛ فيشمل تقديم بعض
ألفاظ المحكي وتأخيرها ، أو تغيير إعرابها .

(٥) وذلك ابتعاداً عن اللحن ، وصوناً للسان عنه . وينبه عليه لئلا يتوهم أن اللحن
نشأ من المحاكاة ؛ فإذا قال شخص : « حضر محمد » - بجر محمد - وأريد حكاية قوله ، قيل :
قال فلان : « حضر محمد » - لكنه جر « محمداً » . ومثال حكاية الجملة المكتوبة :
كتبت « سلام عليكم بما صبرتم » ، وقول من قرأ خاتم النبي : قرأت على فسه - « محمد
رسول الله » . ويتضح من هذا : أن حكاية الجملة تطرد بعد القول ، وبعد السماع ، وبعد
الكتابة ، وبعد القراءة . ولا تقع بعد غير ذلك إلا سماعاً كقول الشاعر :

وجدنا في كتاب بني تميم أحق الناس بالركض المشمار
(٦) هذا هو النوع الثاني ، وأكثر ما يكون في الأعلام . وعمل شذوذ حكاية

بِقُرْشِيًّا - رَدًّا عَلَى مَنْ قَالَ : إِنَّ فِي الدَّارِ قُرْشِيًّا^(١) .
وَأَمَّا فِي الاسْتِفْهَامِ^(٢) ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَوَلُّ عَنْهُ نَكْرَةً^(٣) وَالسُّوَالُ
بِأَيِّ أَوْ يَمَنْ - حُكِيَ فِي لَفْظِ « أَيْ » ، وَفِي لَفْظِ « مَنْ » - مَا ثَبَتَ لَتِلْكَ
النَّكْرَةِ الْمُسْتَوَلِّ عَنْهَا ؛ مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَجَرٍّ ، وَتَذْكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ ،
وَإِفْرَادٍ وَتَثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ^(٤) . تَقُولُ لِمَنْ قَالَ : رَأَيْتُ رَجُلًا ، وَامْرَأَةً ،

المفرد - إِذَا قَصِدَ مَعْنَاهُ . فَإِنْ قَصِدَ لَفْظُهُ ؛ بَأَن كَانَ الْحَكْمُ لِلْفَرْقِ دُونَ الْمَعْنَى - فَلَا شَذُوذَ
كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِيَّاكُمْ وَلَوْ فَإِنْ « لَوْ » تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ » ، فَذِ « لَوْ » اسْمُ
إِنْ ، قَصِدَ مِنْهَا حِكَايَةُ اللَّفْظِ . وَإِذَا حُكِيَ لَفْظٌ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ لَفْظًا - جَازَ إِعْرَابُهُ بِحَسَبِ
الْعَوَامِلِ . وَجَازَتْ حِكَايَتُهُ عَلَى أَصْلِهِ ، مَعَ تَقْدِيرِ إِعْرَابِهِ لِلْحِكَايَةِ . وَاللَّفْظُ الَّذِي عَلَى حَرْفَيْنِ
إِنْ حُكِيَ لَمْ يَغْيِرْ مَطْلَقًا ، وَإِنْ أَعْرَبَ وَثَانِيَهُ لَيْنَ وَجِبَ تَضْعِيفُهُ مِثْلَ « لَوْ » ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلَا مِثْلِي « لَوْ » وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ « لَوْ » لَمْ تَفْتَنِي أَوَائِلُهُ

وَيَقْلِبُ الْحَرْفَ الْمُضَاعَفَ هَمْزَةً فِي مَا ، وَلَا لِّلْسا كُنِينَ ، تَقُولُ : مَا - وَلَا .

(١) فَقَوْلُهُ : « بِقُرْشِيَّا » مَجْرُورٌ بِإِلْيَاءٍ وَعِلَامَةٌ جَرُّهُ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ مَنَعَتْ مِنْ ظَهْوَرِهَا
حَرَكَةُ الْحِكَايَةِ - وَهِيَ الْفَتْحَةُ وَالتَّنْوِينُ ، وَمِثْلُ هَذَا : قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ - وَقَدْ قِيلَ لَهُ :
هَاتِنِ تَمْرَتَانِ - دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ ؟ فَتَمْرَتَانِ مَجْرُورٌ بِمَنْ - بَيَاءٌ مُقَدَّرَةٌ مَنَعَتْ مِنْ ظَهْوَرِهَا
حَرْفَ الْحِكَايَةِ . (٢) هَذَا هُوَ النَّوعُ الثَّلَاثُ ، وَهُوَ حِكَايَةُ حَالِ الْمَفْرَدِ ، وَتَسْكُونُ
بِأَدَاتِي الاسْتِفْهَامِ : « أَيْ » - وَ « مَنْ » ؛ وَيُسَمَّى الاسْتِثْنَاءُ بِأَيِّ أَوْ مِنْ - أَيْ طَلَبَ
الْإِثْبَاتِ بَهُمَا . وَهَذَا النَّوعُ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّاطِمُ كَأَسْيَانِي .

(٣) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمَعْرِفَةِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَحْكِي بِأَيِّ . وَيَجِبُ أَنْ تَسْكُونُ النَّكْرَةُ
مَذْكُورَةٌ ، قَالَ الدَّنُوشَرِيُّ : أَوْ مَعْلُومَةٌ ، كَمَا إِذَا قِيلَ : هَلْ ضَرَبْتَ رَجُلًا ؟ فَقَالَ
الْمُخَاطَبُ : ضَرَبْتُ ، فَتَقُولُ : - مَرِيدًا لِتَعْيِينِ الْحَاكِي « أَيًّا » ، فَقَدْ حَكَيْتَ مَا فِيهَا مَعَ الْحَذْفِ .
(٤) سِوَاءُ كَانَ كُلٌّ مِنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ حَقِيقًا ؛ بَأَن كَانَ مَوْجُودًا فِي
الْمُسْتَوَلِّ عَنْهُ كَمَا مِثْلُ الْمُنْصَفِ ، أَوْ يَكُونُ صَالِحًا لِأَن يُوَصَفَ بِهِ نَحْوُ : رَأَيْتُ كَاتِبًا
وَخَطِيئًا ، وَقَابَلْتُ رَجُلًا وَنِسَاءً ؛ فَإِنَّكَ تَحْكِيهَا بِأَيِّنَ - وَأَيَّاتِ ، مَعَ أَنَّ الْأَوَّلِينَ
لَيْسَا بِمُتَنَبِّئِينَ صِنَاعَةً ، وَلَكِنْ يُوَصَفَانِ بِالْمُتَنَبِّئِينَ ، تَقُولُ : جَالِسِينَ مِثْلًا - وَالْآخَرِينَ لَيْسَا

وَعَلَامِينَ ، وَجَارِيَتَيْنِ ، وَبَنَاتٍ — أَيْتَاً وَآيَةً ، وَآيَيْنِ ، وَآيَتَيْنِ ،
وَآيَيْنِ ، وَآيَاتٍ^(١) .

بجمع تصحيح، ولكن بوصفان به ، تقول : صالحين وصالحات . وبقية ساس على ذلك
حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور .

(١) « أى » فى جميع الأمثلة — استهامة معربة . وفى إعرابها خلاف ؛ فقول :
هى معربة بما فيها من حركات وحروف على حسب العوامل ، « فأى » مبتدأ مرفوع
بالضمة ، وخبرها محذوف مؤخر عنها لصدارتها ، تقديره فى مثل : جاء رجل —
أى جاء ؟ ، و « آيات » مفعول لفعل محذوف مؤخر أيضا ، تقديره فى مثل : أكرمت
رجلا — أيا أكرمت ؟ ، و « أى » مجرورة بحرف جر محذوف مع متعلقه ، تقديره فى مثل :
مررت بـرجل — بأى مررت ؟ ، و « آيان » مرفوع بالالف ، و « أين » بالياء . إلخ ،
ويلزم على هذا القول : حذف الجار ، وإبقاء عمله فى حالة الجر .

وقيل : هى معربة بحركات مقدرة ؛ لأنها الحكاية للفظ السموع ، فحركاتها وحروفها الزائدة
فى التثنية للحكاية ، وليست علامات إعراب ، وعلى هذا يقال : « أى » مبتدأ مرفوع بضمة
مقدرة منع منها حركة الحكاية ، و « آيان » مرفوع بضمة مقدرة منع منها علامة التثنية
التي جىء بها للحكاية ... إلخ ، والخبر محذوف تقديره : أى هو — أو هما — مثلا .
وقيل : الحركة والحرف فى حالة الرفع إعراب ، وفى حالة النصب والجر — حكاية
هذا : وحكاية ما المنكور من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما — هى اللغة الفصحى
وهناك لغة أخرى يحكى بها ماله من إعراب وتذكير وتأنيث فقط .

ولا يثنى ولا يجمع لفظ « أى » ؛ فتقول : « آيات » لمن قال : رأيت رجلا —
أورجلين — أو رجلا ، وآية لمن قال : رأيت امرأة — أو امرأتين — أو نساء .
وفى الحكاية بأى يقول الناظم :

(أَحْكِ بِأَيْتٍ مَا لَمْ يَنْسَكُورِ سُبُلٌ عَنْهُ بِهَأْ ؛ فِى الْوَقْفِ ، أَوْ حِينَ تَصِلُ)^(٢)
أى : إذا سئل بأى عن منسكور فى كلام سابق — حكى فى « أى » ما لذلك المنسكور
من إعراب ، وتذكير ، وإفراد ، وفروعهما ، سواء فى ذلك حالة الوقف أو الوصل .

(*) « ما » اسم موصول مفعول احك « لمنسكور » متعلق بحذوف صلة ما « عنه »
متعلق به مثل على أنه نائب فاعله ، والجملة صفة لمنسكور « بها » متعلق بسئل ، و « ها » عائدة
إلى أى « فى الوقف » متعلق باحك « أوحين » حين ظرف مطوف بأو على الوقف « تصل »
الجملة فعل جريضة حين ، ومفعول تصل محذوف — أى : حين تصل الكلام .

وكذلك تقول في «مَنْ»^(١)؛ إِلَّا أَنَّ بينهما فرقاً من أربعة أوجه^(٢) :
(أحدها) أَنَّ «أَيَّاً» عامّة في السؤال ؛ فَيُسألُ بها عن العاقل كما
مثّلنا - وعن غيره كقول القائل : رأيتُ حماراً أو حمارين . و «مَنْ»
خاصّة بالعاقل .

(الثاني) أَنَّ الحكاية في «أَيَّ» عامّة في الوقف والوصل ؛ يقال :
جاءني رجلان ، فتقول : أَيَّان بالوقف - أو أَيَّانَ يا هذا .
والحكاية في «مَنْ» خاصّة بالوقف^(٣) تقول : مَنْان بالوقف

(١) أى : إذا حكيت بها نكرة مذكورة ، تقول للفرد : مَنْا — ومنه ، وللمثنى
مَنين — مَنتين ، وللجمع : مَنين — مَنات . و «مَنْ» في الجميع مبنية ، وهى مبتدأ
مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة للحرف الذى جلبته
الحكاية في محل رفع ، والخبر محذوف - كما تقدم في أى . وليست «مَنان» و «مَنين»
ونحوهما معربة ، كما يتوهم من علامات التثنية والجمع ؛ بل هى لفظ «مَنْ» - زيدت عليها
هذه الحروف للدلالة على حال المستول عنه .

(٢) هناك فرق خامس وهو : أن «أَيَّاً» تختص بحكاية النكرة ؛ و «مَنْ» تحكى بها
النكرة ، ويحكى بعدها العلم من المعارف - بشروط كما سيأتى :

(٣) وفى هذا يقول الناظم :

(وَوَقْفًا أَهَكَ مَا لِمَنْكُورٍ مِّنْ وَلِلَّذِينَ حَرَّكَ مُطْلَقًا ، وَأَشْبَعِنْ)^(٤)

أى : إن سئل عن منكور مذكور بـ «مَنْ» — فاحك فيها في حالة الوقف ماله من
إعراب وغيره ، وحرك النون في أحوال إعراب المحكى الثلاثة ، وأشبع حركتها
لينشأ عنها ما يناسب المحكى .

(*) «ووقفاً» جاء من فاعل احك - أو منصوب على نزع الخافض «ما» اسم موصول
مفعول احك «لمنكور» متعاقى بمحذوف صلة «مِنْ» متعاقى باحك «والذون» مفعول - ترك - قدم
«مطلقاً» نعت لمصدر محذوف - أى تحركاً مطلقاً «وأشبعن» فعل أمر مؤكداً بالنون الحفيفة

والإسكان ، وإن وصَلْتَ قلت : مَنْ يا هذا^(١) ؟ وبَطَلْتَ الحكاية ،
فأمّا قوله : * أَتَوْنَا نَارِي فَقُلْتُ مَنْوُنْ أَتُمْ *^(٢)

— فنادرٌ في الشعر ، ولا يقاسُ عليه — خلافاً ليونس .

(الثالث) أَنَّ « أَيَّأ » يُحَكِّي فيها حركاتُ الإعرابِ غَيْرَ مُشَبَّعَةٍ؛

(١) أى يابقائها ساكنة على لفظها في جميع الأحوال ؛ فلا تحرك نونها ، ولا تشبع
ولا تلحقها علامات الفروع .

(٢) صدر بيت من الوافر ؛ استشهد به سيويو ولم ينسبه ، وهو لشمر بن الحارث
الضبي ، وقيل : لتأبط شراً . وعجزه :

* فقالوا : الجنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامًا *

اللغة والاعراب : أتوا : حضروا وجاءوا . نارى ، المراد : النار التى توقد لإرشاد
السائرين ، وكانت عادة كرماء العرب إذا كانت مجاعة أو قحط — أن يوقدوا نارا
على مرتفع من الأرض ، ليراها السائرون ليلا فيقصدونها . منون أتم : أى : من أتم ؟
عموا ظلاماً : تحية من تحايا العرب الجاهليين ، مثل : عم صباحا ، وعم مساء .
« أتوا نارى » أتى فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوف للساكنين ، وواو
الجماعة فاعل ، ونادى مفعول مضاف لياء المتكلم ، « منون » من : اسم استفهام مبتدأ مبنى على
سكون مقدر منع منه اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذى جلبته الحكاية — فى محل رفع ،
والواو والنون زائدتان للحكاية ، والمحكى : ضمير فى فعل محذوف صادر من الجن
والتقدير : أتوا نارى فقالوا : أتينا — فقلت : منون أتم ؟ « أتم » خبر المبتدأ « الجن »
خبر لمبتدأ محذوف — أى : نحن الجن . والجملة فى محل نصب مقول القول « ظلاما »
منصوب على الظرفية بعموا .

والمعنى : هذا البيت من أوهام العرب وأكاذيبهم فى الجن ، يقول الشاعر :
حضر الجن إلى نارى للاستدفاء أو لغيره ؛ فقلت لهم مستفهماً : من أتم ؟ فقالوا :
نحن الجن ؛ فقلت عند ذلك — تحية لهم — نعم ظلامكم . وبعده :

فقلتُ : إلى الطعام ، فقالَ منهم زعيمٌ : نحمد الإنسانَ الطَّعاماً
لقد فضَّأتم بالأكل فينا — ولكن ذاك يُعقِّبكم سَقَاماً

فتقول : « أَيْ ، وَأَيَّا ، وَأَيْ » ، ويجبُ في « مَنْ » الإشباع ^(١) ، فتقول : « مَنْو ، وَمَنَا ، وَمَنِي » .

(الرابع) أنَّ ما قبلَ تاءِ التَّأْنِيثِ في « أَيْ » - واجبُ الفَتْحِ ، تقول : أَيْةٌ ، وَأَيَّتَانِ . ويجوزُ الفَتْحُ والإسْكَانُ في « مَنْ » ^(٢) تقول : مَنَهُ - وَمَمْتٌ ^(٣) ، وَمَمْتَانِ - وَمَمْتَانِ ، والأَرْجَحُ الفَتْحُ في

والشَّاهِدُ : في « مَنْون » ؛ حيث لحقت الواو والنون « مَنْ » في حالة الوصل وذلك شاذ ، والقياس : « مَنْ أَنْتُمْ » ؛ لأن لفظ « مَنْ » في الحكاية لا يختلف في حالة الوصل في إفراد ولا تثنية ولا جمع ، وفيه شذوذ آخر ، وهو : تحريك النون الأخيرة ، والنون حين تزداد تكون ساكنة . وشذوذ ثالث وهو : حكاية الضمير المحذوف في « أَتَيْنَا » والضمير معرفة ، والمعارف غير الأعلام لا تحكى . وفي ذلك يقول الناطم :

(وَلَمَّا نَصَلَ فَلَفَظُ « مَنْ » لَا يَخْتَلِفُ وَنَادِرٌ « مَنْوَن » فِي نَظْمٍ عَرَفُ) ^(٤)

أى : أن « مَنْ » يحكى بها في الوقف على النحو الذى سبق ؛ فإذا وصلت لم يحك فيها شيء ، وتكون بلفظ واحد في الجميع . وورد قليلا في الشعر « مَنْون » وصلا .

(١) أى للحركات في حكاية المفرد المذكور خاصة - على اللغة الفصحى . ومن العرب من يحكى « بِن » إعراب المشغول عنه فقط . ولم يرد علامة التأنيث أو التثنية والجمع ؛ فيقول لمن قال : قام رجل ، أو امرأة ، أو رجلان ، أو امرأتان ، أو رجلا أو نساء - « مَنْو » في الجميع ، وفي النصب - مَنَا ، وفي الجر - مَنِي .

(٢) وذلك إذا اتصلت بها تاء الحكاية .

(٣) وكذلك في حالة النصب والجر . ولم يثبت حرف المد في « مَنْه » للدلالة على الإعراب ؛ لأن هاء التأنيث لا تكون في الوقف إلا ساكنة ، فاكتفى بحكاية التأنيث ، وترك حكاية الإعراب .

(*) « فلفظ » الفاء واقعة في جواب الشرط ولفظ مبتدأ « مَنْ » مضاف إليه ، وجملة « لا يختلف » خبر المبتدأ « ونادر » خير مقدم « مَنْون » مبتدأ مؤخر مقصود لفظ « مَنْوَن » . تنعاق بنادر « عرف » فعل ماض للمجهول ، والجملة من الفعل ورثب الفاعل نعت لنظم .

المفرد^(١) والإسكان في التثنية.

(١) قيل : لأن التاء فيه متطرفة فهي ساكنة في الوقف ، فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ؛ ولا كذلك في التثنية . وفي هذا يقول الناظم :

(وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَنْتِ بِنْتُ» : «مَنْهُ» وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثْنَى مُسَكَّنَةٌ) ^(٢)
وَالْفَتْحُ نَزَرُ

أى قل في حكاية المؤنثة : « مَنْهُ » رفعاً ونصباً وجراً — لمن قال لك : «أنت بنت» وتسكن النون التي قبل التاء في التثنية ؛ فتقول : مَنَتَان — ومَنَتَيْن . وقد ورد قليلا فتح النون . وفي حكاية المثني يقول الناظم :

(وَقُلْ : «مَنَانٍ ، وَمَنَيْنٍ» بِمَدِّ لِي الْفَاكِ بِابْنَيْنِ «وَسَكَّنْ تَعْدِلِ» ^(٣))

أى قل في تثنية المذكر : «مَنَانٍ» رفعاً ، و «مَنَيْنٍ» نصباً وجراً . وتسكن النون فيهما ، وإلفان مثنى إلف — بمعنى مؤلف . وبابنين : أى معهما ، ومنان لحكاية إلفان ، ومنين لحكاية ابنين ، ففيه لف ونشر مرتب . وذكر حكاية جمع المذكر بقوله :

(وَقُلْ : «مَنُونٍ ، وَمَنِينٍ» مُسَكَّنًا إِنْ قِيلَ : جَاءَ قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا ^(٤))

أى : قل في حكاية جمع المذكر «مَنُونٍ» — رفعاً ، و «مَنِينٍ» — نصباً وجراً — بسكون النون فيهما . فإذا قيل : جاء قوم — فقل : منون ، وفي رأيت قوماً — منين ، وفي مررت بقوم — منين . وأشار إلى حكاية جمع المؤنث بقوله :

(. . . وَصَلِ التَّائِ وَالْأَافِ بِمَنْ الْإِثْرِ «ذَا بِنِسْوَةٍ كَافٍ» ^(٥))

(*) «لن» متعلق بقول ، وجلة «قال» صلة من «أنت بنت» الجملة محكية بقول «منه» مفعول قل مقصود لفظه «والنون» مبتدأ «قبل» ظرف متعلق بمسكنة الواقع خبراً لأنون .

(*) «مَنَانٍ» مفعول قل مقصود لفظه «ومنين» عطف عليه «بعد» ظرف متعلق يقل «لى» خبر مقدم «إلفان» مبتدأ مؤخر «بابنين» متعلق بإلفان ، والجملة من المبتدأ والخبر مفعول لقول محذوف مضاف «بعد» إليه ، أى : بعد قولك . . إلخ .

(*) «مَنُونٍ» مفعول قل على حكاية اللفظ «مسكنا» اسم فاعل حال من فاعل قل «لن قبل» شرط وقله ، والجواب محذوف «جاء قوم» الجملة من الفعل والفاعل نائب فاعل قيل قصد لفظها «لقوم» متعلق بما «فطنا» نعت لقوم المحرور .

(*) «التا» بالقصر مفعول صل «والأاف» معوف عليه «بمن إثر» متعلقان بصل «ذا» اسم إشارة مبتدأ «بنسوة» متعلق بكلف الواقع خبراً للبتدأ ، وجلة المبتدأ والخبر في عمل جر بإضافة قول محذوف يضاف «إثر» إليه — أى : إثر قولك : ذا . . إلخ .

وإن كان المسئول عنه علماً^(١) لَمَنْ يَعْقِلْ ، غَيْرَ مَقْرُونٍ بِتَابِعٍ^(٢) ،
وأداة السؤال « مَنْ » غير مَقْرُونَةٍ بِعَاطِفٍ - فالحجازيون يُجِيزُونَ
حكاية إعرابه^(٣) ، فيقولون : مَنْ زَيْدٌ^(٤) - لمن قال : رأيت زيداً ،
وَمَنْ زَيْدٍ بِالْخَفْضِ^(٥) - لمن قال : مررت بزید .

وتبطلُ الحكاية في نحو : وَمَنْ زَيْدٌ - لأجلِ العاطفِ ، وفي نحو :
مَنْ غلامُ زَيْدٍ - لاتقاءِ العَلَمِيَّةِ ، وفي نحو : مَنْ زَيْدٌ الْفَاضِلُ -
لوجودِ التابِعِ^(٦) .

وُيُسْتَنْثَى من ذلك : أن يكون التابِعُ ابناً ، مَتَّصِلاً بِعَلَمٍ ؛ كَرَأَيْتَ

أى : صل التاء والألف الزائدين بمن — عند حكاية الجمع المؤنث ، فإذا قيل : هذا
كَلَفٌ بالنساء — فقل في الحكاية : منات : وكذلك تفعل في حالتى الجر والنصب .
(١) اسماً كان ، أو لقبا ، أو كنية .

(٢) أى من التوابع الخمسة : التوكيد ، والبدل ، والبيان ، والنعت لغير ابن كاسم
سيأتى . وفى العطف الخُلاف الآتى . وإنما اشترط انتفاء التابع ؛ لأنهم استغنوا
بإطالته عن الحكاية ؛ لأن إطالته بالتابع توضحه .

(٣) أما غير الحجازيين فلا يجيزون حكايته ؛ بل يرفعونه بعدها مطلقاً — على أنه
مبتدأ خبره « مَنْ » — أو العكس . ومن الحجازيين من يجوز ذلك أيضاً براجعية .
(٤) ويقال فى إعرابه : « مَنْ » مبتدأ و « زَيْدٌ » خبر — أو العكس ، وهو
مرفوع بضمة مقدرة فى الأحوال الثلاثة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ،
وقيل : حركته فى حالة الرفع — إعراب ، والفتحة والكَسرة للحكاية .

(٥) ويتمين حينئذ : رفع الاسم بعد العاطف على الخبرية أو الابتدائية — فى جميع
الأحوال كما سبق . (٦) ويشترط كذلك لحكاية العلم « بمن » : ألا يكون عدم
الاشتراك فيه متيقناً ، فلا يقال : من الفرزدق — بالجر - لمن قال : سمعت شعر الفرزدق ؛
لأن انتفاء الاشتراك فيه متيقن .

زيد بن عمرو ، أو علماً معطوفاً^(١) ؛ كرأيت زيداً وعمراً - فتجوزُ فيهما
الحكاية^(٢) على خلافٍ في الثانية .

(١) أى بالواو خاصة ، وقيل : بالفاء كذلك .

(٢) تقول لمن قال : رأيت زيد بن عمرو : من زيد بن عمرو ؟ ، ومن قال :
رأيت زيداً وعمراً : من زيد وعمراً ؟ . ومن قال : رأيت أخا محمد وعلياً : من
أخا محمد وعلياً ؟ . وفي حكاية العلم يقول الناظم :

(وَالْعَلَمُ أَحَدُ كَيْفَتِهِ مِنْ بَعْدِ « مَنْ » إِنْ عَرِيتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ)^(٣)
أى : احك العلم « بمن » إن لم يتقدم عليها عاطف بالواو خاصة ، وقيل : بالفاء كذلك .
ويتبين مما ذكر : أنه لا يحكى غير العلم من المعارف ؛ فلا يقال - لمن قال : رأيت
صديق محمد : من صديق محمد ؟ - بنصب صديق ؛ بل يجب رفعه .

ولا يحكى العلم موصوفاً بغير ابن مضافاً إلى علم ؛ فلا يقال : من محمداً العاقل ؟ ، ولا
من محمداً ابن الأمير ؟ - لمن قال : رأيت محمداً العاقل - أو رأيت محمداً ابن الأمير .
وخلاصة ما سبق : أن « مَنْ » تخالف « أيا » في باب الحكاية فيما يأتى :

- (أ) « مَنْ » تختص بحكاية العاقل ، و « أى » عامة في العاقل وغيره .
- (ب) « » بالحكاية في الوقف ، و « أى » عامة في الوقف والوصل .
- (ج) « » يجب فيها الإشباع ، و « أى » تحكى فيها حركات الإعراب غير مشبعة
- (د) من تحكى النكرة ويحكى بعدها العلم بالشرط المذكورة ، و « أى » تختص بالنكرة
- (هـ) ما قبل تاء التانيث في « مَنْ » يجوز فيه الفتح والاسكان ، وفي « أى » واجب الفتح

(*) « والعلم » مقول المحذوف يفسره ما بعده « من يمد » متعلق بالحكاية ، و « من » مضاف إليه
« إن عريت » شرط وفعله ، وفاعله يعود على « من » « من عاطف » متعلق بعريت « بها »
متعلق باقترن الوقف صفة لماعطف ، وفاعل القترن يعود على عاطف .

الأسئلة والتمرينات

- ١ — عرف الحكاية . واذكر أقسامها التي بينها المصنف . ومثل لكل .
 - ٢ — أين تطرد حكاية الجملة ؟ اذكر أمثلة موضحة من إنشائك ؟
 - ٣ — ما الفرق بين الحكاية «بأى» — و «بمن» ؟ . وكيف تعرفهما؟ وما حكم «من» مع السكر؟
 - ٤ — بم يحكى العلم ؟ وما الذى يشترط فى حكايته ؟ اذكر ذلك موضعا بالأمثلة .
 - ٥ — بين موضع الاستشهاد بما يأتى فى هذا الباب :
- قال تعالى: (أم تقولون إن إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط كانوا هودا أو نصارى، قل أنتم أعلم أم الله؟ قالوا أثبتك لأنت يوسف؟ قال: أنا يوسف وهذا أخى . قرأت على باب الحسين «أحب أهل بيتى إلى الحسن والحسين» . وكتب على أحد الخوائط: (قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة فى القربى) . سمع رجل آخر يقول لصاحبه مشيراً إلى ثالث: هذا فلسطينى، فأجابه: ليس فلسطينى
- ٦ — احك «بأى» ثم «بمن» — التكرات الصالحة للحكاية فيما يأتى :
- إذا بعث إليك برسل فأكرمهم . فى مصر عظماء وقادة مخلصون، وفى البلاد العربية إخوان لنا نجلمهم ونقدرهم . لا بد للكنانة من حماة أباة، ركبت حماراً مسرجاً، ونظرت إلى فرس ملجم . وصلت ميناء السويس سفن حربية .
- ٧ — فى البيت الآتى شاهد فى هذا الباب — على قول؛ وضعه، وبين موقع ما تحته خط من الإعراب — وهو لذي الرمة :
- سمعت الناس يُنتَجِمُونَ غُبْنًا فَقُلْتُ لَصَيْدِحَ : ائْتَجِمِي بِلَالًا
صيدح : اسم ناقة الشاعر، وبلال : اسم المدوح، وهو بلال بن أبى بردة القاضى
- ٨ — اشرح قول الناظم الآتى ؛ مبينا شروط حكاية العلم :
- وَالْعَلَمَ أَخْبِكِيْفُهُ مِنْ بَعْدِ «مَنْ» إِنْ عَرَيْتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ
٩ — احك الجمل الآتية مبينا ما تطرد حكايته :
- نصر من الله وفتح قريب . حسبنا الله ونعم الوكيل . محمداً أكرمه . ومررت بسعيد

(هذا باب التأنيث)

لما كان التأنيثُ فرعُ التذكير^(١) - احتاجَ لعلامةٍ ، وهى :
إما « تاء » مُحَرَّكة^(٢) وتختصُّ بالأسماء - كقاعة . أو « تاء »
ساكنةٌ وتختصُّ بالأفعال - كقامت . وإِما ألفٌ مفردةٌ^(٣) كجَبَلِي ،
أو ألفٌ قبلها ألفٌ فتُقلبُ هى^(٤) همزةٌ - كحمراء ، ويختصان بالأسماء .
وقد أنشوا أسماء كثيرة^(٥) بناءً مقدَّرة^(٦) . ويستدلُّ على ذلك : بالضميرِ
العائد عليها نحو : (النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا - حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ

هذا باب التأنيث

- (١) قيل : إنما كان التأنيث فرع التذكير : لأن الأصل في جميع الأشياء - كما يقول
سيبويه - التذكير ؛ بدليل أنه يطلق على كل مذكر أو مؤنث لفظ « شئ » وهذا
اللفظ مذكر . وأيضاً : فهو لا يحتاج إلى زيادة .
- (٢) وتكون مربوطة ، وتقلب في الوقف هاء ؛ ولذلك يسميها بعض النحاة
« هاء التأنيث » ، وهى أظهر في الدلالة على التأنيث من الألف ؛ لأنها لا تلبس بشئ -
بخلاف الألف ؛ فإنها تنبس بألف الإلحاق وألف التوكسير .
- (٣) أى ليس معها ألف أخرى ، وتسمى « الألف المقصورة » - وهى ألف لينة
مفردة زائدة قبلها فتحة للدلالة على التأنيث ، ولا يلحقها تنوين ولا تاء ، وتزاد في آخر
الأسماء العربية . (٤) أى الألف الثانية التى للتأنيث ، وهذا رأى البصريين وهو
الراجح . وتزاد في آخر بعض الأسماء العربية الجامدة أو المشتقة . ولا يجمع بين
الألف والتاء في التأنيث . أما « عاقاة » - لنبت ، و « أرطاة » - لشجر ؛ فالفهما مع
التاء للإلحاق بجمعفر ، ومع عدمها تحتمل الإلحاق والتأنيث .
- (٥) أى من مجازى التأنيث والتذكير ، وسبيل ذلك السماع
- (٦) وذلك مثل : دار - وشمس - وأرض - وعين - وأذن . ولا يقدر غير
التاء ؛ لأنها أكثر وأظهر في الدلالة على التأنيث كما بينا .

أَوْزَارَهَا - وَإِنْ جَنَحُوا لِلِّسْلَمِ فَأَجْنَحْ لَهَا^(١) . وبالإشارة إليها نحو :
(هَذِهِ جَنَّتُمْ)^(٢) . وبشواتها في تصغيره^(٣) نحو : عُمَيْنَةُ - وَأَذِينَةُ
أَوْ فِقْلُهُ نَحْوُ : (وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِمْرُ) . وبسقوطها مِنْ عَدَدِهِ كقوله :
* وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ *^(٤)

(١) فلنار ، والحرب ، والسلام - مؤنثات ؛ بدليل عود الضمير عليها مؤنثاً . من الآية :
٧٢ - سورة الحج ، ٤ : سورة محمد ، ٦١ : سورة الأنفال (٢) ٦٣ - سورة يس
(٣) أى : لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، ويختص ذلك بالثلاثي ، وكذا
الرابعي - إذا صغر تصغير الترخيم ، نحو : ذُرْبَعَة - في ذراع .
(٤) عجز بيت من الرجز ، لحمد الأرقط - يصف قوساً عربية ، وصدره :

* أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرَعٌ أَجْمَعُ *

اللغة والاعراب : فرع : أى مأخوذة من النصن بحاله - وليست بفرع . « وهى »
الواو للحال و « هى » مبتدأ « فرع » خبر « أجمع » توكيد .
والمعنى : إلى أرمى على هذه القوس المصنوعة من النصن نفسه ، وقد استوفت طولاً
وأجزاء . والمراد بقوله : و « أصبع » - الإشارة إلى أن هذه القوس كاملة وافية كما
يقال : هذا الثوب سبع أذرع وزيادة .

والشاهد : في ثلاث أذرع ؛ فإن سقوط الهاء من ثلاث يدل على تأنيث الذراع ؛
لما هو معروف من أن العدد من ثلاثة إلى عشرة - يذكر مع المؤنث ، ويؤنث مع
المذكر . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(عَلامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ وَفِي «أَسَامٍ» قَدَرُوا التَّاءَ كَالْـكَتِفِ
وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ : بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ ؛ كَالرَّدِّ فِي التَّصْنِيفِ^(١)
أى : أن العلامة التي تدل على تأنيث اللفظ - وجود تاء في آخره ، أو ألف مقصورة ،
أو ممدودة - على النحو الذي بينه المصنف . وقد تقدر التاء كما في «أسام» - جمع أسماء

(*) « علامة التأنيث » مبتدأ ومضاف إليه « تاء » خبر « أو أelf » عطف على تاء « وف »
أسام - متعلق بقدروا « لنا » بالقصر - مفعول قدروا « كالـكتف » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف
أى : وتلك الأسماء كالـكتف (*) « والتقدير » نائب فاعل يعرف « بالضمير » متعلق بيعرف « ونحوه »
عطف عليه « كالرد » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف أى : وذلك كالرد « في التصنيف » متعلق بالرد .

(فصل) الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة

الذى مفردة : « اسم » ، فهو جمع الجمع ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع - مثل جوار و « كنف » من أجزاء الجسم . ويعرف المقدر من العلامة - يعود الضمير إليه مؤنثاً ، أو بما أشبه ذلك ؛ كرد التاء إليه في التصغير . وكذلك بتأنيث خبره ، أو نعته ، أو حاله .

والمؤنث نوعان : حقيقى وهو : الذى يدل على أنثى من طبعها أن تلد وتتناسل ولو كان انتاسل من طريق البيض والتفريخ . فإن وجدت فيه علامة التأنيث ؛ من تاء أو ألف ، نحو : فاطمة ، وليلى ، وعلياء - سمي كذلك مؤنثاً لفظياً ومعنوياً . وإن لم توجد ؛ كهند ، وسعاد - سمي مؤنثاً معنوياً . ومجازى وهو : الذى لا يلد ولا يتناسل ويعامل بماملة المؤنث الحقيقى غالباً ، ويعرف من طريق السماع والنقل عن العرب . وعما سمع من المؤنثات المجازية : الجنوب - الشمال - الصبا - الديبور - جهنم - سقر - الشمال اليسار - الكف - الضلع - الكأس . وقد تكون فيه علامة ظاهرة ؛ كورقة - وسفينة أو مقدرة ؛ كدار - وأذن - وشمس . وهناك مؤنث لفظى فقط ، وهو : ما كان علماً لمذكر واشتمل على علامه التأنيث ؛ نحو : أسامة - وزكرياء .

وله أحكام أخرى ؛ فقد يراعى لفظه فيمنع من الصرف ، وقد يراعى معناه فلا يؤنث له الفعل ؛ فلا يقال : قامت أسامة ، وزكرياء . ولا يجمع جمع مذكر سالماً . . . إلخ .
ويذكر النحاة نوعاً آخر يسمى : المؤنث الحكيمى ، وهو : ما كان لفظه مذكراً وأضيف إلى مؤنث فاكتسب التأنيث بالإضافة ، نحو قوله تعالى : (وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد) فكلمة « كل » مذكورة ، واكتسبت في الآية التأنيث من المضاف إليه وهو « نفس » . من الآية ٢١ من سورة ق .

فائدة : ملا يميز مذكره عن مؤنثه ، مثل : نخلة ، قملة ، برغوث - يعتبر ما فيه التاء مؤنثاً مطلقاً ، وما تجرد منها مذكراً مطلقاً . وتذكير أعضاء الإنسان وتأنيثها موقوف على السماع . والغالب في الأعضاء المزدوجة - التأنيث ؛ تبعاً للسمع الوارد فيها مثل : عين - أذن - رجل ، وفي غير المزدوجة - التذكير ، مثل : رأس - قلب - أنف - ظهر .
ومن المزدوج المذكر : الحاجب - الصدغ - الخد - المرفق - الزند - الكوع - الكرسوع - اللحي « عظم الفك » . ومن المفرد المؤنث : الكرش - الكبد . ومن المزدوج الذى يذكر ويؤنث : العضد - الإبط - الضرس . ومن المفرد الذى يذكر ويؤنث : العنق - اللسان - القفا .

المذكر كقائمة وقائم^(١) . ولا تدخل هذه التاء^(٢) في خمسة أوران :
 (أحدها) « فَعُول » بمعنى فاعِل ، كرجُل صَبُور — وامرأة صَبُور ،
 ومنه^(٣) : (وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا) — أصله : بَغُويًّا ، ثم أُدْغِمَ .
 وأمَّا قولُهُم : امرأةٌ مَلُولَةٌ — فالتاء للمبالغة ؛ بدليل — رجلٌ مَلُولَةٌ ،
 وأمَّا امرأةٌ عَدُوَّةٌ — فشاذ^(٤) محمولٌ على صَدِيقَةٍ . ولو كان « فَعُول »
 بمعنى مفعول — لَحِقَتُهُ التاء^(٥) نحو : جَمَلٌ رَكُوبٌ ، وناقاة ركوبة .
 (والثاني) « فَعِيل » بمعنى مفعول^(٦) نحو : رَجُلٌ جَرِيحٌ وامرأةٌ

(١) قيل . ذلك قياس في اسم الفاعل كقائمة ، واسم المفعول كمحمودة ، والصفة المشبهة
 كحسنة ، والنسب بالباء كعربية . وقد تدخل بعض الأسماء الجامدة . سمع : أسد وأسدة —
 رجل ورجلة — غلام وغلامة — إنسان وإنسانة — فتى وفتاة — طي وطيبة — امرأ وامرأة ،
 ولا يقاس على ذلك ، بل يجب الوقوف عند حد السماع . كما تدخل في الصفات المختصة
 بالمؤنث — على وزن فاعِل ومُفْعَل — مثل : طالق — حامل — حائض — مريض — مطلق ؛ إذا لم
 يقصد منها الحدوث ، فإذا قصد بها الحدوث في أحد الأزمنة لزمته التاء ؛ تقول : فلانة
 حائضة الآن — وطالقة غدًا .

(٢) أى الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر والفارقة بينهما . وقد تلى « فَعُولًا »
 وغيره من الأوزان — « تاء » ، ولسكنها لا تكون فارقة ، مثل : فروقه — من الفرق ،
 وملولة — من الملل ؛ فإن التاء فيهما للمبالغة .

(٣) إما قال : ومنه ؛ ليشير إلى الرد على ابن جنى ، حيث قال : إن « بغيًا » وزنه
 « فَعِيل » ولو كان « فَعُولًا » لقليل : بَغُوا — كقيل : نَهَوْا . ووجه الرد : أن نهوا — شاذ
 (٤) هذا إذا كانت « عدوة » بمعنى قامت بها العداوة . أما إذا أريد من وقعت
 عليها العداوة — فلا شذوذ ؛ لأنها حينئذ بمعنى مفعول .

(٥) أى جوازاً على قلة — لا شذوذاً كغيره من الأوزان .

(٦) أى : بشرط أن يعرف موصوفه — أى المتصف بمعناه ، فلا يستعمل استعمال
 الأسماء غير المشتقة . وليس المراد بالموصوف — هنا — الموصوف النحوى وهو النعت ،

جَرِيحٌ ، وَشَذَّ مِلْحَفَةً جَدِيدَةً . فَإِنْ كَانَ « فَعِيلٌ » بِمَعْنَى فَاعِلٍ - لَحِقَتْهُ التَّاءُ ^(١) نَحْوُ : امْرَأَةٌ رَحِيمَةٌ وَظَرِيفَةٌ ، فَإِنْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِقَتِيلَةٍ بَنِي فَلَانٍ - أَلْحَقْتَ التَّاءَ خَشْيَةَ الْإِلْبَاسِ ^(٢) ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرِ الْمَوْصُوفَ (الثالث) « مِفْعَالٌ » كَمِنْحَارٍ ، وَشَذَّ مِيقَانَةً ^(٣) .

(الرابع) « مِفْعِيلٌ » كَعِظِيرٍ ^(٤) ، وَشَذَّ امْرَأَةً مَسْكِينَةً . وَسَمِعَ مِسْكِينَ - عَلَى الْقِيَاسِ .

(الخامس) « مِفْعَلٌ » كَمِفْشَمٍ - وَمِدْعَسٍ ^(٥) .

وإنما المقصود : الموصوف المعنوي الذي يتصل به معنى المشتق ؛ ليشمل ما إذا كان الوصف خبراً ، أو حالاً ، أو بياناً ؛ مثل : الفتاة قتيل - بحذف التاء . وسواء كان الموصوف المذكور ملفوظاً به ، أو منوياً وماحوظاً بقرينة تدل عليه ؛ نحو : قتيل من النساء . وقد تلحقه التاء حملاً على الذي بمعنى « فاعل » كقولهم : صفة ذميمة - وخصلة حميدة .

(١) وقد تحذف حملاً على الذي بمعنى مفعول ، نحو : (إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ - مَنْ يُنْفِئِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَوِيمٌ) الآية ٥٦ الأعراف . الآية ٧٨ يس

(٢) أى بالذكور ، وبهذا يعلم أنه إذا استعمل « فَعِيلٌ » بمعنى مفعول استعمال الأسماء ؛ بأن لم يعرف الموصوف - وجب ذكر التاء لعدم اللبس ، نحو : رأيت في الجزر ذبيحة .

(٣) من اليقين - وهو عدم التردد ، يقال رجل ميقان ، وامرأه ميقانة - أى يكثر كل منهما اليقين والتصديق بما يسمعه .

(٤) أى كثير المطر طيب الرائحة ، ومثله « مِنْطِيقٌ » للرجل البليغ ، والمرأة البليغة

(٥) المنشم : الجريء الشجاع الذي لا يثنيه شيء عن إدراك ما يريد ويهوى والمدعس : الطعان - من الدعس ، وهو الطعن . وإلى أوزان المشتقات التي لا تدخلها التاء الفارقة - أشار الناظم بقوله :

(وَلَا تَبْلَى فَارِقَةً « قَمُولًا » أَضْلًا ، وَلَا لِمِفْعَالٍ ، وَلَا لِمِفْعِيلًا)

وتأتى التاء لفصل الواحد من الجنس^(١) كثيراً ؛ كتمرّة .
ولعكسه^(٢) ، فى جبّاة وكنّاة خاصّة^(٣) . وعوضاً من فاء كمدّة^(٤)

كذلك « مفعّل » ، وما تليّه . تأ للفرق من ذى - فشذوذ فيه
ومن « فاعيل » كقتيل إن تبع موصوفه غالباً - القاء تمقّيع^(٥)
أى : أن هذه التاء التى تدخل على الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث - لا تدخل
على ما كان من الصفات على وزن « فاعول » أصلاً - أى الذى بمعنى فاعل ، ولا وصفاً
على « مفعّل » أو « مفعيل » أو « مفعّل » . وما تلحقه التاء الفارقة من هذه
الأوزان فيه شذوذ - أى أنه شاذ . أما الوصف الذى على وزن « فاعيل » ؛ فإن تبع
موصوفه - بأن كان له موصوف معروف - حذفت منه التاء غالباً ؛ اكتفاء بمعرفة الموصوف
(١) أى من جنسه الجامد . وتكون فى المخلوقات كثيراً ، كتمرّة وتمر - ونخلة
ونخل - وشجرة وشجر . وفى المصنوعات قليلاً ، كلبنة ولبن - وجرة وجز - وسفينة وسفين
(٢) أى تمييز الجنس الجامد من واحده ؛ فتكون داخلّة على الجنس وذلك قليل .
(٣) هما اسمان لنوع واحد من النبات ؛ الأول أحمر ، والثانى يميل إلى السواد ، ويقال
للمفرد منهما « كجب » ، و« كم » . وليس منه : سيارة وميّارة ؛ لأنهما جمعا سيار
وميّار ، وليسا من أسماء الأجناس لعلبة التأنيث عليهما ، قال تعالى : (وجاءت سيارة)
من الآية ١٩ سورة يوسف . وعلى تقدير كونهما من أسماء الأجناس - فهما اسمان جنس مشتق
(٤) مصدر « وعد » وأصلها « وعدة » . نقلت كسرة الواو إلى العين ، ثم
حذفت الواو وعوض عنها التاء آخرأ ؛ لأنها لا تقع صدرأ .

(*) « ولا » : نافية « تلى » فعل وقاعله يعود إلى تاء التأنيث « فارقة » حال من فاعل
تلى « فعولاً » مفعول تلى « أصلاً » حال من فعولاً (*) « كذلك » خبر مقدم « مفعّل »
مبتدأ مؤخر وما اسم موصول مبتدأ « نا » فاعل تليّه « الفرق » مضاف إليه والجملة صلة
ما « من ذى » متعلق بتليّه ، والإشارة إلى الأوزان المتقدمة « فشذوذ فيه » مبتدأ وخبر ،
والجملة خبر الابتداء الأول ، وإلغاء زائدة لشبه الموصول بالشرط
(*) « ومن فاعيل » متعلق بتمتنع « كقتيل » جار ومجرور متعلق بمحذوف فى موضع الحال من
فاعيل « إن تبع » شرط وفعله ، والجواب محذوف لدلالة ما بعده عليه « موصوفه » موصوف
مفعول تبع ، والماء مضاف إليه ، وقاعله يعود على فاعيل « غالباً حال من ضمير تبع « القاء »
بالقصر للضرورة - مبتدأ ، وجملة « تمنع » خبره .

أَوْ مِنْ لَامٍ، كَسَنَةٍ^(١)؛ أَوْ مِنْ زَائِدٍ لِمَعْنَى، كَأَشْعَتِي وَأَشَاعِشَةٍ^(٢).
 أَوْ مِنْ زَائِدٍ لِفَعْلٍ مَعْنَى كَزِنْدِيقٍ، وَزَنَادِقَةٍ^(٣). وَلِلتَّعْرِيبِ
 كَمُؤَازِجَةٍ^(٤). وَلِلْمُبَالَغَةِ^(٥) كَرَاوِيَةٍ. وَلِتَأْكِيدِهَا^(٦) كَنَسَابَةٍ.
 وَلِتَأْكِيدِ التَّائِيثِ كَنَعْجَةٍ^(٧).

(١) أصلها: سَنَوُ أَوْ سَنَهْ؛ بدليل جمعها على: سنوات — أو سنهات، حذف
 الواو والهاء؛ لكرهية تعاقب حركات الإعراب على الواو لاعتلالها، وعلى الهاء
 لحفاؤها — وعوض عنها التاء. (٢) فإن التاء هنا عوض عن ياء النسب،
 ولذلك لا يجتمعان، ومثله: أزرقى — و«أزارقة»، ومهلبى — و«مهالبة»، من جموع
 التذكير المنسوبة إلى المفرد: أشعث — وأزرق — ومهلب.

(٣) فإن التاء عوض عن الياء في المفرد؛ إذ أن الأصل في تكسيرها زناديق —
 على وزن مفاعيل، ولا يجمع بينهما. (٤) جمع مؤنث، وهو الجورب — أو الحف
 والقياس في جمعه: موازج، فجاء بالتاء في الجمع للدلالة على أن أصل الكلمة غير عربي
 وقد عربت بإدخال شيء من التنكير على صيغتها. ومثلها: كبالجة — جمع كبالجة،
 والقياس كباليج؛ فجاءت التاء بدلا من الياء للدلالة على التعريب.

(٥) أى في الوصف الذى على فاعل، والرواية: الكثير الرواية. قيل: وإنما
 أشوا المذكر هنا؛ لأنهم قصدوا أنه غاية في ذلك الوصف، وبالعناية مؤنثة.

(٦) أى تأكيد المبالغة الحاصلة بفير التاء في الصفة التى على فعال أو مفعال أو فعول
 لأن هذه الصفة تفيد المبالغة بنفسها، فدخل التاء يؤكد هذه المبالغة.

(٧) لأن هذا اللفظ مخصوص بالمؤنث بقطع النظر عن التاء، كمجوز وأنان؛
 فدخل التاء عليه لتأكيد التائيد، ومثل نعيمة — ناقة. وكذلك خثولة — وعمومة؛
 فإنها فيهما لتأكيد التائيد اللاحق للجمع.

هذا: ولعلم أن التاء التى للمبالغة أو لتأكيدها قد انسلخت عن التائيد فلا تفيد
 أى معنى فيه. أما فيما عدا ذلك، فتدل — مع ما تفيد من الأغراض — على التائيد
 المجازى لما هو فيه؛ بدليل تائيد ضميرها والإشارة إليها. وقد تدخل التاء على وصف
 يخص المذكر وتلزمه نحو: «بهمة» — للرجل الشجاع الذى لا يصل إليه المدو. وتدخل

(فصل) لكل واحدٍ من أَلْفَيِ التَّائِيثِ^(١) أوزانٌ نَادِرَةٌ —
ولا تتعرضُ لها في هذا المختصر، وأوزانٌ مشهورةٌ،
(فمشهورُ أوزانِ المقصورة اثنا عشر^(٢))

أحدها: «فُعَلَى» - بضم الأول وفتح الثاني؛ كَأَرْبَى لِلدَّاهِيَةِ،
وَأُدْبَى، وَشُعْبَى - لموضعين، قال: * أَعْبَدَ أَحَلَّ في شُعْبَى غَرِيْبًا *^(٣)
وَزَعَمَ ابْنُ قُتَيْبَةَ^(٤) أَنَّهُ لا رابع لها. وَيَرِدُ عَلَيْهِ «أَرْنَى» - بالنون -
لِحَبِّ يُجَنُّ بِهِ اللَّبَنُ، و«جُنُنَى» لموضع، و«جُعْبَى» لِعِظَامِ النَّمْلِ^(٥).
وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ عَدَّ النَّاظِمِ «لِفُعَلَى» في الأوزان المشهورة - مُشْكِلٌ^(٦)
الثاني: «فُعَلَى» - بضم الأول وسكون الثاني: اسماً كان كِبُهْمَى^(٧)

على ما يشترك فيه المذكر والمؤنث وتلزمه أيضاً؛ نحو: رَبْؤمة - للمعتدل القامة من
الرجال والنساء، وجمعهما رَبَمَات. (١) أى المقصورة والمدودة. وقد سبق تعريفهما.
(٢) هذه الأوزان سماعية؛ لا يجوز الزيادة على المسموع منها عن العرب.
(٣) تقدم الكلام على هذا الشاهد في باب المفعول المطلق الجزء الثاني صفحة ١٣٧.
(٤) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، النحوى اللغوى الكاتب.
كان رأساً في العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، ثقة دينا فاضلاً، وقد سكن بغداد
وحدث بها. وروى عنه كثير من العلماء، منهم: ابن درستويه، وله مؤلفات كثيرة
منها: إعراب القرآن، وجامع النحو، وطبقات الشعراء، وعيون الأخبار. وكتابه
أدب الكاتب - معروف متداول، وتوفى سنة ٢٨٦ هـ على الأصح.

(٥) أى كباره - فهو جمع عظيم.

(٦) فقد تبين أنه من الأوزان النادرة، بل قيل إنه شاذ. وأيضاً فقد جمعه في
التسهيل من الأوزان المشتركة بين المقصورة والمدودة، ومنه مع المدودة: عشراء -
ونفساء - وكرماء - وفضلاء - وخلفاء، وهو كثير فيها.

(٧) اسم لئبت، يطلق على الواحد والجمع - أو واحده «بهمة»، يقال: أبهت
الأرض - أنبتت البهيمى. وأنكر المبرد ذلك.

أو صِفَةً كَحُبْلَى وَطُولَى ، أو مصدرًا كَرُجْعَى ^(١) .

الثالث : « فَعَلَى » — بفتحيتين : اسمًا كان ؛ كَبَرَدَى — لنهر بدمشق
أو مصدرًا كَمَرَطَى ^(٢) — لِمِشِيَّة ، أو صِفَةً كَحَيَدَى ^(٣) .

الرابع : « فَعَلَى » بفتح أوَّلِه وسكون ثانيه ؛ بشرط أن يكون :
إما جَمْعًا كَقَتْلَى وَجَرَحَى ، أو مصدرًا كَدَعَوَى ، أو صِفَةً كَسَكْرَى
وَسَيْفَى — مُؤَنَّثَى سَكْرَان ، وَسَيْفَان للطويل .

فإن كان « فَعَلَى » اسمًا كَأَرْضَى وَعَلَقَى ^(٤) — ففى أَلِفِه وَجْهَان ^(٥) .

الخامس : « فُعَالَى » — بضم أوَّلِه ، كَحُبَارَى ^(٦) وَسَمَائَى — لطَائِرَيْنِ .

(١) هى مصدر للفعل رجع . (٢) مرطى ، وبشكى ، وحجزى — أنواع
من السير السريع . وهى مصادر للأفعال ؛ مرط — وبشك — وحجز .

(٣) يقال : حمار حيدى — أى يحيد عن ظله ، ويحاول الفرار إذا تخيل منه لنشاطه
قال صاحب الناموس : ولم يوصف مذكر على « فَعَلَى » غيره . وفى التسهيل : أن هذا
الوزن من المشترك ؛ وذكر منه مع الممدودة . قرماء ، وجَنَفَاء — لموضعين ، ودائماء
ويحرك — للأمة ، والجمع دأث ، وابن دائاء : الأحمق .

(٤) الأَرطَى : شجر ينبت فى الرمل يدبغ به الأديم ؛ يقال أديم مأروط —
أى مدبوغ ؛ والعلقى : نبت يكون واحد وجما ؛ قضبانُه دقاق يتخذ منه السكائن
(٥) قيل : إنها للتأنيث ، وعلى ذلك يمنع من الصرف . وقيل : للحاق فلا يمنع .
ومثلها : تترى : يقال : جاءوا تترى — أى متتابعين . وهذا الوزن من المشترك ؛
ومنه مع الممدودة : حمراء .

(٦) فى القاموس . الحبارى : طائر للذكر والأنثى ، والواحد والجمع ،
والله للتأنيث . ويكون فعالى : اسمًا كما مثل المصنف ، كسكارى . وصفة كعلادى —
للشديد من الإبل ؛ يقال : جبل علادى — أى قوى شديد :

وفي الصَّحاح : أَنَّ أَلِفَ حُبَارَى لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ - وهو وَمَم ؛ فَإِنَّهُ
قد وافقَ عَلَى أَنَّهُ مُمنوعُ الصرفِ ^(١) .

السادس : « فَعَلَى » - بضم أوَّلِهِ وتشدِيدِ ثَانِيهِ مَفْتُوحاً ؛
كَسَمَّهَى لِلْبَاطِلِ ^(٢) .

السابع : « فَعَلَى » - بكسر أوَّلِهِ وفتح ثَانِيهِ ، وسكون ثَالِثِهِ ؛
كسِبَطْرَى ، ودَفَقَى - لَضَرْبَيْنِ مِنَ الْمَشْيِ ^(٣) .

الثامن : « فَعَلَى » - بكسر أوَّلِهِ وسكون ثَانِيهِ ، إمَّا مصدرًا
كذِكْرِي ، أو جَمْعًا ، وذلك : « حِجَلِي » جَمْعًا لِلْحَجَلِ - بفتحَتَيْنِ -
اسمًا لَطَّائِرٍ ، و« ظَرَبِي » بِالظَّاءِ الْمُشَالَةِ - جَمْعًا لِظَرَبَانٍ - بفتح أوَّلِهِ وكسر
ثَانِيهِ - اسمًا لِدَوَابِّ ^(٤) . ولا ثَالِثَ لِهَمَا فِي الْجُمُوعِ ^(٥) .

التاسع : « فَعِلَى » - بكسر أوَّلِهِ ، وَثَانِيهِ مُشَدَّدًا ، نحو : حِثْيِي

(١) أى : ومنع الصرف دليل على أن ألفه للتأنيث .

(٢) فى القاموس — السهمى : الهواء المرتفع ، والكذب ، والأباطيل .

(٣) سبطرى : اسم لمشية فيها تبخر ، ودفقى : اسم لمشية فيها تدفق وإسراع .

(٤) تشبه الهرة . منتنة الفسو ، يقال : فسا بينهم الظربان — أى تقاطعوا ؛ قيل
لأنه إذا فسا فى ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى .

(٥) قيل : إن أبا على الفارسى سأل المتنبي يوما - وكان تلميذه - كم لنا من الجموع
على وزن « فعلى » ؟ فأجاب المتنبي على الفور « حجلي ، وظربي » فبحث الفارسى ليلتين
فلم يجد لهما ثالثاً ، فإن لم يكن « فعلى » مصدرًا أو جمعاً - فألفه للتأنيث ؛ إن كان غير
منون ، نحو : (قسمة ضيزى) - أى جائرة ، من الآية ٢٢ من سورة النجم . وللإلحاق إن
نوتن ، نحو : عزهى - لعاذف عن اللهو والنساء ، أو اللثم . أو الذى لا يكتم بغض صاحبه

وخلِيفَى^(١). وحكى الكسائى: هُوَ من خِصِيصَاءِ قَوْمِهِ - بالمد، وهو شاذ.
 العاشر: «فُعَلَى» - بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثة؛ ككُفْرِى
 - لوعاء الطلح^(٢)، وحُذْرَى، ومُبْذَرَى - من الحُذْر والتَّبْذِير^(٣).
 الحادى عشر: «فُعَيْلى» - بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً؛
 كخُلَيْطَى للاختلاط^(٤) وقُبَيْطَى للناطف^(٥).

الثانى عشر: «فُعَالَى» - بضم أوله وتشديد ثانيه، نحو: شُقَارَى
 وخُبَّازَى - لِنَبْتَيْنِ، وخُضَارَى لطائر^(٦).

(تنبيه) نحو: جُنْفَى، وَخُلَيْفَى، وَخُلَيْطَى - ليس من الأوزان
 المختصة بالمقصورة؛ بدليل: عُرَوَاء^(٧) - وفِخْرَاء^(٨) - ودُخْيَاء^(٩).

(١) حثيى: مصدر للفعل: حث على الشيء - إذا حض عليه، ولم يحىء إلا مصدراً
 وخليفى: اسم بمعنى الخلافة، وفى الأثر عن عمر رضى الله عنه: لولا الحليفى لأذنت،
 ومثلها: خصيصى وغيرى - اسمان للاختصاص والفخر: وفى التسهيل: أنهما يمدان؛
 فيكون هذا الوزن من المشترك.

(٢) أى اسم للوعاء الذى يوضع فيه طلع النخل - واسم للطلع نفسه.

(٣) الذى فى القاموس: حُذْرَى: الباطل، ومثله بذْرَى.

(٤) يقال: وقعوا فى خُلَيْطَى - أى اختلط عليهم الأمر. وخليطى: أوباش مختلطون

(٥) الناطف: نوع من الحلوى، يسمى بذلك لأنه ينطف - أى يستقطر قبل

خثورته. ومثلها: «لُعْتِزَى» - اسم للنز.

(٦) الذى فى القاموس: الحُضَارَى كغرابى - طائر، وكالشقَارَى - نبت.

وفى المنجد: هو نبت أحمر، قيل: هو شقائق النعمان.

(٧) العُرَوَاء، هى: برودة الحمى ومساهى أول رعدتها (٨) الفخيراء: الرجل الفخور.

(٩) فى القاموس: دخيلاء الرجل ودخله بالكسر والفتح - نيته ومذهبه، وجميع

أمره وبطائه. ويقال: هو عالم بدخيلاء - أى بداخل أموره وباطنها.

وفى قسمى ألف التأنيث، والأوزان المشهورة للألف المقصورة - يقول الناظم:

ومشهورُ أوزانِ الممدودةِ سبعةَ عشرَ^(١) :

(أحدها) « قَفْلَاء » — بفتح أوله وسكون ثانيه^(٢) ؛ اسماً كان كصحراء ، أو مصدرأ كَرَغْبَاءَ^(٣) ، أو صفة^(٤) كحمرأ — وديعة

(وَأَلِفُ التَّائِيثِ : ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ ، نَحْوُ أَنْثَى الْفَرْ وَالْأَشْتَمِ سَارٌ فِي مَبَانِي الْأُولَى يُبْدِيهِ : وَزَنُ «أَرَبِي» وَ«الطُّوْلَى» وَ«مَرَطَى» وَوَزَنُ «فَعْلَى» جَمْعاً وَكَ«حُبَارَى» سُمِّيَ ، سِبْطَرَى ، ذِكْرَى ، وَ«حَبِثَى» مَعَ «الْكُفْرَى» كَذَاكَ «خَلِيطَى» مَعَ «الشَّقَارَى» وَأَعَزُّ لَعْنٍ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا^(٥))

أى : أن ألف التائيث على ضربين : أحدهما المقصورة ، والثاني الممدودة ، وقد شرحناها . والف : جمع — مفردة المذكر أغر ، والمؤنث غراء . والأوزان المشهورة في مبانى الأولى — وهى المقصورة — اثنا عشر ؛ يوضحها : وزن «أربى — كفعلى .. إلخ . وقد وضحت تمام الإيضاح . ثم قال الناظم بعد سرد الأمثلة لسلك الأوزان : واعز — أى أنسب — لغير هذه الأوزان استنداراً — أى ندرة .

(١) هى كأختها المقصورة سماعية ؛ لا يجوز القياس عليها ، وهى : ألف زائدة فى آخر بعض الأسماء المعربة الجامدة أو المشتقة — للتأنيث ، وقبلها أخرى زائدة فتقلب الثانية همزة . ولا يجمع بينها وبين التاء .

(٢) وهو قياسى فى مؤنث «أفعل» صفة ، وقد يحىء فى غير ذلك كما مثل المصنف .

(٣) مصدر رغب إليه — أراد ما عنده ، ويقال : رغب فى الشيء — أراد به ، ورغب

عنه — لم يردده . (٤) أى لأنثى «أفعل» كحمرأ — أو لغيره ، كديعة هطلاء ؛ فإنه

(*) «وَأَلِفُ التَّائِيثِ» مبتدأ ومضاف إليه «ذات قصر» خبر ومضاف إليه كذلك «وذات مد» مضاف عليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف «أنثى الف» مضاف إليه بنحو ، وأنثى الف : غراء يأتى بمدودة (*) «والاشتقاق» مبتدأ فى مبانى الأولى ، متعلق به ومضاف إليه «وزن» فاعل يبدىه والجملة خبر المبتدأ (*) «والطولى ومرطى» مطلقان على أربى «ووزن» مطلق على وزن السابق «فعل» مضاف إليه «جمعاً» حال من فعل (*) وكجبارى مطلق على كعبسى ، وما بعده مضاف عليه باسقاط العاطف مع الكفرى مع ظرف حال من المتقدمات قبل والكفرى مضاف إليه (*) «كذلك» خبر مقدم «خليطى» مبتدأ مؤخر «مع الشقارى» مع حال من خليطى ، والشقارى مضاف إليه «استنداراً» مفعول أعز .

هَظْلَاء، أو جمعاً في المعنى كَطَرْفَاء^(١) .

(الثاني، والثالث، والرابع) «أَفْعَلَاء» - بفتح العين^(٢)، و «أَفْعِلَاء»
- بكسرهما، و «أَفْعُلَاء» - بضمها؛ كقولهم: يوم الأربعاء - سَمِعَ
فيه الأوزان الثلاثة.

(الخامس) «فَعْلَاء» ، كَمَقْرَبَاء - لمكان^(٣)

(السادس) «فَعْلَاء» - بكسر الفاء؛ كَقَصِاصَاء - للقصاص .

(السابع) «فُعْلَاء» - بضم الأوّل والثالث؛ كَقَرْفُصَاء^(٤) .

(الثامن) «فَاعُولَاء» - بضم الثالث؛ كَمَاشُورَاء^(٥) .

يقال: سحاب هَظِل أو هَظَال - لا أهطل . والديمة: المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق
وهظلاء: متتابعة المطر .

(١) نوع معروف من شجر الأثل، مفردة طرفاءة في الأكثر، وطرفة، وبها
لقب طرفة بن العبد، واسمه: عمرو . وقيل: طرفاء اسم جنس جمعي؛ لأن فعلاء ليس
من أبنية جمع التكسير . ولهذا قال المصنف: أو جمعاً في المعنى .

(٢) ذكر في التسهيل: أن هذا الوزن من المشترك. ومثال المقصورة: «أَجْفَلِي»
للدعوة العامة إلى الطعام . يقال: دعوت القوم الجفلى والأجفلى والأجفلاء - أى دعوتهم
عموماً إلى الطعام، وضده: «السَنَقَرَى» وهو دعوة قوم على الخصوص دون قوم -
كالانتقار؛ يقال: دعوتهم السَنَقَرَى . قال الشاعر:

نَحْنُ فِي الْمَشَقَاتِ نَدْعُو الْجَفَلَى لَا تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ

(٣) وهى أيضاً: أنى المقارب ممنوع من الصرف، وأرض معقبة - كثيرة المقارب

(٤) اسم لنوع من القعود؛ وهو: أن يجلس المرء على أليته وقدميه ويلصق بطنه
بفخذيه، ويحتجى بيديه . وفى القاموس: القرفصى - مثله القاف والفاء - مقصورة؛
وعلى هذا فهو من الأوزان المشتركة .

(٥) اسم للعاشر من الحرم أو لتاسعه، ويقصر - فهو من المشترك على هذا .

(التاسع) « فَأَعْلَاءَ » - بكسر الثالث ، كقاصعاء - لأحد
جِجَرَةِ التِّبْرُبُوعِ ^(١) .

(العاشر) « فِعْلِيَاءَ » - بكسر الأول وسكون الثانى ، نحو : كِبْرِيَاءَ ^(٢)
(الحادى عشر) « مَفْعُولَاءَ » - كَمَشِيُوءَاءَ ^(٣) .

(الثانى عشر) « فَعَالَاءَ » - بفتح أوله وثانيه ، نحو : بَرَأْسَاءَ -
بمعنى الناس ، يقال : مَا أَذْرَى أَيْ الْبَرَأْسَاءَ هُوَ ؟ وَبَرَأَكَاءَ - بِمَعْنَى الْبُرُوكِ ^(٤)
(الثالث عشر) « فَعِيلَاءَ » - بفتح أوله وكسر ثانيه ، نحو : قَرِيثَاءَ
وَكَرِيثَاءَ - نَوْعَانِ مِنَ الْبُسْرِ .

(الرابع عشر) « فَعُولَاءَ » - بفتح أوله وضم ثانيه ، نحو : دَبُوءَاءَ ^(٥)
(الخامس عشر) « فَعَلَاءَ » - بفتحيتين ؛ كَخَفَقَاءَ - لِمَوْضِعٍ ، قَالَه
ابن النّازم . وَإِنَّمَا هُوَ بِالْجِيمِ وَالنُّونِ وَالْفَاءِ ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ - إِلَّا دَأْنَاءَ .

(١) اليربوع : حيوان أكبر قليلا من الفأر ؛ يدها أقصر من رجله . ويتخذ
لجحره أبواباً يخفيها ، منها : القاصعاء ، والناقعاء ؛ فإذا آتى من جهة القاصعاء - ضرب
الناقعاء برأسه فانفق - أى خرج من نافقائه .

(٢) اسم للتكبر والعظمة والاختيال .

(٣) اسم للجماعة الشيوخ - وهى جمع شيخ ، وهو : من سنه فوق الخمسين .

(٤) وهو : أن تبرك الإبل وينزل عنها للقتال على الأرجل .

وبراكاء : اسم لمعظم الشيء وشده ، يقال : وقع فى براكاء الأمر أو القتال -
أى : فى شدته وأكثره . قال الشاعر :

وَلَا يُنْجِي مِنَ الْفَعَمَاتِ إِلَّا بَرَاكَاةُ الْقِتَالِ أَوْ الْفِرَارِ

(٥) اسم للمذرة . ومثله : جلولاء - بلدة بالعراق ، وحروراء - لموضع تنسب

إليه الحرورية - وهم طائفة من الخوارج .

للأمة^(١)، وقَرَمَاء لموضع، وعلى هذا: فعدُّ الناظم لذلك في المشهور - مُشْكِل
وفي المحكم^(٢): «أَنَّ «جَنَفَى» بالجيم والنون والفاء والقصر - موضع،
وأنَّه بالمد أيضاً موضع.

(السادس عشر) «فَعَلَاءَ» - بكسر أوَّلِه وفتح ثانيه، نحو: سِيرَاء^(٣)
(السابع عشر) «فُعَلَاءَ» - بضم أوَّلِه وفتح ثانيه - كَحُيَلَاءَ^(٤).

(١) يقال: فلان ابن دثاء - أى «ابن أمة».

(٢) كتاب في اللغة العربية، يقارب عشرين مجلداً، منه نسخة خطية بدار الكتب
المصرية، مؤلفه: أبو الحسن على بن إسماعيل - المعروف بابن سيده، النحوى الأندلسى
من أهل مرسية. كان نادرة وقته، وإماماً في اللغة العربية - على الرغم من أنه ضريب،
وله شعر جيد، وله تصانيف كثيرة، منها: المحكم هذا، والمختص في ١٧ مجلداً
وقد طبع ببلق سنة ١٣١٦. وتوفي ابن سيده سنة ٤٤٨ هـ.

(٣) اسم لنوع من الثياب فيه خطوط؛ مخلوط بالحرير - ولزبت يشبه الخلة -
وللذهب الخالص. قيل: لم يأت على هذا الوزن غير هذه الكلمة.

(٤) اسم للكبر والعجب والاختيال؛ ومثله: عَشْرَاء. وتسماء. وقد يأتى جمعاً نحو
فقهاء وعلماء. وإلى الأوزان المتقدمة لألف التانيث المدودة - أشار الناظم بقوله:

(لِيَدَّهَا: «فَعَلَاءَ»، أَفْعَلَاءَ» - مُثَلَّثَ الْعَيْنِ - وَ «فَعَلَّلَاءَ»

نَمْ «فِعْمَالاً، فُعْمَالاً، فَأَعُولاً» وَ «فَاعِلَاءَ، فِعْمَلِيَاءَ، مَفْعُولاً»

وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ «فَعْمَالاً»؛ وَكَذَا مُطَلَّقَ فَاءَ «فَعَلَاءَ» «أَخِذَا»^(٥)

أى: أن لألف التانيث المدودة - هذه الأوزان التي ذكرها، وقد أوضحها المصنف
وكلها محتومة بالهمزة، وقد ركت في بعضها لوزن الشعر. وأراد بـ «فعمالى»

(*) «لدها» جار ومجرور خبر مقدم ومضاف إليه «فعلاء» مبتدأ مؤخر «أفعلاء»
حذف عليه بحذف العاطف «مثلث العين» مثلث حال من أفعلاء، والدين مضاف إليه

(*) «وفعللاء» - إلى مفعولاً، معطوفات على فعلاء. باسقاط العاطف، والقصر في بعضها للضرورة

(*) «ومطلق العين» مطلق حال مقدم من «فعمالاً» والعين مضاف إليه وهو معطوف

على ما سبق، وكذا «متعلق بأخذاً» مطلق فاء مطلق حال من «فعلاء» الواقع مبتدأ وفاء

مضاف إليه، وجلة «أخذاً» خبره، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل يعود إلى فعلاء.

(هذا باب المقصور والممدود)^(١)

قَصْرُ الْأَسْمَاءِ وَمَدُّهَا ضَرْبَانِ : قِيَاسِيٌّ ، وَهُوَ وَظِيفَةُ النَّحْوِيِّ ،
وَسَمَاعِيٌّ ، وَهُوَ وَظِيفَةُ اللَّغَوِيِّ . وَقَدْ وَضَعُوا فِي ذَلِكَ كُتُبًا .

مطلق العين - ما كان على وزن «فعلا» مضموم العين ومفتوحها ومكسورها ، وكذلك
أراد بـ «فعلاء» مطلق الفاء - ما كان مفتوح الفاء أو مضمومها أو مكسورها . وقد
مثل المصنف لكل ذلك بأمثلة أوضحنا منها .

هذا : ولألف التأنيث الممدودة - أوزان كثيرة غير ما ذكر ، منها : فُعلاء -
كخَفَاء . وفُعولاء - كعشوراء . وَفَعَاءَاء - كتر كضاء ، لمشية المتبخر . وقد
ذكر العلامة الأشموني كثيرا منها ، فارجع إليه إن شئت .

تذييل

من الألفاظ الكثيرة الاستعمال التي يجوز فيها التذكير والتأنيث : الطريق . السلاح .
العقرب . الملح . اللسان . السراويل . السكين . القوس . الذهب . العسل . الكبد .

هذا باب المقصور والممدود

(١) المقصور هو : الاسم العرب الذي آخره ألف لازمة ، مثل الهدى والفق ؛
فيخرج الحرف . والفعل المختوم بالألف - كدعا ويسعى . والاسم المبني ، مثل : « إذا »
و « لدى » . والمثنى في حالة رفعه ، والأسماء الستة في حالة نصبها ؛ لأن الألف فيهما غير
لازمة . وسمى مقصورا ، لأنه لا مد فيه فهو في مقابلة الممدود .
ويعرب المقصور بحركات مقدرة على آخره في جميع الأحوال ، وإذا نون حذفت
ألفه لفظاً لا خطأ ؛ مرفوعا كان ، أو منصوبا ، أو مجروراً .

أما الممدود فهو : الاسم العرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة - أو هو : الاسم
العرب الذي في آخره ألف قبلها ألف زائدة ؛ فتقلب الثانية منهما همزة ، نحو : رداء -
خضراء ؛ فيخرج الفعل ، نحو : يشاء . وما فيه الهمزة بعد ألف أصيلة ، نحو : ماء
وشاء - أو بعدها تاء التأنيث ، نحو : هناة ؛ لأن الإعراب يجري على التاء .

وتما تقدم يتبين : أن المقصور والممدود نوعان من الاسم المتمسكن المعتل الآخر ،
فلا يطلقان عند النحاة على المبني ، ولا على الفعل والحرف . وقولهم في « هؤلاء » إنه

وضابط الباب عند النحويين: أَنَّ الاسمَ المعتلَّ بالألف ثلاثة أقسام:
أحدها: مَالَهُ نَظِيرٌ مِنَ الصَّحِيحِ ^(١) يَجِبُ فَتْحُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وهذا
النوعُ مقصورٌ بقياس ^(٢)، وله أمثلة.

منها: كونه مصدر «فَعَلَ» اللازم، نحو: جَوِيَ جَوَى - وَهَوَى
هَوَى - وَعَمِيَ عَمَى؛ فَإِنَّ نَظِيرَهَا مِنَ الصَّحِيحِ: فَرِحَ فَرَحًا -
وَأَشْرَأَ أَشْرَأً ^(٣).

قال ابن عصفور وغيره: وشذَّ الغراء - بالمد - مصدر غَرَى ^(٤) وأنشدوا:
إِذَا قُلْتُ مَهْلًا غَارَتِ الْعَيْنُ بِالْبُسْكَ غَرَاءَ وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نُهْلٍ ^(٥)

ممدود - تسبح . أما اللغويون والقراء ، فيقولون في «أولى» - اسم إشارة - إنه مقصور
وفي «أولاء» - ممدود ، وكذلك في جاء وشاء - ممدودان

أما المنقوص فهو : الاسم العرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها ، نحو :
القاضي والنادى ، وإذا نون حذفت ياءه لفظاً وخطاً في حالتي الرفع والجور ، وبقيت في
حالة النصب . والصحيح : ما عدا ذلك ، كقلم وكتاب .

(١) أى نظير في وزنه، وفي نوع الاسم؛ كالمصدرية والوصفية والجمعية - لخصوص الوزن

(٢) أى قياس يخضع للقواعد النحوية ، وهذا هو الذى ذكر تعريفه

(٣) وهذا المصدر واجب فتح ما قبل آخره ؛ لأن «فعل» اللازم قياس مصدره

في الثالب «فعل» ، فـكل من جوى وهوى - مقصور ؛ لأن لها نظير من الصحيح
وقد اتفق الفعلان والمصدران في وزنهما .

(٤) أى على غير قياس ، من غرى بالشئ أولع به - أو تهادى فيه في غضبه

(٥) بيت من الطويل . لكثير عزة - الشاعر الأموى المشهور :

اللغة والاعراب . مهلا : مصدر بمعنى التهلل والترفق . غارت : والت وأرسلت

الدمع متتابعاً مدتها : أعانتها وكانت لها مدداً . نهل : كثيرة متتابعة . «مهلا» مفعول

مطلق لفعل محذوف «بالبسكا» مفعول غارت على زيادة الباء «غراء» منصوب على

وفيا قالوه نَظَرْتُ؛ لَأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ حَكِي : غَارَيْتُ بَيْنَ الشَّيْثَيْنِ غِرَاءً -
 أَيْ وَالَيْتُ؛ ثُمَّ أُنْشَدَهُ^(١) . وعلى هذا فالمدقياسيُّ كما سيأتى؛ لَأَنَّ غَارَيْتُ
 غِرَاءً - مثلُ: قَاتَلْتُ قِتَالًا ، وَغَارَيْتُ: فَأَعْلَتُ - مِنْ غَرَيْتُ بِهِ ، وَأُنْشَدَ
 «أَسْلُو» بَدَل «مَهْلًا» - وَ«فَاضَتْ»^(٢) بَدَل «غَارَتْ» - وَحُفِّلَ^(٣) بَدَل «نُهِّلَ» .
 ومنها : «فِعْلٌ» - بِكسر أوْلِهِ وَفَتْح ثَانِيهِ - جَمْعًا لِفِعْلَةٍ^(٤) بِكسرِ أوْلِهِ
 وَسكونِ ثَانِيهِ ، نَحْوُ : فِرْيَةٌ وَفِرْيٌ - وَمِرْيَةٌ وَمِرْيٌ ؛ فَإِنَّ نَظِيرَهُ :
 قِرْبَةٌ وَقِرَبٌ^(٥) .

المصدرية بفعل محذوف معطوف على الفعل المذكور على رأى ابن عصفور ، وفيه تصف
 ظاهر ، والأسلم أن يكون منصوبا على الحال بمعنى غرية - على رأى أبو عبيدة «مدامع»
 فاعل مدت «نهل» صفة لمدامع .

والمعنى : إذا أردت التهميل والزفوق في الحزن - والت العين دموعها وأرسلته تباعاً
 ومدتها المدامع الكثيرة المتتابعة .

والشاهد : في «غراء» فإن ابن عصفور أنشده بفتح الفين والمد ، وقال : إنه
 مصدر غرى بالشئ فهو به غر ، ومدّه شاذ والقياس القصّر . وقد ذكر المصنف عن أبي
 عبيدة : أن الرواية بكسر الفين والمد ، وفعله «غارى» - مثل : قاتل قتالا ، وعلى ذلك فده قياسي .
 (١) أى أنشد بيت كثير المذكور ، فعلم من هذا أن غارت في البيت بمعنى والت
 وأصله : غاريت ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف للساكنين
 (٢) هو من قولهم : فاض النهر - إذا زاد ماؤه عن ارتفاع الشاطئ فسال
 على الوادى .
 (٣) أى تمتلئة .

(٤) أى المختومة بتاء التأنيث التي قبلها حرف علة ، والفربة : السكذب والاختلاق
 من افترى - أى اختلق . والمربة : الشك - وقد يضم ، والامتراء في الشئ : الشك فيه .
 فهذان وأشباههما من جموع التكسير - من المقصور القياسي .
 (٥) و «فعلّة» المذكورة - يكثر جمعها على «فِعْلٌ» .

ومنها «فُعِلَ» - بضم أوله وفتح ثانيه - جمعاً «لِفُعْلَةٍ» بضم أوله وسكون ثانيه ، نحو : دُمِيَّةٌ ^(١) وَدُمِيٌّ ، ومُدِيَّةٌ ومُدِيٌّ ، وزُبِيَّةٌ ^(٢) وزُبِيٌّ وكُسُوَّةٌ وكُسِيٌّ ؛ فإن نظيره : حُجَّةٌ وحُجَجٌ - وقُرْبَةٌ وقُرَبٌ .
ومنها : اسمٌ مفعولٍ مازاد على ثلاثة ^(٣) نحو : مُعْطَىٌ ومُسْتَدْعَىٌ ؛ فإن نظيره : مُسْكِرَمٌ ومُسْتَخْرَجٌ ^(٤) .

(١) هي الصورة من العاج ونحوه ، وتطلق على الذات الجميلة تشبيهاً . وجاء في الشعر : الدمى - بمعنى الثياب التي فيها التصاوير .
(٢) الزبية : حفرة تحفر للأسد . وأصلها الراية لا يعلوها الماء ، وسميت بذلك ؛ لأنهم كانوا يحفرونها في موضع عال . وفي المثل : « بلغ السيل الزبى » فهذه وأمثالها من من جموع التكسير - من المقصور القياسي .
(٣) أى اسم مفعول مصوغ من ماض معتل الآخر يزيد على ثلاثة أحرف .
(٤) واسم المفعول القياسي للفعل المذكور - يحكى على هذا الوزن .
وفي المقصور القياسي يقول الناظم :

(إِذَا أَسْمَ اشْتَوَجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا ، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ ، كَالْأَفِ
فَلِنَظِيرِهِ الْمَمْلُ الْآخِرِ - ثُبُوتُ قَصْرِ بَقِيَّاسٍ ظَاهِرٍ
كَ «فِعْلٍ» وَ «فُعْلٍ» فِي جَمْعِ مَا كَ «فِعْلَةٍ» وَ «فُعْلَةٍ» ، نَحْوُ الدُّنَى ^(٥))
أى : أن الاسم الصحيح الآخر ؛ إذا استحق فتح ما قبل آخره وجوبا ، مثل : أسف
مصدر أسف ، وكان له نظير في وزنه معتل الآخر - يثبت لهذا النظير القصر قياساً
لإخفاء فيه . ثم ذكر الناظم وزنين للاسم المقصور هما : «فِعْلٍ» و «فُعْلٍ» الأول
جمع «فِعْلَةٍ» والثاني جمع «فُعْلَةٍ» - كالدمى جمع دمية . ولم يذكر الباقي .

(*) «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «اسم» فاعل لفعل محذوف بضميره ما بعده «فتحاً» مفعول
استوجب «وكان» اسمها يعود إلى اسم «ذا نظير» ذا خبرها ونظير مضاف إليه (*) «فلنظيره» «فأه»
واقعة في جواب إذا ، والجار والمحرور خبر مقدم «المعل» نعت لنظير «الآخر» مضاف إليه
من إضافة اسم المفعول لثابت فاعله «ثبوت قصر» ثبوت ، بدأ مؤخر وقصر مضاف إليه «بقياس»
متعلق بثبوت «ظاهر» نعت لقياس (*) «كفعل» خبر لابتداء محذوف «وفعل» عطف عليه
«في جمع» متعلق بمحذوف حال منهما «ما» اسم موصول مضاف إليه «كفعل» متعلق
بمحذوف صلة ما «وفعل» عطف عليه «نحو» خبر لابتداء محذوف «الدمى» مضاف إليه

الثاني : أن يكون له نظيرٌ من الصحيح^(١) ، يجبُ قبل آخره ألف .

وهذا النوع ممدودٌ بقياس^(٢) وله أمثلة .

منها : أن يكون الاسمُ مصدرًا - « أَفْعَل »^(٣) أو لِفْعَلٍ أوْلَه همزةٌ وَصِلٌ^(٤) ؛ كَأَعْطَى إعطاءً ، وارتأى ارتئاً^(٥) ، واستقصى استقصاءً^(٦) ؛

ومن الأمثلة غير ما تقدم - كما ذكر الأشموني - « أفعل » صفة للفضيل ، كالأفصى - أو لغير تفضيل ؛ كأعمى وأعشى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح : الأبعد والأعمش . وكذلك ما كان جمعاً للعلمى أنثى « الأفعل » كالفصوى والقصى - والدنيا والثنى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح : الكبرى والكبر - والأخرى والأخر . وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالاً على الجمعية بالتجرد من التاء ، وهو على وزن « فَعْل » - وعلى الوحدة بالتاء ، كحصى وحصى - وقطاة وقطا ؛ فإن نظيرهما من الصحيح : شجرة وشجر - ومدرة ومدّر . وكذلك « المِفْعَل » مدلولاً به على مصدر ميعى - أو على اسم زمان - أو مكان ؛ نحو : ملهى ومسمى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح - مذهب ومسرح .

(١) أى غير المهموز . (٢) وإليه يشير الناظم بقوله :

(وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ فَلَمْدٌ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرْفٌ)^(٧)

أى : ما استحق من الأسماء الصحيحة - بحسب القواعد العامة - أن يكون قبل آخره ألف ؛ فإن نظيره من مصادر المعتل الآخر - يكون ممدوداً حتماً . (٣) أى لماض رباعى معتل اللام . (٤) ويكون معتل اللام ، سواء كان خماسياً أو سداسياً ، وقد مثل المصنف لذلك . (٥) ارتأى فى أمره : أى رأى وتدبر - من رأى والتدبير ، وأصله : ارتأى ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأصل المصدر : ارتثأياً ، قلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة . (٦) استقصى الأمر - تتبعه .

وقد اقتصر الناظم على هذا النوع من الممدود - فقال :

(*) « ما » اسم موصول مبتدأ ؛ « استحق » الجملة صلة « قبل آخر » قبل ظرف مضاف إلى آخر - متعلق باستحق « ألف » مفعول استحق ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة « فالمد » مبتدأ ثانٍ فى نظيره . متعلق بعرف « حتماً » حال من ضمير عرف « عرف » فعل ماض مبنى المجهول ونائب الفاعل يعود إلى المد ، والجملة خبر ، ووجه المبتدأ الثانى وخبره خبر ما .

فإنَّ نظير ذلك أَكْرَمَ إِكْرَامًا - وَاكْتَسَبَ اكْتِسَابًا - وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا
ومنها : أن يكون مفرد آلِ « أَفْعَلَةٍ » ^(١) نحو : كِسَاءٌ وَأَكْسِيَةٌ -
وَرَدَاءٌ وَأَرْذِيَةٌ ؛ فإنَّ نظيرَه : حِمَارٌ وَأَحْمِرَةٌ - وَسِلَاحٌ وَأَمْلِحةٌ ،
وَمِنْ ثَمَّ ^(٢) قال الأَخْفَشُ : أَرْحِيَةٌ وَأَقْفِيَةٌ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّدِينَ ؛ لِأَنَّ رَحَى
وَقَفَى مقصوران ^(٣) ، وأما قوله :

* فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةٍ * ^(٤) والمفردُ نَدَى بالقصر - فضرورة

(كَمَصَدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا بِهِ بِزَوْجِلٍ ؛ كَارَعَوْى ، وَكَارَتْأَى) ^(١)
أى : كمصدر الفعل الذى أوله همزة وصل - من الأاضى الحامى ، أو السداسى المعتل
الآخر - كما مثل . (١) أى لجمع تكسير على وزن « أَفْعَلَةٌ » المختومة بالتاء المسبوقة
بحرف العلة الياء ؛ بشرط أن يكون هذا المفرد مختوما بالهمزة المسبوقة بحرف علة ؛ لأنَّ
« أَفْعَلَةٌ » لا تكون إلا جمع تكسير للرباعى الذى قبل آخره مدة .
(٢) أى : ومن أجل أن مفرد « أَفْعَلَةٌ » من المعتل - ممدود قياساً .
(٣) أى : فلا يجزمان على أفْعَلَةٍ .
(٤) صدر بيت من البسيط - لمرة بن محكان التميمى ، وهو من شعراء الحماسة ، وعجزه :

* لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ فِي ظُلُمَانِهَا الطُّفْئَا *
اللفظة والاعراب . أُنْدِيَةٌ : جمع ندى - وهو المطر والبلل الكثير . الطنب : جبل .
يشد به الحباء - والجمع أطناب « فى ليلة » متعلق بتوى أو ضمى - فى قوله قبل :

يَا رَبَّةَ الْبَيْتِ قُومِي غَيْرَ صَاغِرَةٍ ضَمَى لَأَيْتِكَ رِحَالِ الْقَوْمِ وَالْقُرْبَا
والقرب : جمع قراب ، وهو جفن السيف أو غمده . « من جمادى » متعلق بمحذوف
صفة لليلة « ذات أُنْدِيَةٍ » ذات صفة ثانية لليلة وأُنْدِيَةٌ مضاف إليه « الطنب » مفعول يصير .
والمعنى : يذكر أنه طلب إلى زوجه الاستعداد للرحيل فى ليلة من جمادى ، كثيرة

(*) « كمصدر » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « الفعل » مضاف إليه « قدبدلتا »
نائب فاعل بدى . يعود إلى القى الواقع نمطاً لفعل ، والآلف للطلاق ، والجملة صلة « بهز وصل »
بهز متعلق ببدينا ووصل مضاف إليه « كارعوى » خبر لمبتدأ محذوف ، وكارتأى معطوف عليه .

وقيل : جمع نَدَى على نِدَاء — كَجَمَلٍ وَجَمَالٍ ، ثم جُمِعَ نِدَاءٌ على أُنْدِيَّة^(١) . ويُعِيدُهُ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ نِدَاءٌ جَمْعًا .

ومنها : أن يكونَ مصدرًا لـ «فَعَلَ» بالتخفيف^(٢) ؛ دَالًّا على صَوْتِ كَالرَّغَاءِ وَالثَّنَاءِ^(٣) ؛ فَإِنَّ نَظِيرَهُ الصَّرَاخَ . أو على دَاءٍ نَحْوِ الْمُشَاءِ^(٤) ؛ فَإِنَّ نَظِيرَهُ الدُّوَارَ^(٥) وَالزُّكَامَ .

الثالث : أن يكونَ لَانْظِيرَ لِه^(٦) ؛ فِهَذَا إِنَّمَا يُدْرِكُ قَصْرُهُ وَمَدُّهُ بِالسَّمَاعِ^(٧)

فَمَنْ الْمُقْصُورِ سَمَاعًا : الْفَتَى — وَاحِدَ الْفَتَيَانِ ، وَالسَّنَا — الضَّوْءُ ،

النَدَى وَالبَلَلُ ، شَدِيدَةُ الظَّلَامِ ، حَتَّى إِنْ الْكَلْبَ مَعَ حُدَّةٍ بَصَرَهُ ، لَا يَبْصُرُ شَيْئًا فِيهَا حَتَّى عَمَدِ الْحَبَاءِ .

وَالشَّاهِدُ : فِي «أُنْدِيَّةٍ» ؛ فَإِنَّهُ جَمْعُ نَدَى شَذُوذًا ، وَقِيَاسُ جَمْعِهِ «أُنْدَاءٌ» لِأَنَّ «أَفْعَلًا» يَنْقَاسُ فِي جَمْعِ كُلِّ اسْمٍ رَبَاعِيٍّ ثَلَاثَةَ حُرُوفٍ مَد .

(١) فَيَكُونُ أُنْدِيَّةٌ : جَمْعُ الْجَمْعِ ، وَعَلَى ذَلِكَ فَلَيْسَ بِضُرُورَةٍ .

(٢) أَى الْمُعْتَلِ الْآخِرِ الَّذِي مُضَارَعُهُ عَلَى وَزْنِ «يَفْعُلُ» .

(٣) الرِّغَاءُ : صَوْتُ الْحَيَوَانَاتِ ذَاتِ الْخَفِّ كَالْإِبِلِ ، وَالْمَاضِي «رَغَا» . وَالثَّنَاءُ :

صَوْتُ الْغَنَمِ وَالْمَعَزِ ، وَالْفِعْلُ «ثَنَّا» .

(٤) الْمَشَاءُ : اسْتَطْلَاقُ الْبَطْنِ ، وَمَاضِيهِ مَشَى . وَالْمَشَاءُ : الدَّوَاءُ الْمُسَهِّلُ .

(٥) الدُّوَارُ : مَا يَصِيبُ الرَّأْسَ مِنْ دَوْرَانٍ . وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ غَيْرِ مَا تَقْدِمُ : «فِعَالٌ»

مَصْدَرُ فَاعِلِ الْمُعْتَلِ اللَّامِ ، نَحْوُ : وَالْيَ وَإِلَاءَ — وَعَادَى عِيدَاءَ ؛ فَإِنَّ نَظِيرَهُمَا مِنَ الصَّحِيحِ :

ضَارِبٌ ضَرَابًا — وَقَاتِلٌ قِتَالًا . وَكَذَلِكَ مَا صِيغَ مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى وَزْنِ «تَفْعَالٌ»

وَمِنْ الصِّفَاتِ عَلَى وَزْنِ «فَعَالٌ» أَوْ «مَفْعَالٌ» بِقَصْدِ الْمُبَالَغَةِ : كَالْتَمَدُّاءِ مَصْدَرُ عَدَا ،

وَالْمَدَّاءِ : لِلكَثِيرِ الْعَدُوِّ ، وَالْمُعْطَاءِ — لِكَثِيرِ الْعَطَاءِ ؛ فَإِنَّ نَظِيرَهَا مِنَ الصَّحِيحِ

التَّذْكَارُ — وَالْحَبَّازُ — وَالْمِهْذَارُ . (٦) أَى مِنَ الصَّحِيحِ .

(٧) وَهَذَا هُوَ الْمُقْصُورُ السَّمَاعِيّ وَالْمُدَوَّدُ السَّمَاعِيّ ، مِمَّا لَا يَدْخُلُ فِي الْأَمْثَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ

وَلَا تَنْطَبِقُ عَلَيْهِ الضُّوَابِطُ السَّابِقَةُ . وَأَهْمُهَا : عَدَمُ وَجُودِ نَظِيرٍ لَهُ مِنَ الصَّحِيحِ ، وَفِيهِ

يَقُولُ النَّاطِقُ :

والثَرَى - التراب، والحِجَاب - العقل . وَمِنْ الممدودِ سَمَاءً: الفَتَاء - لِحْدَانَةٌ السِّنُّ، والسَّنَاء - للشَّرَف، والثَّرَاء - لكثرة المال، والحِذَاء - للنَّعل .
(مسألة) أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ قَصْرِ الممدودِ ^(١) للضرورة كقوله :

* لَا بُدَّ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ * ^(٢)

وقوله : * وَأَهْلُ الوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ * ^(٣)

(وَالْعَادِمُ لِلنَّظِيرِ ذَا قَعَرٍ وَذَا مَدَّةٍ يَنْقَلِبُ ؛ كَالْحِجَابِ ، وَكَالْحِذَاءِ) ^(٤)

أى أن ما ليس له نظير في الصحيح - من المقصور والممدود - فقصره ومده موقوفان على النقل والسباع ؛ فالحجاء مقصور ، والحذاء ممدود - وقصر للوزن . وليس لهما نظير من الصحيح يجتمع معهما في المصدرية وغيرها، وإن اجتمع في الوزن أحياناً كغيب ^(١) لأنه رجوع إلى الأصل - وهو القصر ، ويكون بجذوف الألف قبل الآخر . وأجازه الفراء بشرط ألا يقتضى القياس مده . ومنعه الكسائى في حالى الرفع والجر . وذلك كله مردود بما ذكر من الشواهد وغيرها .

(٢) صدر بيت من الرجز - لم يمين قائله ، وعجزه .

* وَإِنْ تَحْنَى كُلُّ هَوْدٍ وَدَيْرٍ *

الفة والاعراب . صنعا : اسم مدينة باليمن . تحنى : انحنى - من حنى ظهره إذا احدودب . هود : هو المسن من الإبل . دَيْر : أصابته الدبرة - وهى قرحة تحدث في البعير من احتكاك الرجل وغيره . «لا» نافية «بُدَّ» اسمها مبني على الفتح، والخبر محذوف - أى حاصل «من صنعا» متعلق بيد - أو هو خبر لا «وإن طال» شرط وفعله «السفر» فاعل طال وسكن للروى . والجواب محذوف - أى فلا بد منه .

والعنى : لا بد من الوصول إلى صنعا، وإن بعدت الشقة وأصاب المطايا ما أصابها من الضعف والمرض .

والشاهد : قصر « صنعا » لضرورة الوزن ، وهى ممدودة - وأصلها : صنماء .

(٣) عجز بيت من الطويل - لم ينسب لقائل، وصدره :

(* وَالْعَادِمُ « مَبْتَدَأُ » النَّظِيرِ « مَضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ لِمَفْعُولِهِ » ذَا قَعَرٍ وَذَا مَدَّةٍ « حَالَانِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ « يَنْقَلِبُ » الْوَاقِعُ خَبَرٌ عَنِ الْمَبْتَدَأِ ، وَتَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهِ الظَّرْفِ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ - نَادِرٌ « كَالْحِجَابِ » خَبَرٌ لِمَبْتَدَأِ مُحذُوفٍ - أَيْ وَذَلِكَ « الْحِجَابُ » وَكَالْحِذَاءِ » وَطَفَّ عَلَيْهِ .

واختلفوا في جَوَازِ مدِّ المقصور للضرورة ؛ فأجازَه الكوفيون متمسكين بنحو قوله : *فَلَا فَقْرُ يَدُومَ وَلَا غِنَاءُ*^(١) . وَمَنَعَهُ البصريون ، وَقَدَّرُوا الْغِنَاءَ فِي الْبَيْتِ مَصْدَرًا لِّغَائِبَتِ^(٢) — لَا مَصْدَرًا لِّغَائِبَتِ ، وهو تَعَسُّفٌ^(٣) .

* فَمَهُمْ مَثَلُ النَّاسِ الَّذِي تَمَرُّ فُونَهُ *

اللغة والاعراب . مثل الناس ، المراد : أنهم مشهورون كالثلث . الوفا : ضد النذر ونقض المهود . «هم» ضمير منفصل مبتدأ «مثل الناس» مثل خبر والناس مضاف إليه «الذي» صفة لثلث ، وجملة «تتمر فونه» صلة ، «وأهل الوفاء» وأهل معطوف على مثل ، والوفا مضاف إليه «من حادث» متعلق بمحذوف حال من «أهل الوفا» .

والمعنى : أن هؤلاء القوم الذين مدحهم — أمرهم مشهور ؛ يضرب بهم الناس المثل في الفضائل وفي كل صفة من صفات الخير والنبيل والرجولية ، وهم أهل وفاء حديثاً وقديماً . والشاهد : قصر «الوفا» لضرورة الوزن ، وأصله : الوفاء — بالمد .

(١) عجز بيت من الوافر — لم ينسبه النحاة لقائل ، وصدره :

* سَيَفْنِيَنِي الَّذِي أَغْفَاكَ عَنِّي *

اللغة والاعراب : معاني الألفاظ واضحة ، وكذلك المعنى العام ؛ فإنه يقول : إن الذي جعلك في غنى عني — وهو المولى سبحانه — سيفني عني ، فلا أحتاج إلى معونة أحد ؛ لأن الفقر والغنى يده وحده سبحانه ، وهما لا يدومان لخلق .

والشاهد : في «غناء» ؛ فقد مدد الشاعر لضرورة إقامة الوزن . وأصله : الغنى بالقصر — ضد الفقر . (٢) ومعناه : فاخترت بالغنى ؛ فهو ممدود قياساً

(٣) لأن ذكر الفقر في البيت يدل على أن المراد بالغناء — الغنى بالقصر ، الذي هو ضد الفقر . وإلى الخلاف في هذه المسألة — يشير الناظم بقوله :

(وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، وَالْمَعْكَسُ بِخُلْفٍ يَمَعُ)^(٤)

(٤) «وقصر» مبتدأ «ذو المد» مضاف إليه «اضطراراً» مفعول لأجله «مجمع» خبر المبتدأ «عليه» متعلق بمجمع على أنه نائب فاعله «والمعكس» مبتدأ «بخلف» متعلق بيمع الواقعة خبراً للمبتدأ ، وفاعل يقع يعود إلى المعكس .

(باب كيفية التثنية ^(١))

الاسم ^(٢) على خمسة أنواع :
أحدها : الصحيح ^(٣) ، كرجل وامرأة .
الثاني : المنزّل منزله الصحيح ^(٤) ، كظني ودلّو .
الثالث : المعتلّ المنقوص ^(٥) ، كالقاضي .

وهذه الأنواع الثلاثة يجب ألاّ تُغيّر في التثنية ^(٦) ؛ تقول : رجلان ،
وامرأتان ، وظبيّان ، ودلّوان ، والقاضيان . وشذ في أليّة وخُصيّة - أليّان
وخُصيّان ^(٧) ، وقيل : هما تثنية أليّ - وخُصيّ .
الرابع : المعتلّ المقصور ، وهو نوعان :

أى : أن قصر المددود للضرورة الشعرية - متفق عليه إجماعاً ، أما العكس - وهو
مد المقصور ؛ فيجوز وقوعه في الضرورة مع خلاف في صحته . والأحسن الأخذ برأى
من يقول بجوازه في الضرورة الشعرية وحدها ؛ لأن الشعر محلّ التيسير .

باب كيفية التثنية

(١) المراد من التثنية : الدلالة على اثنين منفقين في اللفظ - بلفظ واحد ؛ قصدًا للإيجاز
ولابد من تكرير الاسم والعطف ، ويكون ذلك بزيادة ألف ونون مكسورة رفعاً ،
وباء مفتوحاً قبلها ، ونون مكسورة نصباً وجراً - في آخر الاسم (٢) أى القابل للتثنية :
(٣) وهو : الذى ليست لامه حرف علة . (٤) هو : الذى آخره واو أو ياء
وقبلهما سكون ؛ سواء أكانتا مخففتين ، كظي وعضو - أم مشددتين : كرمي ومغزو - .
(٥) هو الاسم العرب الذى آخره ياء لازمة غير مشددة - قبلها كسرة ، مثل القاضي
والمستعلى (٦) فتراد على الآخر علامة التثنية بدون تغيير مع فتح الآخر ؛ إلا إذا كان
المنقوص محذوف الياء - فيجب أن ترد إليه مفتوحة عند التثنية ، نحو : داعيان - في
تثنية « داع » (٧) أى : بحذف التاء منهما . والقياس . أليّتان - وخُصيّتان .

(أحدهما) ما يجب قلب ألفه ياء^(١) ، وذلك في ثلاث مسائل :
إحداها : أن تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف^(٢) ، كخُبْلَى — وَجُبْلَيَانَ ،
وَمَلَيْ وَمَلَيَْانَ . وشذَّ قَوْلُهُمْ في تثنية قَهْقَرَى وَخَوْزَلَى : قَهْقَرَانَ ،
وَخَوْزَلَانَ — بالحذف^(٣) .

الثانية : أن تكون ثلاثة مُبدلة من ياء كفتى^(٤) قال الله تعالى :
(وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانِ) . وشذَّ في حِمَى حِمَوَانَ — بالواو^(٥) .
الثالثة : أن تكون غير مبدلة^(٦) ، وقد أميلت^(٧) كمتى ؛ لو سميت
بها قلت في تثنيتها : مَتَيَانَ .

-
- (١) إنما وجب قلب ألفه ؛ لأن الألف لا تقبل الحركة ، ولا بد من فتح ما قبل علامة التثنية ، ولا يمكن حذف الألف للتخلص من الساكنين ؛ لئلا يلتبس المثنى بالمفرد عند إضافته لياء المتكلم ، كفتاى مثلاً (٢) سواء كان أصلها ياء ، أو واواً ، وذلك رجوعاً إلى الأصل فيما أصله ياء ، وحملًا للفعل غير الثلاثي فيما أصله واو ، كهلَى ، فإن الفعل ألهيت .
(٣) القهقرى : الرجوع إلى الخلف . والخوزلى : مشية فيها تبختر ، ووجه الشذوذ : حذف الألف دون قلبها ياء ، والقياس : قهقران — وخوزليان .
(٤) يعرف الأصل ؛ بالمصدر ، والتصغير والمشتقات . . إلخ . قال الدنوشرى : الفتى : مصدره الفتاء ، يقال : هو فتى بين الفتاء ، وهو من المصادر التى لا فعل لها .
(٥) والقياس : حيمان ؛ لأن ألفه بدل من ياء ، تقول : حميت المكان أحمية حماية (٦) سواء كانت أصلية ، كالتى فى حرف أو شبهه مسمى بهما — كبلَى ومتى ، أو كانت مجهولة الأصل — كالتى فى اسم جامد لا يعرف أصله ، نحو : « الدَّدا » — للهو واللعب ، فإننا لا ندري أصل الألف ؛ لأنه ليس للكلمة أصل معلوم يرجع إليه فى الاشتقاق .
قيل : ومن المجهولة الأصل : الأسماء الأعجمية ؛ كموسى ، وعيسى .
(٧) لأن الإمالة ميل بالألف إلى الياء ، فكان ردها إلى الياء فى التثنية أحق وأولى .
وبلى هذه المسائل الثلاثة — أشار الناظم بقوله :

(والثاني) ما يجب قلب ألفه واواً، وذلك في مسألتين :
إحداها : أن تكون مُبدَلةً مِنَ الواو^(١) كعصاً — وقفاً — ومناً ،
وهو لغة في المن الذي يُوزَن به^(٢) . قال : *عَصَاً فِي رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدِ*^(٣)
وشدّ قولهم في رصاً — رَضِيَانٌ بِالْيَاءِ ، مع أَنَّهُ مِنَ الرُّضْوَانِ .

(آخِرَ مَقْصُورٍ تُدْنِي أَجْمَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا
كَذَا الَّذِي أَلْيَا أَصْلُهُ ، نَحْوُ الْفَقَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَتَى)^(٤)
أى : أن ألف المقصور تقلب ياء عند التثنية في ثلاثة أحوال : إن كانت ألفه مرتقية —
أى زائدة على ثلاثة ، أو ثالثة وأصلها الياء ، نحو : الفقى ، أو ثالثة جامدة « مجهولة
الأصل » وأميات : نحو : « متى » — مسمى بها .
(١) أى : ولم تتجاوز ثلاثة أحرف (٢) في القاموس : المنا والمناة — كيل أو
ميزان ، ويثنى منوان — ومنيان ، والجمع أمناء وأمن . والمنا أو المن : رطلان .
(٣) عجز بيت من الوافر — لم أقف على نسخته لقائل ، وصدّه :

* وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْعُدَالِ عِنْدِي *

الغة والاعراب . أعددت : هيات . العدال : اللوام — جمع عاذل وهو اللأم
المتسخط « منوا » مثنى مناء — كعصا « قد » للتحقيق « أعددت » فعل وفاعل « للعدال » متعلق
بأعددت « عندي » متعلق به كذلك « عصا » مفعول أعددت « في رأسها » جار ومجرور
خبر مقدم « منوا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالآلف لأنه مثنى ، والنون محذوفة لإضافته إلى
« حديد » والجملة صفة لعصا . والمعنى : واضح .

والشاهد : في « منوا » فإنه مثنى مقصور . قلبت ألف مفردة — وهو « منا » —
واواً في التثنية رجوعاً إلى الأصل ؛ لأن أصله منو ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلب ألفاً

(*) « آخر مقصور » آخره مفعول محذوف يفسره أجمله ومقصور مضاف إليه « ثنى » الجملة صفة
للمقصور « أجمله » فعل أمر والهاء مفعوله الأول « يا » بالقصير مفعوله الثاني « إن كان » شرط وفعله ،
واسم مكان يعود إلى المقصور وجواب الشرط محذوف « عن ثلاثة » متعلق بمرتقيا الواقع خبر لكان
(*) « كذا » خبر مقدم « الذي » مبتدأ مؤخر « ألياً » بالقصير مبتدأ « أصله » خبر ومضاف
إليه ، والجملة صلة الذي « والجامد » معطوف على الذي أول البيت « القى » نعت للجامد
« أميل » فعل ماضٍ للمجهول ونائب الفاعل يعود على الجامد والجملة صلة .

والثانية : أن تكون غير مُبدلة ، ولم تمل^(١) نحو : « لَدَى »
و « إِذَا » ، تقول إذا سميتَ بهما ثم ثنيتهما : لَدَوَانِ - وَإِذَوَانِ .
الخامس : الممدود ، وهو أربعة أنواع :

(أحدها) ما يجبُ سلامةُ همزته ؛ وهو ما همزته أصلية كقُرَاءِ
وَوُضَاءِ^(٢) ، تقول : قُرَاءَان - وَوُضَاءَان . والقُرَاء : النَّاسِك^(٣) ، والوُضَاء :
الوضيء الوجه .

(الثاني) ما يجبُ تغييرُ همزته بقلبها واواً ؛ وهو ما همزته بدل^٤
من أَلِفِ التَّائِيثِ^(٤) كحمراء - وسحراوان . وزعم السَّيرافيُّ ، أنه إذا كان
قبلَ أَلِفِهِ واوٌ - وَجَبَ تصحيحُ الهمزة ؛ لئلا يجتمع واوان ليس بينهما

(١) لأن عدم الإمالة دليل على عدم ملاحظة الياء ، فقلبت الألف واواً .
وإلى هاتين المسألتين - أشار الناظم بقوله :

(فِي غَيْرِ ذَا ثَقْلَبُ وَاوَا أَلِفِ وَأَوَّلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفِ)^(٥)
أى . ثقلب أَلِفِ المقصورة واواً - إذا ثنى في غير ما ذكر من المواضع الثلاثة المتقدمة .
واتبع الواو المنقلبة إليها الألف - ما أَلِفِ من علامتى التثنية .

(٢) استمان على وزن رُمَان ، من قرأ - ووضو . وإنما لم ثقلب الهمزة فيهما ؛ لقوتها
بالأصالة ، وعدم انقلابها عن غيرها (٣) والقراء - بفتح القاف ككتان - الحسن القراءة
والجمع قراءون ولا يكسر . (٤) قيل : إن السبب في قلبها واواً في ذلك - الحمل على
النسب ؛ لأن التثنية وجمعى الصحيح والنسب - تجرى كلها مجرى واحداً .

(*) « فِ غَيْرِ ذَا » في غير متعلق بثقلب وذامضاف إليه « واواً » مفعول ثانٍ لثقلب « الألف »
ثائب فاعل ثقلب وهو مفعوله الأول « وأولها » فعل أمر مبني على حذف الياء ، و « ها »
مفعوله الأول عائدة إلى الألف « ما » اسم موصول مفعوله الثاني « كان » فعل ماض ناقص واسمها يعود
إلى ما « قبل » ظرف متعلق بألف ، وجملة « قد أَلِفِ » في محل نصب خبر كان ، والجملة صلة « ما » .

إِلَّا أَلْفٌ : فَتَقُولُ فِي عَشَوَاءٍ^(١) : عَشَوَاءُ إِنْ بِالْهَمْزَةِ . وَجَوَّزَ الْكُوفِيُّونَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهَيْنِ .

وَشَذَّ حَمْرًا يَانَ — بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءٌ^(٢) ، وَ « قُرْفُصَانٌ ، وَخُنْفُصَانٌ ، وَعَاشُورَانٌ »^(٣) — بِحَذْفِ الْأَلْفِ ، وَالْهَمْزَةِ مَعًا .

(الثالث) مَا يَتَرَجَّحُ فِيهِ التَّصْحِيحُ عَلَى الْإِعْلَالِ : وَهُوَ مَا هَمْزُهُ بَدَلٌ مِنْ أَصْلٍ^(٤) نَحْوُ : كِسَاءٌ — وَحَيَاءٌ ؛ أَصْلُهُمَا : كِسَاوٌ — وَحَيَايَ^(٥) وَشَذَّ كِسَايَانَ .

(الرابع) مَا يَتَرَجَّحُ فِيهِ الْإِعْلَالُ عَلَى التَّصْحِيحِ : وَهُوَ مَا هَمْزُهُ بَدَلٌ مِنْ حَرْفِ الْإِلْحَاقِ^(٦) كَعَلْبَاءٍ — وَقُوبَاءٍ^(٧) ؛ أَصْلُهُمَا : عَلْبَايَ ، وَقُوبَايَ — يَاءٌ زَائِدَةٌ فِيهِمَا لِتَلْحَقَهُمَا بِقُرْطَاسٍ وَقُرْنَاسٍ^(٨) ، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْيَاءُ هَمْزَةً . وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ وَتَبِعَهُ الْجَزُولِيُّ^(٩) : أَنَّ الْأَرْجَحَ فِي هَذَا الْبَابِ أَيْضًا —

(١) العشواء هي : الناقة التي لا تبصر أمامها . والعشا : سوء البصر بالليل والنهار .

(٢) وكذلك حمرا آن بالتصحيح ، وقيل : إنها لغة فزارية .

(٣) ثمانية قرفصاء — وخنفصاء — وعاشوراء . والقرفصاء : نوع من القمورود تقدم شرحه قريباً . والحنفصاء : دويبة سوداء معروفة .

(٤) إنما رجح التصحيح ؛ لأن فيه إقراراً للحرف على صورته الأصلية

(٥) قابت الواو والياء فيهما همزة لتطرفها إثر ألف زائدة على القاعدة — كما سيأتي :

(٦) إنما رجح الإعلال في هذا — تشبيهاً لهَمْزَتُهُ بِهَمْزَةِ حَمْرَاءَ ؛ لِأَنَّ كِلَا مَنُهَا

بَدَلٌ مِنْ حَرْفٍ زَائِدٍ (٧) الْعَلْبَاءُ : اسْمٌ لِبَعْضِ أَعْصَابِ صَفْحَةِ الْعُنُقِ ، وَالْقُوبَاءُ :

مَرَضٌ جَلْدِيٌّ مَعْرُوفٌ ، يَظْهَرُ عَلَى الْجِلْدِ عَلَى شَكْلِ بَقْعٍ بَيَاضٍ مُسْتَدِيرَةٍ صَغِيرَةٍ ، ثُمَّ تَتَسَعُّ

(٨) الْقُرْنَاسُ : قِطْعَةٌ بَارِزَةٌ مِنَ الْجَبَلِ مُتَقَدِّمَةٌ ، تُشَبِّهُ الْأَنْفَ فِي التَّقَدُّمِ وَالْبُرُوزِ .

(٩) انظر ترجمة الجزولي في الجزء الثاني — صفحة : ٢٨ .

التصحيح - وسيبويه إنما قال: إن القلب في علباء أكثر منه في كساء^(١)

(١) أى : أن القلب في التى للالحاق - أكثر منه في المنقلبة عن أصل، مع اشتراكهما في القلة . وفي كيفية تثنية الممدود - يقول الناظم :

(وَمَا كَسَاءُ رَاءِ بَوَاوٍ مُنْثِيًا وَنَحْوُ عِلْبَاءِ كِسَاءِ وَحَيَا
بَوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ ، وَغَيْرَ مَا ذَكَرَ صَحَّحْ ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرٍ)^(٢)

أى : أن الممدود الذى همزته للتأنيث كصحراء - تقلب همزته واواً عند التثنية ونحو : علباء مما همزته للالحاق ، وكساء مما همزته بدل من أصل وهو الواو ، وحياء مما همزته بدل من أصل وهو الياء - هذه الأنواع الثلاثة يجوز فيها قلب الهمزة واواً في التثنية ، أو إبقاؤها همزة على حالها . وفي غير هذه الثلاثة - تصحح الهمزة . وما خالف هذا الذى ذكر - فهو شاذ يقتصر فيه على المنقول عن العرب . وإذا ختم الممدود بتاء التأنيث لا يسمى ممدوداً ، ولا تجرى عليه أحكام الممدود .

تنبيه

إذا كان الاسم محذوف اللام ؛ فإن كان الحذف لعلة توجب ذلك - كما فى المنقوص . والمقصور - فقد تقدم حكمه . وإذا كان الحذف لغير علة - ويسمى الحذف اعتباراً - نحو : أب وأخ - ويد - ودم - وفم ؛ فإن كانت هذه اللام ترد فى الإضافة ردت فى التثنية ؛ وذلك فى أب وأخ وحم وهن فحسب ؛ تقول : أبوان - أخوان .. إلخ ؛ لأنك تقول فى الإضافة : أبوك - أخوك .. إلخ .. وإن لم ترد فى الإضافة - لا ترد فى التثنية ؛ تقول فى فم ودم ويد - فمان ودمان ويدان . وتقول فى تثنية : ذو مال - ذوا مال بدون رد ، وفى ذات مال - ذواتا مال بالرد . ومنه قوله تعالى : (ذواتا أفنان) وهو الكثير ، وورد - ذاتا - دون رد على القياس ، وهو قليل .

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « كصحراء » متعلق بمحذوف صلة « بواو » متعلق بثبنا الواقع خبراً للمبتدأ ، وألفه للاطلاق ونائب فاعله يعود إلى ما « ونحو » مبتدأ « علباء » مضاف إليه مصروف « كساء - وحيا » معطوفان على علباء بمعاطف مقدر

(*) « بواو » خبرنحو « وغير » مفعول صحيح مقدم « ما » اسم موصول مضاف إليه « ذكر » ماض المجهول والجملة صلة ، « وما » اسم موصول مبتدأ « شذ » الجملة صلة « على نقل » متعلقة بقصر الواقع خبراً للمبتدأ .

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم)

وَيُسَمَّى : الجمع الذي على هَجَاءَيْن ^(١) ، والجمع الذي على حَدِّ المثنى ؛
لأنه أعرب بحرفين ، وسَلِمَ فيه بناء الواحد ، وَخُتِمَ بنونٍ زائدةٍ
تُحذفُ للإضافة ^(٢) .

اعلم أنه يحذفُ لهذا الجمع : ياءُ المنقوصِ وكسرتها ^(٣) ؛ فنقول :
القاضون والداعون ^(٤) . وألفُ المقصور دُونُ فتحها ^(٥) ؛ فنقول : الموسون ^(٦)
وفي التنزيل : (وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ — وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ) ^(٧) .

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

(١) يراد بالهَجَاءَيْن : الواو والنون رفعاً ، والياء والنون نصباً وجرّاً .

(٢) أى : كما أن المثنى كذلك .

(٣) ثم يضم ما قبل الواو ، ويكسر ما قبل الياء للناسبة — كما مثل المصنف .

(٤) جمان للقاضى والداعى ؛ وهذان مثالان لحالة الرفع ؛ الأول ياءُ أصلية ،

والثاني منقلبة عن واو ، وأصلهما : القاضيون — والداعيون ، حذفت ضمة الياء للاستتقال

ثم الياء لالتقاء الساكنين ، وضمت الضاد والميم لمناسبة الواو ؛ لثلاث قلب ياء لوقوعها

ساكنة إثر كسرة . وتقول في حالتي النصب والجر : القاضين والداعين ، وأصلهما : القاضيين

والداعيين ، حذفت كسرة الياء للثقل ، ثم ياء المنقوص لالتقاء الساكنين

(٥) لتكون دليلاً على الألف المحذوفة قبل الواو أو الياء

(٦) أى في حالة الرفع ، وهو جمع موسى . وأجاز السكوفيون ضم ما قبل الواو

وكسر ما قبل الياء فيما ألفه زائدة ، نحو : عيسى ، و « حبلى » — مسمى به مذكر .

ويتعين الفتح عند الجميع فيما ألفه أصلية ، وذلك للعناية بالأصلى .

(٧) أصلهما : الأعلاؤون والمصطفون ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ،

ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلاً عليها . ١٣٩ : آل عمران ، ٤٧ : ص

وَيُعْطَى الممدودُ حِكْمَةً فِي التَّثْنِيَةِ^(١)؛ فَتَقُولُ فِي وُضَاءٍ : وُضَاءُونَ
بِالتَّصْحِيحِ، وَفِي حَمَرَاءٍ عِلْمًا لِمَذْكَرٍ : حَمَرَاوُونَ بِالْوَاوِ.
وَيَجُوزُ الْوُجْهَانِ فِي نَحْوِ : عِلْبَاءٍ وَكِسَاءٍ — عَمَلِينَ لِمَذْكَرَيْنِ^(٢).
(هَذَا بَابُ كَيْفِيَّةِ جَمْعِ الْأَسْمِ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ)^(٣)

يَسْلَمُ فِي هَذَا الْجَمْعِ مَا سَلِمَ فِي التَّثْنِيَةِ ؛ فَتَقُولُ فِي جَمْعِ هِنْدٍ : هِنْدَاتُ —
كَمَا تَقُولُ فِي تَثْنِيَّتِهَا : هِنْدَانُ ، إِلَّا مَا خُتِمَ بِتَاءٍ التَّأْنِيثِ^(٤) ؛ فَإِنَّ تَاءَهُ
تَحْذِفُ فِي الْجَمْعِ^(٥) وَتَسْلَمُ فِي التَّثْنِيَةِ ، تَقُولُ فِي جَمْعِ مُسْلِمَةٍ : مُسْلِمَاتُ ،
وَفِي تَثْنِيَّتِهَا : مُسْلِمَتَانِ ، وَيَتَغَيَّرُ فِيهِ مَا تَغَيَّرَ فِي التَّثْنِيَةِ ، تَقُولُ : حُبْلِيَّاتُ ،
وَصَحْرَاوَاتُ — بِالْوَاوِ ؛ كَمَا تَقُولُ فِي تَثْنِيَّتِهَا : حُبْلِيَّانِ — وَصَحْرَاوَانِ .

وَإِذَا كَانَ مَا قَبْلَ التَّاءِ حَرْفَ عِلَّةٍ — أَجْرَيْتَ عَلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِ
التَّاءِ — مَا يَسْتَحِقُّهُ^(٦) لَوْ كَانَ آخِرًا فِي أَصْلِ الْوَضْعِ ؛ فَتَقُولُ فِي نَحْوِ : ظَبْيَةٍ

(١) فَتَقْبِي الْهَمْزَةَ عَلَى أَصْلِهَا إِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً، وَتَقْلِبُ وَادَاً إِنْ كَانَتْ زَائِدَةً فِي الْمَفْرَدِ
لِلتَّأْنِيثِ؛ ثُمَّ صَارَ هَذَا الْمَفْرَدُ عِلْمًا لِمَذْكَرٍ. وَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ إِنْ كَانَتْ مَبْدَلَةً مِنْ أَصْلِ أَوَّلِ الْخَلْقِ
(٢) قِيدَ الْمَصْنَفِ هَذِهِ الْمَفْرَدَاتُ بِكُونِهَا أَعْلَامًا لِمَذْكَرَيْنِ؛ لِيَصِحَّ جَمْعُهَا هَذَا الْجَمْعِ
الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَفْرُودَةً عِلْمًا — أَوْ صِفَةً لِمَذْكَرٍ

هَذَا بَابُ كَيْفِيَّةِ جَمْعِ الْأَسْمِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ
(٣) تَقْدِمُ مَا يَنْقَاسُ فِيهِ هَذَا الْجَمْعُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ صَفْحَةَ ٨٣. وَلَا يَجْمَعُ النِّقَاصُ
جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سَالِمًا — إِلَّا إِذَا سَمِيَ بِهِ مُؤَنَّثٌ، ثُمَّ زِيدَتْ فِي آخِرِهِ الْأَلْفُ وَالتَّاءُ. وَحِينَئِذٍ
يَعَامَلُ مَعَامِلَتُهُ فِي التَّثْنِيَةِ (٤) سِوَاهُ كَانَتْ زَائِدَةً كَقَائِمَةٍ، أَوْ بَدَلًا مِنْ أَصْلِ،
كَأَخْتٍ — وَبَنَتْ — وَعِدَةٌ (٥) وَذَلِكَ لِثَلَاثِ جَمْعٍ بَيْنَ عَلَامَتَيْ تَأْنِيثٍ
ثُمَّ يَعَامَلُ الْأَسْمُ بَعْدَ حَذْفِهَا مَعَامَلَةَ الْعَادِيِّ مِنْهَا (٦) أَيْ : مِنْ تَصْحِيحٍ وَإِعْلَالٍ

وَعَزَوَةٌ — ظَبْيَاتٌ وَعَزَوَتْ ؛ بِسَلَامَةِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ ، وَفِي نَحْوِ . مُصْطَفَاةٍ
وَقَتَاةٍ — مُصْطَفِيَّاتٌ وَفَتِيَّاتٌ ؛ بِقَلْبِ الْأَلْفِ يَاءٌ ^(١) ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
(وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّاتِكُمْ) ^(٢) .

وَفِي نَحْوِ : قَتَاةٌ ^(٣) — قَتَوَاتٌ بِالْوَاوِ ، وَفِي نَحْوِ : نَبَاءَةٌ — نَبَائَاتٌ
وَنَبَاوَاتٌ ^(٤) ، وَفِي نَحْوِ : قُرَاءَةٌ ^(٥) — قُرَاءَاتٌ بِالْهَمْزَةِ لَا غَيْرَ .

(١) وَذَلِكَ رَجُوعًا إِلَى الْأَصْلِ فِي قَتَاةٍ وَلِزِيَادَتِهَا عَلَى الثَّلَاثَةِ فِي مُصْطَفَاةٍ (٢) ٣٣ : النُّزُورِ
(٣) تَطْلُقُ الْقَتَاةُ : عَلَى الرَّمْحِ ، وَعَلَى الْحَفْرَةِ يَجْرَى فِيهَا الْمَاءُ
(٤) لِأَنَّ الْهَمْزَةَ بَدَلَ مِنْ وَاوٍ ، فَيَجُوزُ فِيهَا التَّصْحِيحُ وَالْإِعْلَالُ كَمَا مَرَّ . وَالنَّبَاوَةُ
وَالنَّبَوَةُ : مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ (٥) هِيَ النَّاسِكَةُ الْمُتَعَبِدَةُ — كَالْقَارِئَةِ
وَفِي جَمْعِ الْمَقْصُورِ وَحْدَهُ — يَقُولُ النَّاطِمُ :

(وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَذِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكْمَلًا
وَالْفَتْحَ أَتْبَى مُشْعَرًا بِمَا حُذِفَ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بَقَاءً وَأَلِفٌ
فَالْأَلِفُ أَقْلَبُ قَلْبَهَا فِي الثَّنِيَّةِ وَتَاءُ ذِي اللَّتَاءِ الزَّمَنَ تَنْجِيَةً) ^(١)
أَيُ : إِذَا جُمِعَ الْمَقْصُورُ جَمْعٌ مَذْكُورٌ سَالِمًا — فَاحْذِفْ مِنْهُ مَا اكْتَمَلَ بِهِ لَفْظُهُ وَخْتَمَ ،
وَهُوَ الْأَلِفُ قَبْلَ الْيَاءِ بِجَمْعٍ ، عِلَامَةُ الْجَمْعِ ، وَأَبْقِ الْفَتْحَ دَلِيلًا عَلَى الْأَلِفِ الْمَحْذُوفَةِ . وَإِنْ جَمَعْتَهُ
جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمًا ، فَاقْلَبْ أَلْفَهُ كَمَا تَقَلَّبُ فِي الثَّنِيَّةِ . وَإِذَا كَانَ فِي الْمَفْرَدِ تَاءٌ بَعْدَ الْأَلِفِ —
فَحَذِفْهَا — أَيُ احْذِفْهَا . وَاقْتَصِرِ النَّاطِمُ عَلَى حِكْمِ جَمْعِ الْمَقْصُورِ ، وَتَرَكَ حِكْمَ الْمَنْقُوصِ وَالْمَمْدُودِ
لِأَنَّ حِكْمَهُمَا عِنْدَ الْجَمْعِ كَحِكْمِهِمَا عِنْدَ تَثْنِيَّتِهِمَا . وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ .

(*) « مِنْ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ » مُتَعَلِّقَانِ بِاحْذِفْ « عَلَى حَذِّ » مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ نَمَتْ لْجَمْعِ
وَالْمُثَنَّى مُضَافٌ إِلَيْهِ « مَا » اسْمٌ مَوْصُولٌ مَفْعُولٌ احْذِفْ « بِهِ » مُتَعَلِّقٌ بِتَكْمَلِ الْوَاقِعِ صَلَاحًا لِمَا .
(*) « وَالْفَتْحَ » مَفْعُولٌ لِأَبَى « مُشْعَرًا » حَالٌ مِنَ الْفَتْحِ — أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي أَبَى « بِمَا » مُتَعَلِّقٌ
بِمُشْعَرًا ، وَمَا اسْمٌ مَوْصُولٌ « حَذِفَ » مَفْعُولٌ لِلْمَجْهُولِ ، وَالْجُمْلَةُ صَلَاحًا لِمَا « جَمَعْتَهُ » فَعِلَ الشَّرْطُ وَالْهَاءُ
عَائِدَةٌ عَلَى الْمَقْصُورِ (*) « فَالْأَلِفُ » الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَالْأَلِفُ مَفْعُولٌ أَتْبَى مُقَدِّمٌ
« قَلْبَهَا » مَفْعُولٌ مُطَابِقٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ « فِي الثَّنِيَّةِ » مُتَعَلِّقٌ بِقَلْبِ « وَتَاءُ » مَفْعُولٌ أَوَّلُ الزَّمَنِ مُقَدِّمٌ
« ذِي اللَّتَاءِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « تَنْجِيَةً » مَفْعُولٌ ثَانٍ لِأَزْمَنِ . وَالثَّنِيَّةُ : مُصَدَّرٌ نَحْوِيَّةٌ — جَعَلْتَهُ فِي نَاحِيَةٍ

(فصل) إِذَا كَانَ الْمَجْمُوعُ بِالْأَلْفِ وَالْتَّاءِ: اسْمًا، ثَلَاثِيًّا، سَاكِنَ الْعَيْنِ،
غَيْرَ مُعْتَلِّهَا، وَلَا مُدْغَمِهَا^(١)؛ فَإِنْ كَانَتْ فَاوُهُ مُفْتُوحَةً — لَزِمَ فَتْحُ عَيْنِهِ^(٢)
نَحْوُ: سَجْدَةٍ — وَدَعْدٌ؛ تَقُولُ: سَجَدَاتٍ — وَدَعْدَاتٍ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
(كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)^(٣)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:
* بِاللَّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا *^(٤) وَأَمَّا قَوْلُهُ:

(١) جملة الشروط خمسة. (٢) أى إتياعاً لحركة فائه، فيتأثران في الحركة؛ سواء
في ذلك العاقل وغيره — صحيح الفاء واللام، أو أحدهما — مؤنث التاء أو المني .
وفي هذا الإتياع الواجب — يقول الناظم :

(وَالسَّالِمُ الْعَيْنِ، الثَّلَاثِي، أَنْتَمَا أَنْلَ إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاوِهِ بِمَا شُكِلَ
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَأَ مُحَقَّقًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا)^(٥)
أى : إذا جمع الاسم الثلاثى ، الصحيح العين — أى غير معتلها ولا مضعفها —
الساكنها، المؤنث ، المختوم بالتاء أو المجرد منها — بألف وتاء ؛ فأنل — أى امنح
إتياع عينه الساكنة — الحركة التى شكلت بها فاؤه . (٣) ١٦٨ — سورة البقرة
(٤) صدر بيت من البسيط ، ينسب إلى عبد الله بن عمرو العرجى ، وقيل لغيره ،
وحقق بعضهم أنه لبدوى اسمه: كامل الثقفى ، وعجزه :

* لَيْلَايَ مِنْكَ كُنْ أَمْ لَيْلَى مِنْ الْبَشَرِ ؟ *

اللغة والاعراب . ظبيات : جمع ظبية ، وهى الحيوان المعروف ، واستعير هنا
للمليحة من النساء . القاع : الأرض السهلة المظمنة التى انقرجت عنها الجبال والآكام .
« بالله » متعلق بفعل قسم محذوف « ليلاي » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف، وهو

(*) « والسالم العين » السالم مفعول أول لأنل مقدم « العين » مضاف إليه « الثلاثى » صفة للسالم « اسماً »
حال من الثلاثى « إتياع » مفعول أنل الثانى « عين » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول بعد
حذف فاعله « فاءه » مفعول لإتياع الثانى ومضاف إليه « بما » متعلق بإتياع « شكل » ماض المجهول ونائب
فاعله يعود إلى الفاء ، والجملة صلة ما والعائد محذوف — أى بالذى شكل به (*) « ساكن العين مؤنثاً »
حالان من ضمير بدا العائد إلى « السالم العين » « بدا » فعل الشرط ، وجوابه محذوف — أى وأنله ماذا ذكر
« مختبأ » حال نالته من فاعل بدا « بالتاء » متعلق به « أو مجرداً » معطوف على مختبأ .

وَحَمَلْتُ زَفَرَاتِ الضَّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَالِي بِزَفَرَتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ^(١)
 — فضرورة حسنة ؛ لأنَّ العَيْن قد تَسْكُن للضرورة مع الأفراد
 والتذكير^(٢) كقوله * يَا عَمْرُو يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ نَسْبًا *^(٣)

مضاف إلى ياء التكلم «مكن» متعلق بمحذوف خبر، والجملة مقول القول «أم» عاطفة معادلة
 للهمزة المحذوفة في ليلاي، والتقدير: أليلاي؟ «ليلى من البشر» مبتدأ وخبر. والمعنى: واضح.
 والشاهد: في ظبيات ؛ فقد فتح العين — وهى الياء ؛ إتباعاً لفتحة الفاء — وهى
 الظاء ، والجمع مؤنث مستكمل الشروط المذكورة .

(١) بيت من الطويل، لعروة بن حزام العذرى — من قصيدة فى محبوبته شعراء .
 اللغة والاعراب: زفرات : جمع زفرة — وهى خروج النفس ممتداً مع أنين وشدة
 فأطقتها : تحملتها مع مشقة وجهد . يدان : تشية يد — بمعنى القوة والقدرة .
 «حملت» فعل ماضى للمجهول . والتاء نائب فاعل وهى المفعول الأول «زفرات» مفعول ثان
 «وما» الواو عاطفة، وما نافية مهيمة ، «لى» جار ومجرور خبر مقدم «زفرات»
 متعلق بیدان الواقع مبتدأ مؤخرأ لأنه فى معنى قدرة : والعشى مضاف إليه
 والمعنى : تحملت — فى جهد ومشقة — ما أصابنى من شدة الوجد والهيام فى
 فترة الضحى ، وليس لى قدرة على تحمل زفرات العشى . وخص هذين الوقين ؛ لأن
 عادة الحب التيم أن يقوى به الهيام فهما .

والشاهد : تسكين العين فى «زفرات» فى الموضعين . وعدم اتباعها الفاء فى الفتح
 على القياس . للضرورة الشعرية . (٢) أى فتسكينها فى الجمع فى هذا البيت — أولى .
 (٣) صدر بيت من الرجز، أنشده ابن الأعرابى . وعجزه :

• قد نَحَبَ المجدُ عليكَ نَحْبًا •

اللغة والاعراب . النحب : شدة البكاء ، ويطلق على النذر ، والخطر العظيم ،
 ولعل ذلك هو المراد هنا . «يا عمرو» يا للنداء وعمرو منادى مبنى على الضم ، «يا بن
 الأكرمين» ابن منادى أيضاً منصوب مضاف إلى الأكرمين «نسباً» — بسكون السين — تمييز .
 المعنى : ينادى عمراً ويقول له : إنك سليل الكرماء من جهة الآباء والأمهات، وإن
 المجد ضرب عليك ، فهو ملازم لك لا يفارقك أبداً .

وإن كان^(١) مضموم الفاء، نحو: خُطوة ومُجَل^(٢)، أو مكسورهما،
نحو: كِسْرَة وهِنْد - جاز لك في عَيْنِه: الفتح^(٣)، والإسكان مطلقاً^(٤)،
والإتباع^(٥)؛ إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء^(٦) كدُمِيَّة وزُبْيَة - ولا
مكسورة واللام واو^(٧) كذِرْوَة ورِشْوَة، وشذ: جِرَوَات - بالكسر^(٨).
ويتنوع التغير^(٩) في خمسة أنواع:

والشاهد: في «نبا»؛ حيث سكنت السين فيه وهو مفرد - للضرورة، مع
أنها مفتوحة والفتحة خفيفة. (١) أى الاسم المستوفى للشروط الخمسة المتقدمة.
(٢) جمل: علم امرأة. (٣) أى عن القيد الآتى الشروط فى الإتياع.
(٤) أى لحركة الفاء. (٥) فيمتنع الضم، وذلك لثقل الضمة قبل الياء.
(٦) فيمتنع الكسر، وذلك لاستثقال الكسرة قبل الواو.
(٧) أى بكسر الراء إتياعاً للجيم. وجرووات: جمع جروة، وهى الأنثى من ولد
الكلب والسبع - والصغيرة من القثاء.

وفى بيان ما يجوز فى العين الساكنة بعد فاء غير مفتوحة - يقول الناظم:
(وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ ، أَوْ حَقَّقَهُ بِالْفَتْحِ ؛ فَكَلَّا قَدْ رَوَّاهُ
وَمَفْعُوهُ إِتْبَاعَ نَحْوِ « ذِرْوَةٍ » وَزُبْيَةٍ ، وَشَذَّ كَمَنْرُ « جِرْوَةٍ »)^(١)
أى: إذا كانت عين الجمع الثلاثى بعد فاء غير مفتوحة - أى مضمومة أو مكسورة -
جاز فى العين الساكنة بقاؤها على سكونها، أو تخفيفها بالفتحة، أو إتياعها لحركة الفاء
من ضم أو كسر. ومنع النحاة الإتياع فى نحو: « ذِرْوَةٍ » من الاسم المكسور الفاء
واوى اللام؛ لثقل الكسرة قبل الواو - ونحو: « زُبْيَةٍ » من المضموم الفاء يائى اللام
لثقل الضمة قبل الياء. وشذ ماخالف ذلك، نحو: « جِرْوَةٍ » فإنه مكسور الفاء واوى
اللام، وجاء بالإتياع شذوذاً (٨) أى مع العين

(*) التالى « مفعول سكن » غير الفتح، غير مفعول التالى، والفتح مضاف إليه « فكلا » مفعول
« رَوَّاهُ » مقدم (*) « إتياع » مفعول متعوا « نحو ذِرْوَةٍ » مضاف إليه « زُبْيَةٍ » عطوف
ذِرْوَةٍ، والذِرْوَةُ - بالضم والكسر - أعلى الشئ، والزُبْيَةُ: حفرة نحفر ليقع فيها الأسد
وغيره مما يصاد. والجروة - مثلثة الجيم: الأنثى من ولد الكلب أو السبع.
(١٢) - ضياء السالك (٤)

- (أحدها) نحو: زَيْنَبَاتٌ وَسُعَادَاتٌ ؛ لَأَنَّهُمَا رُبَاعِيَّانِ لَا ثَلَاثِيَّانِ .
 (الثاني) نحو : ضَخَمَاتٌ وَعَبَلَاتٌ ^(١) ؛ لَأَنَّهُمَا وَصَفَانِ لَا اسْمَانِ .
 وَشَذَّ كَهَلَاتٌ بِالْفَتْحِ ^(٢) ، وَلَا يَنْقَاسُ خِلَافًا لِقُطْرَبٍ ^(٣) .
 (الثالث) نحو: شَجَرَاتٌ وَسَمَرَاتٌ ^(٤) وَنَمِرَاتٌ ^(٥) ؛ لَأَنَّهُنَّ مُحَرَّكَاتٌ
 الْوَسْطِ . نَعَمْ يَجُوزُ الْإِسْكَانُ فِي نَحْوِ : سَمَرَاتٌ وَنَمِرَاتٌ ^(٦) - كَمَا كَانَ جَائِزًا
 فِي الْمَفْرُودِ ^(٧) ؛ لَا أَنَّ ذَلِكَ حُكْمٌ تَجَدَّدَ حَالُهُ الْجَمْعِ .
 (الرابع) نحو : جَوَزَاتٌ وَيَيْضَاتٌ ^(٨) ؛ لِاعْتِلَالِ الْعَيْنِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
 (فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ) ^(٩) . وَهَذَا يُلْزِمُ تَحْرِيكَ نَحْوِ ذَلِكَ ^(١٠) ، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ
 بَعْضُهُمْ : (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ) ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

-
- (١) جَمْعُ عَبَلَةٍ ، وَهِيَ الضَّخْمَةُ الْجَسْمُ . وَالْعَبَلُ : الضَّخْمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَهِيَ
 بِهَاءٍ - وَالْجَمْعُ كَجِبَالٍ .
 (٢) أَيْ بَفَتْحِ الْمَاءِ ، وَهِيَ جَمْعُ كَهَلَةٍ ، وَالْقِيَاسُ الْإِسْكَانُ لِأَنَّهُ صَفَةٌ . وَالْكَهْلُ :
 مَنْ وَخِطَهُ الشَّيْبُ - أَوْ مَنْ جَازَ الثَّلَاثِينَ إِلَى الْحَمْسِينَ ، وَهِيَ بِهَاءٍ . وَيُقَالُ : اكْتَهَلَ
 الرَّجُلُ - أَيْ صَارَ كَهَلًا . قَالَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ : وَالْجَمْعُ كَهَلَاتٌ - وَيَحْرُكُ ، وَلَا يُقَالُ :
 كَهَلَةٌ إِلَّا مَزْدُوجًا بِشَهْلَةٍ (٣) فَقَدْ أَجَازَ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : صَمَبَاتٌ وَضَخَمَاتٌ - بِالْفَتْحِ
 (٤) جَمْعُ سَمَرَةٍ - وَهِيَ شَجَرَةُ الطَّلْحِ « وَهُوَ شَجَرٌ عَظِيمٌ مِنْ شَجَرِ الْمَضَاةِ »
 (٥) جَمْعُ نَمْرَةٍ - أَنْثَى النَّمْرِ .
 (٦) أَيْ : مِنْ كُلِّ ثَلَاثِيٍّ صَحِيحِ الْعَيْنِ ، وَعَيْنُهُ مَضْمُومَةٌ أَوْ مَكْسُورَةٌ .
 (٧) أَيْ كَمَا كَانَ الْإِسْكَانُ جَائِزًا فِي الْمَفْرُودِ لِلتَّخْفِيفِ - فَاسْتَصْحَبَ مَعَ الْجَمْعِ .
 (٨) أَيْ مِنَ الْوَاوِىِّ أَوْ الْيَائِيِّ الَّذِي قَبْلَ حَرْفِ الْعَلَّةِ فِيهِ فَتْحَةٌ - فَلَا يَنْبَغُ فِرَارًا مِنْ
 تَحْرِيكِ حَرْفِ الْعَلَّةِ (٩) مِنَ الْآيَةِ : ٢١ مِنْ سُورَةِ الشُّورَى
 (١٠) لِأَنَّهُمَا لَا تَسْتَقِلُّ فَتَحَةً عَيْنَ الْمُعْتَلِّ لِمَرَوْضَاهَا ، وَلَا تَسْتَرْطِ الصَّحَّةُ فِي عَيْنِ الْاسْمِ .

* أَخُو يَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ *^(١)

وَاتَّفَقَ جَمِيعُ الْعَرَبِ عَلَى الْفَتْحِ فِي : عَيْرَاتٍ جَمْعُ عَيْرٍ - وَهِيَ الْإِبِلُ
الَّتِي تَحْمِلُ الْمِيرَةَ^(٢) ، وَهُوَ شَاذٌ فِي الْقِيَاسِ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ كَبِيعَةٌ وَيَبِيعَاتُ ،
فَخَفُّهُ الْإِسْكَانُ .

(الخامس) نحو : حَجَّاتٌ - وَحِجَّاتٌ - وَحُجَّاتٌ^(٤) ؛ لِإِدْغَامِ

(١) صدر بيت من الطويل - لشاعر من هذيل يمدح جملة ، وعجزه :

* رَفِيقٌ بِمَسْنَحِ الْمُنْكَبِينَ سَبُوحٌ *

اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ . أَخُو يَيْضَاتٍ : أَيْ صَاحِبُ يَيْضَاتٍ وَمُلَازِمُهَا ، وَهِيَ جَمْعُ
يَيْضَةٍ . رَائِحٌ : اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ رَاحَ يَرُوحُ رَوَاحًا ، وَالرَّوَّاحُ : السَّيْرُ وَقْتُ الْعَشِيِّ ، وَالْمُرَادُ
رَاجِعٌ إِلَى عَشِهِ . مُتَأَوِّبٌ : اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ تَأَوَّبَ - إِذَا جَاءَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ . رَفِيقٌ بِمَسْنَحِ
الْمُنْكَبِينَ : عَلِيمٌ بِتَحْرِيكِهِمَا فِي السَّيْرِ سَبُوحٌ : حَسَنُ الْجُرَى . «أَخُو» خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ
أَيْ : هُوَ أَخُو «يَاضَاتٍ» مَضَافٌ إِلَيْهِ «رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ» صِفَتَانِ لِرَفِيقٍ ، وَكَذَلِكَ «رَفِيقٌ»
و «سَبُوحٌ» ، وَيَجُوزُ أَنْ تَجْمَلَ خَبَرًا ثَانِيًا لِلْمَبْتَدَأِ

وَالْمَعْنَى : يَمْدَحُ الشَّاعِرُ الْهَذَلِيَّ جَمْلَةً يَقُولُ : إِنَّ جَمْلِي فِي سُرْعَةِ سَيْرِهِ ، كَذَكَرِ النَّعَامِ
الَّذِي لَهُ يَيْضَاتٌ يَحْرُصُ عَلَيْهَا ، فَهُوَ يُسَمَّى لَيْلًا وَنَهَارًا بِسُرْعَةٍ وَمَهَارَةٍ ؛ لِصِلِّهَا
وَيَطْمَئِنُّ عَلَيْهَا مِنْ أَنْ يَعْثَبَ بِهَا أَحَدٌ

وَالشَّاهِدُ : فِي «يَيْضَاتٍ» ، حَيْثُ فَتَحَ الْعَيْنَ إِتْبَاعًا لِحَرَكَةِ الْفَاءِ ، وَالاسْمُ ثَلَاثِيٌّ مَمْتَلٍ
الْعَيْنِ ، وَذَلِكَ شَاذٌ - إِلَّا عِنْدَ هَذَا الَّذِي تَجِيزُ إِتْبَاعَ الْعَيْنِ لِلْفَاءِ عَلَى أَيْ حَالٍ

(٢) الْمِيرَةُ : الطَّعَامُ الْمَجْلُوبُ - وَجَالِبُهُ : مِيرَارٌ

(٣) وَالْقِيَاسُ تَسْكِينُ الْيَاءِ ؛ لِأَنَّ مَفْرَدَهُ مَمْتَلٌ الْعَيْنِ مَكْسُورُ الْفَاءِ ، فَلَيْسَ فِي عَيْنِهِ إِلَّا
التَّسْكِينُ . وَفِيهِ شَذُوزٌ آخَرٌ وَهُوَ : جَمْعُهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، مَعَ أَنَّ مَفْرَدَهُ لَيْسَ مِمَّا يَجْمَعُ
بِهِمَا قِيَاسًا .

(٤) هُوَ بِالْفَتْحِ جَمْعُ حَجَّةٍ - لِلْمَرَّةِ مِنَ الْحَجِّ ، وَإِلَّا كَسَرَ جَمْعُ حَجَّةٍ - لِلْهَيْئَةِ مِنْهُ
وَبِالضَّمِّ جَمْعُ حُجَّةٍ - وَهِيَ الدَّلِيلُ وَالْبَرَهَانُ .

عينه ، فلو حُرِّك انْفَكَّ إِدْغَامُهُ ، فَكَانَ يَثْقُلُ ، فَتَفُوتُ فَائِدَةُ الْإِدْغَامِ ^(١) .

(١) أى : وهى التخفيف . وقد تبين - مما ذكر أن ما خالف الأحكام العامة - فهو نادر ، أو شاذ لا يقاس عليه ، أو ضرورة شعرية ، أو لغة لبعض العرب كهديل . وفى ذلك يقول الناطم :
(وَنَادِرٌ ، أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ - غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ ، أَوْ لِأَنَاسٍ أَنْتَمَى) ^(٢)
تذييه : إذا كان المجموع بالألف والياء صفة على وزن « أفعل » للمذكر و « فعلاء » للمؤنث ، جمته جمع تكسير على وزن « فُفعل » مثل : حمراء - شقراء - سوداء - يضاء - زرقاء ؛ فيقال : هم وهن : حمر - شقر - سود - بيض - زرق .

الأسئلة والتمرينات

- ١ — بماذا يستدل على المؤنث الذى ليست فيه علامة التأنيث ؟ مثل لما تقول .
- ٢ — اذكر الصيغ التى يستوى فيها المذكر والمؤنث ، وضعها فى جمل مفيدة موضحة .
- ٣ — تأتى التاء لمان غير التأنيث . اذكر هذه المانى ، ووضحها بأمثلة من إنشائك .
- ٤ — اذكر خمسة من الأوزان المشتركة بين ألفى التأنيث المقصورة والمدودة ، ومثل لها بأمثلة من عندك إذا استطعت :
- ٥ — كيف تنثى وتجمع المقصور والمقوص ؟ اذكر أمثلة توضح بها ما تقول .
- ٦ — اشرح قول ابن مالك الآتى ، وبين سبب المنع والشذوذ فيما ذكر .
وَمَنْعُوا لِمَنْبَاعٍ نَحْوِ ذِرْوَةٍ وَزُبَيْمَةٍ ، وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ
- ٧ — فيما يأتى شواهد لبعض مسائل فى بابى التأنيث ، والمقصود والمدود .
وضح الشاهد وبين حكمه .

قال تعالى : (مَنْ يُحِبِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَيْمٌ ؟ إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْحَسَنِينَ . وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى . وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ . يَوْمَ تُرَوَّنَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ مِمَّا أَرْضَعَتْ . وَلَا تَهْنِئُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ . هَمَّازٍ شَاءَ بِفَمِهِمْ . بِأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا

(*) « ونادر » خبر مقدم « أو ذو » عطف عليه ، واضطرار مضاف إليه « غير » مبتدأ مؤخر « ما » اسم موصول مضاف إليه « قدَّمْتُهُ » الجملة صلة « أو لأناس » أو عاطفة « لأناس » متعلق باتمنى المدطوفة جلته بأول على خبر الابتداء . وقد وقع الخبر فى البيت مفرداً ومضافاً وجملة . فتنبه

أنفسكم وأهليكم ناراً وقودها الناس والحجارة عليها ملائكة غلاظ
شداد . إن المتقين في جنات ونهر) .

نحن في المشعات ندعو الجفلى لا ترى الأدب فينا ينفقر
وإذا الشمس وب نخاضت فالحق في حدة الحسام
وإذا خفيت على النقي فعاذر ألا تراني مقلّة عموه

٨ — يقول المتنبي من قصيدة يهجو فيها كافوراً الإخشيدى ، ويفتخر بنفسه .

لنعم لم مهر ومن بالعراق ومن بالعوامم أنى الفتى
وأنى وفيت . وأنى أبيت وأنى عتوت على من معاً

بين في هذين البيتين : حكم الفتى - وعثا - من حيث القصر ، ثم هات مصدرأ
للأفعال : وفيت - وأبيت - وعتوت ، وبين حكمه أيضاً .

٩ — بين فيما يأتى : المنقوص ، والمقصور ، والمدود . ما يمكن جمعه ، ثم اجمعه وثنه
صحراء : جرداء . حسن الجزاء عمل هاد إلى الرشاد . المواء : صوت الهرة ،
والثغاء : صوت الشاة . الرقاء : من يصلح الثياب . والعداء : الكثير الجرى .
يقال : ليلة ليلاء ، ودعجة هظلاء ، وعين نساء ، وطاعة عمياء ، وفناة هيفاء
على الباغى تدور الدوائر ، والنقا أولى بذى التقى .

١٠ — اجمع الكلمات الآتية جمع مؤنث سالماً ، واشكل العين بما يمكن - مبيناً السبب .
غرفة . هند . سيرة . خلوة . أكلة . ظبية . سمدي . رضا . هالة .
رحمة . حكمة .

١١ — ثن الكلمات الآتية واجمعها جموعاً مناسبة ، ثم ضع أربعة منها في أساليب مختلفة
الوادی . المقهى . يهداء . المرتقى . راع . مثنوى . متداع .
المرائى . الحاكى .

١٢ — خاطب غير الواحد بالعبارة الآتية :

أبق على مودة صديقك ، واراع حقوق الصحبة ، واسم بنفسك عن الصغار وكن
لزملائك نعم الهادى - تظفر بمحبتهم وتقديرهم .

(هذا باب جمع التكسير)^(١)

وهو ما تَغَيَّرَتْ فِيهِ صِغَةُ الْوَاحِدِ ؛ إِمَّا بزيادةٍ — كَصِنَوْ وصِنَوَانٌ^(٢)
أو بِنَقْصٍ^(٣) — كَتُخِمَةٍ وَتُخَمٌ ، أو بِتَبْدِيلِ شَكْلِ — كَأَسَدٍ وَأُسْدٌ ،
أو بزيادةٍ وَتَبْدِيلِ شَكْلِ — كَرِجَالٍ ، أو بِنَقْصٍ وَتَبْدِيلِ شَكْلِ —
كَرُؤْسُلٍ ، أو بِهِنٍّ^(٤) كَعِلْمَانٍ .

وله سبعةٌ وَعَشْرُونَ بِنَاءً . منها : أَرْبَعَةٌ مَوْضُوعَةٌ لِلْعَدَدِ الْقَلِيلِ — وهو
مِنِ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ ، وهى : « أَفْعُلُ » كَأَكْلُبُ ، و « أَفْعَالُ » كَأَجْمَالُ ،
و « أَفْعِلَةٌ » كَأَحْمِرَةٌ ، و « فِعْلَةٌ » كَصَيْبَةٌ .

هذا باب جمع التكسير

(١) هو : اسم يدل على ثلاثة فأكثر ، وله مفرد يشاركه فى معناه وفى أصول حروفه
سواء كان هذا المفرد حقيقياً — كرجل ورجال ، أو تقديرياً كجمع المركب كما سيأتى بيانه ،
وذلك مع تغيير يطرأ على صيغة المفرد ؛ لفظياً كان ذلك التغيير ، أو تقديرياً كلفك
المفرد والجمع ؛ فقد قدر فى المفرد كـ « قَفْلٌ » ، وفى الجمع كـ « بُدْنٌ » ، و « هِجَانٌ » فى
المفرد — مثل كتاب ، وفى الجمع كرجال . وقد بين المصنف أنواع التغيير اللفظى .

(٢) الصنو : المثل ، وجمعه صنوان . قال صاحب اللسان : وإذا كانت نختلان أو
ثلاث أو أكثر أصلها واحد — فكل واحد منها صنو ، والاثنان : صنوان — بكسر النون ،
والجمع صنوان — بالتنوين . وقوله تعالى : (صنوان وغير صنوان) أى نخلات أصلها
واحد — ومتفرقات مختلفة الأصول . من الآية : ع — سورة الرعد

(٣) أى : بنقص بعض الحروف فى الجمع .

(٤) أى : بالنقص ، والزيادة ، وتبديل الشكل ؛ فقد زيد فى غلمان ألف ونون فى
آخره ، ونقص منه الألف قبل الميم ، وتبديل شكله عن المفرد .
وقد جمع الماظم ذلك فى قوله :

وثلاثة وعشرون للعدد الكثير^(١) - وهو ما تجاوز العشرة. وسيأتي.
وقد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة^(٢) كأرجل -

(« أَفْعَلٌ ، أَفْعُلٌ ، ثُمَّ أَفْعَلَةٌ » ثُمَّتَ « أَفْعَالٌ » جُجُوعٌ قَلَةٌ)^(٣)

(١) يزيد عدد الصيغ المشهورة لجمع الكثرة على ثلاثين ، وسنشير إلى ما لم يذكره المصنف في موضعه المناسب . أما جمعا الصحيح فيصلحان للقلة والكثرة حقيقة بالاشتراك المعنوي ؛ لأنهما موضوعان لمطلق الجمع ، من غير نظر إلى قلة أو كثرة ؛ إلا إذا وجدت قرينة تعين الجمع لأحدهما دون الآخر . ومفردها لا يتغير في الغالب عند الجمع . وإذا اقترن جمع القلة بال الاستغراقية ، أو أضيف إلى معرفة - انصرف إلى الكثرة .

هذا : واعلم أن أكثر جموع التكسير سماعى ، وهى متعددة وكثيرة في المراجع اللغوية ، وبعضها لا ضابط له . وما ذكره النحاة من الأوزان والضوابط الخاصة بها - إنما هو للغالب والكثير ، وليقاس على كل وزن منها ويحمل عليه ما استوفى هذه الشروط - ولم يسمع عن العرب ؛ فإذا قيل : إن هذا مطرد ، أو قياسى ، أو الأصل ، أو نحو ذلك - فمعناه : أنه يجوز للمحدثين قياس ما لم يسمع على ما سمع واستوفى شروطه . وقد نص قرار المجمع اللغوى على ذلك حيث قال : « يرى المجمع أن الكلمات التى يستعملها قدامى النحاة والصرفيين وهى : القياس ، والأصل ، والمطرّد ، والغالب ، والأكثر ، والكثير ، والباب ، والقاعدة - ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس . وأن استعمال كلمة منها في كتبهم ، يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم - قياس ما لم يسمع على ما سمع ، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب » .

(٢) إما بحسب الوضع ؛ بأن يكون العرب قد وضعوا جمعا على صيغة واحدة لأحد النوعين ، واستعملت هذه الصيغة في القلة حيناً ، وفي الكثرة حيناً آخر ، واستغنى بذلك عن وضع صيغة أخرى كما مثل المصنف . أو بحسب الاستعمال ؛ بأن تكون وضعت الصيغتين ، ولكنها استغنت في بعض المواضع عن إحداها بالأخرى مجازاً لقرينة ، مثل : « أقلام » في قوله تعالى : (من شجرة أقلام) ؛ فقد استعمل جمع القلة للكثرة ، مع أن للقلم وزن كثرة وهو : « قلام » والمقام مقام مبالغة وتكثير ،

(*) « أَفْعَلَةٌ » مبتدأ « أَفْعُلٌ » معطوف عليه بحذف العاطف « ثُمَّ أَفْعَلَةٌ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ » معطوفان على أمثلة « جُجُوعٌ قَلَةٌ » جموع خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وقلة مضاف إليه .

وَأَعْنَاقٍ - وَأَفْنِدَةٍ^(١). وقد يُعكس^(٢) كَرِجَالٍ - وَقُلُوبٍ - وَصِرْدَانٍ^(٣)،

وليس منه^(٤) ما مَثَل به الناظم، وابْنُهُ ؛ مِنْ قَوْلِهِمْ : فِي جَمْعِ صَفَاةٍ -

وَهِيَ الصَّخْرَةُ الْمَلْسَاءُ - صُفِيٌّ ؛ لِقَوْلِهِمْ أَصْفَاءٌ^(٥). حَكَاهُ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ

(الْأَوَّلُ) مِنْ أُبْنِيَةِ الْقِلَّةِ : « أَفْعُلْ » - بضمَّ الْعَيْنِ ، وَهُوَ جَمْعُ

لنوعين : أَحَدُهُمَا : « فَعْلٌ » اسماً ، صَحِيحَ الْعَيْنِ^(٦) سِوَاهُ صَحَّتْ لَامُهُ أَمْ

فَسَكَنَّا الصَّيغَتَيْنِ مَوْجُودَةً ، وَتَشِيْعٌ فِي أَحَدِهِمَا وَحَدَهُ - وَتُسْتَعْمَلُ فِي الْآخِرِ بَقَرِيَّةً فِي السَّكَلَامِ

(١) جَمْعُ رِجَلٍ - وَعَنْقٍ - وَفُؤَادٍ ؛ فَقَدْ اسْتَفْنَى فِيهَا بِنَاءَ الْقِلَّةِ وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ لَهَا بِنَاءَ كَثْرَةِ

(٢) فَيَسْتَفْنَى بَعْضُ أُبْنِيَةِ السَّكْرَةِ عَنْ بِنَاءِ الْقِلَّةِ ؛ إِمَّا بِحَسَبِ الْوَضْعِ - كَمَا مَثَلُ الْمَصْنَفِ .

أَوْ بِحَسَبِ الِاسْتِعْمَالِ اعْتِمَادًا عَلَى الْقَرِينَةِ ، نَحْوُ : « ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ » ؛ فَقَدْ قُرُنَتْ ثَلَاثَةٌ بِجَمْعِ السَّكْرَةِ ، مَعَ وَجُودِ جَمْعِ الْقِلَّةِ وَهُوَ « أَفْرَاءٌ » .

(٣) جَمْعُ : رَجُلٍ - وَقَلْبٍ - وَصُرْدٍ « اسْمٌ لَطَائِرٌ فَوْقَ الْمَصْفُورِ نَصْفُهُ أَيْضٌ وَنَصْفُهُ

أَسْوَدٌ » فَقَدْ اسْتَفْنَى فِيهَا بِجَمْعِ السَّكْرَةِ ، وَلَمْ تَضَعْ الْعَرَبُ لَهَا جَمْعَ قِلَّةٍ .

(٤) أَيْ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ الَّذِي لَمْ تَضَعْ لَهُ الْعَرَبُ بِنَاءَ قِلَّةٍ ، وَأَغْنَى فِيهِ جَمْعُ السَّكْرَةِ

(٥) فَتَكُونُ حِينَئِذٍ مِمَّا وَضَعَتْ لَهُ الْعَرَبُ بِنَاءَ قِلَّةٍ وَاسْتَفْنَتْ عَنْهُ بِنَاءَ السَّكْرَةِ

مِثْلُ « قُرُوءٌ » . وَإِلَى مَا تَقْدِمُ يَشِيرُ النَّاطِمُ بِقَوْلِهِ :

(وَبَعْضُ ذِي بَكْرَةٍ وَضْعًا يَنْفِي كَرَّ أَرْجُلٍ ، وَالْعَكْسُ جَاءَ « كَالصُّفِيِّ »)^(٧)

أَيْ بَعْضُ هَذِهِ الْأَوْزَانِ قَدْ يَنْفِي بِالْكَثْرَةِ وَيَدُلُّ عَلَيْهَا وَيَنْفِي فِيهَا - كَأَرْجُلٍ جَمْعُ

رَجُلٍ ؛ فَإِنَّهَا لِلْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ بِحَسَبِ الْوَضْعِ ، وَلَسْكَنَهَا فِي أَحَدِهِمَا أَكْثَرُ شَيْعًا .

وَجَاءَ الْعَكْسُ مِثْلُ « الصُّفِيِّ » - جَمْعُ صَفَاةٍ ، فَهُوَ بِنَاءُ كَثْرَةٍ يَنْفِي عَنْ الْقِلَّةِ .

وَإِذَا لَمْ يَسْمَعْ لِلْكَلِمَةِ جَمْعٌ فِي اللَّفْظِ ؛ يَرَى جَمْعُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيَّةِ : أَنْ يَخْتَارَ لَهَا صِغَةً

جَمْعِ الْقِلَّةِ الَّذِي يَطْرُدُ فِي وَزْنِهَا . وَإِذَا وَجَدَ لَهَا صِغَتَانِ لِلْجَمْعِ - اخْتَارَ أَقْوَاهَا

وَأَشْهَرَهَا ، وَإِنْ تَسَاوَا فِي الْقُوَّةِ - اخْتَارَ مَعًا ، وَيَكْتَفِي بِجَمْعٍ وَاحِدٍ فِي الْمِصْطَلَحَاتِ

الْعِلْمِيَةِ أَيْ أَنَّ (٦) وَلَيْسَتْ قَاوُوهَ وَأَوَّاهُ ، كَوَقْتُ وَوَعْدٌ . وَلَيْسَ مِضْعَفًا كَعَمٌّ وَجَدَّ .

(٧) « وَبَعْضُ ذِي » بِبَعْضٍ مُبْتَدَأٌ ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ مُضَافٌ إِلَيْهِ يَبْعُدُ إِلَى الْمَقْدَمِ « بِكَثْرَةٍ » . وَتَعْلَقُ بَيْنَ

« وَضْعًا » مُنْصَوِّبٌ عَلَى تَرْجِعِ الْخَافِضِ ، أَوْ تَمْيِيزٌ ، أَوْ مُصَدِّرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ - أَيْ ذَا وَضْعٍ « بَنَى »

الْجُمْلَةُ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ « وَالْعَكْسُ » مُبْتَدَأٌ « جَاءَ » الْجُمْلَةُ خَبَرَ « كَالصُّفِيِّ » خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ عَذُوفٌ

اعتَلَّتْ بالياء - أم بالواو، نحو: كَلَبٌ، وَظَنِي، وَجَرَوْ^(١) - بخلاف نحو: ضَخَمٌ؛ فَإِنَّهُ صِفَةٌ، وَإِنَّمَا قَالُوا: أَعْبُدْ^(٢) لِفِلْهَةِ الاسْمِيَّةِ - وبخلاف نحو: سَوَّطٌ وَيَنْتُ؛ لاعتلالِ العين . وَشَذَّ قِيَاسًا^(٣) أَعْيُنٌ، وَقِيَاسًا وَسَمَاعًا - أَثُوبٌ وَأَسَيْفٌ، قال: * لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبَسْتُ أَثُوبًا *^(٤)
 وقال: * كَأَنَّهُمْ أَسَيْفٌ يَيْضُ يَمَانِيَّةٌ *^(٥)

(١) جمعها: أكلب - وأظب - وأجر ، وأصل أظب وأجر: أظي - وأجرو استثقلت الضمة على الياء في أظي فحذفت، فالتقى ساكنان: الياء والتوين، فحذفت الياء لتتخلص من الساكنين كحذفها من المنقوص . وفي أجر و، قلبت ضمة الراء كسرة ثم الواو ياء لوقوعها منطرفة إثر كسرة، ثم حذفت كقاض .
 (٢) جمع عبد، مع أنه صفة . (٣) أى لا استعمالاً؛ لسكنته واستعماله في القرآن الكريم، قال تعالى: (وأعينهم تفيض من الدمع حزناً - وتلد الأعين) . من الآية: ٩٢ من سورة التوبة . والآية: ٧١ من سورة الزخرف
 (٤) بيت من الرجز المشطور، لمعرف بن عبد الرحمن . ونسبه بعضهم إلى حميد بن ثور، وبهذه:

* حَتَّى اكْتَدَى الرَّأْسُ فِنَاهَا أَشْيَبَا *

أَمْلَحَ لَا لَذًا وَلَا مُحَجِّبًا أَكْرَةَ جِلْبَابٍ إِذَا تُجَلِّبَا

اللغة والاعراب . القناع: ما تقنع به المرأة رأسها، وهو أوسع من المقنعة . وأراد به هنا: الشعر الأبيض الذى يغطى الرأس . لا لَذَا: ليس لذىذا «لكل متعلق بلبست» دهر «مضاف إليه» أثوبا «مفعول لبست» أشياء «صفة لقناعا» .
 والمعنى: يصف نفسه بالخسكة والحزم فيقول: لبست لكل زمان لبوسه، فعاملت الناس بما يتفق وزمانهم، وتخلقت بأخلاق كل زمان، وسائرهم حتى شاب رأسى .
 والشاهد: جمع ثوب على أثوب شذوذاً، والقياس: جمعه على أثواب - أو ثياب .
 (٥) صدر بيت من البسيط - لم تقف على قائله، وعجزه:

* عَضِبَ مَضَارِبَهَا بَاقٍ بِهَا الْأَثَرُ *

اللغة والاعراب . أسيف: جمع سيف . ييض: جمع أبيض، والمراد: شديد

الثاني: الاسم الرباعي المؤنث^(١) الذي قبل آخره مدّة^(٢)؛ كعناق^(٣) وذراع ، وعقاب ، ويعين . وشذ في نحو : شهاب وغراب - من المذكر^(٤) .

(الثاني) « أفعال » - وهو لاسم ثلاثي لا يستحق « أفعل » ؛

البريق واللعان . يمانية : منسوبة إلى اليمن ، وقد زادوا في النسبة إليه ألفاً قبل الزون واستغنى بذلك عن ياء النسبة ، فقالوا : يمان - يريدون : يمنى . وفي الحديث : « العلم يمان والحكمة يمانية » . غضب : قاطع . مضارها : جمع مضرب ، وهو نحو شبر من طرف السيف . الأثر : ما بقي من آثار ضربة السيف . « كأنهم » كأن حرف تشبيه ونصب ، وضير الفاعلين اسمها « أسيف » خبر « يبيض يمانية » نعتان لأسيف ، وكذلك ما بعدها . والمعنى : يصف هؤلاء القوم بكرم الأصل ، ومضاء المزية وصفاء الخلق ، فيقول : كأنهم في ذلك سيوف يمانية ، شديدة اللعان ، عظيمة القطع ، لا يزال بها أثر الضرب والطعن والشاهد : جمع سيف على أسيف شذوذاً ، والقياس : سيوف - وأسيف .

(١) أى تأنيثاً معنوياً بغير علامة تأنيث ظاهرة .

(٢) أى : ألف - أو واو - أو ياء .

(٣) العناق هى : الأنثى من أولاد المعز ، والجمع : أعنق - وعنوق . والعناق أيضاً : الداهية والأمر الشديد ، وفي المثل : « العنوق بعد النوق » . يضرب في الضيق بعد السعة . (٤) خرجت الصفة ، كشجاع . والثلاثى ، كدار ونار - وشذ أدور وأنور . وغير المؤنث ، كعمود ورغيف . وما فيه علامة ظاهرة ، كسحابة ونعمى . وما ليس قبل آخره مدّة ، كزئب . وفى « أنعم » وما يطرد فيه - يقول الناظم :

(لِفْعَلٍ ائْتِمَا صَحَّ عَيْنًا « أَفْعَلُ » وَلِلرَّبَاعِيِّ ائْتِمَا أَيْضًا يُجْعَلُ
إِنْ كَانَ كَالْعِنَاقِ وَالذَّرَاعِ : فِي مَدَّةٍ ، وَتَأْنِيثٍ ، وَعَدَّةِ الْأَحْرَفِ)^(٥)

(*) « لفعل » متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسماً » حال منه « صح » الجملة نعت لاسماً « عيناً » تمييز محول عن الفاعل « أفعل » مبتدأ مؤخر « وللرباعي » متعلق بيجعل في موضع للمفعول الثاني له « اسماً » حال من الرباعي « أيضاً » مفعول مطلق لمحذوف « يجعل » نائب فاعله « و » إلى أفعل ، وهو مفعوله الأول (*) « إن كان » شرط ومفعله ، واسم كان يعود إلى الرباعي « كالعناق » متعلق بمحذوف خبر كان ، وجواب الشرط محذوف « في مد » متعلق بكان ، أو بما يتعلق به خبرها « وتأنيث وعد » مطوفان على مد ، و « الأحرف » مضاف إليه

إِنَّمَا لِأَنَّهُ عَلَى «فَعَلَ» وَلَسَكِنَّهُ مُعْتَلٌّ الْعَيْنِ ، نَحْوُ : ثَوْبٌ وَسَيْفٌ — أَوْ
لَأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ «فَعَلَ» ^(١) ، نَحْوُ : جَمَلٌ ، وَنَمِرٌ ، وَعَضُدٌ ، وَجَمَلٌ ، وَعَنْبٌ ،
وَإِبِلٌ ، وَقُفْلٌ ، وَعُتُقٌ . وَلَكِنَّ الْغَالِبَ فِي «فَعَلَ» — بضم الأول
وفتح الثاني — : أَنْ يَجِيءَ عَلَى «فِعْلَانِ» ؛ كَصُرَدٌ ، وَجُرَدٌ ، وَنَعَرٌ ،
وَحُزَزٌ ^(٢) . وَشَذَّ نَحْوُ : أَرْطَابٌ ^(٣) ، كَمَا شَذَّ فِي «فَعَلَ» — الْمُفْتُوحِ
الْفَاءِ الصَّحِيحِ الْعَيْنِ السَّاكِنِهَا نَحْوُ : أَحْمَالٌ ، وَأَفْرَاحٌ ، وَأَزْنَادٌ ^(٤) .

أى : أَنْ «أَفْعُلُ» يَكُونُ جَمْعًا لِكُلِّ اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ عَلَى وَزْنِ «فَعَلَ» — صَحِيحِ الْعَيْنِ ،
وَلِكُلِّ اسْمٍ رِبَاعِيٍّ يَكُونُ كَالْعَنَاقِ ؛ فِي وَجُودِ مَدَّةٍ قَبْلَ آخِرِهِ ، وَفِي التَّائِيثِ وَعَدَدِ
الْحُرُوفِ . وَقَدْ أَوْضَحْنَا وَأَوْضَحَ الْمَصْنِفُ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ .
وَمَا شَذَّ : جَبِلٌ وَأَجْبِلٌ ، وَعُنُقٌ وَأَعْنُقٌ ، وَضَلَعٌ وَأَضْلَعٌ ، وَنِعْمَةٌ وَأَنْعَمٌ ،
وَذَنْبٌ وَأَذُوبٌ .

هَذَا : وَيَحْفَظُ «أَفْعُلُ» — كَمَا قَالَ صَاحِبُ التَّصْرِيحِ — «فِي فَعَلَ» كَجَبِلٌ ،
و «فَعْلُ» كَضَبِعٌ ، وَ «فَعْلُ» كَعُنُقٌ ، وَ «فَعْلُ» كَعُقْلٌ وَ «فَعْلُ» كَضَلَعٌ ،
وَ «فَعَلَّةٌ» كَأَكْمَةٌ ، وَكُلُّهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ .

وَفِي «فِعْلُ» اسْمًا وَصِفَةً — كَذَنْبٌ وَجَلْفٌ ، وَ «فِعْلَةٌ» كَذَلِكَ — كَنِمَّةٌ وَشِدَّةٌ .
(١) وَيَشْمَلُ ذَلِكَ ثَمَانِيَةَ أَوْزَانٍ : فَتَحُ الْفَاءِ — مَعَ فَتْحِ الْعَيْنِ وَكُسْرِهَا وَضَمِّهَا .
وَكَسْرِ الْفَاءِ — مَعَ سَكُونِ الْعَيْنِ وَفَتْحِهَا وَكُسْرِهَا . وَضَمُّ الْفَاءِ — مَعَ سَكُونِ الْعَيْنِ وَضَمِّهَا
وَقَدْ مَثَّلَ لَهَا الْمَصْنِفُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ .

(٢) الصُّرْدُ : طَائِرٌ ضَخْمُ الرَّأْسِ يَصْطَادُ الْمَصَافِيرَ . وَالْجُرْدُ : نَوْعٌ مِنَ الْفَأْرِ . وَالنَّعْرُ :
طَيْرٌ كَالصُّفُورِ أَحْمَرُ اللَّوْنِ يُسَمَّى «الْبَلْبَلُ» — وَالْأَنْثَى نَعْرَةٌ . وَالْحُزَزُ : ذَكَرُ الْأَرَانِبِ
وَالْجَمْعُ حَزَزَانٌ — وَأَخْرَزَةٌ ، وَمَوْضِعُهَا خَزَزَةٌ ، وَمِنْهُ اشْتَقَّ الْحَزْ .

(٣) جَمْعُ رَطْبٍ ، وَكَذَلِكَ أَرْبَاعٌ — جَمْعُ رُبْعٍ .

(٤) الزَّنْدُ : مَوْصِلُ طَرَفِ الذِّرَاعِ فِي السَّكْفِ ، وَالْعُودُ الْأَعْلَى الَّذِي يَقْدَحُ بِهِ النَّارُ ،
وَالْأَسْفَلُ : زَنْدَةٌ ، وَلَا يُقَالُ : زَنْدَتَانِ ، وَالْجَمْعُ : زَنَادٌ — وَأَزْنَدٌ .

قال الله تعالى : (وَأُولَاتُ الْأُنْحَالِ)^(١) ، وقال الحطيئة :

* مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَخٍ *^(٢)

وقال آخر : * وَزَنْدُكَ أَثَقَبُ أَزْنَادِهَا *^(٣)

(١) من الآية : ٤ - سورة الطلاق (٢) صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

* زُغْبِ الْخَوَاصِلِ لَا مَاءَ وَلَا شَجَرُ *

وهذا البيت من قصيدة للحطيئة ، يخاطب سيدنا عمر بن الخطاب ، وكان قد حبسه حين هجا الزبرقان بن بدر بقوله :

دَعِ لِّلْكَارِمِ لَا تَرَحَّلْ لِبُعَيْتِهِمَا وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

اللغة والاعراب . لأفراح ، الأفراح : جمع فرخ وهو ولد الطائر ، والمراد هنا : الصنار من أولاد الشاعر . « ذو مرخ » : اسم واد بالجمامة . زغب : جمع زغباء - من الزغب ، وهو أول ما ينبت من الريش والشعر . الخواصل : جمع حوصلة ، وهي كيس في أسفل عنق الطائر يجتمع فيه غذاؤه . وهذا كناية عن صغر الفرخ وضعفه « ماذا » اسم استفهام مبتدأ وخبر - أو مفعول لتقول « زغب الخواصل » زغب صفة لأفراح والخواصل مضاف إليه « لا » نافية « ماء » مبتدأ والخبر محذوف - أي لهم « ولا » الواو عاطفة ولا زائدة لنا أكيد النفي « شجر » معطوف على ماء .

والعنى : ما قولك في أولاد صنار بهذا المكان ، ولا ماء عندهم ولا شجر ، إذا شكوا إليك حالهم وما هم فيه من حاجة ؟ وبعد هذا البيت :

أَلْقَيْتَ كَاسِيَهُمْ فِي قَمَرٍ مُّظْلِمَةٍ فَأَغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عُمَرُ

قيل : إن عمر لما سمع ذلك رق له وأخرجه من السجن . ويقولون : إن « ذو مرخ » واد كثير الشجر ، ولكنه قال : لا ماء ولا شجر - من باب التلطف لا غير .

والشاهد : جمع « فرخ » على أفراح شذوذاً ، والقياس : أفرخ - وفراخ .

(٣) عجز بيت من المتقارب ، للأعشى - ميمون بن قيس - يمدح قيس بن معديكرب الكندي . وهو من شواهد سيبويه ، وصدره :

* وَجِدْتَ إِذَا أَصْلَحُوا خَيْرَهُمْ *

اللغة والاعراب . وجدت : ألفت . أصلحوا ، المراد : أصلحوا شئونهم ، وورد

اصطلحوا - من الصالح . زندك، الزند: تقدم معناه قريباً . أُنقِب: أكثر ناراً واشتعالاً - من أُنقِب النار أوقدها ؛ وهذا كناية عن كثرة جوده وفضله . «وجدت» فعل ماض للمجهول ، والتاء نائب فاعل «خيرهم» خير مفعول ثانٍ لوجد، وهم مضاف إليه «وزندك» الواو للحال ، وزندك مبتدأ ومضاف إليه «أُنقِب» خبر مضاف إلى ما بعده . وروى: أُنقِب . والمعنى : تبين أنك خيرهم وأفضلهم في صفات الرجولة ؛ إذا أصلحوا شئونهم عند الصلح - وأنتك أمضاهم عزيمة وأنفذهم عملاً .

والشاهد : جمع «زند» على أزناد شذوذاً ؛ لأنه اسم ثلاثي صحيح المين على وزن «فعل» والقياس فيه : أزند . وفي صيغة «أفعال» يقول الناطم :

(وَعَبْرُ مَا «أَفْعُلُ» فِيهِ مُطَرِّدٌ مِنَ الثَّلَاثِي انْتِمَاءً - «بِأَفْعَالٍ» يَرِدُ وَغَالِبًا أَغْنَى عَنْهُمْ «فِعْلَانُ» فِي فَعْلٍ ، كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانٌ^(*) أَيْ أَنْ مَا لَا يَطْرُدُ فِيهِ «أَفْعُلُ» مِنَ الثَّلَاثِي - يَجْمَعُ عَلَى أَفْعَالٍ ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا ذَلِكَ وَيُغْلِبُ أَنْ يَجْمَعَ «فَعْلُ» عَلَى «فِعْلَانِ» كَجَمْعِ صُرْدٍ عَلَى صِرْدَانٍ .

هذا : وفي جملة جمع «فَعْلُ» المفتوح الفاء صحيح المين ساكنها - على «أفعال» من قبيل الشذوذ - نظر . والصواب - كما حققه بعض العلماء - جواز جمعه على أفعال قياساً . فيقال : بحث وأبحاث - وشكل وأشكال - وسهم وأسهم .. إلخ ؛ فقد ورد منه ألفاظ كثيرة في لسان العرب تسكني لجملة قياساً ؛ كحبر وأحبار - ولفظ والفاظ - ورأى وآراء .. إلخ . وقد عد بعض أعضاء المجمع اللغوي أكثر من ثلثمائة وأربعين لفظاً منه . وإذا كان «فعل» واوى الفاء أو مضعفاً ، فإنه يكثر بحبيته على «أفعال» ؛ كوقت وأوقات - ووكر وأوكر - ووهم وأوهام - ورب وأرباب - وفذ وأفذاذ ، وبحبيته على «أفعل» قليل . وما حفظ فيه «أفعال» : «فَعْلِيلُ» بمعنى فاعل - كشهيد ، و«فَعُولُ» كمدو و«فَعْلَةٌ» كهضبة ، و«فَعْلَةٌ» كتمرة ، و«فَعْلَةٌ» كنضوة - للهزيمة من النوق ، و«فعال» كجبان . قيل : وقد تجيء «أفعال» في المفرد نادراً . ومن ذلك : «بُرمة أعشار» أى مكسرة إلى عشرة

(*) «وغير» مبتدأ «ما» اسم موصول مضاف إليه «أفعل» مبتدأ «فيه» متعلق بمطرّد الواقع خبراً لأفعل ، والجملة صلة ما «من الثلاثي» متعلق بمحذوف حال من غير - أو من ضمير مطرد «اسماً» حال من الثلاثي «بأفعال» متعلق ببرد الواقع خبراً لغير .

(*) «وغالبا» منصوب بنزع الخافض «فعلان» فاعل أغناهم والضمير للعرب «في فعل» متعلق بأغنى «كقولهم» خبر لمبتدأ محذوف «صردان» خبر لمبتدأ محذوف أيضاً - أى هذه صردان ، والجملة مقول القول

(الثالث) «أَفْعَلَةٌ» - وهو لاسم مذكر رُبَاعِيٍّ بِمَدَّةٍ قَبْلَ الْآخِرِ^(١)
 نحو: طَعَامٌ، وَحِمَارٌ، وَغُرَابٌ، وَدَغِيفٌ، وَغُمُودٌ. وَالتَّزَمَ فِي «فَعَالٍ»
 بِالْفَتْحِ، وَ «فِعَالٍ» بِالْكَسْرِ - مُضَعَّفِي اللَّامِ^(٢) أَوْ مُعْتَلِّيْهَا؛ فَالْأَوَّلُ:
 كَبَتَاتٌ^(٣) وَزِمَامٌ، وَالثَّانِي: كَقَبَاءَ وَإِنَاءَ.

(الرابع) «فِعْلَةٌ» - بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ، وَهُوَ مُحْفُوظٌ^(٤)

أجزاء، وثوب أخلاق «بمزق بال»، ونظفة أمشاج «مختلطة بماء المرأة ودمها»
 والأكثر من على أن مثل هذه الأمثلة من وصف المفرد بالجمع شذوذاً.

(١) سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها؛ وقد مثل لها المصنف
 على هذا الترتيب (٢) المراد بتضعيف اللام: أن تكون هي والعين من جنس واحد
 (٣) البتات: الزاد، والجهاز، ومتاع البيت. وفي الحديث «لا يؤخذ منكم
 عشر البتات». والزمَام: الحيط الذي يشد في البرة ويشد في طرفه المقود. وقد يسمى
 المقود زماماً، والجمع أبتته - وأزِمَة؛ والأصل أبتة - وأزِمة؛ التقى مثلاًن، فنقلت
 حركة أولهما إلى الساكن قبلها ثم أدغما.

هذا: ويجمع «فَعَالٌ» كزِمان، و«فِعَالٌ» كإِزار، و«فَعِيلٌ» كقَضِيب، و«فَعُولٌ»
 مذكراً كعمود - جمع كثرة، على «فُعُلٍ». وفي صيغة «أَفْعَلَةٌ» يقول الناطم:

(في اسم مذكر رُبَاعِيٍّ بِمَدَّةٍ ثَالِثٍ «أَفْعِلَةٌ» عَنْهُمْ أَطَرَدُ

وَالزَّمْتُ فِي فَعَالٍ، أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ، أَوْ إِعْلَالٍ)^(٥)

أى أن «أَفْعَلَةٌ» يطرد جمعاً لكل اسم مذكر رباعي ثالثه مدة. ويلتزم «أَفْعَلَةٌ»
 في جمع المضاعف أو المعتل اللام؛ من «فَعَالٍ» أو «فِعَالٍ» على النحو الذي شرح.

(٤) ليس لهذه الصيغة مفردات لها أوصاف معينة تطرد فيها، وإنما سمعت في
 مفردات معدودة على أوزان ستة، وهى: «فَعُلٌ» و«فَعْلٌ» و«فَعِلٌ» و«فَعَالٌ»،
 و«فَعَالٌ» و«فَعِيلٌ». وقد مثل لها المصنف على هذا الترتيب.

(*) «في اسم» متعلق بطرد «مذكر رباعي» صفتان له «بمد» متعلق بمحذوف
 صفة ثالثة لاسم - أو حال منه «ثالث» مضاف إليه «أَفْعَلَةٌ» مبتدأ «عنهم» متعلق بطرد
 الواقع خبراً للبتدأ (*) «والزِمة» فعل أمر والضمير البارز مفعوله دائد على أَفْعَلَةٍ «مصاحي»
 حال من فَعَالٍ وفَعَالٍ «تضعيف» مضاف إليه «أو إعلال» معطوف على تضعيف

في نحو: وَلَدَ - وَفَّى ، ونحو: شَيْخَ - وَثُورَ ، ونحو: رَثَى ^(١) ، ونحو: غَزَالَ ، ونحو: غُلَامَ ، ونحو: صَبَى - وَخَصَّى ^(٢) .
ولعدم اطِّرادِه قال أبو بكر ^(٣) : هو اسمُ جَمْعٍ لا جمعٌ .
و (الأول) من أبنية الكثرة: «فُعِلَ» - بضم أوله وسكون ثانيه ، وهو جمعُ لشَيْئَيْنِ : أحدهما: «أَفْعَلُ» ؛ مُقابل فَعْلَاءَ ^(٤) كَأَحْمَرَ - أو مُتَنَمِّعَةٌ مقابلته لَهَا لِمَانِعٍ خَلَقْتِي ^(٥) ؛ نحو: «أَكْمَرَ - وَآدَرَ» ^(٦) ، بخلاف نحو: آلَى ^(٧) - لكبير الألية ؛ فإن المانع من «أَلْيَاءَ» - تخلف الاستعمال ^(٨) .
والثاني: «فَعْلَاءَ» ؛ مُقابِلَة «أَفْعَلُ» كَحَمَاءَ - أو ممتنعة مقابلتها له لِمَانِعٍ خَلَقْتِي ، كَرَتْقَاءَ ، وَعَفْلَاءَ ^(٩) - بالعين ؛ بخلاف نحو: عَجَزَاءَ لكبيرة المعجَز ^(١٠) .

-
- (١) وزنه «فِعْلٌ» والثَّانِي : الشيء الذي يعاد مرتين . وفي الحديث: «لا رَثَى في الصدقة» - أى لا تؤخذ مرتين في العام ، والثَّانِي أيضاً : الثاني في السيادة ، كالوزير بالنسبة للسلطان .
(٢) وزنهما «فَمِيلٌ» .
(٣) هو أبو بكر بن السراج . انظر التعريف به صفحة ١٦٨ جزء أول .
(٤) أى: «أَفْعَلُ» وصف لمذكر يقابل «فَعْلَاءَ» وصفاً لمؤنث ، فجمعهما «فَعْلٌ» .
(٥) وذلك بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف .
(٦) الأَكْر : العظيم السكرة ، وهى حشفة الذكر . والآدِر : العظيم الأدرة وهى الحصية المنتفخة .
(٧) بهمزة ممدودة ثم ألف بعد اللام -- أصله: آلَى ، قلبت الهمزة الثانية ألفاً ، ثم الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها .
(٨) فقد استعملوا «آلَى» في المذكر ، ولم يستعملوا في المؤنث «الياء» .
(٩) الرتقى: انسداد الفرج باللحم . والتفعل: شئ يجتمع في قبل المرأة يشبه الأدرة للرجل .
(١٠) فإن المانع من «أعجز» - تخلف الاستعمال لا غير ؛ فإن العرب قالوا في المؤنث «عجزاء» ، ولم يقولوا في المذكر «أعجز» .

(الثاني) «فعل» — بضمّتين . وهو مُطَرَّدٌ في شيئين ؛ في وَصْفٍ على «فَعُول» بمعنى فاعِل^(١) ، كَصَبُورٍ وَغَفُورٍ . وفي اسمٍ رباعيٍّ بِمَدَّةٍ قبل لامٍ غيرِ مُعْتَلَةٍ مطلقاً ، أو غيرِ مُضَاعَفَةٍ — إن كانت المَدَّةُ ألفاً نحو : قَدَّالٌ وَأَتَانٌ^(٢) ، ونحو : حِمَارٌ وَذِرَاعٌ ، ونحو : قُرَادٌ وَكَرَاعٌ^(٣) ، ونحو :

هذا : ويجب قلب ضمة فاء هذا الجمع كسرة ، إذا كانت عينه ياء لتسلم من القلب نحو أبيض وعيناه ؛ نقول في جمعهما : بيض وعين تصحيحاً للعين ، ويكون وزن الفعل مع هذا «فعل» كأصله . وإن كانت عينه صحيحة أو معتلة بالواو — تركت الفاء مضمومة ، نحو : خَضِرٌ وَسُودٌ وَخَوْءٌ ؛ في جمع أخضر — وأسود — وأحوى «الحوة» : سواد يميل إلى الخضرة ، أو حمرة تميل إلى السواد . ويكثر في الشعر ضم عين هذا الجمع إذا كانت صحيحة هي واللام وغير مضعفة ، نحو : التَّجُلُّ في قول الشاعر :

طَوَى الْجُدِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتُ أَنْشُرُهُ وَأَنْشِكِرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجُلُ
فلا يضم معتل العين كسود ولا المضعفة كغُرٍّ — جمع أعر ، أو غراء . ولا معتل اللام ، كعمى — جمع : أعمى وعمياء . وفي «فعل» و «فِعْلة» يقول الناطم :

(فُعْلٌ لِيَنْحَوِيَ أَخْمِرٌ وَخَمْرًا وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِفَعْلٍ يُذْرَى)^(٤)
أى : أن «فعل» من جموع السكّنة ، يطرّد في كل وصف يكون مذكّره على «أفعل» ومؤنثه على «فعلاء» ، و «فِعْلة» من جموع القلة — يدرى مفردة ويعرف بالنقل عن العرب ، ولا ضابط له . وشذ جمع بدنة على بُدن ، وأسَدَ على أُسَد ، وبازل على بُزْل . (١) فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع هذا الجمع ، نحو : رَكُوبٌ — وَحُلُوبٌ . (٢) القدال : جِماع مؤخر الرأس — وممقد العذار من الفرس خلف الناصية . والأتان : أنثى الحمير . وقد مثل المصنف بمثالين لكل من المذكر والمؤنث ، في مفتوح الفاء — ومكسورها — ومضمومها ، وكذلك لما مدته ياء ، أو واو للمذكر والمؤنث ، ثم لما مدته ياء أو واو مع التضعيف — على هذا الترتيب .

(٣) القراد : دويبة معروفة ، وبمير قَرِدٌ — كثيرها . والكراع : مستدق الساق

(*) «فعل» مبتدأ «لنحو» متعلق بمحذوف خبر «أجر» مضاف إليه ، وصرف لضرورة «وفِعْلة» مبتدأ «جمعاً» مفعول ثانٍ مقدم ليدرى «بنقل» متعلق بيدرى الواقع خبراً للمبتدأ ، وفائب فاعله يعود على فِعْلة ، وهو المفعول الأول .

ونحو: عَمُودٌ وَقَلُوصٌ^(١) ونحو: سَرِيرٌ وَذُلُولٌ . وخرج نحو: كِسَاءٌ وَقَبَاءٌ؛ لأجل اعتلال اللام، ونحو: هِلَالٌ وَسِنَانٌ؛ لأجل تضعيفها مع الألف. وشَذَّ عَنَانَ^(٢) وَعَنَّ^(٣)، وَحَجَّاجٌ^(٤) وَحُجَّجٌ. ويَحْفَظُ في نحو^(٥): نَمِرٌ - وَخَشِنٌ، وَنَذِيرٌ، وَصَحِيفَةٌ.

(الثالث) «فَعَلٌ» - بضمَّ أَوَّلِهِ وفتح ثانيه. وهو مُطَرِّدٌ في شَيْئَيْنِ: في اسمٍ على «فُعْلَةٍ»^(٦)، كقُرْبَةٍ وَغُرْفَةٍ وَمُدِيَةٍ وَحُجَّةٍ وَمُدَّةٍ. وفي «الفُعْلَى»^(٧) أَتَيْتُ «أَفْعَلٌ»، كالكُبْرَى والصُّغْرَى، بخلاف حُبْلَى^(٨)

من النغم والبقر - يذكر ويؤنث. وفي المثل: «أعطى العبد كراعاً فطلب ذراعاً».

(١) القلوص: الشابة من النوق، وهي بمنزلة الجارية من النساء.

(٢) بكسر العين: اسم لما تقاد به الدابة - وبفتحها: السحاب، واحداثها عنانة.

(٣) بكسر الحاء وفتحها: العظم المستدير حول العين - أو الأعلى الذي ينبت عليه

الحاجب. (٤) وهي كما مثل المصنف: «فَعِلٌ» اسماً وصفة، و«فَعِيلٌ» صفة

و«فُعْلَةٍ» اسماً كصحيفة، وصفة كنجبية. وكذلك يحفظ في «فَعْلٌ» كسقف ورهن

وفي «فاعل» كبازل، وشارف - للسنة من النوق. وفي «فَعْلٌ» كصنف «للرأة

بين الحدائة والمسنة». وفي «فَعَالٌ» كصناع «للرأة المتقنة لما تصنعه النساء». وفي

«فُعْلَةٍ» كفرحة. وفي «فُعْلَةٍ» كخشبة. وفي «فَعْلٌ» كستر. ويجب - في غير

الضرورة الشعرية - تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً؛ لثقل الضمة على الواو، نحو

سوار وسوار - وسواك وسوك. وإن كانت العين ياءً جاز ضمها وتسكينها، ويجب عند

التسكين كسر الفاء لتسلم الياء ويجوز تسكين العين، إن كانت حرفاً صحيحاً، نحو:

كتاب وكتب أو كتب. ويمتنع تسكين عين المضعف نحو سرير وسرر.

(٥) سواء أ كان صحيح اللام أو معتلها أو مضمها، وقدمثل لها المصنف.

(٦) أى في وصف على وزن «فُعْلَى» التي هي مؤنث «أفعل» المذكور.

(٧) لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له.

وشذ في نحو : بُهْمَةٌ^(١) ، ونحو : رُؤْيَا^(٢) ، ونحو : نَوْبَةٌ^(٣) ونحو :
بَدْرَةٌ - وَلِحْيَةٌ - وَثُحْمَةٌ^(٤) .

(الرابع) « فِعْلٌ » - بكسر أوله وفتح ثانيه ، وهو لاسم^(٥) عَلَى
« فِعْلَةٍ » كَحِجَّةٍ ، وَكِسْرَةٍ ، وَفِرْيَةٍ - وهى الكِذْبَةُ . وَيُحْفَظُ فِي
« فِعْلَةٍ »^(٦) نحو : حَاجَةٌ ، ونحو : ذِكْرَى ، وَقَصْصَةٌ ، وَذِرْبَةٌ ، وَهَيْدَمٌ .

(١) أى : لأنها صفة . والبهمة : الرجل الشجاع الذى لا يدرى من أين يؤتى
لشجاعته ، وجمعه : بُهَمٌ . (٢) لأنها مصدر ، وجمعها رُؤْيٌ بالتونين .

(٣) لمدح ضم الفاء ، ومثلها : قَرِيبة - وَلِحْيَةٌ - وَبَدْرَةٌ . والبدره : عشرة آلاف
درهم ، وجمعها : بدور - وَيَدْرٌ .

(٤) لتحرك الثانى . هذا : وقد زاد فى التسهيل مما يطرد فيه « فِعْلٌ » : الاسم
الذى على وزن « فِعْلَةٍ » نحو : جُذْمُهُ وُجْعٌ - وكل جمع تكسير على وزن « فِعْلٌ »
وعينه ولامه من جنس واحد ، نحو : جديد وجدد ، وذلول وذلل ؛ فإنه يجوز تخفيفه
عند بعض القبائل - بفتح عينه وجعله على وزن « فِعْلٌ » تقول : جُدِّدَ - وذللل .

(٥) تام الأصول ؛ فخرجت للصفة ، نحو : صِرْفَةٌ ، وَكِبَرَةٌ - صفتان بمعنى صغير
وكبير . وناقض الفاء ، نحو : عِدَّةٌ - وَزِينَةٌ .

(٦) أى الأجوف المفتوح الأول ، مثل حاجة - وَحُوجٌ . وفى « فِعْلِي » مصدرأ
كذكري - وذكري . وفى « فِعْلَةٍ » صحيح الأصول مثل : قَصْصَةٌ وقصع - وفى « فِعْلَةٍ »
صفة مثل : ذِرْبَةٌ وصِصَةٌ ، والجمع : ذرب - وصصم ، والذربة : المرأة الحديدية اللسان
والصصة : الرجل الشجاع . وفى « فِعْلٌ » كهدم - للثوب الخلق ، وجمعه : هِدمٌ .
وقد ينوب « فِعْلٌ » عن « فِعْلٌ » - وبالمعكس ؛ فمن الأول : حلية وحلى -
ولحية وحلى ، ومن الثانى : صُورَةٌ وصرور - وقُوَّةٌ وقوى ، وهو قياس ولكنه قليل .
وفى « فِعْلٌ » و « فِعْلٌ » و « فِعْلٌ » يقول الناظم :

(وَ « فِعْلٌ » لَاسْمٍ رُبَاعِيٍّ ، بِمَدٍّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ ، أَعْلَالًا فَقَدْ)

(*) « وفعل » مبتدأ « لاسم » متعلق بمحذوف خبر « رباعي » نعت لاسم « بمد » صفة ثانية
لاسم - أو حال منه « قد زيد » الجملة صفة لمد « قبل » ظرف متعلق بزيد « أعلا لا » مفعول لفقد

(الخامس) «فَعْلَةٌ» — بضم أوله وفتح ثانيه . وهو مُطَرِدٌ في وصفٍ لعاقِلٍ على «فَاعِلٍ» مُعْتَلٍ اللام^(١) ، كرامٍ ، وَقَاضٍ ، وَغَازٍ .
(السادس) «فَعْلَةٌ» — بفتحيتين . وهو شائع^(٢) في وصفٍ لمذكَّرٍ عاقلٍ صحيح اللام^(٣) ، نحو : كامل ، وساحِرٍ ، وسَافِرٍ ، وبَازٍ .

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِّ ذُو الْأَلِفِ وَ «فُعْلٌ» جَمْعُ الْفِعْلَةِ عُرِفَ وَنَحْوُ كِبْرَى ، وَلِفْعَلَةٍ «فُعْلٌ» وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى «فُعْلٍ»^(٤)
أى : أن «فُعْلٌ» من أوزان جمع السكرة ، يطرد في كل اسم رباعى قد زيد قبل آخره مدة ؛ بشرط كونه صحيح الآخر ، وغير مضاعف — إن كانت المدة ألفاً — وهذا في الأعم الغالب . ومن الأوزان «فُعْلٌ» وهو يطرد في اسم على «فِعْلَةٍ» — أو فُعْلَى أنثى الأفعل ، ككبرى . ومن الأوزان : «فُعْلٌ» وهو جمع لاسم على «فِعْلَةٍ» ، وقد تجمع فِعْلَةٌ على «فُعْلٍ» ، وقد أوضحنا وأوضح المصنف ما في هذه الأوزان .
(١) سواء كان معتل اللام بالياء أو بالواو . فخرج الاسم ، نحو : واد — وعاد ووصف المؤنث مثل : عادية — وسارية ، ووصف غير العاقل ، نحو : صار — وصف لأسد وصحيح اللام مثل : ضارب — فلا يجمع شئ من ذلك على «فِعْلَةٍ» . وشذ في صفة على غير «فاعلٍ» نحو : كَمْى وكَاة — وفي «فاعلٍ» اسما ، نحو : باز وبزاة — وفي صحيح اللام ، نحو : هادر ومهدرة ، والهادر : الرجل الساقط الذى لا يعتد به .
(٢) الواقع : أنه مطرد .

(٣) على وزن فاعل ؛ فلا يجمع غير الوصف مثل : واد ، وباز . ولا وصف المؤنث نحو : طالق وحائض . ولا وصف غير العاقل نحو : صاهل . ولا الوصف المعتل اللام نحو : ساع . ولا نحو حذر ، لأنه ليس على فاعل . ويلاحظ أن أوصاف المفرد هنا — كما هي

مقدم ، وجملة «فقد» في محل جر صفة للام (*) «ما» ظرفية مصدرية «في الأعم» متعلق بـ «يضاعف» «ذو الألف» ذو نائب فاعل بضاعف والألف مضاف إليه «وفعل» مبتدأ «جما» حال من ضمير «عرف» «لفعل» متعلق بـ «جما» أو بعرف «عرف» ماضٍ للمجهول ونائب فاعله يعود إلى «فعل» المبتدأ ، والجملة خبره (*) «و» ونحو «معطوف على فعله «كبرى» مضاف إليه «وافعله» خبر مقدم والواو الاستئناف «فعل» مبتدأ مؤخر «قد» حرف تعليل «جما» فاعل يجر «على فعل» متعلق به أو يجرى ،

(السابع) «فَعَلَى» — بفتح أوله وسكون ثانيه . وهو لما دلَّ على آفة^(١) ؛ من «فَعِيل» وصفاً للمفعول ، كجَرَّيْح وأَسِير وقَتِيل . وَجُمِلَ عليه سِتَّةُ أَوْزَانٍ مِمَّا دَلَّ عَلَى آفة ؛ من «فَعِيل» وصفاً للفاعل كمرِيض ، و «فَعِل» كزَمِن^(٢) ، و «فَاعِل» كهالك ، و «فَعِيل» ككَيْت ، و «أَفْعَل» كأحق ، و «فَعْلَان» كسُكْرَان^(٣)

في الصيغة السابقة ؛ غير أن اللام هنا صحيحة وهناك معتلة . وشذ : سيد وسادة . وخبيث وخبيثة . وفي هذين الوزنين يقول الناظم :

(فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطْرَادٍ «فُعْلَةٌ» وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهُ)^(٤)

أى أن «فُعْلَةٌ» يطرد في كل وصف على «فاعل» معتل اللام لمذكر ، مثل : رام . و «فُعْلَةٌ» يشيع ويطرد في وصف على «فاعل» صحيح اللام لمذكر عاقل ، نحو : كامل وكمله . واكتفى الناظم بالثال عن ذكر هذه الشروط .

(١) أى عاهة طارئة ؛ من أَلَم وتوجع — أو موت وهلك — أو عيب ونقص أى نقص

(٢) هذان الوصفان ذالان على الألف والتوجع .

(٣) هذا والذي قبله يدلان على نقص وعيب . وقد قرئ : (وترى الناس سكثرى)

ويحفظ : رجل كبئس — أى عاقل — ورجال كئيس ، وسنان ذرب — أى حاد وأسنه ذربي .

وإلى وزن «فَعَلَى» يشير الناظم بقوله :

(فَعَلَى لَوْصَفٍ كَقَتِيلٍ ، وَزَمِنَ وَهَالِكٍ ، وَمَيِّتٌ بِدَرِّ قَبِينِ)^(٥)

أى : أن «فَعَلَى» يكون جمع تكسير لكل وصف على وزن «فَعِيل» بمعنى مفعول كقتيل ، و «فَعِل» كزمن ، و «فَاعِل» كهالك ؛ مما يدل على هلاك أو مرض ،

(*) «ذو نحو رام» متعلق بمحذوف يدل عليه اطراد — لا به ؛ لأنه مضاف إليه ذو ، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف «ذو اطراد» ذو خبر مقدم واطراد مضاف إليه «فُعْلَةٌ» مبتدأ مؤخر «نحو كامل» نحو فاعل شاع وكامل مضاف إليه «وكَلَةٌ» معطوف على كامل .

(*) «فَعِل» مبتدأ «لوصف» خبر «كقتيل» خبر لمبتدأ محذوف «وزمن وهالك» بالجر معطوفان على قتيل «وميت» مبتدأ «به» متعلق بضم الواقع خبراً للمبتدأ .

(الثامن) « فِعْلَةٌ » — بكسر أوله وفتح ثانيه . وهو كثير في « فُعْلٌ » اسماً^(١) — بضم الفاء ، نحو : قُرْطٌ ، ودُرْجٌ ، وكُوزٌ ، ودُبٌّ . وقليل في اسمٍ على « فُعْلٌ » — بفتح الفاء ، نحو : غَرْدٌ^(٢) ، أو بكسرهما نحو : قِرْدٌ . وَقَلٌّ أَيْضاً في نحو : ذَكَرَ وهَادِرٌ^(٣) .

(التاسع) « فُعْلٌ » — بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً . وهو لوصفٍ على « فاعِلٌ » أو « فاعِلَةٌ » صَحِيحِي اللَّامِ^(٤) ، كضاربٍ وصائمٍ — ومؤنَّثيهما . وَنَدَرَ في نحو : غَارِ وَعَافٍ^(٥) — كما نَدَرَ في نحو : خَرِيدَةٌ^(٦)

و « فِعْلٌ » كُتِبَ — حقيق بأن يجمع هذا الجمع ، وقد بين المصنف الباقي من الأوزان .
(١) أى : صحيح اللام ؛ فخرجت الصفة ، نحو : حلو ومر ، ومعتل اللام مثل عضو وظبي ونحوي — فلا يجمع شئ منها على « فِعْلَةٌ » .

(٢) نوع من النبات الصحراوي — المسمى السكّاة ، وحكى كسر العين .

(٣) الهادر : الساقط — وجمعه هدره . وفي « فِعْلَةٌ » يقول الناظم :

(لِفُعْلٍ انْشَاءً صَحَّحَ لَأَمَّا « فِعْلَةٌ » وَالْوَضْعُ فِي فُعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّةٌ)^(٧)
أى : أن « فِعْلَةٌ » جمع لـ « فُعْلٌ » اسماً صحيح اللام ، والوضع العربي قلّلت أن يكون جمعاً لاسم على وزن « فُعْلٌ » أو « فِعْلٌ » .

(٤) سواء كانت العين صحيحة أو معتلة كما مثل المصنف . وخرج الاسم ، كحاجب العين — وجائزة البيت . أما الحاجب بمعنى مانع ، وجائزة بمعنى مارة — فهما وصفان ويجمعان على حُجْبٍ وحُجُوزٍ .

(٥) أى من كل وصف معتل اللام ، والجمع غُرْزِيٌّ — وعُتْقِيٌّ . والعاقبي : السائل أو من عفا عنه — إذا تركه ولم يعاقبه (٦) الخريدة : المرأة الحية — ذات الحياء

(*) « فاعِلٌ » جار ومجرور خبر مقدم « اسماً » حال منه « صح » الجملة في محل نصب تمت لاسماً « لا مآ » تمييز محول عن الفاعل « فاعلة » مبتدأ مؤخر « والوضع » مبتدأ « في فعل » متعلق بقلة « وفعل » عطف عليه « قلّة » فعل ماضٍ والفاعل يعود إلى الوضع والماء منعه . يعود إلى فاعلة ، والجملة من قلّة وفاعله المستتر خبر المبتدأ .

وَنَفْسَاءَ ، وَرَجُلٌ أَغْزَلَ^(١) .

(المآثر) «فُعَالٌ» — بضم أوله وتشديد ثانيه . وهو ليوصف على
«فَاعِلٍ» صحيح اللام، كصَائِمٍ وقَارِيءٍ^(٢) . قيل: ونَدَرَ في «فَاعِلَةٍ» كقوله :
* وقد أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ *^(٣)

والظاهرُ أَنَّ الضميرَ للأبصار^(٤) — لا للنساء، فهو جمع صَادٌّ — لاصَادَةٌ
وفي المعتلِّ، كغَزَاءٍ وَسُرَاءٍ^(٥) .

أو الجليّة ، أو المذراء — والجمعُ خُرَدٌ ، وقالوا : خرائد — على القياس .

- (١) أى لا سلاح معه ؛ ويقال : رجلٌ عُزِّلَ — وعُزِّلَ
(٢) التثيل بقاريء : يدل على دخول ملامه همزة، تقول في جمعها: صوام — وقراء
(٣) عجز بيت من البسيط، له مير بن مُشيم — المعروف بالقطامي ، صدره :
* أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَانِ مَائِلَةٌ *

اللغة والاعراب . أبصارهن : جمع بصر — والمراد العين . مائلة : متجهة ، من
مال إليه — إذا اتجه نحوه . صداد : من الصد — وهو الإعراض وهو جمع صادة
«أبصارهن» مبتدأ وهو مضاف إلى ضمير المؤنثات «إلى الشبان» متعلق بمائلة
«مائلة» خبر أبصارهن «وقد» الواو للحال وقد حرف تحقيق «عني» متعلق بصداد
«غير صداد» غير مفعول ثانٍ لأرى ، وصداد مضاف إليه — أو غير حال من المفعول .
والمعنى : أن عيون هؤلاء الغواني متجهة إلى الشبان ، والحال أنهم لم يعرضن
عني ولم ينسني مع ذلك .

والشاهد : في «صداد» فإنه جمع صادة ؛ بدليل التأنيث في أبصارهن وأراهن، وذلك
نادر ؛ لأن «فُعَالٌ» جمع لفاعل — لا لفاعلة . قيل: ولم يرد في فاعلة للمؤنث — إلا هذا البيت
(٤) فإنه يقال : بصر صَادٌ — كما يقال : بصر حَادٌ .

(٥) جيعان لئماز ، وسار — اسمي فاعل من الغزو والسرى .

وفي «فُعَلٌ» و «فُعَالٌ» يقول الناظم :

(و) «فُعَلٌ» إِفَاعِلٌ وَفَاعٌ — لَهُ وَصَفَيْنِ ، نَحْوُ عَاذِلٍ وَمَاذِلَةٍ

(*) «وفعل» مبتدأ «لفاعل» خبر «وناعلة» مطلق عليه «وصفين» حال منهما .

(الحادى عشر) « فَعَالٌ » — بكسر أوّله . وهو لثلاثة عشر وزناً :
 الأول ، والثانى : « فَعَلَ — وَفَعَلَهُ » — اسمين أو وَصَفَيْنِ ^(١) نحو :
 كَتَبَ وَقَصَصَهُ — وَصَّيْبَ وَخَدَلَهُ ^(٢) . وَنَدَرَ فى يَأْتِىُ الفاء ، نحو : يَعْرِزُ ^(٣)
 — أو الْعَيْنِ نحو : صَيَّفَ وَضَيَّعَهُ .
 الثالث ، والرابع : « فَعَلَ — وَفَعَلَهُ » ^(٤) — غيرَ مَعْتَلِيّ اللام ،
 ولا مُضَعَفِيَّهَا ^(٥) ، كَجَمَلَ وَجَبَلَ ، وَرَقَبَةً وَثَمَرَةً .
 الخامس ، والسادس : « فَعِلَ » ^(٦) كَذِئْبٍ وَبِئْرٍ ، و « فُعِلَ » ^(٧)
 كدُهْنٍ وَرُمَحٍ .

(وَمِثْلُهُ « الْفُعَالُ » فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمَعْلُ لَأَمَّا نَدَرَا) ^(٨)
 أى : أن « فُعَلَ » جمع مقيس فى وصف صحيح اللام على وزن فاعل أو فاعله ،
 نحو عاذل — وعاذلة ، ومثله الفَعَالُ ؛ فهو مقيس فى وصف صحيح على وزن « فاعل »
 لمذكر ، وندر « فَعَلَ وفَعَالٌ » — فى المَعْلَلِ اللام المذكور . وندر أيضاً فى جمع فاعلة .
 (١) بشرط ألا تكون فاؤهما ولا عينهما ياء .
 (٢) الخدلة هى المثلثة الساقين والذراعين مع استدارة . والخدلة أيضاً : الحبة
 الضئيلة من العنب . والحدل : الضخم (٣) هو الجدى يربط فى الزبية — أى الحفرة
 ليجىء الأسد لافتراسه فيقع فيها ، والآتئى : يعرى ، وفى المثل : « أذل من اليعر » .
 (٤) اسمان لاصفتان ؛ فخرج نحو : بَطَلٌ وبطلة ؛ لأنه وصف .
 (٥) فخرج نحو : قَتَى وعصا ؛ لاعتلال لامهما ، ونحو : طَلَلٌ ؛ لأنه مضعف اللام
 (٦) بشرط أن يكون اسماً كما مثل المصنف ؛ فخرج نحو : جِلَافٌ للرجل الجافى :
 (٧) بشرط أن يكون اسماً غير واوى العين ولا يأتى اللام ، فخرج نحو : حَلَوٌ
 وحوت . ومُدْنَى . والمدنى : مكىال شامى . وهو غير المدى — وجمعه أمداء .

(*) « ومثله » خبر مقدم ومضاف إليه ، والصمير يعود إلى فعل « أفعال » مبتدأ . وآخر « فمما »
 متعلق بمثل ، لما فيه من معنى المائلة ، وجملة « ذكرا » صلة ما ، والألف الإطلاق « وذان » اسم
 إشارة مبتدأ فى المثل . متعلق بـ « ندرا » لـ « لا ما » تمييز « ندر » فعل وفاعل والجملة خبر المبتدأ .

السابع ، والثامن : « فَعِيل » بمعنى فاعل ، و « مُؤَنَّثَةٌ » ^(١) ؛ كظَرِيف وكرِيم وشَرِيف — ومؤنثاتها .

والخمسَةُ الباقية : « فُعْلَان » صفة ، ومؤنثاه « فُعْلَى — وَفُعْلَانَةٌ » . و « فُعْلَان » صفة ، وأنثاه « فُعْلَانَةٌ » ، كغَضَبَان وَغَضَبَى — وَنَدَمَان وَنَدَمَانَةٌ — وَمُحْصَان وَمُحْصَانَةٌ ^(٢) . والتزَمُوا في « فَعِيل » وأنثاه ؛ إذا كانا واوِيَّيْنِ العَيْنَيْنِ صحيحَي اللَّامَيْنِ كطويل وطويلة — أَلَّا يُجْمَعَا إِلَّا على « فِعَال » ^(٣) . وَيُحْفَظُ « فِعَال » في نحو : رَاعٍ وَقَائِمٌ وَأَمٌّ ^(٤) — ومؤنثاتهنَّ ، وَأَعْجَفَ ^(٥) وَخَوَاد ، وَخَيْرٌ ، وَبَطْحَاء ، وَقَلُوص ^(٦) .

(١) بشرط أن يكونا وصفيين صحيحى اللام ؛ فخرج نحو : حديد وجريدة ؛ لأنهما اسمان . ونحو : غنى وولى — ومؤنثهما ، لاعتلال اللام .
 قيل : لم يأت على « فَعِيل » صفة ، عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان — إلا في ثلاث كلمات : طويل — قويم — صوب ، وأما عويس فقد غلبت عليه الاسمية .

(٢) الخَمْسَةُ : الجوعة ، وخص البطن — مثلثة الميم — خلا ، ورجل خصان — بالضم والتحريك ، وخص الحشا : ضامر البطن ، وهى خصانة وخصية ، والجمع خصاص .

(٣) أما غيرهما فيجمع عليه وعلى غيره ، تقول : كريم — وكرماء — وكرام ، وكذلك : ظريف ، وشريف (٤) أم — بهزة ممدودة وميم مشددة — من أم بمعنى قصد ، وأصله : آمم كضارب ؛ فأدغم المثلان ، وجمعه إمام كقيام ، قال تعالى : (واجعلنا للمتقين إماماً) أى قاصدين لهم ، والمؤنثة : آمة . الآية : ٧٤ سورة الفرقان

(٥) أى هزيل ، ومؤنثه عجفاء — وعجيف غير هاء ، والجمع منهما عجاف

(٦) القلوص : الشابة من الإبل ، وهو اسم على وزن فَعُول — وما قبله أو صاف على أوزانها . وقد بين الناظم ما يطرده « فِعَال » من الأوزان في إجمال ، فقال في « فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ » .

(فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ « فِعَالٌ » لهُمَا وَقَلٌّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَاءُ مِنْهُمَا) ^(٧)

(*) « فعل » مبتدأ « وفعله » مضاف عليه « فَعَال » مبتدأ ثان « لهما » جار ومجرور خبره والجملة خبر الأول « وقل » فعل ماض فاعله يعود على فَعَال « فِيمَا » متعلق بقول « عينه » مبتدأ ومضاف إليه « الياء » خبر والجملة صلة ما « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الموصولة .

(الثنائي عشر) «فُعُول» — بضمَّتَيْن . وَيُظَرِّدُ فِي أَرْبَعَةِ :

فبين أنه قليل فيما عينه ياء منهما ؛ ولم يذكر أنه قليل فيما فاؤه الياء أيضاً كما أوضحنا وقال في الأربعة التالية لها وهي : «فَعَلْ وفَعْلَة» . و «فِعْل وفِعْلٌ»
(و «فَعْلٌ» أَيْضاً لَهُ «فِعَالٌ» مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ
أَوْ يَكُ مُضْمَعًا ، وَمِنْهُ «فَعَلٍ» ذُو النَّاءِ وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ ، فَاقْبَلِ^(١)
أى : اطرِد «فِعَالٌ» فِي «فَعْل وفَعْلَة» مَا لَمْ يَكُنْ لَاهُمَا مَعْتَلًا أَوْ مَضَاعًا ،
واطرِد أَيْضًا فِي «فُعْل وفِعْلٌ» وَقَدْ أَوْضَحَ الْمَصْنَفُ شُرُوطَ كُلِّ .

وفي الرابع والثامن — وهما : «فَعِيلٌ» ، ومؤنثه — قال :

(وَفِي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَزَّ كَذَلِكَ فِي أَنْشَاءِهِ أَيْضًا اطرِد^(٢))
أى اطرِد «فِعَالٌ» أَيْضًا — فِي كُلِّ صِفَةٍ عَلَى فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ ، مُقْتَرَنَةٌ بِالنَّاءِ
أَوْ مُجْرَدَةٌ مِنْهَا ؛ بِشَرَطِ صِحَّةِ لَاهُمَا كَمَا أَسَافُنَا .

وقال في الخمسة الباقية ، وفي «فَعِيلٌ» مَعْتَلُ الْعَيْنِ بِالْوَاوِ صَحِيحُ اللَّامِ :

(وَشَاعَ فِي وَصْفِ كَلِّ «فَعْلَانًا» ، أَوْ أَنْثِيئِهِ ، أَوْ كَلِّ «فُعْلَانًا»
وَمِثْلُهُ «فُعْلَانَةٌ» ، وَالزَّمَهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَنِي^(٣))
أى : وشاع — أى اطرِد — «فِعَالٌ» جَمْعًا لَوْصَفَ عَلَى «فَعْلَانٍ» ، أَوْ أَنْثِيئِهِ وَهَما :
«فَعْلَانَةٌ أَوْ فَعْلَى» ، وَفِي وَصْفِ عَلَى «فُعْلَانٍ» أَوْ عَلَى «فَعْلَانَةٍ» . وَالتَّرَمُّ «فِعَالٌ» فِي
كُلِّ وَصْفٍ عَلَى فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلَةٍ مَعْتَلِ الْعَيْنِ ، نَحْوُ : طَوِيلٌ وَطَوِيلَةٌ .

(*) «وَفَعْلٌ» مَبْتَدَأُ أَوَّلِ «أَيْضًا» مَفْعُولٌ مُطَاعٍ لَهُ «خَبَرٌ مُقَدِّمٌ «فَعَالٌ» مَبْتَدَأُ خَوَارِ الْجُمْلَةِ خَبَرُ الْأَوَّلِ
«مَا» مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ فِي لَامِهِ «خَبَرٌ يَكُنْ مُقَدِّمٌ «اعْتِلَالٌ» اسْمُهَا ، وَخَر (*) «أَوْ يَكُ» مَفْعُولٌ مُضَارِعٌ نَائِلٌ
مَعْطُوفٌ عَلَى يَكُنْ بِحَذْفِ النُّونِ لِقَتْخَفِيفٍ ، وَاسْمُهَا يَمُودُ إِلَى فِعْلٍ «مَضْمَعًا» خَبَرُهَا «وَمِثْلُ»
خَبَرٌ مُقَدِّمٌ «فَعْلٌ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «ذُو النَّاءِ» ذُو مَبْتَدَأٍ ، وَخَرِ النَّاءِ مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَفَعْلٌ» مَعْطُوفٌ
عَلَى ذُو النَّاءِ «مَعَ فَعْلٍ» مَعَ ظَرْفٍ مُتَعَلِّقٍ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ مِنْ فَعْلٍ ، وَفَعْلٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ .
(*) «وَفِي فَعِيلٍ» مُتَعَلِّقٌ بِوَرْدِ «وَصِفِ فَاعِلٍ» وَصِفِ حَالٌ مِنْ فَعِيلٍ وَفَاعِلٍ مُضَافٌ إِلَيْهِ
«كَذَلِكَ فِي أَنْشَاءِهِ» مُتَعَلِّقَانِ بِاِطْرِدِ وَالضَّمِيرُ يَمُودُ إِلَى فَعَالٍ .

(*) «وَعَلَى فَعْلَانًا» مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ نَمَتْ لَوْصَفِ «أَوْ أَنْثِيئِهِ» عَطْفٌ عَلَيْهِ «أَوْ عَلَى فَعْلَانًا»
مَعْطُوفٌ عَلَى فَعْلَانًا «وَمِثْلُهُ» خَبَرٌ مُقَدِّمٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ «فَعْلَانَةٌ» مَبْتَدَأُ مُؤَخَّرٍ «تَنِي» فَعْلٌ مُضَارِعٌ
مَحْزُومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ وَهُوَ الزَّمَهُ ، وَالْيَاءُ لِلشَّبَاعِ .

أحدهما: اسم على «فعلٍ» نحو: كَبَدَ وَوَعَلَ^(١) - وهو فيه كاللازم^(٢). وجاء في نحو: نَمَرَ - نُمُور على القياس، ونَمَرَ^(٣) قال:
* فِيهَا عَيَائِلُ أُسُودٍ وَنَمَرَ*^(٤)
وقد يكون مقصوراً من نُمُور للضرورة^(٥)، وقالوا أيضاً: أَعَارَ^(٦).
والثلاثة الباقية: الاسم^(٧) الثلاثي الساكن العين، مفتوحُ الفاء^(٨)
نحو: كَنَبَ وَفَلَسَ، ومكسورُها نحو: حَمَلَ وَضَرَسَ، ومضمومُها نحو:
جُنَدَ وَبُرَدَ - إلا في ثلاثة^(٩):

(١) الوعل - كسكتف - تيس الجبل، ويقال فيه: وَعَلَ - ووَعَلَ كدتل،
والأنثى وعلة (٢) أى اطراد «فعل» فى فعل - ملترزم غالباً لا يكاد يجاوزه إلى غيره .
(٣) أى: سماعاً (٤) بيت من مشطور الرجز، أنشده سيدييه الحُكَيْم بن مُعِيّة
الرُبَيعى من تميم - يصف فتاة نبئت فى موضع مخفوف بالجبال والشجر . وقبله
حَفَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَتَمَرٌ فى أَشْبِ النِّيطَانِ مُلْتَفٌّ الحُظُرُ
اللغة والاعراب . حَفَّتْ : أحيطت . بأطواد : جمع طود ، وأصله الجبل العالى .
والمراد هنا : الشديد الارتفاع . أشب : ملتف ومختلط . النيطان : جمع غوط ، وهو الأرض
المطمئنة الواسعة . الحظر : الموضع الذى حوله شجر كالحظيرة . عيائيل : جمع عيل - واحد
العيال ، والمراد : أشبال السباع . « فيها » خبر مقدم والضمير عائد إلى النيطان «عيائيل»
مبتدأ مؤخر «أسود» بدل من عيائيل أو بيان لها : وروى بالجر على الإضافة ،
ويكون من إضافة الصفة للموصوف . وقيل: الصواب «غيائيل» جمع غيئل وهو موضع الأسد
والشاهد : جمع «نمر» على نمر سماعاً ، والقياس : نَمور (٥) أى أن أصله نَمور
على رزن فعل ، ثم حذفت الواو للضرورة اكتفاء بالحركة المجانسة لها .
(٦) جمع قلة قياسى لنمر - لا سماعى (٧) خرجت الصفة كضعب وجلف - وخلو .
(٨) وليس معتل العين بالواو ، كحوض - فلا يجمع على فعل . وشذ فى «فوج I -
وهم الجماعة من الناس - فووج (٩) من مضموم الفاء ، فلا يطرد فيها فُعلول .

أحدها : مقتل العين كُحوت^(١) .

الثاني : مقتل اللام كُمذى^(٢) . وشذَّ في نُوى نُوى ، قال :

* خَلَّتْ إِلَّا أَيَّاصِرَ أَوْ نُويًّا *^(٣)

الثالث : المضاعف - كُمذ^(٤) . وشذَّ في حُصَّ - بالحاء المهملة - وهو

الوَرَس^(٥) - حُصُوص . وَيَحْفَظُ فِي « فَعَلَ »^(٦) كَأَسَد ، وَشَجَن ، وَنَدَب^(٧) ، وَذَكَر .

(١) فالنائب جمعه على « فَمِلان » كحيتان (٢) فيجمع غالباً على « أفعال » تقول : مدى - وأمداء ؛ بقلب يائه همزة طبقاً لقاعدة الإعلال . والمُدى : التقدير الشامى وهو غير المد المعروف (٣) صدر بيت من الوافر لأطرماح ، وعجزه :

* نَحَافِرُهَا كَأَثَرِيَةِ الْإِضِينَ *

اللغة والاعراب . أياصر : جمع أياصر ، وهو جبل قصير يشد في أسفل الجباء إلى وتد . نُويًا : جمع نُوى ، وهى حفيرة تحفر حول الجباء لئلا يدخله المطر . كَأَسَرِيَّة - جمع سبرى كفى : نهر صغير يجرى إلى النخل . وروى : كَأَثَرِيَّة . الإضين : جمع أضاة ، وهى المستنقع من سيل أو غيره . « إلا » أداة استثناء « أياصر » منصوب على الاستثناء . « محافرها » مبتدأ ومضاف إليه « كَأَثَرِيَّة » متعلق بمحذوف خبر وهو مضاف إلى « الأضين » الملاحق بجمع المذكر السالم ، والجملة من المبتدأ والخبر صفة « لنُويًا » . والمعنى : أن هذه الديار خلت من أهلها ودرست آثارها ، ولم يبق إلا الأياصر والنوى ، وقد خرج منها الماء على شكل مجار صغيرة كأسرية الإضين .

والشاهد : جمع « نُوى » بزنة « فَعَلَ » وهو مقتل اللام - على نُوى بزنة « فَعُول » ، وأصله نُوى - اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمتا ، ثم كسرت الهمزة لتناسبة الياء . ويجوز قلب ضمة النون كسرة لتناسبة أيضاً . (٤) المد : مكيال مقداره رطلان عند أهل العراق ، ورطل وثلاث عند أهل الحجاز . ولا يجمع على « فَعُول » بل جمعه : أمداد (٥) وقيل : هو الزعفران . والنورس - كما فى القاموس : نبات كالسمسم يزرع باليمن نافع للسكف طلاء ، وللهيق شرباً (٦) أى اسماً غير مضعف (٧) النذب : جمع ندبة - وهى أثر الجرح الباقى على الجلد

(الثالث عشر) «فَعْلَان» — بكسر أوله وسكون ثانيه . ويطرد أيضاً في أربعة : اسم على «فُعَال» كفلام وغُرَاب . أو على «فُعَل» كضُرد وجُرَذ . أو «فُعَل» — وَاوَى العين — كحُوت وكُوز . أو «فُعَل»^(١) كَتَاج — وسَاج — وخال^(٢) — وِجَاز — وَنَار ، وَقَاع . وَقَلَّ في نحو: صِنُو وَخَرِب^(٣) وَغَزَال، وَصَوَّار^(٤) وَحَائِط، وَظَلَمِيم^(٥) وَخَرُوف (الرابع عشر) «فُعْلَان» — بضم أوله وسكون ثانيه . ويكثر في ثلاثة : في اسم على «فُعَل» كظَهَر وَبَطْن ، أو «فُعَل» صحيح العين ؛

(١) والنائب أن تكون عينه في الأصل معتلة .

(٢) الحال : النقطة المخالفة لبقية لون البدن ، والأصل خيل ، والجمع خيلان .

(٣) الحَرِب : ذكر الجبارى — والشعر المختاب وسط المرفق ، والجمع أخراب وخراب — وخرِبان (٤) هو القطيع من بقر الوحش، وجمعه : صيران، وأصله : صَوَّارَان . (٥) هو ذكر النعام ، وجمعه ظلمان . وكذلك يحفظ في «فُعَلَة» كدسوة ونسوان وفي وصف على «فُعَل» كضيف، وضيغان — أو على «فُعَال» كشجاع وشجمان .

وفي الوزنين المتقدمين «مفعول» و «فعلان» — يقول الاظم في إجمال :

(وَبِفُعُولٍ «فُعَلٌ» نَحْوُ كَبِدٍ يُنْخَصُّ غَالِبًا ، كَذَاكَ يَطْرُدُ فِي «فُعَلٍ» أَسْمَاءُ مُطْلَقَ الْفَاءِ ، وَ«فُعَلٌ» لَهُ ، وَلِلْفُعَالِ «فُعْلَانٌ» حَصَلُ وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا ، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا^(٦))
أى : أن «فُعُول» يورد جمعاً — في اسم ثلاثى على «فُعَل» ويلتزم فيه غالباً .

(*) «وبفُعُول» متعلق بـ«فُعَل» ، مبتدأ «نحو كبد» نحو خبر لمبتدأ محذوف وكبد مضاف إليه «ينخص» الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر فعل «غالباً» حال من الضمير في ينخص «كذلك» متعلق بيطرد وفاعله يعود إلى فعول (*) «في فعل» متعلق بيطرد اسماً مطلقاً الفاء «حالان من فعل» ومضاف إليه «وفعل» مبتدأ «له» جار ومجرور خبر «وللفعال» متعلق بمحصل «فعلان» مبتدأ وجملة «حصل» خبر (*) «في حوت وقاع» متعلقان بشاع «م» ظرف متعلق بمحذوف حال منهما «ما» اسم موصول مضاف إليه «ضاهاهما» فاعل ضاهى يعود إلى ما للوصولة ، والضمير البارز مفعول ، والجملة صلة ما «وقل» فعل ماض فاعله يعود إلى فعلان «في غيرهما» متعلق بقل .

كذكر وجذع^(١) ، أو « فَعِيل » كقَضِب ورَغِيف وكثِيب
وقلّ في نحو : راكب وأسود ، وزُقَاق^(٢) .

(الخامس عشر) « فُعلاء » — بضم أوّله وفتح ثانيه . ويطرّد في
« فَعِيل بمعنى فاعل »^(٣) — غير مُضَاعَفٍ ولا مُعْتَلِّ اللّام^(٤) . كظَرِيف وَكَرِيم
وبخِيل . وكثَرَ في « فاعِل » دالّاً على معنى كالغريزة ، كما قيل وصالح وشاعر ،

ويطرّد في اسم على « فعل » مثلث الفاء ، ويحفظ في « فَعَل » . أما « فعلان » فيطرّد
في اسم على « مُفعَل » وقد سبق أنه مطرّد في « مُفَعَّل » كصرد . وكذلك يطرّد فيها عنه
واو ؛ من « مُفعل » أو « فَعَل » كحوت وقاع ، ويقل في غير ذاك . ولم يذكر الناظم
الشروط والتفصيلات ، وقد أوضحها المصنف وزدناها إيضاحاً .

(١) الجذع : الشاب الحدث ، وقيل : الثني من المعز . وهي بهاء ، والجمع : جذاع وجذعان —
وهو صفة بحسب الأصل . ثم غلبت عليه الاسمية ؛ كمبد وعبدان . ومثله : حمل وحملان
(٢) الزقاق — كغراب : السكة ويؤنث ، والجمع أزقة وزقان . وهو أيضاً مجاز البحرين .
وفي الأسماء الثلاثة التي تجمع على « فعلان » يقول الناظم :

(وَ « فُعَلَا » أُنْثَمَا ، وَفُعَيْلًا ، وَفَعْلٌ غَيْرَ مُعْتَلِّ الْعَيْنِ — فُعْلَانٌ شَمْلٌ)^(٥)

أى : أن « فعلان » جمعاً يشمل من المفردات : الصحيح العين الذي على وزن
« فعل » ، و « فَعِيل » و « فَعْل » — وخرج بقوله اسماً : ضخم — وجميل — وبطل
وبغير معتل العين : نحو قود ؟ فلا يجمع شيء منها على « فعلان » .

(٣) أو بمعنى « مُفعل » — أو « مفاعل » ، ويشترط أن يكون « فَعِيل » في الثلاثة :
وصفاً لمذكر عاقل ، غير مضاعف ولا معتل اللام ، دالّاً على سجية مدح أو ذم كما مثل المصنف
وشذ : أسراء — وقتلاء — وسجناء — في أسير وقتيل وسجين ؛ لأنهما بمعنى مفعول
(٤) خرج نحو : لبيب وشديد ، وغنى وولى .

(*) « وفعلا » مفعول مقدم لشمّل « اسما » حال من فعلا « وفَيْلا وفعل » ممطوئان عليه
« غير معتل العين » غير حال من فعل وما بعده مضاف إليه « فعلان » مبتدأ « شمل » الجملة خبر .

وشذَّ «فُعلاء» في نحو: جَبَانٌ^(١) وَخَلِيفَةٌ^(٢) وَسَمَحٌ، وَوُدُودٌ.

(السادس عشر) «أَفِعْلَاء» — بكسر ثالثة . وهو نائب عن فُعْلَاء؛

في المضعف^(٣) كَشَدِيدٍ وَعَزِيزٍ، وفي المعتل^(٤) كَوَلِيٍّ وَغَنِيٍّ .

وشذَّ في نحو^(٥): نَصِيبٌ، وَصَدِيقٌ، وَهَيِّنٌ .

(السابع عشر) «فَوَاعِل» — ويطرَّد في سبعة: في «فَاعِلَةٌ» اسماً

أو صفةً (كـ) نَاصِيَةٍ كَآذِيَةِ خَاطِئَةٍ^(٦)، وفي اسمٍ على «فَوَعَلٍ» كَجَوْهَرٍ

(١) أى مما ليس على «فعليل» أو «فاعل» .

(٢) فقد جمعه على خلفاء بطريق الحمل على المذكور — وهو خليف؛ لأنه لا يقع إلا على مذكر . وقيل: إن «خلفاء» جمع خلف ، أما خليفة ، فجمعه «خلائف» .

(٣) أى في جمع فعليل التقدم بمعنى فاعل .

(٤) أى معتل للام من فعليل أيضاً .

(٥) أى من غير المضعف والمعتل للام . وشذ كذلك «ظنين» — بمعنى متهم —

و «أظاء» ؛ لأنه بمعنى مفعول ، وإن كان مضعفاً .

وفي «فُعلاء» و «أفعلاء» يقول الناظم :

(وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ «فُعْلَاء» كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُمِلَا

وَنَابَ عَنْهُ «أَفْعِلَاء» فِي الْمَعْلَلِ لَامًا ، وَمُضْعَفٍ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ قُلٌّ^(٧))

أى : أن «فُعْلَاء» يطرَّد جمعاً في «فعليل» بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل ، غير مضاعف ولا معتل للام ؛ كـكريم وبخيل ، وما شابههما مما يدل على معنى كالنريزة .

وينوب عن «فُعْلَاء» في المضاعف والمعتل — «أفعلاء» ، وقل مجيء «أفعلاء» جمعاً لنير ما ذكر (٦) ناصية : اسم ، وكاذبة وخاطئة — صفتان . الآية ١ : سورة العلق

(*) «ولـكريم» خبر مقدم «وبخيل» معطوف عليه «فُعْلَاء» مبتدأ مؤخر «كذ» متعاقب يجملا في موضع للمفعول الثاني «لـ» متعاقب به أيضاً ، و«لـ» اسم موصول «ضاهاهما» الجملة صلة ما «قد» حرف تحقيق «جملا» نائب فاعله المائد إلى فعلا — هو مفعوله الأول ، والألف للاطلاق .
(*) «في المعلل» متعلق بناب «لاما» تمييز «ومضعف» عطف على المعلل «وغير ذلك» غير مبتدأ واسم الإشارة مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب ، وجملة «قل» خبره .

وكوثر، أو « فَوْعَلَة » كصَوْمَعَة^(١) وزَوْبَعَة ، أو « فاعَل » - بالفتح
 كحَاتَمَ وَقَالَ ب، أو « فاعِلَاء » - بالكسر، نحو: قاصِمَاءَ وَرَاهِطَاءَ^(٢) ،
 أو « فاعِل » كجَبَانِزِ^(٣) وكاهِل، أو في وصفٍ على « فاعِلٍ » لمَوْنَتِ^(٤) ،
 كحَائِضٍ وطَالِقٍ ، أو لغيرِ عَاقِلٍ^(٥) كصَاهِلٍ وشَاهِقٍ .
 وشَذَّ فَوَارِسُ - ونَوَا كِسُ - وسَوَابِقُ - وهَوَالِكُ^(٦) .

- (١) هي : بيت العبادة للنصارى - كالصومع .
 (٢) اسمان لحجر اليربوع . وله ثالث اسمه: النافقاء، وجمها: قواصع - ورواهط - ونوافق
 (٣) هي : الحشبة توضع فوق حائطين - والحشبة التي تحمل خشب سقف البيت .
 (٤) اى : عاقل ، خال من تاء التأنيث غلباً .
 (٥) بشرط أن يكون لمذكر .
 (٦) لأنها جموع أوصاف على « فاعل » لمذكر عامل . والناكس : المطاطىء رأسه
 وزاد في الكافية ثامناً ، وهو : « فَوْعَلَة » نحو : صومعة وصوامع . وقد ذكر في
 التسهيل ضابطاً لهذه الأنواع . فقال : « فواعل لغير فاعل ، الموصوف به مذكر عاقل ،
 مما ثانيه ألف زائدة ؛ أو واو غير ملحقة بنحاسى » . وقوله مما ثانيه - بيان لغير ، واحترز
 به من نحو : آدم ، فإن ألفه أبدلت من فاء الكلمة ، فلا يجمع على فواعل - بل على
 أفاعل ، نحو : أوادم . واحترز بقوله : غير ملحقة بنحاسى - من نحو : خورنق ، جمعه :
 خرائق ، بحذف الواو - بزنة فعال ؛ لأن الواو فيه للالحاق . والخورنق : قصر للثمان
 الأكبر مشهوره . وفي فواعل - يقول الناظم :

(« فَوَاعِلٌ » لِفَوَعَلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ
 وَحَائِضٍ ، وَصَاهِلٍ ، وَفَاعِلَةٍ ، وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلَةٌ^(*))

(*) « فواعل » مبتدأ « ففوعل » خبر « ففاعل وفاعلاء » معطوفان على فوعل « مع »
 ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله « وحائض وصاهل وفاعله » معطوفات على كاهل « وشذ »
 فعل ماض وفاعله يعود إلى فواعل « في الفارس » متعلق بشذ « مع ما » مع ظرف حال من الفارس
 و « ما » مضاف إليه « مائلة » الجملة صلة ما ، والضمير البارز في مائل مفعوله ، وهو يعود إلى الفارس

(الثامن عشر) «فَعَائِلٌ». ويَطْرُدُ في كلِّ رِباعٍ^(١) مؤنَّث، ثالثه مَدَّةٌ^(٢)؛ سواء كان تأنيثه بالتاء كسَحَابَةٍ^(٣) وصَحِيفَةٍ وحُلُوبَةٍ — أو بالمعنى كَشِمَالٍ^(٤)، وعَجُوز، وسعيد — علمَ امرأة.

أى : أن فواعل يطرد جمعاً لاسم على وزن «فَوَعَلَ»، أو على «فاعله» — أو على «فاعله» — أو على «فاعل»، نحو كاهل. ويطرُد أيضاً في وصف خاص بالأنثى على وزن «فاعل» كحائض، ولمذكّر غير عاقل كصاهل. وفي جمع على «فاعلة». وشذ في وصف على «فاعل» لمذكّر عاقل لم يجمع على «فواعل». ويرى بعض الباحثين عدم التقيد بالشرط الذى يقضى ألا تجمع صفة «فاعل» على فواعل إذا كانت وصفاً لمذكّر عاقل؛ وذلك لوجود جموع كثيرة من هذا النوع، كل منها وصف لمذكّر عاقل؛ كسابق وسوابق — وسابح وسوايح — وقارىء وقوارىء — وكاهن وكواهن — وغائب وغوايب — وحاج وحواج. فالحق أن صيغة «فاعل» تجمع قياساً على «فواعل»؛ سواء كانت صفة للمذكّر العاقل أم غير العاقل، غير أن الأفضل مراعاة الشروط.

(١) قال شارح الموضح : اسماً كان أو صفة. وشرط غيره الاسمية في ذوات التاء، ما عدا «فعليلة» فتجتمع على فعائل ولو كانت صفة، كاطيفة ولطائف؛ بشرط ألا تكون بمعنى مفعول.

(٢) ألفاً كانت، أو واواً، أو ياء.

(٣) مثلها : رسالة، وذؤابة.

(٤) بكسر الشين — مقابل يمين. وبفتحها — ريح تهب من ناحية القطب. وهو يشمل عشرة أوزان : خمسة مخنومة بالتاء، وخسة مجردة منها؛ فالتى بالتاء «فعالة» مثلثة الفاء؛ كذؤابة — وسحابة — ورساله، و«فعولة» : كحمولة وحمايل، و«فعليلة» كصحيفة وصحائف، ويشترط ألا تكون بمعنى مفعولة، كجريحمة بمعنى مجروحة. والمجردة منها — ويشترط أن تكون مؤنث معنوية — هى : «فعال» مثلثة الفاء، نحو : شمال : «للبيد اليسرى» وشمال، وعقاب «اسم لطائر» وعقائب، وشمال للريح المعروفة وشمال. و«فعول» نحو : عجوز وعجائز. و«فعليل» نحو : لطيف «اسم امرأة» ولطائف. وذكر في التسهيل : أن «فعائل» يكون جمعاً للمؤنث بألف التأنيث المقصورة كجبارى وجبار — أو المدودة، كجلولاء وجلائل، وشذ :

(التاسع عشر) «فَعَالِي» — بفتح أوله وكسر رابعه . وَيَطْرُدُ فِي سبعة : «فَعْلَاة» كَمَوْمَاة^(١) . و «فَعْلَاة» كَسِعْلَاة^(٢) . و «فِعْلِيَّة» كَهَبْرِيَّة^(٣) . و «فَعْلُوَّة» كَمَرْقُوَّة^(٤) — وما حُذِفَ أَوَّلُ زَائِدِيهِ^(٥) مِنْ نَحْوِ : «حَبْنَطَى وَقَلَنْسُوَّة»^(٦) . و «فَعْلَاء» ؛ اسماً كصحراء — أو صفة لا مُذَكَّرَ لَهَا كَعَمْدَاء^(٧) . وَذُ الْأَلْفُ الْمُقْصُورَةُ ؛ لِتَأْنِيثِ مُضَرَّةٍ وَضُرَائِرٍ — وَحُرَّةٍ وَحَرَائِرٍ — وَكَلْبَةٍ وَكَلْبَائِرٍ ؛ لِأَنَّهَا ثَلَاثِيَّةٌ . وَفِي «فَعَائِلٍ» يَقُولُ الْبَاطِنُ :

(وَبِفَعَائِلٍ اِجْمَعَنَّ «فَعَالَانِ» وَشِئْبَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ^(٨))
أى : أَنْ فَعَائِلٌ يَكُونُ جَمْعاً لِكُلِّ اسْمٍ رَبَاعِيٍّ بِمَدَّةٍ قَبْلَ آخِرِهِ ، مُؤَنَّثٌ — بَتَاءٍ ثَابِتَةٍ أَوْ مُزَالَةٍ — أَيْ غَيْرِ مُوجُودَةٍ . وَالْمُرَادُ بِشِبْهِ «فَعَالَةٍ» — «فَعِيلٌ» وَ «فَعُولٌ» بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَتَيْنِ مِنْهَا ، وَقَدْ أَوْضَحْنَا ذَلِكَ كُلَّهُ بِالْأَمْثَلَةِ .

- (١) هِيَ الصَّحْرَاءُ الْوَاسِعَةُ الَّتِي لَا نَبَاتَ فِيهَا ، وَجَمْعُهَا : مَوَامٍ — كَجَوَارِ .
- (٢) هِيَ فِي زَعَمِ الْعَرَبِ : التَّوَلُّ ، أَوْ سَاحِرَةُ الْجِنِّ — وَجَمْعُهَا سَعَالٌ .
- (٣) هِيَ الْقَشْرُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِأَصُولِ شَعْرِ الرَّأْسِ — أَوْ مَا يَنْطَابِرُ مِنْ ذُرَاتِ الْقَطَنِ وَالدَّقِيقِ — وَجَمْعُهَا هَبَارٌ .
- (٤) هِيَ الْخَشْبَةُ الَّتِي تَوْضَعُ عَرْضاً فِي رَأْسِ الدَّلْوِ — وَجَمْعُهَا عِرَاقٌ .
- (٥) أَيْ مَا كَانَ ذَا زِيَادَتَيْنِ بَيْنَهُمَا حَرْفٌ أَصْلِيٌّ ، وَيُحْذَفُ أَوَّلُ الزِّيَادَتَيْنِ عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ .
- (٦) الْحَبْنَطَى : الْعَظِيمُ الْبَطْنِ . وَالْقَلَنْسُوَّةُ ، مَا يَلْبَسُ عَلَى الرَّأْسِ . وَقَدْ زِيدَ فِي الْأَوَّلِ النُّونُ وَالْأَلْفُ ؛ لِيَلْحَقَ بِسَفَرِجَلٍ . فَإِذَا حُذِفَ أَوَّلُ زَائِدِيهِ — وَهُوَ النُّونُ — قِيلَ فِي جَمْعِهِ : حِبَاطٌ . أَمَّا الثَّانِي فَقَدْ زِيدَ فِيهِ النُّونُ وَالْوَاوُ فَإِذَا حُذِفَ أَوَّلُ الزَائِدَيْنِ — قِيلَ فِي جَمْعِهِ : قِلَاسٌ . أَمَّا مَنْ يَحْذَفُ ثَانِي الزَائِدَيْنِ فَيَجْعَلُهُمَا عَلَى حِبَاطٍ وَقِلَاسٍ . وَمِثْلُهُمَا : عَفْرَنِي لِلْأَسَدِ ، وَبِلَهْنِيَّةٍ بِمَعْنَى السَّعَةِ ؛ يُقَالُ : فُلَانٌ فِي بِلَهْنِيَّةٍ مِنَ الْعَيْشِ — أَيْ فِي سَعَةٍ .
- (٧) هِيَ الْبَسْكَرُ .

(*) « وَبِفَعَائِلٍ » مُتَعَلِّقٌ بِاجْمَعَنَّ «فَعَالَةً» مَفْعُولُهُ « وَشِبْهُهُ » مَعْطُوفٌ عَلَى «فَعَالَةٍ» ذَاتَاءٌ « ذَا » — حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ وَتَاءٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَوْ مُزَالَةٌ» مَعْطُوفٌ عَلَى «ذَاتَاءٍ» وَإِضَافَتُهُ إِلَى الْهَاءِ مِنْ إِضَافَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ لِمَفْعُولِهِ الثَّانِي ، وَالْأَوَّلُ هُوَ نَائِبُ الْفَاعِلِ .

كُجُبِي - أو إلحاق كَذِفَرِي^(١) .

(تمام العشرين) « فَعَالِي » - بفتح أوله ورابعه . ويُشَارِكُ الفَعَالِي - بالكسر - في صحراء ، وما ذُكِرَ بعده^(٢) .

وَلَيْسَ لِفَعَالِي ما ينفردُ به عن الفَعَالِي - إِلَّا وَصَفُ^(٣) .

(الحادى والشعرون) « فَعَالِي » - بالتشديد . ويَطْرُدُ في كلِّ ثَلَاثِي^(٤) آخره ياء مشددة^(٥) غير متجددة للنسب^(٦)

(١) هى الموضع الذى خلف أذن البعير يرشح منه العرق ، والجمع : زفار . وألفه زائدة للإلحاق بدرهم . ويحفظ فعالي في نحو: مَهر ومَهار - وأهل وأهال - وليلة وليال .
(٢) أى في « فعلاء » اسماً كصحراء - أو وصفاً لمؤنث لا مذكر له كعذراء ، أو مختوماً بألف التأنيث المقصورة ، أو ألف الإلحاق على أساس ما تقدم في « فَعَالِي » بالكسرة ؛ فهذه المفردات مشتركة عند جمعها بين « فَعَالِي - وفعالي » .
(٣) أى على وزن « فعلان » أو « فعلى » ، نحو: كسلان وكسالى - وسكران وسكارى - والأحسن في صيغة هذا الوصف - ضم أوله عند الجمع ، فيقال : كسالى - وسكارى . وكذلك ينفرد الفَعَالِي بالكسر - بالتحسة التى ذكرت قبل صيغة « فعلان » .
ويحفظ « فَعَالِي » فى نحو: يتيم - وأيم - وطاهر - وحبط . و « فَعَالِي » فى نحو: قديم - وقديمى ، وأسير - وأسارى .

وفى « الفعالي والفعالي » يقول الناطم فى إجمال لا تفصيل فيه ولا إيضاح .
(وبالفَعَالِي وَالْفَعَالِي مُجْمَعاً) صحراء وللمذذراء ، والقيس انبعا^(٧)
أى أن « فعالي وفعالي » يشتركان فى جمع ما كان على « فعلاء » ؛ اسماً كصحراء أو صفة كعذراء . واتباع القياس على هذين المثالين - أى قس عليهما نظائرها .
(٤) ساكن المين .
(٥) تلى الأحرف الثلاثة وتزيد عليها .
(٦) سواء كانت هذه الياء أصلية لغير النسب مطلقاً ككبرى - أم أصلها مزيدة

(*) « وبالفَعَالِي » متعلق بجمعا ، والباء بمعنى على « والفَعَالِي » معطوف عليه « صحراء » نائب فاعل جمع « والمذذراء » عطوف عليه « والقيس » مفعول انبع ، والألف فى انبع منقلبة عن التوفى الحقيقه ، ومعناه : اتبع القياس على هذين المثالين - أى قس عليهما نظائرها .

كَبُخْتِي^(١) وَكُرَيْيَ وَقُرَيْيَ^(٢) بخلاف نحو : مصرى ، وَبَصْرَى^(٣)
وَأَمَّا أَنَا نَسِي فَجَمَعُ إِنْسَان — لَا إِنْسِي^(٤) ، وَأَصْلُهُ أَنَا نَسِين ؛ فَأَبْدَلُوا
النون ياء — كما قالوا : ظَرَبَان وَظَرَابِي^(٥) .

(الثانى والعشرون) « فَعَالِل » . وَيَطْرُدُ فى أربعة وهى :

الرُّبَاعَى وَالْخَمَاسَى — مُجَرَّدَيْن ، ومزیداً فیہما :

للنسب ، ثم أهمل هذا الغرض وترك وأصبح غير ملحوظ ، نحو : مُهْزَرى ؛ فإن أصله
الجل المنسوب إلى قبيلة « مُهْزرة » النجيلة المشهورة بالإبل المذكورة ، ثم أهمل ذلك
وصار المهزى اسماً للنجيب من الإبل مطلقاً ؛ فيجمع على مهازى .

(١) أصله الجمل المنسوب إلى « بُخْت » الحراسانية ؛ وهى المشهورة بجودة إبلها
وحسنها ، ثم تنوسى ذلك وشاع استعمال « البختى » فى كل جمل قوى جميل ، وجمعه
بختاى — والأنثى بُخْتِيَّة . (٢) القمرى : نوع من الحمام ، والجمع قمارى — والأنثى قمرية .
(٣) لأن ياءها متجددة للنسب . ولا يجمع على هذا الوزن . مثل عربى وعجمى
لتحرك عينهما . وشد قبطى وقباطى .

(٤) لأن الياء فى « إنسى » متجددة للنسب الباقى على حاله . وما ختم بها لا يجمع
على « فعالى » . وقيل : ما المانع من جعل أناسى جمع إنسى على تناسى النسب — كما
قالوا فى بختى وقري ؟ . وأناسين : جمع إنسان ولا داعى للبدل ؟ والعرب تقول :
إنسى — فى معنى إنسان ؟ (٥) أصله . ظرايين ، فأبدلت النون ياء . و« الظربان » :
دوية كالهرة منتنة الريح . ويحفظ « فعالى » فى نحو : صحراء وعذراء ؛ فيقال :
صحارى وعذارى . وذكر فى التسهيل : أنه يطرد أيضاً فى وزن « فعلاء »
على النحو الذى سبق شرحه ؛ نحو : علباء — وقوباء .

وفى « فعالى » يقول الناظم :

(وَاجْعَلْ فَعَالِي لِفَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ ، كَالْكُرَيْيَ تَنْزِيحِ الْعَرَبِ)^(٦)

(*) « فعالى » مفعول أول اجعل « لفير » فى موضع المفعول الثانى له « ذى نسب » ذى مضاف إليه
ونسب كذلك « جدد » فعل ماضى المجهول . والجملة مفعلة للنسب « كالكرى » متعلق بحذوف حال من غير ذى
نسب — أو خبر ابتداء عذوف « تنبع » من مضارع مجزوم فى جواب الأمر « العرب » مفعول تنبع .

فالأول : كَجَعْفَرٍ وَزَبْرِجٍ ^(١) .

والثاني : كَسَفَرَجَلٍ وَجَحْمَرِشٍ ^(٢) . وَيَجِبُ حَذْفُ خَامِسِهِ ^(٣)

فتقول : سَفَارِجٍ وَجَحَامِرٍ ، وَأَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي حَذْفِ الرَّابِعِ أَوِ الْخَامِسِ ؛

إِنْ كَانَ الرَّابِعُ مُشَبِّهًا لِلْحُرُوفِ الَّتِي تَزَادُ ^(٤) : إِمَّا بِكَوْنِهِ بِلَفْظٍ أَحَدَهَا

كَخَذَرَتَقٍ ^(٥) — أَوْ بِكَوْنِهِ مِنْ مَخْرَجِهِ كَفَرَزْدَقٍ ^(٦) ؛ فَإِنَّ الدَّالَّ

مِنْ مَخْرَجِ التَّاءِ .

أَي : اجْعَلِ « فَعَالِي » جَمْعًا لِكُلِّ اسْمٍ ثَلَاثِي آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ غَيْرُ مُتَجَدِّدَةٍ
لِلنَّسَبِ ؛ كَكُرْسَى . أَمَّا النَّسَبُ غَيْرُ الْمُتَجَدِّدِ — وَهُوَ الَّذِي أَهْمَلُ عِنْدَ الْجَمِيعِ —
فَلَا يَمْنَعُ جَمْعُهُ .

(١) الجعفر : النهر الصغير ، والكبير الواسع — ضد ، أَوِ النَّهْرُ الْمَلَّانُ . وَالتَّزْرِجُ :
الذهب — أَوِ السَّحَابُ الرَّقِيقُ الَّذِي يَخَالِطُ لَوْنُهُ حُمْرَةً .

(٢) الجحمرش : المعجوز الكبيرة — والمرأة السمجة الوقحة .

(٣) وَذَلِكَ لِلتَّخْفِيفِ ؛ لِأَنَّ الثَّقَلَ حَدَثَ بِهِ .

(٤) حُرُوفُ الزِّيَادَةِ عَشْرَةٌ مَعْرُوفَةٌ ، وَهِيَ مَجْمُوعَةٌ فِي قَوْلِهِمْ : « أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ »
أَوْ فِي « سَأَلْتُونَهَا » وَيُمْكِنُ الِاسْتِغْنَاءُ عَنِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ ؛ تَوُدَى الْكَلِمَةُ مَعْنَى بَعْدَ حَذْفِهِ .

(٥) هُوَ الْمَكْبُوتُ ، فَرَابِهِ — وَهُوَ النَّونُ — حَرْفٌ أَصْلِي وَلَكِنَّهُ مِنْ لَفْظِ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ .

(٦) اسْمُ جَنْسٍ جَمْعِي لِفِرْزْدَقَةٍ ، وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْعَجِينِ ، وَلَقِبَ بِهِ هَامُ
ابْنُ غَالِبِ الشَّاعِرِ الْمَشْهُورِ . تَقُولُ فِي الْجَمْعِ : خَذَارِقُ ، وَفَرَازِقُ ، بِحَذْفِ الرَّابِعِ ،

وِخْدَارِنَ — وَفَرَازْدُ ، بِحَذْفِ الْخَامِسِ ، وَهُوَ أَجُودُ ؛ لِأَنَّ الْمَهْجُورَ الْحَذْفُ مِنَ الْآخِرِ ،
وَمَحَلُّ التَّخْيِيرِ : إِذَا لَمْ يَكُنِ الْخَامِسُ مُشَبِّهًا لِلزَّائِدِ ، وَإِلَّا وَجِبَ حَذْفُهُ مُطْلَقًا ، سِوَاكَانِ

الرَّابِعُ شَبِيهًا بِالزَّائِدِ أَمْ غَيْرُ شَبِيهٍ ، نَحْوُ : « قَدْ سَمِعْتُ » لِلجَمْلِ الضَّخْمِ — وَقَدْ أَعْمَ ، وَسَفَرَجَلُ —
وَسَفَارِجُ ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّامَ قَدْ تَزَادَ فِي نَحْوِ : عِبْدَلُ — فِي عَبْدَ .

وَالْخِلَاصَةُ

أَنْكَ إِذَا جُمِعَتِ الْجُمُاسِي ، تَعَيَّنَ حَذْفُ خَامِسِهِ — إِنْ لَمْ يَكُنِ الرَّابِعُ مُشَبِّهًا لِلزَّائِدِ ؛ فَإِنْ

والثالث^(١) : نحو مُدَخَّرَج - ومُتَدَخَّرَج .

والرابع^(٢) ، نحو : قَرَطْبُوس^(٣) ، وَخَنْدَرِيس^(٤) . وَيَجِبُ حَذْفُ زَائِدِ هَذَيْنِ التَّوَعِينِ^(٥) - إِلَّا إِذَا كَانَ لِيْنَا^(٦) قَبْلَ الْآخِرِ فَيَثْبُتُ . ثُمَّ إِنْ كَانَ يَاءُ مُصَحَّحِ^(٧) نَحْوُ : قَنْدِيل ، أَوْ وَاوْأَوْ أَوْ أَلْفَا قُلْبَا يَاءَيْنِ نَحْوُ : عُصْفُور - وَسِرْدَاخِ^(٨) .

كان الرابع كذلك ، فأنت بالخيار في حذف أحدهما ؛ ما لم يكن الخامس شبيهاً بالزائد وإلا تعين حذفه : (١) الرباعي المزيد بحرف أو حرفين ، أو ثلاثة - كاحرنجام . (٢) وهو الخامس المزيد (٣) قيل : هو بفتح القاف - الداهية ، وبكسرها - الناقة العظيمة الشديدة (٤) اسم من أسماء الحجر (٥) ويحذف مع الزائد - الحرف الخامس في مزيد الخامس أيضاً كما مر ، تقول في الجمع : دحارج - وقراطب - وخاندر . وتقول في قيعنرى « للجميل الضخم » - قباحت .

(٦) أى رابعا وإلا حذف . والمراد باللين الذى يبقى هنا فى الجمع : حرف العلة الساكن ؛ سواء كان قبله حركة تناسبه كما مثل المصنف - وهو حرف المد اصطلاحاً ، أو لا تناسبه كقفر دوس - وهو المسمى باللين - فيقال فى الجمع : فراديس .

فإذا كان حرف العلة متحركاً ، نحو : كنهور « للسحاب التراكم - وللرجل الضخم » ، وهبيخ للغلام المتلى لهما - قيل فى جمعهما : كناهر - وهبايح ، بحذف حرف العلة وجوباً ، وكذلك إذا كان حرف العلة غير رابع ، نحو : « قَدْ وَكَس » اسم من أسماء الأسد فيجمع على قداكس (٧) ويجمع ما هو فيه على « فعاليل » بزيادة ياء قبل الآخر فى الغالب ، إلا إذا كان مخنوماً ياء مشددة مثل : كرسى - فلا تزداد عليه ياء ، لئلا يجتمع فى آخر الكلمة الواحدة - ثلاث ياءات (٨) السرداخ : الناقة الطويلة - أو الكريمة - أو السمينة ، والمكان اللين . وفى صيغة « فعالل » وشبهه الآتى - يقول الناطم :

(وَبِفَعَالٍ وَشِبْهِهِ انْطَفَأَ فِى جَمْعٍ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى)

(*) « وبفعال » متعلق بانطفا « وشبهه » معطوف عليه « فى جمع » متعلق بانطفا « ما » اسم موصول مضاف إليه « فوق الثلاثة » فوق ظرف متعلق بارتقى الواقع صلة لماء ، والثلاثة مضاف إليه .

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ، وَمِنْ خَمَاسِي جُرْدَ ، الْآخِرَ انْفٍ بِالْقِيَاسِ (١٠)
 أى : أن «فعالل» ، وشبهه - يكونان جمعاً لكل اسم ارتقى على الثلاثة - أى رباعياً -
 غير ما سبق ذكر جمعه . وانف - أى احذف - الآخر من الخماسى المجرد عن الزيادة
 واجمه على «فعالل» قياساً . ثم قال الناظم فى الرباعى :

(وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ) (١١)
 أى : أن الرابع إذا كان شبيهاً بالمزيد - قد يحذف دون ما به تم العدد (١٢)
 الكلمة . فإن كان الرابع غير مشبه للزائد - لم يجوز حذفه ، ويتمين حذف الخامس ،
 ثم قال الناظم فى الخماسى :

(وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي احْذِفْهُ ، مَا لَمْ يَكُ لَيْفًا لِإِثْرِهِ الَّذِي حَتَمًا) (١٣)
 أى : احذف زائد الاسم العادى - أى المجاوز الرباعى « وهو الخماسى الزيد
 بحرف » ؛ إلا إذا كان هذا الزائد حرف لين قبل الآخر الذى به ختام الاسم ، فإن كان
 الزائد حرف مد قبل الآخر - لم يحذف ، بل يجمع الاسم على «فعاليل» ، نحو :
 قرطاس - وقرطاس .

هذا : ويصح فى جمع التكسير الذى على وزن «فعالل» وشبهه - إذا حذف
 من مفردة شئ عند الجمع - أن يزداد ياء قبل الآخر عوضاً عن المحذوف ؛ سواء كان
 المحذوف أصلياً أم زائداً . وكذلك يجوز أن يزداد فيه ياء قبل الآخر إن لم تسكن
 موجودة - ولو لم يحذف منه شئ ؛ كما يجوز حذفها إن كانت موجودة ، فتقول فى جمع
 وبرثن ، وفرزق ، وخدرنق : جعافر وجعافير - وبرثن وبرائين - وفرازق ،
 وفرازيق - وخدارق وخداريق ، وهذا مذهب الكوفيين . ومنع البصريون

(*) «من غير» متعلق بمحذوف حال من ما للوصولة «ما» اسم موصول مضاف إليه «مضى»
 الجملة صلة «ومن خماسى» متعلق بانف «جرد» فعل ماضى المجهول وفأب الفاعل يعود إلى خماسى ،
 والجملة صفة له «الآخر» مفعول انف مقدم «بالقياس» متعلق بانف .

(*) «والرابع» مبتدأ «الشبيه» صفة له «بالمزيد» متعلق به «قد يحذف» الجملة خبر
 للبتدأ «دون» ظرف متعلق ب«يحذف» «ما» اسم موصول مضاف إليه «به» متعلق ب«العدد»
 فاعل تم ، والجملة صلة ما . والمراد بقوله : بما به تم العدد - الخامس من الخماسى .

(*) «وزائد» مفعول لمحذوف يفسره حذفه «العادى» مضاف إليه «الرباعى» مفعول
 العادى ، وسكنت باؤه لضرورة «ما» مصدرية ظرفية «بك» مجزوم بلم يحذف النون ، واسمه
 يعود إلى الزائد «لأن» خبر «لثره» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ومضاف إليه «الذي»
 اسم موصول مبتدأ مؤخر ، وهو لفة فى الذى «ختما» الجملة صلة والألف للاطلاق ، وجملة المبتدأ
 والخبر صفة لنا ، والمراد بالذى ختما : الحرف الأخير من الكلمة .

(الثالث والعشرين) « شِبْهَ فَعَالِلٍ »^(١). وَيَطْرُدُ فِي مَزِيدِ الثَّلَاثِيَّ
غَيْرِ مَا تَقْدَمُ^(٢)، وَلَا تُحَذَفُ زِيَادَتُهُ إِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً^(٣)؛ كَأَفْكَالٍ^(٤) وَمَسْجِدٍ
وَجَوْهَرٍ-وَصَيْرَفٍ^(٥)-وَعَلْقَى^(٦). وَيُحَذَفُ مَا زَادَ عَلَيْهَا؛ فَتُحَذَفُ زِيَادَةُ
مِنْ نَحْوِ: مُنْطَلِقٍ، وَاثْنَتَانِ مِنْ نَحْوِ: مُسْتَخْرِجٍ وَمُتَذَكِّرٍ.

زيادة ياء قبل الآخر-دون أن يكون هنالك محذوف جاءت عوضاً عنه؛ فلا يقال في جعفر-
جعافير؛ إلا في ضرورة الشعر. وكذلك منعوا حذف الياء الموجودة في مفاعيل إلا في الضرورة.
هذا: وقد وردت ألفاظ دالة على الجمع على وزن مفاعل وفعاليل وليس لها مفرد.
ومن ذلك: هزاهز- وهي تحريك الفتن والحروب بين الناس. وأبابل- وهي
الفرق الكثيرة من الطير والحيوان والإنسان. وعباديد- وهي الجماعات من الناس والخيال
الذاهبون في كل وجه. وتباشير- لأوائل الصبح وكل شيء. وقيل: هذه أسماء جموع.
وهناك مفردات لا تجمع، مثل: اليم- وهو البحر. والسراب- وهو ما يرى
نصف النهار كأنه ماء وليس بماء. والدبور- وهي الريح التي تهب من الغرب، ويقابلها: الصبا.
(١) المراد به: ما يماثل « فعالل » في عدد الحروف وضبطها، وإن خالفه في
الوزن الصرفي، مثل: مفاعل- كئنابر، وفياعل- كصيارف، وفواعل- كجواهر،
وفعالل- ككلام، وفعالي- ككراشي.

(٢) فلا يجمع على شبه « فعالل » مثل: أحمر- سكران- قائم- رام- باب
صغرى- وسكرى- إلخ؛ فقد تقدم لهذه جموع تنكير أخرى قياسية. وحكم هذا
الثلاثي المزداد عند جمعه على شبه « فعالل »-أوضحه المصنف بقوله: ولا تحذف زيادته إلخ
(٣) سواء أكان الزائد حرف علة أم غير علة- كان في الأول أم في غيره-
للإلحاق أم لتغير الإلحاق. وقد مثل المصنف لهذه الأنواع.

(٤) الأفسكل- بفتح الهمزة والكاف- الرعد والارتعاش، ولا يبنى منه فعل،
ومثلها: الأفضل مقترنا بأل أو مضافاً إلى معرفه؛ ليشبه الأسماء غير الأوصاف؛ لأنه إذا خلا
من ذلك لزم الأفراد والتذكير كما هو معروف.

(٥) الصيرف: نقاد الدراهم- والمحتال للأموال.

(٦) اسم نبت. قيل: وفي التمثيل به نظر؛ لأنه يجمع على « الفعالي » بكسر اللام
وفتحها كما سبق.

وَيَتَعَيَّنُ إِبْقَاءُ الْفَاضِلِ^(١)؛ كَالِمِ مُطْلَقًا^(٢) فَتَقُولُ فِي مُنْطَلِقِ^(٣) : مُطَالِقٌ — لَا نَطَالِقِ^(٤) ، وَفِي مُسْتَدْعٍ : مَدَاعٍ^(٥) — لَا سَدَاعٍ وَلَا تَدَاعٍ^(٦) . خِلَافًا لِلْمَبْرَدِ فِي نَحْوِ : مُقْعَنَسِسٍ^(٧) ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ : قَعَاسِسٌ ؛ تَرْجِيحًا لِمِثَالِ الْأَصْلِ^(٨) . وَكَالْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ الْمَصْدَرَتَيْنِ كَالنَّدَدِ وَيَلْنَدَدُ^(٩) ؛ تَقُولُ : أَلَادَ — وَيَلَادَ^(١٠) .

وَإِذَا كَانَ حَذْفُ إِحْدَى الزِّيَادَتَيْنِ مُغْنِيًا عَنْ حَذْفِ الْأُخْرَى بَدُونَ

-
- (١) وهو: ماله مزية لفظية أو معنوية ، أو لاينفى حذفه عن حذف غيره .
 (٢) سواء صدرت أم لا — كان معها حرف مماثل للأصل أم لا . ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي .
 (٣) أى: مسمى به ، وكذلك مستدع .
 (٤) لأن الميم تفضل النون بتصديرها ، ودلالاتها على معنى مختص بالاسم ؛ لأنها تدل على اسم الفاعل أو المفعول ، وهذه مزية معنوية .
 (٥) بحذف السين والتاء ؛ لأن وجودها يخل بنية الجمع ، وإبقاء الميم لمزيتها المتقدمة
 (٦) لأن البناء الأول غير موجود ، والثاني فيه حذف الميم ، فيفوت الفرض منها — وهو الدلالة على الفاعل .
 (٧) أى: مما آخر زائديه لللاحق . والمقْعَنَسِسُ : المتأخر الراجع إلى الخلف — من القَعَس وهو: خروج الصدر ودخول الظهر — ضد الخدب
 (٨) فيحذف الميم والنون ، ويبقى السين لأنها وإن كانت زائدة — فهي ضمة حرف أصلى ، فيحكم لها بما للأصل ؛ فكأن أصل مقْعَنَسِس عندده — قَعَس كجعفر .
 ولأنها زيدت لللاحق باحرنجم ، وبقاء الملحق أولى من غيره .
 (٩) كلاهما بمعنى الحَقَم الشديد الخصومة — كاللَّادَ .
 (١٠) أى في جمعهما جمع تكسير — بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ؛ لتصدرها وتحريكهما ، ولأنهما في موضع يقمان فيه دالين على معنى ؛ وهو التَّكَلُّم في الهمزة ، والنية في الياء — بخلاف النون فإنها في مثل موضعهما لا تدل على شيء أصلا ، وهذه مزية معنوية .

العكس - تَعَيَّنَ حَذْفُ الْمُغْنِي حَذْفُهَا ؛ كَيَاءَ حَيَزَبُونَ^(١) تقول : حَزَابِينَ
- بحذف الياء^(٢) وقلب الواو ياء - لا حَيَازِينَ بحذف الواو ؛ لِأَنَّ
ذلك مُخَوِّجٌ إِلَى أَنْ تَحْذِفَ الْيَاءَ ، وتقول : حَزَابِينَ^(٣) ؛ إِذْ لَا يَقَعُ بَعْدَ
أَلِفِ التَّكْسِيرِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ - إِلَّا وَهُوَ مَعْتَلٌ^(٤) .
فَإِنْ تَكَافَأَتِ الزِّيَادَتَانِ فَالْحَاذِفُ مُخَيَّرٌ ، نَحْوُ : نُونِي سَرَنْدِي^(٥) وَعَلَنْدِي^(٦)
وَأَلْفَيْهِمَا^(٧) ؛ تقول : سَرَانِدٍ وَسَرَادٍ ، وَعَلَانِدٍ وَعَلَادٍ .

- (١) الحيزبون : المرأة المجوز ؛ وفيه ثلاثة زوائد : الياء ، والواو ، والنون .
(٢) لِأَنَّ حَذْفَهَا يُنْفِي عَنْ حَذْفِ الْوَاوِ ؛ لِصِرورتها رابعة قَبْلَ الْآخِرِ فَيَفْعَلُ بِهَا
مَا فَعَلَ بِوَاوِ عَصْفُورٍ مِنْ قَلْبِهَا يَاءُ (٣) لِيَصِيرَ عَلَى صِيغَةِ الْجَمْعِ فِي « مَفَاعِلِ » .
(٤) مثل : قناديل - ومصاييح .
(٥) السرندي : السريع في أموره - أو الشديد من الرجال ، والأثنى سر نده .
(٦) العلندي : البعير الضخم - والفليظ من كل شيء ، ونوع من شجر
العضاء له شوك ، واحده بهاء ، والجمع علاند .
(٧) فإنهما زيدتا للحاق ولا مزية لإحداهما على الأخرى ؛ لِأَنَّ النون رجحت
بالتقديم على الألف ، كما أَنَّ الْأَلْفَ رَجَحَتْ بِتَقْدِيمِ الْحَرَكَةِ لِلْحَاقِهَا بِسَفَرِ جُلٍ ، فَلَمَّا
تَكَافَأَتِ الزِّيَادَتَانِ - خُيِّرَ الْحَذْفُ .

وإلى ما تقدم في شبه مفاعل ، وحكم الزائد عند الجميع - يشير الناطم بقوله :

وَالسَّيْنُ وَالْقَامِنُ كَمُسْتَدْعٍ أَزَلِ إِذْ بَدَيْنَا الْجَمْعَ بِقَاهُمَا مُخْلٍ
وَالْمِيمُ أَوَّلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِنْهُلُهُ إِنْ سَبَقَا

(*) « والسين » مفعول أزَلْ مقدم « والياء » بالقصر عطف عليه « من » متعلق بأزَلْ « كـ » تدع
الكاف بمعنى مثل - و محل جر بمن ، و « مستدع » مضاف إليه « إذ » حرف تعليل « بينا الجمع »
بينما متعلق بخَلْ والجمع مضاف إليه « بقاها » مبتدأ ومضاف إليه « مخل » خبر (*) « والميم » مبتدأ
« أولى » خبر « من سواه بالبقا » متعلقان بأولى « والهمز » مبتدأ « والياء » بالقصر عطف عليه
« منهله » خبر المبتدأ وما عطف عليه « سبقا » فعل العرط وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ احْذِفْ أَنْ جَمَعْتَ مَا كَحَبِزَيُونِ فَهُوَ حُكْمٌ حَتْمًا
وَحَسْبُكُمْ فِي زَائِدَتِي سِرْنَدِي وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَالْمَلْنَدِي (*)

أى : أزل السين والتاء من مثل مستدع عند الجمع ؛ لأن بقاءها محل بناء الجمع وصيغته . ومغزى هذا : أنه إذا اشتمل الاسم على زيادة لو بقيت لاختل بناء الجمع على فعالل وفعاليل - حذفت الزيادة ، ويبقى ماله مزية كاليم . وتحذف النون من مثل : الندد ، ويلندد . وتبقى الهزمة والياء ؛ لما فى ذلك من مزية كما شرحنا .

واحذف للياء وأبقى الواو عند جمع مثل : حيزبون ؛ مما اشتمل على زياتين ، وكان حذف إحداها يتأتى معه صيغة الجمع ، ولا يتأتى مع الأخرى - كما سبق أيضاً .
وإذا لم يكن لإحدى الزياتين مزية على الأخرى - كنت بالخيار فى حذف إحدهما ؛ كالزيادة فى سرندى وعلندى - وما شابههما .

تتمة

١ - ذكرنا قرياً أنه يحوز - على مذهب الكوفيين - زيادة ياء قبل الآخر فى صيغة فعالل وشبهه ؛ سواء حذف شيء من المفرد لتكون هذه التاء عوضاً عن المحذوف - أم لا .
ويحيز الكوفيون أيضاً : زيادة الياء فى «فعالل» مماثل «مفاعل» ، وحذفها من «فعاليل» مماثل «مفاعيل» ؛ فتقول فى جمافر - جمافير ، وفى عصافير - عصافر ، وجعلوا من الأول قوله تعالى : (ولو ألقى معاذيره) ، ومن الثانى قوله : (وعنده مفاتح الغيب) - إلا «فواعل» فلا يقال فيه «فواعيل» إلا شذوذاً ، كقوله :

• سَوَائِبُغُ بَيْضٍ لَا يُخْرِقُهَا النَّبْلُ •

وينبغى ألا يؤدى ذلك إلى وجود حرفين متماثلين متجاورين - كما فى جمع جلاب على جلايب ؛ فإن حذف الياء يحمل صيغة الجمع : «جلاب» بنير إدغام ، مع أن الإدغام فى مثل هذا واجب ، ولو أدغمنا لم يعرف الأصل ، ولم يتضح المعنى .

٢ - قد تأتى تاء التأنيث عوضاً عن المحذوف بدلاً من الياء ؛ وذلك إذا كان المحذوف ألفاً خامسة فى المفرد ، أو ياء فى صيغة منتهى الجوع ، مثل : جبنطى ؛ جباط -

محذوف لدلالة ما قبله عليه (*) «والياء» مفعول احذف مقدم «لا الواو» عطف عليه «جمعت» فعل الشرط والتاء فاعله «ما» اسم موصول مفعوله «كحيزبون» متعلق بحذوف صلة ما ، وجوابه الشرط محذوف «فهو حكم» مبتدأ وخبر «متا» فعل ماضى للجبهول والألف للإطلاق والجملة صفة لحكم .
(*) «فى زائدى» متعلق بخبر «سرندى» مضاف إليه «وكل» مطلق على سرندى «ما» اسم موصول مضاف إليه «ضاهاه» الجملة صلة ما «كالمندى» خبر لمبتدأ محذوف .

جانبط - جانبطة . قنديل ؛ قنادل - قناديل - قنادلة . وكذلك إذا كان المفرد اسماً محتوماً ياء النسب وحذفت منه هذه الياء عند جمعه ؛ فيؤتى بالتاء بدلاً من الياء غالباً ؛ للدلالة على أن الجمع المنسوب لا للمنسوب إليه ، نحو : أشعثى - وأشاعته ، وأزرقى - وأزارقة . ومهاتى - ومهالبة

٣ — لا يجمع جمع تكسير نحو : مضروب ومكرم - مما جرى على الفعل وبدى . بعم زائدة ؛ لمشابهة للفعل . بل القياس أن يجمع مثله جمع تصحيح . وجمع شذوذاً ؛ ملعون - وميمون - ومشثوم - ومؤسر - ومفطر . ويستثنى من ذلك «مفعول» وصفا للمؤث ، نحو : مريض - ومراضع .

٤ — قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته ، وفي المراجع اللغوية عديد من جمع الجمع ؛ فكما يقال في جماعتين من الجمال - جملان ، يقال كذلك في جماعة منها - جمالات ، قال تعالى : (كأنه جمالات صفر) . ويقال في جمع رجال ويوت : رجالات - ويوتات . وكذلك ورد جمع اسم الجمع واسم الجنس ؛ فقولهم ورهط وتمر : أقوام - وأراهط - وتمران . والفرق بين الجمع واسم الجمع : أن الجمع ما دل على جماعة وله مفرد من لفظه ، أما اسم الجمع فليس له واحد من لفظه غالباً ، كقولهم ورهط واسم الجنس يدل على الماهية وضماً ، فهو صالح للواحد والاثنتين وللأكثر ؛ كتمر وبقر ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء - أو الياء ، وقد لا يكون له مفرد من لفظه ، كماء وتراب (انظر الجزء الأول ص ٣٠) .

ولا يطلق جمع الجمع على أقل من تسعة . وإذا أريد تكسير مكسره ينظر إلى ما يشاكله من الآحاد ؛ في عدد حروفه ومطلق حركاته وسكناته ، ومقابلة المتحرك منها بالمتحرك في الآخر ، والساكن بالساكن - فيسكنه بمثل تكسيه ؛ فيقال في أعين : أعين ، وفي أقوال : أقاويل ؛ تشبيهاً بأسود «للعظيم من الحيات» وأسود ، وإعصار «للريح الشديدة» - وأعاصير . وقالوا في غربان : غرابين ، تشبيهاً بسراحين - مفرد «سرحان» للذئب . وما كان من المجموع على مثال : «مفاعل - أو مفاعيل - أو فعلة - أو فعلة» ومشاكلها على النحو السابق - لا يجوز تكسيه ؛ لأنه لا نظير له في الآحاد حتى يحمل عليه عند الجمع ، ولكن قد يجمع جمع تصحيح للمذكر أو للمؤنث على حسب المعنى ، كقولهم في نواكس «مفرده ناكس - بمعنى مطأطأ الرأس» ناكسون ، وفي صواحب - صواحيب . ومنه الحديث : «إنك لن لأنتن صواحيب يوسف» .

٥ — إذا أريد تثنية المركب وجمعه ؛ فإن كان إضافياً وصدره غير «ذى - وابن -

وأخ — اقتصر على تثنية صدره وجمعه تصحيحاً أو تكسيراً ، ولا يتنير عجزه مطلقاً ؛
ففي مثل : « علم الدين » — اسم رجل — يقال : علماً الدين رفعاً ، وعلماً الدين — نصباً
وجراً ، وعلماً الدين — وأعلام الدين . وإن كان صدره « ذو — أو ابن — أو أخ » —
من أسماء ما لا يعقل ؛ مثل : ذى القعدة ، وذى الحجة ، وابن عرس ، وابن آوى ،
وأخى الجحر « للثعبان » — ثنى صدره كتثنية المفرد الصحيح ، ويقتصر على جمعه جمع
مؤنث سالماً ؛ فيقال : ذوات القعدة — ذوات الحجة — بنات عرس — بنات آوى —
أخوات الجحر ، ولا يجمع جمع تكسير ولا جمع مذكر سالماً .

وإن كان المركب إسنادياً « وهو ما أصله جملة اسمية أو فعلية » مثل : البدر طالع —
فتح الله « كل منهما اسم رجل » ، ونعمة الله — ست الدار ، وكل منهما اسم امرأة .
أو مزجياً كسيبويه — فلا يثنى لفظه ولا يجمع ، وإنما تزداد قبلهما كلمة « ذو » للمذكر
« ذات » للمؤنث ، وتثنيان وتجمعان ، فيقال : ذواً أو « ذوى » — فتح الله ، وذوؤ
أو ذوى — فتح الله . وذوؤ ، أو ذوى سيبويه . وذواتا ، أو ذواتى أو ذوات —
نعمة الله . إلخ (١) وتعرب « ذو » إعراب جمع المذكر السالم و « ذوات » إعراب
جمع المؤنث ، وما بعدها مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع منها حركة الحكاية كما
مر في باب . وكذلك الشأن في المثنى والمجموع على حده إذا سمي بهما — وثنياً أو جمعا ؛
تقول : ذوا محمدين — وذو محمدين ؛ كما يقال في تثنية كلبتى الحداد — هاتان ذواتا
كلبتين ، وفي الجمع : ذوات كلبتين .

٦ — الاسم المفرد الدال على الجنس المختوم بتاء الوحدة على أى وزن — يجمع
بالألّف والتاء ؛ إذا قصد إلى جمع قلته ، وإذا قصد إلى جمع كثرته جرد من التاء —
يشترط أن يكون من المخلوقات لا من المصنوعات بيد الإنسان ، تقول : نملّة — نملات — نمل ،
تينة — تينات — تين ، هامة — هامات — هام ، بقرة — بقرات — بقر . ويعتبر
البصريون هذا النوع — اسم جنس جمعى ، ويعتبره الكوفيون جمعا .

٧ — لا يجمع الاسم المصغر جمع تكسير للكثرة ؛ لأن ذلك يناهى ما يدل عليه التصغير
من قلة . وأيضاً ؛ فليس هنالك صيغة تناسبه من جموع الكثرة . أما جمعه للقلة فجائر .

٨ — ذهب كثير من النحاة إلى أن جمعى السلامة لمذكر ومؤنث — من جموع القلة ،
وقيل هما لطلق الجمع ، فهما صالحان للقلة والكثرة . وإذا قرن جمع القلة بال الاستغراقية أو أضيف
لمعرفة مفردة أو جمع — انصرف إلى الكثرة ، نحو قوله تعالى (إن المسلمين والمسلمات — إلخ)

الأسئلة والتريينات

- ١ — عرف كلا من جمعى القلة والكثرة ، ومثل لكل ، ثم اشرح قول الناظم :
وَبَعْضُ ذِي بَكْثَةٍ وَضَعًا يَفِي كَأَرْجُلٍ وَلِلْعَكْسِ جَاءَ كَالصِّفَى
- ٢ — يشترك الفعلان فى الفعلان فى مواضع . اشرح ذلك ، وبين ما ينفرد فيه كل منهما موضعاً بالأمثلة :
- ٣ — ما حكم زائد الرباعى والخماسى عند الجمع على « فعالل » ؟ ومتى يتعين حذف أحدهما ؟ اشرح ذلك بالمثل ، معللاً لما تقول .
- ٤ — اشرح قول ابن مالك :
وَفَعَلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلَ غَيْرَ مُعَلٍّ الْعَيْنِ - فَعْلَانِ شَمَلٍ
- ٥ — كيف تجمع المركب الإضافى جمع تكسير؟ وكذلك ما سمى به من مثنى أو جمع؟ مع التمثيل .
- ٦ — فيما يأتى شواهد لبعض مسائل هذا الباب ، بين موضع الشاهد ، واذكر مفردات المجموع .

قال تعالى: (فِي صُحُفٍ مُّسْكَّرَةٍ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ كَرَامٍ بَرَرَةٍ .
فِيهَا سُرُورٌ مَّرْفُوعَةٌ * وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ * وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ * وَزُرَابِيُّ
مَبْنُوتَةٌ . وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ . إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ
لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ . سَرَابِيلُ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلُ تَقِيكُمُ
بِأَسْكُمْ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ * وَمِنَ
النَّاسِ وَالدَّوَابِّ الْأَنْعَامُ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ . وَلَوْ أَنْ مَا فِي الْأَرْضِ
مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ)
لَنَّا الْجَفْنَاتُ الْغُرَّ بِلَمَعْنِ فِي الدُّجَى وَأَسْيَافُنَا يَقَطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا
فَصَحَّتْ قَرَبَشًا بِالْفَرَارِ وَأَنْتُمْ قُمُدُونَ سُودَانِ عِظَامُ الْمَاكِبِ
وَأَبْقَتْ أُنَى عِنْدَ ذَلِكَ نَائِرٌ غَدَاتُنْزِ أَوْ هَالِكٌ فِي الْمَهْوَالِكِ

قَوَاضٍ مَوَاضٍ نَسَجُ دَاوُدَ عِنْدَهَا إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ كَنَسَجِ الْخَلْدَرَنْقِ

٧ — اجمع الكلمات الآتية - جموع تكسير ، مبينا القياس منها والسماعى ، على ضوء ما عرفت من ضوابط :

جَحُود - جِيَان - زَنَاد - أَسَد - دَلُو - شِمَال - مَرَاخ - رَغِيف - صَبِي - سَرِير - سَاع - قَائِم - ضَعِيف - لَثِيم - مَرِيض - طَابِع - صَاحِب - عَاقِلَة - فَتَوَى - ابْنِ آوَى - جَزْئِي - أَعْمَى - عَبْدُ الشُّكُور - مَا شَاءَ اللَّهُ - أَخْخَوْكَ - زَعْفَرَان - مُحَمَّدِينَ - عَيْنِ رَمْضَاء - أَذْنِ صِهَاء .

٨ — أعرب ماتحته خط في البيتين الآتين ، وبين ما فيهما من جموع تكسير ، واذكر مفرداتها . ثم اجمع الكلمات : بَأْس - الرَدَى - النَدَى - جموع تكسير .

وَلَا عَيْبَ فِينَا غَيْرَ أَنْ سَمَّاحَنَا أَضَرَ بِنَا وَالْيَأْسَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ
فَأَنفَى الرَّدَى أَرْوَاحَنَا غَيْرَ ظَالِمٍ وَأَنفَى النَّدَى أَمْوَالَنَا غَيْرَ هَائِبٍ

٩ — يطرّد «فعلاء» و «أفعلاء» في فعيل بمعنى فاعل ؛ فما الفرق بينهما .

١٠ — أعرب البيتين الآتين ، ثم اجمع ماتحته خط - مبينا نوع الجمع .

وَلِي قَلَمٌ فِي أَعْلَى إِنْ هَزَزْتُهُ فَمَا ضَرَّنِي إِلَّا أَهْـزَأُ الْمُهَنْدَا

إِذَا جَالَ فَوْقَ الطَّرْسِ وَقَعُ صَرِيرُهُ فَإِنْ صَلِيلَ الْمَشْرِفِ لَهُ صَدَى

١١ — بم يستدل بعض النحويين بهذه الآيات السكريمات ؟

(وعنده مفاخ النيب لا يعلمها إلا هو . كأنه جمالات صفر . ولو ألقى معاذيره)

١٢ — كيف تجمع المركب بأنواعه ؟ مثل لما تقول .

(هذا باب التصغير (١))

باب التصغير

(١) معناه لغة : التقليل ، واصطلاحاً : تغيير محصوص يطرأ على بنية الكلمة العربية وهيئتها، فيحولها إلى وزن « فَعِيل » أو « مُفَعِّل » - أو « مُفَعِّلِيل » بطريقة خاصة تؤدي إلى ذلك . وهذه الأوزان الثلاثة تسمى « صيغ التصغير » ، وهي غير جارية على نظام الميزان الصرفي .

وأغراض التصغير كثيرة، ترجع غالباً إلى التقليل والتحقير، وأظهرها :

(أ) تحقير ما يتوهم عظمه ؛ كـ سَيْد .

(ب) تصغير ما يتوهم كبره ؛ كـ جَبِيل .

(ح) تقليل كمية ما يتوهم كثرتة ؛ كـ دُرَيْهَمَات .

(د) تقليل جسم الشيء ذاته ؛ كـ وَلِيد - وَطْفَل .

(هـ) تقريب ما يتوهم بُعد زمنه أو محله أو قدره ؛ كـ بُيُولُ العَصْرِ ، و بُعِيدُ العِشَاءِ ،

و فَوْيُقُ الفَرَسِخِ أو دُونِهِ . وأصغر منك .

ومنها عند بعضهم : التعجب والتدليل ، نحو : يَا بَنِي - و يَا أَخِي . والترحم ، نحو : يَا مَسْكِين . والتعظيم والتهويل عند الكوفيين ، كقول بعض العرب - وهو الجباب ابن المنذر - « أَنَا جَذِيلُهَا المَحْكُوكُ وَعَذِيْقُهَا المَرْجَبُ » . وجذِيل : تصغير جذل - وهو عود ينصب للابل الجربى لتحتك به . والمحْكُوكُ : الذي كثر الاحتكاك به ؛ أي أنا ممن يستشفي برأيه - كما تستشفي الإبل الجربى بالاحتكاك بهذا العود . وعذيقها : تصغيرها عَذَق - وهو النخلة يحملها ، وبكسر العين : القنومها . والمرجَب : العظم - أو من الرجة ، وهي أن تحاط النخلة السكرية بحجارة أو خشب أو شوك ، إذا خيف عليها لكثر حملها فلا يرقى إليها . واعتبر التصغير في مثل هذا للتعظيم ؛ لأن المقام للمدح ، ومنه قول لبيد :

وكلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوبُوعِيَّةٌ تَهْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

والفائدة المرجوة من التصغير هي : الدلالة على الوصف المقصود من القلة أو الحقارة

أو القرب أو التهويل - باختصار ؛ فهو وسيلة من وسائل الإيجاز .

والتصغير خاص بالأسماء ؛ فلا تصغر الأفعال ولا الحروف ؛ لأن التصغير وصف في

وله ثلاثة أبنية^(١) : « فُعِيل ، وَفُعْمِعِيل ، وَفُعْمِعِيل » كَفُعْلَيْسَ —

المعنى ، والفعل والحرف لا يوصفان . وشذ تصغير فعل التمجيد كما سيأتي . وكذلك لا تصغر الأسماء العاملة عمل الفعل ؛ لأن تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل الذى عملت من أجله — ماعداً رويداً . ويشترط فى الاسم المصغر :
١ — أن يكون ممرّباً ؛ فلا تصغر — قياساً — الأسماء البنية ؛ كالضماير ، وأسماء الاستفهام والشروط ، « وكم » الخبرية ، وغيرها من المبنيات . وما سمع من ذلك مصغراً يقتصر فيه على الوارد كما سيأتى بعد .

٢ — ألا يكون مصغراً حقيقة ، أو تكون صيفته على هيئة المصغر ، مثل : كُتِبَ ودُرِيدَ — وسُودَ — أعلام . وقيل : إذا كان غير مصغر حقيقة ، ولكن مادته وتكوينه على صيغة المصغر — جاز تصغيره ، نحو : مُهَيِّمٌ — ومسيطر « اسمى فاعل من هيم — وسيطر » . ويكون تصغير مثله بحذف الياء الزائدة وإحلال ياء جديدة للتصغير محلها فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير .

ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر فى الجمع ؛ فالمكبر تحذف ياؤه ويجمع تكسيراً فيقال : مهامن — ومساظر . أما المصغر فلا يجمع جمع تكسير للكثرة ؛ كما أسلفنا قريباً .
٣ — أن يكون معناه قابلاً للتصغير ؛ فلا يصغر نحو : كبير — وجيم — وعظيم ، ولا تصغر الأسماء المعظمة شرعاً ، كأسماء الله — وملائكته — وأنبيائه — وكتبه — والمصحف والمسجد ؛ لأن تصغيرها ينافى تعظيمها . ولا أسماء الشهور — وأيام الأسبوع ؛ لأنها تدل على مدة زمنية محدودة لا تقبل التقليل . ولا جمع الكثرة ؛ لأن التقليل ينافيه . ولا المركب الإسنادى ؛ لأن صيغ التصغير لا تنطبق عليه إلا بعد أن يحذف منه ما قد يقع فى لبس . ولا الجمل المحكية ؛ لأن التصغير ينافى الحكاية ، وكذلك لا تصغر « كل » و « بعض » ؛ لأن الأول يدل على الشمول — وهو ينافى التقليل ، والثانى يدل بنفسه على التقليل — فلا حاجة إلى تصغيره . ولا « غير — وسوى — والبارحة — والغد » ؛ لأن دلالتها لا تحتل القلة والكثرة . وكذلك الأسماء المختصة بالنفى ؛ كعريب وديار ؛ لأن شرط عملها عدم تصغيرها ولم يرد تصغيرها عن العرب . ولا يصغر من الأسماء ما أشبه الفعل مثل « حسبك » — كما لا تصغر أسماء الأفعال — ولا اسم المفعول — ولا الصفة المسبهة .

(١) وزن المصغر بهذه الأبنية الثلاثة — اصطلاح خاص بهذا الباب ، اعتبر فيه مجرد اللفظ ، من غير مقابلة أصلى بأصلى ولا زائد بمثله ؛ تقليلاً للأوزان . وليس جارياً على

وَدَرَيْنِهِمْ وَدُنَيْنِيرٍ ؛ وذلك لأنه لا بدَّ في كلِّ تصغيرٍ من ثلاثة أعمال
 ضمُّ الأوَّل ، وفتح الثاني ^(١) ، واجتلابُ ياء ساكنةٍ ثالثةٍ .
 ثم إن كان المصغَّرُ ثلاثياً ^(٢) اقتصرَ على ذلك ، وهى : بنيةُ « فُعِيل »
 كفلبس ورجيل ، ومن ثمَّ ^(٣) لم يكن نحو : زُمَيْل ^(٤) وَلَعَيْزَى ^(٥) —
 تصغيراً ؛ لأنَّ الثاني غيرُ مفتوحٍ — والياءُ غيرُ ثالثةٍ .
 وإن كان متجاوزاً للثلاثة ^(٦) احتجَّ إلى عملٍ رابعٍ ، وهو كسرُ ما بعدَ
 ياءِ التصغيرِ ^(٧) . ثمَّ إن لم يكن بعدَ هذا الحرفِ المكسورِ حرفُ لينٍ
 قبلَ الآخرِ ^(٨) — فهى بنيةُ « فُعَيْل » ، كقولك فى جعفر : جُعَيْفِر .
 وإن كان بعده حرفُ لينٍ قبلَ الآخرِ — فهى بنيةُ « فُعَيْمِل » ^(٩) ؛ لأنَّ
 اللينَ الموجودَ قبلَ آخرِ المكبَّرِ ؛ إن كان ياءُ سَلَمَتْ فى التصغيرِ لمناسبتها

-
- اصطلاح التصريف ؛ فإن مثل : أحير ، ومكبرم ، وسفيرج — وزنها فى التصغير : « فُعَيْل »
 ووزنها العرفى : أفعيل — ومفعيل — وفعليل .
- (١) هذا إذا لم يكن الأول مضموماً من قبل كثراب ، والثانى مفتوحاً كذلك
 كغزال ، وقيل : يقدر ضمُّ جديد وفتح أيضاً (٢) يدخل فى حكم الثلاثى : ماختم بناءً
 زائده للتأنيث ، مسبوقه بأحرف ثلاثة أصلية كاسياني .
- (٣) أى ومن أجل اشتراط فتح الثانى ، واجتلاب ياء ثالثة (٤) الزمىل : الجبان الضعيف
 (٥) اسم للقرص — وهو السلام المعمى ، يقال : ألغز فى كلامه — إذا عمى مراده
 (٦) سواء كانت حروفه أصلية نحو : جعفر ، أو فيها زائد نحو : بندق .
- (٧) أى إن لم يكن مكسوراً من قبل ، نحو « قرمز » لنوع من الصبغ الأحمر . وقيل
 يقدر الكسر للتصغير — ماعدا حالات ستجىء .
- (٨) سواء كان ألفاً ، أم واواً ، أم ياء فى المكبر
 (٩) وهو بناء مازاد على أبهة أحرف . وإلى هذه الأوزان الثلاثة — يشير الناظم بقوله :
- (١٥) — ضياء البالك (٤)

للكسرة ، كقنديل وقنديل . وإن كان واوآ أو ألفاً قلباً ياءين
لسكونهما وانكسار ما قبلهما ، كعصفور وعصيفير ، ومصباح ومصبيح
ويتوصل في هذا الباب إلى مثالي « فمعل ، وفمعل » ^(١) - بما
يتوصل به في باب الجمع - إلى مثالي « فعائل ، وفعائل » ^(٢) ؛ فتقول في
تصغير سَفَرَجَل ، وفَرَزْدَق ، ومُسْتَخْرَج ، وَاللَّندَد ، ويَلْنَدَدُ ،
وَحَيْرَبُون : سَفِيرَج ^(٣) ، وفُرَيْرِد - أو فُرَيْرِز ^(٤) وَمُخْرِج ^(٥) ، وَالْيَدَّ

(فُعَيْلًا أَجْمَلِ الثَّلَاثِيَّ ، إِذَا صَغُرَتْهُ ، نَحْوُ « قَذَى » فِي « قَذَى »
« فُعَيْلٍ » مَعَ « فُعَيْعِلٍ لِمَا » فَأَقْ كَجَمَلٍ دِرْهَمٍ دُرَيْهَمًا) ^(٦)
أى : اجمل الاسم الثلاثى إذا صغرته - على وزن « فُعَيْل » بضم أوله ، وفتح ثانيه ،
وزيادة ياء ساكنة بعده ؛ تقول في تصغير قَذَى ، وهو جسم صغير كالحبَاء يقع في العين
فيؤلها : « قُذَى » ، يارجاع الألف إلى أصلها الياء وإدغام ياء التصغير فيها ؛ لأن التصغير
كالتكسير يرد الأشياء إلى أصولها . فإن زاد الاسم على ثلاثة وكان رابعة غير حرف
لين - فعل به ما تقدم ، وكسر ما بعد الياء ، تقول في دِرْهَم : دُرَيْهَم ، وإن كان الرابع
حرف لين قلب ياء ، فينتهى الوزن إلى « فمعل » للخماسى وما زاد عليه :

(١) أى : فيما زاد على أربعة أحرف (٢) وللحذف هنا من وجوب وترجيح ، وتخير -
ماسبق له هنالك في التكسير . (٣) أى بحذف خامسه وجوباً ؛ لقول الناظم فيما سبق :

(. وَمِنْ مُخَامِي جُرْدَ الْآخِرِ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ)

(٤) بحذف الخامس مع الترجيح ، أو الرابع ؛ لقوله :

(وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يَنْحَذُفُ)

(٥) أى بحذف السين والتاء وإبقاء الميم لفضلها عليهما ، لقوله فيما سبق :

(*) « فُعَيْلًا » مفعول اجمل الثانى « الثلاثى » . قوله الأول « صغرت » فعل الشرط ، والجملة
في غل جر بإضافة إذا ، والجواب محذوف « نحو قَذَى » نحو خبر لمبتدأ محذوف ، وقذى مضاف إليه
« في قَذَى » متعلق بمحذوف حال من قَذَى

(*) « فمعل » مبتدأ مع فمعليل . مع ظرف وفمعليل مضاف إليه . متعلق بمحذوف حال من المضاف في الخبر
وهو « لما » وما اسم موصول ، وجه « فاق » صلة ومفعوله محذوف - أى فاق الثلاثى « كمل » خبر لمبتدأ
محذوف « درهم » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله الاول « درهمًا » مفعول المصدر الثانى .

وَيَلِيدٌ^(١)، وَحُزَيْنٌ^(٢). وتقول في سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى^(٣) : سَرِنْدَ
وَعَلِنْدَ — أو سُرَيْدَ وَعُلَيْدَ .

ويجوز لك في بابي التكمير والتصغير — أن تعوض مما حذفته^(٤) ياءً
ساكنة قبل الآخر، إن لم تكن موجودة؛ فتقول: سُرْفِيرِيحٌ وَسَفَارِيحٌ -
بالتعويض^(٥) وتقول في تكسير آخر نجام وتصغيره : حَرَّاجِيمٌ
وَحُرْنَجِيمٌ، ولا يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف.
وما جاء في البابين مخالفاً لما شرحناه فيهما — فنأخرج من القياس .

(وَالسَّيْنُ وَاللَّامُ مِنْ كَمْ تُقَدِّعُ أَزِلْ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعُ بَقَاهَا مُحْـلٌ)

(١) بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرها .

(٢) بحذف الياء وقلب الواو ياء لما مر (٣) أى مما تكلفات فيه الزيادات

وآخر الحذف في إحداها لعدم المزية . وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بقوله :

(وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلْ بِهِ إِلَى أُمْتَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ)^(٦)

أى : ما وصل به إلى التكمير في صيغة منتهى الجموع ؛ من حذف حرف أصل أو

زائد - صِلْ به إلى التصغير ؛ حين تريد تصغير مثله

(٤) سواء كان المحذوف حرفاً أصلياً ، كسفرجل - أم زائداً نحو : منطلق .

(٥) والتعويض هنا غير لازم . قال الناظم :

(وَجَاوَزَ تَعْوِيضُ «يَا» قَبْلَ الطَّرَفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمَاءِ فِيهِمَا مُحْدَفٌ)^(٧)

أى : يجوز أن يعوض مما حذف في التصغير أو التكمير - ياء قبل الآخر . وقد

سبق بينا أن هذه الياء قد يؤتى بها وإن لم يحذف شيء .

(*) « و ما » اسم موصول مبتدأ - أو مفعول المحذوف يفسره ما بعده « به لنتهى الجمع »

متعلقان بوصل الواقع صلة لما ومضاف إليه « به » إلى أمثلة التصغير متعلقان بصل ومضاف إليه أيضاً .

(*) « وجائز » خبر مقدم « تعويض » مبتدأ مؤخر « يا » بالقصر مضاف إليه « قبل الطرف »

قبل ظرف متعلق بتعويض والطرف مضاف إليه ، وسكن الطرف للشمع « كاز » فعل الشرط ناقص .

« بعض الاسم » بعض اسمها والاسم مضاف إليه « فيهما » متعلق بالمحذوف الواقع خبراً - كان ، وجواب

الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

مثاله في التفسير: جَمَعَهُمْ مَكَانًا - على أَمَكْن^(١)، وَرَهْطًا وَكَرَاعًا -
على أَرَاهِطَ وَأَكَارِعَ^(٢) وباطلا وحديثًا - على أَباطِيلَ وأحاديث^(٣) .
ومثاله في التصغير: تصغيرُهم مَغْرِبًا وَعِشَاءَ على مُغَيْرِبانَ وَعُشَيَّانَ^(٤)
وإِنْسَانًا وَلَيْلَةً - على أُنَيْسِيَّانَ وَلَيْلِيَّةٍ^(٥) . وَرَجُلًا - عَلَى رُؤَيْجَلٍ . وَصَبِيَّةٍ
وَعِغْلَةٍ، وَبَنُونَ - عَلَى أَصْبِيَّةٍ وَأَغْيَلِمَةٍ، وَأَيْتُونُ . وَعَشِيَّةٍ - عَلَى عُشَيْشِيَّةٍ^(٦)
(فصل) واعلم أَنَّهُ يُسْتثنَى من قولنا : يُكْسَر ما بعد ياء التصغير
فيما تجاوز الثلاثة - أَرْبَعُ مسائل :

- (١) والقياس : أكون بحذف الميم الزائدة وإبقاء عين الكلمة ، ولكنه حذفها
لشبهها بالزائد وفيه شذوذ آخر وهو : أن « مكان » مذكر ، وقياس جمعه « أفكلة » .
 - (٢) والقياس فيهما : رهوط - وأرهط ، وكرع - وأكرع . والرهط : مادون
العشرة من الرجال ليس فيهم امرأة . والكرع مستدق الساق - يذكر ويؤنث
 - (٣) والقياس : بواطل ، وأحدثه - أو حدث .
 - (٤) والقياس : مُغَيْرِب - وَعُشَيَّة - بإسقاط الألف والنون .
 - (٥) والقياس : أُنَيْسَان - أو أُنَيْسَيْن ، وَلَيْلِيَّة - بإسقاط الياء منهما .
 - (٦) والقياس فيهما : رُجَيْل - وَصَبِيَّة - وَغَلِيْمَةٌ - وَبُنْيُون - وَعُشَيَّة .
وقيل : إن هذه الألفاظ مما استثنى فيها بتصغير وجمع مهمل - عن تصغير وجمع مستعمل
فيكون مغيربان وما بعده - كأنه تصغير مغريان وعشيان - وأنيسان - وليلاة - ورجل
وأصيبة - وأغيلة - وأبنون . واختاره في التسهيل . وفي ذلك يقول الناطم :
- (وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسْمًا)^(٧)
أى أن ماخالف المذكور في البابين « التصغير والتكسير » وجرى على غير لفظ

(٧) « وحائد » خير مقدم « عن القياس » متعلق به « كل » مبتدأ موخر « ما » اسم
موصول أو مكررة موصوفة مضاف إليه « خالف » الجملة صلة أو صفة « في البابين » متعلق بخالف
« حكمًا » مفعول خالف « رسمًا » قبل ماض المجهول ، والجملة صفة لحكمًا ، والألف للاطلاق .

(إحداها) ما قبل علامة التانيث^(١) ، وهي نوعان : تاء كشجرة ، وألف كحُبلى .

(الثانية) ما قبل المدَّة الزائدة قبل ألف التانيث ؛ كَحَمراء^(٢)

(الثالثة) ما قبل ألف « أَفعال »^(٣) كأَجال وأُفراش .

(الرابعة) ما قبل ألف « قَعْلان »^(٤) الذى لا يُجمع على « فَعَالين »^(٥)

كسَكْران وعُثمان ؛ فهذه المسائل الأربعة يجب فيها أن يَبْقَى ما بعد ياء التصغير مفتوحا — أى باقياً على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير^(٦) ؛

واحد - خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه (١) بشرط اتصالها به ، كما مثل

المصنف ؛ فإن فصل ما بعد الياء منها — كسر على الأصل ، كحَنِيطلة — ودخيرة .

(٢) المراد : ألف التانيث الممدودة . ويقال فى تصغيرها : « مَحْمِراء » . ويؤخذ من

هذا أن الألف الممدودة ليست علامة التانيث ، وإنما العلامة الألف التى انقلبت همزة .

وخرج الحرف الذى يليه ألف الإلحاق المقصورة ، نحو : أرطى ، وملمى والذى يليه

ألف الإلحاق الممدودة ، نحو : علباء — فيجب كسر الحرف الذى قبل الألف ؛ نقول فى

التصغير : أريط ، وممليه ، وعُليب — بالكسر والتنوين ؛ فراقين الإلحاق والتانيث . وقد قلبت

ألف الإلحاق ياء بعد السكسرة (٣) أى بأن يكون الاسم قبل التصغير على وزن

« أَفعال » جمعا ، فإذا صغر وقعت ألف « أَفعال » بعد ياء التصغير ، فيفتح الحرف الذى قبل

الألف ، وهو الواقع بعد ياء التصغير (٤) مثلت الفاء ، اسمًا كان أو صفة .

(٥) بشرط أن تكون الألف والنون زائدتين ، وألا يكون مؤنثه بالتاء على « فَعْلانة »

نخرج مانونه أصلية ، نحو : حسان من الحسن — فتصغيره : حَسِين ، والقياس . حَسِيسين

ونحو : سيفان — بمعنى طويل ؛ فإن مؤنثه سيفانة ، فيقال فى تصغيره : سَيْفِين . ويجب كسر

الحرف الذى يلى ياء التصغير إن كان « قَعْلان » مما يجمع على فَعَالين كما مثل بعد

(٦) قالوا فى علة ذلك : إن فتح ما قبل تاء التانيث للخفض ، وما قبل الألف المقصورة

والممدودة لبقائهما على حالهما ؛ لأنه لو كسر ما قبلهما لزم انقلابهما ياء فتذهب صورة

العلامة . وما قبل ألف « أَفعال » للمحافظة على الجمع . وما قبل الألف والنون

تقول : شُحيرة - وَحُبَيْلَى - وَحُمَيْرَاء - وَأَجِيَال - وَأَفَيْرَاس -
وَسُكَيْرَانَ - وَعُمَيْمَانَ^(١) ، وتقول في سِرْحَان وِسُلْطَان - سُرَيْمِينَ
وَسُلَيْطِينَ ؛ لأنهم جمعوهما على سَرَاحِينَ وَسَلَطِينَ .

(فصل) وَيُسْتَنْتَى أَيْضاً مِنْ قَوْلِنَا : يُتَوَصَّلُ إِلَى مِثَالٍ « فُعْمِيلُ
وَفُعْمِيعِلُ » بِمَا يُتَوَصَّلُ بِهِ مِنَ الْخَذْفِ إِلَى مِثَالِي « مَفَاعِلُ وَمَفَاعِيلُ » -
ثُمَّ نَمْنَى مَسَائِلَ ، جَاءَتْ فِي الظَّاهِرِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ؛ لَكُونِهَا مَحْتَوَمَةٌ بِشَيْءٍ
قُدِّرَ انْفِصَالُهُ عَنِ الْبَنِيَّةِ ، وَقُدِّرَ التَّصْغِيرُ وَارِدًا عَلَى مَا قَبْلَ ذَلِكَ الشَّيْءِ^(٢) ؛

لشابهتهما ألفي التانيث، بدليل منع الصرف. والحق أن العلة الحقيقية: الورود عن العرب.
(١) لأنهم لم يجمعوا هذه الألفاظ على « فعالين »
وفي المستنثيات المقدمة يقول الناظم :

(لِتَلَوْ « يَا » التَّصْغِيرَ - مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٍ ، أَوْ مَدَّنِهِ - الْفَتْحُ انْحَتَمَ
كَذَلِكَ مَا مَدَّةً « أَفْعَالٍ » سَبَقَ أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ التَّحْقُقُ)^(٣)
أى : انحتم الفتح ووجب لتألي ياء التصغير ؛ من قبل علامة التانيث - وهى التاء
والألف المقصور أو المدودة . وكذلك وجب الفتح للحرف الذى سبق ألف « أفعال »
والحرف الذى قبل ألف « فعالان » الذى مؤنثه « فعلى » كسكران . وما ألحق به من
مضموم العين - أو مكسورها بالشروط التى ذكرناها، وهى: زيادة الألف والنون، وأن
يكون المؤنث بنير التاء ، وأن يكسر على « فعالين » (٢) فمع أن أحرفها تزيد كل منها
على أربعة - لا يحدف حرفها الخامس ولا ما بعده عند التصغير ، على الرغم من أنها

(*) « تلو » متعلق بانحتم ، وهو بمعنى تألى « يا التصغير » با مضاف إليه من لإضافة اسم
الفاعل لمفعوله وقصر لضرورة « من قبل » متعلق بمحذوف حال من تلو « علم تانيث » أى علامة
تأنيث - مضاف إليه « أو مدته » معطوف على علم الفتح « الفتح انحتم » مبتدأ وخبر
(*) « كذا » خبر مقدم « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر « مدة أفعال » مدة - فاعول سبق مقدم وأفعال مضاف
إليه ، وجملة « سبق » صلة ما « أو مد » معطوف على مدة أفعال « سكران » مضاف إليه بمنوع منه
الصرف للوصفية والزيادة « وما » اسم موصول معطوف على سكران « به » متعلق بالتحقق الواقع صلة لما -

وذلك ما وَقَعَ بعد أربعة أحرف ؛ من ألف تأنيثٍ ممدودةٍ كقُرْفَصَاءَ .
أو تَائِهَ كَحَنْظَلَةٍ . أو علامةٍ نَسَبٍ كَعَبْقَرِيٍّ^(١) . أو ألفٍ ونونٍ زائدتين
كزَعْفَرَانَ وَجُلْجُلَانَ^(٢) . أو علامةٍ تثنيةٍ كمسَامِينِ . أو علامةٍ جمعٍ
تصحيحٍ للمذكر كَجَعْفَرَيْنِ . أو للمؤنث كَمَسَلِمَاتٍ . وكذلك عَجَزُ
المضافِ كأمريء القيسِ ، وعَجَزُ المركبِ كَعَلْبِكَ^(٣) . فهذه كلها
ثابتة في التصغير ؛ لتقديرها منفصلةً ، وتقدير التصغير واقعاً على ما قبلها^(٤)
وَأَمَّا في التذكير ؛ فإنك تحذف فتقول : قرَافِص - وحَنَاطِل - وعَبَاقِر
وزَعَاغِر - وجَلَالِجِل . ولو ساغَ تكسيرُ البواقي^(٥) لوجب الحذف ؛ إلاَّ
أَنَّ المضافَ يُكسَّرُ بلا حذفٍ كما في التصغير ، تقول : أمَاريء القيس -
كما تقول أمَيريء القيس ؛ لأنهما كلمتان ، كلٌّ منهما ذاتُ إعرابٍ
يُخَصُّصُها ، فَكَانَ ينبغي للنظام ألاَّ يَسْتَثْنِيه^(٦) .

في بعض الصور قد يحذفان عند التذكير (١) نسبة إلى « عبقري » ، تزعم العرب
أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب . والعبقري : السيد ، والسكامل من كل شيء .
(٢) الجُلْجُلَان : ثمر الكزبرة - وحب السمسم .

(٣) يشمل هذا : المركب العددي خمسة عشر ؛ فتقول : خمسة عشر بتصغير
الصدر لاغير ، وكذلك المختوم بويه . أما المركب الإسنادي ككتاب شرأ - فلا يصغر
(٤) تقول في تصغير ماسبق : قُرْفَصَاء - حَنْظَلَة - عَبْقَرِي - زَعْفَرَان - جُلْجُلَان

مسامِين - جعفرين - أو جعفرين - مسلمات - أميريء القيس - ؛ ميليك
وإنما لم تحذف ألف التأنيث الممدودة وتأوؤ وعلامة النسب . إلخ ؛ لأنها نزلت منزلة
كلمات مستقلة منفصلة عما قبلها ، فلو حذفت التيس تصغير ما هي فيه بتصغير المجرد منها .
(٥) وهي : التثنية ، والجمان ، والمضاف ، وصدر المركب .

(٦) أى في جملة المستثنيات في النظم ، حيث يقول فيها .

(فصل) وتثبت ألف التانيث المقصورة إن كانت رابعة كحُبلى،
وتحذف إن كانت سادسة ككُنْزَى^(١) أو سابعة ككَبْرَدَرَايا^(٢)، وكذا

(وَأَلِفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَاوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَرَغَفَرَانَا
وَقَدَّرِ انْفِصَالِ مَا دَلَّ عَلَى تَنْثِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلًّا^(٣))

أى لا يعتد في التصغير ويعتبر في حكم الانفصال : ألف التانيث المدودة ، وتاء التانيث ، والياء الزائدة للنسب ، وعجز المضاف ، وعجز المركب ، والألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً ، وعلامة التثنية ، وعلامة جمع التصحيح - فهذه كلها تثبت في التصغير ولا تحذف ، ويعتبر ما قبلها كأن الكلمة خالية عنها . وقد يجاب عن الناظم ، بأنه لا يقصد استثناء هذه الثمانية من قوله السابق : وما به لمتنى الجمع .. إلخ حتى يرد استثناء عجز المضاف مع أنه لم يذكر قبل . وإنما يريد أنه يكتفى معها بحصول صيغة التصغير تقديراً ؛ بتقدير انفصال ما يخل بها ، سواء فعل مثل ذلك في الجمع أم لا .
(١) اسم للنز - وهو الكلام المعنى ، وأصله جحر اليربوع ؛ نقول في تصغيره لغيفيز . ويصح زيادة تاء التانيث للتعويض فيقال : لغيفيرة .
(٢) اسم موضع ، ووزنه فعلياياء ، ويقال في تصغيره : مبريدو ، وقد حذفت ألف

(*) «وَأَلِفُ التَّانِيثِ» ألف مبتدأ والتانيث مضاف إليه «حيث» ظرف متعلق بحذوف حال من المبتدأ على رأى سيوبه ، أو مر ضمير الخبر «مدًّا» فعل ماضٍ للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى ألف التانيث ، والألف للاطلاق «وتَاوُهُ» معطوف على ألف ومضاف إليه «منفصلين» مفعول «عدا» الثاني مقدم ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول والجملة خبر المبتدأ (*) «كَذَا» متعلق بحذوف خبر مقدم «الزَّيْدُ» مبتدأ مؤخر «آخِرًا» منصوب على نزع الخافض «لِلنَّسَبِ» متعلق بالزَّيْدُ «وعجز المضاف» عجز معطوف على الزَّيْدُ ، والمضاف مضاف إليه «وَالْمُرَكَّبِ» عطاف على المضاف (*) «وَهَكَذَا» خبر مقدم «زِيَادَتَا» مبتدأ مؤخر «فَعْلَانَا» مضاف إليه «من بعد أربع» من بعد متعلق بزيادتنا - أو حال من الضمير في الخبر «أَرْبَعٍ» مضاف إليه
(*) «انْفِصَالِ» مفعول قدر «مَا» اسم موصول مضاف إليه «دَلَّ عَلَى تَنْثِيَةٍ» الجملة صلة «أَوْجَعِ» - بالكسر - عطاف على تَنْثِيَةٍ وتصحيح مضاف إليه «جَلًّا» الجملة صفة لجمع ، وجمع - بالنسب - مفعول جلا مقدم ، والجملة عطاف على جملة «دَلَّ عَلَى تَنْثِيَةٍ» ، وهذا أحسن .

الخامسة إن لم يتقدّمها مدّة^(١) كقرقرى^(٢) ، فإنّ تقدّمها مدّة —
حذفت أيّهما شئت كجبارى ، وقريثا^(٣) تقول : حبيرى — أو حبير^(٤)
وقريثا — أو قريث .

(فصل) وإن كان ثانى المصغر ليناً مُنْقَلَباً عَنْ لَيْنٍ — رَدَدَتْهُ إِلَى
أصله^(٥) ؛ فتردُّ ثَانِيْ نَحْوُ : « قِيَمَة وَدِيْعَة وَمِيزَان وَبَاب » — إِلَى الْوَائِ^(٦)

التأنيث ، ثم الألف والياء لزيادتهما (١) أى حرف مد زائد .

(٢) اسم موضع ، وتصغيره : قرقر . وإنما وجب الحذف فى الخامسة فصاعداً ؛
لأن بقاءها يخرج البناء عن صيغة « فاعيل » أو « فاعيل » .

(٣) القرثا: نوع من التمر — وهو أطيب التمر بساً . ويجوز فيه المد

(٤) أى بحذف ألف التأنيث المقصورة ، وقلب المدّة ياء وإدغامها فى ياء التصغير
وفى حكم الألف المقصورة يقول الناطم :

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَنْبُتَا
وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَبِيرٌ بَيْنَ الْحَبِيرِى فَاذِرِ وَالْحَبِيرِ^(٥))
أى : أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً — وجب حذفها ولا تثبت فى
التصغير . وإن كانت خامسة وقبلها مدّة زائدة كجبارى — جاز حذف المدّة الزائدة
وإبقاء ألف التأنيث ؛ تقول : حبرى — وجاز حذف ألف التأنيث وإبقاء المدّة ، تقول :
حبير . ويجوز أن يقال : خبيرة — بزيادة التاء عوضاً عن المحذوف كما سبق .

والخلاصة : أن لألف التأنيث المقصورة ثلاث حالات هى : وجوب الحذف —
ووجوب البقاء — وجواز الأمرين (٥) أى الذى انقلب عنه ، سواء أكان ألفاً
أم واواً — أم ياء (٦) لأنها الأصل المنقلب عنه ، إذا الأصل : قومه — من
القوام ، ودومة — من الدوام ، وموزان — من الوزن ، وبوب ؛ قلبت الواو ياء فى

(*) «وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ» مبتدأ ومضاف إليه «ذُو الْقَصْرِ» ذوات ألف كذلك «والقصير مضاف إليه» متى
اسم شرط جازم «زاد» الجملة فى محل جزم فعل الشرط «على أربعة» متعلق بزاد «لن يبقيا»
جواب الشرط ، وقد حذفت منه الفاء للضرورة ، وقاعله يعود إلى ألف التأنيث ، وجملة الشرط
وجوابه خبر المبتدأ (*) «وعند تصغير» عند ظرف متعلق بخبر ، وتصغير مضاف إليه «جبارى»
مضاف إليه كذلك «بن الحبرى» بين ظرف متعلق بخبر أيضاً والمجبرى مضاف إليه «والحبرى»
معلول عليه ، وجملة «فاذِر» اعتراضية بينهما لا محل لها .

وَيُرَدُّ ثَانِي، نَحْوُ : « مُوقِنٌ وَمُوسِرٌ وَنَابٌ » — إِلَى الْيَاءِ ^(١) ؛ بِخِلَافِ
ثَانِي نَحْوُ : مُتَعِدٌ — فَإِنَّهُ غَيْرُ لَيْنٍ ، فَيَقَالُ : مُتَعِدٌ ^(٢) لَا مُوَيْعِدٌ ، خِلَافًا
لِلزَّجَاجِ وَالْفَارَسِيِّ ^(٣) . وَبِخِلَافِ ثَانِي نَحْوُ : « آدَمُ » — فَإِنَّهُ عَنْ غَيْرِ لَيْنٍ ^(٤)
فَتُقْلَبُ وَآوَاءٌ ؛ كَالْأَلْفِ الزَّائِدَةِ مِنْ نَحْوِ : ضَارِبٌ ، وَالْمَجْهُولَةِ الْأَصْلُ
كَصَابٍ ^(٥) . وَقَالُوا فِي عِيدٍ : عُمَيْدُ شَفُودًا ^(٦) ؛ كَرَاهِيَةً لِلتَّبَاسِهِ بِتَصْنِيرِ عُوْدٍ
وَهَذَا الْحُكْمُ ^(٧) ثَابِتٌ فِي التَّكْسِيرِ الَّذِي يَتَغَيَّرُ فِيهِ الْأَوَّلُ ،
كَمَوَازِينٍ — وَأَبْوَابٍ — وَأَنْيَابٍ — وَأَعْوَادٍ ، بِخِلَافِ نَحْوِ : قِيمٌ وَدِيمٌ ^(٨)

الثَلَاثَةُ الْأُولَى لِسُكُونِهَا وَكُسْرِ مَا قَبْلَهَا ، وَالْأَلْفُ فِي الرَّابِعِ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ،
تَقُولُ فِي تَصْنِيرِهَا : قُوَيْعَةٌ — دُوَيْعَةٌ — مُوَيَزِينَ — بُوَيْبٌ .

(١) لِأَنَّ أَصْلَهَا الْيَاءُ ؛ فَأَصْلُ مُوقِنٍ : مُيَقِّنٌ مِنَ الْيَقِينِ ، وَمُوسِرٍ — مُيَسِّرٌ — مِنَ الْيَسْرِ
وَنَابٌ : نَيْبٌ ، بِدَلِيلِ الْجَمْعِ عَلَى أَنْيَابٍ ، قُلِبَتِ الْيَاءُ وَآوَاءٌ فِي الْأَوَّلِينَ لِسُكُونِهَا إِثْرَ ضَمَّةٍ ،
وَالْأَلْفُ فِي الثَّالِثِ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا : تَقُولُ فِي تَصْنِيرِهَا : مُيَقِّنٌ — مُيَسِّرٌ — نَيْبٌ .
(٢) بِإِبْقَاءِ التَّاءِ الْأُولَى الْمُبْدَلَةِ مِنَ الْوَائِ الَّتِي هِيَ فَاءُ السَّكَمَةِ ، وَحُذِفَ تَاءُ الْإِفْتِعَالِ
وَمُتَعَدٌ : اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ اتَّعَدَ — بِمَعْنَى مَوَاعَدَ . وَأَصْلُهُ : مُوْتَعَدٌ : قُلِبَتِ الْوَائُ تَاءً وَأُدْغِمَتْ
التَّاءُ فِي الْيَاءِ (٣) فَإِنَّهُمَا يَرُدَّانِهِ إِلَى أَصْلِهِ لَزُوَالِ مَوْجِبِ قَلْبِهَا — وَهُوَ تَاءُ الْإِفْتِعَالِ ،
وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ — وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ . انْظُرِ الزَّجَاجَ ١٣٢ جُزْءِ أَوَّلٍ — وَالْفَارَسِيُّ ٢٥١
(٤) لِأَنَّهُ عَنْ هَمْزَةٍ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ ؛ إِذْ أَصْلُهُ آدَمُ ، قُلِبَتِ الثَّانِيَةُ أَلْفًا لِسُكُونِهَا إِثْرَ فَتْحَةٍ ،
فَتَصْغُرُ عَلَى أَوْيَدِمَ ، بِقَلْبِ الثَّانِيَةِ وَآوَاءً ، وَلَا تَرْجِعُ إِلَى أَصْلِهَا الْهَمْزَةِ

(٥) اسْمُ شَجَرٍ مَرٍّ ، وَهُوَ جَمْعٌ — وَالْمُفْرَدُ صَابَةٌ ، وَمِثْلُهُ عَاجٌ : تَقُولُ فِي تَصْنِيرِهَا :
صَوْبٍ — وَعَوْبٍ (٦) وَالْقِيَاسُ : عَوِيدٌ بِالْوَاوِ : رَدًّا إِلَى أَصْلِهَا لِأَنَّهُ مِنْ عَادَ يَعُودُ
وَلَعَلَّ السَّرَّ فِي ذَلِكَ قَصْدُ الْفَرْقِ بَيْنَ عِيدٍ وَعُودٍ .

(٧) أَيْ الَّذِي ذَكَرَ فِي التَّصْنِيرِ ؛ وَهُوَ قَلْبُ الْحَرْفِ الثَّانِي بِأَقْسَامِهِ وَإِرْجَاعِهِ إِلَى أَصْلِهِ
عَلَى النُّحُوِّ الْمُتَقَدِّمِ (٨) أَيْ مِمَّا لَمْ يَتَغَيَّرْ فِيهِ شَكْلُ الْأَوَّلِ ، فَإِنَّ الثَّانِيَّ يَبْقَى عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ .
هَذَا : وَإِذَا كَانَ ثَانِي الْأِسْمِ الْمُصْغَرِ لَيْنًا مَبْسُودًا عَنْ هَمْزَةٍ لَمْ تَسْمَعْهَا هَمْزَةٌ
كَذَبٍ وَرِيمٍ ، أَوْ عَنْ حَرْفٍ صَحِيحٍ غَيْرِ هَمْزَةٍ ، نَحْوِ . دِينَارٍ وَقِرَاطٍ ، إِذْ أَصْلُهُمَا :

(فصل) وإذا صُغِّرَ ما حُذِفَ أحدُ أصولِه - وَجَبَ رَدُّ مَحذوفِه ؛

إِنْ كَانَ قَدْ بَقِيَ بَعْدَ الحَذْفِ عَلَى حَرْفَيْنِ ، نَحْوُ : كُلٌّ وَخُذْ وَمُذْ - أَعْلَاماً^(١)

دَنار و قراط - وجب إرجاعه، إلى الأصل، تقول في التصغير: ذُوَيْب - ورؤَيْم؛ إذ أصلهما ذئب ورثم « والریم : الظبي الخالص البياض » ، وذُوَيْبِرٌ وقُوْبِرِيط - بإرجاع الثاني وهو الياء - إلى أصله النون والراء .

والخلاصة : أن الألف الثانية اللين يجب قلبها عند التصغير واواً في أربعة موضع هي :
التي أصلها الواو مثل : باب وميزان - المنقلبة عن همزة تلي همزة مثل : آدم - الألف الزائدة - مثل ضارب وكاهل المجهولة الأصل ، مثل : عاج - وصاب

وياء في موضع واحد ، وهو : أن يكون أصلها الياء ، مثل ، ناب - وموقن
وفي حكم ثاني المصغر وأحواله - يقول الناظم في إجمال :

(وَارْدُذْ لَأَصْلُ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبُ فَقِيْمَةٌ صَ - يَرْ قُوِيْمَةٌ نَصِبٌ
وَشَذْ فِي عِيْدٍ عَمِيْدٌ ، وَحَقِيْمٌ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا - مَا لَتَصْغِيْرٌ عِلْمٌ
وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيْدُ يُجْمَلُ وَאוْأ ، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْمَلُ)^(٢)

أى اردد وأرجع إلى الأصل - كل حرف ثان لين ، سواء كان أصله واواً كقيمة أو ياء كموقن . وشذ قولهم في عيد : عَمِيْدٌ ؛ لأنه لم يرد إلى أصله ، والقياس عُوَيْدٌ ، ويجب الجمع التوكسير - من رد الثاني إلى أصله - ما وجب للتصغير . وإذا كان ثاني المصغر ألفاً زائدة قلبت واواً ، وكذلك المجهولة الأصل . وقد أوضحنا ذلك كله .

تذنيه

إذا صغر اسم مقلوب - صغر على لفظه لا على أصله ، تقول : في جاه - من الوجاهة - جويه

(١) قيد بكونها أعلاماً ليصح تصغيرها ؛ لأنه لا يصغر إلا الاسم المتمكن كما سبق

(*) « لأصل » متعلق بارده على أنه مفعول الثاني « ثانياً » مفعول الأول « ليناً » صفة لثانياً « قلب » الجملة صفة ثانية له « فقيمة » الفاء لتفريع ، و « قيمة » مفعول أول صير « قوينة » مفعول ثان « نصب » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر (*) « عييد » فاعل شذ « للجمع من ذاء » متعلقان بحتم « ما » اسم موصول نائب فاعل حتم « لتصغير » متعلق بعلم الواقع صلة لما (*) « والألف » مبتدأ « الثاني المزيد » نعتان للألف « يجمل » نائب فاعله يعود إلى الألف وهو لافعل الأول « واواً » مفعول الثاني ، والجملة خبر المبتدأ « كذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما » اسم موصول مبتدأ . وآخر « الأصل » مبتدأ « فيه » متعلق بيجمل الواقع خبراً للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لا عمل لها صلة ما .

وَسَهٍ وَيَدٍ وَحِرٍّ^(١) ، تقول : أَكَيْلٌ ، وَأَخِيذٌ — بَرَدَ الْفَاءُ ، وَمُنَيِّدٌ
وَسُتَيْنَةٌ — بَرَدَ الْعَيْنُ ، وَيُدَيَّةٌ وَحُرَيْمٌ — بَرَدَ اللَّامُ^(٢) .

وإذا مُسِمِّي بما وُضِعَ ثَنَائِيًّا ؛ فَإِنْ كَانَ ثَانِيهِ صَحِيحًا نَحَوْ : هَلْ وَبَلْ -

(١) سَهٍ : أصله : سَتَهٌ — وهو الدبر ، وحِرٍّ : أصله حِرْنَجٌ — وهو الفرج حذفت
الحاء لاستثقالها بعد راء ساكنة . (٢) ومن الباقي على حرفين : الثلاثي
الذي حذف منه حرفان ، وبقي حرف واحد ضمت إليه هاء السكت وجوباً ، نحو : قَه
علماً — أمر من وقى ، فقد حذفت منه الفاء واللام . ورِه — أمر من رأى ، فقد حذفت
منه العين واللام ؛ فعند التصغير يرد المحذوف ، تقول : «وَقَى» ، ورؤَى .

وبسرى هذا الحكم على الثلاثي الذي حذفت بعض أصوله وعوض عنها تاء التانيث ؛ نحو :
عدة وسنة — علمين . فيقال في تصغيرهما : «وَعِيدٌ يَارْجَعُ الْفَاءُ الْمَحذُوفَةُ ، وَسُدَيَّةٌ أَوْ سُنْهَةٌ —
يَارْجَعُ اللَّامُ الْمَحذُوفَةُ . ولا يمنع وجود التاء من رد المحذوف . وهذه التاء للتانيث
وليست عوضاً . ومما حذفت لامه الأصلية وعوض عنها تاء التانيث : « بنت وأخت »
تقول في تصغيرها : بُدَيَّةٌ وَأَخِيَّةٌ — برد المحذوف

قيل : ولم يرد في اللغة إلا بضع كلمات عوض من لامها تاء يوقف عليها وقبلها ساكن ،
منها : أخت ، وبنت ، وهنت « كناية عما يستقبح ذكره » ، وكيت « كناية » عن
خولهم كذا وكذا . ومثلاها : ذَيْتٌ ، وتنتان ، وكلتا عند سيبويه .

وفي حكم تصغير ما حذف بعض أصوله — يقول الناطم :

(وَكَمَّلِ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثًا كَمَا)^(٣)

المراد بالمنقوص هنا : ما نقص منه بعض أصوله بسبب الحذف لفرض ما ؛ أى
أ. كمل المنقوص عند التصغير برد ما حذف منه ، إذا بقي على حرفين ؛ سواء كان مجرداً
من التاء أو ملتبساً بها ، مثل : «ماء» مسمى به . تقول في تصغيره : مُؤَوًى — برد المحذوف .

(*) « في التصغير » متعلق بكلمة « ما » مصدرية ظرفية « غير التاء » غير حال مقدم من
ثالثها الواقع مفعولاً ليعبر ؛ لأنه امت زكرة تقدم عليها والتاء مضاف إليه « كما » بالصدر —
لغة في ماء — خبر لبتدأ محذوف .

لم يَزِدْ عليه شيء حتى يُصَغَّرَ؛ فيجب أن يضعَّف^(١) أو يَزَادَ عليه ياء^(٢) فيقال: هُلَيْلٌ — أو هُلَيّ.

وإن كان معتلاً وجب التَّضْعِيفُ قبل التَّصْغِيرِ^(٣)، فيقالُ في «لَوْ» و«كَيَّ» و«مَاءَ» أعلاماً: لَوٌّ وَكَيٌّ — بالتشديد، و«ماءَ» — بالمد، وذلك لِأَنَّكَ زِدْتَ عَلَى الْآلِفِ أَلِفًا فَالْتَقَى الْفَانِ، فأبدلت الثانية هَمْزَةً، فإذا صَغُرَتْ أُعْطِيتَ حُكْمَ «دَوٍّ — وَحَيٍّ»^(٤) — وماءَ؛ فتقول: لَوِيٌّ كما تقول: دَوِيٌّ، وَأَصْلُهُمَا: لَوِيوٌ — وَدَوِيوٌ^(٥). وتقول: كَيِيٌّ بثلاث ياءات^(٦) — كما تقول: حَيِيٌّ، وتقول: مُوِيٌّ^(٧)، كما تقول في تصغير الماء المشروب — مُوِيَّةٌ، إِلَّا أَنَّ هَذَا لَامُهُ هَاءٌ فَرُدَّ إِلَيْهَا^(٨).

-
- (١) ويكون أحد المضعفين قبل ياء التصغير، والآخر بعدها فتوسط بينهما .
 (٢) أى بعد ياء التصغير، ويكون ذلك بتضعيف ياء التصغير نفسها وهذا أحسن، والحامل على ذلك: الوصول إلى بناء «فعليل» ثم يتحرك الحرف الذى يلي ياء التصغير بالحركة الإعرابية المناسبة للجملة
 (٣) قيل: لثلاث يلزم إثبات اسم معرب على حرفين، آخره حرف لين متحرك، وهذا لا نظير له. بخلاف ما إذا كان ثابته صحيحاً؛ فإن له نظيره من الأسماء المعربة مثل يد — ودم.
 (٤) الدو: البادية — والفلاة الواسعة. والحي: القبيلة. والجمع أحياء.
 (٥) اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداها بالسكون فحقت الواو ياء وأدغمنا
 (٦) الأولى أصلية، والثانية للتصغير، والثالثة الزائدة للتضعيف
 (٧) أى يابدل الهمزة ياء وإدغامها في ياء التصغير .
 (٨) وأصله «موه» قلبت الواو ألفاً على القاعدة، ثم الهاء همزة سماعاً على غير قياس فصار «ماء» — فعند التصغير يرجع كل إلى أصله :
 ويعتبر الاسم ثنائياً إذا كانت حروفه ثلاثة أو لها همزة وصل، نحو: ابن، واسم... إلخ. فتعذف همزة الوصل عند تصغيره، ويرد المحذف فتقول: بُنَى — وسمى .

(فصل) وتصغيرُ الترخيم؛ أن تَعْمِدَ إلى ذى الزيادةِ الصالحةِ للبقاء فتحذفها، ثم تُوقِعَ التصغيرَ على أُصُولِهِ^(١). ومن ثَمَّ^(٢) لا يَتَأَتَّى في نحو: جعفر وسَفَرَجَل؛ لتجرُّدِهما، ولا في نحو: مُتَدَخِرَج ومُخَرَّجَم؛ لامتناع بقاء الزيادةِ فيهما لإِخْلَالِها بِالزَّيْنَةِ^(٣)، ولم يَكُنْ له إلا صِيغَتَانِ وهما: «فُعَيْلٌ»^(٤) كحَمِيدٍ في أحمد، وحامد ومحمود، ومُحَدَثُون، ومُحَدَثَانِ^(٥). و«فُعَيْعِلٌ»^(٦)، كقُرَيْطِيسٍ — لا فُعَيْعِيلٍ؛ لأنه ذو زيادة.

(١) ما ذكره المصنف طريقته مختصرة . أما تعريفه فهو : تصغير الاسم الصالح للتصغير الأصلي، بعد تجريد ما فيه من أحرف الزيادة الصالحة للبقاء. وسمى بذلك لما فيه من ضعف بسبب الحذف — من الرخم بمعنى الضعف واللين . والفرض منه هو الفرض من التصغير الأصلي . وقد يكون الدافع إليه : التودد والتدليل ، والضرورات الشعرية .

(٢) أى من أجل أنه مختص بالمزيد .

(٣) أى في تصغير غير للترخيم، فلا يسمى تصغيرهما على دُحِيرَج ، وخَرِيْجَم — تصغير ترخيم؛ لأن الحذف واجب لنيره . ويتبين من هذا أنه يشترط أمران : أن يكون الاسم مشتملاً على زيادة ، وأن تكون هذه الزيادة صالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم .

(٤) للثلاثي الأصول إذا كان مسما مذكراً ، فإن كان مؤنثاً زيدت تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث ، فإذا كان معنى الاسم مختصاً بالمؤنث ؛ كحائض وطالق — لاتلحقه التاء ، تقول في التصغير: حُيَيْضٌ، وُطْلِيْقٌ؛ بحذف ألفهما وبغير زيادة تاء التأنيث

(٥) ويكون التمييز بينها ومعرفة ما كانت عليه قبل التصغير — بالقارئ التي تمنع اللبس

(٦) للرباعي الأصول . وإذا أريد تصغير مثل : إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم — فالقياس عند سيديويه أن يقال : بُرَيْهَم ، وَسُمَيْعِلٌ — بحذف الزوائد ، وهى الهمزة والألف والياء . وعند غيره: أَيْرِه ، وَأُسَيْمِيعٌ؛ لأن الهمزة عندهم أصلية وسمع ترخيمهما، على بُرَيْه وسُمَيْمِيع — وهو شاذ؛ لأن فيه حذف أصلين وزائدين، والأصول لا يحذف منها أكثر من واحد. ولنير الترخيم: بُرَيْهَم وسُمَيْمِيع — قياساً عند سيديويه. وعند غيره :

١ فصل (وتَلَحَّق تَاءُ التَّائِثِ تَصْغِيرَ مَا لَا يُلْبِسُ ؛ مِنْ مُؤَنَّثِ عَارٍ مِنْهَا ، ثَلَاثِيٌّ فِي الْأَصْلِ وَفِي الْحَالِ ، نَحْوُ : « دَارٍ - وَسِنَّ وَعَيْنٍ - وَأُذُنٌ » ^(١) .
أَوْ الْأَصْلُ دُونَ الْحَالِ نَحْوُ : « يَدٌ » ^(٢) ، وَكَذَا إِنْ عَرَضَتْ ثَلَاثِيَّتُهُ بِسَبَبِ التَّصْغِيرِ ^(٣) كَسَمَاءٍ مُطْلَقًا ^(٤) وَحُمْرَاءَ وَحُبْلَى - مُصَغَّرِينَ تَصْغِيرَ

أَتْيِهِ وَأَسْمِيعَ . وَرَأَى سَيُوبَهُ أَوْضَحَ وَأَصَحَّ . وَلَا يَخْتَصُّ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ بِالْأَعْلَامِ - خِلَافًا لِلْفَرَاءِ وَثَعْلَبِ . وَمِمَّا وَرَدَ مِنْ تَصْغِيرِ غَيْرِ الْعِلْمِ قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ : عَرَفَ حُمَيْقُ جَمْلَهُ « تَصْغِيرٌ ، أَحَقُّ » وَهُوَ يَضْرِبُ لِمَنْ يَسْتَضِفُ إِنْسَانًا وَيُولَعُ بِهِ فَلَا يَزَالُ يُؤْذِيهِ وَيُظْلِمُهُ .

وَفِي تَصْغِيرِ التَّرْخِيمِ يَقُولُ النَّاطِمُ :

(وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعُطْفِ بِغَنِيِّ الْمُطْعَمِ) ^(٥)

أَي : مَنْ يَرِيدُ تَصْغِيرَ الْأِسْمِ تَصْغِيرَ تَرْخِيمٍ - اكْتَفَى بِتَصْغِيرِ أَصُولِهِ وَحَذَفَ زَوَائِدَهُ تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ الْمُطْعَمِ : « عُطِفَ » . وَقَدْ أَوْضَحَ الْمَصْنِفُ حُكْمَ هَذَا النَّوعِ .

(١) يُقَالُ فِي تَصْغِيرِهَا : دَوِيرَةٌ - وَسُنَيْنَةٌ - وَعُيَيْنَةٌ - وَأُذَيْنَةٌ ، وَيَسْتَمِرُّ هَذَا الْحُكْمُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ . وَمِنْ ذَلِكَ : عَمْرُو بْنُ أُذَيْنَةٍ - وَعُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ .

(٢) أَصْلُهَا : يَدَيٌّ ، حَذَفَتِ اللَّامُ تَخْفِيفًا فَيُقَالُ فِي تَصْغِيرِهَا : يَدَيَّةٌ . قِيلَ : وَإِنَّمَا لَحِقَتْ التَّاءُ الْمَصْغَرُ ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ وَصْفٌ فِي الْمَعْنَى فَالْمَصْغَرُ بِنَتَابَةِ الْمُوصُوفِ مَعَ صِفَتِهِ ، وَلَمَّا كَانَتْ التَّاءُ تَلَحِّقُ آخِرَ الصِّفَاتِ الْمُؤَنَّثَةِ - لَحِقَتْ كَذَلِكَ آخِرُ الْمَصْغَرِ . وَلَحِقَتْ الثَّلَاثِيَّةُ دُونَ الرَّبَاعِيِّ التَّمَّاسًا لِلتَّخْفِيفِ .

(٣) يَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا مَا كَانَ رَبَاعِيًّا بَعْدَ قَبْلِ لَامٍ مُعْتَلَةً ، نَحْوُ : سَمَاءٌ : تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ : مُسَمِّيَّةٌ : لِأَنَّ أَصْلَهُ سَمِيٍّ - بِثَلَاثِ يَاءَاتٍ ؛ الْأُولَى لِلتَّصْغِيرِ ، وَالثَّانِيَّةُ بِدَلِّ الْمُدَّةِ ، وَالثَّلَاثَةُ بِدَلِّ لَامِ الْكَلِمَةِ ، وَهِيَ الْوَاوُ الْمُتَقَلِّبَةُ هَمْزَةً ؛ لِأَنَّهُ مِنْ سَمَاءٍ يَسْمُو « حَذَفَتْ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ ، فَبَقِيَ ثَلَاثِيًّا فَتَلَحُّقُهُ التَّاءُ .

وَالثَّانِي مَا صَغُرَ تَصْغِيرُ تَرْخِيمٍ مِمَّا أَصُولُهُ ثَلَاثَةٌ ، نَحْوُ حُمْرَاءَ - وَحُبْلَى ، تَقُولُ - فِيهِمَا : حُمَيْرَةٌ - وَحُبَيْلَةٌ . (٤) أَي : سِوَاءِ صَغَرْتَهُ تَرْخِيمًا أَوْ لَا .

(*) « دَوِيرَةٌ » - « دَوَا » - اسْمُ مَوْصُولٍ مُبْتَدَأٌ « بِتَرْخِيمٍ » مُتَعَلِّقٌ بِصَغَرِ الْوَاقِعِ صَلَاحًا لِمَنْ « اكْتَفَى » الْجُمْلَةَ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ « بِالْأَصْلِ » مُتَعَلِّقٌ بِ« اكْتَفَى » كَالْعُطْفِ « خَبَرَ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ » بِ« يَفْعَى » فَعْلٍ مُضَارِعٍ ، وَقَاعِلُهُ يَعُودُ عَلَى مَنْ « الْمُطْعَمُ » مَقْعُولُهُ وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ .

الترخيم^(١) . بخلاف نحو : شَجَرٌ وَبَقَرٌ ، فلا تلحقهما التاء فيمن أنثهما ؛
لثلاً يَلْتَبِسَا بالمفرد^(٢) . وبخلاف نحو : خَمْسٌ وَسِتٌّ ؛ لثلاً يَلْتَبِسَا بالعدد
المذكر^(٣) . وبخلاف نحو : زَيْنَبٌ وَسُعَادٌ ؛ لتجاوُزِهما للثلاثة^(٤) .
وشَذَّ تَرَكَ التاء في تصغير : حَرْبٌ ، وَعَرَبٌ ، وَدِرْعٌ ، وَنَعْلٌ ،
ونحوهن^(٥) مع ثلاثيتهنَّ وَعَدِمَ اللبس .
واجتلاها في تصغير : وراء ، وأمام ، وقُدَّامٌ - مع زيادتهنَّ على الثلاثة^(٦) .

(١) كما ذكرنا ، وتصغيرها في غير الترخيم : حميراء - وحُمَيْلِي ، ولا تلحقهما التاء ،
لأنه لا يجمع بين علامتي تأنيث .

(٢) أى بتصغير المفرد ، وهو : شجرة - وبقرة .

(٣) أى عند تصغيره . ومثل خمس وست : غيرهما من أسماء العدد الدالة على معدود
مؤنث : كسبع - وبضع - وعشر ، فيقال : خميس - وسديس - وسبيع - وبضيع - وعشير .
ولا يقال : خميسة - وسديسة - وسبيعة - وبضيعة - وعشيرة ؛ لأنه يلتبس بعدد المذكر
المصغر فيظن أنها للمعدود مذكر .

(٤) فيقال فيهما : زينب وسعيد - بغير تاء . وبما تقدم يتبين : أن شرط زيادة
تاء التأنيث : أن يكون المصغر ثلاثياً ، سواء كانت ثلاثيته أصلية أو طارئة ،
باقياً عليها أو حذف منه شيء . وأن يكون مؤنثاً عند تصغيره . وألا يلتبس
بغيره عند زيادتها .

(٥) مثل : كَدُودٌ « من ثلاثة أبرة إلى عشرة » - وَقَوْسٌ - وعرس - وناب
« للسنن من الإبل » - وفرس لأنثى - وَنَصَفٌ « للمرأة المتوسطة في السن » ، وغير
ذلك مما سمع ولا يقاس عليه . وقد ذكر بعض التأخرين نحو عشرين لفظاً ، وبعضهم
الحق التاء في بعضها :

(٦) فقل في تصغيرها : وَرَيْثَةٌ - وَأَمِيمةٌ - وَقَدِيدِمةٌ . والقياس حذف التاء ،
وفيما تقدم من زيادة تاء التأنيث وتركها - يقول الناطم :

(فصل) ولا يُصَغَّرُ مِنْ غيرِ التَّمَكُّنِ إِلَّا أَرْبَعَةٌ : « أَفْعَل » ^(١) في التعجب . والمركَّبُ المزجى ^(٢) كـ « بعلبك » وسيبويه — في لغة من بناهما ، وأما من أغربهما فلا إشكال ^(٣) ؛ وتصغيرُهما تصغيرُ التَّمَكُّنِ نحو : ما أَحْسَنَه — وبُعَيْلِكَ — وسُيُيُويَه .

(وَاخْتِمَ بَقَا التَّائِيثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ مُؤَنَّثِ عَمَارٍ ثَلَاثِيَّةٍ ، كَسَيْنَ مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيثِ يَرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَيْسٍ وَلَأَنَّكَ وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ ، وَنَدَرَ لَحَاقُ « تَا » فِيهَا ثَلَاثِيًّا كَثُرَ) ^(٤)
 أي : إذا صغرت المؤنث الثلاثي الخالي من علامة التأنيث — فاختمه بالتاء ، مثل : سين ؛ تقول في تصغيره : سَيْنِيَّة ، وهذا عند أمن اللبس . فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء ، فتقول في شجر وبقر ، وخمس : شَجِير ، وَبَقِير ، وَخَيْس — بلاتاء ؛ لأنك لو ختمتها بالتاء لا تلبس بتصغير المعداد به مذكر . وترك التاء مع أمس اللبس شاذ إذا تحققت بقية الشروط . ويندر زيادة التاء ، إذا زاد الاسم المصغر على ثلاثة أحرف بأن كان رباعياً فأكثر . وقد مثل المصنف لذلك كله .

- (١) في قياس هذا النوع من التصغير خلاف ، والراجح أنه غير قياسي .
- (٢) سواء كان علماً كنقطويه ، أو عددياً كأحد عشر ، ويكون التصغير والتغغير على صدره دون عجزه ؛ فيقال : تَقِيْطُويَه — وإحيد عشر .
- (٣) فيكون تصغيرهما قياسياً ؛ لأنهما حينئذ من أقسام العرب — أي التمكن ولا يصغر من العربات : — مع — وعند — ولدى ؛ لعدم تصرفها

(*) « ما » اسم موصول مفعول اختتم « صغرت » الجملة صلة ما « من مؤنث » متعلق بصغرت « مار ثلاثي » نعتان لمؤنث « كسين » خبر مبتدأ محذوف (*) « مر » مصدرية ظرفية « يكن » فعل مضارع مجزوم بلام واسمها يعود إلى مؤنث « بالتاء » بالقصر متعلق بـ « يرى » خبرها ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول « ذا لبس » ذا المفعول الثاني وليس مضاف إليه
 (*) « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من ترك « لبس » مضاف إليه « فيما » متعلق بنذر وما اسم موصول « ثلاثياً » مفعول أكثر مقدم ، وقادله يعود على ما ، والجملة لا عمل لها صلة ما .
 (١٦ — ضياء السالك ٤)

واسمُ الإشارة^(١)، ومُسمِعَ ذلك منه في خمسِ كلمات وهي : ذَا ، وَتَا ، وَذَانِ ، وَتَانِ ، وَأَوَّلَا^(٢) .

والاسمُ الموصولُ ، ومُسمِعَ ذلك منه أيضاً في خمسِ كلمات ، وهي : الذى ، والذى ، وتَنبِيهُهُمَا ، وَجَمْعُ الذى^(٣) .

ويُوافِقُنْ تصغيرَ المتمكِّن في ثلاثة أمور : اجتلابِ الياء الساكنة ، والتزامِ كَوْنِ ما قبلها مفتوحاً ، ولزومِ تكميلِ ما نقص منها عن الثلاثة . ويُخَالِفُنْهُ في ثلاثة أيضاً : بقاءِ أَوَّلِها على حركته الأصلية^(٤) . وزيادة ألفِ في الآخرِ عوضاً من ضمِّ الأول^(٥) — وذلك في غير المختوم بزيادة تننية أو جمع^(٦) . وأنَّ الياء قد تقعُ ثانيةً ، وذلك في « ذَا » — و « تَا » ؛ نقول : ذِيًّا ، وَتِيًّا ، والأصلُ : ذِيًّا وَتِيًّا^(٧) فحذفتِ الياء الأولى^(٨) —

(١) ويكون لها في التصغير ، من التنبيه ، والخطاب ، ولام البعد — ما لها في التكسير .
(٢) فقالوا : ذِيًّا — في ذَا وهذا ، وَتِيًّا — في تَا وهذه ، وفي ذلك — ذِيَّاك ، وفي تلك — تِيَّاك ، وفي أولئك وهؤلاء — أوليا وهؤلينا ، ولا تصغر ذى وذه ، لئلا يلتبس تصغيرها بتصغير ذال المذكور :

(٣) وهو : الذين — والألى ، وهذان اسما جمع — لا جمع . ولا تصغر « من وما » الموصولتان ، ولا أسماء الشرط والاستفهام ، ولا حيث ولا الضمائر .

(٤) من فتح ، كالذى — والذى — وذا — وتا ، أو ضم ؛ كأولى — وأولاء ؛ وذلك تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره . (٥) أى الضم الذى كان ينبغى أن يجلب للتصغير . ولا يقال إن أوليا ، وألياء — زيدت فيهما ألف ؛ مع أن الأول منهما مضموم ولا يجمع بين العوض والمعوض — لأن الضمة أصلية فيهما .

(٦) أما فيه فلا تعويض عن ضم الأول ؛ لطوله بالزيادة التى للتننية أو الجمع .

(٧) الياء الأولى عين المكامة ، والثانية للتصغير ، والثالثة لام السكامة المنقلبة عن الألف .

(٨) للتخفيف ، ولم تحذف ياء التصغير لأنه جىء بها لمعنى ، ولا الثالثة — لئلا يلزم

فتح ياء التصغير لمناسبة الألف ، وهى لا تحرك لشبهها بألف التكسير .

وَذَيَّانَ وَتَيَّانَ^(١) ، وتقول : أُولَيَّا^(٢) ؛ بالقصر في لغة من قَصَرَ — وبالمَدِّ في لغة من مَدَّ ، وتقول^(٣) : اللَّذِيَّ ، وَلَلَّتِيَّ — وَالَّذِيَّانِ — وَالَّذِيَّاتِ^(٤) .
وإذا أردتَ تصغيرَ « اللَّاتِي » — صَغَّرْتَ « التي » فقلت : اللَّتِيَّ ،
ثم جَعَمْتَ ياءَ الألفِ والتَّاءَ فقلت : اللَّتِيَّاتِ ، واستغنَوْنَا بذلك عن تصغيرِ
« اللَّاتِي » ، وَاللَّاتِيَّ « على الأصحَّ .
ولا يُصَغَّرُ « ذِي » اتفاقاً للإلباس^(٥) ، ولا « تِي » للاستغناء بتصغيرِ
« تَا » خلافاً لابن مالك^(٦) .

(١) أى في ثنية « ذان » و « تان » ، وهما معربان على الصحيح . وتصغيرهما
قياسى ، وقد جاء الشذوذ من فتح أولهما وتشديد الياء .

(٢) أى فى تصغير « أولاء » .

(٣) أى فى تصغير الذى والتى ، ومشاها ، وجمع الدين .

(٤) أى فى حالة الرفع ، وفى حالة النصب والجر : اللذين — بضم ما قبل الواو
وكسر ما قبل الياء ، وهذا قول سيبويه ؛ لأنه يرى أن الألف حذفت تخفيفاً كما فى الثنية
فكانه لا وجود لها . وعند الأخفش بالفتح مطلقاً ؛ قبل الواو والياء كالقصور ، مثل :
المصطفين ، وهل الثنية والجمع واردان على المفرد المصغر — أو ذلك تصغير للمثنى والجمع ؟ قولان
هذا : وسمع فى اللذِيَّ واللَّتِيَّ — فتح الأول وضمه وكذلك اللذين ،
واللذان واللتان معربان على الصحيح ، فتصغيرهما قياسى ، وجاء الشذوذ من فتح أولهما .
(٥) أى بتصغير « ذا » .

(٦) إذ يقول فى النظم . منها : « تَا ، وتِي » وقد نص النحاة على أنهم لم يصغروا
من ألفاظ المؤنث — إلا « تَا » خاصة .

وفى تصغير اسم الإشارة والموصول — يقول الناظم :

(وَصَغَّرُوا شَذُوذًا : الَّذِي ، الَّذِي وَذَا — مَعَ الْفُرُوعِ ، مِنْهَا : تَا ، وَتِي)^(٧)

(*) « شذوذاً » حال من الواو فى صغروا — أى شاذين « الذى » مفعول صغروا « التى »
عطفت عليه بحذف العاطف « وذا » عطفت على الذى « مع الفروع » مع ظرف حال مما قبله والفروع
مضاف إليه « منها » خبر مقدم « تَا » مبتدأ مؤخر « وتِي » مفعول على تَا .

أى صفروا من الأسماء المبذبة شذوذاً - لأن التصغير من خواص الأسماء المتمكنة القى والى ، ومثناها وجمعها - من الأسماء الموصولة ، وذاتا وفروعها - من أسماء الإشارة ، وذلك مقصور على السماع بالشكل الذى ذكره المصنف .
ويمال النحويون جواز ذلك ؛ بأن الموصول والإشارة يوصفان ويوصف بهما ، والتصغير وصف فى المعنى .
وكذلك يذكران ويؤنثان ، ويثنيان ويجمعان ، فأشبهها بذلك الأسماء المتمكنة -

فوائد

- (ا) يصغر اسم الجنس واسم الجمع على لفظهما لشبههما بالواحد ؛ فيقال : قوم وتغير - ورهيط ؛ فى قوم - وتقر - ورهط . وكذلك تصغر جموع القلة ؛ فيقال : أجيل - وفتية ؛ فى إجمال ، وفتية . أما جمع الكثرة فلا يصغر ؛ لأن ذلك يتعارض مع المفهوم من التصغير . وإذا أريد تصغيره - صغر المفرد ، ثم جمع بالواو والنون للمذكر العاقل ، فيقال فى غلمان : غلامون . وبالألف والتاء للمؤنث ، وللمذكر غير العاقل ، تقول فى جوار . ودراهم : جويريات - وذريهمات .
- (ب) إذا وقع بعد ياء التصغير حرف مشدد - يجوز قلبها ألفاً للتخفيف ؛ كما فى دويبة . تصغير دابة ، فيقال : دؤابة ، وذلك مقصور على السماع .
- (ج) الاسم المصغر ماحق بالمشتق ؛ لأن التصغير كما ذكرنا يتضمن وصفاً فى المعنى ، فيصح وقوعه نعتاً . . إلخ ؛ مما يغلب عليه الاشتقاق .
- (د) هنالك ألفاظ مكبرة وردت عن العرب على صورة المصغر ، منها : اللجين - للفضة ، والثرى - لنجم معروف ، والكهيت - مألونه أحمر فيه قنوءة من الإبل والأفراس ، والهؤينا - السهولة والرفق ، والميمن - المسيطر . . إلخ .
- ووردت بعض الأسماء مصغرة ولم ينطق بها بكثرة ، لأنها مستصغرة عندهم ومن ذلك « جميل » لطائر صغير يشبه المصفر وكعبت - اسم للابل .
- (هـ) قبل فى تصغير دابة - وشابة - وهدهد : دؤابة - وشؤابة - وهدهد .
- ففى بالألف : لا من ياء التصغير للتخفيف . والقياس : دؤيبه - وشؤيبه - وهدهد وليس فى ' غير هذه الثلاثة على ما نعلم .

الاسئلة والتمرينات

١ — عرف التصغير واذكر صيغه القياسية ، وأنواعه ، وشروط الاسم الذى يصغر مع التثيل بأمثلة من عندك .

٢ — اذكر أربعة من الأغراض التى يأتى لها التصغير . ومثل لكل بأمثلة من عندك .

٣ — هنالك مواضع لا يكسر فيها ما بعد ياء التصغير . اذكرها ، ومثل لها مع الإيضاح .

٤ — اشرح قول ابن مالك :

وَكَمَّلِ الْمَفْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَخَوْغَيْرَ التَّاءُ ثَالِثًا كَمَا

وبين المقصود بالمنقوص ، واستوعب القول فى كيفية تصغير المحذوف أحد أصوله — مع الإتيان بأمثلة موضحة .

٥ — متى تلحق التاء الاسم المصغر ؟ ومتى يمتنع لحاقها له ؟ اشرح ذلك واستشهد بقول الناظم فيه .

٦ — كيف تصغر اسم الجنس ، والجمع بأنواعه ؟ والمركب الإضافى والمزجى ؟ اشرح ذلك ، ومثل .

٧ — يستشهد بما يأتى فى باب التصغير . بين موضع الاستشهاد .

قال سيدنا عمر رضى الله عنه فى عبد الله بن مسعود : كَيْفَ مُلِئَ عِلْمًا .

« والكيف : وعاء تكون فيه أداة الراعى » . ويقال فى الأمر البعيد : بعد اللتيا والتى .

وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ يَدُهُمْ دُونِيَّةٌ تَصِفُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

يَا مَأْمُونِ اسْحَ غِزْلَانَا شَدْنَ لَنَا مِنْ هَوْلِيَاءِ يُكْنِ الضَّالَّ وَالسَّالِمَ

أَوْ تَحْمِلْنِي بَرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنَى أَبُو ذِيَالِكِ الصَّغْبَى

٨ — اشرح تصغير الترخيم وشروطه وصيغه ، وبين الغرض منه ، مع التثيل .

٩ — نظم صفي الدين الحلى من شعراء القرن السابع الهجرى — قصيدة فى المدح ، بها كثير من الأسماء المصغرة منها :

نَقِيطُ مِنْ مُسَمِّهِكَ فِي وَرِيدِ خُوْبِكَ أَوْ وَسِيمِ فِي خُـ دِيدِ

ومعناه : نقط من مسك فى ورد خالك ، أو وسم فى خد .

ومنها :

وَذَبَاكَ اللّٰوِيْمِيعَ فِي الضُّحَا وَجِيهَكَ أَمْ قَمَسِيرَ فِي سَمِيْدَ
وَجِيهَ شُوَيْدَنَ فِيهِ شُكِيْلَ أَدَقَ مُمِينِيَاتَ مِنْ خُوَيْدَ
اذكر مكبر كل مصغر من هذين البيتين ، وبين الغرض من التصغير فيما تذكر
١٠ — صغر الكلمات الآتية واضبطها (نموذج) .

| الكلمة | تصغيرها | الكلمة | تصغيرها | الكلمة | تصغيرها |
|--------|---------------|--------|--------------|----------|-----------------|
| اسم | سُمِّيَ | مقام | مَقَمِّمَ | رجال | رُجَيْلُونِ |
| هبة | وُهَيْبِيَّةَ | سكران | سُكْرَانِ | صلة | وُصَيْلَةَ |
| سفينة | سُفِينَةَ | ثقة | وُثَيْقَةَ | ماء | مُؤْيَهَ |
| عروة | عُرْوَةَ | حررة | حُرَيْرَةَ | عبد الله | عَبِيدَ اللَّهِ |
| صديق | صُدَيْقَ | رشوان | رُشْيَانِ | دواة | دُؤْيَةَ |
| كراسة | كُرَيْرِيَّةَ | أخ | أَخَى | أب | أَبَى |
| ريح | رُؤَيْحَةَ | أخت | أُخْيَةَ | آثم | أَوْثِمَ |
| آثار | أَوْثَارَ | طبيب | طُطَيْبَ | عدو | عُدَى |
| بطيخة | بُطَايِيخَةَ | فلاة | فُلْدِيَّةَ | فضة | فُضَيْضَةَ |
| كاتب | كُؤَيْدَبَ | سحابة | سُحَابِيَّةَ | مرعى | مُرْعَى |
| ريشة | رُيْدَشَةَ | خضراء | خُضْرَاءَ | كف | كُفَيْفَةَ |
| جبال | جُبَيْلَاتَ | أعمدة | أَعْمِدَةَ | ظرفاء | ظُرْفَاءَ |
| ربا | رُبَى | ملكى | مُلْكِيَّ | مروان | مُرَوَّانَ |
| عصفور | عُصْفِيرَ | كتاب | كُتَيْبَ | ميزان | مُؤْيِزِينَ |

١١ — صغر الأسماء الآتية واضبطها ، وبين ما حدث فيها من تغيير ، ووضح السبب
دلو . وردة ، رمانة : إناء . موسر . ريان . أبو تمام . شفة . دجاجة .
مهرجان . عاج . فأس . أداة . تفاحة . علامة . ساع .

١٢ — اشرح قول المتنبي في هجاء كافور الإخشيدي ، وبين ما فيه من شاهد .
وَفَارَقْتُ مِهْرًا وَالْأَسْيُودَ عَيْفَهُ حَذَارَ مَسِيرِي تَسْتَهْلُ بِأَدْعَمِ

(باب النسب)^(١)

إذا أردت النسب إلى شيء فلا بُدَّ لك من عمليتين في آخره :
أحدهما : أن تزيد عليه ياءً مشددةً تصيرُ حرفَ إعرابه .

باب النسب

(١) هو زيادة ياء مشددة في آخر الاسم ، وقبلها كسرة ؛ لتدل على أن شيئاً منسوباً لذلك الاسم المجرد منها - أى مرتبطاً ومتصلاً به ، بأى نوع من أنواع الارتباط والفرص منه : توضيح المنسوب أو تخصيصه ؛ وذلك بنسبته إلى موطنه نحو : قاهري - أو اسكندري . أو قبيلته نحو : هاشمي ، أو صنعة كطبعي ، أو إلى صفة يمتاز بها كإداري ، أو علم ينبغ فيه كنجوى .. إلخ .

وتسمى تلك الياء « ياء النسب » ، والاسم الذي اتصل به « المنسوب إليه » ، والشيء الذي تدل على اتصاله بما قبلها « المنسوب » . وهذه الياء المشددة لا يجوز تخفيفها لئلا تلتبس بياء المتكلم المضاف إليها . ويحدث للاسم ثلاث تغييرات :

لفظي - وهو : زيادة ياء مشددة في آخر المنسوب إليه ، وكسر ما قبلها ، وما يتبع ذلك من تغييرات ستأتي .. ثم إجراء الإعراب بعلاماته المختلفة على هذه الياء . وقد أشار المصنف إلى ذلك كما سيأتي قريباً .

ومعنوي - وهو : صيرورته اسماً للمنسوب ، بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه . وحكمي - وهو : أنه بسبب هذا الأثر المعنوي - يعتبر مؤولاً بالمشق ؛ لتضمنه معناه ، فيصلح للمواضع التي تحتاج إلى مشتق . وقد يرفع بعده اسماً ظاهراً أو مضمراً باطراد ؛ فيكون كالصفة المشبهة في رفع الظاهر والمضمر ، ويعرب مرفوعه نائب فاعل ، تقول : علي حجازي أبوه - وأمه مصرية . ولا يعمل النصب إلا في ظرف أو حال ، تقول : أنا مصري أبداً - وأنا وطني مخلصاً .

وقد أشار الناظم إلى ما تقدم مقتصر على التغيير اللفظي - فقال :

(ياءٌ كـ«يا» الكرمي زادوا للنسب وكل ما تليها كـ«نمر» وجب)^(٢)

.. (٢) « ياء » مفعول لزيدوا « كيا الكرمي » كيا متعلق بمحذوف صفاء « والكرمي » مضاف إليه « للنسب » متعلق بزيدوا « وكل ما » مبتدأ ومضاف إليه ، وما اسم موصول « تليها » فعل مضارع وفاعله يعود إلى ياء والهاء مفعول ، والجملة ملة ما « كـنمر » وجب » مبتدأ وخبر ، والجملة خبر كل

والثاني : أن تكسره ؛ فتقول في النسب إلى دِمَشْق : دِمَشْقِيٌّ .
ويُحذفُ لهذه الياء أمورٌ في الآخر ، وأُمُورٌ متصلةٌ بالآخر .
أما التي في الآخر فستة :

(أحدها) الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً^(١) ،
سواء كانتا زائدتين ، أو كانت إحداها زائدة والأخرى أصيلة .
فالأوّل نحو : كُرْسِيٍّ وشَافِيٍّ^(٢) ؛ فتقول في النسب إليهما : كُرْسِيٌّ
وشَافِيٌّ ، فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب إليه ، ولكن يختلف
التقدير^(٣) . ولهذا كان « بجائي » — عالماً لرجل — غير مُنصرف^(٤)
فإذا نسب إليه انصرف^(٥) .

والثاني نحو : « مَرْمِيٍّ » أصله : مَرْمُوى ، ثم قلبت الواو ياء^(٦)
والضمة كسرة^(٧) وأدغمت الياء في الياء ، فإذا نسبت إليه قلت : مَرْمِيٍّ^(٨)

أى أن العرب زادوا ياء في آخر الاسم ، مثل ياء الكرسى ؛ لتدل على النسب .
ويجب كسر الحرف الذى تليه — أى تقع بعده .
(١) وذلك لتحل محلها ياء النسب الزائدة .

(٢) الياء فيهما زائدة ؛ إلا أنها في « كرسى » لغير النسب . وفي « شافى » للنسب
(٣) فيقدر أن المعنى مع الياء المجردة للنسب — غيره مع الياء التى حذفت وحلت
محلها ياء النسب . (؛) أى لصيغة تنتهى الجموع ؛ نظراً لأصله قبل التسمية
وحالة الجمعية ؛ لأن الياء التى حذفت من بنية الكلمة التى تصير بسببها من صيغ منتهى
الجموع ، وهو جمع بُحْتَى — والأُنثى : بُحْتِيَّة ، وهى الإبل الحراسانية

(٥) أى : لزوال صيغة منتهى الجموع ؛ لأن ياء النسب زائدة فهى فى تقدير الانفصال
(٦) لاجتماعهما وسبق إحداها ساكناً (٧) لمناسبة الياء ، ولتسلم من قلبها واواً .
(٨) أى : يحذف الياء المشددة التى هى لام الكلمة ، وجعل ياء النسب الزائدة
مكناً : ومرمى : اسم مفعول من رمى .

وبعض العرب يحذف الأولى لزيادتها، ويبقى الثانية لأصالتها، وَيَقْلِبُهَا أَلْفًا^(١)، ثم يقلب الألفَ واوًا^(٢) فيقول : مَرَمَوِيٌّ .

وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين، حُذِفَت الأولى فقط، وَقَلِبَت الثانية أَلْفًا ثم الألف واوًا، فنقول في أُمَيَّة : أُمَوِيٌّ^(٣) .

وإن وقعت بعد حرفٍ - لم تحذف واحدة منهما ؛ بل تَفْتَحُ الأولى وَتَرُدُّهَا إلى الواو - إن كان أصلها الواو^(٤)، وتقلب الثانية واوًا؛ فنقول في طَيٍّ وَحَى : طَوَوِيٌّ - وَحَيَوِيٌّ^(٥) .

(١) أى : لتحركها واقتناع ما قبلها على القاعدة الصرفية .

(٢) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب كما بينا، والألف لا تقبل الحركة .
وفي هذا يقول الناظم :

(وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرَمَوِيٌّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرَمِيٌّ)^(٦)

أى إذا كانت إحدى الياءين زائدة والأخرى أصلاً - فقد يكتفى بحذف الأولى وتقلب الثانية الأصلية واوًا ، وتزاد بعدها ياء النسب ؛ فيقال في المرمي : مرمويٌّ . وهي لغة قليلة ، والاختار في الاستعمال : مرمي - بحذف الياء المشددة - لا الأولى الساكنة .
(٣) ومثل ذلك : علويٌّ ، وقُصَوِيٌّ - في على وقُصَى ، وعدويٌّ - في عدى .

وإلى ذلك يشير الناظم بقوله عند الكلام على « قَعِيلٌ وفَعِيلٌ » :

(وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرَبِيًّا مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا لُتْنَا أُولِيًّا)^(٧)

أى : أن ما كان على « قَعِيلٌ - وفَعِيلٌ » بلا تاء ، وكان معتل اللام - فحكه حكم ما فيه التاء ؛ من وجوب حذف يائه الزائدة وفتح عينه .

(٤) وترك ياء إن كان أصلها الياء (٥) لأنهما من طَوِيْتُ - وَحَيَيْتُ .

(*) « في المرمي » متعلق بقيل « مرموي » نائب فاعل « قبل » على إرادة اللفظ واختير

فعل ماضٍ للمجهول « مرموي » نائب فاعل اختير

(*) « معل لام » معل مفعول ألحقوا ولازم مضاف إليه « عربياً » فعل ماضٍ، والألف للاطلاق ، وفاعله يعود إلى معل لام ، وهو صفة له ومتعلقه محذوف - أى عربى من التاء « من المثالين » متعلق بمحذوف حال من ضمير عربى « بما » متعلق بالحقوا وما اسم موصوف « التاء » بالضم مفعول أوليا الثاني مقدم عليه، ونائب فاعله يعود إلى ما . وهو المفعول الأول ، والجملة صلة ما .

(الثنائي) تاء التأنيث ؛ تقولُ في مَكَّةَ : مَكَّيٌّ . وقولُ المتكلمين في ذات : ذاتي ، وقولُ العامة في الخليفة : خَلِيفَتِي - لَحْنٌ ^(١) وصوابهما : ذَوِيٌّ ، وَخَلَفِيٌّ .

(الثالث) الألفُ إن كانت متجاوزةً للأربعة ، أو رابعة متحركة ثانياً كَلِمَتِهَا ؛ فالأولُ يقعُ في أَلِفِ التأنيث كحُبَارَى - وألفِ الإلحاق كحَبْرَكِي ^(٢) فإنه مُلَحَقٌ بِسَفَرَجَل - والألفِ المنقلبة عن أَصْلٍ كَمُصْطَفَى ^(٣) .
والثاني : لا يقعُ إلَّا في أَلِفِ التأنيث كَجَمَزَى ^(٤) .

وفي هذا يقول الناظم :

(وَنَحْوُ حَيٍّ فَفَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَارْزُدْهُ وَاوَاؤُا إِنْ بَكَنْ عَنْهُ قُلُوبٌ) ^(٥)
أى نحو حَيٍّ ؛ مما آخره ياء مشددة مسبوبة بحرف واحد - لا يحذف منه شيء في النسب ، بل يجب فتح ثانيه . وإن كان أصله واواً - رد إلى أصله ، وإلا بقي ويقلب الثالث واواً . (١) أى خطأ ، والقياس في « ذات » : قلب ألفه واواً ، ورد لامه المحذوفة وقلبها واواً ، وحذف التاء . وفي « خليفة » : حذف الياء والتاء . ومثلها في الخطأ قولهم : خلوتي - في المنسوب إلى الخلوة . ومن ذلك : التاء في عرفات وتمرات - مسمى بهما ، فتحذف التاء عند النسب إليهما ؛ لأنها للتأنيث ثم تحذف الألف . (٢) من معانيه : القراء - والأنثى حبركاه ، والطويل الظهر القصير الرجلين ، والضعيف الرجلين كأنه مقعد ، والغليظ الرقبة . (٣) فإن أصلها الواو ؛ لأنه من الصفوة . تقول في النسب : مصطفى . وقول العامة مصطفىاوى ، أو مصطفىوى - لحن .

(٤) هو وصف بمعنى سريع - من الجرز ، وهو ضرب من السير فوق العنق يقال . فرس جَمَزَى - أى سريعة المشى .

(*) « ونحو حَيٍّ » نحوه مبتدأ أول وحى مضاف إليه « فتح ثانيه » فتح مبتدأ ثان وثانيه مضاف إليه أيضاً . « يجب » الجملة خبر الثاني ، وجملة الثاني وخبره خبر الأول « واواً » مفعول اردد الثاني ، والهاء مفعوله الأول وهو يعود إلى ثانيه « يكن » فعل الشرط واسمها يعود إلى ثانيه « عنه » متعلق بقلب ، وجملة « قلب » من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب خبر يكن ، ونائب فاعله يعود إلى ثانيه ، وجواب الشرط محذوف يعلم من سابق الكلام .

أما الساكن ثنائي كلمتها، فيجوزُ فيها القلبُ والحذف^(١)، والأرجح في التي للتأنيثِ كحُبْلَى — الحذف^(٢)، وفي التي للإلحاق كعَلَقَى، والمنقلبة عن أصل كَمَلَهَى — القلب^(٣). والقلبُ في نحو: مَلَهَى خيرٌ منه في نحو: عَلَقَى، والحذفُ بالمعكس^(٤).

(الرابع) ياء المنقوص المتجاوزة أربعة، كمُعْتَدٍ ومُسْتَعِلٍ^(٥) فأما الرابعة كقاض فكألف المقصور الرابعة في نحو: مَسْعَى ومَلَهَى^(٦)، ولكن الحذفُ أرجح^(٧). وليس في الثالث من ألف المقصور كفتى وعَصَا، وياء المنقوص كعم وشَجِر — إلا القلب واوًا^(٨)، وحيث قلبنا الياء

(١) سواء أ كانت زائدة للتأنيث، أم للإلحاق، أم منقلبة عن أصل.

(٢) وذلك لقوة شبهها بقاء التأنيث لزيادتها.

(٣) وذلك محافظة على حرف الإلحاق في الأول، ورجوعا إلى الأصل في الثاني. وإذا قلبت الألف الرابعة واوًا بأنواعها الثلاثة — جاز زيادة ألف قبل الواو، تقول: مُجْلَاوَى — وعِلْبَاوَى — ومَلْهَاوَى. وخص سيبويه ذلك بألف التأنيث:

(٤) أى أن الحذف في نحو «علقي» — مما ألفه للإلحاق — خير منه في نحو: «ملهى»؛ لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل.

(٥) تقول في النسب إليهما: معتدى ومستعلٍ — بحذف ياء المنقوص الخامسة والسادسة للطول.

(٦) أى: مما ثنى ما هي فيه ساكن، وألفه منقلبة عن ياء أو واو، ويجوز فيها الحذف والقلب واوًا، تقول: قاضٍ، وقاضٍ.

(٧) أى من القلب، بل قال بعضهم: إن القلب عند سيبويه من شواذ النسب وأنه لم يسمع إلا في قول الشاعر:

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد

والوجه عند سيبويه أن يقال: الحاني: لأنه منسوب إلى الحانة — وهي بيت الخمار.

(٨) تقول: فتوى — وعصوى — وعموى — وشجوى؛ أما في فتى — فثلاثا تجتمع

سواو آ فلا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ فَتَحٍ مَا قَبْلَهَا^(١) . ويجب قلبُ الكسرةِ فتحةً في « فَعِل » كَنَمِرٍ ، و « فُعِل » كَدُثِل ، و « فِعِل » كِيَابِل^(٢) .

الكسرة والياءات ، وأما في عصا - فللرجوع إلى الأصل ، وفي عم - ونج ؛ لأنَّ عنيهما تفتح عند النسب إليهما كما في « نَمِر » : فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلب الألف واواً - كما في فتى .

(١) أى قبل أن قلب واواً ؛ لأن هذا القلب مسبوق بقلبها ألفاً .

(٢) تقول : نَمَرَى - ودُوَلَى - وإِلَى ، وذلك لثلاث تتوالى كسرتان وياء النسب : ومثلها : كل ثلاثى مكسور العين ، سواء كان مفتوح الفاء أو مضمومها أو مكسورها . وقد ذكر الناظم ما تقدم من المواضع الأربعة في ستة أبيات غير مرتبة ، وفي إجمال .

فقال في حذف الياء المشددة من آخر المنسوب إليه ، وحذف تاء التأنيث وألفه :
(وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفْ ، وَ« تَأْ » تَأْنِيثٌ أَوْ « مَدَّتْ » ، لَا تَنْثِيماً^(٣))
أى احذف مثل ياء الكسرى المشددة - من الاسم الذى يحويه عند النسب إليه ، ولا تثبت تاء التأنيث ولا مدته في الاسم المنسوب إليه - بل احذفها ، والمراد بالمدة هنا : ألف التأنيث المقصورة .

وذكر حكم الألف الرابعة إذا كان ثانياً ما هى فيه ساكناً - بقوله :

(وَلَئِنْ تَسَكَّنَ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَعَلْبُهَا وَآوَا وَحَذَفُهَا حَسَنٌ^(٤))
أى إذا كانت ألف التأنيث رابعة ، ساكناً ثانياً ما هى فيه - جار فيه وجهان : القلب واواً ، والحذف وهو المختار .

(*) « ومثله » مفعول احذف مقدم ، والضمير إلى ياء النسب مضاف إليه « وما » متعاقب باحذف « حواه » الجملة صلة ماء ، والهاء مفعول حوى عائدة على الياء « وتا تأنيث » نا مفعول تثبتنا مقدم وتأنيث مضاف إليه « أو مدته » مطروح على نا « تثبتنا » فعل مضارع في محل جزم بلا الناهية مبنى على الافتتاح لاتصاله بالوزن الحقيقى للثقلبة ألفاً .

(*) « تسكن » فعل الشرط واسمها يعود إلى مدة التأنيث المقصورة ، وجملة « تربيع » خبرها « ذا ثان » ذا مفعول تربيع وثان مضاف إليه « سكن » فعل ماضى وفاعله يعود إلى ثان ، والجملة صفة له « فقلبها » الفاء واقعة في جواب الشرط ، و « قلبها » مبتدأ مضاف إلى الهاء من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « واواً » مفعوله الثانى ، وخبر المبتدأ محذوف - أى جائز « وحذفها حسن » مبتدأ وخبر ، وإضافة حذف إلى « ها » من إضافة المصدر لمفعوله .

وبين حكم ما يشبهها في ذلك ، وهو ألف الإلحاق والألف المنقلبة عن أصل - بقوله :
(لِيَشَبَّهَ الْمُحَقِّقُ ، وَالْأَصْلِيُّ - مَا أَلْهَمَ ، وَالْأَصْلِيُّ قَلْبٌ يُعْتَمَى)^(*)
أى أن ألف الإلحاق المقصورة ، والألف المنقلبة عن أصل - كآلف التأنيث
في جواز القلب والحذف ، ولكن يعتمى - أى يختار - القلب ، في المنقلبة عن أصل ؛
بعكس ألف التأنيث .

وأشار إلى حكم الألف الزائدة على أربعة ، رياء المنقوص كذلك - بقوله :
(وَالْأَلِفُ الْجَزَاءُ أَرْبَعًا أَرْبَعًا كَذَلِكَ يَا)^(*) الْمَنْقُوصُ خَامِسًا عَزَلِ
أى احذف الألف التى جاوزت أربعة وزادت عليها ، وكذلك ياء المنقوص ؛ إن
كانت خامسة - عزلت - أى طرحت وحذفت .

وفي حكم ياء المنقوص الرابعة والثالثة - يقول :
(وَلَحُذِفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ ، وَحَتَمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنُ)^(*)
أى أن الحذف فى ياء المنقوص الرابعة أولى من القلب واواً أما الثالثة فقلها واواً
محتوم ، ومعنى يمن - يظهر .

وقال فى ضرورة فتح ما قبل الواو المقلوبة ، وفى حكم الثلاثى المكسور العين :
(وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ أَنْفِتَاحًا ، وَفَعِلٌ)^(*) وَفَعِلٌ عَيْنُهُمَا أَفْتَحَ وَفَعِلٌ)^(*)
أى اجعل المنقوص صاحب ذلك القلب عن أصله - وإلياً فتحة ؛ أى يجب فتح ما قبله

(*) « ليشبهها » خبر مقدم « المالحق » نعت لشيء « والأصلى » معطوف على المالحق « وما » اسم
موصول مبتدأ مؤخر « لها » متعلق بحذف صلة « والأصلى » خبر مقدم « قلب » مبتدأ
مؤخر « يعتمى » - أى يختار - الجملة صفة لقلب .
(*) « والألف » مفعول أول مقدم « الجائز » نعت له ، وفيه ضمير هو فاعله « أربعاً »
مفعوله « كذلك » متعلق بوزن « يا » مبتدأ وقصر للضرورة « المنقوص » مضاف إليه « خامساً »
حال من ضمير « عزل » والجملة خبر المبتدأ ، ونائب الفاعل يعود إلى ياء المنقوص .
(*) « والحذف » مبتدأ « فى الياء » متعلق به « رابعاً » حال من الياء « أحق » خبر
للمبتدأ « من قلب » متعلق بأحق « وحتم » خبر مقدم « قلب ثالث » مؤخر « ثالث » مضاف إليه
« يمن » - أى يمرض - فعل مضارع والجملة صفة لثالث ، ويمن بالذنوب الساكنة للشعر ،
وأصلها مشددة ، من عن - بمعنى ظهر .

(*) « وأول » فعل أمر منى على حذف الياء « ذا القلب » ذ مفعول أول والقلب مضاف إليه
« افتتاحاً » مفعول ثان - أى اجعل صاحب هذا القلب وإلياً فتحة « وفعل » مبتدأ « وفعل »
عطف عليه « عينهما » مفعول افتتح مقدم ، وحلة « فتح » خبر المبتدأ ، وفعل « معطوف »
على الضمير المحرور بالإضافة محلا ، ولم يعد الجار لجواز ذلك عند الناظم .

(الخامس والسادس) علامة التثنية ، وعلامة جمع تصحيح المذكر^(١)
 فتقول في زيدان وزيدون — علمين مُعَرِّبين بالحروف : زَيْدِي^(٢) .
 فأما قبل التسمية فإنما يُنسَبُ إلى مُفْرِدِهِمَا . وَمَنْ أَجْرَى «زَيْدَان» علماً
 مجرّى «سَلَمَان»^(٣) ، وقال : * أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ *^(٤) — قال :
 زَيْدَانِي . وَمَنْ أَجْرَى «زَيْدُون» علماً ، مجرّى «غُسَلِين»^(٥) — قال :

وإذا نسب إلى ثلاثي مكسور العين ، قلبت الكسرة فتحة للتخفيف ، سواء كانت الفاء
 مضمومة — أم مفتوحة — أم مكسورة . وقد أحمل الناظم فيما ذكره ، وأوضح المصنف ذلك
 كله وفصله — فتدبر يافتي

(١) وكذلك ما ألحق بهما ، كاثنتين ، وعشرين وبابه ، تقول : اثنتى ، أو ثنوى —
 بالنسب إلى لفظه أو إلى أصله ، وعشرى . ومثلها : جمع المؤنث على التفصيل الآتى :
 (٢) فقد حذفت علامتا التثنية والجمع ؛ لكلا يجتمع على الاسم الواحد علامتا
 إعراب ؛ بالحروف ، وبالحركات في ياء النسب .
 (٣) أى فى لزوم الألف والإعراب على النون إعراب ما لا ينصرف — للعلمية
 وزيادة الألف والنون .

(٤) صدر بيت من الطويل ، لتيم بن أبي بن مقبل ، وقيل لغيره ، وعجزه :

• أَمَلٌ عَلَيْهِمَا بِالْبَلَى الْمَلَوَانِ •

اللغة والإعراب . السبعان ؛ اسم واد — أو جبل ، ولا يعرف اسم على « فَعْلَان »
 غيره . أملٌ : من أمل السكتاب — إذا قال فسكتب عنه . وضمن معنى كَرَّ فعدى بالباء .
 البلى : مصدر بلى الثوب — إذا خلق . الملوان : الليل والنهار ، « ألا » أداة استفتاح
 « بالسبعان » متعلق بمحذوف حال من ديار الحى « أمل » فعل ماض « الملوان » فاعل .
 والمعنى : أن ديار هؤلاء القوم بهذا المكان ، أصابها البلى والخراب بمرور
 الأيام والأعوام .

والشاهد : فى السبعان ؛ فإنه فى الأصل تثنية سبع ، ثم سمي به فصار علماً على مكان
 بعينه ، وأجراه الشاعر مجرى المفرد كسلمان ، ولو أجرى مجرى المثنى نظراً إلى معناه
 الأصلى — لقليل : بالسبعين ، وأعرب بالياء لأنه فى محل جر .
 (٥) أى فى لزوم الياء ، والإعراب بالحركات على النون منونة .

زَيْدِيْنِي . وَمَنْ أَجْرَاهُ جَمْرِي « هَارُون » ^(١) أَوْ تَجْرِي « عَرَبُونَ » ^(٢) ،
أَوْ أَلْزَمَهُ الْوَآوُ وَفَتَحَ النُّونَ — قَالَ : زَيْدُونِي ^(٣) .

وَنَحْوُ تَمَرَاتٍ ^(٤) ؛ إِنْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى جَمْعِيَّتِهِ — فَالنَّسْبُ إِلَى مُفْرَدِهِ ،
فَيُقَالُ : تَمَرِيٌّ بِالْإِسْكَانِ . وَإِنْ كَانَ عَلَمًا ؛ فَمَنْ حَكَّى إِعْرَابَهُ نَسَبَ
إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ ^(٥) ، وَمَنْ مَنَعَ صَرْفَهُ ^(٦) نَزَلَ تَأْدَهُ مَنْزِلَةً تَأْدِ مَكَّةَ — وَأَلْفَهُ
مَنْزِلَةً أَلْفِ جَمْرِي ، فَحَذَفْهُمَا ^(٧) ، وَقَالَ : تَمَرِيٌّ بِالْفَتْحِ .

وَأَمَّا نَحْوُ : ضَخَمَاتٍ ^(٨) فَنُفِي أَلْفُهُ الْقَلْبُ ، وَالْحَذْفُ ^(٩) ؛ لِأَنَّهَا كَأَلْفِ
حُبْلَى ، وَلَيْسَ فِي أَلْفِ نَحْوِ : مُسَلَّمَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ ^(١٠) — إِلَّا الْحَذْفُ .

-
- (١) أَى فِي لُزُومِ الْوَآوِ ، وَالْمَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَمَلِيَّةِ وَشَبْهِ الْمَجْمَعَةِ .
(٢) أَى فِي لُزُومِ الْوَآوِ ، وَالْإِعْرَابِ عَلَى النُّونِ مَنْوُتَةً .
(٣) أَى : فَيَكُونُ مَعْرَبًا بِمَحْرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْوَآوِ ، مَنَعٌ مِنْ ظُهُورِهَا حِكَايَةُ
أَصْلِهِ حَالَةً رَفَعَهُ الَّتِي هِيَ أَشْرَفُ أَحْوَالِهِ — كَمَا أَنَّ لُزُومَ فَتْحِ النُّونِ لِحِكَايَةِ أَصْلِهِ .
هَذَا : وَإِذَا جَدِثَ لِبَسٌ فِي النَّسَبِ إِلَى الْمُثْنَى أَوْ الْجَمْعِ لِلْعَمَلِينَ الْعَرَبِينَ بِالْحُرُوفِ —
بِالنَّسَبِ إِلَى الْمَفْرُودِ مِنْهُمَا — يَكُونُ التَّعْيِينَ وَالتَّمْيِيزُ بِالْقُرَآنِ .
(٤) أَى مِنْ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ الَّذِي ثَانِيهِ مُتَحَرِّكٌ وَأَلْفُهُ رَابِعَةٌ .
(٥) فَيَقُولُ : تَمَرِيٌّ — بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَحَذْفِ الْأَلْفِ وَالتَّاءِ مَعًا عَلَى الْقَاعِدَةِ الْخَاصَّةِ
بِجَمْعِ الْأَسْمِ الثَّلَاثِي السَّالِمِ الْعَيْنِ . وَلَيْسَ بَيْنَ هَذِهِ الصُّورَةِ وَالَّتِي قَبْلُهَا فَرْقٌ — إِلَّا فِي
مِثْلِ : وَرْدَةٍ — وَتَمْرَةٍ .
(٦) أَى لِلْعَمَلِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ .
(٧) أَى عَلَى التَّدْرِيجِ ؛ فَحَذْفِ التَّاءِ أَوَّلًا ، ثُمَّ الْأَلْفِ — لِلتَّنْزِيلِ الْمَذْكُورِ .
(٨) مِمَّا الثَّانِي فِيهِ سَاكِنٌ ، وَأَلْفُهُ رَابِعَةٌ ، سِوَاءِ كَانَ صِفَةً ، كَضَخَمَاتٍ — أَمْ اسْمًا ، كَهَنْدَاتٍ
(٩) وَالْحَذْفُ هُوَ الْخِتَارُ . وَيجوزُ مَعَ الْقَلْبِ : الْفَصْلُ بِالْأَلْفِ الزَّائِدَةِ ، يَقُولُ .
ضَخَاوَى — وَضَخْمَوَى ؛ كَمَا فِي حُبْلَى .
(١٠) أَى مِمَّا أَلْفُهُ خَامِسَةٌ فَصَاعِدًا ، سِوَاءِ كَانَ جَمْعًا قِيَاسِيًّا أَوْ سَمَاعِيًّا — لِأَسْمِ أَوَّلِ صِفَةٍ .
وَفِي حَذْفِ عِلَامَةِ التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ لِلنَّسَبِ — يَقُولُ النَّاطِمُ فِي إِجْمَالٍ :

وَأَمَّا الْأُمُورُ الْمُتَّصِلَةُ بِالْآخِرِ فَسِتَّةٌ أَيْضًا :

(أحدها) الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى^(١) ؛ فيقال في طَيْبٌ وَهَيْنٌ : طَيْبِي وَهَيْنِي - بحذف الياء الثانية . بخلاف نحو : هَبِيخٌ لا نفتاح الياء^(٢) ، وبخلاف نحو : مُهَيِّمٌ^(٣) لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة^(٤) ، وكان القياسُ أن يقال في طيء : طَيْئٌ ، وَلَكِنَّهُمْ بَعْدَ الْحَذْفِ قَلَّبُوا الْيَاءَ الْبَاقِيَةَ الْفَاعِلَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ^(٥) فَقَالُوا : طَائِي .

(وَعَلِمَ التَّنْظِيَةَ أَخْذَفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَجَبَ)^(٦) أي اخذف من النسب إليه عند النسب - ما فيه من علامة تثنية ، ومثل هذا الحذف للعلامة - واجب في جمعي التصحيح بنوعيه : المذكر والمؤنث .
(١) سواء كانت الياء المكسورة أصلية كطيب وهين - أو منقلبة عن أصل كميث - أو زائدة : كهزبل - تصغر غزال ، تقول : مَيْقَى - وَغَزَيْلَى .
(٢) فلا تحذف الياء الثانية لعدم كسرها ؛ فيقال : هَبِيخَى - بإثبات الياء الثانية .
والهبيخ : الغلام السمين .

(٣) تصغير مهيام ، من هام على وجهه إذا ذهب من العشق - أو من هام إذا عطش .
(٤) فيقال في النسب إليه : مُهَيِّمَى بإثبات الياء المكسورة . وبقى من المحترزات ؛ ما إذا كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغمة فيها ياء أخرى ، نحو : مُغِيل - اسم فاعل من أغلغلت المرأة ولدها - إذا أرضعته وهي حامل ، فلا تحذف الياء ، فيقال فيه : مُغِيلَى فجعلت الشروط ثلاثة : كون الياء مشددة - ومكسورة - ومتصلة بالحرف الأخير .
(٥) أي لأنها ساكنة ، وإنما تقلب المتحركة . وعلل النحويون الحذف فيما تقدم : بأنه للتخفيف ، وفيه يقول الناظم :

(*) «وعلم التنظية» - أي علامة - مفعول اخذف مقدم والتنظية مضاف إليه «لنَّسَبِ» متعلق باخذف «ومثل ذا» مثل مبدأ «وذا مضاف إليه» في جمع «متعلق بوجب الواقع خبراً عن المبتدأ «تصحیح» مضاف إليه ، وفاعل «وجب» يعود إلى «مثل ذا» .

(الثاني) ياء «فَعِيلَة» ^(١) - كَحَنِيفَة وصَحِيفَة؛ تحذف منه تاء التانيث أولاً ^(٢) ثم تحذف الياء ^(٣) ثم تقلب الكسرة فتحة ^(٤) فنقول: حَنَفِي وصَحَفِيّ وشَدَّ قَوْلُهُمْ فِي السَّلِيْقَةِ ^(٥) : سَلِيْقِيّ - وفي عَمِيْرَة كَلْبٍ ^(٦) : عَمِيْرِيّ ولا يجوزُ حذفُ الياءِ في نحو : طَوِيْلَة ؛ لأنَّ العَيْنَ مُعْتَلَّةٌ ؛ فكانَ يلزِمُ قَلْبُهَا أَلْفًا لِتَحَرُّكِهَا وَتَحَرُّكِ مَا بَعْدَهَا وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا فيكثُرُ التَّعْيِيرُ. ولا في نحو : جَلِيْلَة ؛ لأنَّ العَيْنَ مُضَعَّفَة ، فليتنقِ بعدَ الحذفِ مِثْلَانِ فيثقلُ ^(٧) .

(وَثَاثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفَ وَشَدَّ «طَائِيٌّ» مَقُولًا بِالْأَلِفِ) ^(٨)
أى يجب حذف الياء الثالثة المكسورة من نحو : طيب ؛ لما وقع فيه قبل الحرف الذى يجب كسره فى النسب - ياء مكسورة مدغم فيها أخرى . وشدَّ طَائِيٌّ بِإِدْالِ الياء أَلْفًا ، والقياس : طَيِّبٌ .

(١) بشرط أن تكون العين غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام كذلك .
(٢) لأنها لا تتجمع ياء النسب كما تقدم .
(٣) فرقاً بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ؛ كشرى وحنيف - فى النسب إلى شريف وحنيف ؛
(٤) كما مر فى «نمر» ؛ كراهة توالى كسرتين وياء النسب ، وبذلك تصير الكلمة - بعد هذا التنوير - على وزن «قَعْلِيّ» .
(٥) هى الفطرة والطبيعة . والسليق : الذى يتكلم بأصل طبيعته ؛ معرباً من غير تعلم ، قال الشاعر :

وَلَسْتُ بِنَحْوِيَّ يَلُوكَ لِسَانَهُ وَلَكِنِّي سَلِيْقِيٌّ أَقُولُ فَأَعْرَبُ

(٦) قبيلة عربية ، ومثلها : سليمة الأزدي . أما عميرة غير كلب ، وسليمة غير الأزدي - فيقال فيها : عَمَرِيّ وسَلَمِيّ - على القياس . (٧) وفى ذلك يقول الناطم بعد :

(٨) « وَثَاثٌ » مبتدأ ، وسوغ الابتداء به مع أنه مكسرة - كونه نعتاً لحذوف - أى وحرف ثالث « مِنْ نَحْوِ » متعلق بحذف الواقع خبراً للمبتدأ وطيب مضاد إليه . وثالث فاعل حذف يعود إلى ثالث « طَائِيٌّ » فاعل شدَّ « مقولاً » حال منه « بالآلف » متعلق بمقولا .

(الثالث) ياء «فَعِيلَة»^(١) — كَجُهَيْنَة وَقُرَيْظَة ؛ تحذف تاء التانيث أولاً ثم تحذف الياء^(٢) ؛ فتقول : جُهَيَّ — وَقُرْظَى ، وشذَّ قولهم في رُدَيْنَة^(٣) : رُدَيْنِي ، ولا يجوز ذلك في نحو : قُلَيْلَة ؛ لأنَّ العين مَضَعَّة^(٤)

(وَتَمَمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ)^(٥)

أى تمموا ولم يحذفوا ما كان على وزن « فَعِيلَة » ، وكان معتل العين صحيح اللام كالطويلة ؛ فقالوا : طَوِيلَى . وكذلك تمموا ولم يحذفوا ما كان مضاعفاً كالجليلة ؛ فقالوا جلِيلَى ، ولم يحذفوا كراهة اجتماع المثاليين وما فيه من الثقل مع عدم الإدغام .

هذا : ويرى بعض الباحثين المعاصرين من أعضاء المجمع اللغوى المصرى : أن النسب إلى « فَعِيلَة » بلفظ « فعلى » بالشرطين المذكورين — ليس واجباً ، بل هو جائز بشرط اشتهار المنسوب إليه ، وعرض أكثر من مائة شاهد على ذلك ، بمد تتبعه الكثير لسكلام العرب ، وأيد رأيه هذا بقول ابن قتيبة الدينورى فى كتابه « أدب الكتّاب » ما نصه : « إذا نسبت إلى فَعِيلٍ أو فَعِيلَةٍ من أسماء القبائل والبلدان ، وكان مشهوراً — ألغيت منه الياء ؛ مثل : ربيعة ، وبجيلة ، وحنيفة ، فتقول : ربعى — وبجلى — وحنفى ، وفى ثقيف — ثقفى — وعتيك — عتقى . وإن لم يكن الاسم مشهوراً — علماً كان أو نسكراً — لم تحذف الياء فى « فعيل ولا فعيلة » ؛ أى أن الحذف قديماً لم يكن إلا فى المشهور . وقد رأى المجمع اللغوى الأخذ بهذا رأى المؤيد برأى عالم جليل كابن قتيبة ، وعلى ذلك ؛ فما ذكر من الشواذ — غير شاذ ، وتكون النسبة إلى طبيعة — طبيعى ، وليست شاذة كما اشتهر .

(١) بشرط أن تكون العين غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة

(٢) فتصير الكلمة بعد هذا التغير على وزن « فعلى » .

(٣) ردينة : امرأة رجل يسمى السّمهرى ، كانا يقومان الرماح . ويرى بعضهم بقاء

ياء « فَعِيلَة » معتلة العين كما فى « فَعِيلَة » .

(٤) وكذلك إذا كانت العين معتلة مع صحة اللام — كما فى نُؤَيْرَة ونويرى ، فإن

كانت معتلة مع اعتلال اللام — وجب الحذف ، نحو : حَيَّة — وحَيَوَى .

(*) « ما » اسم موصول مفعول تمموا « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه يعود إلى ما « كالطويلة » متعلق بمحذوف خبر كان والجملة صلة ما « وهكذا » خبر مقدم « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر « كان كالجليلة » الجملة من كان واسمها وخبرها صلة ما .

(الرابع) واو «فَعُولَةٌ» ^(١) - كَشَوَةٌ ^(٢). تحذف تاء التأنيث ،
ثم تحذف الواو ، ثم تقلب الضمة فتحة ؛ فتقول : شَنَيْتُ . ولا يجوز
ذلك في قَوُولَةٍ ؛ لاعتلال العين - ولا في نحو مَلُولَةٍ ؛ لأجل التضعيف ^(٣)
(الخامس) ياء «فَعِيلٌ» - المعتل اللام ؛ نحو غَنَيْتِ وَعَلَيْتِ . تحذف
الياء الأولى ^(٤) ، ثم تقلب الكسرة فتحة ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ،
ثم تقلب الألف واواً ؛ فتقول : غَنَوِي - وَعَلَوِي ^(٥) .

(السادس) ياء «فُعِيلٌ» - الممتلئ اللام ، نحو قَصَيْتِ . تحذف الياء
الأولى ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ؛ فتقول : قَصَوِي
وهذان النوعان مفهومان مما تقدم ^(٦) ، ولكنهما إنما ذكرا

وفي الحذف الخاص بصيغ «فُعيلة» و «فُعيلة» يقول الناظم :

(و «فُعِيلٌ» فِي فَعِيلَةٍ التَّزْمِ وَ «فُعِيلٌ» فِي فُعِيلَةٍ حُتْمِ) ^(٧)

أى التزم فى النسب إلى «فُعيلة» «فُعِيلٌ» بفتح العين وحذف الياء . وفى النسب
إلى «فُعيلة» - «فُعِيلٌ» بحذف الياء . وقد علمت ما فيه من شروط . ومن رأى بعض
المباشرين - مدعماً برأى ابن قتيبة فى ذلك .

(١) بشرط أن تكون العين صحيحة فى الاسم وغير مضعفة .

(٢) حى من اليمين ، سميت كذلك لشأن يديهم . ولم يرد عن العرب غير هذه الكلمة

(٣) أما «فَعُولٌ» بنيز تاء فينسب إليه على لفظه ، نحو : ملول - وملولى ،

وعودو - وعدووى . (٤) وهى الزائدة

(٥) وذلك كراهة اجتماع الياءات مع الكسر .

(٦) أى فى «فُعيلة» و «فُعيلة» وقد سبق ذكرها فى حكم الياء المشددة بعد حرفين :

من حذف الأولى وتقلب الثانية واواً . وفيهما يقول الناظم :

(*) «فُعِيلٌ» مبتدأ فى فُعيلة ، متعلق بالتزم الواقع خبراً للمبتدأ ، وهو ممنوع من
العرف «فُعِيلٌ» مبتدأ فى فُعيلة - مصروف - متعلق بحتم الواقع خبراً لفعل .

هناك استطراداً وهذا موضعهما .

فإن كان «فَعِيل» و «فُعِيل» صحيحَي اللام — لم يَحذفَ منهما شيءٌ^(١) .
 وشذ قولهم في ثَقِيفٍ وقرَيْشٍ : ثَقَفَيَّ — وَقرَشَيَّ^(٢) .
 (فصل) حُكْمُ هَمْزَةِ المَدُودِ فِي النِّسَبِ — كَحُكْمِهَا فِي التَّنْثِيَةِ ؛
 فإن كانت للتأنيثِ — قُلِبَتْ واوًا كَصَحْرَاوِيٍّ^(٣) ، أو أصلاً — سَلِمَتْ
 نحو : قُرَّائِيٍّ ، أو للإلحاق أو بدلاً من أصل — فالوجهان ؛ فنقول :
 كِسَائِيٍّ — وَكِسَاوِيٍّ ، وَعِلْبَاوِيٍّ وَعِلْبَائِيٍّ^(٤) .

(وَأَلْحَقُوا مَعْلَ لَامٍ عَرَبِيًّا مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا قَالَا أَوَامِيًا)^(٥)

يريد بالمثالين : صِفَتَي «فَعِيلَة» و «فُعِيلَة» أى أن الإنحاة ألحقوا عند النسب
 ما كان معتل اللام خالياً من التاء من الصيغتين السابقتين — بما وليته التاء منهما ؛ في
 وجوب حذف يائه ، وفتح عينه (١) تقول في عَقِيلٍ وَعُقِيلٍ : عَقِيلِيَّ وَعُقِيلِيَّ .
 (٢) أى بالحذف « انظر ما قرره بعض المعاصرين ورأى المجمع اللغوي صفحة ٢٥٨
 ويرى المبرد والسيراجي : جوار الحذف في المل لا ماً — من فَعِيلٍ وفَعِيلٍ — ولا شذوذ
 فيه ، وهو كثير في لغة أهل الحجاز . ويمكن القياس على ما سمع من ذلك .
 (٣) وشذ قلبها فوناً في صنعاني — وبهراني ؛ نسبة إلى صنعاء اليمن — وبهراء
 اسم قبيلة من قضاة ، وجاء : صنعاوي ، وبهراوي — على القياس .

(٤) وفي الأحسن منهما ما سبق وفي همزة المدود يقول الناظم :

(وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النِّسَبِ مَا كَانَ فِي تَنْثِيَةٍ لَهُ أَنْتَسَبَ)^(٦)

أى أن همزة المدود تعطى في النسب من الحكم — ما جرى عليها في التثنية مما تقدم —

(*) سبق لإعراب هذا البيت وبيان مجمل معناه في صفحة ١٥٦ فارجم إليه .

(*) « وهمز ذى مد » مبتدأ ومضاف إليه « ينال » فعل مضارع . بنى للجهول ونائب الفاعل
 يعود إلى همزة ذى مد ، وهو مفعوله الأول ، والجملة خبر المبتدأ « في النسب » متعلق بـ « ينال »
 اسم موصول مفعوله الثاني ، وجملة « كان » صلة ما « في ثنية له » متعلقان بالنسب الواقع
 خبراً لـ « كان » واسمها مستتر فيها .

(فصل) يُنسبُ إلى صدر المركب ؛ إن كان التركيب إمسادياً ،
كتأبطي وبرقي - في تأبط شراً ، وبرق تحزّه . أو مزجياً كتبطي
ومعدي - أو معدوي^(١) ، بمعنى بعلبك ، ومعدي كرب أو إصافياً^(٢)

تنمة

(١) إذا كان الاسم مؤنثاً والهمزة لام الكلمة لا للتأنيث، نحو : سماء - وحراء
وقباء - جاز الوجهان ، والتصحيح أجود ؛ للفرق بين هذا ، وبين صحراء . والمسموع
في ماء وشاء - قلب الهمزة واواً ، تقول : ماوي - وشاوي ، فلو سمي بها جاز الوجهان ؛
على القياس فيما همزته بدل من أصل ، تقول : مائي - وماوي ، وشائي - وشاوي .
والنسبة إلى « كيماء » كيماي - وكماوي ، ولا يقال كيميائي .

(ب) وإذا نسب إلى الثلاثي المقتل الآخر التشبيه بالصحيح - وهو ما آخره واو
أو ياء قبلهما ساكن ، نحو : مطي ودلو - فلا يحذف منه شيء عند النسب ، تقول :
طبي - ودلوي . فإن جاءت بعده تاء التأنيث فلا ترجح عدم الحذف أيضاً ، تقول
في ظبية وعزوة - ظبي - وعزوي ، وتزاد تاء التأنيث إذا كان المنسوب مؤنثاً ،
وسمى قروي - في قرية .

(ح) وإذا نسب إلى الاسم المقتل الآخر بالواو - وهو قليل في اللغة العربية حتى
قيل : إنه لم يسمع منه إلا « تمعدو - وتمعدو » ، وقد كثر الآن هذا النوع : مثل :
أرسطو ، رنو ، كنفو - فالأحسن محذف الواو ؛ إن كانت غامضة فأكثر ، وبقاؤها
إن كانت ثالثة ، وجواز الأمرين إن كانت رابعة ، تقول : أرسطي ، ورنوي ، وكنفوي
أو كنفى ، ويجب كسر ما قبل ياء النسب في جميع الحالات .

(١) وإنما خير بين حذف الياء ووضع ياء النسب مكانها - وهو الأرجح ، أو قلبها
بواو ؛ لأنه بعد حذف الجزء الثاني يصير الجزء الأول منقوصاً كقاص ، وياء المنقوص
إذا كانت رابعة يجوز فيها الحذف والقلب . وأجاز الجرحى التشبُّع إلى أم جز فيقال
شري - ونحري - وبكي - وكربي . وقيل : ينسب إليهما مزالا تركيبهما ، تقول : بعل -
بعلبي ، معدى - كربي . وقيل : إلى مجموع المركب ، تقول : بعلبي ، وحضر موتي .

(٢) يشترط أن يكون علماً بالوضع أو بالظنية ، ألما نحو غلام محمد - مما ليس علماً -
فمن النسبة إلى المفرد ؛ فينسب فيه إلى المضاف وحده ، أو إلى المضاف إليه كذلك -

كأمرئى ومَرْتَى - فى امرئ القيس^(١) ؛ إلا إن كان كُنيةً كأبى بكرٍ
وَأُمُّ كَلْثُوم ، أو مُعَرَّفًا صَدْرُهُ بِعَجْزِهِ^(٢) كَابْنِ عُمَرَ وابنِ الزُّبَيْر -
فإنك تنسبُ إلى عجزه ؛ فتقول : بَكْرِيَّ وَكَلْثُومِيَّ وَعُمَرِيَّ .
وَرُبَّمَا أُلْحِقَ بِهِمَا مَا خِيفَ فِيهِ لَبْسٌ ، كقولهم فى عبدِ الأشهلِ :
أشهلِي ، وفى عبدِ مَنَافٍ : مَنَافِيَّ^(٣) .

على حسب المراد . (١) والثانى أفصح عند سيبويه ، وبه تكلم العرب .
قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس .

إِذَا الْمَرْتَى شَبَّ لَهُ بَنَاتٌ عَقَدْنَ بِرَأْسِهِ إِبَةً وَعَارَا
واستثنى بعضهم : امرأ القيس الكندى ؛ فإنه ينسب إليه « مَرْقَسِي » .
(٢) وذلك بأن يكون صدره نكرة ، وعجزه معرفة - بها يعرف الصدر ، كَابْنِ
عباس - وابن عمر - وهو العلم بالغلبة .

(٣) لأنه لو نسب إلى الصدر فقل عبدى - لم يعرف المنسوب إليه .
ويتلخص من هذا : أنه ينسب إلى عجز المركب الإضافى فى ثلاث حالات : أن يكون
كنية ، وأن يكون علماً بالغلبة ، وأن يكون النسب إلى الصدر مؤدياً إلى اللبس .
وما عدا ذلك ينسب إلى صدره . وفى النسب إلى المركب بأنواعه - يقول الناطم :

(وَأَنْسَبُ إِصْدَرَ جُمْلَةٍ ، وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَزْجًا ، وَلِثَانٍ تَمَلَّةٍ
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَّ
فِيهَا سِوَى هَذَا انْتَبِهْ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَ لَبْسٌ ، كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ)^(٤)

(*) «وصدر ما» وصدر مطوف على صدر جملة وماضاف إليه «ركب» الجملة صلما «مزجاً»
مفعول مطلق لركب على تقدير مضاف - أى تركيب مزج «ولثان» مطوف على صدر «تملة»
الجملة نعت لثان (*) «إضافة» مفعول تما «مبدوءة» نعت لإضافة «بابن» متعلق بمبدوءة «أواب»
مطوف على ابن «أو ما» مطوف على ابن - أى أو مبدوءة بما «إلح» له «متعلق بوجب»
«التعريف» مبتدأ «الثانى متعلق به» «وجب» الجملة خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره صلما «
(*) «فيا متعلق بالنسب» «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلما «هذا» اسم لإشارة مضافة
إليه «للأول» متعلق بالنسب «ما» مصدرية ظرفية «لبس» نائب فاعل يخف .

(فصل) وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى مَا حُذِفَتْ لَامُهُ - رَدَدْتَهَا وَجَوَابُ مَسْأَلَتَيْنِ
إِحْدَاهُمَا : أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مُعْتَلَةً كَشَاةً ، أَصْلُهَا شَوْهَةٌ ^(١) ؛ بِدَلِيلِ
قَوْلِهِمْ شِيَاهُ ؛ فَنَقُولُ : شَاهِي ^(٢) ، وَأَبُو الْحَسَنِ ^(٣) يَقُولُ : شَوْهِي ؛ لِأَنَّهُ يَرُدُّ

أَيُّ انْسِبَ لَصَدْرِ جُمْلَةٍ « وَالرَّادُ بِهَا الْمَرْكَبُ الْإِسْنَادِي » ، وَصَدَرَ الْمَرْكَبُ الْمَرْجِي
وَذَلِكَ بِأَنْ تَلْحَقَ يَاءُ النِّسْبِ بِالصَّدْرِ دُونَ الْعَجْزِ . وَيَكُونُ النِّسْبُ لِلثَّانِي « وَهُوَ الْعَجْزُ »
إِذَا كَانَ مَتَمًّا لِمُضَافٍ هُوَ : كَلِمَةُ ابْنٍ - أَوْ أَبٍ ، أَوْ كَانَ الصَّدْرُ مِمَّا يَسْتَفِيدُ التَّعْرِيفَ مِنَ
الثَّانِي - وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ . وَيَنْسَبُ لِلصَّدْرِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ إِذَا أَمِنَ اللَّبْسُ ؛ فَإِنْ خِيفَ
لِبْسٌ - نَسَبَ إِلَى الْعَجْزِ ، كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ .

هَذَا : وَشَذَّ بِنَاءُ اسْمٍ عَلَى « فَعْلَلٍ » مَنَحَوْتَنَا مِنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَالنِّسْبُ
إِلَى تِلْكَ الصِّفَةِ . وَحَفِظَ مِنْ ذَلِكَ : قَيْمِي ، وَعَبْدِرِي ، وَمَرْقِسِي ، وَعَبْقِسِي ، وَعَبْشَمِي
وَحَضْرَمِي - فِي النِّسْبِ إِلَى : تَيْمِ اللَّاتِ - وَعَبْدِ الدَّارِ - وَامْرِئِ الْقَيْسِ الْكَنْدِيِّ -
وَعَبْدِ الْقَيْسِ - وَعَبْدِ شَمْسٍ - وَحَضْرَمُوتٍ . قَالَ عَبْدُ يَنْفُوتِ بْنِ وَقَاصٍ الْحَارِثِيُّ :
وَتَضَحَّكَ مِثِّي مِثْمِخَةً عَبْشَمِيَّةً كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

فائدة

يَقَالُ لِلرَّجُلِ إِذَا شَاخَ : « كُنْهِي » نِسْبَةً إِلَى قَوْلِهِ : كُنْتُ فِي شَبَابِي كَذَا وَكَذَا . إِنْ
قَالَ الشَّاعِرُ :

فَأَصْبَحْتُ كُنْهِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا وَثَرَّ خِصَالُ الْمَرْءِ « كُنْتُ » وَ« عَاجِنُ »
وَهَذَا شَاذٌ ، وَالْقِيَاسُ : كُونِيًّا . وَالْعَاجِنُ : الَّذِي يَعْتَمِدُ عَلَى أَصَابِعِ يَدِهِ عِنْدَ قِيَامِهِ
مِنَ السَّكْبِ وَالضَّعْفِ . (١) فَهِيَ وَادِيَةُ الْعَيْنِ ، حُذِفَتْ لَامُهَا - وَهِيَ الْهَاءُ -
لِلتَّخْفِيفِ وَعَوْضُ عَنْهَا التَّاءُ ، ثُمَّ حُرِّكَتِ الْوَاوُ بِالْفَتْحَةِ لَوْجُوبِ فَتْحِ مَا قَبْلَ تَاءِ التَّائِيثِ
فَصَارَتْ شَوْهَةً ، فَقَابِلَتْ الْوَاوُ أَلْفًا لَتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا .

(٢) هَذَا عِنْدَ سَبْيُوِيَّةٍ وَالْجُمْهُورِ وَهُوَ الرَّاجِحُ ، فَهَمْ يَسْتَبْقُونَ عِنْدَ النِّسْبِ - الضَّبْطُ
الطَّارِئُ عَلَى حُرُوفِ السَّكَاةِ بِسَبَبِ حَذْفِ بَعْضِ أَصُولِهَا ، وَلَا تَرْجِعُ الْحُرُوفُ إِلَى
ضَبْطِهَا الْأَصْلِيِّ إِذَا رَدَّ الْمَحْذُوفُ الَّذِي كَانَ سَبَبًا فِي تَغْيِيرِ بَعْضِ الْحُرُوكَاتِ ، فَتَفْتَحُ الْعَيْنُ
هَنَا وَإِنْ سَكَنْتْ فِي الْأَصْلِ ، فَتَقْلِبُ أَلْفًا لَتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا .

(٣) انْظُرِ التَّعْرِيفَ بِهِ فِي صَفْحَةِ ١٤٦ جُزْءٍ أَوَّلٍ .

الكلمة بعد ردِّ محذوفها إلى سكونها الأصلي^(١).

الثانية: أن تكون اللام قد رُدَّت في تثنية، كأب وأبوان، أو في

جمع تصحيح^(٢) كسنة وسنوت — أو سنهات، فتقول: أبويّ

وسنويّ — أو سنهيّ. وتقول في ذو، وذات: ذويّ^(٣) لأمرين:

اعتلال العين — وردَّ اللام في تثنية ذات، نحو: (ذواتا أفنان)، وتقول

في أخت: أخويّ — كما تقول في أخ^(٤). وتقول في بنت: بنويّ —

كما تقول في ابن إذا رددت محذوفه^(٥)؛ لقولهم: أخوات وبنات —

بحذف التاء والردِّ إلى صيغة المذكر الأصلية^(٦). وسرُّه^(٧) أن الصيغة

كلمها للتأنيث^(٨)؛ فوجب ردُّها إلى صيغة المذكر^(٩)، كما وجب حذف

(١) وأصلها قبل حذف اللام التي هي الهاء: «شوهة» فإذا ردت اللام رجعت

الواو إلى ضبطها الأصلي وهو السكون، ويمتنع قلبها ألفاً لعدم تحركها:

(٢) سواء كان لمذكر أو لمؤنث.

(٣) بفتح الذال والواو — باتفاق بين سيوييه، وأبي الحسن الأخفش؛ لأن أصل

«ذو» عندهما — «قَل» بالتحريك ولامها ياء، فترد اللام وتقلب ألفاً، ثم تقلب

الألف واواً لأجل الياء كما في فتى. و«ذات» هي «ذو» بزيادة التاء.

(٤) أي عند رد لامه المحذوفة. ولا يضر الالتباس بينهما؛ لأن النحاة لا يبالون

بذلك في النسب (٥) ويلاحظ: أن الجبر في «بنت» واجب مثل «أخت» —

بمخلاف «ابن» فإنه جائز فيه. (٦) وقد سبق أن ما وجب رده في الجمع — يجب

رده في النسب. وأصل بنات — بنوات، قلبت الواو ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين،

ولم يفعل ذلك مع أخوات؛ لأنها أقل استعمالاً.

(٧) أي حكمة رد صيغة المؤنث إلى صيغة المذكر.

(٨) أي صيغة أخت وبنت: والتاء فيهما وإن كانت عوضاً عن اللام المحذوفة —

فهى للحاق بقمة دل وجذع؛ إلحاقاً للشائ بالثلاثي، وتشعر بالتأنيث مع ذلك.

(٩) وذلك بحذف التاء في النسب.

التاء في مَكِّيَّ وبَصْرِيَّ ومُسلماتٍ^(١) . ويونس^(٢) يقولُ فيهما : أُخْتِي
وبنتي ؛ مُحْتَجًّا بأنَّ التاء لغير التانيث ؛ لأنَّ قَبْلَهَا ساكنٌ صحيح^(٣) —
ولأنَّهَا لا تُبَدَلُ في الوقفِ هاءً ، وذلك مُسلمٌ ؛ ولكنَّهم عَامَلُوا صِيغَتَهُمَا
مُعَامَلَةً تَأْتِي التانيثِ — بدليلِ مَسْأَلَةِ الْجَمْعِ^(٤) .

(١) أى في النسب إلى مكة ، وبصرة ، وجمع المؤنث لمسلمة ؛ وذلك لثلاث تقع تاء
التانيث حشواً . (٢) انظر التعريف به في صفحة ٢٣٣ جزء أول .
(٣) أى وإذا كان ما قبل تاء التانيث صحيحاً — يجب فتحه ؛ كضَيْعَةٍ وقِصْعَةٍ وفاطمة
وحزمة ، ولا يسكن إلا إذا كان معتلاً مثل « فتاة » .

(٤) فقد ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء فيه ، ثم جمعوه بألف وتاء
مزيدتين ، وقالوا : أخوات وبنات ، ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف
لقالوا : أختات وبنات . ورأى يونس جدير بالحكاية ؛ لأنه يمنع اللبس بين النسب
إلى أخ وابن — وأخت وبنت . وفيما تقدم من رد اللام جوازاً ووجوباً — يقول الناظم :

(وَاجْبُرْ بِرَدِّ مَا مِنْهُ حَذِفَ جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكْ رَدُّهُ أَلِفٌ
فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ ، أَوْ فِي الثَّنِيَةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِ — ذِي تَوْفِيَةٍ
وَبَإَخٍ أَخْتًا ، وَبِابْنٍ بَنَتًا أَلْحَقُ ، وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ اللَّتَا)^(٥)

أى : اجبر برد اللام المحذوفة جوازاً في النسب إليه ؛ إلا إذا كان الرد مألوفاً
وواجباً في الثنية أو في جمعي التصحيح ؛ فحينئذ يجب توفية المجبور — وهو المحذوف

(*) « ما » اسم موصول مفعول اجبر « منه » متعلق بحذف الواقع صلة لا « جوازاً » نعم
لمصدر محذوف بتقدير مضاف — أى اجبره جبراً إذا جواز « بك » فعل الشرط مجزوم على النون
المحذوفة للتخفيف « رده » اسم بك « ألف » الحمله خبرها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السلام
(*) « في جمعي التصحيح » في جمعي متعلق بألف والتصحيح مضاف إليه « أو في الثنية » معطوف
على جمعي التصحيح « وحق مجبور » حق مبتدأ ومجبور مضاف إليه « بهذي » متعلق بتوفية الواقع
خبراً للمبتدأ أو بمجبور واسم الإشارة إلى ما سبق من الثنية والجمع .

(*) « وبأخ » متعلق بألحق « أخذاً » مفعوله مقدم « وبابن » معطوف على بأخ « بنتا »
معطوف على أخذاً — من قبل اللطف على معمولين لعامل واحد وهو جائز « ويونس » مبتدأ ،
وجمله « أبى .. إلخ » خبره ، وقصر « التاء » للضرورة .

ويجوز ردُّ اللام وتركها فيما عدا ذلك^(١) نحو : يَدٍ وَدَمٍ وَشَفَةٍ .
تقول : يَدَوِيَّ - أَوْ يَدِيَّ ، وَدَمَوِيَّ - أَوْ دَمِيَّ ، وَشَفِيَّ - أَوْ شَفِيَّ .
قاله الجوهري وغيره^(٢) . وقولُ ابنِ الحُبَّاز : إنه لم يُسمَعْ إِلَّا شَفِيَّ .
بالرَدِّ - لا يَدْفَعُ ما قلناه^(٣) إِنْ سَلَّمْنَاهُ ؛ فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ قِيَاسِيَّةٌ لَا سَمَاعِيَّةٌ .
وَمَنْ قَالَ : « إِنْ لَامَهَا وَאו » فَإِنَّهُ يَقُولُ - إِذَا رَدَّ - شَفَوِيَّ ،
والصوابُ ما قدمناه ؛ بدليل شَافَهْتُ والشَّافَهَ^(٤) .

وتقول في ابن ، وَاسْمُ^(٥) : ابْنِي - واسمِي ، فَإِنْ رَدَدْتَ اللام
قلت : بَنَوِيَّ وَسَمَوِيَّ^(٦) بإسقاط الهمزة - لئلا يُجْمَعَ بينِ العِوَضِ
والمِعْوَضِ مِنْهُ^(٧) .

وإذا نُسِبْتَ إِلَى ما حُذِفَتْ فَاؤُهُ أَوْ عَيْنُهُ - رَدَدْتَهُمَا وَجَوَابًا فِي مَسْأَلَةٍ
وهي : أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مَعْتَلَةً ، كـ « يَرَى » علماً وكـ « شَيْءٍ »^(٨) ؛ فتقول

اللام - برد لامة إليه . وألحق أخنأ بأخ ، وبتأ بابن - في رد المحذوف وحذف تاء
التأنيث . ويونس يأبى حذف التاء وينسب إليهما على لفظيهما .

(١) وهو : ما سححت عينه ، ولم ترد لامة في ثنية ولا في جمع .

(٢) وأصل « يد » - يَدِي - بسكون الدال ، حذفت اللام تحقيقاً بغير تعويض
وتحركت الدال الساكنة . وأصل « دم » - دَمَوْ - حذفت الواو تحقيقاً كذلك
وحركت الميم : وأصل « شفة » شَفَهْ ، حذفت الهاء تحقيقاً وعوض عنها تاء التأنيث مع
فتح ما قبلها . (٣) أي من جواز الأمرين .

(٤) فإن إسناد الفعل إلى التاء ، والتكسير - يردان الأشياء إلى أصولها .

(٥) أي : ونحوها ، مما حذفت لامة وعوض عنها همزة الوصل ، مثل : إست .

(٦) الكثير المسموع : ضم السين أو كسرهما ، أما الميم مفتوحة .

(٧) فلا يصح أن يقال : أبنويَّ - واسمويَّ .

(٨) أصل يرى - يَرَأَى ، نقلت فتحة الهمزة إلى الراء الساكنة قبلها وحذفت الهمزة

فِي يَرَى : يَرَى - بفتحين فكسرة ، على قولٍ سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرَدِّ^(١) ، وذلك لأنه يصيرُ يَرَأَى بوزن جَزَى ، فيجبُ حينئذٍ حذف الألف^(٢) . وقياسُ قول أبي الحسن بَرَأَى - أو يَرَأَوِي ؛ كما تقول : مَلَمَسِيٌّ وَمَلْهَوِيٌّ^(٣) . وتقول في « شِية » على قولٍ سيبويه : وَشَوِيٌّ ، وذلك لأنَّكَ لَمَّا رَدَدْتَ الواو - صار الوشِي بكسرتين كيابل ، فقلبت الثانية فَتْحَةً كما تفعل في إِبِل^(٤) ، فانقلبت الياء أَلْفًا ثم الألفُ واوًا^(٥) . وعلى قول أبي الحسن : وَشِيٌّ^(٦) .

وأصل « شِية » وَشِي ، حذف الواو ونقلت حركتها إلى الشين ، وزيدت تاء التأنيث عوضاً عن الواو المحذوفة . والشية : العلامة ، وكل لون يخالف معظم اللون - من الفرس وغيره (١) أى رد العين المحذوفة - وهى الهمزة .

(٢) لأنها رابعة متحرك ثانى ما هى فيه .

(٣) أى بحذف الألف ، أو قلبها واوًا ؛ لأنه إذا رد المحذوف - وهو الهمزة - رجعت الفاء إلى سكونها الأصلى فيصير بوزن « جرحى » ، وألف المقصور الرابعة الساكن ثانى ما هى فيه - يجوز فيها الوجهان : حذفها ، وقلبها واوًا .

(٤) أى إذا نسبت إليها ؛ وذلك لسكراهة توالى كسرتين وياء من كما سبق .

(٥) لأن ألف المقصور الثالثة يجب قلبها واوًا .

(٦) لأنه برد العين إلى سكونها الأصلى - يمتنع قلبها ألفاً لزوال مقتضى له ، وإلى « شِية » وما فى حكمها - يقول الناظم :

(وَلَمَّا يَكُنْ كَشِيَّةً مَا أَلْفًا عَدِمَ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّزِمُ)^(٧)

(*) « وإن يكن » شرط وفعله « كشيّة » خبر يكن مقدم « ما » اسم موصول اسمها مؤخر « ألفا » بالنصر مفعول عدم مقدم ، وجلة « عدم » صلة « فجبره » الفاء واقعة فى جواب الشرط و « فجبره » مبتدأ مضاف إلى المضاف « عطف على جبره ومضاف إليه » التزم « الجملة خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وجلة المبتدأ والخبر جواب الشرط ، وأفرد ضمير التزم على معنى المذكور من جبره وفتح عينه . وضمير جبره وفتح عينه عائد على مدلول « ما » وهو الاسم المحذوف الفاء

وَيَتَنَعُ الرَّذُّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، فَنَقُولُ فِي سَهٍ وَعِدَّةٌ ^(١) « وَأَصْلُهُمَا سَهٌ وَوَعْدٌ بِدَلِيلِ أَصْلِهِ ، وَالْوَعْدُ : سَهِيٌّ - لَا سَهِيٍّ ، وَعِدِيٌّ - لَا وَعْدِيٌّ ؛ لِأَنَّ لَامَهُمَا صَحِيحَةٌ ^(٢) .

وَإِذَا سَمَّيْتَ بِنَائِي الْوَضْعَ مُعْتَلِّ الثَّانِي : ضَعَفْتَهُ قَبْلَ النَّسَبِ ^(٣) ، فَنَقُولُ فِي «لَوْ» وَ«كَيْ» - عَلَمَيْنِ : لَوْ ، وَكَيْ - بِالتَّشْدِيدِ فِيهِمَا ، وَتَقُولُ فِي «لَا» عَلَمًا : «لَاءٌ» بِالْمَدِّ ^(٤) ، فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِنَّ ^(٥) قُلْتَ : لَوِيٌّ - وَكِيوِيٌّ ^(٦) وَلَائِيٌّ - أَوْ لَوِيٌّ ^(٧) ، كَمَا تَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى الدَّوِّ وَالْحَيِّ وَالْكَسَاءِ : دَوِيٌّ ، وَحَيَوِيٌّ ، وَكِسَائِيٌّ - أَوْ كِسَاوِيٌّ .

أَيُّ إِذَا كَانَ الْاسْمُ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ مَحْذُوفٌ الْفَاءُ مَعْتَلِّ الْلامِ ، مِثْلُ « شَيْة » - وَجِبَ جِبْرُهُ بِرَدِّ فَائِهِ الْمَحْذُوفَةِ - وَفُتِحَ عَلَيْهِ عِنْدَ سَبِيحِيهِ وَالْجَهْرُ ، فَتَقُولُ فِي شَيْة : « وَشَوِيٌّ » (١) السَّه : الْعَجْزُ - أَوْ حَلْقَةُ الدَّبَرِ . وَعِدَّة : مَصْدَرٌ وَاعْدٌ ، حَذَفَتْ فَاؤُهُ وَعَوِضَ عَنْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ . (٢) فَلَمْ يَرِدْ الْمَحْذُوفُ مِنْهُمَا ؛ فَرَقًا بَيْنَ النَّسَبَةِ إِلَى مَا حَذَفَتْ لَامَهُ ، وَمَا حَذَفَتْ عَلَيْهِ أَوْ فَاؤُهُ (٣) وَذَلِكَ بَأَن تَزِيدَ عَلَيْهِ مِثْلُهُ مِنْ جِنْسِهِ (٤) أَيُّ يَبْدَأُ الْفَتْحَ الضَّعِيفَ هَمْزَةً ؛ تَخْلَصًا مِنْ تَجَاوُرِ سَاكِنَيْنِ (٥) وَذَلِكَ بَأَن جَمَاعَتَهَا أَصْنَافٌ لِأَشْخَاصٍ يَرَادُ النَّسَبُ إِلَيْهِمْ ، أَوْ أَرِيدَ نِسْبَةُ شَخْصٍ إِلَى لَفْظِهَا لِإِكْثَارِهِ مِنْهَا .

(٦) أَيُّ بِلَا إِدْغَامٍ ؛ لِغَدَمِ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ الزَّائِدَةَ تَقْلِبُ وَאוًا فِي النَّسَبِ . (٧) لِأَنَّ الزَّائِدَ لِلضَّعِيفِ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِيِّ ، وَالْهَمْزَةُ إِذَا كَانَتْ بَدَلًا مِنْ أَصْلِ - يَجُوزُ فِيهَا التَّصْحِيحُ وَالْقَلْبُ وَאוًا كَمَا سَلَفَ . وَإِلَى مَا تَقَدَّمَ يُشِيرُ النَّاطِلُ بِقَوْلِهِ :
(وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيَةً ذَوَائِنِ ، كَلَا ، وَ «لَائِي» ^(٨))

(٨) « الثَّانِي » مَقْدُودٌ ضَاعِفٌ « مِنْ ثُنَائِي » مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفِ حَالٍ مِنَ الثَّانِي « ثَانِيَةً » مُبْتَدَأٌ « ذَوَائِنِ » خَرَجَ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالْجُمْلَةُ ثَمْتُ لُثَامٍ « كَلَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ ، وَ «لَا» مَقْصُودٌ لَفْظُهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَرَجَ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ « وَلَائِي » مَطْوُوفٌ عَلَى «لَا» وَأَصْلُهُ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَخَفَتْ فِي الْوَقْفِ

(فصل) وَيُنْسَبُ إِلَى الْكَلِمَةِ الدَّالَّةِ عَلَى جَمَاعَةٍ عَلَى لَفْظِهَا ؛ إِنْ أَشْبَهَتْ الْوَاحِدَ ؛ بِكُونِهَا اسْمَ جَمْعٍ ^(١) كَقَوْمِيَّ وَرَهْطِيَّ ، أَوْ اسْمَ جِنْسٍ كَشَجَرِيَّ ^(٢) أَوْ جَمْعٍ تَكْسِيرٍ لَا وَاحِدَ لَهُ كَأَبَائِيَّ ^(٣) ، أَوْ جَارِيًا مَجْرَى الْعَلَمِ كَأَنْصَارِيَّ ^(٤) . وَأَمَّا نَحْوُ : كِلَابٌ وَأَنْمَارٌ - عَامِنٌ ^(٥) -

أَي إِذَا نُسِبَ إِلَى ثَنَائِي الْوَضْعِ مِثْلُ ثَنَائِي - وَجِبَ تَضْعِيفُهُ ؛ فَتَقُولُ فِي «لَا» عِلْمًا : «لَائِي» يَبْدُلُ الْأَلْفَ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً .

هَذَا ؛ وَإِذَا كَانَ الثَّانِي صَحِيحًا مِثْلُ «كَمْ» وَ«هَلْ» ؛ فَإِنْ جُمِلَ الثَّنَائِي عِلْمًا لِلْفِظِ وَقَصِدَ إِعْرَابُهُ - وَجِبَ تَضْعِيفُ الْحَرْفِ الثَّانِي ، تَقُولُ : أَكْثَرْتُ مِنْ «السَّكَمِ» - وَمِنْ «الْهَلِّ» كَمَا تَقُولُ فِي الْمِثْلِ : أَكْثَرْتُ مِنَ الْآوَةِ . وَإِنْ جُمِلَ عِلْمًا لِغَيْرِ الْفِظِ وَقَصِدَ إِعْرَابُهُ فَلَا يَضْفُفُ الثَّانِي ؛ تَقُولُ : جَاءَنِي «كَمْ» وَرَأَيْتُ «هَلًا» .

وِخْلَاصَةً مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي النُّسُوبِ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفِ أَحَدَ أَصُولِهِ :

(١) أَنْ مَحْذُوفُ الْفَاءِ وَالْمَيْنِ ؛ يَجِبُ فِيهِ الرَّدُّ إِذَا كَانَتْ لِأَمَةٍ مَعْتَلَةٌ ؛ كَشَيْبَةٍ ، وَيُرَى - عَلَمَيْنِ . وَيَمْتَنِعُ الرَّدُّ إِنْ كَانَتْ اللَّامُ صَحِيحَةً ؛ نَحْوُ : عِدَّةٌ ، وَسَنَةٌ .

(ب) وَمَحْذُوفُ اللَّامِ ، يَجِبُ فِيهِ رَدُّ الْمَحْذُوفِ ؛ إِنْ رَدَّ فِي الثَّنِيَّةِ ، كَأَبٍ - وَأَخٍ . أَوْ فِي الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، كَأَخْتٍ - وَبَنَتْ - وَسَنَةٌ . أَوْ كَانَتْ عَيْنُهُ مَعْتَلَةً نَحْوُ : شَاةٌ وَ«ذُو» . وَيَجُوزُ الرَّدُّ فِيهَا عِدَا ذَلِكَ . أَمَّا ثَنَائِي الْوَضْعِ فَقَدْ سَبَقَ حُكْمُهُ قَرِيبًا .

(١) سِوَاهُ كَانَ لَهُ مَفْرَدٌ مِنْ لَفْظِهِ مِثْلُ . تَحَوِّيَّ وَرَكْبِيَّ - أَمْ لَا كَثَالَ الْمُصَنِّفِ .

(٢) وَمِثْلُهُ : تَرْكِيَّ - وَرَوْحِيَّ . . إلخ - فِي النِّسْبَةِ إِلَى شَجَرٍ ، وَتَرْكٍ ، وَرَوْحٍ .

(٣) الْأَبَائِيْلُ : الْجَمَاعَاتُ ، وَقِيلَ مَفْرَدُهُ إِبَالَةٌ - وَهِيَ الْحِزْمَةُ الْكَبِيرَةُ ، شَبَّهَتْ بِهَا الْجَمَاعَةُ مِنَ الطَّيْرِ فِي تَضَامُهَا . وَمِثْلُ أَبَائِيْلَ : عِبَادِيدَ - وَهِيَ الْجَمَاعَاتُ الْمُتَفَرِّقَةُ مِنَ النَّاسِ وَمِنْ الْخَيْلِ - تَذْهَبُ فِي كُلِّ وَجْهِ . (٤) فَقَدْ صَارَ عِلْمًا بِالْعَلْبَةِ عَلَى الْقَوْمِ الْمَعْرُوفِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ - أَنْصَارُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَمِثْلُهُ «الْأَصُولِي» ، نِسْبَةٌ إِلَى الْأَصُولِ ؛ فَقَدْ غَلَبَ عَلَى الْعِلْمِ الْمَعْرُوفِ حَتَّى صَارَ كَالْعِلْمِ عَلَيْهِ .

(٥) أَيِ وَضْعًا لِلْقَبِيلَتَيْنِ الْمَعْرُوفَتَيْنِ ، وَمِثْلُهُمَا : مَدَائِنُ - اسْمُ بَلَدٍ بِالْمِرَاقِ . وَمَعَاظِرُ ابْنِ مَرْزُوقٍ - أَخُو تَعَمِيمِ بْنِ مَرْزُوقٍ .

فليس مما نحن فيه ؛ لأنه واحد ، فالنسب إليه على لفظه من غير شبهة
وفي غير ذلك يردُّ المكسر إلى مفردة ، ثم يُنسب إليه ؛ فتقول في النسب
إلى فرائض ، وقبائل ، ومُحر : فرَضِيَّ وقَبَلِيَّ — بفتح أولهما وثانيهما^(١)
وَأُحْمَرِيَّ — وُحْمَرَاوِيَّ^(٢)

(١) وذلك لردّها إلى فريضة وقبيلة ، خذفت الياء والتاء في النسب — ومن الخطأ
قولهم : فرائضى — وكُتِبَ ، وآفاقى ، فى النسب إلى كتب ، وآفاق ، والقياس : كتابى وآفاقى
(٢) وذلك لأن «مُحمرًا» إما جمع أحمر — أو حمراء ، والنسب إلى أحمر — أحمري ،
وإلى حمراء — حمراوى بقلب الهزمة واوا .

وفى النسب إلى جمع التكسير يقول الناظم :

(وَالْوَّاحِدَ إِذَا كُرِّ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ)^(٣)
أى إذا أردت النسب إلى الجمع ، جئ به بمفرده وانسب إليه ، وهذا إن لم يشابه هذا
الجمع الواحد بالوضع ؛ بأن يكون علما كأنمار — أو جاريا مجرى العلم كأنصار . وهذا
الذى ذهب إليه المصنف والناظم — مذهب البصريين . أما الكوفيون فيجيزون النسب
إلى جمع التكسير الباقى على جمعيته — بدون رد إلى مفردة ؛ لأن النسب إلى المفرد قد
يوقع فى لبس . وقد قرر جمع اللغة العربية الأخذ برأى الكوفيين ، ورأى أن النسبة
إلى الجمع قد تسكون فى بعض الأحيان أدق فى التعبير عن المراد — من النسبة إلى المفرد ؛
فيقال — مثلاً — فى النسبة إلى الدول : الدولى ، وفى النسبة إلى الملوك : الملوكى ،
ولا سيما أن النسب إلى الجمع قد كثر فيما مضى ، وغلب حتى جرى مجرى الأعلام ،
فقد قيل : الدوانيقي — لأبي جعفر المنصور الخليفة العباسى ، وقيل لغيره : السكرابيسى —
والأنماطى — والشعالى — والجواليقي . . . إلخ ، واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو
إلى الآن . وإنما ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة ؛ كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد
والمنسوب إلى الجمع .

(*) «الواحد» مفعول اذكر مقدم «ناسباً» حال من فاعل اذكر للمستتر «الجمع» متعلق
بناسبا «يشابه» فعل الشرط مجزوم بلم وفاعله يعود إلى الجمع «واحداً» مفعول يشابه «بالوضع»
متمم يشابه والباء بمعنى «وق» وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه مع أن الشرط مضارع لضرورة

(فصل) وقد يُستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على
« فَعَال » ، وذلك غالباً في الحَرْف ؛ كَبَزَّاز - ونَجَّار - وعَوَّاج^(١)
وعَطَّار ، وشذ قوله :

* وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِذِبَالٍ *^(٢)

(١) البَزَّاز: بائع البز؛ وهو الثياب، أو متاع البيت - من الثياب ونحوها. والعوَّاج: بائع العاج. وأمثلة « فَعَال » كثيرة، كحَدَّاد - ونَجَّار - ونَسَّاج - ولَبَّان ... إلخ ومع كثرتها لا يحيز سيبويه القياس عليها. أما المبرد فيحيز القياس على ما سمع. وقد قرر مجمع اللغة العربي: أن « فَعَال » يصاغ قياساً للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء، فإن خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه - كانت صيغة « فَعَال » للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال: « زجاج » لصانع الزجاج، و« زجاجي » لبائعه. ويجوز أن يزداد على آخره تاء للدلالة على الجماعة فيقال: الحَدَّادَة - والنَجَّارَة - والبَقَّالَة - والعَطَّارَة ، ومنه: البَقَّالَة ؛ وذلك لأن الجماعة مؤنثة.

(٢) عجز بيت من الطويل لا مريء القيس السكندی - يصف رجلاً بلغه أنه توعدده، وهو من شواهد سيبويه، وصدده:

* وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنُنِي بِهِ *

اللغة والاعراب - فيطعنني - بضم العين من باب نصر، وقيل بفتحها. بنبال: صاحب نبل - وهى السهام العربية، ولا واحد لها من لفظها. والبال: الذى يبرى السهام. « بذى رمح » بذى خبر ليس على زيادة الباء ورمح مضاف إليه، وكذلك « بنبال » « فيطعن » يطمئن فعل مضارع منصوب بعد فاء السببية فى جواب النفي.

والمعنى: أن هذا الشخص الذى يتوعدنى لا أبالى به؛ لأنه ليس من أهل السلاح ولا من رجال الحرب.

والشاهد: فى قوله « بنبال »؛ حيث استعمل فى الدلالة على النسبة إلى ما أخذ منه وهو النبل، والغالب أن تصاغ هذه الصيغة من أسماء الحرف. كالنجارة، والمطارة؛ للدلالة على الانتساب إليها. قال الأثموني: إن « فَعَال » هنا قام مقام « فاعل »، كلابن وتامر، وقد بناء على « فَعَال » للمبالغة.

أى بذى نَبَل ، وحمل عليه قومٌ : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) ^(١) .
 أو على « فاعِل » ، أو على « فَعِل » — بمعنى ذى كذا ؛ فالأولُ
 كتَامِرٍ — ولَا بِنٍ — وطَاعِمٍ — وكَلَسٍ ^(٢) والثانى كَطْعِمٍ — وَلَبَنٍ —
 ونَهْرٍ ، قَالَ : * لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَسَكُنِّي نَهْرٌ * ^(٣)

(١) أى بمنسوب إلى الظلم . وحجتهم فى ذلك : أن « فَعَال » هنا لو كانت للمبالغة
 لكان النفي منصباً عليها فيكون المعنى : ما ربك بكثير الظلم ، فالمعنى هو السكثرة وحدها
 دون أصل الظلم وهذا فاسد ؛ لأنه سبحانه منزّه عن الظلم قليلاً كان أو كثيراً . ٤٦ — فصلت
 وقيل : إن « فَعَال » بمعنى « فاعِل » ، وعدل عنه إليها تعريضاً بأن ثم ظلاماً
 للعبيد من ولاية الجور ، وبأن العبيد جمع كثرة ، فجاء فى مقابلته بالسكثرة .
 (٢) أى صاحب تمر — ولَبَنٍ — وطعام — وكسوة . قال الخطيئة :

وَعَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّ لَكَ لَا بِنَ فِي الصَّنِيفِ تَامِرٍ

أى كثير اللبن والتمر ، والفرق بين « فاعِل » هذا فى النسب — وبين اسم الفاعل :
 أن الثانى يفيد العلاج ويقبل تاء التأنيث — بخلاف الأول .
 (٣) صدر بيت من الرجز ، استشهد به سيويوه ولم ينسبه ، وعجزه :

* لَا أَذَاجُ اللَّيْلِ وَلَسَكُنْ أَبْتَكِرُ *

اللغة والاعراب . بليلى : منسوب إلى الليل — أى لا أعمل فيه . نهر : أى أعمل
 بالنهار . أدج الليل : أسير فيه ، والدج : السير من أول الليل . ابتكر : أدرك النهار
 من أوله ، والابتكار : المبادرة إلى الشيء . « بليلى » خبر لست على زيادة الباء « نهر »
 خبر لكن ، وسكن لضرورة الشعر .

والمعنى : أنه لا يستطيع العمل بالليل ، ولكنه يزاول عمله بالنهار ، ولا يسير بالليل ،
 وإنما يقوم مبكراً ليدرك النهار من أوله ؛ حيث النشاط والقوة بعد الراحة .
 وقد يكون المراد : أنه ليس من اللصوص أو الفتاكين الذين يزاولون عملهم بالليل
 وفى الظلام — بعيدين عن أعين الرقباء ، ولكنه ممن يكدهون بالنهار لجلب رزقهم .

والشاهد : فى « نهر » ، فإنه على وزن « فَعِل » على معنى المنتسب إلى النهار . وهذا
 الصيغة تنفى عن ياء النسب ، فهى بدل « نهارى » . والأنسب للاقتصار على المسموع من
 هاتين الصيغتين ، ولا يقاس عليهما ؛ لقلة الوارد منهما ، ولخفاء المعنى معهما .

(فصل) وما خَرَجَ عما قَرَّرناه في هذا الباب - فشاذٌ؛ كقولهم :
 أَمْوِيٌّ - بالفتح ^(١) وبِضْرِي - بالكسر ^(٢) ودُهْرِيٌّ للشيخ الكبير -
 بالضم ^(٣) ومَرْوَزِيٌّ - بزيادة الزاي ^(٤) ، وبَدَوِيٌّ - بحذف الألف ^(٥) ، وجَلُولِيٌّ
 وحرُورِيٌّ - بحذف الألف والهمزة ^(٦) .

وفي الصيغ الثلاث يقول الناظم :

(وَمَعَ « فَاعِلٍ ، وَفَعَالٍ ، فَعِيلٍ » فِي نَسَبٍ أُغْنَى عَنِ الْيَاءِ فَقَبِلَ) ^(٧)
 أى قد يستغنى عن الياء - بصوغ الاسم على « فاعل » - أو « فَعَالٍ » - أو « فَعِيلٍ »
 يعنى صاحب كذا . وقد يستغنى عن ياء النسب أيضاً : « بَيْتُهُ مَالٌ » كقولهم : امرأة
 ممطار - أى ذات عطر ، و « مِفْعِيلٌ » كقولهم : ناقةٌ محضير - أى ذات حُضر وهو
 الجرى و « فَعَالٍ » بقله ، ومنه يمانى - فى معنى ، بتخفيف ياء النسب وحذف إحدى الياءين
 والإتيان بدلها بألف ، وشأى - فى شأى ، ياء واحدة ساكنة .
 (١) والقياس ضم الهمزة - نسبة إلى أُمِيَّة .

(٢) والقياس فتح الباء نسبة إلى البصرة ، وسمع الكسر - ولكن الفتح أفصح
 وعليه فلا شذوذ . (٣) والقياس فتح الدال نسبة إلى الدهر .

(٤) نسبة إلى مدينة « حَمْرُو » بفارس ، ومثله : رَبَاني . وَقَوْفَانِي ، وَسُفْلَانِي ،
 وَتَحْتَانِي - نسبة إلى الرب ، وفوق ، وسفل ، وتحت . وصنعَانِي - فى صنعاء - وبحرَانِي -
 فى البحرين ، ورُوحَانِي - فى الروح - وصيدلَانِي - فى الصيدلة - وجَوَانِي وَبَرَانِي - فى
 النسبة إلى جَوٍّ بمعنى البيت ، وَبَرٍّ بمعنى الخارج . . . إلخ . (٥) نسبة إلى البادية .

(٦) الأول منسوب إلى « جَلُولاء » - قرية بفارس ، والثانى إلى « حَرُوراء » - قرية
 بظاهر الكوفة . وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بقوله :

(*) « ومع فاعل » مع ظرف حال من ضمير أغنى وفاعل مضاف إليه « وفعال » معطوف على فاعل
 « فعل » مبتدأ « فى نسب » معطوف بأغنى الواقع خبراً عن المبتدأ « عن الياء » متعلق بأغنى وقصر
 للضرورة « فقيل » الفاء عاطفة ، قيل فعل ماض مبنى المجهول ، ونائب الفاعل مستتر فيه .
 (١٨ - ضياء السالك ٤)

وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتَصِرًا^(*)

أى أن ما جاء من النسب مخالفاً لما سبق تقريره ، يقتصر فيه على الذى ورد منقولا عن العرب مسموعا عنهم ، ولا يقاس عليه كما ذكرنا .

هذا : وهنالك جموع لحقت آخرها تاء عوضاً عن ياء النسب ، لأن مفرداتها كانت منسوبة؛ مثل : الأزارقة - الأشاعرة - المهالبة - المشاركة - المغاربة .

وإذا كان المنسوب مؤنثاً أتى ببناء التأنيث بعد ياء النسب ؛ للدلالة على ذلك إن لم يوجد مانع ، تقول : قرأت بحوثاً علمية عميقة ، لباحثات عربيات ؛ فهن المصرية ، والسورية ، والكويتية ، والفلسطينية . . . الخ

الأسئلة والتبرينات

١ — عرف النسب . وشرح التغيرات التى تحدث بسببه ، وبين الغرض منه - مع التمثيل .

٢ — تحذف لأجل النسب أشياء من آخر الاسم . اذكر هذه الأشياء ، ومثل لكل بأمثلة من عندك .

٣ — كيف تنسب إلى المركب ؟ وإلى الجمع واسم الجنس ؟ اشرح ذلك بالأمثلة .

٤ — ما حكم الياء المشددة فى آخر الاسم إذا نسب إليه ؟ اشرح أحوالها المختلفة التى مرت بك ، ووضح بالأمثلة .

٥ — بين حكم المقصور والمدود عند النسب ، وشرح قول الناظم :

وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ كَذَلِكَ « يَا » الْمَقْصُوصَ خَامِعًا عَزِلْ

٦ — كيف تنسب إلى « فَعِيلَة » ، و « فُعِيلَة » ؛ و « فَعُولَة » ، مثل - و اشرح رأى ابن قتيبة ، ورأى المجمع اللغوى فى هذا .

٧ — وضح حكم النسب إلى محذوف الفاء ، أو العين ، أو اللام ، وابسط القول فى بيت الناظم :

وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُولَيْنِ كَلَّا وَلَانِي

(*) « وغير » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « أسلفت » الجملة صلة « ما » مفعولاً حال من الماء فى أسلفته « على الذى » جار ومجرور متعلق باقتصر « ينقل » الجملة صلة « منه » متعلق بنقل . وهو فى موضع النياحة من الأفعال « اقتصر » فعل ماضى المجهول ، ونائب فاعله يعود إلى غير ، والجملة خبر غير ، والألف للاطلاق .

٨ — هنالك صيغ يستثنى بها عن ياء النسب ، اذكر هذه الصيغ ، وبين فيم تستعمل غالباً ؟

٩ — فيما يأتي شواهد للنسب ، وضع الشاهد ، وبين النسب إليه على ضوء ما عرفت .
قال تعالى : (وَمِنْهُمْ أُمَيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانًى . كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ) . كان عترة العباسي فارساً جاهلياً . وكان الأصمعي لغوياً بارعاً . وكان الأشبيلي عروضيّاً ماهراً . وكان الصنهاجي صاحب الأجرومية المعروفة — نحوياً كوفياً .

كَلَيْـنِي لِمَ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبٌ وَلَيْلُ أَقَاسِيهِ بَطِيءُ الْكَوَاكِبِ
تَزَوَّجَتْهَا رَامِيَّةٌ هُرْمَزِيَّةٌ بِفَضْلَةٍ مَا أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرُّزْفِ
إِذَا مَا غَضَبْنَا غَضَبَهُ مُضَرِّيَّةٌ هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ قَطَرَتْ دَمًا
إِذَا الْمَرْئِي شَبَّ لَهُ بَنَاتٌ عَقْدَنَ بِرَأْسِهِ إِبْنَةً وَعَارًا

١٠ — قال المتنبي من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة ، ويصف كتيبة :

وَمَلُومَةٌ سَيْفِيَّةٌ رُبَمِيَّةٌ تَصْبِيحُ الْحَمَى فِيهَا صَوَاحُ اللَّفَاقِقِ
ملومة : مجموعة . اللقاقق : نوع من الطيور ، والمفرد : لفاق — أو لفاق .
وقال أيضاً .

وَأَهْوَى مِنَ الْفَتَيَانِ كُلِّ سَمِيدَعٍ نَجِيبٍ كَهَدَرِ السَّمَرِيِّ الْمَقُومِ

١١ — انسب إلى الكلمات الآتية ، واشرح قاعدة النسب إلى كل منها .
رب . حدائق . ناحية . أبو القداء . جاد المولى . طبرية . سبعة . فرنسا .
شتاء . جرجا . ثريد . حسناء . غنى . رضوى . معدة . راية . قلادة .
عشواء . سلمان . دية . ابن عمر . عبد الجليل . مدينة . طليطلة . البحرين .
ثان . جاد الرب . بني سويف . معهد انترية .

١٢ — سمع عن العرب ما يأتي :

رَبَّانِي فِي النِّسْبَةِ إِلَى « رِب » تَحْتَانِي وَفَوْقَانِي فِي النِّسْبَةِ إِلَى تَحْتِ وَفَوْقِ
بَدَوِي » البادية قُرَشِي » قریش
الرازي » الرّي قُرَوِي » قرية

طائي في النسبة إلى طائيء بصرى في النسبة إلى البصرة
 حَضْرَى » » حَضْرَمُوت مَرُوزَى » » حَمْرُو
 حَقَّانِي » » حَقَّ رُوحَانِي » » رُوح
 فهل هذا جار على قواعد النسب التي مرت بك ؟ وإذا كان فيها تقيير وشذوذ
 عن هذه القواعد ، فما هو ؟ اشرح ذلك .

١٣ — ضع في المكان الخالي في العبارات الآتية : اسماً منسوباً ملائماً للمعنى ، واذكر المنسوب إليه .
 كان لاختراع القنبلة .. والصواريخ .. والسفن .. والطائرات .. وغير ذلك
 من أنواع التقدم .. أثر كبير في الحروب .. التي تدور رحاها في العالم
 بين المستعمرين .. والشعوب .. ينذر بالويل .. ويقضى على صفاء الحياة .

١٤ — انسب إلى الكلمات الآتية واضبطها بالشكل « نموذج » .

| الكلمة | النسب | الكلمة | النسب | الكلمة | النسب |
|---------------|------------|--------------|-------------------|-----------------------|-------------|
| سَخَى | سَخَوِي | عَصَا | مَصَوِي | إِطْسَى | إِطْسَوِي |
| كَلِيلَة | كَلِيلِي | رَبَا | رَبَوِي | إِطْسَوِي | إِطْسَوِي |
| رَبِيعَة | رَبِيعِي | سِيد | سَيْدِي | إِطْسَاوِي | إِطْسَاوِي |
| بَنِي سُوَيْف | سُوَيْفِي | أَوْنِيَاء | وَفَوِي | قَنَا | قَنَوِي |
| غَنَى | غَوَوِي | كَنَائِس | كَنَفِي | إِبْن عَبَّاس | عَبَّاسِي |
| هَوَاء | هَوَائِي | أَمْعَاء | مَعَوِي | بَادِي | بَادِي |
| خَلَقَ | خَلَقِي | هَدِيَّة | هَدَوِي | بَادَوِي | بَادَوِي |
| قَرِيَّة | قَرَوِي | ثَانٍ | ثَانِي - ثَانَوِي | جَزِيرَة | جَزَرِي |
| وَفَاء | وَفَاوِي | بِيدَاء | بِيدَاوِي | مُهَنْدِسُون | مُهَنْدِسِي |
| فَتِيَّة | فَتَوِي | جَادُ المولى | جَادِي | مَدْرَسَة الزَّرَاعَة | زِرَاعِي |
| بُذَيِّفَة | بُذَيِّنِي | شَمْسُ الدين | شَمْسِي | مَصْطَفَى | مَصْطَفِي |
| عَبْد الحميد | حَمِيدِي | عَلِي | عَلَوِي | نَهَائِي | نَهَائِي |

١٥ — انسب إلى الكلمات الآتية واضبطها بالشكل بعد النسب .

شعري . حسناء . بيضة . معي . غني . فرنسا . كتب . ري . بردي .
 تريد . شبرا . دينا .

(باب الوقف)^(١)

إِذَا وَقَفْتَ عَلَى مُنَوَّنٍ^(٢) فَأَرْجَحُ اللِّغَاتِ وَأَكْثَرُهَا : أَنْ يُحَذَفَ

باب الوقف

(١) أوقف هو: قطع النطق عند آخر الكلمة؛ إما لتام الغرض من الكلام، أو لقصد الاستراحة، أو لتام النظم في الشعر والسجع في النثر، وغير ذلك من الأغراض، وهو أنواع كثيرة، أظهرها ثلاثة :

(١) اختياري، وهو الذي يقصد لذاته وبمحض الاختيار، وقد قسمه القراء إلى ثلاثة أقسام: تام، وكاف، وحسن. فالتام هو الذي يكون عند تمام الكلام ولا تعلق له بما بعد. لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، وأكثر ما يكون في ردوس الآي وانقضاء القصص. وإن كان له تعلق بما بعده من جهة المعنى فقط فهو الوقف السكافي. وإن كان هذا التعلق من جهة اللفظ فهو الحسن. ويتطلب الوقف أنواعاً من التغير ترجع غالباً إلى ثمانية أشياء، وهي: الحذف - والزيادة - والسكون - والنقل - والتضيف - والروم - والإشتمام - والإبدال . وقد ذكر المصنف سبعة منها، وجمعها بعضهم في بيت فقال :

نَقْلٌ ، وَحَذْفٌ ، وَإِسْكَانٌ ، وَيَتْبَعُهَا التَّضْعِيفُ ، وَالرُّومُ ، وَالِإِشْتِمَامُ ، وَالْبَدَلُ
(ب) اضطراري، وهو الذي لا يقصد أصلاً - بل يلجأ إليه الإنسان للضرورة، مثل انقطاع النفس، ويسميه القراء: الوقف القبيح؛ لأنه قد يفسد المعنى.

(ج) اختياري، وهو: الذي لا يقصد لذاته؛ بل يقصد به الاختبار الشخصي؛ هل يحسن الشخص الوقوف على نحو: « نَعَمْ » ، و « فِيمَ » ، و « اقْتِضَاءَم » ، (ألا يسجدوا) - بالتخفيف، ونحو ذلك مما يتوهم أنه لفظ واحد، وهو في الواقع أكثر؟ - أولاً .

والنوع الأول هو المراد هنا، والمقصود في هذا الباب .

(٢) الموقوف عليه إما أن يكون منوناً أو غير منون؛ فإذا وقف على منون - غير مؤنث بالتاء - فيه ثلاث لغات . ذكر المصنف إحداهن - وهي الفصحى .

والثانية: الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً، وهي لغة ربيعة غالباً . والثالثة: الوقف بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة - وواواً بعد الضمة - وياء بعد الكسرة، وهي لغة الأزد . أما المؤنث بالتاء فسيأتي حكمه قريباً، وأنه لا يوقف عليه إلا بالإسكان .

تنوينه بعد الضمة والكسرة^(١)؛ كهذا زيد — وصررت يزيد. وأن
يبدل ألفاً بعد الفتح؛ إعرابية كانت كرايتُ زيداً — أو بنائية
كـ «إيها — وويها»^(٢). وشبهوا «إذن» بالمنون المنصوب — فأبدلوا
نونها في الوقف ألفاً. هذا قول الجمهور^(٣). وزعم بعضهم أن الوقف

(١) ويسكن ما قبل التنوين .

(٢) معنى «إيها» — انكسف ، ومعنى «ويها» — أعجب . انظر ٣٢٥ — جزء ثالث
وقد أشار الناظم إلى هذه اللفظة بقوله :

(تَنْوِينًا اِثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلْفًا وَقَفًا ، وَتِلْوًا غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا)^(٤)

أى : إذا وقفت على اسم منون ، وكان التنوين بعد فتحة — فأبدله ألفاً في الوقف .
واحذفه إذا وقع بعد غير الفتح « وهو الضم والكسر » ، وسكن ما قبله .

هذا : والمقصود المنون يوقف عليه بالألف في الأحوال الثلاثة . وهذه الألف بدل
من التنوين على قول ، وبدل من لام الكلمة على قول آخر . وعند سيبويه والجمهور :
بدل من التنوين في حالة النصب ، وبدل من لام الكلمة في حالى الرفع والجر .

ويظهر أثر هذا الخلاف في الإعراب ؛ فعلى أنها بدل من التنوين — يعرب الاسم بحركات
مقدرة على الألف المحذوفة للساكين ، وعلى أنها المنقلبة عن الياء — يعرب بحركات
مقدرة على الموجودة ؛ لأنها حينئذ محل الإعراب .

(٣) واختاره الناظم ، وإليه أشار بقوله :

(وَأَشْبَهَتْ « إِذَا » مُنُونًا نَصَبٌ فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ نُونَهَا قُلُوبٌ)^(٥)

أى : أن « إذا » أشبهت الاسم المنون المنصوب ، فقلبت نونها ألفاً في الوقف
كما يقلب تنوين المنصوب .

(*) « تنويناً » مفعول أول اجعل « إثر » ظرف متعلق باجمل « فتح » مضاف إليه « ألفاً »
مفعول اجعل الثانى « وقفا » مفعول لأجله — أو حال من ضمير اجعل بتأويل « واقفاً وتلو » مفعول — حذف
مقدم « غير فتح » مضاف إليه « احذفاً » فعل أمر مبني على الفتح لنون التوكيد المنقلبة ألفاً في الوقف —
(*) « إذا » فاعل أشبهت « منوناً » مفعوله ، وجملة « نصب » نعت منوناً « فألفاً » مفعول
قلب الثانى . مقدم « في الوقف » متعلق بقلب « نونها » مبتدأ — ومضاف إليه ، وجملة « قاب » خبر
ونائب فاعله . والمفعول الأول ، وتقديم معمول الخبر الفعل على المبتدأ جائز في الضرورة

عليها بالنون^(١) . واختاره ابنُ عُصفور ، وإجماع القراء السبعة على خلافه^(٢) . وإذا وقف على هاء الضمير ؛ فإن كانت مفتوحة ثبتت صلتها^(٣) ؛ وهى الألف ؛ كرايتها - ومررتُ بها . وإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها ؛ وهى الواو والياء^(٤) كرايتها - ومررتُ به إلا فى الضرورة^(٥) فيجوزُ إثباتها كقوله :

وَمَهْمَهٍ مُعْبِرَةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ^(٦)

(١) أى : لأنها بمنزلة « أن » الناصبة للمضارع ، والتنوين لا يدخل فى الحروف .
وتقل هذا عن المازنى والمبرد ، وعلى ذلك تكتب بالنون . وإن وقف عليها بالألف كتبت بالألف .

(٢) فقد أجمعوا على الوقف بالألف فى نحو : (ولن تفلحوا إذا أبداً) ٢٠ : الكهف وفى رسمها خلاف ؛ فقل : تكتب بالألف كما فى المصحف الإمام وهذا هو الكثير ، وقيل : إن النيت كتبت بالألف لضعفها - وإن أعمت كتبت بالنون ، وقيل : بالعكس ؛ لأنها عند الإلقاء تلتبس إذا الشريطة .

(٣) وهى حرف العلة المتصل بها من جنس حركتها .

(٤) ووقف على هاء الضمير بالسكون .

(٥) أى ضرورة الشعر ، وإنما يكون ذلك فى آخر العروض - أو الضرب .

(٦) بيت من الرجز لرؤبة بن المعجاج - أو يتيان من مشطور الرجز .

اللغة والاعراب . مهمة : هو المفازة البعيدة التى يشق السير فيها - والبلد القفر ، قيل : سميت بذلك لأن سالكيها يقولون لرفقته « مَهْ مَهْ » - أى كف عن الكلام . مغبرة : كثر فيها الغبار - وهو التراب . أَرْجَاؤُهُ : نواحيه - جمع رجا بالقصر وهى الناحية . « ومهمه » الواو واو رب « مهمه » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة منع منها حرف الجر الشبيه بالزائد « أَرْجَاؤُهُ » فاعل بمغبرة ومضاف إليه « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب « لون أرضه » لون اسم كَأَنَّ وأرضه مضاف إليه « سَمَاؤُهُ » خبر كَأَنَّ ومضاف إليه .

والمعنى : أن هذا المهمه قد عمه الغبار وانتشر فيه ، وارتفع غباره كَأَنَّ لون سماءه من الغبار لون أرضه ، فحذف المضاف وقلب التشبيه للمبالغة .

وقوله :

تجاوزت هنداً رغبةً عن قتاله إلى ملكٍ أعشوا إلى ضوءِ ناره^(١)
 وإذا وقفَ على المنقوصِ وجبَ إثباتُ يائه في ثلاث مسائل :
 إحداها : أن يكون محذوفَ الفاء كما إذا سُميت بمضارع « وفى »
 أو « وعى » ؛ فإنك تقول : هذا يئى ، وهذا يئى — بالإثبات ؛ لأنَّ
 أصلهما : يوفى ويوعى ، فحذفت فاءُهما^(٢) ، فلو حذفت لأمهما
 لكان إحيافاً .

والشاهد : فى أرجاؤه وسماؤه ؛ فقد أثبت فى كل منهما الواو التى هى صلة
 الضمير المضموم فى الوقف ، وذلك لضرورة الشعر ، والكثير حذف الصلة ، والوقف
 بالسكون .

(١) بيت من الطويل — لم ينسب لقائل فيما بين أيدينا من المراجع .
 اللغة والاعراب . هند : علم رجل ؛ بدليل تذكير ضميره وصرفه . أعشوا إلى ضوء
 ناره : أستدل عليها يبصر ضعيف ، والعشا : سوء البصر بالليل والنهار — كالعشاوة ،
 والعشواء : الناقة التى لاتبصر أمامها ، وعشا النار وإليها : رآها ليلاً من بعيد فقصدها
 مستضيئاً بها . « رغبة » مفعول لأجله « إلى ملك » جار ومجرور متعلقان بتجاوزت ،
 وجملة « أعشوا » صفة للملك . والمعنى واضح بعد ما ذكر من شرح
 والشاهد : فى « قتاله — وناره » حيث أثبت الهاء فيهما — التى هى صلة الضمير
 المكسور — فى الوقف للضرورة . وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله :

(واحذف لوقف فى سوى اضطرارٍ حلةً غير الفتحة فى الإضمار^(٣))
 أى : احذف عند الوقف — فى غير الضرورة — صلة هاء الضمير ؛ إن كانت مضمومة
 أو مكسورة ، وقف على الهاء ساكنة . وإن كانت مفتوحة وقف عليها ولم تحذف .
 (٢) أى لوقوعها بين عدوتها : الياء المفتوحة ، والكسرة .

(*) « لوقف فى سوى » متعلقان باحذف « اضطرار » مضاف إليه « صلة » مفعول احذف
 « غير الفتحة » غير مضاف إليه والفتحة مضاف إليه أيضاً « فى الإضمار » متعلق بـ « صلة » .

الثانية: أن يكون محذوف العين؛ نحو: «مُر» — اسم فاعل من أَرَى، وأصله: مُرئى بوزن مُرعى، نُقِلَتْ حركته عَيْنَه — وهى الهمزة — إلى الراء، ثم أُسْقِطَتْ^(١). ولم يُجْزَ حذفُ الياءِ فى الوقفِ لما ذَكَرْنَا^(٢).
الثالثة: أن يكون منصوباً؛ مُنَوَّنًا كان نحو: (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا) — أو غير مُنَوَّنٍ نحو: (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)^(٣). فإن كان مرفوعاً أو مجروراً — جازَ إثباتُ يائه وحذفها، ولكنَّ الأَرَجَحَ فى المنوَّنِ الحذف^(٤) نحو: هذا قاضٍ — ومررتُ بقاضٍ، وقرأ ابن كثير: (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي — وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالى)^(٥).
والأَرَجَحُ فى غيرِ المنوَّنِ الإثباتُ^(٦) كهذا القاضى — ومررتُ بالقاضى.

-
- (١) أى حذفت الهمزة للتخفيف، ثم الياء لالتقاءهما ساكنة مع التنوين.
(٢) أى من أن فى ذلك إجحافاً بالكلمة؛ لإبقائها على حرف واحد.
(٣) إنما وجب إثبات الياء فيهما وقفاً؛ لتحصنها فى الأول بالألف، وفى الثانى «بأل»
(٤) لأن الياء غير ثابتة فى الوصل، والوقف موضع راحة يحتاج إلى التخفيف فلا يؤتى فيه بما لم يكن فى الوصل. وهذا رأى سيبويه والمتأخرين — وهو الراجح.
(٥) أى بإثبات الياء فيهما. وهذا إذا لم يكن المنقوص محذوف العين وإلا تعين الرد كما سبق. الآيتان: ٧، ١١ من سورة الرعد.
(٦) وقرئ: (وهو الكبير المتعال — يوم التناد) — بالحذف فيهما، ويدخل تحت غير المنون: ما سقط تنوينه بدخول أل، كمثال المصنف: وما سقط تنوينه للنداء نحو: يا قاضى — أو لامع الصرف، نحو: رأيت جوارى بالنصب — أو للإضافة، نحو: هذا قاضى مصر، ويترجح فى هذا — الحذف كالنون. وفى حالة النصب لا يقلب تنوينه ألفاً لضعفه، بل يوقف عليه بالياء.
وبلى ما تقدم من حكم الوقف على المنقوص — يشير الناظم بقوله:

(فصل) ولك في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التأنيث^(١) —
خمس أوجه :

أحدها : أن تقف بالسكون وهو الأصل . ويتميز ذلك في الوقف
على تاء التأنيث^(٢) .

الثاني : أن تقف بالروم ، وهو : إخفاء الصوت بالحركة^(٣) ،

(وَحَذَفُ «يَا» الْمَنْقُوسِ ذِي التَّنْوِينِ - مَا لَمْ يَنْصَبَ - أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِ فَأَعْلَمَا
(وَعَبَّرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ ، وَفِي نَحْوِ مِرْ - لَزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتِنَى)^(٤)
أى : أن حذف ياء المنقوص النون - غير المنصوب - أولى من الإثبات ، فإن كان
منصوباً أبدل تنوينه ألفاً . والمنقوص غير النون بالعكس ، فإن كان غير منصوب
فالإثبات أولى من الحذف . وإن كان منصوباً ثبتت ياؤه ساكنة . وأشار بقوله :
(. وفي * نحو مِرْ لزوم ردّ اليا اقتنى) .

إلى أنه إذا كان المنقوص النون محذوف العين «كسر» أو محذوف الفاء - وجب
إثبات الياء عند الوقف .

- (١) أما هي فيوقف عليها بالسكون ويحذف تنوينها ، مثل : فاطمة - وقائمة .
- (٢) لأنه لا يتأتى فيها الأوجه الأخرى ، وسيوضح المصنف ذلك بعد .
- (٣) وذلك بأن تشير إليها بحقة وسرعة ، وترومها مختصلاً لها ولا تتمها ، فتسكون
حالة متوسطة بين الحركة والسكون ، فهي أكثر من الإشمام الآتى ؛ لأنها تسمع فيدركها
الأعشى الصحيح السمع - والبصير ؛ لأن فيه مع حركة الشفة صوتاً يكاد الحرف به
يكون متحركاً . وسمى الروم روما ؛ لأنك تروم الحركة ولم تسقطها

(*) «وحذف» مبتدأ «يا المنقوص» مضاف إليه «ذو التنوين» ذنمت المنقوص والتنوين مضاف
إليه «ما» مصدرية ظرفية «أولى» خبر المبتدأ «من ثبوت» متعلق بأولى «فأعلما» فعل أمر
مبنى على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد المحففة المنقلبة ألفاً للوقف
(*) «وعبر» مبتدأ «ذو التنوين» مضاف إليه «بالعكس» متعلق بـ «وحذف» خبر «وفي نحو» متعلق باقتنى
«مر» مضاف إليه «لزوم» مبتدأ «رد اليا» مضاف إليه ، وجملة «اقتنى» خبر للمبتدأ .

وَيَجُوزُ فِي الْحَرَكَاتِ كُلِّهَا — خِلَافًا لِلْقُرَّاءِ فِي مَنْعِهِ إِيَّاهُ فِي الْفَتْحَةِ ^(١)
وَأَكْثَرُ الْقُرَّاءِ عَلَى اخْتِيَارِ قَوْلِهِ .

الثالث : أَنْ تَقْفَ بِالْإِشْمَامِ ، وَيَخْتَصُّ بِالْمُضْمومِ .

وَحَقِيقَتُهُ : الْإِشَارَةُ بِالشَّفَتَيْنِ إِلَى الْحَرَكَةِ بُعِيدَ الْإِسْكَانِ — مِنْ غَيْرِ
تَصْوِيْتٍ ^(٢) ؛ فَإِنَّمَا يُدْرِكُهُ الْبَصِيرُ .

الرابع : أَنْ تَقْفَ بِتَضْعِيفِ الْحَرْفِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ^(٣) ، نَحْوُ : « هَذَا
خَالِدٌ — وَهُوَ يَجْعَلُ » ، وَهُوَ لُغَةٌ سَعْدِيَّةٌ . وَشَرْطُهُ خَمْسَةُ أُمُورٍ ، وَهِيَ :
أَلَّا يَكُونَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ هَمْزَةً ^(٤) كَخَطَأَ وَرَشَأَ ^(٥) . وَلَا يَاءً
كَالْقَاضِي . وَلَا وَاوًا كِيدْعُو . وَلَا أَلِفًا كِيَخْشَى . وَلَا تَالِيًا لِسُكُونٍ ^(٦)
كَزَيْدٍ وَغَمْرُو .

(١) فَيَمْتَنِعُ الْوَقْفُ عِنْدَهُ عَلَى لَا رَيْبَ — إِنْ اللَّهُ — يُؤْمِنُونَ .

(٢) وَكَيْفِيَّتُهُ : أَنْ تَقْضُمَ الشَّفَتَيْنِ مَعَ بَعْضِ انْفِرَاجٍ بَيْنَهُمَا يُخْرِجُ مِنْهُ النَّفْسُ ؛ لِإِرَاقِهَا
الْمُخَاطَبَ مَضْمُومَتَيْنِ ، فَيَعْلَمُ أَنَّكَ أَرَدْتَ بَضْمَهُمَا الْحَرَكَةَ ، وَلِذَلِكَ لَا يَدْرِكُهُ إِلَّا الْبَصِيرُ .

وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الشَّمِّ ، كَأَنَّكَ أَشْمَمْتَ الْحَرْفَ رَائِحَةَ الْحَرَكَةِ وَهِيَ أَتُ الْعَضْوِ لِلنَّطْقِ بِهَا .
وَالْفَرَضُ مِنْهُ وَمِنْ الرُّومِ : الْفَرْقُ بَيْنَ السَّاكِنِ أَصَالَةٍ ، وَالْمُسْكَنِ لِأَجْلِ الْوَقْفِ .

(٣) أَيْ بِتَشْدِيدِهِ ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَزِيدَ عَلَيْهِ حَرْفًا مِثْلَهُ فَيَلْزِمُ الْإِدْغَامَ .

(٤) لِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَا تَدْغَمُ وَلَا يَدْغَمُ فِيهَا فِي مَوْضِعِ الْإِلَامِ لِثِقَلِهَا ، وَالْحَرَصُ عَلَى إِظْهَارِهَا
لِخَفَافِهَا ، وَتَدْغَمُ إِذَا كَانَتْ عَيْنًا كَسْأَلٍ .

(٥) الرِّشَاءُ حَرَكَةٌ : الطَّبِيُّ إِذَا قَوَّى وَمِثْلُهَا مَعَ أُمِّهِ ، وَالْجَمْعُ أَرِشَاءُ . وَشَجَرَةٌ
تَسْمُو فَوْقَ الْقَامَةِ . وَالرِّشَاءُ : حَبْلُ الْبَيْتِ .

(٦) وَذَلِكَ لِثَلَاثِ سَبَابِغٍ : الْمَدْغَمُ وَهُوَ الْمَزِيدُ لِلتَّضْعِيفِ ، وَمَا قَبْلَهُ ،
وَمَا بَعْدَهُ . قَالَ الصَّبَانُ : وَلَمْ يَنْقُلِ التَّضْعِيفَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْقُرَّاءِ إِلَّا عَنْ عَاصِمٍ فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى : « مُسْتَطَر » فِي أَوَّلِ سُورَةِ الْقَمَرِ .

الخامس: أَنْ تَقَفَ بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْحَرْفِ إِلَى مَا قَبْلَهُ ^(١)؛ كقراءة بعضهم: (وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) ^(٢)، وقوله:

* أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ * ^(٣)

وشرطه خمسة أمور أيضاً، وهى: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ سَاكِنًا. وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ السَّاكِنُ لَا يَتَعَذَّرُ تَحْرِيكُهُ، وَلَا يُسْتَثْقَلُ. وَأَلَّا تَكُونَ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً ^(٤). وَأَلَّا يُؤَدَّى الثَّقَلُ إِلَى بِنَاءٍ لَا نَظِيرَ لَهُ.

(١) أى نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله (٢) سورة العصر
(٣) صدر بيت من الرجز . استشهد به سيويوه، ونسبه لبعض السعديين ولم يمينه ،
ونسبه ابن السيد لعبد الله بن ماوية الطائى ؛ ونسبه الصاغانى لفدكى بن عبد الله
الملقرى، وعجزه :

* وَجَاءَتْ اَلْخَلِيلُ اُنْأَفَى زُمْرَ *

اللغة والاعراب . النقر : صوت يسكن به الفرس إذا اضطرب بالفارس ؛ ويكون بلصق طرف اللسان بأعلى الحلق، ثم فتحه والتصويت به - أثنافى : جمع أثنيفة - : وهى العدد الكثير والجماعة من الناس . والأثنية أيضاً : الحجر يوضع عليه القدر - . ويقال: رماه بثلاثة الأثنافى - أى بالشركاه . زمر : جمع زمرة - وهى الجماعة . «أنا» ضميره فضل مبتدأ « ابن ماوية » ابن خبر وما ية مضاف إليه «إذا» ظرف بمعنى حين والعامل فيه - مافى ابن ماوية من معنى شجاع أو مقدم ، « النقر » فاعل جد .

والمعنى : أنا الشجاع المقدم إذا اضطربت الخيل بفرسائها وجاءت جماعات متتابعة ، وذلك عند الهيجاء ، واشتداد رضى الحرب .

والشاهد : فى « النقر » فإن أصله بسكون القاف وتحريك الراء بالضمه للاعراب فنقلت الضمة من الراء إلى القاف للوقف .

(٤) أى الحركة التى يراد نقلها ؛ لأن المفتوح إذا كان منوناً - يلزم من النقل حذف ألف التنوين ، وحمل غير المنون عليه .

وكذلك يشترط أن يكون المنقول منه صحيحاً ، فلا نقل فى نحو : «ظي - ودلو» .

فلا يجوز النقلُ في نحو: هذا جَعْفَرٌ؛ لتحرك ما قبله^(١). ولا في نحو: «إنسان — وَيَشُدُّ — ويقول — وَيَبِيعُ»؛ لأنَّ الألفَ والمدغمَ لا يقبلان الحركة، والواوُ المضمومُ ما قبلها، والياء المكسورُ ما قبلها. تُستثقلُ الحركة عليهما. ولا في نحو: «سَمِعْتُ الْعِلْمَ»؛ لأنَّ الحركة فتحةٌ. وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش^(٢).

ولا في نحو: هذا عِلْمٌ؛ لأنه ليس في العربية «فِعْلٌ» بكسرِ أوَّله وضمِّ ثانيه. ويختصُّ الشرطان الأخيران^(٣) بغير المهموز؛ فيجوزُ النقلُ في نحو: لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ — وإن كانت الحركة فتحةً، وفي نحو: هذا رِذْيٌ — وإن أدَّى النقلُ إلى صيغة «فِعْلٌ»^(٤) ومَنْ لم يثبت في أوزانِ الاسمِ «فِعْلٌ» — بِضَمَّةٍ فكسرةً، وزَعَمَ أَنَّ الدُّبْلَ منقولٌ عن الفعل — لم يُجْزَ في نحو «يَقْفُلُ» — النقل^(٥) ويجيزُهُ في نحو: «يَبْطِءُ»؛ لِأَنَّهُ مَهْمُوزٌ^(٦).

(١) أى: والحرك لا يقبل حركة أخرى. وهذا احتراز لقوله: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً. ويجوز في لغة لحم نقل الحركة إلى متحرك، ومن ذلك قول الشاعر:

من يأمرُ للخيرِ فيما قَصَدُهُ تحمدُ مساعيهِ ويعلمُ رَشْدُهُ

فقد نقل حركة الهاء في قصده — وهى الضمة — إلى الدال وهى متحركة قبل النقل. (٢) وذلك طرداً للباب.

(٣) وهما: ألا تكون الحركة فتحةً، وألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظيره في العربية.

(٤) وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب. والردء: العون — والردء: المعدل الثقيل (٥) لأنه يصير بعد النقل «بَقْفُلٌ».

(٦) لأن عدم النظير في النقل من الهمزة مفتقر لثقلها. والبطء: ضد السرعة.

ومع هذا فالنقل قليل في كلام العرب ولم يقرأ به في القرآن إلا في كلمتين: الصبر - والعصر
 قيل : ولعل السبب في ذلك ، ما يترتب عليه من تغيير بناء الكلمة في الظاهر ،
 وما يلزم من نقل حركات الإعراب إلى وسط الكلمة - وحملها المألوف آخر الكلمة .
 وفيما تقدم من الوقف على المتحرك - يقول الناظم :

(وَغَيْرَ هَا هَا) التَّائِيثِ مِنْ مُحْرَكٍ سَكَنُهُ ، أَوْ قِفَ رَائِمٍ لِلْمُحْرَكِ
 أَوْ أَشْتَمِ الضَّمَّةِ ، أَوْ قِفَ مُضْعَفًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيًّا ، إِنْ قَفَا
 مُحْرَكًا ، وَحَرَكَاتٍ أَنْفَلًا إِيَّاهُ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَ إِلَّا
 وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ ، وَكُوفٍ نَقْلًا
 وَالنَّقْلُ إِنْ يُمْدَمُ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ (*)

أى : إذا وقف على اسم متحرك الآخر - غير هاء التائيث - فلك في الوقف عليه
 خمسة أوجه : التسكين . والروم . والإشمام فيما حركته ضمة . والتضعيف في غير ما آخره
 همزة ، أو حرف علة ، وينبني أن يلي حركة . والوقف بالنقل بشرط أن يكون ما قبله
 ساكناً لا يمتنع تحريكه ، وألا تكون الحركة المراد نقلها فتحة .

ويجيز السكوفيون الوقف بالنقل مطلقاً ، ولا يجيزه البصريون إذا كانت الحركة فتحة -
 إلا إذا كان الآخر مهموزاً . ويمتنع الوقف بالنقل إذا أدى إلى بناء غير موجود في العربية
 إلا إذا كان الآخر همزة . وقد ذكر المصنف أمثلة موضحة لذلك كله .

(*) « و غير » مفعول محذوف يفسره سكنه « هاء التائيث » مضاف إليه « من محرك » متعلق
 بسكنه « أو وقف » معطوف على سكنه « رائم التحرك » رائم حال من فاعل وقف والتحرك مضاف إليه من إضافة
 الوصف لمفعوله (*) « أو أشتم » معطوف على قف « الضمة » مفعول أشتم « أو وقف » عطوف على أشتم
 « مضعفاً » حال من فاعل قف ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « ما » اسم موصول مفعوله « همزاً » خبر ليس
 واسمها يعود إلى ما ، والجملة صلة الموصول « أو عليلاً » معطوف على همزاً « قفا » - أى تبين -
 فعل الشرط وفاعله يعود إلى ما ليس همزاً . وجواب الشرط محذوف بدل عليه السلام
 (*) « محركاً » مفعول لقفا « وحركات » مفعول انقلا مقدم « انقلا » فعل أمر مبني على الفتح لانصالة
 بالنون للنقلية أنفاً « أو وقف » لساكن متعلق بانقلا « تحريكاً » مبتدأ ومضاف إليه « ولن يحظلاً » الجملة خبره
 وجملة المبتدأ والخبر على جر صفة لساكن (*) « ونقل فتح » نقل مبتدأ وفتح مضاف إليه « من سوي »
 متعلق بنقل « المهْمُوز » مضاف إليه « لا يراه » بصري « الجملة خبر المبتدأ « وكوف » مبتدأ وحذفت منه
 ياء النسب للضرورة « نقلاً » الجملة خبر والألف للإطلاق (*) « والنقل » مبتدأ « يمدم » فعل الشرط
 « نظير » نائب فاعله « يمتنع » خبره ، وجواب الشرط محذوف « وذلك » اسم إشارة مبتدأ « في المهْمُوز »
 متعلق بيمتنع الواقع خبراً ليس ، وجملة ليس واسمها وخبرها خبر المبتدأ - وهو ذاك .

(فصل) وإذا وَقِفَ على تاء التأنيث^(١) التزمت التاء؛ إن كانت متصلة بحرف كُثِمَتْ^(٢)، أو فِعْلٍ كقَامَتْ، أو باسمٍ وقبلها ساكنٌ صحيح كَأَخْتٍ وَبِنْتٍ^(٣). وجاز إبقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة^(٤) نحو: تَمَرَةٌ - وشَجَرَةٌ، أو ساكنٌ معتلٌ نحو: صَلَاةٌ - ومَسَلَمَاتٌ^(٥) لكن الأرجح في جمع التصحيح كمسلمات، وفيما أشبهه^(٦) - وهو اسمُ الجمع، وما سُمِّيَ به من الجمع تحقيقاً أو تقديرًا؛ فالأول كأولات، والثاني كعُرفَات وأذرعَات^(٧)، والثالث كهيئَات؛ فإنها في التقدير جمع هَيْئَةٍ، ثم سُمِّيَ بها الفعل - الوقفُ بالتاء. ومن الوقفِ بالإبدال قولهم: «كيف الإخوة والأخوات؟»، وقولهم: «دَفِنُ البَنَاتِ مِنَ الْمَسْكُومَاتِ»^(٨)

(١) المراد: التاء التي تدل على التأنيث ولو بحسب الوضع؛ فتشمل تاء المبالغة مثل راوية، وزيادة المبالغة كـ لامة.

(٢) ومثلها: رُبَّتْ - ولَمَّتْ - ولَات. وأجاز السكّاني الوقف على «لات» - بالهاء وأجاز ابن مالك في الكافية، وأبو حيان: الوقف على ربت وئمت - بالهاء؛ قياساً على لات (٣) وكون تأنيها للتأنيث - لا ينافي كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضاً. (٤) ولا تكون الحركة إلا فتمحة.

(٥) ولا يكون هذا الساكن المعتل إلا ألفاً، وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك فهي كالمتحرك تقديرًا.

(٦) أى في الدلالة على متعدد في الحال، مثل: «أولات» - أو في الأصل مثل: «عرفات» - أو في التقدير «كهيئات».

(٧) هما: جمعا عرفة وأذرعَة تحقيقاً - وعرفة: موقف الحجاج على بعد حول اثني عشر ميلاً من مكة، وأذرعَة: قرية بالشام

(٨) تعبير المصنف يوم أن هذا ليس بحديث. وقد روى الطبراني عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما عزي بابنته رقية قال: «الحمد لله» وذكره.

وقرأ الكسائي والبرزى^(١) : (هَيْهَاهُ)^(٢) ، والأرجح في غيرها^(٣)
الوقف بالإبدال^(٤) . ومن الوقف بتركه - قراءة نافع وابن عامر وحزمة
(إِنَّ شَجَرَتٍ)^(٥) ، وقال الشاعر :

وَاللَّهُ أَتَجَاكَ بِكَفَى مَسَلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتَ
كَانَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتْ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ^(٦)

(١) هو الإمام - أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البرزى المكي ، مقرأ مكة
ومؤذن المسجد الحرام . كان أستاذاً محققاً ضابطاً متقناً ، روى عنه ابن قتيبة ، وتوفي
سنة ٢٥٠ هـ . (٢) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنين .

(٣) أى في غير جمع التصحيح ، وما أشبهه ؛ سواء كان ذلك الغير مفرداً كـمسلمة -
أو جمع تكسير كـغلمة .

(٤) أى بإبدال التاء هاء ؛ فرقاً بينها وبين التاء الأصلية . (٥) ٤٣ - سورة الدخان

(٦) بيتان من الرجز ، لأبي النجم المعجلى - الراجز المشهور :

الناقة والاعراب . أتجارك . مصلك . مسلمة : علم رجل ، ولعله مسلمة بن عبد الملك
ابن مروان . الغلصمة : اللحم بين الرأس والعنق ، أو الموضع الناقى في رأس الحلقوم .
« الله » مبتدأ « أتجارك » الجملة خبر « بكفى » متعلق بأنجي مجرور بفتحة مقدرة منع من
ظهورها السكون العارض للوقف نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث
« مسلمات » مضاف إليه « من بعد » جار ومجرور متعلق بأنجي « ما » كافة للبعد عن
الإضافة ، أو مصدرية ، وهى ومدخولها في تأويل مصدر مضاف إليه - يبعد - أى من
بعد كون نفوس . . إلخ « وبعدمت » معطوف عليه للتوكيد . وأصله « بعد ما »
فأبدلت ألف « ما » المصدرية هاء ، ثم الهاء تاء تشبيهاً لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها
بالتاء ، وما بين ذلك توكيد أيضاً « أمت » مفعول ثانٍ لتدعى منصوب بفتحة مقدرة
منع منها سكون الوقف ؛ ونائب فاعله يعود إلى الحرة .

والمعنى : أن الله سبحانه خلصك من الموت وما لاقيت من الشدة يبدى هذا
الشجاع البطل - مسلمة ، من بعد ما كانت أرواح القوم على وشك الخروج ، وكادت
الحرائر أن تسبي وتصبح إماء :

والشاهد : في مسلمات - والغلصمت - وأمة ؛ حيث لم تبدل تاء التأنيث في الوقف هاء ، بل

(فصل) ومن خصائص الوقف اجتلابُ هاء السكت^(١)، ولها

ثلاثة مواضع :

أحدها : الفعل المَعْلُ بِحذف آخره ؛ سواء كان الحذف للجزم نحو :

لَمْ يَغْزُهُ - وَلَمْ يَخْشَهُ - وَلَمْ يَزِمِهِ ، ومنه : (لَمْ يَتَسَنَّهْ)^(٢) - أو لأجل

أبقيت على حالها . وفي حكم الوقف على تاء التانيث - يقول الناظم في إجمال كمهده :

(في الوقف «تأ» تَأْنِيثُ الْأَسْمِ «هَاءٌ جُمِلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ وَقُلْ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ ، وَمَا ضَاهِي ، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ أَنْتَمَى)^(٣)

أى : إذا وقف على اسم فيه تاء التانيث ، ولم يكن قبلها ساكن صحيح - بأن كان ما قبلها متحركاً أو ساكناً معتلاً بالألف - وقف عليه بالهاء ، وإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً - وقف عليه بالتاء . ويقل الوقف بالهاء على جمع التصحيح المؤنث وما يشبهه والأرجح الوقف عليهما بالتاء ، أما غيرهما من المفرد وجمع التكسير - فبالعكس .

(١) وذلك للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف ، وسميت بذلك لأنه يسكت عليها

دون آخر الكلمة .

(٢) هذا على القول بأنه من السنة ، وأن لامة واو محذوفة ، وأصله يَتَسَنَوُ ، فلبت

الواو ألفاً ثم حذفت للجازم فلحقته هاء السكت في الوقف . ٢٥٩ - سورة البقرة

ويرى الحجازيون : أن الهاء في يتسنه أصلية وهي لام الفعل ، والفعل مجزوم بالسكون .

وقيل : أصل « يتسنه » يتسنن - ثلاث نونات ، من الحما السنون ، أبدلت النون الثالثة

ألفاً لاجتماع الأمثال ، ثم وقف عليه بالهاء . وقيل : إن لام « سنه » هاء ، والهاء في

« يتسنه » أصلية . ومعنى لم يتسنه : لم يتغير الطعام والشراب بمرور السنين .

(*) « في الوقف » متعلق بمجمل « تأ » بالقصر مبتدأ « تأنيث الاسم » مضاف إليه « هاء » بالقصر

مفعول جعل الثاني مقدم « جعل » نائب فاعله يعود إلى تاء التانيث ، وهو المفعول الأول ، والجملة

خبر المبتدأ « يكن » فعل الشرط مجزوم بلام واسمه يعود إلى تاء التانيث « يساكن » متعلق بوصول

الواقع خبراً ليكون « صح » الجملة صفة لساكن (*) « في جمع تصحيح » في جمع متعلق بفعل وتصحيح مضاف

إليه « وما » اسم موصول مبطون على جمع « ضاهي » الجملة صلة ما « وغير » مبتدأ « ذين »

مضاف إليه والإشارة إلى جمع التصحيح ومضاهيه « بالعكس » متعلق بآدمي الواقع خبراً عن التبتدأ

البناء نحو : اغزؤه - واخشه - وارمه ، ومنه : فبهذاهم اقتده ^(١) .
والهاء في ذلك كله جائزة لا واجبة - إلا في مسألة واحدة ، وهي :
أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد ، كالأمر من وعى يعي ؛ فإنك
تقول : « عه » ^(٢) قال الناظم : « وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائداً
نحو : لم يعه » انتهى ^(٣) . وهذا مردودٌ بإجماع المسلمين على وجوب
الوقف على نحو : (ولم أك - ومن تق) ^(٤) بترك الهاء .

(١) اقتده : فعل أمر من يقتدى . والهاء ساكنة للسكت ، ومن كسرهما فهي ضمير
المصدر ، وفيها الإشباع وعدمه . من الآية : ٩٠ - سورة الأنعام
(٢) أصله : أوعى ، حذفت الياء للبناء على الأمر ، والواو حملا على المضارع لوقوعها
بين ياء مفتوحة وكسرة ، ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ، وبقي عين السكامة
بعد حذف قائمها ولامها . ومثلها : « فه » - أمر من الوفاء ، و « قه » - من
الوقاية ، و « إه » أمر من وأى يؤى - بمعنى وعد يعد . ومثال ما بقي منه الفاء فقط
« ره » أصله : أرأه ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفت ، وحذفت همزة الوصل
للاستغناء عنها (٣) أى كلام الناظم في غير الألفية .
(٤) أى فى قوله تعالى فى الآية ٢٠ من سورة مريم : (ولم أكُ نبيا) . وفى الآية
٩ من سورة غافر : (ومن تق السيثات يومئذ فقد رحمته) .

وفى هذا الموضع من لحاق هاء السكت فى حالة الوقف - يقول الناظم :
(وَقِفْ بِهَا السَّكْتَ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعْلَى بِحَذْفِ آخِرِ كَاغْطٍ مَنْ سَأَلَ
وَلَيْسَ حَقْمًا فِي سَوَى مَا كَعِ أَوْ كَيْعٍ تَجْزُومًا ، فَرَاعَ مَا رَعَوْا) ^(٥)

(*) « بها السكت » بها . متعلق بقف والسكت مضاف إليه « على الفعل » متعلق به كذلك « المعلى » نعت
لفعل « بحذف آخر » متعلق بالمعل ومضاف إليه « من » اسم موصول مفعول أعط « سأل » الجملة صلة من
(*) « وليس » اسمها يعود إلى لحاق هاء السكت « حتما » خبرها « فى سوى » متعلق بحتما
« ما » اسم موصول مضاف إليه « كع » جار ومجرور متعلق بحذف صلة ما « أو كيع »
عطف عليه « تجزوما » حال من كيع « فراع » فعل أمر مبني على حذف الياء « ما » اسم
موصول مفعول راع « رعوا » الجملة صلة ما ، والعائد محذوف - أى الذى رعوه .

الثانى : « ما » الاستفهامية المجرورة ؛ وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَّت^(١) نحو : « عمّ وفيم - ومجىء م جئت »^(٢) ، فرقاً بينها وبين « ما » الخبرية^(٣) فى مثل : « سألت عمّا سألت عنه » فإذا وقفت عليها الحقة الهاء حفظاً للفتحة الدالة على الألف . ووجبت إن كان الخافض اسماً^(٤) كقولك : فى « مجىء م جئت ، واقتضاء م اقتضى » : مجىء مة - واقتضاء مة

أى ؛ يجوز الوقف بهاء السكت على الفعل الذى حذف آخره للجزم أو للبناء ، كقولك فى لم يعط - لم يعطه - وفى أعط : أعطه . ولا يلزم ذلك إلا إذا بقى الفعل على حرف واحد ، مثل : « ع » أمر من وعى ، تقول فيه : « عه » . أو على حرفين أحدهما زائد مثل « يع » مجزوما تقول : لم يعه . والصحيح عدم لزومها فيما بقى على حرفين أحدهما زائد مثل « يع » مجزوماً ، تقول : لم يعه . والصحيح عدم لزومها فيما بقى على حرفين كما أوضح المصنف .

(١) سواء جرت بحرف أو بإضافة ، وقد مثل لها المصنف . وبعض العرب لا يحذف ألف ما الاستفهامية المجرورة ، فإذا وقف لا يقف إلا بالألف . وقد جاء على هذه اللغة قول حسان :

طَلَى مَا قَامَ بِشَقْمِي لَيْمٌ كَغَزِيرِ تَمَرٍ غٍ فِي رَمَادٍ

ويشترط ألا تتركب مع « ذا » وإلا امتنع الحذف ؛ نحو : لماذا تسافر؟ - على ماذا نلومنى؟ وقال الشاطبى : حذف الألف من المجرورة بالاسم - جائز لا واجب .

(٢) « مجىء » مفعول مقدم لجئت ، وقد تقدم على عامله وجوباً لإضافته لواجب التصدير - وهو الاستفهام ، والأصل : « جئت مجىء م » وهو سؤال عن صفة المجىء - أى على أى صفة جئت ؟

(٣) تشمل . الموصولة كمثل المصنف ، والشرطية نحو : بما تسر أسر ، والمصدرية ، نحو : عجبت مما تشرب ؛ فلا يحذف ألف شيء من ذلك . ونقل المبرد : أن حذف ألف ما الموصولة بثلاث لفة ؛ لكثرة الاستعمال ، يقول كثير من العرب : سئل عمّ شئت .

(٤) لبقائها على حرف واحد .

وَرَجَعَتْ إِنْ كَانَ حَرْفًا^(١) نَحْوُ: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)، وَبِهَا قَرَأَ الْبَزْزِيُّ^(٢).
 الثالث: كلٌّ مَبْنِيٍّ - عَلَى حَرَكَةٍ - بِنَاءٍ دَائِمًا - وَلَمْ يُشْبِهِ الْمُعْرَبُ^(٣)
 وَذَلِكَ كَيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ^(٤) وَكَهْيٍ، وَهُوَ - فِيمَنْ فَتَحَ هَنْ، وَفِي التَّنْزِيلِ :
 (مَاهِيَةً - مَالِيَةً - سُلْطَانِيَةً)^(٥) وَقَالَ الشَّاعِرُ :
 * فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ *^(٦)

-
- (١) لأن الجار إذا كان حرفاً كان كالجزء منها فكأنها على حرفين .
 (٢) انظر صفحة ١٩٢ . وإلى هذا الموضع يشير الناظم بقوله :
 (وَمَا) فِي الْأَسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفُ الْفَهْمَا ، وَأَوَّلُهَا أَلْهَا إِنْ تَقَفُ
 وَلَيْسَ حَقًّا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ ، كَقَوْلِكَ : اقْتِضَاءٌ اقْتَضَى^(٧)
 أى إذا جرت « ما » الاستفهامية - وجب حذف ألفها ، فإذا وقف عليها بعد
 الجار - لحقتها هاء السكت . وهذه الهاء غير لازمة إذا كان الجار حرفاً ، نحو : عَمَهُ -
 وَفِيهِمَ ، وَعَمَّ - وَفِيمَ ، وَالْإِثْبَاتُ أَجُود . وتجب إن كان الخافض اسماً ، نحو : « اقْتِضَاءُ مَه »
 (٣) القيود ثلاثة ، وسيدكر المصنف محترزاتها ، فإذا استوفيت جاز إلحاق هاء السكت .
 (٤) الأصل فيها : البناء على الحركة ، وسكونها أحياناً عارض للتخفيف .
 (٥) « ماهيه » من الآية ١٠ من سورة القارعة (وما أدراك ماهيه) ، « ماله »
 وسُلْطَانِيَةً من الآيتين ٢٨ ، ٢٩ من سورة الحاقة (ما أغنى عن ماله - هلك عن سلطانيه)
 (٦) عجز بيت من المتقارب ، لسيدنا حسان بن ثابت الأنصاري - شاعر الرسول - في
 الفخر ، وصدره :

(*) « وما » مبتدأ « في الاستفهام » متعلق بمحذوف نعت لما - أى ما المستعملة في الاستفهام
 « جرت » فعل الشرط « حذف ألفها » الجملة جواب الشرط ، وعلتنا الشرط وجوابه خبر المبتدأ
 « وأولها » فعل أمر مبني على حذف الياء ، و « ما » مفعول الأول « لها » مفعول الثاني
 « إن تقف » شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه
 (*) « وليس » اسمها يعود على إِبْلَاءِ ما الاستفهامية الهاء في الوقف « حتما » خبرها « في سوى »
 متعلق بجمتها « ما » اسم موصول مضاف إليه ، وجملة « انخفضا » صلة « باسم » متعلق بانخفاض « كقولك »
 خبر لمبتدأ محذوف « اقْتِضَاءُ » مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً لإضافته إلى واجب التصدير
 « م » اسم استفهام مضاف إليه « انقضى » فعل ماضٍ وفاعله « هو » أى انقضى أى اقْتِضَاءُ .

ولا تدخل في نحو: جاء زيد لأنه مُعرب^(١). ولا في نحو: اضرب ولم يضرب؛ لأنه ساكن^(٢). ولا في نحو: لا رجل - ويازيد - ومن قبل ومن بعد؛ لأن بناء هُنَّ عارض^(٣). وشذ قوله:

• إِذَا مَا تَرَعَرَعَ فِيفَا الْغَلَامُ •

اللغة والاعراب. ترعرع: تحرك ونشأ؛ والمراد: قارب البلوغ. الغلام: الصبي والأنثى غلامه «إذا» شرطية «ما» زائدة بعد «إذا» ترعرع «فعل الشرط» فما «الفاء واقعة في جواب الشرط» و«ما» نافية «إن» زائدة «من» استفهام مبني «هو» ضمير منفصل في محل رفع خبر والهاء للسكت، والجملة نائب فاعل «يقال»: والمغنى: إذا بلغ الصبي منا الحلم، لا يسأله أحد عن نفسه؛ لأنه يشهر ويعرف له شأنه وقدره في المجتمع الذي يعيش فيه.

والشاهد: في «هو» حيث لحقت هاء السكت الضمير؛ لتبقى حركة البناء - وهي الفتحة - على حالها؛ كما لحقت «سلطانيه وماليه» على لفظة فتح ياء المتكلم. هذا: وإذا كانت ياء ساكنة؛ فإن كانت في فعل جاز فيها إثبات الياء ساكنة وهو الأجود، تقول: أكرمني وعلمني. وجاز حذفها وهو حسن؛ لأن قبلها نون الوقاية تدل عليها نحو: أكرمن وعلمن. قال الأعشى:

• وَمِنْ شَأْنِي كَاسِفٍ وَجَمُّهُ إِذَا مَا انْدَسَبْتُ إِلَيْهِ أَنْكَرَنَ •

يريد: أنكرني. والشأنى: المنفض

وإن كانت في اسم نحو: هذا كتابي ومحمد صديقي - لم يحذفها عند كثير من العلماء؛ فلا تقل! هذا كتاب؛ لأن الحذف يقع في لبس، فلا يدرى - أهو مفرد أو مضاف؟ وأجاز سيويه ثبوت الباء ساكنة وحذفها؛ لأن اللبس يزول عند الوصل.

وإن كانت في حرف فكذلك، وإن كانت محذوفة في الوصل بقيت على الحذف في الوقف نحو: (يا عباد فتقون). الآية: ١٦ - سورة مريم

(١) أى بالحركات، وحركة الإعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج إلى بيان بهاء السكت، وتلحق المثني والمجموع على حده؛ تقول: مسلمانه - ومسلمونه؛ لأن إعرابهما بالحروف.

(٢) أى: وهاء السكت إنما تدخل لبيان الحركة.

(٣) فالحركة فيها شبيهة بحركة الإعراب في العروض؛ لأنها جاءت بسبب شيء

* أَرَمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ *^(١)

فَلَحِقَتْ مَا بُنِيَ بِنَاءً عَارِضًا ؛ فَإِنَّ « عَلٌ » مِنْ بَابِ قَبْلٍ وَبَعْدُ ، قَالَه
الفارسي والناظم . وفيه بِحْتٌ مذكور في « باب الإضافة » .

يشبه العامل وتزول بزواله ، فلا تدخلها هاء السكت ، وعلى ذلك لا تدخل اسم « لا » ،
ولا المنادى المضموم ، ولا ما بنى من الظروف لقطعه عن الإضافة ، كقبل- وبعد ، ولا
العدد المركب كخمسة عشر ؛ لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب كما بينا
(١) عجز بيت من الرجز ، نسبة العيني لأبي ثوان ، وقد ورد في أرجوزة منسوبة
لأبي الحنجل ، وصدره :

* يَا رَبِّ يَوْمٌ لِي لَا أَظْلَلُهُ *

اللغة والاعراب . لا أظله : أى لا أظال فيه ، وقد حذف حرف الجر واتصل
الفعل بالضمير بنفسه . أرمض : من رمضت قدمه - إذا احترقت بالرمضاء ، وهى الأرض
الشديدة الحرارة ، ويقال : أرمضته الرمضاء - أى أحرقته . وأضحى : أعرض
للشمس وقت الضحى . وفى بناء أرمض وأضحى للمفعول أو للفاعل - بحث طويل فى
الصبان فارجع إليه إن شئت . « يا » حرف تنبيه ، أو للدعاء والمنادى محذوف ، « رب »
حرف جر شبه بالزائد « يوم » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة « لى » جار ومجرور صفة
ليوم « لا » نافية « أظلل فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل أنا ، والهاء مفعول
ثان على التوسع - أو مجرور على نزع الحافض « من » جارة « تحت » ظرف مبنى على الضم
لقطعه عن الإضافة - أى : من تحق « عله » مبنى كذلك على الضم وألحقت به هاء السكت
شدوداً ؛ لأنه غير مبنى بناء دائماً .

والعنى : رب يوم يمر على لا أنعم فيه بشئ يظللنى ؛ أعانى ألم الرمضاء فى قدحى ،
وحر الشمس وقت الضحى على رأسى .

والشاهد : فى قوله « من عله » ؛ حيث ألحقت هاء السكت لفظ « عل » وهى
مبنية بناء عارضاً ، وذلك شاذ . ومن العلماء من قال : إن هذه الهاء ليست هاء السكت
ولسكنها بدل من الواو التى هى لام الحكامة ؛ لأن أصل « عل » عـلـو ، فلما أريد الوقوف
عليها ردت لامها وقلبت هاء للوقف .

ولا في الفعل الماضي، كضربَ وقعد^(١)؛ لمشابهته بالمضارع؛ في وقوعه صفةً — وخبراً — وحالاً — وشروطاً .

(مسألة) قد يعطى الوصلُ حكم الوقف^(٢) وذلك قليلٌ في الكلام، كثيرٌ في الشعر^(٣)؛ فمن الأول: قراءة غير حمزة والكسائي (لم يتسَّته

(١) أى لأنه مبني على حركة، وذلك عند سيويه والجمهور . وجوز بعضهم لحاق الهاء له مطلقاً؛ لأن حركته لازمة . وقيل: إن أمن اللبس بهاء الضمير، نحو: قعده — جاز؛ لأن «قعد» لازم فلا يتعدى للمفعول به، حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به — وإلا فلا، كضربه . وإلى هذا الموضع أشار الناظم بقوله:

(وَوَصَلَ ذِي الْمَأْجَزِ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمًا
وَوَصَلَهَا بِفَيْزٍ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ أُدِيمَ شَذَّ، فِي الدَّمَامِ اسْتَحْسِنًا)^(٤)
أى: أجز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة الإعراب، وشذ وصلها بما حركته بنائية غير دائمة . واستحسن إلحاقها بما حركته دائمة، ومعنى الدمام: «الدائم الملتزم»

(٢) أى: من إسكان مجرد — أو مع الروم — أو مع الإشمام، ومن تضعيف — ونقل، ومن اجتلاب هاء السكت .

(٣) وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله:

(وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لَوَقَفَ نَثْرًا، وَفَشًا مُنْقَطِعًا)^(٥)

أى قد يعطى الوصل حكم الوقف، وذلك قليل في النثر كما يشير إليه التعبير برُبَّمَا،

(*) «ووصل» مفعول أجز مقدم «ذى» اسم إشارة مضاف إليه «الهاء» نعت لدى أو بدل «بكل» متعلق بأجز «ما» اسم موصول أو فكرة موصوفة مضاف إليه «حرك» الجملة صلة أو صفة «تحريك بناء» تحريك مفعول مطلق وبناء مضاف إليه «لزما» فاعله يعود على بناء والألف للإطلاق والجملة صفة لبناء (*) «ووصلها» مبتدأ ومضاف إليه «بغير» متعلق به «تحريك بنا» مضاف إليه «أديم» فعل ماضٍ المجهول والجملة نعت لتحريك بنا، وجملة «شذ» خبر للمبتدأ «في الدمام» — متعلق باستحسننا، ونائب فاعله يعود إلى وصل هاء السكت

(*) «لفظ» نائب فاعل أعطى، وهو مفعوله الأول «ما» اسم موصول مفعول الثاني «لوقف» متعلق بمحذوف صلة «نثراً» منصوب على نزع الخافض، أو حال على التأويل — أى ذا نثر «منظماً» حال من فاعل فشا المائد إلى الإعطاء المفهوم من أعطى .

وَانْظُرْ - فَبِهِدَاهُمْ اِقْتَدِهْ قُلْ^(١) - يَأْتِيَاتِ هَاءُ السَّكْتِ فِي الدَّرَجِ^(٢) ،
ومن الثاني قوله : * مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا *^(٣)
أصله الْقَصَبُ - بتخفيف الباء ، فَقَدَّرَ الْوَقْفَ عَلَيْهَا فَشَدَّهَا ، عَلَى حَدِّ
قَوْلِهِمْ فِي الْوَقْفِ : « هَذَا خَالِدٌ » بالتشديد ، ثُمَّ أَتَى بِحَرْفِ الْإِطْلَاقِ -
وهو الْأَلِفُ ، وَبَقِيَ تَضْعِيفُ الْبَاءِ .

فاش وكثير في الظم . (١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة (فانظر إلى
طعامك وشرايك لم يَنْسَنَّهُ ، وَاَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ) ، ومن الآية ٩٠ من سورة
الأنعام (أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ اِقْتَدِهْ ، قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا)
(٢) ولهذا ذكر : « وانظر » في الآية الأولى ، و « قل » في الثانية ؛ ليبين الوصل .
(٣) بيت من مشطور الرجز ، لرؤبة بن المعجاج - كما في سيمويه ، وقيل : لمغيره ،
وذكر النحاة أن قبله :

* لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا *

والذي في اللسان وغيره : أنه من أبيات هي :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا فِي عَامِنَا ذَا بَمَدٍّ مَا أُخْضِبَا
إِنَّ الدَّبِّيَ فَوْقَ الْمُتُونِ دَبًّا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَ بَا
* أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا *

ومن هذا يتبين : أنه حدث شيء من التغير والتحريف في النقل ولم يحقق .
اللغة والاعراب . جدبا : جدباً . والجدب : القحط بانقطاع المطر وبيس الأرض
أخضبا : أخضب ونما فيه الزرع . الدَّبِّي : أصفر الجراد والنمل ، يقال : أرض مُدْبِيَّةٌ -
أى كثيرتهما ، ومُدْبِيَّةٌ - أكل الدَّبِّي نبتها . المتون : الظهور . جمع متن ، والمراد
متون الأودية . دبا : مشى مشياً هيناً . اسلحج : امتد وملأ الأودية . والمسحج :
الطريق البين الممتد . الحريق : النار المشتعلة . القصبا : القصب ، وهو كل نبات يكون
ساقه أنابيب وكموبا . « جدبا » مفعول - أرى ، « أَوْ الْحَرِيقُ » معطوف على السيل .
« وافق » أى صادف - الجملة في محل نصب حال من الحريق « القصبا » مفعول وافق .

واللهنى : لقد خفت أن أرى فى عامنا هذا قحطا وجديا بسبب انقطاع المطر ، بعدما أخضبت الأرض ونما فيها الزرع ؛ فقد مشى الجراد ودبت الحشرات فوق متون الأودية ، وانتشرت ؛ كأنها السيل حين يجرى ، أو الحريق صادف قصبا فأسرع الاشتعال وامتدت نيرانه .

ولشاهد : فى القصبا ؛ حيث شدد الباء وضمها مع وصلها بألف الإطلاق ، مع أن التضعيف لا يكون إلا فى حالة الوقف ، ولكن الشاعر أعطى الوصل حكم الوقف . هذا : ولم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء - إلا ما روى عن أبي عمرو - أنه وقف على قوله تعالى : (وتواصوا بالصبر) - بكسر الباء .

الأسئلة والمتمرينات

- ١ — عرف الوقف واذكر أنواعه ، وما الذى يقصده النحويون من هذا الباب ؟
- ٢ — كيف تقف على الاسم المنون ، وعلى « إذا » ، وعلى تاء التأنيث ، وعلى امرأة ؟ فى قوله تعالى : (ضرب الله مثلا للذين كفروا امراء نوح وامراء لوط) اشرح ذلك على ضوء ما شرح .
- ٣ — ما حكم الوقف على النقص والمقصور ؟ وضع ذلك بأمثلة فى جمل مفيدة .
- ٤ — كيف تقف على المتحرك الذى ليس هاء تأنيث ؟ وضع الأوجه الجائزة فيه وبين الفرق بين الروم والإشمام ، وشروط الوقف بالتضعيف - وبالنقل .
- ٥ — متى يطرد الوقف بهاء السكت ؟ وفيه تجب ؟ ولم يؤتى بها ؟ وضع بالأمثلة .
- ٦ — يستشهد بما يأتى فى باب الوقف . بين موضع الاستشهاد وحكم الوقف فيه : قال تعالى : (وَمَا أَذْرَاكَ مَاهِيَةً نَّارَ حَامِيَةٍ . وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِهِ مِّنْ وَالٍ) على ما قامَ بِشتمنى لَيْسَ كَيْفَ نَزِيرَ تَمَرٍ غِىَ تَرَابِ عَجِبْتَ وَالْدَّاهِرُ كَثِيرُ عَجَبِهِ مِّنْ عَزَى سَبْنَى لَمْ أَضْرِبُهُ أَرْتَنَى حِجْلًا عَلَى سَاقِهَا فَهَشَّ الْفَوَادِ لَدَاكَ الْحِجْلُ
- ٧ — يقول الشاعر :

أَلَمْ يَقُولِ النَّاعِمَانِ الْأَمَةُ ؟ أَلَا فَانْدُبَا أَهْلَ الْبَنْدَى وَالْكَرَامَةِ
فى هذا البيت مخالفة لبعض أحكام الوقف . بين سبب تلك المخالفة . وكيف توجه ذلك ؟

٨ — قف بما يجوز من أنواع الوقف على ما يأتي :

(١) « ما » في : عمّ تبحث ؟ بمّ تجيب السائل ؟ سررت بما سررت به .

وفي قول المرحوم أحمد شوقي شاعر مصر :

إلامّ اخلّف بيفسكمو إلامّا ؟ وهذي الصّعبة الكبرى علامّا ؟

ثم أعرب البيت وأشرح معناه .

(ب) أجيئوا المنادى . هل تجد القوافي ؟ لم هذا البطء ؟ لم يدع ، ولم يخش .

ولم يأت . علامّ تسأل ؟

(ج) مضارع وأمر الأفعال الآتية ، مع وضع كل في جملة مفيدة .

سها . نوى . وعى . دعا . نأى . ولى . اقتدى . وهى . استدعى . أسرى .

٩ — قال عبد الله بن قيس الرقيات :

بَسْكَرَ الْعَوَازِلَ فِي الصَّبَا ح يَلْمَنَنِي وَالْوُمُئَةَ

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَالَ لَا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ

لَا بُدَّ مِنْ شَيْبٍ فَدَعْنِي وَلَا تَطْلُنْ مَلَامَ سَكْنَهُ

بين حكم الوقف وطريقته في آخر كل بيت ، وزن ما تحته خط مع بيان السبب .

١٠ — يستشهد بعض النحاة في باب الوقف بقول عروة بن حزام الآتي . بين موضع

الاستشهاد والقول فيه :

يَا رَبَّ يَا رَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسْأَلُ عَفْرَاءُ يَا رَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الْأَجَلِ

• فَإِنْ عَفْرَاءُ مِنَ الدُّنْيَا الْأَمَلِ •

ثم قال :

يَا مَرْحَبًا بِحِمَاكِ عَفْرَاءُ

(هذا باب الإمالة)^(١)

وهي: أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة؛ فإن كان بعدها ألف ذهبت إلى جهة الياء كالفتى، وإلا فالمالُ الفتحة وحدها، كنعمة — ويسحر^(٢). وللإمالة أسباب تقتضيها^(٣)، وموانع تُعارض تلك الأسباب، وموانع لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع.

باب الإمالة

(١) هي في اللغة: مصدر أمليت الشيء إمالة — إذا عدلت به إلى الجهة التي هو فيها؛ من مال الشيء — إذا انحرف عن القصد، وفي الاصطلاح: ما ذكره المصنف. وشدة الارتباط بين المعنيين واضحة؛ لأن الإمالة عدول بالفتحة أو الألف عن استوائهما، وجنوحهما إلى الكسرة أو الياء. والفرض الأصلي منها: تناسب الأصوات وتقاربها، وصيرورتها من نخط واحد؛ وذلك أنك إذا نطقت بكلمة «ساجد» مثلاً — كان في نطقك بالفتحة والألف تصمد واستعلاء — وبالكسرة بعد انحدار وتسفل، فيكون في الصوت شيء من الاختلاف والتنافر. فإن أمليت الألف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة؛ فتقرب منها، وتصبح الأصوات من نخط واحد تقريباً.

وقد تأتي الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره، وسيأتي إيضاح ذلك كله.

والإمالة جائزة لا واجبة، فكل ما عمل يجوز عدم إمالته والرجوع إلى أصله.

وليس هنالك كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها. وهي تكون في الأسماء المتمكنة والأفعال غالباً. وقد شاعت بين تميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد؛ كأسد — وقيس أما أهل الحجاز فيفخمون بالفتح ولا يميلون إلا قليلاً.

(٢) أراد بالمثلين: بيان أنه لا فرق بين أن تكون الفتحة قبل تاء التأنيث — أو لا هذا: ويرى بعض النحاة أن المال هو الفتحة وحدها؛ سواء كان بعدها ألف أم لا؛ لأن الألف ليست إلا فتحة؛ غير أنها طويلة في نحو: الفتى، وقصيرة في مثل «نعمة وسحر»:

(٣) أي تمال لأجلها. وهذه الأسباب قسمان: لفظي، وهو: الياء والكسرة الظاهرتان. ومعنوي، وهو: الدلالة على أحدهما.

أما الأسبابُ فثمانية :

(أحدها) كونُ الألفِ مُبدلةً من ياءٍ متطرِّفةٍ ، مثاله في الأسماء :
 الفَتَى - والهُدَى ، ومثاله في الأفعال : هَدَى - واشْتَرَى ^(١) . ولا يمالُ نحو :
 نَاب - مع أَنَّ أَلِفَهُ عن ياءٍ بدليل قولهم : أُنْيَاب - لعدم التطرُّف ^(٢) ،
 وإنما أُميلَ نحو : فتاة ونواة ؛ لأنَّ تاءَ التأنيتِ في تقديرِ الانفصال ^(٣) .
 (الثاني) كونُ الياءِ تَخْلُفُها في بعض التصاريف ، كالفِ مَلهى
 بَأَرْطَى وحُبْلَى وغَزَا ؛ فهذه وشبهها ^(٤) تَمالُ ؛ لقولهم في التثنية : مَلْهِيَانِ
 - وَأَرْطِيَانِ - وحُبْلِيَانِ ، وفي الجمعِ : حُبْلِيَاتٍ ^(٥) ، وفي البناء للمفعول : غُزِيَ
 وعلى هذا فيشكلُ قولُ الناظم : إِنَّ إِمَالَةَ أَلِفِ « تَلَا » في
 (وَالْقَمَرَ إِذَا تَلَاهَا) ^(٦) - لمناسبة إِمَالَةِ أَلِفِ (جَلَّاهَا) ، وقوله وقولُ ابنه :
 إِنَّ إِمَالَةَ أَلِفِ (سَجَى) - لمناسبة إِمَالَةِ أَلِفِ (قَلَى) ؛ بل إِمَالَتُهُما
 لقولك : قُلِي - وَسُجِي ^(٧)

(١) الدليل على أنه الألف فيها مبدلة من ياء : ردها إليها في الشئ ، والإِسناد ، تقول :
 الهديان والفتيان - وهديت واشتريت .

(٢) يجيز بعض العرب إِمَالَتَهُ إن كان مجروراً ، تقول : نظرت إلى ناب - بالإمالة ،
 وسبب الإمالة هنا كسرة الإعراب .

(٣) وعلى هذا تكون الألف فيهما مبدلة من ياء متطرِّفة حكماً .

(٤) أى مما ألفه زائدة على ثلاثة ؛ سواء كانت بدلا من واو في الاسم كملهى - أو
 زائدة للحلاق كأرطى - أو ألفاً مقصورة للتأنيت كحبلَى - أو بدلا من الواو في
 الفعل الثلاثى كغزا . وأمثلة المصنف على هذا الترتيب الذى ذكرناه .

(٥) وكذلك : ملهيات - وأرطيات . (٦) الآية : ٢ - سورة الشمس

(٧) أى حيث تخلف الياء فيهما الألف عند البناء للمفعول ، فلا حاجة لدعوى التناسب

وَيُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ ^(١) : مَا رُجُوعُهُ إِلَى الْيَاءِ مُخْتَصٌّ بِلُغَةِ شَاذَةٍ ،
 أَوْ بِسَبَبِ مُمَازَجَةِ الْأَلِفِ ^(٢) لِحَرْفِ زَائِدٍ .
 فَلِأَوَّلٍ ؛ كَرُجُوعِ أَلِفٍ عَصَاً وَقَفًّا إِلَى الْيَاءِ ^(٣) فِي قَوْلِ هُذَيْلٍ —
 إِذَا أَضَافُوهَا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ : عَصَى وَقَفَى ^(٤) .
 وَالثَّانِي ؛ كَرُجُوعِهِمَا إِلَيْهَا إِذَا صَغُرَا — فَقِيلَ : عُصَيَّةٌ وَقَفَى ^(٥) ، أَوْ جُمَعَا
 عَلَى « فُعُول » فَقِيلَ : عِصَى — وَقَفَى ^(٦) .

إِذَا امْكَنَ غَيْرُهُ . وَأَجِيبُ : أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ ذَكَرَ التَّنَاسُبَ لِأَنَّهُ سَبَبٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ
 النِّحَاةِ وَالْقِرَاءِ ، وَهَذَا لَا يَنَافِي وَجُودَ سَبَبٍ آخَرَ لِلْإِمَالَةِ .

(١) أَى مِنْ السَّبَبِ الثَّانِي وَهُوَ : كَوْنُ الْيَاءِ تَخَلُفَ الْأَلِفِ فِي بَعْضِ التَّصَارِيفِ .
 (٢) أَى مَخَالَطَتِهَا وَمَجَاوَرَتِهَا . (٣) مَعَ أَنَّهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ .
 (٤) أَصْلُهُمَا : عَصَوَى — وَقَفَوَى ، اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ
 فَقَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتَا — فَلَا يَمْلَأَنَّ ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ فِيهِمَا لَا تَعُودُ لِلْيَاءِ إِلَّا فِي لُغَةِ شَاذَةٍ .
 (٥) أَصْلُهُمَا : عُصَيَّةٌ — وَقَفِيَّةٌ ، ففعل بهما ما تقدم ، وَقَلِبَتِ يَاءً لِمَجَاوَرَتِهَا يَاءَ
 التَّصْنِيرِ ، وَهِيَ حَرْفُ زَائِدٍ .

(٦) أَصْلُهُمَا : عَصُوو — وَقَفُوو — عَلَى وَزْنِ فُلُوسٍ ، قَلِبَتِ الْوَاوُ الْأَخِيرَةُ يَاءً كَرَاهَةً
 اجْتِمَاعِ وَائِنٍ ، ثُمَّ قَلِبَتِ الْأَوَّلَى يَاءً عَلَى الْقَاعِدَةِ وَأُدْغِمَتَا ، وَقَلِبَتِ الضَّمَّةُ الثَّانِيَةُ عَلَى الْعَيْنِ
 كَسْرَةً ؛ لِتَسْلَمَ الْيَاءُ مِنَ الْقَلْبِ ، ثُمَّ كَسَرَتْ فَاوُوهَا إِتِبَاعاً لِكَسْرِ الْعَيْنِ .
 وَفَدَّ أَشَارَ النَّازِمُ إِلَى السَّبَبَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ مِنْ أَسْبَابِ الْإِمَالَةِ — بِقَوْلِهِ :

(الْأَلِفُ الْمُبْدَلُ مِنَ « يَا » فِي طَرَفٍ أَمِلَ ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَاءُ خَلْفَ
 دُونَ مَزِيدٍ ، أَوْ شَدُوذٍ ، وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ مَا الْهَاءُ عَدِمًا) ^(*)

(*) « الْأَلِفُ » مَفْعُولٌ أَمِلَ مُقَدِّمُ « الْمُبْدَلِ » نَعْتُهُ « مِنْ يَاءٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُبْدَلِ « فِي طَرَفٍ »
 صِفَةُ لِيَا « كَذَا » مُتَعَلِّقٌ بِمُخَضَّرِفِ خَبَرِ مُقَدِّمِ « الْوَاقِعِ » مُبْتَدَأٌ . وَآخِرُ « مِنْهُ » مُتَعَلِّقٌ بِخَلْفِ
 أَوْ بِالْوَاقِعِ « الْيَاءِ » فَاعِلٌ لِلْوَاقِعِ « خَلْفَ » حَالُ مِنَ الْيَاءِ وَوَقَفَ عَلَيْهِ بِالسَّكُونِ عَلَى لُغَةِ رُبْعِيَّةٍ
 (**) « دُونَ » طَرَفٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْوَاقِعِ أَوْ بِخَلْفِ « مَزِيدٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَوْ شَدُوذٍ » عَطْفٌ

الثالث : كَوْنُ الألف مُبْدَلَةً مِنْ عَيْنِ فِعْلٍ ^(١) يَبْذُولُ عِنْدَ إِسْنَادِهِ إِلَى التَّاءِ — إِلَى قَوْلِكَ : « فِلْت » بِكسْرِ الفاء ^(٢) ؛ سواء كانت تلك الألفُ منقلبةً عن ياء نحو : باع وكال وهَاب ^(٣) — أم عن واوٍ مكسورةٍ كخَاف وكاد ^(٤) ومات في لغةٍ من قال : مِتْ بالكسر ، بخلاف نحو : قال وطال — ومات في لغة الضَّم ^(٥) .

أى أن الألف المبدلة من ياء واقعة في طرف الاسم أو الفعل — تمال ، وكذلك إذا ردت الألف إلى الياء في بعض التصاريف ؛ كالثنائية أو الجمع ، أو الإسناد إلى الضمير لا بسبب زيادة قبل ياء التصغير ، أو في لغة شاذة . وحكم ما فيه هاء التانيث — حكم ما خلا منها ؛ فمال الألف التي فيها سبب الإمالة ، وإن وليتها هاء التانيث ؛ لأنها في حكم الانفصال (١) أما المبدلة من عين اسم — فلا تمال مطلقاً ، سواء كانت بدلا عن ياء — كعاب وناب ، أو عن واو — كتاج وباب .

(٢) أى وحذف العين ، وذلك حين إسناده إلى تاء الضمير .

(٣) الألف في كال وباع منقلبة عن ياء مفتوحة — وفي هاب عن ياء مكسورة .

(٤) الدليل على أن الفههما منقلبة عن واو : أن مصدرهما الخوف والكود .

(٥) فإن الألف في قال منقلبة عن واو مفتوحة ، وفي طال ومات عن مضمومة فهذه لا تمال ؛ لأنها تؤول عند إسنادها لتاء الضمير إلى « فِلْت » بضم الفاء ، تقول « فِلْت » — وطُلت — ومُت ، في لغة الضم .

وإلى السبب المتقدم أشار الناظم بقوله :

(وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يَبْذُولُ إِلَى « فِلْت » كَمَا خِىَ خَفَ وَدِنْ) ^(٥)

على مزيد « ولما » جار مجرور خبر مقدم ، وما اسم موصول ، وجملة « تليه » صلة « لما » فاعل تليه « التانيث » مضاف إليه « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر على حذف مضاف « لما » بالفعر مفعول عدم مقدم ، وألفه للاطلاق وفاعله يعود على « ما » والجملة صلة .

(*) « وهكذا » جار مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بدل عين الفعل » بدل مبتدأ مؤخر وما بعده مضاف إليه « يؤول » فعل الشرط وفاعله يعود إلى الفعل ، والجواب محذوف « كما خى » خبر لمبتدأ محذوف « خف » مضاف إليه « ودن » عطف عليه مقصود لفظهما . وفي هذا البيت : السبب الثالث من أسباب الإمالة .

الرابع : وقوعُ الألف قبلَ الياء^(١) كبايَعْتَهُ وسَايَرْتُهُ ، وقد أهمله الناظم والأكثرون .

الخامس : وقوعها بعد الياء ؛ مُتَّصِلَةً كَيَّان^(٢) ، أو مُنفَصِلَةً بحرف كَشَيْبَانٍ - وجَادَتْ يَدَاهُ ، أو بحرفين أحدهما الهاء نحو : دَخَلْتُ يَدَّهَا^(٣)

أى كما تمال الألف المتطرفة على نحو ما سبق - تمال الألف الواقعة بدلا من عين فعل يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن « فِلْت » بكسر الفاء ، سواء كانت العين واوآء ، كخاف ، أو ياء كدان - فتجوز إمالتهما .

والخلاصة

أن الألف التى هى عين الفعل ، تمال إن كانت عن ياء مفتوحة ، كدان - أو مكسورة كهاب ، أو عن واو مكسورة كخاف ؛ فإن كانت عن واو مضمومة كطال ، أو مفتوحة كقال - لم تمل .

(١) بشرط أن تكون متصلة كما مثل المصنف ، أو منفصلة بالهاء كشاهين .

(٢) ومثله : يَتَاع وكيَال ، بتشديد الياء ، بل إن الإمالة مع التشديد أقوى لتكرار السبب ، وهو الياء .

(٣) قيد بعضهم ذلك ألا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم ، نحو : هند اتسع بيتها - وإلا امتنعت الإمالة ، وكذلك تمتنع إن كانت الألف منفصلة عن الياء بحرفين ليس أحدهما « هاء » ، نحو : ساد الوفاق بيننا ، أو بأكثر من حرفين ، نحو : عيشتنا راضية . قيل : وإنما اغتفر الفصل بالهاء لحفاؤها فكأنها غير حاجز .

وفى هذا السبب يقول الناظم :

(كَذَلِكَ تَالِي الْيَاءِ ، وَالْفَصْلُ اغْتَفِرُ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ « هاء » كَجَيْبِهَا أَدِرْ)^(٤)

أى كذلك تمال الألف الواقعة بعد الياء ، بشرط الاتصال بها . واغتنر الفصل بحرف أو حرفين ، أحدهما هاء ، نحو : الحلة أدِرْ جَيْبِهَا .

(*) « كذلك » خبر مقدم « تالى الياء » تالى مبتدأ مؤخر والياء مضاف إليه « والفصل اغتنر » مبتدأ وخبر ، ونائب فاعل اغتنر يعود إلى الفصل « بحرف » متعلق بالفصل « أو مع هاء » مع معطوف على مقدر وهاء مضاف إليه - أى بحرف واحد ، أو مع هاء « كجيبها » المكاف جارة لقول محذوف ، وجيبها مفعول أدِرْ مقدم ، و « هاء » مضاف إليه . وهذا هو السبب الرابع للإمالة .

السادس : وقوعُ الألفِ قبلَ الكسرةِ ^(١) نحو : عالم — وكاتب .
 السابع : وقوعُها بعدها ^(٢) منفصلةً ؛ إمّا بحرفٍ نحو : كتاب وسلاح ،
 أو بحرفين ؛ أحدهما هاء ^(٣) نحو : يُريد أن يضربها — أو ساكنٌ نحو :
 شملال وسرداح ^(٤) ، أو بهذين ^(٥) وبالهاء ، نحو : درهماك .
 الثامن : إرادةُ التَّنَاسُبِ ^(٦) ؛ وذلك إذا وقعت الألفُ بعد ألفٍ

(١) سواء كانت الكسرة ظاهرة كما مثل المصنف ، أو مقدرة ، مثل : حاذ ؛ فإن أصله : حادد .
 (٢) أى وقوع الألف بعد الكسرة .
 (٣) ويشترط أن يكون كلا الحرفين متحركاً ، وألا يكون قبل الهاء ضمة ؛ فلا يقال نحو : هو يضربها . (٤) الشملال . الناقة السريعة ، والسرداح : الناقة الطويلة أو الكريمة — أو القوية الشديدة . (٥) أى الحرفين : الساكن — فالتحرك .
 وإلى السببين المتقدمين يشير الناظم بقوله :

(كَذَاكَ مَا بَلِيهِ كَسْرٌ ، أَوْ بَلِي قَالِي كَسْرٍ أَوْ سَكُونٍ قَدْ وَلِي كَسْرًا ، وَفَضْلُهَا كَلَّا فَضْلٌ يَعْذُ فَدِرْهَمًاكَ مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يَصْدُ) ^(٧)
 أى كذلك تمال الألف إذا وليتها كسرة نحو : عالم ، أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو : كتاب ، أو بعد حرفين وليا كسرة وأولهما ساكن نحو : شملال ، ولا يضر الفصل بين الحرفين بالهاء ، نحو : هذان درهماك .

(٦) أى التوافق والتماثل بين الكلمة وأخرى ممالّة لسبب من الأسباب المتقدمة وإنما يلجأ إليه إن لم يكن هنالك سبب آخر غيره ؛ ولهذا يسمى الإمالة للامالة — أو لمجاورة المال ، وهو أضعف أسباب الإمالة .

(*) « كذاك » خبر مقدم « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر « بليه كسر » الجملة من الفاعل والفاعل والمفعول صلة « نال » مفعول إلى « كسر » مضاف إليه « أو سكون » عطف على كسر .
 (**) « كسرا » مفعول ولي ، والجملة نعت لسكون « وفصل الهاء » مبتدأ ومضاف إليه « كلا فصل » متعلق ببعده الواقع خبراً عن المبتدأ ، ونائب فاعل بعد يعود إلى فصل الهاء « فدرهماك » الفاء للتفريع ، ودعماك مبتدأ أول مضاف إلى الكاف « من » اسم شرط مبتدأ ثان « يمله » فعل الشرط « لم يصد » جواب الشرط ، والجملة خبر من ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر الأول .

في كلمتها أو في كلمة قارتها قد أميلتا لسبب ؛ فالأول : كرأيت عماداً
— وقرأت كتاباً^(١) ، والثاني : كقراءة أبي عمرو والأخوين : (والضحى)
— بالإمالة — مع أن ألفها عن واو الضحوة ؛ لمناسبة « سجي »
و « قلا » وما بعدها^(٢) .

وأما الموانع فثمانية أيضاً وهي : الراء ، وأحرف الاستعلاء السبعة^(٣)
وهي : الخاء والغين المعجمتان ، والصاد والضاد ، والطاء والظاء

(١) فإن الألف الثانية فيهما المنقلبة عن التنوين — عمالة لمناسبة الألف الأولى التي
أميلت ؛ لوقوعها بعد كسرة في كلتها فصل بينهما بحرف واحد .

(٢) وعلى هذا فلا يشترط في الإمالة للتناسب ورعاية الفواصل : أن يكون المال
الأصلي سابقاً على المال للتناسب . « الآيات الثلاثة — من أول سورة الضحى »
هذا : ويرجع الأول والثاني والثالث من الأسباب — إلى القسم المعنوي ؛ فإن
الأول والثاني يدلان على الياء ، والثالث يدل على الكسرة . أما باقي الأسباب — ماعدا
الثامن — فترجع إلى القسم اللفظي . والثامن يرجع إلى سبب ما أميل لأجله .
ويشير الناظم إلى السبب الثامن بقوله :

(وَقَدْ آمَلُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ ، كِمَادَا ، وَتَلَا)^(٤)

أى : تمال الألف الحالية من سبب الإمالة ؛ لمناسبة ألف قبلها مشتملة على سبب
الإمالة — إن لم يكن هنالك سبب سواه ؛ كإمالة الألف الثانية من « عمادا — وتلا » ؛
لمناسبة الألف الحالية قبلها .

(٣) علة منعها الإمالة — كما يقول النحاة — : طلب تجانس الصوت ؛ ذلك لأن هذه
الأحرف تستعمل في الجنك ، وإمالة الألف في صاعد وانحدارها بعد ذلك ، أو في
هابط وصعودها بعد — فيه مشقة ؛ فمنعت إمالة لذلك . أما إراء فإنه وإن لم يكن فيها

(*) « لتناسب بلا داع » مطلقان بأمالوا « سواه » سوا تمتزاج والماء مضاف إليه « كمادا »
حبر مبتدأ محذوف « وتلا » معطوف عليه ، وكلاما مقصود لفظه ،
(٢٠ — ضياء السالك ٤)

والقاف^(١). وشرط المنع بالراء أمران : كونها غير مكسورة^(٢) ،
واتصالها بالالف^(٣) ؛ إمّا قبلها ، نحو : فرّاش ورّاشد - أو بعدها ، نحو :
هذا حمارٌ ورأيت حماراً. وبعضهم يجعل المؤخّرة المفصولة بحرف - نحو :
« هذا كافر » - كالمتصلة^(٤) .

وشرط الاستعلاء المتقدّم على الألف أن يتّصل بها ، نحو : صالح -
وضامن - وطالب - وظالم - وغالب - وخالد - وقاسم . أو ينفصل بحرف ،
نحو : غنائم ؛ إلّا إن كان مكسوراً^(٥) نحو : طلاب وغلاب^(٦) وخيام
وصيام ؛ فإنّ أهل الإمالة يُميلونه^(٧) ، وكذلك الساكن بعد كسرة^(٨)
نحو : مضباح وإصلاح ومطواع ومقلّة^(٩) « وهى التى لا يعيش لها ولد ».

استعلاء - إلا أنها قابلة للتكرار إذا شددت ، فكأنها أكثر من حرف واحد فأشبهت
الستلية ، بل قيل : إنها أشد في المنع .

(١) هى الحروف التى فى أوائل كلمات هذه العبارة « قد صاد ضرار غلام خالى
طلحة ظليماً » ، والظلم : ذكر النعام . أو هى حروف « خص ضغط قط » .

(٢) أما المكسورة فسيأتى أنها تمنع المانع .

(٣) ويشترط ألا يجاور الألف راء أخرى - وإلا لم تمنع الإمالة ، نحو قوله تعالى :
(إن الأبرار لفي نعم) ١٣ - الأنفطار ، ٢٢ - المطففين (٤) أى فى منع الإمالة .

(٥) هذا استثناء من الاستعلاء المنفصل بحرف ؛ إذ المكسور قبل المتصل متمذر ،
لأن متلو الألف لا يكون إلا مفتوحاً .

(٦) هما مصدران لطلب - أى طلب بحق ، وغالب - أى قهر .

(٧) لأن حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة .

(٨) فإنه لا يمنع الإمالة أيضاً ؛ لأن الكسرة لما جاورته وهو ساكن - قدر
اتصالها به . فنزل ذلك منزلة المكسور .

(٩) هى بالناء الفوقية : الناقة تضع واحداً ثم لا تحمل - والمرأة لا يعيش لها ولد .

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ لَا يُنْزَلُ هَذَا مَنْزِلَةَ الْمَكْسُورِ ^(١) .
 وشرط المؤخر عنها - كونه : إمّا متّصلاً كساخِرٍ وحاطِبٍ ^(٢)
 وحاطِلٍ ^(٣) ونافٍ ^(٤) . أو مُنفصلاً بحرفٍ كَنافِقٍ ^(٥) ونافخٍ ونافِقٍ
 وبالغ - أو بحرفين كوائيقٍ ومناشِيطٍ ^(٦) . وبعضهم يُعْمِلُ هَذَا
 لِتَرَاجُحِي الاستعلاء .

وشرط الإمالة التي يكفها المانع : ألا يكون سببها كسرة مقدّرة ^(٧)
 ولا ياء مقدّرة ^(٨) ؛ فإنَّ السببَ المقدّر هنا - لكونه موجوداً في
 نفس الألف - أقوى من الظاهر ؛ لأنّه إمّا متقدّمٌ عليها ^(٩) ، أو متأخّرٌ
 عنها ^(١٠) . فَمِنْ ثَمَّ أُعْمِلَ نَحْوُ : خَافَ وَطَابَ ^(١١) وَحَاقَ وَزَاغَ ^(١٢) .

- (١) أى لا يجعل الساكن بعد كسرة مثل المكسور ، فيمنع الإمالة فيه لأجل حرف الاستعلاء .
- (٢) من حطّب - إذا جمع الحطّب .
- (٣) من حطّل عليه - إذا منعه من التصرف والحركة والثنى .
- (٤) اسم فاعل من نقف رأسه - إذا ضربه عليها حتى يخرج دماغه ، أو من نقف الرمانة إذا قشرها ليستخرج حبها . والنقف : كسر الهامة .
- (٥) اسم فاعل أيضاً من نفق البيع نفاقاً - إذا راج ، والسوق إذا قامت ، والرجل والدابة نفوقاً - إذا مانا ، والجرح - إذا تقشر .
- (٦) جمع منشاط ، صيغة مبالغة من نشيط إذا جدّ وطابت نفسه للعمل وغيره .
- (٧) وذلك مثل « خاف » ؛ فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة ، وسبب الإمالة الكسرة المقدرة في الوار المنقلبة أيضاً .

- (٨) مثل « طاب » ؛ فإن ألفه منقلبة عن ياء هي سبب الإمالة .
- (٩) أى على الألف ؛ كالكسرة في كتاب ، والياء في يـآن - مثلاً .
- (١٠) أى عن الألف نحو : غايمٍ وبائعٍ . (١١) أى مع تقدم حرف الاستعلاء .
- (١٢) أى مع تأخر حرف الاستعلاء ؛ لأن السبب مقدّر في نفس الألف ، فهو أقوى من الاثنين . وفيما تقدم من موانع الإمالة يقول الناظم .

(مسألة) يُؤَثِّرُ مانعُ الإمامةِ إن كان مُفَصِّلاً^(١)، ولا يُؤَثِّرُ سَبَبُهَا
إِلَّا مُتَّصِلاً؛ فلا يُثَالُّ نحو: «أَتَى قَاسِمٌ» - لوجودِ التَّاقِ^(٢)، ولا «لَزِيدٌ
مَالٌ» - لانتِصَالِ السَّبَبِ.

هذا ملخصُ كلامِ الناظمِ وابنه^(٣)، وعليهما اعتراضٌ من وجهين :

(وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مُظَاهَرًا مِنْ كَسْرِ أَوْ يَاءَ، وَكَذَا تَكْفُ رَا
إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ
كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنْ أَوْ الْكَسْرِ كَالْمَطَوَّاعِ مِنْ^(٤))

أى أن حروف الاستعلاء السبعة التى ذكرها المصنف - تمنع الإمامة؛ إذا كان سببها
كسرة ظاهرة، أو ياء موجودة على النحو الذى شرح . وكذلك تمنع الإمامة الراء غير
للكسورة، وذلك إذا وقع كل بعد الألف؛ متصلاً بها - أو مفصلاً بحرف أو بحرفين.
وكذلك تمنع الإمامة حرف الاستعلاء للتقدم؛ ما لم يكن مكسوراً، أو ساكناً إثر
كسرة؛ فلا إمامة فى نحو: طالب وصالح - بخلاف نحو: طلاب وإصلاح ومطواع .
(١) أى بأن كان فى كلمة أخرى مستقلة بنفسها، سواء كان متصلاً بالألف، أو

مفصلاً منها بحرف أو بحرفين كما تقدم .

والعلة فى ذلك : أن عدم الإمامة هو الأصل فيصار إليه بأدنى سبب .

(٢) وهى حرف استعلاء وإن كانت منفصلة عن الألف فى كلمة أخرى .

(٣) أى فى شرحى السكاكية والخلاصة، ويقول الناظم فى الألفية :

(*) «وحرف الاستعلاء حرف مبتدأ والاستعلاء مضاف إليه «كف» الجملة خبر المبتدأ، وظهراً
مفعول يـ كف «من كسر أو ياء» كلاماً بياناً لظهور «وكذا» متعلق بتكف بعد «را»
بالقصر فاعل تكف (*) «كان» فعل الشرط «ما» اسم موصول اسمها، وجملة «يـ كف»
صلة «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» متصل «خبر كان» ووقف عليه بالسكون
على لفة ربعية «أو بعد» مفعول على بعد السابق، وحرف مضاف إليه «أو بحرفين» متعلق بفصل
(*) «كذا» متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله - أى يقال كذا «إذا» ظرف خال من
معنى الشرط مضاف إلى جملة «قدم» ونائب فاعل قدم يعود إلى المانع «ما» مصدرية ظرفية
«يتكسر» فعل مضارع فاعله يعود إلى المانع أيضاً «أو يسكن» مفعول على يتكسر «إثر الكسر»
إثر ظرف متعلق بيسكن والكسر مضاف إليه «كالمطواع» الكاف جارة لقول محذوف،
والمطواع - أى للطابع - مفعول مقدم لـ «مر» ، فعل أمر من ماره - أى أطعمه، والميرة: الطعام .

أحدهما: أنهما مثلاً بأتى قاسمٌ — مع اعترافهما بأنَّ الياء المقدَّرة لا يؤثرُ فيها المانع ^(١) ، والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر. والمثالُ الجيّد: «كتابُ قاسمٍ» ^(٢).

الثاني: أنَّ نُصُوصَ النُحُويِّين مُخَالِفَةٌ لما ذَكَرَ مِنَ الْحُكَمِ ^(٣). قال ابنُ عصفور في مُقَرَّبِهِ ^(٤) — بعد أن ذَكَرَ أسبابَ الإِمالة — ما نصّه: «وسواء كانت الكسرة مُتَّصِلَةً أم مُنْفَصِلَةً، نحو: لزيدٍ مالٌ؛ إلا أنَّ إِمالةَ المُتَّصِلَةِ كائنة ما كانت أَقْوَى». وقال أيضاً: «وإذا كان حرفُ الاستعلاء مُنْفَصِلاً عن الكلمة لم يَنْعَ الإِمالة؛ إلاَّ فيما أُمِيلَ لكسرةٍ

(وَلَا تُعَلِّسُ سَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ) ^(٥)

أى أن سبب الإِمالة لا يؤثر إذا كان غير متصل؛ بأن كان منفصلاً. أما الكف — أى سبب النع — فقد يؤثر منفصلاً، والمراد بالانفصال في الموضعين: كونهما في كلمة أخرى مستقلة. (١) لأن شرط الإِمالة التي يكفها المانع: ألا يكون سببها ياء مقدرة، وألف «أتى» منقلبة عن الياء.

(٢) فإن سبب الإِمالة هنا الكسرة الظاهرة، فيكفها المانع وإن كان منفصلاً.

(٣) أى المذكورين قبل في «مسألة»، وهما: تأثير مانع الإِمالة إن كان منفصلاً، وعدم تأثير السبب إذا اتصل.

(٤) المقرب: كتاب مختصر في النحو والصرف من جزء واحد، منه نسختان مخطوطتان بدار الكتب المصرية.

قال المؤلف في مقدمته: لقد وضعت كتاباً صغير الحجم مقرباً للفهم وقفت فيه من علم النحو على شرائعه، وملكت عَصِيهِ وطائمه، وذلّته للفهم بحسن الترتيب وكثرة

(*) «ولا» ناهية «لسبب» متعلق بتعلل الجزوم بلا «لم يتصل» الجملة في محل جر نعت لسبب «والكف» مبتدأ «لقد» حرف تحقيق «يوجب» فعل مضارع ومفعول «ما» اسم موصول فاعل يوجب، والجملة خبر المبتدأ وهو الكف، وجملة «ينفصل» صلة ما.

عارضة نحو: «بمالٍ قاسم»^(١)، أو فيما أُميل من الألفات التي هي صلاتُ الضمائر^(٢) نحو: «أرادَ أن يَعْرِفَهَا قَبْلَ»^(٣) انتهى. ولولا ما في شرح الكافية^(٤) لَحَمَلْتُ قوله في النظم:

* وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ * — على هاتين الصورتين^(٥)

لِإِسْعَارٍ «قَدْ يَفْعَلُ»^(٦) في عُرْفِ المصنِّفين — بالتقليل.

وأما مانعُ المانع: فهو الرَاءُ المكسورةُ المجاورةُ^(٧)؛ فإنها تمنع المُسْتَعْلَى والراءَ — أن يَنْمَعَا^(٨)؛ ولهذا أُمِيلَ: (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ)^(٩)،

التهديب لألفاظه والتقريب، حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع.

(١) فإن الكسرة فيه عارضة بسبب دخول عامل الجر.

(٢) لأن الضمير مع ما قبله كجزء من الكلمة، وهما كالكلمة الواحدة.

(٣) فلا تمال الألف في «يعرفها» لأن القاف بعدها مانعة من الإمالة وإن انفصلت.

(٤) أي من قوله: إن سبب المنع قد يؤثر منفصلاً؛ فيقال: أتى أحمد بالإمالة،

وأتى قاسم بتركها. (٥) أي المذكورتين في كلام ابن عصفور في المقرب،

وهما: ما أميل للكسرة العارضة، وما أميل من الألفات التي هي صلات للضمائر.

(٦) أي في قول الناظم: «والكف قد يوجب ما ينفصل» وقيل: إن ما في شرح

الكافية لا يمنع صحة حمل كلام الناظم هنا على الصورتين؛ لجواز أن يكون رأيه

هنا مخالفاً لما في شرح الكافية، وما ذكر من كلام ابن عصفور لا ينهض حجة عليه،

ولا يقتضي أن نصوص النحويين خلاف ما قاله. وطى ذلك فلا اعتراض ولا مؤاخذه

على الناظم. (٧) أي الواقعة بعد الألف

(٨) ذلك لأن الراء حرف توكيد فهي بمنزلة حرفين مكسورين، فقوت بذلك

جانب الإمالة. وهذا إذا تأخرت عن الألف، فإن تقدمت عليها لم تؤثر، كما في

قوله تعالى: (ومن رباط الخيل) فلم يمله أحد من القراء؛ لئلا يلزم التصعد بعد التسفل.

(٩) من الآية ٧ من سورة البقرة

و (إِذْ هُمَا فِي النَّارِ) ^(١) - مع وُجُودِ الصَّادِ وَالْفَيْنِ ، و (إِنْ كِتَابَ
الْأَبْرَارِ) ^(٢) - مع وُجُودِ الرَّاءِ الْمَفْتُوحَةِ ، و (دَارَ الْقَرَارِ) ^(٣) - مع وُجُودِهَا ^(٤) .
وبعضُهم يجعلُ المنفصلة بِحَرْفٍ كَالْمُتَّصِلَةِ ^(٥) سَمِعَ سَيَبُويَه الإِمَالَةَ فِي قَوْلِهِ:
عَسَى اللَّهُ يُعْنِي عَنِ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ * ^(٦)

(١) الآية ٥ - سورة التوبة (٢) ١٨ - سورة المطففين (٣) ٣٩ - سورة غافر
(٤) أى القاف المستعيلة والراء المفتوحة ، وكلاهما مانع من الإماله .
(٥) أى فى أنها تمنع المانع (٦) صدر بيت من الطويل ، لهذبة بن خشرم
العدري - يهجو رجلاً من بني نمير بن قدير ، وقيل : لنيره ، وعجزه :

* بِمَنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ *

اللغة والاعراب - قدير : اسم رجل . منهر : مطر كثير ، يقال : انهمل المطر
وانهر - أى تزل بشدة وتتابع نزوله . جون : أسود ، ويطلق أيضاً على الأبيض
فهو من الأضداد . الرباب : السحاب الأبيض - واحدته بهاء . سكوب : منصب ، من
سكب الماء - إذا صبّه . « الله » اسم عسى . « يغنى » الجملة فى محل نصب خبر « عن بلاد
ابن قدير » جار ومجرور ومضاف إليه متعلق يغنى . « بمنهر » متعلق أيضاً يغنى
« جون الرباب » جون بدل من منهر ، والرباب مضاف إليه « سكوب » نعت لمنهر .
والعنى : يطلب من الله تعالى ويرجوه أن ينزل المطر الكثير ؛ فيعم الأرض
ويكون الخصب والخير العميم ؛ ليستغنى عن بلاد ابن قدير ويرحل عنها .

والشاهد : إماله « قدير » مع وجود الفاصل بين الألف والراء المكسورة بحرف ،
وقد سمع ذلك سيبويه عن العرب . وفيه شاهد آخر وهو : مجيء خبر « عسى » فعلاً
مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية ، وذلك نادر ، والكثير اقترانه بها .
هذا : ومحل كف الراء المكسورة حرف الاستعلاء ؛ إذا تقدم على الألف ؛ فإن
تأخر عنها لم تسكف . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَأُ يَنْسَكْفُ بِكَمَرٍ رَأُ بِكَمَرٍ مَا لَا أَجْهَوُ) ^(٥)

(*) « وكف مستعل » كف مستند ومستعمل مضاف إليه « ورأ » - بالقصر والتنوين - معطوف على
مستعل ، « ينسكف » فعل مضارع فاعله يعود إلى كف مستعل ، والجملة خبر البتداء بكسر الراء - بكسر - ومتعلق
بـ « ينسكف » ورا مضاف إليه « كَمَرًا » - بالكاف جارة لقول محذوف ، وغارماً مفعول أجفوه مقدم

(فصل) تَمَالُ الفَتْحَةُ قَبْلَ حَرْفٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ :

أحدهما : الألفُ وقد مَضَتْ ، وشرطُها : ألاَّ تكونَ في حَرْفٍ ، ولا في اسمٍ يُشَبِّهُهُ ^(١) ؛ فلا تَمَالُ «إِلَّا» لأجل - الكسرة . ولا نحو : « عَلَى » - للرجوع إلى الياء في نحو : عَلَيْكَ ، وعليه . ولا «إلى» لاجتماع الأمرين فيها .

ويُستثنى من ذلك : «ها» و «نا» ^(٢) خاصة ؛ فإنهم طَرَدُوا الإِمَالَةَ فيهما ^(٣) ، فقالوا : مَرَّ بِنَا وَبِهَا - وَنَظَرَ إِلَيْنَا وَإِلَيْهَا ^(٤) .
وأَمَّا إِمَالَتُهُمْ «أَنْتَى وَمَتَى» ^(٥) ، وَبَلَى وَلَا ^(٦) ؛ في قولهم : أَفْعَلْ هذا إِمَالًا لَا - فشاذا من وجهين : عدم التمسك ^(٧) ، وانتفاء السبب ^(٨) .

أى : أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة ، إذا وجدت معهما الراء المكسورة كفتما وأملت الألف لأجلها ، مثل : لا أجفو غارماً .

(١) وذلك لأن الإمالة نوع من التصرف ، وهو لا يدخل الحرف ولا ما يشبهه إلا ما استثنى مما سيأتى ، فالإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة .

(٢) المراد : «ها» التى هى ضمير الغائبة - لا «ها» التنبيه . و «نا» ضمير المتكلم المعظم لنفسه ، أو ومعه غيره (٣) بشرط أن يكون قبلاً ما كسرة أو ياء - كما مثل المصنف ؛ وذلك لكثرة استعمالها ، ومع اطراد الإمالة فيهما فهما من قسم المسموع .

(٤) أى بالإمالة ؛ لوقوع الألف مسبوقة بالكسرة ، أو الياء مفصولة بحرف

(٥) أى من الأسماء المبنية ، ومثلها : «ذا» الإشارية .

(٦) الأولى حرف جواب ، والثانية حرف نفى - لالجواب ، خلافاً لقطرب الذى

يحيى إمالة «لا» الجوابية أيضاً ، لكونها مستقلة فى الجواب ، ومثلها : «يا» الندائية .

(٧) أى لأنها مبنية (٨) أى المحوز للإمالة ؛ لأن الألف فى المبنى أصلية

وغير منقلبة عن شيء ، وليست قبلها كسرة . والذى سهل إمالة هذه الأحرف أنها نائمة عن الجمل ؛ لأنها تفيد معنى مفهوماً مستقلة عن غيرها ، فأصبح لها مزية على غيرها .

وهذا التعليل ظاهر فى غير «أنى ومتى» . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

الثاني: الراء؛ بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء^(١) وكونهما^(٢) مُتَّصِلَتَيْن، نحو: مِنَ الْكَبِيرِ - أو مُتَفَصِّلَتَيْن بِساكن غير ياء نحو: مِنْ عَمْرٍو؛ بخلاف نحو: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفَيْرِ - وَمِنْ قُبْحِ السَّيْرِ»^(٣) - وَمِنْ غَيْرِكَ^(٤). واشتراط الناظم تطرّف الراء - مردود^(٥) بنص سيديويه على إمالته فتحه الطاء من قولك: «رَأَيْتُ خَبَطَ رِيَّاحٌ»^(٦)

(وَلَا تُنَلِّ مَالَمْ يَنْلَ تَمَكَّنَا دُونَ سَمَاعٍ، غَيْرَ «هَاءٍ» وَغَيْرَ «نَاءٍ»)^(٧)
أى: لا تمل غير المتمكن إلا سماعاً، ما عدا «ها» و «نا»؛ فإنهما يملان باطراد لكثرة استعمالهما؛ إذا كان قبلهما كسرة أو ياء كما تقدم، وقد علمت أن هذا لا يمنع الاقتصار على المسموع. هذا: وتمال «ها» و «طا» و «را» و «حا» - في فوائج السور؛ للفرق بين الاسم والحرف؛ لأنهما أسماء ما يلفظ به من الأصوات المنقطعة في مخارج الحروف - لا حروف. وكذلك تمال حروف المعجم مثل: «با - وتا - وثا»... إلخ.
(١) سواء كانت بعد ذلك في حرف استعلاء نحو: من البقر، أو في راء نحو: قوله تعالى (إنها ترمى بشرر)، أو في غيرهما نحو: (إنها لإحدى الكبر).
(٢) أى الفتحة والراء (٣) فلا تمال الفتحة فيهما لأنها على الياء. والغير جمع غيره - وهى أحوال الدهر وأحداثه المتغيرة. والسير: جمع سيرة - وهى السنة والطريقة
(٤) لأن الفصل فيه ياء ساكنة. ويفتقر أيضاً الفصل بين الفتحة والراء بحرف مكسور؛ فيقال نحو: «أشِير». ويشترط ألا يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء، نحو: من المشرق؛ فإنه مانع من الإمالة كما نص على ذلك سيديويه (٥) قد يجاب عن الناظم بأنه خص الطرف بالنظر للغالب - لا لأنه لازم وسكت عن غيره. ولا يلزم من السكوت على الشيء نفيه.
(٦) قال الصبان: لعله بفتح الحاء والباء - أى ورقاً نقضته الرياح من الشجر،

(*) «ما» اسم موصول مفعول تمل. «ل» يمل تَمَكَّنَا الجملة صلماً، وتَمَكَّنَا مفعول يمل «دون» ظرف متعلق بتمل «سماع» مضاف إليه «غير» منصوب على الحال أو على الاستثناء «ها» مضاف إليه، «وغير» مضاف على غير الأولى «نا» مضاف إليه،

والثالث : هاء التأنيث^(١) . وإنما يكونُ هذا في الوقفِ خاصّةً
كرحمة ونعمة ؛ لأنهم^(٢) شبهوا التأنيثَ بألفه ؛ لاتّفاقهما في المخرج^(٣)
والمعنى^(٤) — والزيادة^(٥) — والتطرّف — والاختصاص بالأسماء .

والذى في اللسان ، خبط الشجرة : شدها ثم ضربها بالعصا ونقض ورقها منها ،
والخبط : ضرب ورق الشجر حتى ينحط عنه ، ثم يستخلف من غير أن يضر ذلك
بأصل الشجرة . وعن الليث ، الخبط : خبط ورق العرّاض من الطلع ونحوه ؛ يخبط
بالعصا فيتناثر ثم تلغف به الإبل . ومن هذا يتبين : أنه يجوز سكون الباء وفتحها ،
ويؤخذ من الإمالة في هذا المثال : أنه لا يشترط في إمالة الفتحة بكسر راء بعدها —
كونهما في كلمة واحدة . وفي إمالة الفتحة قبل الراء — يقول الناظم :

(وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ أَمِلَ كَلِمًا لِئَسْرَ مِنْ تُكْفِ الْكَفِّ)^(٦)

أى أمل الفتحة قبل الراء المكسورة بالشروط التى أوضحها المصنف وصلا ووقفاً ،
وهى تكون في الطرف غالباً ، نحو : مل للأمر الأسير تكف المشقة .

(١) ومثلها : هاء المبالغة ، نحو : علامة ؛ لأنها في الأصل هاء تأنيث . أما هاء
السكت ، نحو : « كتابيه » — فلا تمال الفتحة قبلها على الراجح . وكذلك لا تمال الفتحة
قبل تاء التأنيث التى لا تقلب هاء ، كرحمة — عند من يقف عليها بالتاء . ولا قبل التاء
المتصلة بالفعل ، كقامت (٢) بيان لسبب إمالة الفتحة قبل الهاء مع أنها ليست
من أسباب الإمالة (٣) لأن كلا يخرج من أقصى الحلق .

(٤) لأنهما يدلان على التأنيث (٥) أى على أصول الكلمة .

وقد أشار الناظم إلى إمالة الفتحة قبل الهاء — بقوله :

(كَذَا الَّذِي تَلِيهِ « هَا » التَّأْنِيثُ فِي وَقْفٍ ؛ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَفٍّ)^(٧)

(*) « والفتح » مفعول أمل مقدم « قبل » ظرف متعلق به « كر راء » مضاف
إليه « في طرف » جار ومجرور متعلق بمحذوف « كذا » كالألف يسر الكاف جارة لقول عذوف
وللأسير متعلق بمل « تكف » فعل مضارع للمجهول مجزوم في جواب الأمر ، ومفعوله الأول
ثائب فادنه المستتر فيه ، « الكف » مفعوله الثانى

(*) « كذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذى » متبداً مؤخر « هاء التأنيث »
حافاغل تليه والتأنيث مضاف إليه ، والجملة صلة الذى « في وقف » متعلق بتليه « إذا » ظرف فيه معنى الشرط
« هاء » زائدة « كان » اسمها يعود إلى الذى تليه هاء التأنيث « غير ألف » غير خبرها وألف مضاف إليه

وعن الكسائي إمالة هاء السكت أيضاً نحو : (كِتَابِيَّةٌ) .
والصحيح المنعُ — خلافاً لثعلب وابن الأنباري .

أى : كذلك تمال الفتحة قبل هاء التانيث في حالة الوقف ؛ بشرط ألا يكون قبل الهاء ألف ، نحو : الصلاة والحياة — فإنها لا تمال . قال الاشموني : إنه لا وجه لاستثناء الألف ؛ لأن الضمير في تليه راجع للفتح وليس للحرف الذى تليه الهاء . ولعله فعل ذلك لدفع توهم أن الهاء تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة .

الأسئلة والتبرينات

- ١ — عرف الإمالة ، وبين الفرض منها ، وحكمها ، ومن هم أصحابها ؟
- ٢ — ما الذى تدخله الإمالة من أنواع الكلمة ؟ اشرح ذلك ، ومثل لما تقول .
- ٣ — أذكر أربعة من أسباب الإمالة ، ومثلها من الموانع — مع الإيضاح بالتمثيل .
- ٤ — متى تمال الفتحة ؟ وما شرط إمالتها قبل الراء ؟ اشرح ذلك ، موضحاً بالأمثلة .
- ٥ — اشرح قول ابن مالك :
(وَكَفُّ مُسْتَعْمَلٍ وَرَأً يَنْسَكْفُ بِكَدْمِرٍ رَأً كَفَارِمًا لَا أَجْفُو)
وبين على ضوئه — حكم الألف في قوله تعالى : (وَهَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ .
وإنَّ الآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ) .

٦ — بين ما تجوز إمالته ، وما لا تجوز ؛ مع ذكر السبب ، والمانع فيما يأتى :
قال تعالى : (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى . قُلْ إِنْ أَلْهَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ . يَمْحَقُ اللَّهُ الرُّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) . في الأمثال : « إنَّ العصاة من العصية ، ولا تَلِدُ الْحَيَّةُ إِلَّا حَيَّةً » . ينس الجار من الأثرار ، وأنعم بجوار الأخوار الأبرار . المال مال الله ، واخلق عياله ، فالويل لمن بالغ في الضرر وبحل بماله على عياله . لقد كان أبو بكر نسيابة في العرب ، وكان يأخذ الناس بالأسرفى كل أمر ويحيدهم عن الضرر ما استطاع إلى ذلك سبيلاً . ستمربنا أزمات ، فيجب أن نتذرع بالصبر حتى نقضى عليها ، والله مع الصابرين .

(باب التصريف) (١)

وهو : تغيير في بنية الكلمة (٢) لغرض معنوي أو لفظي :
 فالأول : كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى الفعل
 والوصف (٣) . والثاني : كتغيير قول وغزو - إلى قال وغزا (٤) .
 ولهذين التغييرين أحكام ؛ كالصحة والإعلال ، وتسمى تلك الأحكام :
 علم التصريف (٥) . ولا يدخل التصريف في الحروف ، ولا فيما أشبهها ؛ وهي

باب التصريف

- (١) يقولون : إن التصريف في اللغة معناه مطلق التغيير . وفي القاموس : التصريف
 في الكلام : اشتقاق بعضه من بعض ، وفي الرياح : تحويلها من وجه إلى وجه .
 وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف .
 (٢) أى في صفتها التي حقها أن تكون عليها حالة الافراد ؛ وذلك لإظهار ما في
 حروفها ؛ من أصالة - أو زيادة - أو حذف - أو صحة - أو إعلال - أو إبدال .
 (٣) وكالتكسير والتصغير - وقد سبق الكلام على هذا النوع .
 (٤) وهذا التغيير يكاد ينحصر في القلب والاببدال ، والحذف ، والادغام
 والزيادة والنقل - وهو المقصود هنا (٥) وذلك لما فيها من التغيير والتحويل
 من حال إلى حال ، وعلى هذا يتضح التعريف الاصطلاحي الوافي للتصريف ، وهو :
 أنه علم يبحث عن أحكام بنية الكلمة العربية ؛ بما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة
 وإعلال ونحو ذلك . وبما يعرض لآخرها من وقف أو غيره ؛ مما ليس بإعراب أو بناء .
 ويكون التصريف في الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة في اللغة العربية . ولا يدخل
 الأسماء الأعجمية ، ولا يتعلق بالحروف وأشباهها . وفي ذلك يقول الناظم :
 (حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الْمُصْرَفِ بَرَى وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرَى) (٦)

(*) « حرف » مبتدأ « وشبهه » عطف عليه والهاء مضاف إليه « من الصرف » متعلق
 ببرى الواقع خبراً عن المبتدأ وما عطف عليه ، وصح ذلك لأن برى - على زنة فعل ، وهي تخبرها
 من الواحد والمتعدد « وما » اسم موصول مبتدأ « وماها » سوى ظرف ومما مضاف إليه متعلق بحذوف
 صلة « بتصريف » متعلق ببرى الواقع خبراً عن المبتدأ وأصله : حرى - بالنشيد فحذف الضرورة

الأسماء المتوَعِّلَةُ في البناء^(١) والأفعال الجامدة^(٢)؛ فلذلك لا يدخلُ فيما كان على حرف أو حرفين؛ إذ لا يكونُ كذلك إلا الحرف، كباء الجرِّ — ولايمه — وقد — وبلى ، وما أشبه الحرف ؛ كثناء قمت — و «نا» من قنا .

وأما ما وُضِعَ على أكثر من حرفين ثم حُذِفَ بعضُه — فيدخلُه التصريفُ، نحو : يدِرْ وَدَمَ — في الأسماء . ونحو : «قِ» زيدا ، وقُم ، وبع — في الأفعال^(٣) .

(فصل) ينقسمُ الاسمُ^(٤) إلى : مجردٍ من الزوائد ، وأقله الثلاثي^(٥) كرجُل ، وغايته الخماسي كسفرَجَل ، وما بينهما الرباعي كجعفر .

أى : أن الحرف وما يشبهه من الأسماء المبنية والأفعال الجامدة — برىء وخال من التصريف . وما سواهما — وهو الأسماء المتمكنة والأفعال المنصرفة — حرى وجدير بالتصريف (١) مثل الضائر ، وأسماء الاستفهام والشرط ، والموصولات ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال . وما ورد من تصغير بعض أسماء الإشارة والأسماء الموصولة فشاذ (٢) أى التى لا تختلف أبنيته باختلاف الأزمنة ، مثل : نعم — وبئس — وعسى — وليس ، وذلك لأنها أشبهت الحروف في الجمود والبناء .

(٣) وقس على ذلك ما أشبهه . وفيما تقدم يقول الناظم :

(وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِيَّ يَرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرًا)^(٦)

أى أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال — ما كان على أقل من ثلاثة أحرف؛ إلا ما حدث فيه تغيير بالحذف منه (٤) أى للتصرف . أما المبنى فقد يكون على حرف أو حرفين (٥) قيل: إنما كان أقل أبنية الاسم ثلاثة أحرف؛ لأنه لا بد في اعتدال الكلمة من حرف يتبدأ به، وحرف يوقف عليه ، وحرف يتوسطهما . والذي يتبدأ به

(*) «أذن» اسم ليس «من ثلاثي» متعلق به «برى» فعل مضارع للمجهول والحمله خبر ليس وذنبا فاعله

مفعوله الأول «قابل تصريف» قابل مفعوله الثاني وتصريف مضاف إليه «سوى» أداة استثناء «ما» اسم موصول أو نسكرة موصوفة مضاف إليه، وجملة «غيرا» صلة أو صفة ، والألف الإطلاق .

وإلى مزيدٍ فيه ؛ وغايته سبعةٌ كاستخراج^(١) ، وأمثله كثيرةٌ في قول سيبويه لا تليقُ بهذا المختصر^(٢) .

وأبنيةُ الثلاثي أحد عشر ، والقسمَةُ تقتضي اثني عشر ؛ لأنَّ الأوَّل

ينبغي أن يكون متحركاً؛ إذ لا يبدأ بالسكن ، والموقوف عليه يجب أن يكون ساكناً، فلما تنافيا كرهوا مقارنتهما، ففصل بينهما ثالث لا تجب فيه حركة ولا سكنٌ؛ ليكون مناسباً لهما فأصبح الثلاثي أكثر الأسماء استعمالاً، لحقته بقلة حروفه، واعتداله بسبب الفصل بين فائيه ولامه (١) وأقله أربعة، مثل : قتال ، وبينهما الخماسي ، كإكرام ، والسداسي كأنطلاق . وفي ذلك يقول الناطم :

(وَنُتَهِيَ أَسْمَ خَمْسٍ أَنْ تَجْرَدَا وَإِنْ يُزْدَ فِيهِ فَمَا سَبْعَا عَدَا)^(٣)

أى : أن انتهى ما يبلغ الاسم المجرد من الزيادة - خمسة أحرف ، وإن زيد فيه فلا يجاوز سبعة أحرف (٢) لخصها صاحب التصريح فقال : « الزيادة تكون : واحدة وثلثين - وثلاثاً - وأربعاً . ومواضعها أربعة : قبل الفاء - وبينها وبين العين - وبين العين واللام - وبعد اللام . ولا تخلو من أن تقع متفرقة أو مجتمعة ؛ فالزيادة الواحدة قبل الفاء، نحو : « أجدل » ، وما بين الفاء والعين ، نحو : « كاهل » ، وما بين العين واللام نحو : « غزال » ، وما بعد اللام نحو : « علقى » والزيادتان المجتمعتان قبل الفاء ، نحو : « منطلق » ، وبين الفاء والعين ، نحو : « جراجر » - للضخام من الإبل ، وبين العين واللام ، نحو : « خطاف » ، وبعد اللام ، نحو : « علباء » . والزيادتان المتفرقتان ؛ بينهما الفاء نحو : « أجادل » ، وبينهما العين ، نحو : « عاقول » ، وبينهما اللام ، نحو : « قصيرى » - لضرب من الأفاعى ، وبينهما الفاء والعين نحو : « إعصار » ، وبينهما العين واللام ، نحو : « خيزلى » - مشية فيها ثقل ، وبينهما الفاء والعين واللام ، نحو : « أجفلى » - للجماعة من كل شيء . والثلاثة المجتمعة قبل الفاء نحو : « مستخرج » ، وبين العين واللام ، نحو : « سلايم » ، وبعد اللام ، نحو : « عنفوان » وعنقوان المنيء : أوله أو بهجته . والمتفرقة نحو : « تمائيل » . واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو « أفعوان » . والأربعة نحو : « اشهباب » - مصدر اشهباب -

(*) « ونُتَهِيَ اسم » انتهى مبتدأ واسم مضاف إليه « خمس » خبر « تجردا » فعل الشرط والألف للاطلاق ، والجواب محذوف « يزد » بالبناء للمفعول فعل الشرط « فاما » الفاء واقعة في جواب الشرط وما نافية « سبعا » مفعول عدا مقدم ، والجملة في محل جزم جوابه الشرط .

واجب الحركة^(١) والحركات ثلاث. والثاني يكون محرّكا وساكنا؛ فإذا ضربت ثلاثة أحوال الأول في أربعة أحوال الثاني خرج من ذلك اثنا عشر^(٢)، وأمثلتها: فلس - فرس - كتف - عضد - حبر - عنب - إبل، قفل - صرد - ذئب - عنق^(٣). والمهمّل منها: «فعل»^(٤).

وأما قراءة أبي السّمّال: (والسماء ذات الحُبكِ) بكسر الحاء وضمّ الباء فقل: لم تثبت^(٥)، وقيل: أتبع الحاء للتاء من «ذات»^(٦)، والأصل حُبكِ - بضمّتين، وقيل: على التداخل في حرفي الكلمة؛ إذ يقال: حُبكِ بضمّتين، وحكِ - بكسر تين^(٧). وزعم قوم إهمال «فعل» أيضا،

إذا صار أشهب. والشبهة: يياض يخالطه سواد

(١) لأنه مبتدأ به ويتمذر الابتداء بالساكن (٢) وإليها يشير الناظم بقوله: (وغير آخر الثلاثي أفتح وضمّ وأكسر، وزد تسكين ثانياه نعم)^(٨) ولم يعتبر الحرف الأخير من الثلاثي في الوزن؛ لأنه حرف إعراب فحركته بحسب العوامل ولا صلة بما قبله (٣) الأمثلة التي ذكرها المصنف لهذه الأوزان من الأسماء وأمثلتها من الصفات على الترتيب المتقدم هي: هل - بطل - حذر - يقظ - نكس «السهم ينكسر فوقه فيجمل أعلاه أسفله» - زيم «متفرق» - يلز «ضخم» - حلو - حطم - رثم - جُنب (٤) بكسر الفاء وضم العين، وإنما أهملت لثقل الانتقال من كسر لازم إلى ضم لازم وكلاهما ثقل، ولهذا لم يرد في كلام العرب (٥) وهو الصحيح. وأبو السمال العدوي البصري - مقرر له اختيار شاذ في القراءة (٦) ولم يمتد باللام الساكنة؛ لأن الساكن حاجز غير حصين. وضعف بأن «أل» كلمة برأسها منفصلة فهي حاجز قوي يمنع من الاتباع. وصاحب هذا القول أبو حيان (٧) فقد ركب القاري من اللتين هذه القراءة، وينسب ذلك لابن جني. واعترض على هذا القول بأن التداخل في جزأى الكلمة الواحدة غير معهود، وإنما المعهود التداخل

(*) «وغير» مفعول افتتح مقدم «آخر الثلاثي» آخر مضاف إليه والثلاثي كذلك «وغم وأكسر» فعلا أمر معطوفان على افتتح «تسكين» مفعول زد «ثانيه» ثانی مضاف إليه، وهو مضاف إلى الحاء «تم» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر والفاعل أنت

وأجابوا عن دُئِلَ ورَّيْمَ — بأنهما مَنقولان مِنَ الفعل^(١) . واحتجَّ
المُثَبِّتُونَ بِوَعِلَ لُفَّةٍ فِي الْوَعِلِ^(٢) . وَإِنَّمَا أَهْمِلُ أَوْ قَلَّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَهُ
بِفِعْلِ الْمَفْعُولِ^(٣) .

والرابعيُّ المجرَّدُ؛ مفتوحُ الأوَّل والثالث كَجَفَرٍ ، ومكسورُهما
كزَبْرَجٍ^(٤) ، ومَضْمُومُهُمَا كدُمُلَجٍ^(٥) ، ومكسورُ الأوَّل مفتوحُ الثاني
كفَطَحَلٍ^(٦) . ومكسورُ الأوَّل مفتوحُ الثالث كدِرْهِمٍ^(٧)

بين حرفي كلمتين . والاتباع أحسن هذه الأقوال . والحبك : طرائق النجوم في السماء
والمفرد حبيكة ، وحبك الرمل : حروفه والواحدة حباك . ومن الماء والشعر : الجعد
المتكسر منهما (١) أى المبنى للمجهول ، فليسا من الأسماء الأصلية ، ودئل : اسم
دوية تشبه ابن عرس ، سميت به قبيلة من كنانة ، وإليها ينسب أبو الأسود الدؤلي . ورَّم :
اسم جنس للدبر (٢) وعلى ذلك فليس « فَعْلٌ » بمهمل كما يزعمون . والوَعِل : تيس
الجليل ، والأنثى وَعَلَةٌ (٣) واحتمل فيه الثقل لأنه بناء عارضى فرعى على المبنى للمعلوم
وقد أشار الناظم إلى ذلك — وإلى فَعْلٍ — فقال :

(وَفِعْلٌ أَهْمِلٌ ، وَالْمَكْسُورُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفَعْلٍ)^(٨)
أى أن ما كان على وزن « فَعْلٌ » بكسر فضم — أهمل استعماله للثقل ، وعكسه — وهو
ما جاء على وزن « فَعْلٍ » بضم فكسر — قليل الاستعمال ؛ لأن العرب أرادوا تخصيص
صفة فعلية بفَعْلٍ ؛ أى بالفعل الماضى الثلاثى المبنى للمجهول .

(٤) اسم للذهب — والسحاب الرقيق فيه حمرة — والزينة من وشى أو جوهر .
(٥) اسم فرس معاذ بن عمرو بن الجموح (٦) هو الضخم من الإبل — أو زمن
خروج نوح عليه السلام من السفينة (٧) ما ذكره المصنف أمثلة لأوزان الأسماء ،
وأمثلة هذه الأوزان من الصفات هى : « سَهَبٌ » للطويل — أو من الرجال خاصة . و« دَلْنَقَمٌ »
للناقة التى كسرت أسنانها من السكر — وللعجوز . و« دَرْدِجٌ » للولع بالشئ والعجوز .

(*) « وفعل » مبتدأ « أهمل » الجملة خبر « والمكسر يقل » إعرابه كذلك « لقصدهم
متعلق بيقل ، والضمير المضاف إليه فاعل قصد — من إضافة المصدر الى فاعله « تخصيص » مفعوله
« فعل » مضاب إليه « بفعل » متعلق بتخصيص .

وزاد الأَخْفَشُ والكُوفِيون : مَضْمُومَ الْأَوَّلِ مَفْتُوحَ الثَّالِثِ
كَجُخْدَبٍ^(١) ، والمُخْتَارُ أَنَّهُ فَرَعٌ مِنْ مَضْمُومِهَا ، وَلَمْ يُسْمَعْ فِي شَيْءٍ
إِلَّا وَتُسْمِعُ فِيهِ الضَّمُّ كَجُخْدَبٍ وَطُخْلَبٍ^(٢) وَجُرْشُعٍ^(٣) . وَلَمْ يُسْمَعْ
فِي بُرْثُنٍ^(٤) وَبُرْجُدٍ^(٥) وَعُرْفُطٍ^(٦) - إِلَّا الضَّم .

وَاللِّخْمَاسِيُّ الْمَجْرَدُ أَرْبَعَةٌ ؛ أَمْثَلُهَا : سَفَرَجَلٌ^(٧) ، جَحْمَرَشٌ^(٨)
قِرْطَعٌ^(٩) قَدْ عَمِلَ^(١٠) ، فَجَمَلَةُ الْأَوْزَانِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا عَشْرُونَ^(١١) .

وَمَا خَرَجَ عَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ الْوَضْعُ - فَهُوَ مُفْرَعٌ
عَنْهَا ؛ إِمَّا بَزِيَادَةٍ كَمَنْطِقٍ وَمُخَرَّنَجٍ . أَوْ بِنَقْصِ أَصْلِ كَيْدٍ وَدَمٍ .
أَوْ بِنَقْصِ حَرْفٍ زَائِدٍ كَعَلْبِطٍ - أَصْلُهُ عُلَابِطٌ^(١٢) ؛ بِدَلِيلِ أَنََّّهُمْ
نَطَقُوا بِهِ ، وَأَنََّّهُمْ لَا يُوَالُونِ بَيْنَ أَرْبَعِ مُتَحَرِّكَاتٍ . أَوْ بِتَغْيِيرِ شَكْلِ ؛

و«جُرْشُعٌ» - لِلْعَظِيمِ مِنَ الْإِبِلِ وَالْحَيْلِ ، وَ«سَبْطَرٌ» لِلشَّهْمِ الْمَاضِي . وَالسَّبْطَرِيُّ : مُشَبَّهٌ
فِيهَا بِتَبْخَرٍ ، وَ«هَبْلَعٌ» لِلْأَكُولِ الْعَظِيمِ اللَّقْمِ . وَأَوْزَانُهَا عَلَى التَّرْتِيبِ : فَعْمَلٌ - فَعْمَلٌ -
فَعْمَلٌ - فَعْمَلٌ - فَعْمَلٌ .

(١) هُوَ الْأَسَدُ - وَالطَّوِيلُ الرَّجْلَيْنِ (٢) خَضِرَةٌ تَعْلُو الْمَاءَ الْمَزْمَنَ .

(٣) هُوَ الْعَظِيمُ مِنَ الْجَمَالِ وَالْحَيْلِ (٤) اسْمٌ لِلْحَلْبِ الْأَسَدِ .

(٥) كَسَاءٌ غَلِيظٌ مَخْطُوطٌ . (٦) شَجَرٌ مِنَ الْعِضَاءِ فِي الْبَادِيَةِ .

(٧) مِثَالٌ لِلْأَسْمِ ، وَالصِّفَةُ نَحْوُ : لِلسَّرِيعِ مِنَ الْإِبِلِ - وَالطَّوِيلِ .

(٨) اسْمٌ لِلْمَجْزُوزِ الْمُسَنَةِ - وَلِلْأَفْعَى الضَّخْمَةِ .

(٩) هُوَ الشَّيْءُ الْحَقِيرُ التَّافَهُ ، وَمِثَالُ الصِّفَةِ : جَرْدَحِلٌ . لِلضَّخْمِ مِنَ الْإِبِلِ .

(١٠) هُوَ : الضَّخْمُ مِنَ الْإِبِلِ وَأَوْزَانُهَا عَلَى التَّرْتِيبِ : فَعْمَلٌ - فَعْمَلٌ - فَعْمَلٌ - فَعْمَلٌ - فَعْمَلٌ .

(١١) أَحَدُ عَشَرَ لِلثَّلَاثِ ، وَخَمْسَةٌ لِلرَّبَاعِيِّ ، وَأَرْبَعَةٌ لِلخَمَاسِيِّ ، وَلَا عِبْرَةَ بَيْنَ خَالَفٍ

فِي مَضْمُومِ الْفَاءِ مَكْسُورِ الْعَيْنِ ، وَقَدْ جُمِلَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ . (١٢) هُوَ الضَّخْمُ مِنَ الرِّجَالِ .

كـتـغـيـر مـضـوم الأول والثالث ؛ بفتح ثالثه في نحو : جُخْدَبَ - .
وبكسر أوله في نحو : خِرْفَعُ ^(١) . وكتغير مكسورهما ؛ بضم ثالثه في
نحو : زَيْبُرُ ^(٢) . وأما سَرَخَسَ وبلَخَشَ - فأعجميان ^(٣) .
(فصل) وينقسم الفعل إلى مُجَرَّدٍ . وأقله ثلاثة كضرب ، وأكثره

(١) هو القطن الفاسد في براعيه .

(٢) هو ما يظهر من درز الثوب . وقيل : هو الحن . والصحيح زَيْبُر - كزبرج

(٣) الأول : اسم بلدة بخراسان . والثاني : اسم حجر من الجواهر معروف .

وفما تقدم من أوزان الرباعي والخماسي المجردين ، وحكم ما خرج عما ذكر -
يقول الناظم :

(لَا سَمَ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ « فَعْلَلُ » وَفِعْلَلُ ، وَفِعْلَلُ وَفِعْلَلُ «
وَمَعَ « فِعْلَلُ - فَعْلَلُ » ، وَإِنْ عَلَا فَمَعَ فَعْلَلِي حَاوِي فَعْلَلًا
كَذَا فَعْلَلُ وَفِعْلَلُ ، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى ^(٤))

أى أن للاسم الرباعي المجرد ستة أوزان هي المذكورة ، وللخماسي المجرد المشار
إليه بقوله : وإن علا - أربعة أبنية وقد ذكرها . وأشار بقوله وما غاير .. إلخ - إلى
أن ما جاء على خلاف ذلك فهو : إما مزيد فيه ، أو ناقص محذوف منه بعض حروفه .
والمزيد من الأسماء : ما كان بعض حروفه زائدا . وأقصى ما يصل إليه الاسم بالزيادة سبعة
أحرف ؛ فالثلاثي يزداد عليه حرف نحو : إصبع - وحرقان نحو : إعصار - وثلاثه نحو :
مستخرج - وأربعة نحو : اشهباب . والرباعي يزداد عليه حرف نحو : مدحرج - وحرقان
نحو متدحرج - وثلاثة نحو : عبوثران « اسم نبات » . أما الخماسي فلا يزداد عليه إلا حرف مـدـ

(*) « لاسم » جار ومجرور خبر مقدم « مجرد رباع » نعتان لاسم ، وحذفت باء النسب
من رباع لضرورة « فعلل » مبتدأ مؤخر ، وما بعده معطوف عليه (*) « ومع » ظرف متعلق
بمحذوف حال لما قبله « فعل » مضاف إليه « فعلل » معطوف عليه « علا » فعل الشرط ومعناه :
زد ، وفاعله يعود على اسم « فع » الفاء واقعة في الجواب ، « ومع » ظرف متعلق بمحذوف حال
من « فعللا » الواقع مفعولا لحوى ، و « فعلل » مضاف إليه ، وجملة « حوى » جواب الشرط على
التقدير قد داخلة على الماضي ، وفاعل - حوى يعود على اسم (*) « كذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم
« فعلل » مبتدأ مؤخر « وفعلل » عطوف عليه « وما » اسم موصول مبتدأ « غاير » الجملة صلة
« لزيد » متعلق بانتضى « أو النقص » عطوف على لزيد ، وجملة « انتضى » خبر المبتدأ .

أربعةٌ كدَحْرَج . وإلى مزيدٍ فيه ، وغايته سِتَّةٌ كاستَخْرَج ^(١) ،
وأوزانه كثيرة ^(٢) .

وأوزانُ الثلاثيِّ ثلاثةٌ : كضَرَبَ ، وَعَلِمَ ، وَظَرَفَ ^(٣) . وأما نحو :
ضَرَبَ - بضمٍّ أوَّلُه وكسْرٍ ثانيه ؛ فمن قال : « إِنَّهُ وَزَنُ أَصْلَى » ؛ مُسْتَدِلًّا بِأَنَّ
نحو : جُنَّ ، وَبُهِتَ ، وَطُلَّ دَمُهُ ، وَأَهْدَرَ ، وَأُولِعَ بَكْذَا ، وَبِ
بِحَاجَتِي بمعنى اعتَنَى بها ^(٤) ، وَزُهِيَ عَلَيْنَا بمعنى تكَبَّرَ ^(٥) - لم تُستعمل
إلا مبنية للمفعول - عَدَّهُ رابعاً ^(٦) . وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ فَرَعَ عَنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ ؛
مُسْتَدِلًّا بِتَرْكِ الْإِدْغَامِ فِي نَحْوِ : سُوِيرَ - لم يَعُدَّهُ ^(٧) .

قبل الآخر نحو : سلسيل ، وفي الآخر نحو قَبَعَثَى ، ولا يتجاوز بالزيادة ستة أحرف .
وأبنية المزيد كثيرة تزيد على المئات . وقد استقصاها ابن عصفور في كتابه « المتع »
وذكرها سيديويه في كتابه ، فارجع إليهما إن شئت
(١) وأقله أربعة ، مثل « أكرم » ، ثم الخماسي كأنطلق .

(٢) تقدم المشهور منها في باب مصادر غير الثلاثي « جزء ٣ صفحة ٣٧ » .

(٣) لأنَّ الفاء لا تكون إلا مفتوحة ، ولا تكون ساكنة لأنه لا يبدأ بالساكن .

(٤) أما « عَنِ فُلَانٍ كَذَا » بمعنى قصده - فهو مبنى للفاعل .

(٥) ومثلها : حُمَ - وَزُكِمَ - وَوُعِكَ - وَفُلِجَ - وَسَقَطَ فِي يَدِهِ - وَتَقَسَّتِ

المرأة - وَتَنَجَّتِ الدَّابَّةُ - وَغَمَّ الْهَلَالُ - وَأُغْمِيَ عَلَى مُحَمَّدٍ .. إلخ .

(٦) وإلى هذا ذهب اللبرد والكوفيون وتبعهم اللناظم ، ودليلهم : أن فعل المفعول

لو كان فرعاً لغيره لاستلزم وجوده وجود ذلك الغير ، لأنَّ وجود الفرع يستوجب وجود
الأصل ، واللازم باطل لوجود هذه الأفعال ونحوها - فكذلك للزوم .

(٧) وهذا هو الأظهر - وهو مذهب البصريين ، وحجتهم : أن عدم قلب الواو

ياء وإدغامهما مع اجتماعهما ، وسبق إحداها بالسكون على مقتضى القاعدة - دليل على

أنها منفردة عن فعل الفاعل وهو ساير ؛ فكما لا تدغم الألف من ساير - فكذلك

ما غير عنها . وأجيب بأنه لو أدغم ، وقيل : سِيرَ - لم يعلم ، أهو مجهول ساير ؟ أو سِيرَ ؟

فترك الإدغام منعاً للاجمال .

وللرباعي وزن واحد كدَحَرَج ، ويأتى فى دُحَرَج - بالضم -
الخلافاً فى فعل المفعول .

(فصل) فى كَيْفِيَّةِ الْوِزْنِ ، يُسَمَّى التَّمْثِيلُ ^(١) .

تَقَابُلُ الْأَصُولِ بِالْفَاءِ - فَالْعَيْنِ - فَالْلامِ ^(٢) ؛ مُعْطَاةٌ مَا لَمْ يَزُودْ فِيهَا
مِنْ تَحْرِيكِ وَسُكُونٍ ^(٣) ، فيقال فى فَلَسَ : فَعَلٌ ، وفى ضَرَبَ : فَعَلَ -
وكذلك فى قَامَ وَشَدَّ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُمَا : قَوْمَ وَشَدَدَ ^(٤) ، وفى عَلِمَ : فَعِلَ -

وهذه الأوزان الثلاثة للفعل الثلاثى - هى باعتبار الماضى فقط . أما باعتبار الماضى
مع المضارع فله ستة أحوال تقدمت فى باب أبنية المصادر « جزء ٣ صفحة ٣٠ » .
وفى أوزان الفعل الثلاثى يقول الناظم :

(وَافْتَحَ وَضُمَّ وَاكْسِرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ ، وَزِدَ نَحْوَ ضَمِنَ
وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُزِّدَا وَلَمْ يُزِدْ فِيهِ فَمَا سِوَا عَدَا) ^(٥)
وقوله : وزد نحو ضمن - يشير إلى رأى الناظم الذى يوافق فيه الكوفيين بجعل
وزن « فَعِلَ » وزناً أصلياً ، وقد علمت حجة كل من الفريقين .

(١) وذلك : للمماثلة حروف الميزان للموزون فى عدد الحروف وهياتها .

والغرض من الوزن : بيان أحوال أبنية الكلمة فى الحركات والسكنات ، والأصول
والزوائد ، والتقديم والتأخير ، والحذف وعدمه ، وقد اختير للميزان لفظ « فعل »
(٢) ويسمى الحرف الأول : « فاء الكلمة » ، والثانى : « عين الكلمة » ، والثالث :
« لام الكلمة » . (٣) أى : أصليين .

(٤) قلبت الواو ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها فى الأول ، وأدغمت الدال فى
الدال لاجتماع المثلثين فى الثانى .

(*) « الثانى » تنازعه الأفعال الثلاثة قبله على أنه مفعول به « من فعل » متعلق بمحذوف
حال من الثانى « ثلاثى » نعم لفعل « نحو » مفعول زيد « ضمن » مضاف إليه مقصود لفظه
(*) « ومنتهاه » مبتدأ ومضاف إليه « أربع » خبر « جرداً » فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط
ونائب فاعله يعود إلى المضاف إليه ، « الألف لللاطف » ، وجواب الشرط محذوف « يزد » فعل
مضارع فعل الشرط « فيه » متعلق به « فاء » انفاء واقعة فى الجواب وما نافية « ستاً » مفعول عدا
مقدم ، والجملة جواب بشرط ، ومعنى عدا - جاوز .

وكذلك في هَابَ وَمَلَّ^(١)، وفي ظَرَفَ: فَعُلَ - وكذلك في طَالَ وَحَبَّ^(٢)
فإن بقي من أصول الكلمة شيء^(٣) زِدْتَ لاماً ثانية في الرابعي
فقلت في جَعَفَرٍ: «فَعْلَلٌ»، وثانية وثالثة في الخامسي؛ فقلت في
جَحْمَرٍش: «فَعْلَلِلٌ»^(٤).

ويقابل الزائد بلفظه؛ فيقال في أَكْرَمَ وَيَنْظُرُ وَجَهْوَرٍ: «أَفْعَلُ -
وَفَيْعَلُ - وَفَعُولٌ»^(٥). وفي اقْتَدَرَ: افْتَعَلَ، وكذلك في اصْطَبَرَ وَادَّكَرَ؛
لأن الأصل: اصْتَبَرَ وَاذْتَكَرَ^(٦). وفي استَخْرَجَ: اسْتَفْعَلَ؛

(١) لأن أصلهما: كهيب، ومَلِلَ - ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام.

(٢) فإن أصلهما: طَوُلٌ وَحُبُّبٌ - ففعل بهما ما سبق أيضاً.

(٣) بأن كان أصل وضع الكلمة على أكثر من ثلاثة أحرف.

(٤) وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح.

وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

(بِضْمَنِ فَعْلٍ قَابِلِ الْأَصُولِ فِي وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى
وَضَاعِفٌ لِلَّامِ إِذَا أُصْلُ بَقِيَ كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فَسْتَقَى)^(٧)

أى: قابل أصول الكلمة عند الوزن بما تضمنه لفظ «فعل» من الحروف - أى
بإلقاء العين واللام. والزائد يعبر عنه بلفظه، وضاعف اللام إن بقي بعد الثلاثة أصل
فتقول في وزن جعفر: «فَعْلَلٌ»، وفي وزن فستق - «فُعْلُلٌ».

(٥) على طريق الالف والنشر المرتب.

(٦) قلبت تاء الافتعال طاء في الأول
ودالا في الثاني، كما سيأتى إيضاحه في موضعه.

(*) «بضمن» متعلق بنابل «فعل» مضاف إليه - أى بما تضمنه من الحروف الثلاثة
«قابل» فعل أمر «الأصول» مفعول قابل «في وزن» متعلق بقابل «وزائد» مبتدأ «بلفظه»
متعلق باكتفى على أنه نائب فاعله متقدم، والجملة خبر المبتدأ (*) «اللام» مفعول ضاعف «إذا»
ظرف فيه معنى الشرط «أصل» فاعل لمحذوف يفهمه ما بعده، وهو فعل للشرط، والجواب
محذوف «كراء» خبر لمبتدأ محذوف «جعفر» مضاف إليه، وما بعد عطف عليه.

إِلَّا أَنَّ الزائد إذا كان تكررًا لأصل^(١)، فإنه يقابل عند الجمهور بما
قوبل به ذلك الأصل^(٢)، كقولك في حِلَّتَيْتَ^(٣) وَسُحْنُونُ^(٤) وَاعْدَوْدَنُ^(٥) :
فَمِلِيل — وَفُمْلُول — وَافْعَوْعَل .

وَإِذَا كَانَ فِي الْموزُونِ تَحْوِيلٌ^(٦) أَوْ حَذْفٌ^(٧) — أَتَيْتَ بِمِثْلِهِ

(١) سواء كان للالحاق أو غيره .

(٢) أى يكرر الأصل ولا ينطق بالحرف الزائد نفسه .

(٣) نوع من الصمغ لوجع المفاصل ، والتاء فيه للالحاق .

(٤) قال صاحب التصريح : هو أول المطر — والريح ، والنون فيه للالحاق ، ولم
أعثر عليه في مراجع اللغة . (٥) اعد وذن التبت : اخضر حتى يقرب إلى السواد
والشعر طال وتم . والمعدودن من الشجر : الناعم المثني — والشاب الناعم ، والدال
فيه لغير الالحاق .

والخلاصة

أن الزائد يعبر عنه بلفظه كما ذكر الناظم في البيت السابق ؛ إلا المبدل من تاء
الافتعال فيعبر عنه بأصله وهو التاء ، وإلا المـكرر فإنه يكرر ما يقابله في الميزان .
وفي ذلك يقول الناظم :

(وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضَعْفَ أَصْلِي فَأَجْمَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا لِلْأَصْلِ)^(٨)
أى إذا كان الحرف الزائد فى الموزون ضعف حرف أصلى فيه — فأجعل له فى الوزن
من أحرف الميزان ما للأصل الذى هو ضعفه ؛ فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء ، وإن
كان ضعف العين قوبل بالعين ، وإن كان ضعف اللام قوبل باللام ؛ كما مثل المصنف
(٦) أى من مكان إلى آخر ، ويسمى هذا : انقلاب المسكّن ؛ وذلك بأن قدمت
العين على الفاء ؛ كما صـع — جمع صاع ، فإنها على وزو «أَعْمَلُ» ، أو اللام على الفاء كحادى ،
أو اللام على العين كناء . (٧) أى فى بعض الأصول .

(*) « الزائد » اسم يك الواقعة فعلا للشرط « ضعف أصل » ضعف خبرها وأصل مضاف إليه
« فأجعل » الجملة جواب الشرط ، « له » فى موضع مفعول أجعل الثانى « فى الوزن » متعلق
بأجعل « ما » اسم موصول مفعول أجعل الأول « للأصل » متعلق بمحذوف صلة .

في الميزان ؛ فنقول في نَاءَ : فَلَغَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَأَى ^(١) ، وفي الْحَادَى : عَالِفٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوَاحِدَةِ ^(٢) .

وتقول في يَهَبُ : يَمَلُ ^(٣) وفي بَسْعُ : فِل ، وفي قَاضٍ : قَاعٌ ^(٤) .
(فصل) فيما تُعْرَفُ بِهِ الْأَصُولُ وَالزَّوَائِدُ . قال الناظم رحمه الله :
(وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ ؛ مِثْلُ تَا حُتِّدِي ^(٥))

(١) قدمت اللام - وهي الياء - إلى موضع العين وهي الهمزة ، فصار : نِأَ - على وزن فَلَغَ ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٢) أصله : واحد ، أخرت الفاء - وهي الواو - إلى موضع اللام وهي الدال ، ولما كان لا يمكن البدء بالألف - قدمت الحاء عليها فصار حَادِرُو ، فقلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، فصار حَادَى .

(٣) أصله « يَوْهَبُ » حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيهما : الفتحة والكسرة .

(٤) أصله : قَاضَى ، حذفت لامه لالتقاء الساكنين .

هذا : وإذا تعذر وزن بعض الكلمات مثل : اسطاع ، وأهراق - روعي في ذلك الأصل ، فيقال في وزنهما : « أفعل » ؛ لأن أصلهما : أطوع - وأريق ، والسين والهاء زائدتان .

تنبيه

يؤخذ مما تقدم : أن الميزان يطابق الموزون في : القلب المسكن ، وفي الاعلال بالحذف ، وبالنقل والحذف ، وفي إدغام حرف أصلي في زائد ، نحو : قدس - أو زائد في زائد نحو : مكرمي . ويخالفه في : الاعلال بالقلب ، وفي الاعلال بالنقل فقط ، وفي الاعلال بالقل والقلب ؛ فوزن جاء - فَعَلَ ، ووزن يقول ، يَفْعَل ، ووزن أطاع - أَفْعَل . وفي إدغام حرف أصلي في مثله ، نحو : يقر - وزائد في أصلي ، نحو : سيد . وسيتأتى مزيد إيضاح لذلك .

(٥) أي أن الحرف الأصلي هو : الذي يلزم جميع تصاريف الكلمة ، والزائد هو

(*) « والحرف » مبتدأ « إن يلزم » شرط وفعله « فأصل » الفاء واقعة في جواب الشرط ، وأصل خبر مبتدأ محذوف - أي فهو أصل ، والجملة جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ « والتي » متبداً « لا يلزم » الجملة صلة « الزائد » خبر المبتدأ « مثل » خبر مبتدأ محذوف - أي وذلك « تا » مضاف إليه وقصر للضرورة « احتدى » مضاف إليه مقصود

وفي التعريفين نَظَرَ : أما الأول^(١) ؛ فلأنَّ الواو من «كَوْكَب» ،
وَالنُّونَ من «قَرَنَقُل» — زائدتان كما ستعرفُهُ ، مع أنَّهُمَا لَا يَسْقُطَانِ^(٢) .
وأما الثاني^(٣) ؛ فلأنَّ الفاء من «وَعَدَ» ، وَالْعَيْنَ من «قال» ، واللام من
«غَزَا» — أصولٌ ، مع سُقُوطِهنَّ في : يَعِدُ — وَقُلْ — وَلَمْ يَغْزُ^(٤) .

وتحريرُ القولِ فيما تُعرفُ به الزوائدُ أن يُقالُ :

اعلم أنه لا يُحْكَمُ على حرفٍ بالزيادة حتَّى تزيدَ بقيةَ أحرفِ الكلمة
على أصلين .

ثم الزائد نوعان : تَكَرَّارُ الْأَصْلِ ، وَغَيْرُهُ :

فالأوَّلُ : لا يختصُّ بأحرفٍ بعينها^(٥) . وَشَرْطُهُ : أن يَمَّاثلَ اللام

الذي لا يلزم في جميع التصاريف ، مثل التاء في احتذى ؛ فهي زائدة لأنها تحذف في
بعض التصاريف ، تقول : حَذَا حَذُوهُ . والاحتذاء : الاقتداء .

(١) وهو تعريف الأصل بأنه : هو الذي يلزم في جميع التصاريف .

(٢) لأن الكلمتين جامدتان .

(٣) وهو تعريف الزائد بأنه : ما لا يلزم في جميع التصاريف .

(٤) وعلى ذلك فتعريف الأصل غير جامع ، وتعريف الزائد غير مانع .

ويجاء عن الناطم في ذلك : بأن الأصل الساقط لعلة تصريفية — مقدر وجوده فهو

كالثابت . والزائد الذي يلزم لعلة — كان مقدراً سقوطه ، فالقصور من اللزوم وعدمه ؛

إما تحقيقاً ، وإما تقديرأ . (٥) فيكون في جميع الحروف ما عدا الألف ؛ لأنها

لا تقبل التضعيف ، ولا يختص بحروف «سألتوينها» .

لفظه ، وهو مبنى للمجهول ، من احتذى به — أى اقتدى به ، وحذا حذوه — أى تبعه ويقال :

احتذى — أى ليس الخفاء — وهو النمل .

كجَلَبَبَ وجَلَبَاب ، أو العَيْنَ : إما مع الاتِّصَالِ كَقَتَّلَ ^(١) — أو مع الانفصال بزائد كَعَقَّقَلَ ^(٢) . أو يماثلُ الفاء والعينَ كَمَرَمَرِيسَ ^(٣) ، أو العينَ والسلامَ كَصَمَحَمَحَ ^(٤) .

وأما الذي يماثلُ الفاءَ وحدها كَقَرَقَفَ ^(٥) وَسُنْدُسَ ^(٦) ، أو العينَ المفصولةً بأصلٍ كَحَدَرَدَ ^(٧) — فأصلُّه .

وإذا بُنِيَ الرباعيُّ من حرفين ^(٨) ؛ فإن لم يصحَّ إسقاطُ ثالثه فالجميعُ أصلٌ كَسِمَسِمَ ^(٩) ، وإن صحَّ كَلَمَلِمَ وَلِمَ ^(١٠) ، فقال الكوفيون : ذلك

(١) مثال للفعل ، ويكون في الاسم مثل . سُلمَ — وقَتَبَ . وهل الزائد الحرف الأول أو الثاني ؟ — قولان .

(٢) مثال للاسم ، أما الفعل فنحو : اِحدَوَذَبَ — وَاعشَوْشَبَ ، والعَقَنَقَلَ : الوادى العظيم المتسع — والكُتَيْبَ المتراكم .

(٣) هو : الداهية — وأرض لا تبت شيئا ، ووزنه « قَعْمَعِل » ومثله : مَرَمَرِيَت بمعنى الداهية أيضا ، ولا ثالث لهما .

(٤) هو الرجل الشديد المجتمع الألواح — والقَصِيرَ — والأَصْلَعُ .

(٥) هو الحمر يزعد عنها صاحبها ، ووزنه « قَعْفَل » .

(٦) هو رقيق الديباج ، ووزنه « قَعْمُف » .

(٧) اسم رجل ، ووزنه « قَعْمَاع » ولم يرد على هذا الوزن غيره .

(٨) وذلك بأن تسكرت فاؤه وعينه ، سواء كان ذلك في اسم كما مثل المصنف —

أو في فعل مثل : تَوَسَّوسَ ، وزلزل .

(٩) وزنه « قَعْمَلِل » ولا يصح إسقاط ثالثه ؛ لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة

تكميلا لأقل الأصول ، وليس أصالة أحدها أولى من أصالة الآخر ؛ فحكم بأصالتها معا

والسهم بكسر السينين : الحب المعروف ، وبفتحهما : الثعلب .

(١٠) هما أمران من . ملمت الشيء وكلمته — إذا جمعته وضمت بعضه إلى بعض .

الثالثُ زائد مُبدلٌ من حرفٍ مُماثلٍ للثاني^(١) ، وقال الزَّجاج : زائدٌ غيرُ مُبدلٍ من شيءٍ^(٢) وقال بقیةُ البصريين : أصلٌ^(٣) .

والنوع الثاني^(٤) مختصٌّ بأحرفٍ عشرةٍ ، جمعها الناظم في بيتٍ واحدٍ أربع مراتٍ^(٥) فقال :

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ ، تَلَا يَوْمَ أَنْسِهَ نَهَايَةُ مَسْئُولٍ ، أَمَّا نٌ وَتَسْهِيلُ
فَزَادَ الْأَلِفُ ؛ بِشَرَطٍ أَنْ تَصْحَبَ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ^(٦) كضَارِبِ

(١) وهو العين ، فأصل «للم» - على قولهم - لَمْ تَمْ ، فاستقل توالي ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء ، فورنه على ذلك «فعل» .

(٢) أى الثالث الصالح للسقوط ، ووزن لَمْ على قوله «فَعْل» بتكرير الفاء .

(٣) فيكون وزنه عندهم «فَعْلَل» وتكون مادة «للم» - غير مادة «لم» .

وفى تقدم يقول الناظم :

(وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفٍ سَمِيحٍ وَنَحْوِهِ ، وَأُخْلَفُ فِي كَلِمَةٍ)^(٧)

أى احكم بأن جميع الحروف أصلية في مثل : سَمِيح : من كل رباعى تكررت فاؤه وعينه ، ولا يصاح أحد المكررين للسقوط والخلف ؛ فإن صح أحد المكررين للسقوط مثل للم - ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف بسطه المصنف .

(٤) وهو مما فيه الزائد غير تكرار الأصل .

(٥) وجمعها أبو العلاء المعرى في قوله : التناهى سموه وجمعها بعض النحاة في قوله اليوم تنسأه .

(٦) بشرط أن يكون مقطوعاً بأصالة الجميع ، فإن صحبت أصلين فقط - فليست زائدة ، وإن صحبت أصلين وكان اثالث محتملاً لأصالة والزيادة ؛ فإن قدرت أصالته فالألف زائدة ، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة ، وذلك مثل : «أبان» . فإنه يحتمل أن وزنه «فعال» بزيادة الألف وأصالة الهمزة - أو «أفعل» بالعكس

(*) «بتأصيل» متعلق باحكم «حروف سمى» حروف مضاف إليه وسمى كذلك «ونحوه» عطف على سمي «والخلف» متبداً في كلامه . متعلق بمحذوف خبر ، والكاف بمعنى مثل مجرور بق مضاف إلى لام ، ولام : أمر من للم الشيء - بضم بعضه إلى بعض ، وحرك بالسكس للروى .

وعمداد - وَغَضَبِي - وَسَلَامِي^(١) ؛ بخلاف نحو : قال - وغزا .

وتزاد الواو والياء بثلاثة شروط :

أحدها : ما ذكر في الألف^(٢) .

والثاني : ألا تكون الكلمة من باب سَمِيم^(٣) .

والثالث : ألا تتصدر الواو مطلقاً ، ولا الياء قبل أربعة أصول

في غير مضارع ، وذلك نحو : صَيَّرَ^(٤) وَجَّوَهَرَ - وَقَضَيْب -

وَعَجَّوز - وَحِذْرِيَّة^(٥) ، وعَرْقُوة^(٦) .

ولا تزداد أولاً لأنه لا يبدأ بساكن . وتزداد حشواً وطرفاً ، وتكون للتأنيث والإلحاق في الطرف .

(١) كرر الأمثلة لبيان أنها تزداد في الاسم : ثانية ، وثالثة ، ورابعة ، وخامسة كما

مثل . والسلاحي : واحدة السلاحيات - وهي العظام الصغار بين مفاصل الأصابع في

اليدين والرجلين . وتزداد سادسة نحو : قَبِعْثَرِي ، وسابعة نحو أَرْبَعَاوِي . وتزداد كذلك

في الفعل ثانية نحو : قَاتَلَ ، وثالثة نحو : تَفَاوَلَ ، ورابعة نحو : سَلَقِي . إلخ .

وفي زيادة الألف يقول الناظم :

(قَالَفْ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَانِ صَاحَبَ - زَائِدٌ بِغَيْرِ مَعْنٍ)^(٧)

أى : إذا صحبت الألف أكثر من حرفين أصليين - أى ثلاثة حروف أصول -

حكم بزيادتها . والمين : السكذب . (٢) وهى : أن تصحب أكثر من أصليين .

(٣) أى الثنائى المكرر « الرباعى المضف » ؛ فإنه يحكم بأصالتها فيه كما تقدم .

(٤) هو المحتال المتصرف فى الأمور - وصراف الدراهم .

(٥) هى القطعة الغليظة من الأرض . والأكمة الغليظة ، والجمع حذارى .

(٦) هى الحشبة المعترضة على رأس الدلو ، وفى هذه الأمثلة زيادة الواو والياء .

ثانيتين - وثالثتين - ورابعتين .

(*) « قَالَفْ » مبتدأ « أَكْثَرُ » مفعول صاحب مقدم « من أصابين » متعلق به ، وجملة

صاحب نعت لألف « زَائِدٌ » خبر المبتدأ « بِغَيْرِ مَعْنٍ » بغير متعلق بزائد ، ومن مضاف إليه

بـخلاف: يَنْتَ وَسَوَطٌ، وَيُؤَيُّوُ^(١) وَوَعَوَعَةً^(٢) وَوَرَنْتَلْ^(٣) وَيَسْتَمُور^(٤)

وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضاً وهي: أن تتصدرَ، ويتأخر عنها

ثلاثة أصولٍ فقط، وألاً تلزم في الاشتقاق. وذلك نحو: مَسْجِدٌ
وَمَنْبِجٌ^(٥)، بخلاف نحو: ضِرْغَامٌ^(٦) ومَهْدٌ^(٧) ومَرَزَجُوشٌ^(٨)

(١) اسم طائر من الجوارح كالباشق - وجمعه: يَأَيُّ كساجد.

(٢) مصدر وعوع - إذا صوت. وهذا وما قبله من باب سمس.

(٣) الورنتل: الدهية - والأمر العظيم. قيل: والنسر. وقد تصدرت فيه الواو

ووزنه «فعلل». (٤) هو شجر يستاك ببيدانه، واسم موضع عند حرة المدينة
وكساء يحمل على عجز البعير. وقد تصدرت فيه الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع
ووزنه «فعلول» وفي زيادة الياء والواو يقول الناظم:

(وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَمَّا كَا هُمَا فِي يُؤَيُّوُ وَوَعَوَعًا)^(٩)

أى كذلك يحكم بزيادة الياء والواو؛ إذا صحبت كل ثلاثة أحرف أصول مثل الألف
ولم يكونا في ثنائى مكرر مثل: يُؤَيُّو- ووعوعه. ومريم، ومدین - وزنه «فعلل»
وإن صحبت الياء أكثر من ثلاثة - لا «فعلل»؛ لعدم وجوده في الكلام، ولا «فعلل»
وإلا وجب الإعلال بالنقل والقلب، فيقال: مرام - ومدان.

هذا: وتزاد الياء في الاسم؛ أولى نحو: يلمع «اسم للسراب»، وثانية نحو:
ضعيف. وثالثة نحو: قضيب: ورابعة نحو: حِذْزِيَّة... إلخ.

وكذلك الواو تزداد ثانية نحو: كوثر. وثالثة نحو: عجوز. ورابعة نحو: عرقوة... إلخ.
ولا تزداد الواو أولاً عند الجمهور على الصحيح.

(٥) اسم موضع والنسبة إليه منبجاني، بفتح الباء على غير قياس.

(٦) أى لعدم تصدر الميم، والضرغام: الأسد.

(٧) لأنه لم يتأخر عنها ثلاثة أصول. والمهد: الموضع هياً للصبي.

(٨) لأنه تأخر عن الميم أكثر من ثلاثة أصول؛ فالميم فيه أصلية ووزنه «فعلول»

(*) «والياء» بالفتحة - مبتدأ «كذا» متعلق بمحذوف خبر «والوار» مبتدأ محذوف -

أى كذلك «إن لم يقم» شرط وفعله، وحذف جوابه للضرورة وألف الاثنين فاعل بقما «كما» في موضع
الحال من ألف الاثنين في بقما، و «ما» كافة - كاف عن العمل - أو نمت المحذوف وما مصدرية

وَمِرْعَزٌ^(١) فَإِنَّهُمْ قَالُوا : ثَوْبٌ مُمَرَّعَزٌ ؛ فَأَثْبَتُوهَا فِي الْاِشْتِقاقِ .
وتزادُ الهمزةُ المصدرةُ بالشرطينِ الأولينِ^(٢) نحو : أَفْكَلٌ^(٣)
وأفْضَلٌ ، بخلافِ نحو : كُنْأَيْلٌ^(٤) — وَأَكَلٌ — وإِصْطَبِلَ .
وتزادُ المتطرفَةُ بشرطينِ ، وهما : أَنْ تَسْبِقَهَا أَلِفٌ ، وَأَنْ تُسْبِقَ تِلْكَ الألفُ
بأكثرَ من أصلينِ نحو : حَمراءُ — وعِلباءُ — وقُرُفُصَاءُ^(٥) بخلافِ نحو :

والمرزجوشِ معربٌ ، وعرييته . السمسقُ ، وهو نبات طيب الرائحة ، تعالج به أمراض
كثيرة ؛ ككسر البول — والمنص ... إلخ .
(١) هو الرغب الذي تحت شعر العنز . ويشترط كذلك لزيادة الميم : ألا تكون
كلتاهما رباعية من حرفين ؛ كمرمر — ومهمه . ولا تزداد الميم إلا في الأسماء .
(٢) وهما : أن تنصدر ، وأن يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ؛ سواء كانت في فعل أو
في اسم . ولو قال المصنف : بالشرط الثاني — لكفي ؛ لأن فرض الكلام في الهمزة المصدرة
(٣) الأفْكل : الرعدة — والجماعة ؛ يقال : أخذه الأفْكل — إذا أخذته الرعدة ،
وجاءوا بأفْكلهم — أي جماعتهم . (٤) لعدم التصدير — وهو اسم موضع باليمن .
وفي زيادة الهمزة المصدرة يقول الناظم :

(وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا نَحَقَقًا)^(٦)
أي : كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة ؛ إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول حقاً
(٥) ككرر الأمثلة لبيان أنه لا فرق بين أن يكون أول الكلمة مفتوحاً أو مكسوراً
أو مضموماً ، والألف في الأولين مسبوقة بثلاثة أصول ، وفي الثالث بأربعة .

أي وقوعاً كوقوعهما ، فحذف المضاف وعوض عنه « ما » فانفصل الضمير ، « في يؤبؤ » متعلق
بالكاف لا فيها من معنى التشبيه ، أو بالمصدر المضاف المحذوف « ووعوها » معطوف على يؤبؤ
مقصود لفظاً ، أو من عطفت الفعل على الاسم
(*) « وهكذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر « وميم » عطفت على همز
« سبقا » فعل ماضٍ وألف الاثنين فاعل « ثلاثة » مفعول به ، والجملة نعت لهمز وميم « تأصيلها تحقفاً »
تأصيلها مبتدأ وجملة تحقفاً خبر ، والجملة من لا تبدأ والخبر نعت لثلاثة ، ونائب فاعل تحقفاً يعود إلى تأصيلها .

« ماء وشاء ، وبناء وأبناء »^(١) .

وتزاد النون متأخرة بالشرطين^(٢) نحو : عثمان وغضبان ، بخلاف
نحو : أمان وسنان^(٣) .

وتزاد متوسطة بثلاثة شروط : أن يكون توسطها بين أربعة
بالسوية وأن تكون ساكنة ، وأن تكون غير مدغمة ، وذلك كغضنفر

(١) فإن الألف في الأولين مسبوقه بأصل واحد ، وفي الآخرين بأصلين لا غير .

قال الناظم :

(كَذَلِكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظًا رَدِفٌ)^(٤)

أى : كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة ؛ إذا وقعت آخرًا بعد ألف تبع لفظها - أى
تقدمها - أكثر من حرفين . (٢) أى المذكورين فى الهمزة المتطرفة وهما : أن
تسبقها ألف ، وأن تسبق تلك الألف بأكثر من أصلين . وإذا كان قبل الألف حرف
مشدد نحو : حسان ورتان ، أو حرف لين نحو : عقيان ، وعنوان - احتملت الزيادة
والأصالة ؛ إلا إذا دل دليل على أحدهما ، كمنع صرف حسان فى قول أمية بن خلف
يهجو سيدنا حسان بن ثابت :

• أَلَا مُبْلَغٌ حَسَّانَ هَمِيٍّ مُعْلَفَلَةٍ تَدِبُّ إِلَى عُمَاظِ •

فإن منع صرفه دليل على زيادة النون ، وكذلك : عثمان وحيان ؛ إذا اشتقا من العفة
والحياة - كانت النون زائدة ووزنهما « فعلان » ومنعا من الصرف . وإن اشتقا من
العفونة والحين - كانت النون أصلية وصرفا ، وكان وزنهما « فَعَال » .

وتزاد النون متأخرة أيضاً فى المثنى والجمع على حده ، وفى الأمثلة الخمسة فى حالة
الرفع ، ونون الوقاية ، ونون التوكيد . ولم يذكرها المصنف ولا الناظم ؛ لأن هذه زيادة
معروفة متميزة ، والمراد هنا بيان الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة .
(٣) فإن الألف سبقت فيهما بأصلين لا غير .

(*) « كذا » خير مقدم « همز » مبتدأ مؤخر « آخر » نعت لهمز « بعد ألف » بعد ظرف
متعلق بمحذوف نعت ثان لهمز وألف مضاف إليه « أكثر » مفعول ردف مقدم « من حرفين »
متعلق بأكثر « لفظها ردف » مبتدأ وخبر ، والجملة نعت ألب ،

وَعَقَّزَلٌ ^(١) وَقَرَنْقَلٌ وَحَبْنَطَى ^(٢) وَوَرَنْتَلٌ ^(٣) ، بخلاف «عَنْبَرٌ وَغُرْنَيْقٌ» ^(٤) وعَجَنْسٌ ^(٥) . وتزادُ مصدرَةٌ في المضارع ^(٦) .
وتزادُ التاءُ في التأنيثِ كقائمة ^(٧) ، والمضارعُ كتقوم ، والمطاوعُ كتَعَلَّمَ ، وتَدَخَّرَجَ ، والاستِفْعَالُ والتَّعَمُّلُ والافتِعَالُ - وفُرُوعُهُنَّ ^(٨) .

- (١) يطلق العققل على الوادى العظيم المتسع - وعلى الكثيب المتراكم .
(٢) الحبْنَطَى : المتلىء غيظاً - أو بطنه ، وقيل : القصير .
(٣) هو الداهية - والأمر العظيم . (٤) الغرنيق: طير من طيور الماء طويل العنق يشبه السكركى - أو هو نفسه ، والشاب الأبيض الجليل .
(٥) هو الجمل الضخم الشديد والنون فيه ثالثة مدغمة . ووزنه « فعملل » لأن الزائد فيه التضعيف على الراجع . (٦) وذلك نحو : تقوم . وتزاد ثانية نحو : حنظل ، وثالثة نحو : غضنفر ، ورابعة نحو : رعشن .. إلخ ، وكذلك تزداد في المطاوع كانسكسر . وفي باب الافعال كالأحر نجام . وفي زيادتها يقول الناظم :
(وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَأَلْهَزٍ ، وَفِي نَحْوِ : غَضْنَفَرٍ - أَصَالَةٌ كُنْيٍ) ^(٩)
أى : تزداد النون في الآخر بشروط الهمزة ، وتزداد كذلك إذا وقعت ساكنة بعد حرفين وبمدها حرفان ، وألا تكون مدغمة ، وذلك نحو غضنفر . ومعنى أصالة كنْي - أى منع الأصالة وصرفت عنه . (٧) ومثله : كقائمات .
(٨) أى من الفعل والوصف . وكذلك تزداد في باب التقاسم وفروعه ، كالتقاتل . وفي باب التفعيل والتفعال ؛ كالنقديس والترداد - دون فروعهما ؛ لأنه لا تاء فيها . وفي زيادة التاء يقول الناظم :

(وَالتَّاءُ فِي التَّانِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ) ^(١٠)

(*) « والنون » يبدأ « في الآخر » حال من الضمير المتكبر في الجار والمجرور بمدهو « كألهمز » الواقع في « وفي نحو غضنفر » في نحو متعلق بكفى وغضنفر مضاف إليه « أصالة » مفعول ثانٍ كالمفعول الأول . والغضنفر : الأسد .
(*) « والتاء » مبدية محذوف « في التأنيث » متعلق بذلك الخبر المحذوف - أى زائدة أو تزداد - مثلاً « والمضارعة » عطف على التأنيث « ونحو » معطوف على « الاستفعال » مضاف إليه

وتُزَادُ السَّيْنُ فِي الاستفعال^(١) وأَهْمَلَهَا النَّاظِمُ وابْنَهُ .

وزِيَادَةُ الهَاءِ وَاللَّامِ قَلِيلَةٌ ، كَأَمْهَاتٍ ، وَأَهْرَاقٍ ، وَطَيْسَلٍ — للكثير —
بدليل سُقُوطِهَا فِي الْأُمُومَةِ^(٢) وَالْإِرَاقَةِ^(٣) وَالطَّيْسِ^(٤) .

وَأَمَّا تَثْيِيلُ النَّاظِمِ وابْنِهِ وكثير من النحويين — للهاء — بنحو: لِمَهْ
وَلَمْ تَرَهُ ، وَلِلَّامِ بِذَلِكَ وتلك^(٥) — فمردودٌ ؛ لِأَنَّ كَلَامَ مِنْ هَاءِ السَّكْتِ
وَالَامِ الْبُعْدِ — كَلِمَةٌ بِرَأْسِهَا ، وَلَيْسَتْ جُزْءًا مِنْ غَيْرِهَا .

أى : تَزَادُ التَّاءُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّائِيثِ فِي وَصْفٍ أَوْ فِعْلٍ . أَوْ لِلْمُضَارَعَةِ ، أَوْ
لِلِاسْتِفْعَالِ وَفُرُوعِهِ مِنَ الْفِعْلِ وَالْوَصْفِ ، أَوْ لِلْمُطَاوَعَةِ . وَزِيَادَتُهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَطْرُودَةٌ
وَتَزَادُ سَمَاعًا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، مِثْلُ : تَنْضَبُ « اسْمٌ لِشَجَرٍ ذِي شَوْكٍ » ، وَتَقُلُ
« اسْمٌ لِلشَّعَابِ أَوْ جُرُوه » وَتَبْيَانُ وَتَلْقَاءُ ، وَتَمْسَاحُ وَتَمَثَالُ .
وَفِي آخِرِهَا نَحْوُ : مَلَسَكُوتُ — وَجَبْرُوتُ — وَرَحْمُوتُ . وَقَدْ زِيدَتْ حَشْوًا فِي الْفَافِ
نَادِرَةً جَدًّا مِمَّا جَعَلَ الْعُلَمَاءَ يَذْهَبُونَ إِلَى أَصَالَتِهَا .

(١) قِيلَ : إِنْ السَّيْنُ وَحْدَهَا لَمْ تَزِدْ مَجْرَدَةً عَنِ التَّاءِ ؛ إِلَّا فِي اسْطِطَاعٍ يَسْطِيعُ —
وَقَدْ مَوَسَّ — بِمَعْنَى قَدِيمٍ . وَلَا تَطْرُدُ زِيَادَتُهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ .

(٢) أَى فِي الْمَصْدَرِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْجَمْعِ ؛ فَقَدْ قَالُوا : أَمَاتَ . وَتَقُلُّبُ الْأَمْهَاتِ فِي
الْعَقْلَاءِ ، وَالْأَمَاتِ فِيمَا لَا يَعْقِلُ : وَوزنها . « فَعْلَهَاتٍ » لِأَنَّهُ جَمْعُ أَمٍ .

(٣) مَصْدَرُ أَرَأَقَ الْمَاءِ — إِذَا صَبَهُ ، وَالْمُضَارِعُ يَرِيقُ . وَمُضَارِعُ أَهْرَاقٍ — يَهْرِيقُ .

(٤) هُوَ الْعَدَدُ الْكَثِيرُ — وَكُلُّ مَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنَ التَّرَابِ وَالْقَهَامِ ، أَوْ هُوَ

خَلْقٌ كَثِيرٌ النَّسْلِ ؛ كَالذَّبَابِ — وَالسَّمَكِ — وَالنَّحْلِ — وَالْهُوَامِ .

(٥) أَى : وَنَحْوُهُمَا مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ فِي الْبُعْدِ ؛ كَهَنَالِكَ — وَأَوَّلَالِكَ

وَفِي زِيَادَةِ الْهَاءِ وَاللَّامِ يَقُولُ النَّازِمُ :

(وَالْمَاءُ وَقَفًا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَقَّةِ)^(٦)

(*) « وَالْمَاءُ » مُبْتَدَأٌ حَذَفَ خَبْرُهُ كَسَابِقُهُ « وَقَفًا » حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْخَبْرِ الْمَحذُوفِ بِتَقْدِيرِ
مَشْتَقٍ — أَى وَاقِفًا ، أَوْ مُنْصَوِّبٍ بِنَزْعِ الْخَافِضِ — أَى قِيَامًا « كَلِمَةً » مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبْرٌ لِمُبْتَدَأِ
مَحذُوفٍ « وَلَمْ تَرَهُ » عَطْفٌ عَلَى لِمَ « وَاللَّامُ » مُبْتَدَأٌ خَبْرُهُ مَحذُوفٌ كَمَا تَقْدُمُ « فِي الْإِشَارَةِ » مُتَعَلِّقٌ بِذَلِكَ
الْخَبْرِ الْمَحذُوفِ « الْمُشْتَقَّةِ » نَمَتْ لِلْإِشَارَةِ .

وما خلا من هذه القيود حُكِمَ بأصاليته ؛ إلا إن قامت حُجَّةٌ على الزيادة^(١) ؛ فلذلك حُكِمَ بزيادة همزتي : شمال^(٢) - واحْبِظْ^(٣) ، ومِمْي : دِلَامِص^(٤) - وابْنِم ، ونُونِي : حَنْظَل - وَسُنْبِل ، وتَاءِي : مَلَكُوت - وَعِفْرِيَت وَسِينِي : قُدْمُوس^(٥) - وأُسْطَاع^(٦) ؛ لسقوطها في الشُمُول - والْحَبْط - والدَّلَاصَة والْبُنُوَّة - والمُلْك - والعَفْر « بفتح أوله » ، وهو التراب^(٧) ، والقِدَم^(٨) - والطاعة

أى . تزايد الهاء في الوقف على « ما » الاستفهامية المحرورة ، نحو : « لِمِه » ، وعلى فعل الأمر المحذوف الآخر ، والمضارع المحذوف الآخر للجزم ، نحو لم « تره » وغيرها مما تقدم في موضعه . وزياة اللام مشتهرة في أسماء الإشارة .

وقد ذكر الأشموني أن التحقيق عدم ذكر هاء السكت ولام الإشارة - مع حروف الزيادة ؛ للسبب الذي ذكره ابن هشام . (١) وفي هذا يقول الناظم خاتماً هذا الباب :

(وَامْنَعْ زِيَادَةَ بِلَا قَيْدٍ ثَبِتَ إِنْ لَمْ تُسَيِّنْ حُجَّةً كَعَظَلَتْ)^(٩)

أى إذا وقع شيء من حروف الزيادة السابقة غير مقيد بالعلامة الدالة على زيادته - فامنع زيادته واحكم بأصاليته ؛ إن لم تقم على زيادته حجة بينة ؛ كزيادة نون حنظل ، لسقوطها في قولهم : حظلت الإبل - إذا آذاها أكل الحنظل . أصله : حنظلت (٢) هى ربح الشمال ، والجمع شمالات .

(٣) أى انتفخ بطنه ، والحبنطى : المتلىء غيظاً أو بطنة .

(٤) هو الشيء البراق اللعاع ، يقال : ذهب دلامصى - أى لماع ، ورأس دلاص - أى أصلع . (٥) هو الشيء القديم - والملك الضخم - والعظيم من الإبل .

(٦) بقطع الهمزة وضم أول المضارع ؛ لأن أصله أطاع ومضارعه يُسْطِيع - بضم الياء ؛ فزيدت السين عوضاً عن حركة عين الفعل ، فإن أصل أطاع - أطوع .

(٧) راجع إلى عفریت . والعفريت : الرجل الحبيث الداهية المبالغ في الشيء يقال : رجل عفر وعفريت - وامرأة عفرية . وتضم إليه كلمة نفريت ، فيقال عفريت نفريت - وعفرية نفرية . (٨) كان الأولى أن يقول : التقدم كما يدل عليه معناه .

(*) « زيادة » مفعول امنع و بلا قيد « متعلق بزيادة ، و جملة « ثبت » نعت لقيد « حجة » فاعل تبين - إن كان المعلوم ، و نائب فاعله إن كان للمجهول ، والجملة فعل الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه ما قبله « كعظلت » بفتح الطاء المشالة - خبر مبتدأ محذوف (٢٢ - ضياء السالك ٤)

وفي قولهم: حَظَلْتُ الْإِبِلَ - إِذَا آذَاهَا أَكَلُ الْخَنْظَلِ، وَأَسْبَلُ الزَّرْعَ
وبزيادة نُؤَنِّي: نَرْجِسُ - وَهَنْدَلِيعُ، ^(١) وَتَأَيُّ تَنْضُبُ ^(٢) - وَتُحْيِبُ ^(٣)؛
لاتقاء فَعِلِل - وَفَعْلَلِل - وَفَعْلَل - وَفَعْلَلَل .

(١) اسم لبنات ذى شوك .

(٢) نوع من الشجر تألفه الحرباء . واسم بلد قرب مكة .

(٣) يراد به الباطل ، من الحية - وهى الحرمان وعدم بلوغ المراد . يقال :
وقعوا فى وادى تحييب - أى فى باطل ، وخيه الله : حرمه الخير ، وخاب خيبة إذا لم يئل
ما طلب . وفى المثل : الهية خيبة والحياب . القدح الذى لا يوارى .
هذا ، ومما تقدم يتبين أن من أدلة الزيادة :

(أ) سقوط بعض الأحرف من أصل الكلمة لتغير علة ؛ كسقوط همزة والنون
والياء من الأمثلة التى ذكرها المصنف . وكسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر .
أما السقوط لعله فلا يكون دليلا على الزيادة ؛ كسقوط الواو من فى : وعد يمد - ووعد ،
(ب) ولزوم عدم النظير لو حكم بالأصالة . وذكّر المصنف أمثلة ذلك أيضاً ، واقتصر
على هذين الدليلين . ومن الأدلة غير ما ذكره المصنف :
(ح) سقوط بعض الأحرف من فروع الكلمة ؛ كسقوط ألف « كتاب » عند جمعه
على كتب .

(د) وكون الحرف مع عدم الاشتقاق - فى موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق ، كالنون
فى شربث « للتليظ السكين والرجلين » فإنه غير مشتق ، ونونه زائدة ؛ لأنها فى موضع
لا تسكون فيه مع المشتق إلا كذلك ، مثل : « جَحَلَل » للعظيم الشفة ، من الجحفلة
وهى لدى الحافر كالشفة للإنسان .

(هـ) كون الحرف دالا على معنى ؛ كأحرف المضارعة ، والسين والتاء من مستغفر
والنرض من الزيادة : زيادة المعنى فى مثل : كاتب - ومستغفر ، وتكثير الكلمة
فى مثل : كثرى ، ومد الصوت فى نحو : كتاب . وقد تسكون الزيادة للتعويض من المحذوف
كإقامة - أو للحاق - أو للتأنيث كما سبق بيان ذلك ، فى موضعه .

(فصل) في زيادة همزة الوصل^(١)

وهي همزة سابقة، موجودة^(٢) في الابتداء، مفقودة^(٣) في الدّرج^(٤).
ولا تكون في مضارع مطلقاً^(٥)، ولا في حرف غير أل^(٦)، ولا في

(١) الكلام فيها تكمل للكلام السابق على زيادة الهمزة . وأفردت بفصل خاص لاختصاصها بالأحكام التي ستأتي . وسميت بذلك ؛ لأنها تسقط عند وصل الكلمة بما قبلها وتثبت عند البدء بها . أو لأنه يتوصل بها إلى النطق بالسالكين ؛ ولذلك يسميها الخليل : «سلم اللسان»
(٢) أي واقعة في أول الكلمة متقدمة على جميع حروفها .

(٣) أي في الاستمرار في الكلام، ووصل الكلام بعضه ببعض ؛ لأنه إنما جرى بها لتكون وصلة للبدء بالسالكين . قيل : وكان الأجدر أن تسمى : همزة الابتداء .
أما همزة القطع فهي التي تثبت في الوصل وفي الابتداء .

وقد أشار الناظم إلى تعريف همزة الوصل بقوله :
(لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِىَ بِهِ كَأَسْتَنْبِتُوا)^(٧)
وفي قوله : للوصل همز - إشارة إلى أن همزة الوصل وضعت همزة لا ألفاً ، وقوله استنبتوا - بكسر الباء ، أمر للججاعة بالاستنبات من الشيء ومعرفة حق المعرفة .
ويجوز أن يكرن فعلاً ماضياً عند فتحها . وتعرف همزة الوصل بسقوطها في التصغير ؛ ككُتِبَتي وسمي في ابن واسم ، بخلاف همزة القطع ، فتقول في أب وأخ : أبى وأخى .
وقد تثبت همزة الوصل في الضرورة كقول الشاعر :

إِذَا جَاوَزَ الْإِنْسَانُ مِيراً فَإِنَّهُ يَنْتَ وَتَكْفِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ
كما تحذف همزة القطع عند الضرورة أيضاً ؛ كقول القائل :

* إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْيُسُوفِي بُرْقَمَا *

(٤) ثلاثياً أو غيره ، مجرداً أو مزيداً ؛ ذلك لأنه مبدوء بحرف المضارعة وهي متحركة دائماً فلا حاجة به إلى همزة الوصل .
(٥) أي التي للتعريف - أو الزائدة ؛ أما الموصولة فهي اسم على الصحيح . ومثل

(*) « للوصل » خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر « سابق » نعت لهمز « لا يثبت » الجملة نعت ثان له « إلا » أداة استثناء لإيجاب النفي « إذا » ظرف متعلق يثبت « ب » نائب فاعل ابتدى « كاستنبتوا » المكاف جارة لفول محذوف « استنبتوا » فعل أمر مبني على حذف النون ، والواو فاعل

ماضٍ ثلاثيٍّ، كأمر وأخذ^(١) - ولا رباعيٍّ كأكرم وأعطى^(٢) - بل في الخماسيِّ كانطلقَ ، والسداسيُّ كاستخرج ، وفي أمرهما وأمر الثلاثيِّ كاضرب^(٣) . ولا في اسمٍ - إلا في مصادر الخماسيِّ والسداسيِّ^(٤) كالانطلاق والاستخراج . قالوا: وفي عشرة أسماء محفوظة وهي: اسمٌ، واسمٌ^(٥) ،

أل : « أم » في لثة حمير على القول بأن همزتهما للوصل ، كما في قوله عليه السلام : « ليس من امر امرصيام في امسفر » - أي ليس من البر الصيام في السفر .

(١) لأن أوزان الماضي الثلاثي كلها محرّكة الفاء فلا تحتاج لهزمة وصل .

(٢) لأن الرباعي لا يبدأ بالهزمة - إلا وزن « أفعل » والهزمة فيه قطع .

(٣) ضابط ذلك : أنه إذا كان أول المضارع مفتوحاً ، كيكتب ، وينطلق ، ويستخرج - فهزمة أمره وصل - وإن كان مضموماً ، كيكرم ويعطى - فهزته قطع . ويستثنى من أمر الثلاثي ثلاثة أفعال وهي : أخذ - وأكل - وأمر ؛ فإن الأمر منها : أخذ - وكل - ومُر ؛ بحذف الفاء وجوباً في : كل ، وخذ . وجوازاً في مُر ، والاستغناء عن همزة الوصل لتحرك أولها . قال تعالى : (خذوا ما آتيناكم بقوة - كلوا واشربوا ولا تسرفوا) .

(٤) أي البدويين بهزمة وصل . وهذه هي المواضع القياسية لهزمة الوصل ، وفيها يقول الناظم :

(وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اِحتَوَى حَتَّى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، نَحْوُ أَنْجَلِي وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ ، وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِيِّ كَاخْشَ وَأَمَضَ وَأَنْقَذَا)^(٥)
أي أن همز الوصل يكون قياسياً في ماضى ما زاد على أربعة أحرف ؛ وهو الخماسي والسداسي - وأمره ومصدره ، وأمر الفعل الثلاثي الساكن ثاني مضارعه كما مثل ، فإن كان ثاني مضارعه متحركاً، نحو يقوم - فإن الأمر منه لا يحتاج إلى همزة وصل ، نحو : « قم » . (٥) هو الدبر . وأصله : ستة كجمل ، حذف لامه - وهي الهاء

(*) « وهو لفعل » مبتدأ وخبر « ماض » نعت لفعل « احتوى » الجملة نعت ثان له « على أكثر » متعلق باحتوى « من أربعة » متعلق بأكثر (*) « والأمر والمصدر » معطوفان على فعل « منه » في موضع الحال من الأمر وما عطف عليه ، والهاء عائدة على الفعل « وكذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « أمر الثلاثي » أمر مبتدأ مؤخر والثلاثي مضاف إليه .

وابنٌ، وابنمٌ^(١)، وابنةٌ، وامرؤٌ، وامرأةٌ، واثنانٌ، واثنان^(٢)،
وأَيُّمُنٌ - المخصوص بالقسم^(٣).

وينبغي أن يزيدوا : « أل » الموصولة، « وَأَيُّمٌ » - لغةٌ في أَيُّمُنٌ ؛ فإن
قالوا : هي أَيُّمُنٌ فحذفت اللام - قلنا : وابنمٌ هو ابنٌ، فزِيدَتِ الميم^(٤)
(مسألة) لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركاتها - سَمِعُ حالات :

تشبيهاً بحروف العلة . وسكنت السين ، ثم جىء بالهمزة للتوصل للساكن، وكتعويض
عن اللام ، ويقال فيه : سه - بحذف العين ، ووزنه « قُل » . ولم يأت من الأسماء
ما حذف عنه إلا هذا - وقولهم « مذ » لأنها محذوفة من منذ . وست - بحذف اللام ،
ووزنه « فع » ويكون الإعراب على الهاء والتاء .

أما اسم ؛ فأصله « سمو » عند البصريين - ووسم عند الكوفيين ، حذفت لامه
على الأول وفاؤه على الثاني ، وسكن أوله وآتى بالهمزة توصلاً وتعويضاً كما سبق .
(١) هو بمعنى « ابن » والميم فيه زائدة للتوكيد والمبالغة ، كما زيدت في « زرقم » بمعنى
الأزرق . ومن ذلك قول المتلمس « أبى الله إلا أن أكون لها « ابناً »

وأصل ابن : بنو كعلم ؛ فعُل به ما تقدم .
(٢) أصلهما . ثنيان ، وثنيتان ، حذفت لامهما ، وسكنت التاء ، ثم جىء بالهمزة كما بينا
(٣) هو اسم مفرد مشتق من الميم بمعنى البركة ، والأكثر فتح همزته ويجوز كسرهما
وخرج « أيمن » في مثل : برء القوم بأيمنهم - فإنه جمع يمين ، وهمزته للقطع اتفاقاً .
(٤) وإلى مواضع همزة الوصل السماعية - أشار الناظم بقوله :

(وَفِي أَسْمٍ ، أَسْتِ ، ابْنِ ، ابْنِمٌ ، مُسَمِّعٌ وَأَثْنَيْنِ ، وَأَمْرِي ، وَتَأْنِيثٌ تَبَعٌ
وَأَيُّمُنٌ ، هَمْزُ أَلْ ، كَذَا وَيُبَدَلُ مَدًى فِي الْأَسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ)^(٥)
أى : سمع وحفظ همزة الوصل في الأسماء المذكورة . وفي قوله : وتأنيث تبع

(*) « وفي اسم » متعلق باسم وما بعده عطف عليه ، وجملة « تبع » نعت لتأنيث ومفعوله
محذوف - أى تبع مذكرة منها « وأيمن » معطوف على اسم است الخ فهو في موضع خفض ، ورفع على
الكتابة ؛ لأنه ملازم للرفع والابتداء « همز أل » همز مبتدأ وأل مضاف إليه « كذا » متعلق
بمحذوف خبر « ويبدل » فعل مضارع وثائب فاعله يعود على همز أل ، وهو مفعوله الأول « مداً »
مفعوله الثاني « في الاستفهام » متعلق ببديل « أو يسهل » عطف على يبديل .

وجوب الفتح في المبدوء بها « أَلْ »^(١) . ووجوب الضم في نحو :
أُنْطَلِقَ^(٢) واستخرج — مبنيين للمفعول ، وفي أمرِ الثلاثي المضموم
العين في الأصل نحو : اُقْتُلْ — اَكْتُبْ ؛ بخلاف : اَمْشُوا — اقْضُوا^(٣) .
ورُجِحَانُ الضَّمُّ على الكسر فيما عَرَضَ جَعَلُ ضَمَّةً عَيْنَهُ كسرةً ، من
نحو : أَغْزَى^(٤) ، قاله ابنُ النّاطم .
وفي تَكْمِلَةِ أَبِي عَلِيٍّ^(٥) : أنه يجبُ إشمامُ ما قبلَ ياءِ المخاطبةِ^(٦)

إشارة إلى أن المؤنث كالذكر ، وكذلك المثنى كالمفرد في جميع ما ذكر .
وإذا دخلت همزة الاستفهام على همز آل ، وكلاهما مفتوح لا يجوز حذفه — وجب
إبدال همزة الوصل ألفاً وهو الأرجح — أو التسهيل بين الهمزة والألف ؛ تقول : يَا أَمِيرَ
قَادِمٍ ؟ أَلْأَمِيرُ قَادِمٌ ، ولا يجوز حذف أحدهما لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، وسدبين
المصنف ذلك . (١) وذلك للخفة وكثرة الاستعمال .

(٢) من كل فعل ماضٍ مضموم ثالثه ضمّاً أصلياً ظاهراً .
(٣) فإن الهمزة فيهما مكسورة ، لأنّ بينهما في الأصل مكسورة ، والأصل :
اَمْشُوا — واقضُوا ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم الياء لالتقاء الساكنين ،
وضمت العين لمناسبة الواو . . (٤) فإن أصله : اغزوى ، استثقلت الكسرة على الواو
فنقلت ، ثم حذفت الواو للساكنين ؛ فالضم نظراً للأصل ، والكسر نظراً إلى الحالة
الراهنة . ولم يجز هذان الوجهان في « امشوا » ؛ لأنّ كسر الهمزة هو الأصل ، وقد
عضد بكسر العين أصلاً ، فألغى المعارض لمعارضته أصاين — بخلاف اغزى .

(٥) التكملة : كتاب في الصرف لأبي علي الفارسي ، ألفه تكملة لكتابه « الإيضاح »
قيل : إن سبب تأليفه ، أن عضد الدولة لما قرأ الإيضاح استقصره ، وقال لأبي علي :
ما زدت على ما أعرف شيئاً ، وإنما يصلح هذا للصبيان ، فصنف التكملة وحمله إليه ،
فلما اطلع عليه عضد الدولة قال : قد غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو ،
وقد عني به كثير من النحاة وتناولوه بالشرح والإيضاح .

(٦) وذلك تنبيهاً على الضم الأصلي . والمراد بالإشمام هنا : ما يسمى روماً عند
القراء ، وهو الميل بالضمّة نحو الكسرة .

وإخلاصُ ضَمِّ الهَمْزَةِ . وفي التسهيل^(١) أَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ تُشَمُّ قَبْلَ الضَّمِّ الْمُشْتَمَلِ^(٢) . وَرَجَحَانُ الْفَتْحِ عَلَى الْكَسْرِ فِي « أَيْمَنَ » - وَ « أُم » وَرَجَحَانُ الْكَسْرِ عَلَى الضَّمِّ فِي كَلِمَةِ « اسْم »

وَجَوَازُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ وَالِإِشْمَامِ فِي نَحْوِ: اخْتَارَ وَانْقَادَ مَبْنِيَيْنِ لِلْمَفْعُولِ وَوُجُوبُ الْكَسْرِ فِيمَا بَقِيَ^(٣) وَهُوَ الْأَصْلُ .

(مسألة) لَا تُحَذَفُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ الْمَفْتُوحَةُ^(٤) إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ ، كَمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ الْمَكْسُورَةُ نَحْوُ: (اتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا ؟ - اسْتَفْقَرْتُ لَهُمْ)^(٥) وَهُوَ الْأَصْلُ ؛ لِثَلَاثِ^(٦) يَلْتَبَسُ الْاسْتِفْهَامُ بِالْخَبَرِ ، وَلَا تُحَقِّقُ ؛ لِأَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ لَا تُثَبِتُ فِي الدَّرَجِ إِلَّا ضَرُورَةً كَقَوْلِهِ :

(١) كِتَابُ أَلْفِهِ ابْنِ مَالِكٍ تَسْهِيلاً وَتَلْخِيصاً لِكِتَابِهِ الْمُسَمَّى « الْفَوَائِدُ النَّحْوِيَّةُ » وَسَمَاهُ : « تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ وَتَكْمِيلُ الْمَقَاصِدِ » ، وَهُوَ كِتَابُ جَمْعِ مَسَائِلِ النَّحْوِ وَقَوَاعِدِهِ ، وَقَدْ عَنَى بِهِ الْعُلَمَاءُ مِنْ بَعْدِهِ ، وَوَضَعُوا عَلَيْهِ شُرُوحاً كَثِيرَةً .
(٢) أَى إِذَا أَشْمَتَ الثَّالِثُ - أَشْمَتِ الْهَمْزَةُ ، وَإِلَّا فَلَا .

(٣) أَى مِنْ الْأَلْفَاظِ الْمَسْمُوعَةِ ، وَكَذَلِكَ الْمَصَادِرُ وَالْأَفْعَالُ . وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ : أَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ تَكُونُ مَكْسُورَةً ، وَتَفْتَحُ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ - وَمِيعَةٍ ، وَمَعَ أَيْمَنَ وَأَيْمُنَ عَلَى الرَّاجِعِ . وَتَضُمُّ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ لَازِمَةٌ . وَيَجُوزُ فِي اسْمِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ وَهُوَ أَرْجَحُ .
(٤) وَذَلِكَ فِي « أَل » ، وَ « أُم » فِي لُغَةِ حَمِيرٍ ، وَأَيْمَنَ ، وَأَيْم .

(٥) الْأَصْلُ : اتَّخَذْنَاهُمْ - اسْتَفْقَرْتُ - بِهِمْزَةً مَفْتُوحَةً لِلْاسْتِفْهَامِ فَهِيَ مَكْسُورَةٌ لِلْوَصْلِ ، حُذِفَتِ الثَّانِيَّةُ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِالْأُولَى ، وَكَأَنَّهَا حُذِفَتِ الْمَضْمُومَةُ فِي نَحْوِ : اضْطَرَّ الرَّجُلُ ؟ فَإِنَّ أَصْلَهُ بِهِمْزَةً وَصَلْ مَضْمُومَةٌ ، فَلَمَّا دَخَلَتْ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ الْمَفْتُوحَةُ حُذِفَتِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ . وَقَدْ تَرَكَ مَقْتَضَى الْقِيَاسِ لِلْسَبَبِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ . ٦٣ - ص ٦ - الْمُنَاقِقُونَ (٦) هَذَا تَمْلِيلٌ لِقَوْلِهِ : لَا تُحَذَفُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ الْمَفْتُوحَةُ . . إلخ

• أَلَا أَرَى إِنِّنِ أَحْسَنَ شَيْعَةٍ •^(١)

— بل الوجه أن تبدل ألفاً. وقد تسهل^(٢) مع القصير، تقول: أحسن عندك — وآمن الله يمينك؟؛ بالمد على الإبدال راجحاً — وبالتسهيل مرجوحاً، ومنه قوله: • أَلْحَقَّ إِنِّ دَارَ الرَّبِّابِ تَبَاعَدَتْ •^(٣)
وقد قرئ بهما في نحو: (الذِّكْرَيْنِ — آلَانِ).

(١) صدر بيت من الطويل لم ينسب لقائل، وعجزه:

• عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مَيِّ وَمِنْ جُمْلِ •

اللغة والاعراب. شيعه: هي السجية والطبيعة، وجمعها: شيم. حدثان الدهر: صروفه وأحداثه. جمل: اسم امرأة. «ألا» أداة تنبيه «لا» نافية «اثنين» مفعول أول لأرى «أحسن» مفعول ثان له «شيعه» تمييز «على حدثان» جار ومجرور متعلق بأحسن، والدهر مضاف إليه «مئ» متعلق بأحسن كذلك.

والعنى: إنه لا يرى من طبعه وشيمته أحسن منه ومن جمل على تحمل أحداث الدهر ونوازلها والشاهد: في «اثنين» فإن الهمزة فيه للوصل. وحققنا أن تسقط في الدرج، ولكن الشاعر أثبتنا لضرورة الوزن،

(٢) التسهيل: أن ينطق بها بين الهمزة والألف.

(٣) صدر بيت من الطويل — وعجزه:

• أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبِكَ طَائِرٌ •

وقد استشهد به سيبويه ونسبه إلى عمر بن أبي ربيعة. ونسبه العيني: إلى حسان ابن يسار التغلبي.

اللغة والاعراب: الرباب: اسم امرأة. تباعدت: صارت بعيدة عنك. انبت: انقطع. حبل: الحبل معروف، ويراد به هنا: العهد وأسباب المودة والصلة. «أَلْحَقَّ» الهمزة الأولى للاستفهام، والثانية أداة التعريف، و«الحق» منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم «إن» شرطية «دار الرباب» دار فاعل لمحذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت، والرباب مضاف إليه. والجواب محذوف لدلالة السياق عليه «أن

قلبك طائر « أن ومعمولاهما في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وقيل : الحق بالرفع مبتدأ وما بعده خبر ، وليس هذا بسليم .

والمعنى : أخبرني وأصدقني ! إذا تباعدت عنك دار الرباب ، أو انقطع ما بينكما من أواصر الألفة والمحبة وعهد الإخاء ، هل الحق أن قلبك يطير معها ، ويذهب عقلك حزناً عليها ؟ وكفى بذلك عن شدة اضطرابه وخفقانه .

والشاهد : في قوله « أَلحق » حيث نطق الشاعر بهمزة «أل» تسهلاً - أى بين الهمزة والألف قصرأ - وهذا مرجوح ، والكثير الراجح : إبدال همزة أل التالية لهمزة الاستفهام - ألفاً .

الأسئلة والتمرينات

١ — عرف التصريف - ووضح الغرض منه . وبين فيم يكون ؟ مع التمثيل .

٢ — اشرح قول ابن مالك :

بضمن فعلٍ قابلٍ الأصل - قول في وزن ، وزائدٌ بلفظه اكتفى

وبين على ضوئه . كيف تزن الكلمة ؟ وما وزن : سافر - مستغفر - انكسر ،

٣ — بماذا يعرف الحرف الأصلي من الزائد ؟ اذكر بعض الضوابط لذلك ، وما حكم وزن ما فيه تقديم أو تأخير ؟ اذكر أمثلة موضحة ،

٤ — اذكر شروط زيادة الواو والياء : ثم شرط زيادة الهمزة والنون - مع التمثيل .

٥ — عرف همزة الوصل ، ولم سميت بذلك ؟ وما الفرق بينها وبين همزة القطع نطقاً وكتابة ؟

٦ — بين موضع الاستشهاد في هذا الباب بما يأتي ، وزن ما تحه خط :

قال تعالى : (قل الله أذن لكم أم على الله تفترون ؟ وقال موسى لأخيه

هارون اخلقني في قومي . رب أرني أنظر إليك) . وفي الحديث : « إذا

لقيت الكافر قَالَ بوجه مكفهر » .

حُب بالزور الذي لا يُرى منه إلا صفحة ولم

٧ — اذكر مواضع همزة الوصل القياسية . ثم بين متى يجب ضم الهمزة ؟ ومتى يجب فتحها وكسرها ؟ ومثل لما تقول .

٨ — به يستشهد النحويون بما يأتي مع إعراب ما تحته خط .

إذا جَاوَزَ الإثنين سر فإنه بنثٌ ومكثير الوشاة فمين

لأنسبَ اليومَ ولا خلةً اتسع الخـمـرق على الراقع

ولا تُبَادِر في الشُّتَاء ولذُبنا أَلْقِدَر تنزلها بفـيـر جِعَال

نث الحديث : أنشأه . الوشاة : جمع واش وهو النمام . الجعال : خرقه ينزل بها القدر .

٩ — زن الكلمات الآتية واضبطها ، وبين المجرد منها والمزيد مع النص على أحرف الزيادة

الله . أب . خال . رسالة . مدعو . سعة . قل . أم . كبس . ترو . وأجب .

« نموذج »

— ١٠ —

| الكلمة | وزنها | الكلمة | وزنها | الكلمة | وزنها |
|-------------------|---------------|-----------|-----------|-----------------|------------|
| هادٍ | فاع | أب | فَعَّ | يدعون | وزنها |
| عربي | فَعَلَى | قُلْتُ | فُلْتُ | بواو الجماعة | بَفْعُونَ |
| صنائع | فَعَانِل | آرام | أَعْمَال | يدعون | بَفْعُلْنَ |
| كَيْسٌ | فَعِيل | استحقَّ | استفعل | الواو لام الفعل | |
| لم يَسْعَ | لم يَفْعَ | مُرَّ | افعل | استفعلالة | استفعلالة |
| إنما أقامتم | نَفَاعَلْتُمْ | إنسا | افْعَ | اخْلَوْلَى | افْعَوْلَ |
| مرجوة | مَفْعُول | الله | الْعَال | قُمَ | قُلْ |
| مَقُول | مَفْعُل | سَنَة | فَعَمَ | ع | ع |
| إداراً | نَفَاعَل | آجال | أَفْعَال | آتَى | أَفْعَل |
| جهات | عِلَات | نَحْيَة | نَفَعِلَة | انقَادَ | انفَعَل |
| ارعوى | افْعَلْ | سَرَى | فَعِيل | اضْطَلَى | افْتَعَل |
| إفادة | إِفْعَلَة | صِلْ | عِلْ | ثَقَاة | فَعَلَه |
| وَلَّ | فَعَّ | دَعُوا | عَلُوا | اضْفَارَ | افْعَالٌ |
| رُدَّ « فعل أمر » | افْعَلْ | اطَّيَّرَ | تَفَعَّل | يَرَى | يَفْعَلْ |
| رُدَّ « فعل ماض » | فَعِلَ | آثَار | أَفْعَال | سَمَعَة | عَلَه |
| أَيَّأَى | فِيَالع | نَرَى | نَفَل | سَكَنَ | قُلْنِ |

(باب الإبدال)

باب الإبدال

(١) سيمر بك في هذا الباب أربعة ألفاظ اصطلاحية هي : الإبدال - والقلب - والإعلال - والتعويض ، ولكل منها مدلوله الخاص . ولهذا رأينا أن تبدأ بتوضيحها ، وبيان العلاقة بينها .

(أ) فالإبدال هو : جعل حرف مكان حرف آخر ؛ سواء كان الحرفان صحيحين . مثل : تلعم - وتلعم ، ومدكر - ومدسكر ، أم معتلين مثل : قال - وباع ؛ فإن أصلهما : قول - ويبيع ، أم مختلفين نحو : دينار - وقيراط ؛ أصلهما : دينار - وقيراط .
(ب) والقلب : خاص بتحويل أحد حروف الة أو الهمزة إلى آخر منها ؛ كقلب الواو ألفاً من قول - إلى قال ، والياء همزة إذا كانت متطرفة بعد ألف زائدة نحو : بناء ؛ فإن أصله : بناء ، والواو المتوسطة ياء بعد كسرة مثل : قيام - والأصل قوام ؛ فهو أخص من الإبدال .

(ح) أما الإعلال فهو : تغيير أحد حروف الة أو الهمزة ؛ بقلبه إلى آخر منها - أو حذفه - أو تسكينه تخفيفاً ، مثل : قام - وأصله : قوم . وصاح - وأصله : صيح ، تحركت الواو والياء وانتقح ما قبلهما فقلبتا ألفين ، ويسمى هذا إعلالاً بالقلب .
ومثل : مقول من قال - وأصله : مقوول ، نقلت ضمة الواو إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذف الأول منهما لذلك ؛ فهذا إعلال بالتسكين ثم بالحذف .

(د) وأما التعويض أو العوض فهو : حذف حرف والاستغناء عنه بآخر أيّاً كان ذلك الحرف ؛ صحيحاً أو معتلاً ، وسواء حل العوض مكان المحذوف - أم في غير مكانه مثل : تاء عدة - وهمزة ابن . وقد يكون العوض عن حركة ، كسين اسطاع ؛ فإنها عوض عن حركة عينه . وعلى هذا : فالعوض لا يتقيد بحرف ولا بمكان معين . أما الإبدال فإنه وإن كان لا يتقيد بحرف - إلا أنه يتقيد بمكان المحذوف .
والإعلال يتقيد بأحرف الة ، والقلب نوع من الإبدال والإعلال ، وتكون العلاقة بينهما على النحو الآتي :

(أ) بين الإبدال والقلب عموم وخصوص مطلق ؛ فكل قلب إبدال ولا عكس يجتمعان في نحو : « باع » ، وينفرد الإبدال في مثل : « اصطر » .
(ب) وكذلك الشأن في الإبدال والتعويض ؛ فكل إبدال تعويض ولا عكس ، يجتمعان في مثل « اصطر - واذكر » ، وينفرد التعويض في نحو : « عدة » .

الأحرف التي تُبدل من غيرها إبدالاً شائماً^(١) لغير إدغام^(٢) - تسعة^(٣) يجمعها « هـ أ ت موطياً ». وخرج بقولنا شائماً - نحو قولهم في « أصيلاًن » - تصغير أصيل على غير قياس^(٤) ، وفي « اضطجع » وفي نحو : « عليّ » في الوقف : أصيلاًل - والطنج - وعليج . قال :
* وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاًلَ أَصَائِلَهَا *^(٥)

(ح) أما الذي بين الإبدال والإعلال - فعموم وخصوص من وجه ؛ يجتمعان في نحو : « قال - وصاح » ، وينفرد الإبدال في نحو : « اضطبر - ومدكر » ، والإعلال في نحو : « يقوم » .
(١) أى مطرداً وقليلاً يضطر إليه في التصريف ، ويوقع عدمه في خطأ ، كقولك في قال : « قول » .

(٢) أما الإبدال الشائع للإدغام فيقع في جميع الحروف - ما عدا الألف اللينة ؛ فإنها تسكونها لا تدغم ، ولا يدغم فيها ، وليس مكانها هذا الباب .

(٣) أى لزيادته على أصله المكبر ، وقيل : هو تصغير « أصلان » جمع أصيل - كبير وبُمران ، وهو غير قياسى أيضاً ؛ لأن الجمع إنما يضر على لفظ واحد .

(٤) صدر بيت من البسيط - للنايفة الديناني ، وقد استشهد به سيبويه ، وعجزه :

* أَعْيَتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ *

اللغة والاعراب - أصيلاًل ، الأصيل : ما بين العصر وغروب الشمس - وجمعه أصلان ، وصغر على أصيلاًل بقلب النون لأمأ . أعيت : ضعفت وعجزت . وفي رواية : عَيْتَ - والمعنى واحد . الربع : المنزل والدار . « أصيلاًل » ظرف زمان لوقفت « جواباً » مفعول مطلق لمحدوف . أى أعيت عن أن تجيب جواباً « وما » الواو للحال « وما » نافية « بالربع » ، متعلق بمحدوف خبر مقدم « من أحد » مبتدأ مؤخر على زيادة « من » والجملة في محل نصب حال .

والمعنى : وقفت بدار المحبوبة وقت الأصيل أسأل عنها وعن أخبارها ، فعجزت للدار عن إجابتي ، وليس هناك أحد يجيبني .

والشاهد : إبدال النون في أصيلاًل - لاما لقرب النخرج ، وهذا شاذ ونادر .

وقال : * مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالْطَّجَعِ * ^(١)

وقال : * خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيسَجٍّ * ^(٢)

(١) عجز بيت من الرجز ؛ لمنظور بن حية الأسدي يصف ذئبا ، وصدره :

* كَمَا رَأَى أَنْ لَا دَعَةَ وَلَا شَيْعَ * وقبله :

يَارُبُّ أَبَازٍ مِنَ الْمُفْرِصَدَعِ تَقْبِضَ الذَّئْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ

اللغة والاعراب . أباز : هو الذي يكثر القفز - والمراد به ظبي . المفرد : هومن الطباء - الذي لونه لون التراب . تقبض الذئب : جمع نفسه وتهايا للوثوب عليه . دعة ، الدعة : الراحة وسعة العيش ، مال : أشرف وركن . أروطاة : واحدة الأروطى ، وهو شجر من شجر الرمل له ثمر كالمناب . حقف : هم ما اعوج وانحنى من الرمل ، والجمع أحقاف . الطجع : اتسكا على الأرض . « لما » شرطية « رأى » فعل الشرط وفاعله يعود على الذئب « أن » مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن « دعه » اسم لا « مال » جواب الشرط والفاعل يعوا ، على الذئب أيضا « فالطجع » الفاء عاطفة ، والطجع فعل ماض والفاعل يعود على الذئب أيضا .

والمعنى : أن هذا الذئب ، لما رأى أنه لم يجد راحة من التعب ، ولم يشبع بأكل ، ركن إلى شجرة من الأروطى في منحى من الرمل ، واتسكا على جنبه ليستريح .

والشاهد : إبدال اللام من الضاد شذوذاً ، وأصله : اجتجع قلبت التاء طاء لوقوعها بعد حرف الإطباق ، ثم الضاد لأمّا ، والأول إبدال قياسى ، والثانى شاذ ونادر .

(٢) هذا من شواهد سيبويه ، وهو رجز لرجل من أهل البادية لم يمين اسمه . وبعده :

الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْمَشِجِّ وَبِالْفَدَاةِ كَتَلَ الْبَرْنَجَ
يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصَّيْجِ

اللغة والاعراب . عويف : تصغير عوف - اسم رجل . العشج : هو العشى - وهو آخر النهار . كتل : جمع كتلة - وهى الشئ المجتمع ، وبرى : فلق - وهو ما قطع . البرنج : البرنى - وهو نوع من التمر الجيد . الود : الوتد . الصييج : الصيصى ، وهو قرن البقرة ، يريد : أنه شديد التماسك فيحتاج إلى علاج لقلعه . « خالى » مبتدأ

وتسمى هذه اللغة: عَجَجَة قَضَاعَة^(١). ومعنى «هَدَأْتُ» — سَكَنْتُ
و «مُوطِيًا» من أَوْطَاتِهِ — جعلته وَطِيئًا ، فالياء فيه بدل من الهمزة .
وَذِكْرُهُ^(٢) الهاءُ زيادةٌ على ما في التَّسْهِيلِ ؛ إذ جَمَعَهَا فيه في : «طَوَيْتُ
دَائِمًا» ثم إنَّه لم يَتَكَلَّمْ هُنَا عَلَيْهَا مَعَ عَدَّةِ إِيَّاهَا ؛ وَوَجْهُهُ أَنَّ إِبْدَالَهَا
مِنْ غَيْرِهَا إِنَّمَا يَطَّرِدُ فِي الْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ : «رَحْمَةً - وَنِعْمَةً» ، وذلك
مذكور في بابِ الْوَقْفِ .

وَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنْ غَيْرِ التَّاءِ فَمُسْمُوعٌ ؛ كَقَوْلِهِمْ : هَيَّاكَ - وَلَهْنِكَ قَائِمٌ -
وَهَرَقْتُ الْمَاءَ - وَهَرَذْتُ الشَّيْءَ - وَهَرَخْتُ الدَّابَّةَ^(٣) .

(فصل في إبدال الهمزة) ، تبدلُ من الواو والياء في أربع مسائل :
إِحْدَاهَا : أَنْ تَنْطَرَفَ إِحْدَاهُمَا^(٤) بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ نَحْوُ : كِسَاءٌ

«عويف» خبر أو بدل ، «وأبو عليج» — معطوف عليه ومضاف إليه «المطعمان»
خبر لمبتدأ محذوف — أى هما ، أو خبر عن خالى وأبو علي .

والشاهد : في «أبو عليج» فإن أصله أبو علي ، فأبدلت الياء المقرة جيمًا في الوقف
وكذلك الحال في العُشج - والبرنج - والصيصج ، وهو إبدال شاذ .

(١) وهناك عَجَجَة في قَضَاعَة ، يحولون الياء جيمًا مع العين فيقولون : هذا راعج
خرج معجج ؛ يريدون : هذا راعى خرج معى .

(٢) أى الناظم . (٣) فقد أبدلت في الجميع — الهاء من الهمزة ؛ لاتفاقهما في
الخرج ، والأصل : إِيَّاكَ - ولأنَّكَ - وأرقت الماء - وأردت الشئ - وأرحت الدابة .
(٤) إما حقيقة بأن تقع في آخر الكلمة — كما مثل الصنف ، أو حكمًا بأن يقع بعد
أحدهما حرف من شأنه عدم اللزوم ، ولو كان لازماً بالفعل للكلمة ؛ وذلك كالتاء
العارضة للتأنيث للفرق بين وصفي المذكر والمؤنث ، كِتَاءٌ - وَبِتَاءَةٌ ، وكزيادتي التأنيث
العارضتين نحو . رداًين وكساءان - ورداءين وكساءين ؛ مما همزته بدل من أصل ،
أو من حرف إلحاق . أما المبدلة من ألف التأنيث — فيجب قلبها واوًا في التأنيث .

وَسَمَاءَ . وَدُعَاءَ^(١) ، ونحو : بِنَاءٍ وَظَبَاءٍ وَفِنَاءٍ^(٢) ؛ بخلاف نحو : قَاوِلٍ وَبَايَعٍ
وإِدَاوَةٍ وَهِدَايَةٍ^(٣) ، ونحو : غَزَوٍ - وَظَنِي^(٤) ، ونحو : وَاوٍ - وَآي^(٥)
وتشَارِكُهُمَا فِي ذَلِكَ : الْأَلِفُ فِي نَحْوِ : حَمْرَاءَ ؛ فَإِنَّ أَصْلَهَا حَمْرَى كَسَكْرَى
فَزِيدَتْ أَلِفٌ قَبْلَ الْآخِرِ لِلدَّ ، كَأَلَفَ كِتَابَ وَغُلَامَ ، فَأُبْدِلَتْ
الْثَانِيَةُ هَمْزَةً^(٦) .

الثانية : أَنْ تَقَعَ إِحْدَاهُمَا عَيْنًا لِاسْمٍ فَاعِلٍ فِعْلٍ أُعْلِنَتْ فِيهِ^(٧) نَحْوُ :

(١) الهمزة فهين مبدلة عن واو .

(٢) الهمزة فهين مبدلة عن ياء ، وإبدال الواو والياء همزة ابتداء لتطرقهما إثر
ألف زائدة - رأى ابن مالك وآخرين ، وقيل : إنها أبدلتا الفين لتحركهما إثر فتحة ،
والحاجز بينهما ساكن معتل فهو غير حصين ، ثم قلبت الألف همزة لالتقاء ساكنة مع
الألف الأولى الزائدة ، والألف إذا تحركت قلبت همزة

(٣) فإنه يجب التصحيح لعدم التطرف في قَاوِلٍ وَبَايَعٍ ، ولأن تاء التأنيت غير
عارضة في إدَاوَةٍ وَهِدَايَةٍ ، بل هي لازمة لصيغة الكلمة وبنيتها ، وليس للكلمة معنى
بدونها . والإدَاوَةُ : إناء صغير من الجلد يتخذ للواء .

(٤) لأنه لم تتقدم عليهما ألف .

(٥) لأن الألف فيهما أصل وليست زائدة ، و « واو » : اسم للحرف « و » -
ووزنها « قَعْل » . و « آي » : جمع آية ، وهي العلامة - أو القطعة من السورة ،
ووزنها « قَعْل » . (٦) والخلاصة : أن الواو والياء والألف إذا تطرفت

إحداها تطرفاً حقيقياً أو حكماً إثر ألف زائدة - قلبت همزة .

(٧) أى أعلت عين فعله ، سواء كان اسم الفاعل مؤنثاً - أو مثنى - أو مجموعاً .
ومثله : كل اسم على وزن « فاعل » أو « فاعلة » وإن لم يكن وصفاً « اسم فاعل » ،
كقولهم : « جَائِزٌ » للبستان . قال الشاعر :

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي جَائِزٍ أَيْنَا الرِّيحُ تُعْمِلُهَا تَعِيلٌ

وقولهم : جَائِزَةٌ - للخشبة المعترضة وسط السقف .

قَائِلٌ وَبَائِعٌ^(١) — بخلاف نحو: عَيْنٌ فَهوَ عَايِنٌ، وَعَوَرَ فَهُوَ عَاوَرَ^(٢).
(الثالثة) أن تقع إحداهما بعد ألف مفاعل^(٣)، وقد كانت مَدَّةً زائدةً في الواحد^(٤) نحو: عَجَازٌ وَصَحَائِفٌ، بخلاف: قَسْوَرَةٌ

(١) فإن أصلهما: قَاوَلٌ — وبائع. فأعلا بقلب كل من الواو والياء همزة — أو ألفاً ثم همزة؛ حملا على الفعل: قال — وباع.

(٢) يقال: عَيْنٌ عَيْنًا وَعَيْنَةٌ — عظم سواد عينه في سعة فهو عَايِنٌ. والعَوَرَ: ذهاب حس أحد العينين، وإنما صححت الواو والياء في اسم الفاعل؛ لأنها لم تعمل في الفعل خوف الالتباس بمان وعار. وإنما يعمل الوصف حملا على الفعل. وإلى المسألتين السابقتين يشير الناظم بقوله:

(أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ «هَدَأْتُ مُوْطِيًا» فَأَبْدَلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا آخِرًا أَثَرُ أَلْفٍ زِيدَ، وَفِي فَاعِلٍ مَا أَعْلَى عَيْنًا ذَا اقْتَفَى)^(٥)
أى: أن أحرف الإبدال التي تبدل من غيرها إبدالا شائعا — تسعة أحرف مجموعة في هذه العبارة: «هَدَأْتُ مُوْطِيًا». ثم ذكر أن الهمزة تبدل من الواو والياء إذا تطرفنا ووقعتا بعد ألف زائدة، وكذلك إذا وقعت كل منهما عينا في صيغة «فاعل» وأعلت في فعله. وقوله: «ذَا اقْتَفَى» — أى اتبع وروعى. والإشارة، إلى إبدال الواو والياء همزة. (٣) المراد: «مفاعل» وما يشبهه في عدد الحروف والحركات؛ من كل جمع تكسير ثلثة ألف بعدهما حرفان مكسور أولهما؛ كفعائل وفواعل.

(٤) واللام صحيحة. وقيل في علة الإبدال: إنه عند جمع قلادة على «مفاعل» — وقعت ألفها بعد ألف الجمع؛ فاجتمع ألفان ولا يمكن حذف أحدهما لفوات الغرض المقصود منه، فوجب تحريك المدة بالكسر لتسكون كعين مفاعل، والألف إذا حركت قلبت همزة. ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة — بألف قلادة.

(*) «أحرف» مبتدأ «الإبدال» مضاف إليه «هَدَأْتُ مُوْطِيًا» خبر المبتدأ مقصود لفظه «من واو» متعلق بأبدل «ويا» بالنصر — عطف عليه.
(*) «آخِرًا لَثَرُ» ظرفان متعلقان بمحذوف نعت لواو وياء — أو حالان «ألف» مضاف إليه. وجملة «زِيدَ» بالبناء للمجهول نعت لألف «وَفِي فَاعِلٍ» متعلق بالفتى «مَا» اسم موصول مضاف إليه «أَعْلَى» الجملة صلة ما «عَيْنًا» تمييز محول عن الفاعل «ذَا» اسم إشارة مبتدأ جملة «اقْتَفَى» خبره، وهو ماضٍ للمجهول ونائب فاعله يعود إلى ذا.

وَقَسَاوِرٌ^(١) وَمَعِيشَةٌ وَمَعَايِشٌ^(٢) وَشَذُّ مُصِيبَةٍ وَمَصَائِبٌ، وَمَنَارَةٌ وَمَنَازِرٌ^(٣)
ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألف^(٤) نحو : قِلَادَةٌ
وَقِلَائِدٌ ، وِرِسَالَةٌ وِرَسَائِلٌ .

الرابعة : أن تقع إحداهما ثانياً حرفين كَيْنَيْنِ بينهما ألفٌ مفاعل^(٥)
سواء كان اللَّيْنَانُ : ياءين كَنِيَاثٍ جمع نَيْفٍ^(٦) — أو واوين كأَوَائِلٍ

- (١) لأن الواو ليست بعدة . والقسورة : الأسد ، ويقال فيه : قَسَوْرٌ بغير تاء .
(٢) لأن المدة في المفرد أصلية ، وحرف المد الأصلي متحرك بأصله ؛ فإذا وقع بعد
ألف «مفاعل» تحرك بحركته فلا يبدل .
(٣) أى بالإبدال ، مع أن المدة في المفرد أصلية ، والقياس : مصابو — ومناور ،
وشذ كذلك : معائش — بالهمزة .
(٤) فتقلب همزة في الجمع .
وإلى المسألة الثالثة من قلب الواو والياء والألف همزة — يشير الناظم بقوله :
(وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقِلَائِدِ)^(٧)
أى أن حرف المد « وهو حرف العلة الذى قبله حركة تناسبه » ، إذا كان ثالثاً
زائداً فى الواحد — يبدل همزة ؛ إذا ولى ألف الجمع الذى على وزن « مفاعل » نحو :
قِلَادَةٌ — وقِلَائِدٌ . وقد أشار الناظم إلى بعض الشروط بقوله : « والمد زيد ثالثاً
فى الواحد » ، ولم يفصل اعتماداً على المثال .
(٥) أو مشابهه كذلك — لا ألف « مفاعل » ولا ما يشبهه بشرط صحة اللام .
(٦) النيف : كل ما زاد على العقد إلى العقد الثانى ، من ناف — إذا زاد ؛ يقال :
عشرة ونيف . والنيف : الزيادة — والفضل — والإحسان .

(*) « والمد » مبتدأ ، وجملة « زيد » حال من ضمير « يرى » الواقع خبراً عن المبتدأ « ثالثاً »
حال م . ضمير زيد — أو من نائب فاعل يرى ، وهو على الأول من قبيل الحال المتداخلة — وعلى
الثانى حال مترادفة « فى الواحد » متعلق بزيد « همزاً » مفعول ثانٍ ليرى ، إن كانت علمية وثائب
فاعله هو للمفعول الأول — أو حال من ضمير يرى إن كانت بصرية « فى مثل » متعلق بيرى
« كالقِلَائِدِ » مضاف إليه على زيادة السكاب من المضاف والمضاف إليه .

جمع أول- أو مختلفين كسيائد جمع سيّد ؛ إذ أصله سيود^(١) وأما قوله :
 * وَكَلَّحَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ *^(٢) - فأصله بالعواوير ؛ لأنه جمع عوار ،
 وهو الرّمْد ، فهو مفاعيل كطواويس - لا مفاعل ؛ فلذلك صُحِّح .
 وعكسه قول الآخر : * فِيهَا عَيَائِلٌ أُسُودٍ وَنُورٌ *^(٣) فأبدلت الهمزة
 من ياء مفاعيل ؛ لأنَّ أصله « مفاعل » ؛ لأنَّ عَيَائِلَ جمع عَيْل - بكس
 الياء - واحدُ العِيَال ، والياء زائدة للإشباع - مثلها في قوله :

(١) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمنا
 ومثله : صوائد - جمع صائد ، وبوائع - جمع بائعة . ويشترط صحة اللام في الجميع .
 (٢) عجز بيت من الرجز ، لجندل بن المثنى الطهوي ، بصف الدهر وما لقيه منه ؛
 حين كبرت سنه وانحنت عظامه ، وأصابته الأقداء عينه . وصدّره :

* حَتَّى عِظَامِي وَأَرَاهُ نَائِرِي *

اللغة والاعراب . حتى : قوس . نائري : قاتلي ، والنائر : الدم والطلب به ،
 والجمع أثار وآثار ، ونائر به : طلب دمه وقتل قاتله . كحل عينه : وضع فيها الكحل
 تزييناً لها ، وفيه تخفيف الحاء وتشديدها . العواوير : جمع عوار ، وهو اللحم ينزع من
 العين - وسائل يؤخذ من شجر ويجفف ويوضع في العين . «حتى» فعل ماض ، وفاعله ،
 وفاعل كحل - يعرّض على الدهر ، في قوله مخاطباً زوجته :

غَرَّكَ أَنْ تَقَارَبْتَ أَبَاعِرِي وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّمْرَ ذَا الدَّوَارِ

حَتَّى عِظَامِي الخ

وقد جعل الشاعر ما فعله الدهر بعينه من الأذى والوجع - كحلا على طريق المجاز .
 والشاهد : تصحيح الواو في «العواوير» وعدم إبدالها همزة ؛ لما ذكره المصنف
 من أن أصله : العواوير على وزن مفاعيل - لا مفاعل ؛ لأن من حق جمع الاسم
 الذي على هذه الحال أن تقلب ألفه ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ، ولكن الضرورة
 جعلت الشاعر يحذف الياء ويكتفي بالكسرة مع الاعتداد بها وكأنها موجودة .
 (٣) شاهد من كلام حكيم بن معية الربيعي . وقد تقدم الكلام عليه في باب جمع التكسير

..... * تَنْتَاقُ الصَّيَارِيفِ * (١) فذلِكَ أُعِلَّ

(وهناك مسألة خاصة بالواو) : اعلم أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ واوَان ، وَكَانَتْ

(١) قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ ، لِلْفَرَزْدَقِ الشَّاعِرِ الشُّهُورِ - يَصِفُ نَاقَةً بِالْقُوَّةِ
وَسُرْعَةِ السَّيْرِ فِي الْمَوَاجِرِ ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ تَنْفَى : تَبْعِدُ وَتَطْرُدُ . يَدَاهَا الْمُرَادُ : يَدَا النَّاقَةِ الَّتِي يَصِفُهَا
هَاجِرَةٌ ، الْمَاجِرَةُ : نِصْفُ النَّهَارِ عِنْدَ اشْتِدَادِ الْحَرِّ . الدَّرَاهِمُ : جَمْعُ دِرْهَمٍ - لُغَةٌ فِي دِرْهَمٍ ،
تَنْقَادُ : مَصْدَرُ تَقَدَّ الدَّرَاهِمِ - إِذَا مِيزَ رَدِّيُّهَا مِنْ جِيدِهَا ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ . الصَّيَارِيفُ :
جَمْعُ صَيْرِفٍ ، وَيُقَالُ لَهُ : صَيْرِفٌ - وَصِرَافٌ ، وَهُوَ الْخَبِيرُ بِالنَّقْدِ الَّذِي يَبَادِلُ عَلَى بَعْضِهِ بَعْضَ
« يَدَاهَا » يَدَا فَاعِلٍ تَنْفَى مَرْفُوعٌ بِالْأَلْفِ لِأَنَّهُ مَثْنٍ ، وَضَمِيرُ الْغَائِبَةِ مَضَافٌ إِلَيْهِ « الْحَصَى »
مَفْعُولُهُ « فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ » فِي كُلِّ مَتَعَلِّقٍ بِتَنْفَى ، وَهَاجِرَةٌ مَضَافٌ إِلَيْهِ « نَفَى الدَّرَاهِمِ » نَفَى
مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لَتَنْفَى الدَّرَاهِمِ مَضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ « تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ » تَنْقَادُ
فَاعِلٌ لَتَنْفَى وَالصَّيَارِيفُ مَضَافٌ إِلَيْهِ ، مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِفَاعِلِهِ .

وَالْمَعْنَى : أَنَّ هَذِهِ النَّاقَةَ لِقُوَّتِهَا وَسُرْعَتِهَا - تَدْفَعُ يَدَاهَا الْحَصَى وَتَطْرُدُهُ عَنْ وَجْهِ
الْأَرْضِ ، وَهِيَ سَائِرَةٌ وَقْتُ الْمَاجِرَةِ ؛ فَيَقْرَعُ بَعْضُهُ بَعْضًا وَيَسْمَعُ لَهُ صَوْتٌ ، كَمَا يَدْفَعُ
الصَّرَافُ الدَّرَاهِمَ فَيَسْمَعُ لَهَا صَوْتٌ وَرَيْنٌ .

وَالشَّاهِدُ : فِي الصَّيَارِيفِ ؛ فَهُوَ جَمْعُ صَيْرِفٍ ، وَالْقِيَاسُ فِي جَمْعِهِ : صَيَارِفٌ ، أَوْ
صَيَارِفَةٌ - بِزِيَادَةِ تَاءٍ لِلنَّسَبِ ، كَالْأَزَارِقَةِ - وَالْأَشَاعِرَةِ ، وَلَكِنَّهُ أَشْبَحَ كَسْرَةَ الرَّاءِ فَتَوَلَدَتْ
عَنْهَا يَاءٌ زَائِدَةٌ . وَقَدْ أَشَارَ النَّاطِقُ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الرَّابِعَةِ بِقَوْلِهِ :

(كَذَلِكَ ثَانِي كَيْتَيْنِ اكْتَفَا مَدَّ « مَفَاعِلَ » كَجَمْعٍ نِيْمًا) (٢)

أَيُّ : كَذَلِكَ تَبْدُلُ الْهَمْزَةِ مِنْ ثَانِي حَرْفَيْنِ لَيْنَيْنِ اكْتَفَا - أَيْ أَحَاطَا - بِمَدَّةِ
« مَفَاعِلَ » وَتَوَسَّطَتْ هِيَ بَيْنَهُمَا . كَمَا لَوْ جَمَعْتَ كَلِمَةَ نَيْفٍ جَمْعَ تَكْسِيرٍ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ :
نَيَافٍ ؛ بِإِبْدَالِ الْيَاءِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ أَلْفِ الْجَمْعِ - هَمْزَةً .

(*) « كَذَلِكَ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ « ثَانِي » مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ « لَيْنَيْنِ » مَضَافٌ إِلَى
« اكْتَفَا » أَلْفُ الْاِثْنَيْنِ فَاعِلٌ وَالْجُمْلَةُ صِفَةُ لَيْنَيْنِ « مَدَّ » مَفْعُولٌ اكْتَفَاءً « مَفَاعِلَ » مَضَافٌ إِلَى
مَنْوُوعٍ مِنَ الصَّرَفِ لِصِفَةِ مُنْتَهَى الْجُودِ « كَجَمْعٍ » مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ ، خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مُحذُوفٍ ، وَهُوَ
مَصْدَرٌ مَضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ الْمَحذُوفِ « نِيْمًا » مَفْعُولُهُ - أَيْ كَجَمْعِكَ نِيْمًا وَالتَّيْفُ الزَّيْدِيَاءُ .

الأولى مُصَدَّرَةٌ^(١)، والثانية : إمّا متحركة ، أو ساكنة متأصلة في الواوية^(٢) — أُبْدِلَت الواو الأولى همزة ؛ فالأولى نحو : جَمْعٌ وَاصِلَةٌ وَوَاقِيَةٌ ، تقول : أَوَاصِلٌ وَأَوَاقٍ ، وأصلهما : وَوَاصِلٌ وَوَوَاقٍ^(٣) . والثانية نحو : الأولى أَنْثَى الْأَوَّلُ ؛ أصلها : وُولى بواوين ؛ وأولاهما فاء مضمومة . والثانية عينٌ ساكنة^(٤) ؛ بخلاف نحو : وُوفى وَوُورِي ؛ فإن الثانية ساكنة منقلبة عن أَلِف «فَاعِلٌ»^(٥) ، وبخلاف نحو : الوُولى بواوين — مُحَقَّقًا من الوُولى بواو مضمومة فهزرة ، وهى^(٦) أَنْثَى «الأوأل» — أَفْعَلٌ —^(٧) من وَآلٍ إِذَا لَجَأَ^(٨) .

وخرج باشتراط التصدير نحو : هَوَوِي وَنَوَوِي^(٩) فى المنسوب إلى هَوَوِي وَنَوَوِي .

-
- (١) أى فى أول الكلمة . (٢) أى ليست منقلبة عن حرف آخر ؛ بأن تكون مدة أصلية كأولى أنثى الأوأل — أو ليست مدة أصلا ؛ سواء تحركت كأواصل ، أو كانت ساكنة كأوأل . فذلك كله يجب فيه الإبدال .
- (٣) أى بواوين : الأولى فاء الكلمة — والثانية متحركة عارضة مبدلة من الألف الزائدة فى المفرد ، فأبدلت الواو الأولى همزة .
- (٤) متأصلة الواوية ، فلما اجتماع قلبت الأولى همزة .
- (٥) أى وهو : وآف — ووآرى ، فليست متأصلة فى الواوية ؛ لأنها بدل من ألف زائدة ، فلا يجب الإبدال حينئذ — بل يجوز :
- (٦) الضمير راجع للوولى — بالهمز .
- (٧) أى أفعل تفضيل للمذكر ، وللمؤنث «وُولى» على وزن «فعلى» .
- (٨) فتكون الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متأصلة فى الواوية ، وحينئذ لا يجب إبدال الواو الأولى همزة — بل يجوز .
- (٩) لأن الواوين اجتماعتا فى آخر الكلمة فلا تبدل الأولى همزة . وإلى هـذه المسألة أشار الناظم بقوله :

(فصل في عكس ذلك) :

وهو : إبدال الواو والياء من الهمزة ، ويقع ذلك في باين :
أحدهما : باب الجمع الذي على « مَفَاعِل » ^(١) وذلك إذا وَقَعَت الهمزة

(. . .) وَهَمْزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدٌّ فِي بَدءِ غَيْرِ شِبهِ وَوُفِي الْأَشَدُّ ^(٢)

أى يجب رد أول الواوين المصدرتين همزة - في بدم كلمة لم تشبه « وُوفِي » في كون الثانية ساكنة عارضة ؛ ذلك لأنها بدل من الألف ، فإن الأصل « وَافِي » على وزن فاعل ، فلا يجب فيها الإبدال بل يجوز . والأشد : القوة . وقد ذكر المصنف تفصيل ذلك وخلاصته : أنه يجب قلب أول الواوين المصدرتين همزة فيما يأتي :

(أ) إذا كانت الهمزة الثانية متحركة ؛ كما في جمع « واصله » على فواعل ، تقول

أواصل ، وأصلها : وواصل .

(ب) أو كانت الثانية ساكنة متأصلة في الواوية ، كما في « أُولَى » أنثى الأول ؛

فإن أصلها : وُولَى - بواوين ، قلبت الأولى همزة ، وليس في العربية سوى هذه الكلمة

(ح) أو تكون الثانية غير مدة أصلاً ؛ ألا تكون بعد ضمة - كأُول .

ويجوز القلب :

(أ) إذا كانت الثانية مدة عارضة غير أصلية مثل : « وُوفِي » مبنية للمجهول ، فإنها

منقلبة عن الألف الزائدة في الماضي وهو « وَافِي » على وزن فاعل ، فيجوز أن يقال : أوفى

(ب) أو كانت منقلبة عن حرف أصلي مثل : « وُولَى » أنثى الأوأل - أنقل تفضيل .

(ح) وكذلك تبدل الهمزة جوازاً من الواو ؛ إذا كانت مضمومة ضمة لازمة غير

مشددة مثل : « أجوه » - جمع وجه ، و« أدور » جمع دار ، والأصل : وجوه - وأدور .

(د) أو كانت مصدرة مكسورة كإشاح وإفادة - في وشاح ووفادة . وتبدل من

الياء إذا كانت مكسورة بين ألف وياء مشددة نحو : رائى وغائى - في النسبة إلى : راية

وغاية ، والأصل : رايى وغايى - بثلاث ياءات ، خففت الأولى بقلبها همزة .

(أ) أى . وما يشبهه كما تقدم ؛ من كل جمع تكسير يماثله في عدد الحروف

وضبطها ، وإن لم يماثله في وزنه الصرفى ؛ فيدخل في ذلك : فواعل ، وفعالل ، وأفاعل . إلخ .

(*) « وهمزاً » مفعول زد الثانى مقدم « أول الواوين » أول مفعوله الأول والواوين

مضاف إليه « رد » فعل أمر « في بدم » متعاق بر « غير شبه » مضاف إليه « ووفى الأشد »

مضاف إليه لشبهه ، مقصود لفظه . ووفى فعل ماض مبنى للمجهول ، والأشد نائب فاعل

بعد ألفه ، وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع ^(١) ، وكانت لامُ الجمع همزة ، أو ياء ، أو واواً .

وخرج باشتراط العروض ، نحو : المرآة والمرآئي ؛ فإن الهمزة موجودة في المفرد ؛ لأن المرآة «مفعلة» من الرؤية - فلا تُغَيَّرُ في الجمع ^(٢) وخرج باشتراط اعتلال اللام - نحو : صحائف وعجائز ورسائل ؛ فلا تُغَيَّرُ الهمزة في شيء من ذلك أيضاً .

وأما ما حصل فيه ما شرطناه ^(٣) - فيجب فيه عملاً : قلب كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبها ياء في ثلاث مسائل وهي :

أن تكون لامُ الواحد همزة ، أو ياء أصلية ، أو ياء منقلبة عن واو .
وواو في مسألة واحدة وهي : أن تكون لامُ الواحد واواً ظاهرة ^(٤)

(١) أى ليست أصلية فيه ؛ وذلك بأن لم تكن في المفرد ، بل جاءت في الجمع .
من حرف علة في المفرد .

(٢) وسمع « مرايا » بالإبدال شذوذاً ؛ سلوكاً بالهمز الأصلي مسلك العارض بسبب الجمع ؛ كما شذ عكسه ، وهو السلوك بالعارض مسلك الأصلي في قول عبدة بن الحارث ابن عبد المطلب - عم الرسول - من قصيدة قالها في شأن يوم بدر ، وما وقع له من قطع رجله ، ومبارزته هو وحمزة وعلى ، ومات رضى الله عنه بالصفراء وهم راجعون وهو المراد من قوله : « ثلاثتنا » في هذا البيت .

فمأ برحت أقدامنا في مكاننا ثلاثتنا حق أزيروا المنأئياً
وقول بعض العرب : اللهم اغفر لى خطائى - بهزتين . والقياس : خطاياى : لأنه جمع خطيئة .

(٣) وهو وقوع الهمزة بعد ألف الجمع الذى على وزن « مفاعل » ، وكون الهمزة عارضة في الجمع ، وكون لام الجمع معتلة « واو - أو ياء - أو همزة » .
(٤) أى سائلة في اللفظ من القلب ياء .

مثالاً مالاؤه همزة : « خَطَايَا »^(١) ؛ أصلها : خَطَايِيء - ياء مكسورة هي ياء خَطِيئَة - وهمزة بعدها هي لَامُهَا ، ثم أُبدلت الياء همزة عَلَى حَدِّ الإبدال في صَحَائِفِ^(٢) فصار خَطَايِيء - بهمزتين ، ثم أُبدلت الهمزة الثانية ياء ؛ لما سيأتى من أَنَّ الهمزة المتطرّفة بعدهمزة تُبدلُ ياء ، وإن لم تكن بعد مكسورة ، فما ظنك بها بعد المكسورة ؟ ثم قلبت كسرة الأولى فتحةً للتخفيف ؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لَامُة صحيحة ، نحو : مَدَارِي^(٣) ، وَعَذَارَى - في المَدَارِي والعَذَارَى ؛ قال :

* وَيَوْمَ عَقَرْتُ الْعَذَارَى مَطِيئِي *

- (١) جمع خطيئة وهي الذنب ؛ من الخطأ وهو ضد الصواب ؛ ووزنه « فاعائل » .
- (٢) وهو وقوعها بعد أل التوكير في هذ الوزن .
- (٣) جمع مَذْرَى ، وهي مثل الشوكة يصلح بها شعر المرأة - كالمشط الكبير .
- (٤) صدر بيت من الطويل - لامرئ القيس من معلقته المشهورة ، وعجزه :

* فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِمَا الْمُتَحَمِّلِ *

اللغة والاعراب . عقرت : ذبحت ونحرت . العذارى : جمع عذراء - وهي الشابة الفتية البكر . مطيئ ، المطية : كل ما يرحله المسافر . رحلها ، الرحل : ما يوضع على ظهر البعير ، ويروى : كورها - وهو بمعنى الرحل . « ويوم » ظرف مبني على الفتح في محل جر أو رفع - معطوف على يوم في الحالتين ؛ في قوله قبل : ولا سيما يوم بدارة جلجل . ويجوز أن يكون منصوباً معرباً ؛ كأنه قال : أذكر يوم عقرت « مطيئ » مفعول عقرت « فيا عجباً » يا للنداء وعجباً منادى ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم المنقلبة ألفاً وهي مضاف إليه « من كورها » متعلق بعجباً « المتحمل » نعت لرحلها أو لكورها .

واللهي : أذكر يوم عقرت ناقتي لهؤلاء الفتيات الأبكار ، وإني لأعجب لهن ومنهن ! كيف أطلقن الرحل في هواجهن ؟ وكيف رحلن يابلهن على تنمهن ورفاهة عيشهن ؟ وقصة هذا اليوم وما كان منه مع الفتيات وابنة عمه عيزة - معروفة مشهورة .

وقال : * تَضِلُّ الْمَدَارَى فِي مُثْنَى وَمُرْسَلٍ *^(١)

— فَفَعَلُ ذَلِكَ هُنَا أَوَّلَى^(٢) ، ثُمَّ قُلِبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، فَصَارَ خَطَاءً — بِالْفَيْنِ بَيْنَهُمَا هَمْزَةٌ ، وَالْهَمْزَةُ تُشَبِّهُ الْأَلِفَ^(٣) فَاجْتَمَعَ شَبْهُ ثَلَاثِ أَلِفَاتٍ ، فَأَبْدِلَتِ الْهَمْزَةُ يَاءً^(٤) ، فَصَارَ خَطَايَاً بَعْدَ خَمْسَةِ أَعْمَالٍ .

والشاهد : في المذارى ، فإنه جمع عذراء ، وأصله : عذارى — قلبت كسرة الراء فتحة ثم الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها — مثل خطايا . وقد استدل به على أن العرب قلبت الكسرة التي بعد ألف « مفاعل » — فتحة في الأسماء الصحيحة ، مع أن الاسم الصحيح لا يحتاج إلى تخفيف ؛ لسهولة كل الحركات على حروفه .

(١) هذا الشاهد أيضاً عجز بيت من الطويل لامرئ القيس ، من المعلقة المذكورة — في وصف شعر امرأة بالطول والكثرة . وصدره :

* غَدَايَرُهُ مُسْتَشْزَرَاتٌ إِلَى الْعَمَلَا *

اللغة والاعراب : غدايره ، الغدائر : الدوائب من الشعر — واحدها غديرة ، مستشزرات : مرتفعات ، والشزر : القتل على غير جهة للكثرة . تضل : تغيب ، المذارى : جمع مِذْرَى — وهى ما يعمل من الحشب أو الحديد على شكل المشط يسرح به الشعر المتلبد . وفي رواية : تضل المقاص ، والمقاص : جمع عقيصة . وهى ما جمع من الشعر فقتل تحت الدوائب . مثنى : مقتول ؛ لأنه ثنى بالقتل . مرسل : مسرح غير مقتول . « غدايره » مبتدأ ومضاف إليه « مستشزرات » خبر « إلى العمل » متعلق به « تضل المذارى » الجملة صفة « في مثنى » متعلق بتضل « ومرسل » معطوف على مثنى .

والمعنى : أن ذوائب شعرها مرفوعات إلى أعلى الرأس ، وأن المذارى تضل فيه لكثافته وطوله ، وكثرة ما بين مقتول ومسرح .

والشاهد : في المذارى ، ويقال فيه ما قيل في المذارى في البيت قبله .

(٢) أى لثقل الكسرة . (٣) لأنها من مخرج واحد ، وهى متوسطة بين ألفين .

(٤) وذلك فراراً من اجتماع ثلاثة أحرف متشابهة في الآخر ، ولم تبدل واواً خفة الياء ، ورجوعاً إلى الأصل .

ومثال مالاؤه ياء أصلية: « قَضَايَا »^(١)؛ أصلها: قَضَايِيُّ بِيَاءَيْنِ :
الأولى ياء فعيلة - والثانية لام قَضِيَّة، ثم أبدلت الأولى همزة كما في
صحائف، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة^(٢)، ثم قلبت الياء ألفاً^(٣)، ثم
قلب الهمزة ياء - فصار قَضَايَا بعد أربعة أعمال^(٤).

ومثال مالاؤه واو قلبت في المفرد ياء: « مَطِيَّة »^(٥)؛ فإنَّ أصلها
مَطِيوَة - فعيلة - من المطأ وهو الظَّهر^(٦)، ثم أبدلت الواو ياء، ثم
أدغمت الياء فيها، وذلك على حدِّ الإبدال والإدغام في سَيَوْد - وَمَيَوْت^(٧)
إذ قيل فيهما: سَيِّد ومَيِّت - وَجَعُهَا مَطَايَا، وأصلها: مَطَايَو^(٨). ثم قلبت
الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة، كما في الغازي - والدعى. ثم قلبت الياء
الأولى همزة كما في صحائف^(٩). ثم أبدلت الكسرة فتحة، ثم الياء
ألفاً^(١٠)، ثم الهمزة ياء - فصار مَطَايَا بعد خمسة أعمال.

ومثال مالاؤه واو سَلِمَت في الواحد: « هِرَاوَة »^(١١) و« هِرَاوِي »؛

-
- (١) جمع قضية، ووزنه « فَعَائِل » ومثلها: هدية وهدايا، وسجية وسجايا
 - (٢) أى للتخفيف؛ وذلك لثقل الكلمة بكونها جماعاً متناهيّاً، فصار « قَضَايِيُّ ».
 - (٣) أى لتحركها وافتتاح ما قبلها على القاعدة، فصار قَضَاء. فاجتمع شبه ثلاث
 - ألفات كما تقدم. (٤) إنما لم تكن خمسة كخطايا؛ لأن لام الكلمة هنا ياء وليست
 - همزة متطرفة. (٥) هى الدابة تحطو - أى تجد وتسرع في السير.
 - (٦) أو من المطو - وهو المد والإسراع في السير. يقال: مطوت بهم في السير - أى
 - مددت وأسرعت. (٧) وهو قلب الواو ياء، وإدغامها على القاعدة.
 - (٨) بياء مكسورة هى ياء « فعيلة »، وواو هى لامها.
 - (٩) فصار مطاي. (١٠) فاجتمع شبه ثلاث ألفات كما تقدم.
 - (١١) هى المصا الضخمة، ومثلها: إداوة - للأناء المسمى « الزمزية ».

وذلك أَنَّا قَلَبْنَا أَلِفَ «هَرَاوَة» فِي الْجَمْعِ هَمْزَةً - عَلَى حَدِّ الْقَلْبِ فِي «رِسَالَةِ
وَرَسَائِلِ»^(١) ، ثُمَّ أَبَدَلْنَا الْوَاوَ يَاءً لِتَطَرُّفِهَا بَعْدَ الْكُسْرَةِ ، ثُمَّ فَتَحْنَا
الْكَسْرَةَ فَانْقَلَبَتِ الْيَاءُ أَلِفًا ، ثُمَّ قَلَبْنَا الْهَمْزَةَ وَاوًا^(٢) - فَصَارَ هَرَاوَى
بَعْدَ خَمْسَةِ أَعْمَالٍ أَيْضًا^(٣) .

(الباب الثاني) باب الهمزتين المتلتقيتين في كلمة^(٤) . والذي يُبَدَّلُ
منهما أبدأً هو الثانية - لا الأولى ؛ لِأَنَ إِفْرَاطِ الثَّقَلِ بِالثَّانِيَةِ حَصَلَ .
فَلَا تَخْلُو الهمزتان المذكورتان ؛ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى مُتَحَرِّكَةً

(١) أَى لَوْقُوعِهَا فِي جَمْعٍ عَلَى «مَفَاعِلٍ» بَعْدَ أَلِفٍ تَكْسِيرِهِ حُرْفَانِ - كَمَا سَبَقَ مَرَاتٍ -
فَصَارَ وَ «هَرَاوَى» . (٢) وَذَلِكَ لِشَبَاهِهِ وَيَشَاكِلُ الْجَمْعَ مَفْرُودَهُ .
وَقَدْ أَشَارَ النَّازِمُ إِلَى الْبَابِ الْمُتَقَدِّمِ بِقَوْلِهِ :

(وَافْتَحَ وَرَدُّ الهمز «يَا» فِيمَا أُعِلُّ لَامًا ، وَفِي مِثْلِ هَرَاوَى جُمِعَ
وَاوًا)^(٥)

أَى افْتَحَ الْهَمْزَةُ الْمَهْجُودَةَ - وَهِيَ الطَّارِئَةُ بَعْدَ أَلِفٍ مَفَاعِلٍ وَشَبَهٍ ، وَرَدَّهَا يَاءً فِي
الْجَمْعِ الَّذِي لَامُهُ مَعْتَلَةٌ بِالْيَاءِ أَوْ الْهَمْزَةِ ، وَوَاوًا فِيمَا لَامُهُ مَعْتَلَةٌ بِالْوَاوِ ، وَذَلِكَ مِثْلُ : هَرَاوَة -
وَهَرَاوَى . وَقَدْ أَوْضَحَ الْمُصَنِّفُ ذَلِكَ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ .

(٣) وَشَذَّ تَصْحِيحَ الْهَمْزَةِ بَعْدَ الْأَلِفِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ : حَتَّى أُرِيروُ النَّائِبَا .
(٤) أَى وَاحِدَةً ؛ احْتِرَازًا مِنَ الْاجْتِنَاعِ فِي كِلْتَايْنِ نَحْوِ : أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا ؟ - أَتَعْنِ
وَأَتَعْرِ سَعِيدٌ ؛ فَإِنَّ هَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ كَلِمَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ - فَلَا يَجِبُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْإِبْدَالُ ؛ بَلْ يَجُوزُ
التَّحْقِيقُ كَمَا ذَكَرْنَا - وَالْإِبْدَالُ ؛ فَتَقُولُ : أَنْتَ فَعَلْتَ ؟ - إِيْتَمَنَ - إِيْتَمَرَ .

(*) «الهمز» مفعول أول رد ، وهو معلوب أيضاً لافتح على صيبل التنازع «يا» بالنصر
مفعول رد الثاني «فيا» متعاني برد ، وما اسم موصول وجه «أعل» الغناء المفعول صلة ما لأمًا
تمييز محول عن نائب الفاعل «وفي مثل» متعاقب بجعل «هراوة» مضاف إليه .
(*) «واوا» مفعول بجعل الثاني والأول نائب فاعله . أَى جعل الهمزة واوا مثل هراوة

والثانية ساكنة أو بالعكس ، أو يكونا متحركتين ^(١) .

فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة — أبدلت الثانية حَرَفِ عِلَّةٍ من جنس حركة الأولى ؛ فتبدل ألفاً بعد الفتح نحو : آمَنت ^(٢) ، ومنه قول عائشة رضى عنها : « وكان يأمرنى أن أنزر » ^(٣) ، وهو بهمزة فالف ، وعوامُ المحدثين يُحرفونه فيقرءونه بالف وتاء مُشَدَّدةٍ ، ولا وجه له ؛ لأنه افتعل من الإزار ، فقاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة ^(٤) .

وياء بعد الكسرة نحو : إيمان ، وشذت قراءة بعضهم (إئلافهم) بالتحقيق .

وواو بعد الضمة نحو : أوئمن ، وأجاز الكسائي أن يُتبدأ أوئمن —

(١) ويمتنع أن تكونا ساكنتين معاً .

(٢) الأصل : آمَنت ، أبدلت الهمزة الثانية ألفاً لسكونها وفتح ما قبلها .

(٣) أى : ألبس الإزار ، وذلك إذا كانت حائضاً وأراد مباشرتها ، وأصله : أنزر ، فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً . وهذا جزء من حديث عن عائشة ، ونصه كما في البخارى : عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد كلانا جنب ، وكان يأمرنى فأنزر فيياشرنى وأنا حائض ، وكان يخرج رأسه إلى وهو معتكف فأغسله وأنا حائض » ، والمراد بالمباشرة في الحديث : التقاء البشريتين لا غير ، وإنما كان يأمرها بالانزار — لحرمة ما وراء الإزار من الحائض .

(٤) فقد أبدلت الهمزة الثانية ألفاً لسكونها بعد فتح — لا بعد تاء . وحكى الزمخشري عن بعض العرب : أنزر — بالإدغام . وروى البخارى من حديث جابر : إذا كان الثوب ضيقاً فاتزر به ، وذلك مقصور على السماع .

بهمزتين^(١)، نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء، وردّه^(٢).
وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة^(٣) : فإن كانتا في موضع
العين أدغمت الأولى في الثانية نحو : سَأَل^(٤) ولَأَل^(٥) ورَأَس^(٦).
وإن كانتا في موضع اللام — أبدلت الثانية ياء مطلقاً^(٧) : فنقول في مثال
« قِمَطَر » من قرأ : قِرَأَى^(٨) ، وفي مثال « سَفَرَجَل » منه : قَرَأُيَا —
بهمزتين بينهما ياء مُبدلة من همزة^(٩).

(١) مضمومة فساكنة . وخص الابتداء ؛ لأن همزة الوصل تذهب في الدرج فترجع
الهمزة الثانية إلى أصلها لزوال موجب قلبها واواً .

(٢) حاصل الرد : أن العرب لا تجمع بين همزتين ثانيتهما ساكنة ، وهذا الرد
ذكره ابن الأنباري على السكسائي في إجازته البدء في قوله تعالى : (إئت بقرآن غير
هذا) بهمزتين — من الآية ١٥ من سورة يونس — لا في أوثمن كما قال المصنف .
وفي حكم هذه الحالة — وهي الهمزة الساكنة بعد المتحركة — يقول الناظم :

(وَمَدًّا أَبْدِلُ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَبَائِرُ وَائْتَمِنَ)^(١٠)
أي ابدل ثاني الهمزتين المجتمعين في كلمة واحدة — إن كانت ساكنة ، وهذا
يقضي أن تكون مدة من جنس حركة ما قبلها ، وذلك مثل : آثر — أصله : أأثر ،
فأبدلت الثانية الساكنة ألفاً لمناسبة فتح ما قبلها . وآمن : أصله : أأمن فقلبت الثانية واواً
لضم ما قبلها . (٣) ولا يقع هذا النوع في موضع الفاء لتعذر النطق بالساكن ابتداء .
(٤) صيغة مبالغة من السؤال — أي كثير السؤال ، ووزنه « فَعَال » .

(٥) نسبة لبائع اللؤلؤ (٦) نسبة لبائع الرءوس (٧) سواء كانت طرفاً أم غير طرف .
(٨) الأصل : قرأ — بهمزتين أولاهما ساكنة ، قلبت الثانية ياء لوقوعها طرفاً إثر
همزة ساكنة فراراً من الثقل ، وكان القياس الإدغام كما في سأل ، لولا أن الطرف
أولى بالتغير ، ولهذا قدم القلب هنا .

(٩) والأصل : قرأأ بثلاث همزات ، فقلبت الثانية لأن قلبها يخلص من اجتماع همزتين

(*) « ومدا » مفعول ابدل الثاني « ثاني » مفعوله الأول والهمزتين مضاف إليه « من كلمة »
متعلق بمحذوف حال من الهمزتين « إن يسكن » شرط وفعله ، والجواب محذوف صاعداً بمبدله مدأ

وإن كانتا متحركتين ؛ فإن كانتا في الطَّرَف ، أو كانت الثانية مكسورة - أُبدِلَت ياء مطلقاً^(١) .

وإن لم تكن طَرَفًا ، وكانت مَضمومة - أُبدِلَت واواً مطلقاً^(٢) .
وإن كانت مفتوحة ؛ فإن انفتح ما قبلها أو انضم - أُبدِلَت واواً وإن انكسر أُبدِلَت ياء^(٣) .

وأمثلة المتطرفة: أَنْ تَبْنِي مِنْ «قرأ» مِثْلَ جَعْفَرٍ - أَوْزِ بَرَجٍ - أَوْ بُرْثْنٍ^(٤) .
وأمثلة المكسورة: أَنْ تَبْنِي مِنْ «أُمٌّ»^(٥) مِثْلَ أُصْبِعٍ - بفتح
الهمزة - أو كسرها ، أو ضمها ، والباء فيهن مكسورة ، فتقول

وهذه الأمثلة التي ذكرها المصنف هنا وفيما بعد : فرضية خيالية ؛ يقصد بها التدريب والتمرين ، ولا يكاد يوجد لها نظائر ماثورة في فصيح الكلام العربي .

(١) سواء كان ما قبلها مفتوحاً - أم مضموماً - أم مكسوراً .

(٢) سواء كانت بعد ضم - أو فتح - أو كسر .

(٣) والخلاصة : أن الهمزتين المتحركتين ؛ إما أن يكونا في الطرف - أو لا .

(أ) فإن كانتا في الطرف ؛ فالأولى : إما مفتوحة - أو مكسورة - أو مضمومة .

(ب) وإن كانتا في غير الطرف ؛ تضرب حالات الأولى الثلاثة في مثلها من الثانية ،

فينشأ من ذلك تسع صور . وحكم ذلك كله :

[أ] أن المتطرفة ؛ تبدل ياء في جميع أنواعها ، ولا ينظر إلى حركتها أو حركة الأولى

[ب] وغير المتطرفة ؛ تبدل ياء إذا كانت مفتوحة بعد كسر ، أو مكسورة بعد

فتح - أو كسر - أو ضم . وتبدل واواً ؛ في الخمسة الباقية وهي : أن تكون مفتوحة بعد

فتح - أو ضم ، أو مضمومة بعد فتح - أو كسر - أو ضم .

(٤) فتقول : قرأاً ، قرئى - أى قرؤ - بهزتين ثم تبدل الثانية ياء لأن الواو

لا تقع طرف فيما زاد على الثلاثة .

(٥) معناها : قصد - أو صار إماماً .

في الأول : أُمِّم — بهزتين : مفتوحة فساكنة ، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية قبلها ليتمكن من إدغامها في الميم الثانية^(١) ، ثم تبدل الهمزة ياء^(٢) ، وكذا تفعل في الباقي أيضاً ، وذلك واجب وأما قراءة ابن عامر والكوفيين : « أئمة »^(٣) بالتحقيق^(٤) ، فمما يُوقفُ عنده ولا يتجاوز .

وأمثلة المضمومة : « أُوب » جمع آب وهو المرعى ، وأن يُبنى من « أم » مثل إصْبَع — بكسر الهمزة وضم الباء ، أو مثل « أُبْلِم »^(٥) فتقول : أُوم — بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، وواو مضمومة^(٦) . وأصل الأول : أُأْب على وزن أَفْلُس ، وأصل الثاني والثالث : إئْم — وأأمم ، فنقلوا فيهن^(٧) ؛ ثم أبدلوا الهمزة واوا^(٨) وأدغموا أحد المثليين في الآخر .

- (١) وذلك لاجتماع مثليين . (٢) أى الهمزة الثانية المنقول إليها كسرة الميم ؛ لأن الهمزة المكسورة بعد مفتوحة — تقلب ياء كما تقدم .
- (٣) أى في قوله تعالى في سورة القصص في الآية الخامسة : (ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين) وقد وردت في آيات أخرى .
- (٤) أى من غير إبدال ، وهو جمع إمام ، والقياس : أئمة بقلب الهمزة الثانية ياء وأصله : أئمة ، نقلت كسره الميم إلى الهمزة قبلها توصلاً للدغام وأدغمت الميان ، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء . (٥) هو سقف شجر الدوم .
- (٦) بهذا التقسيم استوفى الأقسام الثلاثة ، وأصبح ذكر « أُوب » زائداً ؛ فالصواب حذف قوله « أو مفتوحة » ؛ للاستغناء عنها بذكر « أُوب » .
- (٧) أى نقلوا حركة أول المثليين إلى الساكن قبلها — وهو الهمزة الثانية .
- (٨) أى تحفيها ؛ لأنها تجانس حركتها .

ومثال المفتوحة بعد مفتوحة : « أَوَادِم » - ^(١) جمع آدم .
ومثال المفتوحة بعد المضمومة : « أَوِيدِم » - تصغير آدم .
ومثال المفتوحة بعد مكسورة : أَنْ يُبْنَى مِنْ « أَمَّ » على وزن
إِصْبَع - بكسر الهمزة وفتح الباء ^(٢) .

(١) أصله : آدَم - همزتين مفتوحتين بعدها ألف ، قلبت الهمزة الثانية واواً على قاعدة قلب الهمزة الثانية المفتوحة غير المتطرفة واواً مطلقاً ؛ سواء كان ما قبلها مفتوحاً أو غير مفتوح .

(٢) نقول : إِيم ، وأصله : إِئِم ، نقلت حركت الميم الأولى إلى الساكن قبلها توصلًا للادغام الواجب ، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء .

وقد ذكر الناظم حكم الهمزتين المتحركتين في ثلاثة أبيات ؛ فقال في حكم الهمزة المفتوحة وأنها تقلب واواً إن كان قبلها فتحة أو ضمة - وياء إن كان قبلها كسرة -
(إِنْ يَفْتَحْ أَنْزَ ضَمَّ أَوْ فَتَحَ قَلِبَ وَأَوَا ، وَيَاءَ إِنْزَ كَسَرَ يَفْقَلِبُ) ^(٣)
أي إن يفتح الهمز الثاني بعد ضم أو فتح - يقلب واواً ، وينقلب ياء إن وقع بعد كسر
وقال في حكم الهمزة المكسورة والمضمومة :

(ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا وَمَا يَضُمُّ وَأَوَا أُصِرَ ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ
فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَا ، وَأَوْمٌ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمٌ) ^(٤)

(*) « إِنْ يَفْتَحْ » شرط وفعله ونائب الفاعل يعود إلى ثاني الهمزين « إِئَزْ ضَمَّ » إثر ظرف متعلق بفتح وضم مضاف إليه « قَلِبَ » جواب الشرط ونائب الفاعل مفعوله الأول « وَأَوَا » مفعوله الثاني « وَيَاءَ » مفعول يتقلب مقدم « إِئَزْ كَسَرَ » إثر ظرف متعلق به وكسر مضاف إليه .

(*) « ذُو الْكَسْرِ » مبتدأ ومضاف إليه « كَذَا » خبر « مُطْلَقًا » حال من الضمير المتعلق إلى الظرف « وَمَا » اسم موصول مفعول أول أُصِرَ ، وجلة « يَضُمُّ » صلة « وَأَوَا » مفعول أصغر الثاني « مَا » مصدرية ظرفية « لَمْ يَكُنْ » اسم يكن يعود إلى ثاني الهمزين ، وجلة « أَمٌ » خبرها « لَفْظًا » مفعول اتهم ، والتقدير : ما لم يكن ما يضم له ختم كلمة - أي وقع في آخرها (*) « فَذَلِكَ » اسم إشارة إلى ثاني الهمزين - مبتدأ « يَاءٌ مُطْلَقًا » حالان من فاعل « جَا » العائد إلى

اسم الإشارة ، والجملة خبر المبتدأ « وَأَوْمٌ » مبتدأ قصد لفظه « وَنَحْوُهُ » عطف عليه « وَجْهَيْنِ » مفعول أم مقدم « فِي ثَانِيهِ » متعلق بأم « أَمٌ » فعل أصغر بمعنى قصد ، والجملة خبر المبتدأ وما عطف عليه . ويجوز أن يكون أَوْمٌ ونحوه بالنصب ، على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم

وإذا كانت الهمزة الأولى من المتحركتين — همزة مضارعة^(١) ،
نحو : أَوْمٌ وَأَيْنٌ^(٢) — مضارعى أَمَمْتُ وَأَنْتَ — جازَ فى الثانيةِ
التَّحْقِيقِ^(٣) ؛ تشبيهاً بـهمزة المتكلمِ ؛ لدالاتها على معنى — بهمزة الاستفهام
نحو : (أَأَنْذَرْتَهُمْ) .

(فصل) فى إبدالِ الياءِ من أُخْتَيْها : الألف والواو .

أَمَّا إبدالُها من الألفِ فى مسألتين :

(إحداهما) أَنْ يَنْكَسِرَ ما قبلها ، كقولك فى مِصْبَاحٍ : مَصَائِيحُ ،
وفى مِفْتَاحٍ : مَفَاتِيحُ ، وكذلك تصغيرهما^(٤) .

(الثانية) أَنْ تَقَعَ قبلها ياءٌ تصغيرٍ ، كقولك فى غُلامٍ : غُلَيْمٌ^(٥) .

أى كذلك ينقلب ياء — الهمز المكسور مطلقاً ؛ سواء كان ما قبله مكسوراً ، أم
غير مكسور . والهمز المضموم ينقلب واواً مطلقاً ؛ بشرط ألا يكون طرفاً ، وهو المراد
بقوله : « ما لم يكن لفظاً أتم » . فإن كان طرفاً وجب قلبه ياء ، وهذا قوله : « فذاك
ياء مطلقاً جا » . وإذا كانت الهمزة الأولى للمضارعة . وكانت الثانية مضمومة — جاز
فى اثنتان وجهان : الإبدال والتحقيق ، نحو : أَوْمٌ مضارع أمّ ؛ تقول : أمّ — وأَوْمٌ .
وذلك قوله : « وأَوْمٌ ونحوه وجهين فى ثانيه » ومعنى أمّ : اقصد واتجه لهذا الحكم :
(١) أى للمتكلم ، سواء كان متعدياً أو قاصراً (٢) أى أنا لم من الألف مثلاً :

(٣) وجاز القلب فتقول : أوم — وأين . وكذلك إذا التقت الهمزتان فى كلمتين
يجوز فى الثانية القلب والتحقيق ، نحو قوله تعالى : (فقد جاء أشراطها) .

(٤) أى أن الألف تنقلب ياء فى التكسير والتصغير ؛ لانكسار ما قبلها وتعذر
النطق بالألف بعد السكسرة ، فيقال فى التصغير : مُصَيِّيحٌ — ومُفَيِّيحٌ .

(٥) لأن ما بعد التصغير لا بد أن يكون متحركاً بالسكسرة ، والألف لا تقبل
الحركة ، ويا التصغير ساكنة فقلبت الألف ياء للتخلص من الساكنين :

وفى هاتين المسألتين يقول الناظم :

وَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الْوَاوِ فِي عَشْرِ مَسَائِلَ :

(إحداها) أَنْ تَقَعَ بَعْدَ كَسْرَةٍ وَهِيَ : إِمَّا طَرَفٌ^(١) كَرَضِيَّ وَقَوِيَّ وَعُفْيِيٍّ
وَالْغَازِيَّ وَالِدَاعِيَّ^(٢) . أَوْ قَبْلَ تَاءِ التَّائِيثِ^(٣) كَشَجِيَّةٍ^(٤) ، وَأَكْسِيَّةٍ^(٥) .
وَعَازِيَّةٍ^(٦) ، وَعُرَيْقِيَّةٍ - فِي تَصْغِيرِ عَرْقُوتَةٍ^(٧) . وَشَذَّ سَوَاسِيَةٍ - فِي
جَمْعِ سَوَاءٍ^(٨) ، وَمَقَاتِيَةٍ - بِمَعْنَى خُدَّامٍ^(٩) . أَوْ قَبْلَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ

(وَبَاءٌ أَفْزَبُ أَلْفًا كَثْرًا نَلَا أَوْ بَاءٌ تَهْضِيرٌ)^(١٠)

أَيُّ أَقْلَبَ حَرْفَ الْأَلْفِ يَاءٌ إِذَا نَلَا - أَيُّ وَقَعَ - بَعْدَ كَسْرَةٍ ، أَوْ بَعْدَ يَاءٍ تَهْضِيرٍ .
(١) أَيُّ حَقِيقَةٍ ، سَوَاءٌ كَانَتْ فِي فِعْلٍ مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ - أَوْ لِلْمَفْعُولِ ، أَوْ فِي اسْمٍ ، وَقَدْ
مِثْلُهَا الْمَصْنَفُ . أَوْ حَكْمًا ، كَالْوَقَاعَةِ قَبْلَ تَاءِ التَّائِيثِ أَوْ الْأَلْفِ وَالنُّونِ الزَائِدَتَيْنِ .
(٢) هَذِهِ السَّكَلَاتُ كُلُّهَا وَابْوِيَّةُ اللَّامِ أَصْلًا ؛ بِدَلِيلِ ظُهُورِ الْوَاوِ فِي بَعْضِ التَّصَارِيفِ
كَالرِّضْوَانِ - وَالْقُوَّةِ - وَالْعَفْوِ - وَالْفَزْوِ - وَالِدَعْوَةِ .
(٣) هَذِهِ مُتَطَرِّفَةٌ حَكْمًا ؛ لِأَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ بِنَفْسِهَا ، فَالْوَاوُ الَّتِي تَلِيهَا
فِي حَكْمِ الْمُتَطَرِّفَةِ . وَمِثْلُ التَّاءِ : الْأَلْفُ الْمُدَوَّدَةُ ، كَأَشْقِيَاءٍ وَأَدْعِيَاءٍ .

(٤) هِيَ تَهْضِيفُ الْيَاءِ - اسْمُ فَاعِلٍ لِلْمَوْثِ ؛ مِنَ الشَّجْوِ - وَهُوَ الْحُزْنُ وَالْهَمُّ ،
وَأَصْلُهَا : شَجْوَةٌ . (٥) جَمْعُ كَسَاءٍ - وَأَصْلُهَا : أَكْثَرِيَّةٌ . (٦) اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْفَزْوِ .
(٧) هِيَ إِحْدَى الْحَشْبَتَيْنِ الْمُعْتَرِضَتَيْنِ فِي فَمِ الدَّلْوِ . وَكَانَ يَجِبُ فِي عَرِيقَةٍ عَدَمُ قَلْبِ
الْوَاوِ يَاءٌ ؛ لِأَنَّهَا بَنِيَتْ عَلَى التَّاءِ - بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ اسْمٌ مُعْرَبٌ آخَرُهُ وَلَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ .
(٨) أَيُّ بِمَعْنَى مُسْتَوٍ ، يُقَالُ : النَّاسُ سَوَاسِيَةٌ فِي هَذَا الْأَمْرِ - أَيُّ مُسْتَوُونَ فِيهِ ،
وَالْقِيَاسُ : سَوَاسِيَةٌ ، وَوَزْنُهُ « فَعَاغِلَةٌ » عَلَى أَيِّ حَالٍ . وَقَالَ الدَّمَامِينِيُّ : السَّوَاسِيَةُ :
الْجَمَاعَةُ الْمُسْتَوُونَ فِي السَّنِ . وَفِيهِ شَذُوذٌ آخَرٌ وَهُوَ : جَمْعُهُ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ ، وَقِيَاسُ جَمْعِهِ :
أَسْوِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ « فَعَالًا » يَجْمَعُ عَلَى أَفْعَلَةٍ ، كَقَبَائِهِ وَأَقْيِيَّةٍ ؛ كَمَا شَذَّ مِنْ جِهَاتٍ أُخْرَى .

(٩) جَمْعُ « مُقْتَوٍ » اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ اقْتَوَى - بِمَعْنَى خَدِمَ ، وَالْقَتْوُ : الْخِدْمَةُ ، وَأَصْلُهُ : مُقْتَوٍ وَ
قَلْبَتِ الْوَاوُ الثَّانِيَةَ يَاءً لِتَطْرَفُهَا إِثْرُ كَسْرَةٍ ، ثُمَّ أَعْلَى إِعْلَالِ قَاضٍ ، قِيلَ : وَلَا ثَالِثَ لَهَا .

(*) « وَبَاءٌ » مَفْعُولُ أَقْلَبَ الثَّانِي مُقَدِّمٌ « أَلْفًا » مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ « كَسْرًا » مَفْعُولُ ثَلَاثَةِ مُقَدِّمَةٍ ،
وَعَمَلُهُ « نَلَا » نَحْثُ الْأَلْفِ وَفَاعِلُهُ بَعُودٌ عَلَى أَلْفٍ « أَوْ يَاءٌ » عَطْفٌ عَلَى كَسْرٍ ، وَتَهْضِيرٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ
٢٤١ - صِيَاءُ السَّائِلِ ٢

الزائدتين ، كقولك في مثال قَطِرَانٍ مِنَ الْغَزْوِ : غَزَيَانٌ ^(١) .
 (الثانية) أن تقع عَيْنًا لمصدرٍ فعلٍ ؛ أُعِلَّت فيه ^(٢) - ويكونُ قَبَلًا
 كسرة - وبعدها أَلِفٌ ^(٣) كصِيَامٍ وقيامٍ وانقيادٍ واعتيادٍ ^(٤) ؛ بخلاف
 نحو : سِوَارٍ وَسِوَاكٍ - لانتفاء المصدرية ، ونحو : لَأَوْذَ لِيَوَاذًا ^(٥) وجَاوَزَ
 جِوَازًا - لِصِحَّةِ عَيْنِ الْفِعْلِ ^(٦) ، وراحَ رَوَاحًا - لعدم الكسرة ، وحَالَ
 حَوْلًا وَعَادَ الْمَرِيضَ عِوَدًا - لعدم الألف . وقلَّ الإِعْلَالُ فيه ^(٧) نحو
 قوله تعالى : (جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا ^(٨) وَارْزُقُوهُمْ) ، وقوله تعالى :
 (جَعَلَ اللَّهُ السَّكْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ) ^(٩) - في قراءة نافع
 وابنِ عامرٍ في النساء ، وفي قراءة ابنِ عامرٍ في المائدة . وَشَدَّ التَّصْحِيحُ
 مع استيفاء الشروط في قولهم : نَارَتِ الظُّيَّةُ نِوَارًا ^(١٠) - بمعنى نفرت ،
 ولم يُسْمَعْ له نظير .

- (١) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد كسرة ، ولا عبرة بالألف والنون الزائدتين
 لأنهما في حكم الاتصال . (٢) أى في الفعل ؛ بأن كانت فيه حرف علة منقلباً عن غيره .
 (٣) جملة الشروط أربعة ، وقد ذكر المصنف محترزاتها - فتنبه يافى .
 (٤) الأصل فيهن : صوام - وقوام - وانقواد - واعتواد - بالواو ، فقلبت ياء في
 المصدر حملاً له على الفعل ، لاستثقالها بين الكسرة والألف .
 (٥) لاوذ القوم لواذًا وملاوذة - لاوذ بعضهم ببعض ، ولاذ به - لجأ إليه وعاذبه .
 (٦) المراد : عدم إعلاها كما بينا ، وإلا فهي معتلة .
 (٧) أى فيما عدم الألف . ولم يشترط ابن الحاجب في الشافية في قلب الواو
 في المصدر - وجود ألف بعدها .
 (٨) هو مصدر جيء به للبلانة كما قال المفسرون ، وأصله : « قِوَمًا » قلبت الواو
 ياء لانكساو ما قبلها . من الآية ٥ من سورة النساء (٩) ٩٧ : سورة المائدة
 (١٠) والقياس « نيارا » .

(الثالثة) أَنْ تَقَعَ عَيْنًا لِّجَمْعِ صَحِيحِ اللّامِ وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ ، وهى فى الواحد :
إِمَّا مُعْلَةٌ ^(١) ، نحو : دَارٌ وَدِيَارٌ - وَحِيلَةٌ وَحِيَلٌ - وَدِيعةٌ وَدِيمٌ ^(٢) -
وَقِيمةٌ وَقِيمٌ - وَقامةٌ ^(٣) وَقِيمٌ ، وشذَّ حاجةٌ وَحِوَجٌ .
وإمَّا شبيهةٌ وهى الساكنة . وشرطُ القلبِ فى هذه : أن يكونَ
بعدها فى الجمعِ أَلِفٌ ^(٤) كَسَوَطٌ وَسِيَّاطٌ - وَخَوْضٌ وَحِيَاضٌ - وَرَوْضٌ

وفى المسألين المتقدمين يقول الناظم :

(. بِوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا
فى آخر ، أو قَبْلَ تاءِ التَّأْنِيثِ ، أو زِيَادَتَى « فَعْلَانٌ » ذَا أَيْضًا رَأَوَا
فى مصدرِ الْمُفْعَلِ عَيْنًا ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا ، نَحْوُ الْحَوْلِ) ^(٥)
أى أفعِل « ذَا » بالواو - وهو قلبها ياء - إذا كانت طرفاً فى الآخر ، أو وقعت
قبل تاءِ التَّأْنِيثِ ، أو قبل زِيَادَتَى « فَعْلَانٌ » مكسوراً ما قبلها على نحو ما بينه المصنف .
وكذلك رأى النحاة قلب الواو ياء بعد الكسرة ؛ فى مصدر كل فعل معتل العين
وبعدها أَلِفٌ وقبلها كسرة . وإذا كان المصدر على وزن « فَعِلٌ » وعينه واو قبلها
كسرة وليس بعدها أَلِفٌ - حُتَّ فيه الواو نحو : الحَوْلُ - مصدر حال ؛ تقول : حال حَوْلًا .
(١) أى منقلبة ، سواء كان بعدها أَلِفٌ فى الجمع ، كدِيَارٌ - جمع دار ، أو لا كبقاى
الأمثلة التى ذكرها المصنف . (٢) أصلها : دَوْمَةٌ - من دام يدوم .

(٣) قامة الإنسان : طوله وحسن قوامه واعتداله - وبكرة البئر بأدائها .
(٤) لأنها ليست فى الضعف كالمعتلة ، فلا يقوى تسلط الكسرة عليها إلا بوجود
الألف القريبة من الياء . فحيلة الشروط خمسة : أن يكون جمعاً صحيح اللام - وأن

(*) « بواو » متعلق بأفعلا « ذَا » اسم إشارة مفعول أفعلا مدام ، وهو إشارة إلى القلب ياء .
(*) فى آخر « متعلق بحذوف نعت لواو « أو قبل » معطوف على محل فى آخره تاء التَّأْنِيثِ »
مضاف إليه « أو زِيَادَتَى » عطاف على تاءِ التَّأْنِيثِ « فَعْلَانٌ » مضاف إليه ممنوع من الصرف « ذَا »
اسم إشارة مفعول رَأَوَا ، وهو إشارة إلى قلب الواو ياء (*) « فى مصدر المعتل » فى مصدر متعلق برَأَوَا ،
والمعتل مضاف إليه « عَيْنًا » تمييز « والفعل » مبتدأ « منه » حال من فاعل « صحيح » الواقع خبراً
للمبتدأ « غالباً » حال من فاعل صحيح أيضاً « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، والحول مضاف إليه .

وَرِيَاضٌ ؛ فَإِنْ فَقِدَتْ صُحِّحَتْ الْوَاوُ نَحْوُ : كَوْزٌ وَكِوْزَةٌ - وَعَوْدٌ «بفتح أوله للمُسِنَّ من الإبل» ^(١) وَعِوْدَةٌ ، وَشَذَّ قَوْلُهُمْ : شِيرَةٌ ^(٢) .

وَتُصَحِّحُ الْوَاوُ إِنْ تَحَرَّكَتْ فِي الْوَاحِدِ نَحْوُ : طَوِيلٌ وَطِوَالٌ ، وَشَذَّ قَوْلُهُ :

• وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرَّجَالِ طِيَالَهَا * ^(٣)

قِيلَ : وَمِنْهُ ^(٤) (الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ) ^(٥) ، وَقِيلَ : جَمْعُ جَيْدٍ ^(٦) لِأَجْوَادِ

تَكُونُ الْوَاوُ فِي الْوَاحِدِ مَعْلَةٌ أَوْ شَبِيهَةٌ بِهَا - وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ ، وَبَعْدَهَا أَلِفٌ .
(١) هُوَ الَّذِي جَاوَزَ فِي السَّنِ سَبْعَ سِنِينَ ، وَالْجَمْعُ عِيدَةٌ - وَعِوْدَةٌ .

(٢) جَمْعُ نَوْرٍ ، وَالْقِيَاسُ ثَوْرَةٌ . (٣) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ لِأَنِّيْفَ بْنِ زَبَانَ النَّبَهَانِي الطَّائِي - أَحَدُ شُعْرَاءِ الْحَمَّاسَةِ ، وَصَدْرُهُ :

• نَبَّيْنِي لِي أَنْ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ •

اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ . الْقَمَاءُ : قَصْرُ الْقَامَةِ ، مِنْ قَمُوَ الرَّجُلُ - إِذَا ذَلَّ وَصَفِرَ . ذِلَّةٌ : ضَعْفٌ وَهَوَانٌ . أَعْزَاءٌ - مِنَ الْعِزَّةِ وَهِيَ الْقُوَّةُ وَالْمُنْعَةُ - ضِدُّ الذِّلَّةِ . طِيَالُهَا : جَمْعُ طَوِيلٍ وَأَصْلُهُ طَوَالٌ . « أَنْ الْقَمَاءُ ذِلَّةٌ » ، الْمَصْدَرُ الْمَكُونُ مِنْ أَنْ وَمَعْمُولُهَا فَاعِلٌ تَبَيَّنَ .

وَالْمَعْنَى : ظَهَرَ لِي بَعْدَ التَّجَرُّبَةِ وَالْمَآرَسَةِ - أَنَّ قَصْرَ الْقَامَةِ فِي الْإِنْسَانِ دَلِيلُ الضَّعْفِ وَالْمَذَلَّةِ ، وَأَنَّ الرِّجَالَ الْأَعْزَاءَ الْمَهَابُونَ هُمُ الْفَارِعُونَ طَوَالِ الْقَامَةِ .

وَالشَّاهِدُ : فِي « طِيَالُهَا » فَإِنَّ الْأَصْلَ : طَوَالُهَا ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ طَوِيلٍ ، فَقَلَبْتَ الْوَاوُ يَاءً لِأَنَّ كَسْرَ مَا قَبْلَهَا ، وَكَانَ الْقِيَاسُ الْأَتَقْلَبُ يَاءً فِي الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ الْوَاوُ فِيهَا مُتَحَرِّكَةٌ فِي الْمَفْرَدِ ، فَهِيَ قُوَّةٌ بِالْحَرَكَةِ وَلَمْ تَقْلَبْ فِيهِ ، فَقَلَبْتُهَا شَاذٌ .

(٤) أَيْ مِنْ إِبْدَالِ الْوَاوِ الْمُتَحَرِّكَةِ فِي الْمَفْرَدِ يَاءً شَذُوذًا ، وَذَلِكَ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْجِيَادَ جَمْعُ جَوَادٍ - وَهُوَ الَّذِي يَسْرِعُ فِي جَرِيهِ .

(٥) الصَّافِنُ مِنَ الْحَيْلِ : الَّذِي يَقُومُ عَلَى ثَلَاثِ قَوَائِمٍ وَطَرَفٍ حَافِرِ الرَّابِعَةِ ، وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الْحَيُولِ الْجَيِّدَةِ - وَالرَّجُلُ يَصِفُ قَدَمِيهِ . وَالْجِيَادُ : الْمُسْرَعَةُ فِي جَرِيهَا ، وَقَدْ وَصَفَهَا بِالصَّفَوْنَ وَالْجُودَةِ لِيَجْمَعَ لَهَا بَيْنَ الصَّفَتَيْنِ الْمُحْمَدَتَيْنِ ؛ وَاقْفُؤْ وَسَائِرًا - ٣١ : سُورَةُ ص -

(٦) وَعَلَى ذَلِكَ لَا يَكُونُ الْإِبْدَالُ شَاذًا ؛ لِأَنَّ الْوَاوُ فِي الْمَفْرَدِ مَعْلَةٌ ؛ إِذَا أَصْلُهُ جَيِّدٌ - مِنْ جَادٍ يَجُودُ ، اجْتَمَعَتْ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ فَقَلَبْتَ الْوَاوُ يَاءً وَأَدْغَمْتُهَا .

أَوْ أُعِلَّتْ لَامُهُ ؛ كَجَمْعِ رَيَّانٍ - وَجَوَّ^(١) بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ ، فَيُقَالُ : رَوَاءَ وَجَوَّاءَ - بِتَصْحِيحِ الْعَيْنِ^(٢) ؛ لِثَلَاثِ تَوَالِي إِعْلَالٍ^(٣) وَكَذَلِكَ مَا أَشَبَّهُمَا .
وهذا الموضع ليس محرراً في الإخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم فتأمل .

(١) ريان - أى مرتو باللام - ضد عطشان ، والجو : هو الفضاء بين السماء والأرض ، واسم لموضع كثيرة .

(٢) وأصلهما : رَوَاءَ - وَجَوَّاءَ ، أُبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة (٣) إعلال العين ؛ بإبدالها ياء لكسر ما قبلها - وإعلال اللام بقلبها همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة . وكذلك يمتنع الإعلال إن لم يكسر ما قبل الواو نحو : أثواب وأحواض ، أو وقعت الواو عيناً لمفرد غير مصدر ، نحو : خِوان وسوار .
وشد التصحيح مع استيفاء الشروط ، كما في حَوْجٍ وَحِرْوَلٍ - جمعى حاجة وحيلة .
وإلى هذه المسألة الثالثة أشار الناظم بقوله :

(وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ)
أى : إذا وقعت الواو عين جمع صحيح اللام ، وأعلت في مفردة أو سكنت - فاحكم بهذا الإعلال ؛ وهو قلبها ياء ، إن انكسر ما قبلها ووقعت بعدها ألف كما بين المصنف ومعنى عَنْ : ظهر وعرض . ثم ذكر الناظم أنه إذا لم تقع بعد الواو السالفة ألف في الجمع - لاتعمل . ويجب التصحيح في الجمع الذى على وزن « فَعْلَةٌ » كما مثل المصنف في عَوْدٍ وَعَوْدَةٍ - وَكَوْزٍ وَكَوْزَةٍ . ويجوز التصحيح والإعلال فيما كان على وزن « فَعْلٌ » فقال في ذلك :

(وَصَحَّحُوا « فَعْلَةٌ » ، وَفِي « فَعْلٌ » وَجَمْعَانِ ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلى كَالْحَلِيلِ)^(٤)

(*) « وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ » جمع مبتدأ وذى عين مضاف إليه « أُعِلَّ » ماضى المجهول والجملة نعت لعين « أَوْ سَكَنٌ » مطلق على أُعِلَّ « فاحكم » الفاء زائدة ، والجملة خبر المبتدأ « بِذَا » متعلق بأحكم « الإِعْلَالُ » بدل أَوْ عطف بيان « فِيهِ حَيْثُ » متعلقان بأحكم « عَنْ » - أى عرض - فعل ماضى ، والجملة في محل حر باضافة حيث إليها .

(*) « فَعْلَةٌ » مفعول صححووا والواو فيه قرينة « وَفِي فَعْلٌ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وَجَمْعَانِ » مبتدأ مؤخر « وَالْإِعْلَالُ » مبتدأ « أَوْلى » خبر « كَالْحَلِيلِ » خبر لابتداء محذوف - أى وذلك

(الرابعة) أن تَقَعَ طَرَفًا رَابِعَةً فَصَاعِدًا^(١) تقول : عَطَوْتُ
وَزَكَوْتُ^(٢) فإذا جُمْتُ بالهمزة أو التضعيف - قلت : أَعْطَيْتُ
وَزَكَيْتُ^(٣) . وتقول في اسم المفعول : مُعْطَيَانٍ وَمُزَكَّيَانٍ ؛ حَمَلُوا
الماضي عَلَى المضارع ، واسم المفعول على اسم الفاعل ؛ فَإِنَّ كَلًّا مِنْهُمَا
قَبْلَ آخِرِهِ كَسْرَةٌ . وسأل سيبويه الخليل عن وجه إعلال نحو : تَنَازَيْنَا
وَتَدَاعَيْنَا^(٤) ، مع أَنَّ المضارع لَا كَسْرَ قَبْلَ آخِرِهِ^(٥) - فَأَجَابَ بَأَنَّ
الإعلال ثَبَتَ قَبْلَ مَجِيءِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ ، وهو^(٦) غَازَيْنَا وَدَاعَيْنَا - حَمَلًا
عَلَى « نَفَازِي وَتَدَاعِي » ، ثُمَّ اسْتَصْحَبَ مَعَهَا^(٧) .

فالتصحيح نحو : حاجة وحروج أو حيج ، وحيلة وحيل وحول . والإعلال نحو :
قائمة وقيم - وديمة وديم . والإعلال غالب ، أما التصحيح فشاذ عند غيره .
(١) بشرط فتح ما قبلها ، وأن تكون منقلبة ياء في المضارع ، سواء كانت في فعل أو في اسم
(٢) بإبقاء الواو فيها لأنها ثالثة . ومعناها . أخذت - ونميت .
(٣) فأبدلت الواو ياء لأنها صارت رابعة .
(٤) والأصله تَنَازَوْنَا - وتَدَاعَوْنَا .
(٥) أى حتى يعمل ويحمل عليه الماضى ؛ فَإِنَّ المضارع تنفازى وتتداعى .
(٦) الضمير عائد على معلوم من السياق - أى العمل المجرد من التاء .
(٧) وهذا الإعلال يستصحب أيضاً مع هاء التانيث نحو : المعطاء ؛ لَأَنَّ أَلْفَهُ
منقلبة عن ياء لتحركها وافتتاح ما قبلها ، وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها رابعة إثر
فتحة . وفي هذه المسألة يقول الناظم :
(وَالْوَاوُ لَا مَأْمَدَ فَتَنَحَّ «يَا» انْقَلَبَ كَالْمُعْطَيَانِ بِرُضْيَانٍ . . .)^(٨)

(*) « والواو » مبتدأ « لاما » حال من الواو ، أو من الضمير في انقلب الواقع خراً
للمبتدأ بعد فتح . بعد ظرف متعلق بانقلب وفتح مضاف إليه « ياء » مفعوله وقصر الضرورة « كالمعطيان »
الكاف جارة لقول محذوف ، والمعطيان مبتدأ « برضيان » فعل مضارع مبنى للمجهول والألف نائب فاعل
والجملة خبر ، وجملة المبتدأ والخبر في موضع الحال من ضمير انقلب ، وهى مقول القول المحذوف

(الخامسة) أَنْ تَلِيَ كَسْرَةً ، وهى ساكنة مُفْرَدَةٌ^(١) نحو : مِيزَانٌ وَمِيقَاتٌ^(٢) ؛ بخلاف نحو : صِيَوَانٌ وَسَوَارٌ^(٣) ، واجْلُوَاذٌ وَاغْلُوَاطٌ^(٤) .
 (السادسة) أَنْ تَكُونَ لَامًا لِمِ « فُعَلَى » - بالضم : صفةٌ نحو : (إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا) ، وقولك : للمتقين الدَّرَجَةُ الْعُلْيَا^(٥) . وأما قولُ الحجازيين « الْقُصْوَى » - فشاذٌ قياساً فصيحٌ استعمالاً^(٦) ثَبَّهَ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ ؛ كما فى استَحْوَذَ والقَوْدَ . فَإِنْ كَانَتْ « فُعَلَى » اسماً لَمْ تُتَغَيَّرْ^(٧) كَقَوْلِهِ :
 * أَدَارًا بِحُزْوَى هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً^(٨)

أى إذا وقعت الواو لَامًا « أَى طَرَفًا » بعد فتح - قلبت ياء ؛ كالمطيان وبرزيان فإن أصلهما : الواو ، وقد فصل المصنف القول فى هذا . وكلمة « وجب » الواقعة تماماً للبيت متصلة بموضوع آخر هو : إبدال الواو من الألف - كما سيأتى بعد .
 (١) أى غير مشددة ومدغمة فى مثلها . (٢) أصلهما : مِوزَانٌ وَمِوَقَاتٌ - من الوزن والوقت ، قلبت الواو فهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها .
 (٣) لأن الواو فهما متحركة . والصوان : هو الوعاء الذى يسان ويحفظ فيه الشيء
 (٤) لأن الواو فهما مشددة غير مفردة . وشذ قلب الواو المدغمة فى مثلها ياء كقولهم ديوان فى دوان ، بدليل جمعه على دواوين . والإجلواذ : المضاء والسرعة فى السير ، وهو خاص بالإبل . واخلوط البعير - تعلق بعنقه وعلاه - أو ركه بلا خطام أو عريانا .
 ويجب التصحيح كذلك إن فتح ما قبل الواو ، نحو : سَوَطٌ - وَقَوْلٌ . ولم يذكر الناظم هذه المسألة الخامسة . (٥) فإن أصلهما : الدنوا والعلوا - من الدنو والعلو ؛ بدليل دنوت دنوا - وعلوت علوا ؛ قلبت الواو ياء للاستئصال ، وللفرق بينها وبين « فُعَلَى » الاسم . (٦) وهى لفة قريش ، وقد وردت كثيراً فى كلامهم ، وجاء فى القرآن الكريم (إِذَا أَنْتُمْ بِالْمَدِينَةِ لَدُنْيَا وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ الْفُضْوَى) ٤٢ - سورة الأنفال
 (٧) بل تبقى الواو بدون قلبها ياء ، وذلك فرقا بينها وبين الصفة . ولم يعكس الوضع ؛ لأن الاسم أخف من الصفة .
 (٨) صدر بيت من الطويل ، لدى الرمة - غيلان بن عقبة ، وعجزه :

(السابعة) أَنْ تَلْتَقِيَ هِيَ وَالْيَاءُ فِي كَلِمَةٍ^(١) ، والسابقُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ مُتَّصِلٌ ذَاتًا وَسُكُونًا . وَيَجِبُ حِينَئِذٍ إِدْغَامُ الْيَاءِ فِي الْيَاءِ .

• فَاءُ الْهَوَى يَرْفَعُ أَوْ يَتَرَقُّ •

اللغة والاعراب . حزوى : اسم موضع بالحجاز ، يكثر ذكره في شعر ذى الرمة . هجت : أثرت وحركت . عبرة : دمة . ماء الهوى . المراد به : الدمع وأضيف إلى الهوى لأنه سببه . يرفض : يسيل وينصب متفرقا . يترقق : يبقى في العين متحيراً مضطرباً بجىء ويذهب . « أدارا » الهمز للنداء ، وداراً منادى منصوب وإن كان نكرة مقصودة لأنه شبيه بالمضاف لوصفه بحزوى قبل النداء ، وتقدم أن النكرة المقصودة إذا وصفت ترجع نصبها على ضمها كما في حديث : « يا عظيماً يُرجى لكل عظيم » « بحزوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لدار . « عبرة » ، مفعول هجت .

والعنى : أن هذه الدار بهذا الموضع - تثير الذكريات ، وأيام الحب والهوى فتندرف العين دمعها أحياناً ، ويضطرب فيها أخرى .

والشاهد : في حزوى ؛ حيث بقيت الواو على حالها ولم تقلب ياء ؛ لكونها اسماً لا صفة . وفي هذا يقول الناظم :

(بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ « فُعَلَى » وَصَفَا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى)^(٢)

أى بعكس لام « فُعَلَى » المذكورة في البيت قبله ، والتي ستجىء بعد - تبديل الواو الواقعة لآماً لُفْعَى وصفاً - ياء ، ونذر « قُصْوَى » بإقرار الواو قياساً ، ولا يخفى أنه فصيح استعمالاً لوروده في القرآن . أما « فُعَلَى » اسماً فتسلم فيها الواو كما سيأتى . وإن كانت لام « فُعَلَى » ياء سلت في الاسم والصفة نحو : القيا ، والقصيا - تأنيث الأفعى .

(١) أى واحدة - أو ما هو في حكم السكامة ، كملسى في حالة الرفع ؛ لأن المتضايين كالشيء الواحد .

(*) « بالعكس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لام فعلى « وصفاً » حال من فعلى « وكون قصوى » كون مبتدأ وقصوى مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « نادراً » خبره « لا يخفى » لا نافية ، والجملة خبر لا ابتداءً .

مثال ذلك فيما تَقَدَّمَتْ فيه الياء : سَيِّد ومَيِّت ، أصلهما :
سَيَوُذ ومَيَوُت^(١) .

ومثاله فيما تَقَدَّمَتْ فيه الواو : طَى وَلَى - مصدرًا طَوَيْت ولَوَيْت ،
وَأَصْلُهُمَا طَوَى وَلَوَى^(٢) . ويجب التصحيح إن كانا من كلمتين^(٣) نحو :
يَدْعُو يَاسِر - ويرمى وَاِئِد ، أو كان السابق منهما متحركاً نحو : طَوِيل
وغيور ، أو عارض الذات^(٤) نحو : رُؤْيَة - مُخَفَّف رُؤْيَة ، أو عارض
السكون نحو : قَوَى ؛ فإن أصله الكسر ، ثم إنَّه سُكِّنَ للتخفيف ،
كما يقال في عِلْم : عِلْم .

وشدَّ عما ذكرنا ثلاثة أنواع : نوعٌ أُعِلَّ ولم يَسْتَوْفِ الشروطَ
كقراءة بعضهم : (إن كنتم للرياء تغربون)^(٥) - بالإبدال والإدغام^(٦) .
ونوعٌ صَحَّح مع استيفائها نحو : ضَيَّون^(٧) وأَيَّوم^(٨) وعَوَى السَّكَب

(١) أما ساد ؛ فإنه - من ساد يسود اتفاقاً ، ومات - من يموت على إحدى اللتين ،
ووزنهما على الراجح عند البصريين « قِيَمِل » .

(٢) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمنا .

(٣) وكذلك إذا كانا في كلمة واحدة ولم يلتقيا ، مثل : زيتون - ونيروز .

(٤) بأن كان منقلباً من غيره ، كالبدل عن الألف نحو : سوير وبويع ، أو عزالواو
كدبوان ؛ فإن أصله دوان ، فالياء بدل من الواو الأولى . أو عن الهمزة كمثل المصنف .

(٥) من الآية : ٤٣ من سورة يوسف

(٦) أى يبدال الهمزة واواً ثم ياء وإدغامها ، مع أن الواو عارضة الذات لأنها
مخففة من الهمزة . وحكى بعضهم اطراد الإبدال في مثل هذا ؛ مما واوه بدل عن همزة .

(٧) هو السنور الذكر - والجمع : ضيانون ، ولم يدغم لأنه وضع اسماً جامداً .

(٨) أى كثير الشدة . يقال : يوم أيوم - كما يقال : ليلة ليلاء .

عَوِيَّة - وَرَجَاءُ بْنُ حَيَّوَةَ. وَنَوْعٌ أُبْدِلَتْ فِيهِ الْيَاءُ وَآوَاءٌ وَأُدْغِمَتِ الْوَآءُ فِيهَا نَحْوُ : عَوَّةٌ ^(١) وَنَهْوٌ ^(٢) عَنِ الْمَنْكِرِ. وَاطَّرَدَ فِي تَصْغِيرِ مَا يُكْسَرُ عَلَى «مَفَاعِلٍ» ^(٣) - نَحْوُ جَدُولٍ ، وَأَسْوَدَ لِلْحَيَّةِ - الْإِعْلَالُ وَالتَّصْحِيحُ ^(٤) .
(الثامنة) أَنْ تَكُونَ لَامَ «مَفْعُولٍ» الَّتِي مَاضِيهِ عَلَى «فَعَلٍ» -

(١) مصدر عوى السكاب - إذا تَبَحَّحَ ، والقياس : عِيَّةٌ ؛ وأصله : عَوِيَّةٌ .
(٢) هو بفتح الذون على وزن «فَعُولٍ» ، وأصله نهوى : والقياس نهْيٌ ، وهو وصف مبالغة للنهاي .

(٣) أى : وما يوازنه ؛ بشرط أن يكون اسماً لا صفة - مشتملاً على واو متحركة .
(٤) تقول : مُجْدِلٌ وَأُسَيْدٌ على القياس ، وجدول وأسيود ، حملاً للتصغير على التيسير ، والإِعْلَالُ في ذلك أحسن . فإن كان المفرد وصفاً نحو : أسود صفة - تعين الإِعْلَالُ ، فيقال : «أُسَيْدٌ لَا غَيْرَ» لأنه لا يجمع على أسود ، وعلى ذلك فيشترط في وجوب الإبدال : ألا يكون اجتماع الواو والياء في تصغير ما يكسر على «مَفَاعِلٍ» . وكذلك إذا كانت الواو غير متحركة في المفرد نحو : عجوز وعمود ؛ فإنهما وإن كسرا على مفاعل ، إلا أن الإِعْلَالُ واجب في مصغريهما ، فنقول : عَجِيزٌ وَعَمِيدٌ ، ولا يجوز التصحيح . وفي هذه المسألة يقول الناطم - في فصل مستقل :

(إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَآوٍ وَيَاءٍ وَاتَّصَلَا ، وَمِنْ عُرُوضٍ عَرَبِيًّا
فِيَاءُ الْوَاوِ أَقْلَبِينَ مُدْغِمًا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا) ^(١)
أى إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة ، والسابق منهما ساكن سكونا أصلياً - قلبت الواو ياءً وأدغمنا ، وشذ ما يفيد غير ما رسم وعين من ذلك . وقد أوضح

(*) «إِنْ يَسْكُنِ» شرط وفعله «السابق» فاعل يسكن «من واو» متعلق بيسكن «ويا» بالقصير عطف على واو «واتصلا» معطوف على يسكن ، وألف الاثنين فاعل «ومن هروش» متعلق بعربا المعطوف على اتصال ، والضمير في عربا عائداً إلى السابق

(*) «فِيَاءُ» الفاء واقعة في جواب الشرط «ويا» مفعول اقلبن الثاني «الواو» مفعول الأول «مدغماً» حال من فاعل اقلبن المستتر «معطى» فاعل شذ ، وهو اسم مفعول ونائب فاعله هو مفعول الأول «غير» مفعول الثاني «ما» اسم موصول مضاف إليه «قد رسما» الجملة صلة ما والآن للاطلاع ، ونائب فاعل رسما يعود إلى ما .

بكسر العين^(١) نحو : رَضِيَهُ فهو مَرْضِيٌّ^(٢) ، وَقَوِيَّ عَلَى زَيْدٍ فهو مَقْوِيٌّ عَلَيْهِ^(٣) وشذَّ قراءة بعضهم (مَرْضُوَّهُ)^(٤) .

فإن كانت عينُ الفعل مفتوحةً — وَجَبَ التصحيحُ نحو : مَغْزُوٌّ ومدْعُوٌّ^(٥) ، والإعلالُ شاذٌّ كقوله :

* أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَى وَعَادِيًّا *^(٦)

المصنف هذا كله . (١) سواء كان متعديا أو لازما .

(٢) الأصل : مرضو — بواوين ، قلبت الثانية وهى لام الكلمة — ياء ؛ حملا على الفعل ؛ لأنها قلبت فيه لكسر ما قبلها كما سبق ؛ ثم الأولى وهى واو مفعول ، لاجتماعها مع الياء على القاعدة ، وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوآ .

(٣) أصله : مقووه ، قلبت الواو الأخيرة ياء لثقل ثلاث واوات فى الطرف مع الضمة ، ثم الوسطى لاجتماعها ساكنة مع الياء على القاعدة ، وأبدلت الضمة كسرة كما سبق .

(٤) أى بتصحيح الواو وإدغام الواو الزائدة فيها ، وذلك فى قوله تعالى فى سورة الفجر (يَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ أَرْجَعِي إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَُرْضِيَّةً) . وجعله فى التسهيل مرجوحا

(٥) فإن فعلهما : غزا ودعا — وأصلهما : غَرَوَ ودَعَوَ ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبنا ألفا على القاعدة .

(٦) عجز بيت من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثى ، وصدره :

* وَقَدْ عَلِمْتَ عَرِيبِي مُلَيْكَةً أَنْتَى *

اللغة والاعراب . عرس الرجل : زوجه . مليكة : اسمها ، وهو بدل أو عطف بيان من عرسى الواقع فاعلا اعلت « أنتى » أن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية والياء اسمها « أنا » ضمير فصل « الليث » خبر أن ، وأن ومعمولاها سدت مسد مفعولى عللت « معديا » حال من الليث ، « على » متعلق به على أنه نائب فاعله ؛ لأنه اسم مفعول . يعمل عمل الفعل المبني للمجهول « وعاديا » معطوف على معديا

والعنى : تعلم زوجى ملكية أنتى شجاع كالليث ، سواء اعتدى على أحد أو اعتدت أنا على غيرى .

(التاسعة) أَنَّ تَكُونَ لَامَ «فُعُول» - جَمْعًا ، نَحْوُ : عَصَاً وَعُصَيٍّ -
وَقَفًا وَقُفِيٍّ - وَدَلَوْ وَدُلِّيٌّ^(١) ، وَالتَّصْحِيحُ شَاذٌ ، قَالُوا : أُبُوٌّ ، وَأُخُوٌّ^(٢) ،
وَنُجُوٌّ - جَمْعًا لَنَجُوٍّ وَهُوَ الْجَهَّةُ ، وَنُجُوٌّ - بِالْجِيمِ - جَمْعًا لَنَجُوٍّ ، وَهُوَ
السَّحَابُ الَّذِي هَرَّاقُ مَاءِهِ ، وَبِهَوٍّ^(٣) - وَهُوَ الْمَصْدَرُ - وَبِهَوٍّ - فَإِنْ

وَالشَّاهِدُ : فِي «مَعْدِيَا» ؛ فَقَدْ أَعْلَ بَقْلَبِ وَاوِهِ يَاءٌ - شَذُوذًا ، وَالْقِيَاسُ تَصْحِيحُ
لَامِهِ ؛ لِأَنَّ فَعْلَهُ عَدَاً مَفْتُوحَ الْعَيْنِ ، وَأَصْلُهُ : مَعْدُووٌ ، قَلْبَتْ لَامُهُ يَاءً لِنَظَرِهَا ، ثُمَّ
الْوَاوُ يَاءٌ عَلَى الْقَاعِدَةِ وَأَدْغَمْتَا ، ثُمَّ ضَمَةُ الدَّالِ كَسْرَةً لِمُنَاسَبَةِ الْيَاءِ - فَصَارَ مَعْدُووٌ ، وَلَسَكَنَ
الشَّاعِرُ أَعْلَهُ شَذُوذًا . وَيَرَى النَّاطِمُ أَنَّ التَّصْحِيحَ فِي مِثْلِ هَذَا رَاجِحٌ لَا وَاجِبٌ ،
وَالْإِعْلَالُ مَرْجُوحٌ ، وَفِي هَذَا يَقُولُ :

(وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَاً وَأَعْلَلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّرِ الْأَجُودَا)^(١)
أَي إِذَا بَنَى اسْمَ مَفْعُولٍ مِنْ مَاضٍ ثَلَاثِيٍّ ، وَآوَى الْيَاءَ ، غَيْرَ مَكْسُورِ الْعَيْنِ ، مِثْلُ : عَدَا -
فَالْأَجُودُ تَصْحِيحُ وَاوِهِ ؛ تَقُولُ : مَعْدُووٌ . وَيَجُوزُ إِعْلَالُهُ بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً فَتَقُولُ : مَعْدَى -
إِنْ لَمْ تَتَحَرَّرِ الرَّأْيُ الْأَجُودُ . وَقَدْ ذَكَرَ النَّاطِمُ هَذَا الْبَيْتَ وَالَّذِي يَمْدُهُ فِي بَابِ الْإِعْلَالِ بِالنَّقْلِ «
(١) الْأَصْلُ فِيهَا : مُعْصُووٌ - وَقَفُووٌ - وَدَلُووٌ - عَلَى وَزْنِ «فُعُول» قَلْبَتْ الْوَاوُ
الثَّانِيَةَ يَاءً : لَثَقِلَ الْوَاوَيْنِ مَعَ الضَّمَّةِ فِي الْجَمْعِ ، ثُمَّ الْأَوَّلَى لاجتماعها مَعَ الْيَاءِ ، وَأَدْغَمْتَا عَلَى
الْقَاعِدَةِ ، وَكَسَرَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ لِنَصَحٍ . وَيَصِحُّ كَسْرُ الْأَوَّلَى مِنْهَا لِلتَّخْفِيفِ ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ
مِنْ الضَّمِّ إِلَى الْكَسْرِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصِّفَةِ - لَا يَخْلُو مِنْ ثَقَلٍ .
(٢) جَمْعَانِ لِأَبٍ وَأَخٍ ، وَالْقِيَاسُ : أَبِيٌّ وَأَخِيٌّ .

(٣) هُوَ الْبَيْتُ الْمُتَقَدِّمُ أَمَامَ الْبُيُوتِ ، وَالْوَاسِعُ مِنَ الْأَرْضِ - وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ . وَقِيلَ :
إِنْ قَوْلُ الْمَصْنَفِ : وَهُوَ الْمَصْدَرُ - فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ عِبَارَةِ الْقَامُوسِ : أَنَّهُ لَمْ
يَسْتَعْمَلْ مَصْدَرًا ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَجُودِهِ ، وَالْجَمْعُ أَبْهَاءٌ - وَبِهَوٍّ - وَبِهَوٍّ .

(*) « الْمَفْعُولُ » مَفْعُولُ صَحِّحٍ « مِنْ نَحْوِ » جَارٍ وَجَرُورٍ مُتَعَاقٍ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنَ الْمَفْعُولِ
« عَدَا » مُضَافٌ إِلَيْهِ مَقْصُودٌ لَفْظُهُ « وَأَعْلَلِ » فَعَلٌ أَمْرٌ وَمَقْصُودُهُ مَحْذُوفٌ بِمُودٍ عَلَى الْمَفْعُولِ
« إِنْ » شَرْطِيَّةٌ « تَتَحَرَّرِ » فَعْلُ الشَّرْطِ بِجَزُومٍ بِأَمٍّ بِمَحْذُوفِ الْأَلْبِ « الْأَجُودَا » مَفْعُولٌ تَتَحَرَّرُ ، وَالْأَفْ
لِلْإِطْلَاقِ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ ؛ أَيَّ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّرِ الْأَجُودُ مِنَ الْوَجْهِينِ - فَأَعْلَلِ .

كان « فُعُول » مفرداً وجَبَ التصحيحُ نحو: (وَعَتَوْا عَتَوْاً كَبِيراً^(١)) -
لَا يُرِيدُونَ عُمُولاً فِي الْأَرْضِ^(٢)). وتقول: نَمَّا الْمَالُ مُنْمُوًّا - وَسَمَّا زَيْدٌ
مُسْمُوًّا^(٣). وقد يُعْمَلُ نحو: عَتَا الشَّيْخُ عَتِيًّا - وَقَسَا قَلْبُهُ قَسِيًّا^(٤).
(العاشرة) أَنْ تَكُونَ عَيْنًا « لَفْعَلْ » - جَمْعاً صَحِيحَ اللَّامِ^(٥)، كَصَيِّمٍ
وَنُيِّمٍ^(٦) وَالْأَكْثَرُ فِيهِ التَّصْحِيحُ، تَتَوَلَّى: صُومٌ - وَنُومٌ.
ويجبُ إِنْ اعْتَلَّتْ اللَّامُ؛ لِئَلَّا يَتَوَالِيَ إِعْلَالَانِ^(٧) وَذَلِكَ كَشَوَى
وَعُغْوَى - جَمْعَى شَاوٍ وَغَاوٍ^(٨).

أَوْ فَصَلَتْ مِنَ الْعَيْنِ نَحْوُ: صُومًا وَنُومًا؛ لِبُعْدِهَا^(٩) حِينَئِذٍ مِنْ

(١) ٢١: سورة الفرقان (٢) ٨٣: سورة القصص

(٣) لجميع هذه الأمثلة مصادر مفردة مضمومة الأول والثاني. والأصل: عَتَوُوا -

وَعُلُوا - وَنَعَوُوا - وَسَمَوُوا، أَدْغَمَتْ أَوَّلِي الْوَاوَيْنِ فِي الثَّانِيَةِ.

(٤) وقول الناظم يفيد التسوية بين الجمع والمفرد، حيث يقول في هذه المسألة:

(كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَاءَ لَفْعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَا مَجْعَ أَوْ فَرْدٍ يَعْنِ)^(٥)

أَيُّ أَنَّ الْأِسْمَ الَّذِي عَلَى وَزْنِ « فُعُول » وَارَى اللَّامَ - يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ: التَّصْحِيحُ
وَالْإِعْلَالُ، سِوَا مَا كَانَ جَمْعًا أَوْ مُفْرَدًا. ويرى غير ابن مالك: أَنَّ الْغَالِبَ فِي الْجَمْعِ

الْإِعْلَالُ، وَفِي الْمَفْرَدِ التَّصْحِيحُ - وَهُوَ الْأَصَحُّ (٥) بِشَرَطِ عَدَمِ وَجُودِ فَاصِلٍ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ.

(٦) جَمْعَانِ لَصَائِمٍ وَنَائِمٍ، وَأَصْلُهُمَا: صُومٌ وَنُومٌ - بِوَاوَيْنِ قَبْلَهُمَا ضَمَّةٌ، فَعْدَلُ إِلَى

الْيَاءِ فِي اللَّخْفَةِ. (٧) إِعْلَالُ الْعَيْنِ، وَإِعْلَالُ اللَّامِ.

(٨) أَسْمَاءُ فَاعِلٍ مِنْ شَوَى يَشْوَى - وَعُغْوَى يَنْوَى، وَأَصْلُهُمَا: شَوَى - وَعُغْوَى،

قَلَبْتُ الْيَاءَ فِيهِمَا أَلْفًا لِنَحْرُكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا ثُمَّ حَذَفْتُ لالتقاءهما ساكنة مع التنوين.

(٩) أَيُّ الْعَيْنِ:

(*) « كَذَلِكَ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَالِقٌ بِجَاءِ « ذَا » بِمَعْنَى صَاحِبٍ - حَالٌ مِنَ الْفِعُولِ الْوَاقِعِ فَاعِلًا

لِجَاءِ بِالْقَصْرِ « وَجْهَيْنِ » مضاف لآيه « مِنْ ذِي الْوَاوِ » مُتَعَالِقٌ بِجَاءِ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ - أَوْ بِمَعْدُوفٍ
حَالٌ مِنَ الْفِعُولِ « لَامُ جَمْعٍ » لَامُ حَالٌ مِنَ الْوَاوِ وَجَمْعٌ مضاف لآيه « أَوْ فَرْدٍ » عطف على جَمْعٍ « مِنْ »

- أَيُّ يَظْهَرُ - الْجُمْلَةُ صِفَةُ لِمَفْرَدٍ، وَفَاعِلٌ يَمْنُ بِعُودِ عَلَى فَرْدٍ.

من الظرف، وشذَّ قوله: * فما أَرَقَّ النَّيَّامَ إِلَّا كَلَامُهَا *^(١)
(فصل) في إبدال الواوِ من أختيها: الألف والياء.

(١) عجز بيت من الطويل - لأبي النعمر السكلابي « ويقال له أبو النجم »، وصدره:

* أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةُ بَنَةُ مُنْذِرٍ *

اللفظة والاعراب. طرقتنا: زارتنا ليلاً. مية: اسم امرأة. أرق: أسهر وأذهب النوم من الأعين. النيام: جمع نائم - اسم فاعل من نام ينام نوماً.
« ألا » أداة استفتاح أريد بها التنبيه « مية » فاعل طرقتنا « ابنة منذر » ابنة صفة لية ومنذر مضاف إليه « فما » الفاء عاطفة، و « ما » نافية « النيام » مفعول أرق مقدم « إلا » أداة حصر « كلامها » فاعل مؤخر ومضاف إليه.

والعنى: أن هذه المرأة زارتهم بالليل وقد نام القوم. فأرقهم حديثها العذب وأطار النوم من أعينهم كلامها الحسن البديع، حتى قضوا ليلهم أيقاظاً ساهرين.
والشاهد: في « نيام »؛ فإنه جمع نائم والهمزة منقلبة من واو. وقد أعل بقلب اللواو ياء مع أن قبل لامة ألف وهذا شاذ، والقياس: نِوام بالتصحيح - أو نِيمٌ بحذف الألف. وإلى هذه يشير الناظم بقوله:

(وشاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوُ نَيْامٍ - شَذُوذُهُ نَبِيٌّ)^(٢)

أى شاع وكثر في جمع التكسير الواوى العين الذى وزنه على « فَعْل » - الإعلال بقلب واوه ياء، نحو: نيم - في نوم، وهذا إذا لم يكن قبل لامة ألف. فإن كان قبل اللام ألف - وجب التصحيح، وشذ الاعلال نحو: نيام - في نوام.

هذا. وما يجب فيه قلب الواو ياء: أن تقع الواو طرفاً بعد ضمة أصلية في اسم معرب؛ سواء كانت طرفاً حقيقة مثل أدل - جمع دلو. أو حكاً كما إذا وقع بعدها تاء تنيث أو علامة تثنية نحو: تدانية - وتدانيان، فتقلب الواو ياء والضمة قبلها كسرة لمناسبة الياء. وعلة القلب في هذا - التفادى مما لا نظير له في العربية.
وهذا الموضع لم يتعرض له الناظم ولا ابن هشام.

(*) « نحو » فعل شاع « نيم » مضاف إليه « في نوم » متعلق بمحذوف حال من نيم، أو متعلق بشاع « ونحو نيام » مبتدأ ومضاف إليه « شذوذته نبي » مبتدأ ثان وخبر، والجملة خبر « نحو »

أَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الْأَلِفِ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ : أَنْ يَنْضَمَّ مَا قَبْلَهَا ^(١)
نَحْوُ : بُوَيْعٌ وَضُورِبٌ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : (مَا وَوَرَى عَنْهُمَا) ^(٢) .

وَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الْيَاءِ فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ :

(إِحْدَاهَا) أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً مَفْرُودَةً ^(٣) فِي غَيْرِ جَمْعٍ ^(٤) نَحْوُ : مُوقِنٌ
وَمُوسِرٌ ^(٥) . وَيَجِبُ سَلَامَتُهَا إِنْ تَحَرَّكَتْ نَحْوُ : هَيَّامٌ ^(٦) ، أَوْ أُدْغِمَتْ
كَحَيِّضٍ ^(٧) أَوْ كَانَتْ فِي جَمْعٍ . وَيَجِبُ فِي هَذِهِ قَلْبُ الضَّمَّةِ كَسَرَةً ؛
كَهَيْمٍ ^(٨) وَبَيْضٍ - فِي جَمْعِ أَفْعَلٍ ، أَوْ فَعْلَاءِ .

(١) سَوَاءٌ أَلِ كَانَتْ فِي الْفِعْلِ - وَذَلِكَ عِنْدَ بَنَائِهِ لِلْمَجْهُولِ كَمَا مَثَلُ الْمَصْنَفِ ، أَمْ فِي
الْإِسْمِ عِنْدَ تَصْغِيرِهِ ، نَحْوُ : «كُوَيْتَبٌ» - فِي تَصْغِيرِ كَاتِبٍ ، وَ«مُؤَيَّهَرٌ» - فِي تَصْغِيرِ مَاهِرٍ .
وَيَشْتَرِطُ لِقْلُهَا وَإِوَاءٌ فِي التَّصْغِيرِ : أَلَّا يَكُونَ أَصْلُهَا الْيَاءَ ، وَإِلَّا وَجِبَ رَدُّهَا إِلَى أَصْلِهَا ،
نَحْوُ : نَابٌ ، فَيَقَالُ فِيهِ : نَيْبٌ . وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي التَّصْغِيرِ (٢) ٢٠ - سُورَةُ الْأَعْرَافِ
(٣) أَى غَيْرِ مُشَدَّدَةٍ ، وَلَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ .

(٤) أَى فِي لَفْظٍ مَفْرُودٍ غَيْرِ دَالٍ عَلَى الْجَمْعِ ، سَوَاءٌ كَانَتْ فِي إِسْمٍ أَوْ فِعْلٍ

(٥) أَصْلُهَا ؛ مُيَقِّنٌ وَمُيَسِّرٌ ، وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ يَقُولُ : يُوَقِّنُ وَيُوسِّرُ ؛ فَإِنْ أَصْلُهَا :
مُيَقِّنٌ وَمُيَسِّرٌ . قَابِلَتِ الْيَاءَ وَإِوَاءٌ لِلتَّجَانُسِ بَيْنَ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَالْحُرُوكَةِ قَبْلَهُ .

(٦) مُصَدَّرٌ هَامٌ إِذَا اشْتَدَّ عَطَشُهُ - أَوْ اخْتَلَّ عَقْلُهُ مِنَ الْعَشَقِ وَالْحُبِّ .

(٧) جَمْعٌ حَائِضٌ ، وَهَذَا الْمَثَلُ خَارِجٌ بِقَوْلِهِ : فِي غَيْرِ جَمْعٍ . وَمَثَلُ الْمَفْرُودِ . مُخَيَّرٌ -

وَزَيْنٌ » . (٨) جَمْعٌ أَهْمٌ وَهَيَّامٌ . وَالْهَيْمُ : الْإِبِلُ الْعَاطِشُ ، وَأَصْلُهُ هَيْمٌ ،

فَسَكَّرَتْ الْهَاءَ لِمَا سَبَقَ . وَالْهَيَّامُ - بِكَسْرِ الْهَاءِ وَضَمِّهَا - دَاءٌ يَصِيبُ الْإِبِلَ فَتَهْمُ فِي
الْأَرْضِ وَلَا تَرعى ، وَتَعَطِّشُ فَلَا تَرعى . وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْقَلْبُ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُسَبَّوْقَةٍ
بِضَمَّةٍ نَحْوُ . حَيْلٌ وَجِيلٌ .

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَمَا قَبْلَهَا مِنْ إِبْدَالِ الْوَاوِ مِنَ الْأَلِفِ - يَقُولُ النَّاطِمُ :

(الثانية) أن تقع بعد ضمة وهى : إما لامٌ « فَعَلَ » كنهو الرجل وقضو - بمعنى : ما أنهاء - أى أعقله ، وما أقضاه ^(١) .

أو لامٌ اسمٌ مختومٌ بـ « تاء » بُنيت الكلمة عليها ^(٢) ؛ كأن يُبنى من الرئى مثل « مَقْدَرَةٌ » ، فإنك تقول : مَرْمُوءَةٌ ^(٣) بخلاف نحو : تَوَانَى تَوَانِيَةً ^(٤) ، فإن أصله قبل دخول التاء : تَوَانِيًا - بالضم ، كتكاسل

(.) وَوَجَبَ
إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ وَبَا كَمَوْقِنٍ ، بِذَلِكَ أَعْتَرَفَ
وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ « هَيْمٌ » عِنْدَ جَمْعِ « أَهْيَا » ^(٥)
أى أنه يجب أن تبدل الألف واوًا إذا وقعت بعد ضمة ؛ وذلك فى الفعل عند بنائه
للمجهول ، وفى الاسم عند تصغيره كما بين المصنف ، وهو الموضع الوحيد الذى تبدل
فيه الواو من الألف . وتبدل من الياء إذا سكنت فى مفرد بعد ضمه كموقن ، ويجب
قلب الضمة كسرة فى الجمع لنصح الياء - فيقال : « هَيْمٌ » فى جمع أهيم ، ولا تقلب واوًا
كأنفرد لثقل الجمع . الضمة .

وقول الناظم : « ووجب » - تمام البيت الذى تقدم فى صفحة ٣٧٤ .

(١) تقدم الكلام على هذه الصيغة فى باب التمعجب فى الجزء الثالث ، وأنها تؤدى معنى
التمعجب ، وهى من الأساليب القياسية فيه .

(٢) أى من أول الأمر ؛ بحيث لا تؤدى الكلمة معناها إلا مع هذه التاء التى للتأنيث .

(٣) والأصل : مَرْمُوءَةٌ ، أبدلت الياء واوًا لوقوعها إثر ضمة .

(٤) فإن الياء فيه عارضة بعد بناء الصيغة المطلوبة للمذكر ، فلا تقلب معها الياء واوًا ؛

لأنها فى نية الانفصال فما قبلها آخر ، بل يجب حينئذ كسر الضمة لتسلم الياء .

(*) « إبدال » فاعل وجب « بعد ضم » بعد ظرف متعلق بإبدال ، وضم مضاف إليه « من ألف
متعلق أيضا بإبدال « وبأ » مبتدأ « كموقن » صفة على حذف مضاف - أى كباء موقن « بذالك »
متعلقان باعتارف الواقع خبراً للبتدأ ، « اعترف » إما فعل أمر أو ماض مبنى للمجهول

(*) « فى جمع » متعلق بيكسر « كما » المكاف جارة وما مصدرية « هيم » نائب فاعل يقال
قصده لفظه ، والجملة صلة « عند جمع » عند ظرف بمعنى متعلق يقال ، وجمع مضاف إليه « أهيم »
مضاف إليه ممنوع من الصرف لوصفية ووزن الفعل .

تَكَاثُلًا^(١)، فَأَبْدَلَتْ ضَمَّتُهُ كَسْرَةً لِتَسْلَمَ إِلَيْهِ مِنَ الْقَلْبِ^(٢)، ثُمَّ طَرَأَتْ التَّاءُ لِإِفَادَةِ الْوَحْدَةِ، وَبَقِيَ الْإِعْلَالُ بِحَالِهِ^(٣).

أَوْ لَامُ اسْمٍ مَخْتومٍ بِالْأَلْفِ وَالزُّنُونِ؛ كَأَنَّ يُبْنَى مِنَ الرَّمَى عَلَى وَزْنِ «سَبْعَانٍ» — اسْمُ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ ابْنُ أَحْمَرَ:
* أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ *^(٤) — فَإِنَّكَ تَقُولُ: رَمُوان^(٥).

- (١) لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمَصْدَرُ الْقِيَاسِيُّ لِلْفِعْلِ الَّذِي عَلَى وَزْنِ «تَفَاعَلَ» .
(٢) لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَمُكِّنُهُ الْعَرَبِيَّةُ مَا آخَرُهُ وَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ لَازِمَةٌ كَمَا تَقْدُمُ ذَلِكَ قَرِيبًا فَارْجِعْ إِلَيْهِ .
(٣) وَهُوَ قَلْبُ الْكَسْرَةِ ضَمَّةً .
(٤) ذَكَرَ الشَّيْخُ خَالِدٌ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ لَتَمِّ بْنِ أَبِي مِقْبَلٍ وَهُوَ الْأَصَحُّ . وَقَدْ تَقْدُمُ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ النِّسْبِ «انْظُرْ صَفْحَةَ ٢٥٤» .
(٥) وَالْأَصْلُ: رَمِيَانُ، قَلْبَتْ إِلَيْهِ وَآوَأَ لَوْ قَوَّعَهَا بَعْدَ ضَمَّةٍ .
وإِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يُشِيرُ النَّاطِمُ بِقَوْلِهِ :

(رَوَاوَأَ انْزِلْ لِّلضَّمِّ رُدُّ «الْيَاءِ» مَتَى أَلْفِي لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ «نَا»
كَتَاءَ بَانَ مِنْ «رَمَى» كَمَقْدَرِهِ: كَذَا إِذَا كَسَبُعَانُ صَبْرَهُ^(١))
أَيُّ أَنَّ الْيَاءَ إِذَا ضَمَّ مَا قَبْلَهَا، وَوَقَعَتْ لَامُ فِعْلٍ، أَوْ اسْمٍ مَخْتومٍ بَتَاءِ التَّأْنِيثِ كَبْنَاءِ صِيغَةٍ عَلَى وَزْنِ «مَقْدَرُهُ» مِنْ رَمَى، أَوْ مَخْتومٍ بِالْفِ وَنُونِ مَزِيدَتَيْنِ، كَبْنَاءِ صِيغَةٍ عَلَى وَزْنِ «سَبْعَانٍ» — وَجِبَ قَبْلَهَا وَآوَأَ .

(*) «رَوَاوَأَ» مَفْعُولُ رَدِّ الثَّانِي «إِثْر» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِرَدِّ «الضَّمِّ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «الْيَاءُ» بِالْقَصْرِ مَفْعُولُ رَدِّ الْأَوَّلِ «مَتَى» اسْمٌ شَرْطٌ جَازِمٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِأَلْفِي الْوَاقِعِ فِعْلًا لِلشَّرْطِ، وَنَائِبٌ تَعَالَى مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ «لَامُ فِعْلٍ» لَامُ مَفْعُولُهُ الثَّانِي وَفِعْلُهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَوْ مِنْ قَبْلِ نَا» مَحْطُوفٌ عَلَى لَامِ فِعْلٍ وَنَا مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ؛ أَيُّ مَتَى أَلْفِي الْيَاءَ لَامُ فِعْلٍ — فَرَدَهُ وَآوَأَ .
(*) «كَبْنَاءُ» مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ لِمَتَبَدَأَ بِمَحْذُوفٍ «بَانَ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «مِنْ رَمَى» مُتَعَلِّقٌ بِبَيَانِ «كَمَقْدَرِهِ» مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَيْضًا «كَذَا» جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ رَدُّ السَّابِقِ «إِذَا» ظَرْفٌ زَمَانٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْجَارُ قَبْلَهُ «كَسَبُعَانُ» جَارٌ وَجَرُورٌ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لَصِيرِهِ تَقْدِيمًا عَلَيْهِ «صَبْرَهُ» الْمَاءُ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ عَائِدَةٌ عَلَى لَفْظِ أَرَى الْمَفْهُومِ مِنْ رَمَى وَالْمَاعِلُ يَمُودُ عَلَى بَانَ .
(٢٥٤ — ضِيَاءُ السَّالِكِ ٤)

(الثالثة) أن تكون لاماً « لَفَعَلَى » بفتح الفاء — اسماً لا صفةً نحو : تَقْوَى^(١) وشرّوى^(٢) وفتّوى . قال الناظم وابنه^(٣) : « وَشَدَّ سَفِيًّا — لِمَكَانٍ ، وَرِيًّا لِلرَّائِحَةِ^(٤) ، وَطَنِيًّا — لَوْلِدِ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ » انتهى . فأما الأول فيحتمل أنه منقول من صفة^(٥) كَخَزِيًّا وَصَدِيًّا — مؤنثي خزيان وصدّيان .

وأما الثاني؛ فقال النحويون : صفةٌ غلبت عليها الإسمية ، والأصل : رائحةٌ رِيًّا — أى مملوءةٌ طيباً^(٦) .

وأما الثالث ؛ فالأكثر فيه ضمُّ الطاء ، فاعلمهم استصحّبوا التصحيح حين فتحوا — للتخفيف^(٧) .

(١) أصله الأصيل : « وقيا » لأنه من وقيت ؛ قلبت واؤه تاء كما في تراث — ثم ياؤه واواً ، ولا يضر اجتماع إعلالين فيه لعدم تواليهما ، وهو غير منصرف لآلف التانيث ، ومن قرأ : « على تقوى من الله » بالتثوين — جعلها للحاق بمحرف كألف تترى .

(٢) أصله : شرياً لأنه من شريت ، ومعناه : المثل ، يقال : لك شرواه — أى مثله .

(٣) الناظم في شرح السكافية ، وابنه في شرح الخلاصة .

(٤) أما رياء من الرى — ضد صدّيا ، فعدم القلب فيها واضح لأنها صفة .

(٥) أى إلى الاسمية ، وقد استصحّب التصحيح بعد جملة أسماء .

(٦) أى وتصحيح الصفة غير شاذ ، على أنه لو سلم بالاسمية — فالذى يمنع القلب هو : أنه لو قيل « رِيًّا » لوجب قلب الواو ياء وإدغامهما لاجتماعهما ، وسبق إحداها بالسكون .

(٧) وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة بقوله :

(مِنْ لَامٍ «فَعَلَى» اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ يَاءٍ ؛ كَتَقْوَى، غَالِبًا جَاذَا الْبَدَلُ)^(٨)

(*) « من لام فعلٍ من لام متعلق ببذل وفعل مضاف إليه « اسماء » حال من فعل « الواو » فاعل أتى « بدل » حال من الواو وسكن على لغة ربيعة « ياء » مضاف إليه « كَتَقْوَى » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « غالباً » حال من « ذا » الواقع فاعلاً لجاء « البدل » بدل من اسم الإشارة أو بيان له أو نعت والتقدير : أتى الواو بدل ياء من لام فعل حال كون اسم كَتَقْوَى جاء هذا البدل غالباً

(الرابعة) أن تكون عَيْنًا « لِفْعَلِي » — بالضم ؛ اسماً كطوبى —
 مصدرًا لطاب — أو اسماً للجنة^(١) ، أو صفةً جاريةً مجرى الأسماء^(٢) ،
 وهى : « فُعَلَى أَفْعَل » كالطوبى والكوسى والخورى — مؤنثات :
 أطيّب وأكسّ وأخير . والذى يدلُّ على أنها جاريةٌ مجرى الأسماء —
 أنَّ أَفْعَلَ التفضيل يُجمعُ على « أَفَاعِل »^(٣) ، فيقالُ : الأفاضلُ والأكابرُ ؛
 كما يقالُ فى جمع أَفْسَل^(٤) : أفاكل . فإن كانت « فُؤبَى » صفةً محضةً^(٥)
 وجب قلبُ ضمِّته كسرة^(٦) ، ولم يُسمع من ذلك إلَّا (قِسْمَةُ ضِيْزَى)
 — أى جائرة ، ومِشْيَةُ حِيَكَى — أى يتحركُ فيها المنكبان^(٧) .
 هذا كلامُ النحويين . وقال الناظم وابنه : يحوز فى عَيْن « فُعَلَى »

أى أن الواو تبدل من الياء غالباً ، إذا وقعت لأمّاً لاسم على وزن « فَعْلَى » نحو :
 « تقوى » فإن أصله تقيّاً ، لأنه من تقيت .

- (١) فإن أصلها « طيبى » لأنه من طاب يطيب ، قلبت ياؤد واواً .
- (٢) وذلك بأن تكون معمولة للعوامل المختلفة مباشرة دون أن يسبقها موصوف .
- (٣) أى إذا كان مقترناً بأل أو مضافاً إلى معرفة ، فثله فى ذلك مثل الأسماء المحضة .
- (٤) انظر ما تقدم فى جمع التفسير » (٤) أى الذى هو اسم جامد للرعدة — لا صفة .
- (٥) أى خالصة من شائبة الاسمية ، وذلك بجريانها على موصوف ولو مقدراً .
- (٦) أى لى تصح الياء وتسلم من قلبها واواً ، وذلك للفرق بين الصفة والاسم .
- (٧) يقال : حاك فى مشيه يحوك ويحيك — إذا حرك منسكبيه ، ويقال : ضازه يضوزه ويضيزه — إذا جار عليه وبخسه . والأصل فهما : ضيزى وحيكى — بضم أولهما ، فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء ، وعند بعض النحويين : أصلهما : ضوزى — وحوكى ، فهما واو يان . وفى القاموس : أنهما واويان ويائيان . وهناك كلمة ثالثة مسموعة هى « كَيْصَى » يقال رجل كَيْصَى — أى تمشى وحده ويأكل وحده ولا يعنيه غير نفسه .

صفة : أَنْ تَسْلَمَ الضَّمَّةُ فَتَقْلِبَ الْيَاءَ وَآوًا — وَأَنْ تُبَدِّلَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً
فَتَسْلَمَ الْيَاءَ ؛ فَتَقُولَ : الطُّوبَى وَالطَّيِّبَى ، وَالْكُوسَى — وَالْكَيْسَى ،
وَالضُّوْقَى — وَالضُّيْقَى ^(١) .

(فصل) فى إبدال الألف من أختيها الواو والياء ^(٢) . وذلك مشروط
بعشرة شروط :

الأوّل : أَنْ يَتَحَرَّرَ كَا ؛ فَلِذَلِكَ صَحَّتْ فى الْقَوْلِ وَالبَيْعِ — لِسُكُونِهِمَا .

(١) مؤنّى : الأكيس — والأضيّق .

قال الناظم معبراً عن رأيه فى « فُعْلَى » .

(وَمَا نَ تَسْكُنَ عَيْنًا « لَعْمَلَى » وَصَفًا فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُبْلَغُ) ^(٣)

أى إذا وقعت الياء عيناً لصفة على وزن « فُعْلَى » جاز فيها الوجهان : التصحيح
والإعلال بقلبها واوًا . هذا : وكلام الناظم يخالف ما عليه سيبويه والنحويون من وجهين :
[أ] أنه يجزى فى « فُعْلَى » وصفاً وجهين ، وهم يوجبون تصحيح الياء وكسر ما قبلها
[ب] أنه أجاز فى « فُعْلَى » أنى الأفعال — من الصفات الجارية مجرى الأسماء —
الوجهين أيضاً ، ونص على أنهما مسموعان عن العرب . وهم حكموا لها بحكم الأسماء
المحضّة ، فأوجبوا إقرار الضمة وقلب الياء واوًا .

(٢) إذا وقعت الألف عيناً أو لاماً فى الفعل الثلاثى — فلا بد أن تكون منقلبة عن
واو أو ياء — مثل : باع — وصام — وجرى — وسما ؛ فإن الأصل : بيع — وصوم
وجرى — وسمو ، فقلبت الياء أو الواو ألفاً ، ويدل على ذلك : المصادر وغيرها . وكذلك
الشان فى كثير من الأسماء . وهذا القلب لا يتم إلا بشروط :

(*) « وَإِنْ تَسْكُنَ » شرط وفعله ، واسم تسكن يعود إلى الياء « عينا » خبرها « فُعْلَى »
متعلق بمحذوف نعت لعيناً « وصفاً » حال من فعل « فذلِكَ » الفاء واقعة فى جواب الشرط « دا »
اسم إشارة مبتدأ والكاف حرف خطاب « بالوجهين » فى وضع المفعول الثانى ليلقى « عنهم »
متعلق بيلقى ، ونائب فاعله هو مقوله الأول ، وجملة « يلقى » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر
فى محل جزم جواب الشرط ولذلك اقترنت بالفاء .

الثانى : أن تكون حركتهما أصلية^(١) ؛ ولذلك صحَّتا في جَيْل^(٢) ،
وتَوَم^(٣) مُخَفَّفِي جَيْئِل - وتَوَام .

الثالث : أن ينفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا^(٤) ؛ ولذلك صحَّتا في العِوض ،
والْحَيْل ، والشُّور .

الرابع : أن تكون الفَتْحَةُ مُتَّصِلَةً - أى في كليتهما ؛ ولذلك صحَّتا
في : ضَرَبَ وَاحِدًا ، وَضَرَبَ يَاسِرًا^(٥) .

الخامس : أن يتحرَّك ما بعدهما إن كانتا عَيْنَيْنِ^(٦) ، وَأَلَّا يليهما

(١) أى ليست طارئة للانخفيف ، أو لغيره من الحركات التى لا تلازمها .

(٢) اسم من أسماء الضبع .

(٣) هو الولد يولد ومعه غيره فى بطن واحد، ويقال لهما : توأمان . وكل واحد
توأم ، والأكثر توأم . ومثل جيل وتوم فى عدم الإبدال ، لعروض الحركة - قوله
تعالى : (لَتَبْلُغُنَّ فى أموالكم وأنفسكم-ولا تَدَسُّوا الفضل بينكم-إن الذين اشتروا الضلالة).

(٤) لأن غير الفتحة لا يجانس الألف ولا يناسبها .

(٥) قيل : لو مثل بغير هذين المثالين نحو : أخذ ورقة ، ووجد يزيد - لسكان
أحسن ؛ لأن وجود الألف بعد الواو والياء - مانع من قلبهما أيضا ، فلم يتمحض المنع
لما ذكر . وكذلك لا يعمل نحو : قاوم وبايع ؛ للفصل بالألف .

وقد جمع الناظم هذه الشروط الأربعة فى بيت واحد فقال :

(مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أَصِلْ أَلِفًا أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلِ

أى أبدل الألف من الواو أو الياء ، إذا تحركتا ، وكانت حركتهما أصلية ،
ووقعا بعد فتحة ، متصلة بهما « بأن يكونا فى كلمة واحدة » .

(٦) وكذلك إذا كانتا فاعلين نحو : توالى وتبا من - فلا قلب .

(*) « من واو » متعلق بأبدل « أو ياء » عطف عليه « بتحريك » متعلق بحذوف نمت
لها « أصل » فل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى تحريك والجملة نمت لتحريك « أَلِفًا »
مفعول أبذل مقدم « بعد فتح » بعد ظرف متعلق بأبدل وفتح مضاف إليه « متصل » نمت لفتح .

أَلِفٌ وَلَا يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ إِنْ كَانَتَا لَامَيْنِ ؛ وَلِذَلِكَ صَحَّتِ الْعَيْنُ فِي بَيَّانٍ
وَطَوِيلٍ وَخُورَنَقٍ ^(١) ، وَاللَّامُ فِي رَمِيَاً وَغَزَوَاً ، وَفَتَيَّانٍ وَعَصَوَانٍ ^(٢) . وَعَلَوِيٌّ
وَفَتَوِيٌّ ^(٣) . وَأُعِلَّتِ الْعَيْنُ فِي قَامَ وَبَاعَ وَبَابَ وَنَابَ ؛ لِتَحْرُكِ مَا بَعْدَهَا
وَاللَّامُ فِي غَزَاً وَدَعَاً وَرَمَى وَبَكَى ؛ إِذْ لَيْسَ بَعْدَهَا أَلِفٌ وَلَا يَاءٌ
مُشَدَّدَةٌ ، وَكَذَلِكَ فِي يَخْشُونَ وَيَمْحُونَ ^(٤) وَأَصْلُهُمَا : يَخْشَيُونَ وَيَمْحَوُونَ
فَقُلِبَتَا أَلِفَيْنِ ^(٥) ثُمَّ حُذِفَتَا لِلْسَاكِنَيْنِ .

(١) وذلك لسكون ما بعدها بالألف في بيان ، والياء في طويل ، والراء في خورنق -
وهما عینان ، وخورنق : قصر للنعمان الأكبر بالعراق .

(٢) لوجود الألف بعدها ، وقد مثل للأفعال والأسماء وإنما صح قبل الألف لأن
الإعلال قبلها يؤدي إلى اجتماع ساكنين ، وحذف أحدهما يوقع في لبس الثني بالفرد ؛
إذ يصير : غزا - ورعى ، وحمل مثل : فتیان وعصوان - عليه .

(٣) لوجود ياء مشددة بعد الواو - هي ياء النسب . والواو في علوى منقلبة عن
ياء « على » . وفي فتوى منقلبة عن ألف « فتى » .

(٤) بفتح الياء والحاء - على لئمة من قال : يحاه يحماه يحوا - إذا أذهب أثره ، أو
على أنه مبنى للفعول ؛ فيسكون من محاه يحواه يحوا ؛ وهذا هو الأشهر لضم حاء يحواه .
(٥) أى لتحركهما وانفتاح ما قبلهما . وفي هذا الشرط الحامس يقول الناطم :

(إِنْ حُرِّكَ التَّالِي ، وَإِنْ سَكَنَ كَفَّ إِعْلَالُ غَيْرِ اللَّامِ ، وَهِيَ لَا بُدَّ كَفَّ
إِعْلَالُهَا بِسَاكِنِ غَيْرِ أَلِفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفٌ) ^(٦)

(*) « التالى » نائب فاعل حرك الواهم فلا لشرط ، والجواب محذوف « وإن سكن »
شرط وفعله ونائب القاعل يعود إلى التالى « كف » - أى منع - فعل ماض جواب الشرط « إعلال »
مفعول كيف « غير اللام » مضاف إليه « وهى » ضمير متفصل . بتبدأ « أئند على الواو والياء » وأفرد لأن
المطف فيها بأو « لا يكف إعلالها » لانهائية الجملة خير المبتدأ . « ساكن » متعلق ب« كف » غير ألف «
غيرت ساكن وألف مضاف إليه « أو ياء » مطف على ألف « للتشديد قد ألف » الجملة من المبتدأ
والخبر فى على جر نعمت لياء ، و « فيها » متعلق بألف ،

السادس : ألا تكون إحداهما عيناً « لِفَعْلٍ » الذى الوصف منه على « أَفْعَلٍ »^(١) نحو : هَيْفَ^(٢) فهو أَهْيَفُ ، وَعَوْرَ فهو أَعْوَرُ .
السابع : ألا تكون عيناً لمصدر هذا الفعل^(٣) كاهْيَفُ .
الثامن : ألا تكون الواو عيناً لا « فَعَّلَ » الدال على معنى التَّفَاعُلِ —

أى أن شرط الإبدال السابق ، أن يتحرك التالى لها . فإن سكن ما بعد الواو أو الياء فإن السكون يكف — أى يمنع — إعلال غير اللام « أى يمنع قلب الواو أو الياء ألفاً إذا وقعا فاء أو عيناً » ويجب التصحيح نحو : بيان وطويل . أما اللام فيقع فيها الإعلال إن وقع بعدها ساكن غير ألف أو ياء مشددة ، كرميا وعلوى . ومعنى ألف : عرف وشاع فى السكلام الفصيح

وبتين من هذا : أن القلب ممتنع إذا وقع بعدها ألف أو ياء مشددة ؛ فإن وقع بعدها ساكن آخر غير هذين — فالقلب واجب على الراجح .

(١) هو « فَعِلَ » اللزوم ، المكسور العين الحال على لون أو عيب أو شيء فطرى ، أو وصف ظاهر فى الجسم ؛ فإن الصفة المشبهة منه تكون على هذا الوزن . كسود — وعور — وحول . وإنما صحت عين هذا الفعل حملا على أصله فى الألوان والميوب ، وهو « أَفْعَلُ » كاحول — وأعور ؛ لأنه بمعناه فى اختصاص كل بالخلق والألوان . وخرج نحو : خاف ؛ فإنه وإن كان مكسور العين — إلا أن وصفه على فاعل نحو : خائف — فيعمل كفعل بالفتح والضم .

(٢) من الهيف . وهو ضمور البطن والخصر ، ويعمد من الصفات المدوحة .
(٣) وذلك حملا لمصدر على الفعل ، فهو مقيس على المقيس . وفى هذين الشرطين يقول الناظم :

(وَصَحَّ عَيْنُ فَعْلٍ وَفَعِلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَخْوَلًا)^(٤)
أى أن الفعل الذى الوصف منه على وزن « أَفْعَلُ » — يجب تصحيح عينه إن كانت

(*) «عين» فاعل صح « فعل » مضاف إليها « فَعِلًا » معناه عايه والألف للإطلاق « ذَا أَفْعَلٍ »
ذا بمعنى صاحب — حال من فعلا المكسور العين ، مضاف إلى أَفْعَلٍ « كَأَغْيَدٍ » خبر مبتدأ محذوف .

أى التشارك في الفاعلية والمفعولية ، نحو : اجتوروا واشتوروا ؛ فإنه في معنى تجاوزوا وتشاوروا^(١) . فأما الياء فلا يشترط فيها ذلك ؛ لقربها من الألف^(٢) ؛ ولهذا أُعلت في استافوا — مع أن معناه تسايقوا^(٣) .

التاسع : ألا تكون إحداهما متلوثة بحرف يستحق هذا الإعلال^(٤) فإن كانت كذلك — صحّت^(٥) وأُعلت الثانية^(٦) نحو : الحيا^(٧)

ياء أو واواً ، نحو : غيد فهو أغيد — وحول فهو أحول ، والعيذ : نعمة البدن وحمل الصدر على الفعل ، وهو المراد « بفعل » .

(١) ولهذا حمل على « تفاعل » في التصحيح الذى استحقه ؛ لفصل عينه من الفتحة كما تقدم ، فإن لم يدل على المفاعلة — وجب الإعلال لمقدم ما يحمل عليه في التصحيح نحو : اختان ، واختار — بمعنى خان — وخار .

(٢) أى فى المخرج ؛ فهى لذلك أحق بالإعلال من الواو .

(٣) أى تضاربوا بالسيوف ، ومثل استاقوا : امتازوا وابتاعوا — أى تمايزوا وتبايعوا ، وإلى هذا الشرط يشير الناظم بقوله :

(وَلَمَّا يَبْنُ تَفَاعُلٌ مِّنْ افْتَعَلٍ وَالْعَيْنُ وَאוْ — سَلِمَتْ وَلَمْ تَعْلُ)^(٨)

أى إذا دل « افتعل » على معنى التفاعل — أى الاشتراك في الفاعلية والمفعولية ، وكانت عينه واواً — سلمت ولا تقلب ياء ، نحو : اشتور — بمعنى تشاور .

(٤) وهو القلب ألما . (٥) لثلاث يتوالى إعلالان فى كلمة بلافاصل بينهما

وهو فى الغالب ممنوع عند النحاة لإجفافه بالكلمة : ويلزم كذلك اجتماع ألفين .

(٦) لأنها طرف ، والطرف محل التغيير .

(٧) مصدر حي ، ومعناه الغيث ، وأصله الحى يباين ، فقلبت الثانية — وهى لام

السكامة — ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(*) « تفاعل » فاعل بين الواقع فعلاً للشرط « من : افتعل » متعلق بين « والدين واو » الجملة من المبتدأ والخبر حال ، والرابط الواو « سلمت » الجملة جواب الشرط ولم تمل « الواو » الحال ، والجملة حال مؤسكة من فاعل سلمت العائد إلى الواو ، والرابط الواو والضمير

والهوى^(١) والحوى - مصدر حوى إذا اسودَّ^(٢) . وربّما عكسوا
فأعلوا الأولى وصحّحوا الثانية ، نحو : « آية » فى أسهل الأقوال^(٣) . فإن
قلّت : لنا أسهل منه قول بعضهم : إنها « فعلة » كنبقة ؛ فإن الإعلال
حينئذ على القياس^(٤) ، وأمّا إذا قيل : إنّ أصلها أَيْيَة - بفتح الياء الأولى ،
أو أَيْيَة - بسكونها ، أو آيية فاعلة ؛ فإنه يلزم إعلال الأوّل دون الثانى^(٥) ،

(١) مصدر هوى ، وهو ميل النفس إلى الشئ وشاع فى المذموم : وأصله الهوى
قلبت الياء ألفا لما تقدم .

(٢) وأصله : الحوؤ - من الحوة وهى سواد إلى الخضرة - أو حمرة إلى السواد ،
وشفة حواء - حمراء إلى السواد ، فلامه واو مثل عينه ، لقولهم فى الثنى : حوآن .

(٣) أصلها آيية كقصية ، قلبت الياء الأولى ألفا شذوذاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ،
وكان القياس إعلال الياء الثانية وهى لام الكلمة ، وقد سهل ذلك كون الياء الثانية
غير طرف ، ومثل آية : غاية - وراية - وثاية « وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند
متاعه فيشوى عندها - أو رؤوس أشجار يجمعها ويلقى عليها أثوابا ليستظل بها » ،
وطاية - « وهى السطح » وهذه ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها :

وإلى هذا الشرط ، وورود السماع بما يخالفه فى بعض كلمات - يشير الناظم بقوله :
(وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالِ اسْتَحِقُّ صَحْحَ أَوَّلٍ ، وَعَكْسُ قَدْ يَحِقُّ)^(٦)
أى إن استحق هذا الإعلال - وهو القلب - لحرفين ؛ بأن كان فى الكلمة حرفا
علة كل منهما متحرك مفتوح ما قبله - صحح الأول وأعلّ الثانى ، وقد يعكس على قلة .
ولا يجوز إعلالهما معا ؛ لثلايتوالى فى كلمة واحدة إعلالان .

(٤) أى إعلال الأولى لأنها محرّكة وقبلها مفتوح ، وإعلال الثانية متمتع لعدم فتح ما قبلها
(٥) أى على القول بأن أصلها : آيية ، وهو شاذ

(*) « وإن » شرطية « لحرفين » متعلق باستحق الواقع فعلا للشرط « ذا » اسم إشارة
نائب فاعل لمحدوف بفسره استحق « الإعلال » بدل أو بينان أو نعمت لقاء أول ، نائب فاعل
صحح ، والجملة جواب الشرط « وعكس » مبتدأ وهو مضاف لمحدوف تقديره « قد يحق » الجملة خبر .

وإِعْلَالُ السَّاكِنِ ^(١) وحذفُ العينِ لغيرِ مُوجبٍ ^(٢) .
 قلت : ويلزمُ على الأوَّلِ : تقديمُ الإِعْلَالِ ^(٣) على الإِدْغَامِ ^(٤)
 والمعروفُ العكسُ ؛ بدليلِ إبدالِ همزةِ أَيْمَةٍ - ياءِ لا أَلِفًا ^(٥) فتأملْه .
 العاشرُ : ألاَّ يكونَ عَيْنًا لما آخِرُهُ زيادةٌ تختصُّ بالأسماءِ ^(٦) ؛ فلذلك
 صحَّتْ في نحو : الْجَوْلَانِ ^(٧) والهيَمَانِ ^(٨) ، والصَّوَرَى ^(٩) ، والحَيْدَى ^(١٠) ،
 وشذَّ الإِعْلَالُ في مَاهَانَ وَدَارَانَ ^(١١) .

- (١) وهو الياء الأولى على أن أصلها أئية .
- (٢) أى : على القول بأنها آئية كفاعلة . والمهمود في مثله قلب الياء الأولى همزة ،
 كباثة وقائلة . (٣) وهو قلب الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .
- (٤) فقد اجتمع مثلاًن أولهما ساكن .
- (٥) إيضاح الدليل : أن أصل أئمة - أئمة ، فلم يقدموا الإِعْلَالُ وبيدلوا همزة الثانية
 الساكنة ألفاً من جنس حركة ما قبلها ، بل قدموا الإِدْغَامُ فنقلوا كسرة الميم الأولى
 الى الساكن قبلها وهو همزة الثانية وأدغموا ، ثم أبدلوا همزة الثانية ياء من جنس
 حركتها ، وهذا يدل على أن عنايتهم بالإِدْغَامِ فوق عنايتهم بالإِعْلَالِ :
- (٦) وذلك كالألف والنون معاً ، وكألف التأنيث المقصورة ؛ لأن هذه الزيادة تبعده
 شبهه بالفعل الذى هو كالأصل في الإِعْلَالِ لأنها لاتلحقه أصلاً .
- (٧) مصدر جال يجول - إذا طاف وتنقل .
- (٨) مصدر هام على وجه يهيم - إذا سار على غير هدى ، أو أحب وعشق امرأة
- (٩) بفتحات - اسم بقعة فيها ماء . (١٠) مشية للمتايل المختال ، وحمار حيدى
 وحيد - يحيد ويمدل عن ظله لنشاطه ، ولم يوصف مذكر على « فعلى » - غيره .
- (١١) والأصل : موهان ودوران ؛ لأنهما تذكيرة ماء ودار . وقيل : هما أعجميان فلا يحسن
 عدما فيما شذ . وفي الشرط العاشر يقول الناظم :

وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخْصُ الْأَسْمَ - وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ ^(١٢)

(*) « وعين » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف اليه « آخره » ظرف معلق بزيد الواقع
 صلة لما « ما » اسم موصول نائب فاعل زيد « يَخْصُ الاسم » الجملة صلة ما الثانية « واجب » خبر
 للبتداء وهو عين « أن يسلم » في تأويل مصدر فاعل لواجب ، والألف للإطلاق .

(فصل في إبدال الناء من الواو والياء)

إذا كانت الواو والياء فاءً للافتعال — أُبدِلَتْ تاءٌ ^(١) وأُدْغِمَتْ في تاءِ
الافتعال وما تَصَرَّفَ منها ^(٢) نحو : اتَّصَلَ واتَّعَدَ ^(٣) — من الوَصَلَ
والوَعَدِ ، واتَّسَرَ مِنَ الْبُسْرِ ^(٤) قال : * فَإِنْ تَتَعَدَّنِي أَتَّعِدُكَ بِمِثْلِهَا * ^(٥)

أى إذا كان عين الكلمة واواً أو ياء تستدعى القلب ألفاً ؛ وكان في آخرها زيادة
تختص بالاسم — امتنع القلب ، ووجب التصحيح .
(١) وذلك لسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء ؛ لقرب مخرجيهما وتنفرد
صفتيهما ؛ لأن حروف اللين مجهورة والتاء مهموسة . وحروف الهمس مجموعة في هذه
العبارة « فثمة شخص سكت » وما عداها مجهور . ويشترط في هذا الإبدال : ألا
تسكون الواو والياء بمبدئين من همزة .

(٢) كالماضى والمضارع والأمر ؛ واسمى الفاعل واسم المفعول .. إلخ .
(٣) أصلهما : اتوصل — واوتعد ، قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال للتخفيف .
(٤) أصله : اتسر ، ففاؤه ياء .
(٥) صدر بيت من الطويل للأعشى
ميمون بن قيس ، من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة ويتهذده ، وكان الأعشى قد
مدح عامر بن الطفيل وحكم له على علقمة في منافرة وقعت بينهما . وعجزه :

* وَسَوْفَ أَزِيدُ الْبَاقِيَاتِ الْقَوَارِصَ *

اللغة والاعراب : تتعدنى : تتوعدنى وتهذدنى ، وتعدى : أوعده بالشر الباقيات
المراد الأشعار التى تبقى على ألسنة الرواة يرونها للأعقاب . القوارص : جمع قارصة وهى
السكامة المؤذية المؤلمة . « إن » شرطية « تتعدنى » فعل مضارع فعل الشرط « اتعدك »
جواب الشرط « بمثلها » متعلق به « وسوف » الواو عاطفة ، وسوف حرف تنفيس
« الباقيات » مفعول أزيد منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة « القوارص » نعت للباقيات .
والمعنى : إن كنت تتوعدنى وتهذدنى يا علقمة ؛ لأنى أنصفت خصمك — فإنى أقابلك
بالمثل ، وأهجوكم بشعر مؤلم يتناوله الرواة .

والشاهد : فى « تتعدنى وأتعدك » فإن أصلهما : توتعدنى — وأوتعدك ؛ لأنهما
من الوعد ، فقلب الواو فيهما تاء وأدغمت في التاء الزائدة بعدها وهى تاء الافتعال .

موقال : * فَإِنَّ الْقَوَافِي تَتَلَجَّنُ مَوَالِجًا * ^(١)

وتقول في افتعل من الإزار : إِيْتَزَرَ ^(٢) . ولا يجوز إبدال الياء تاء وإدغامها في التاء ؛ لأن هذه الياء بدل من همزة وليست أصلية ^(٣) ، وشذ قولهم في افتعل من الأكل : ائْتَكَلَ ^(٤) . وقول الجوهري

(١) صدر بيت من الطويل لطرفة بن العبد اليكرى ، وعجزه :

* تَضَاقِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَاجَهَا الْإِزْرُ *

النفقة والاعراب : القوافي : جمع قافية ؛ وتطلق على حرف الروى الذىبنى عليه القصيدة ، وعلى القصيدة كلها . والمراد بها هنا : القصائد . تتلجن : من الولوح وهو الدخول موالجاً : جمع مولى ، وهو مكان الولوح أى الدخول ، « القوافي » اسم إن منصوب بالفتحة المقدرة على الياء لمعاملة المنصوب معاملة المرفوع المجرور « تتلجن » الجملة خبر إن « موالجاً » منصوب بتلجن ، وكان حقه المنع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، ولكنه صرف للضرورة « تضايق » فعل مضارع مرفوع ، وأصله تضايق فحذفت إحدى التاءين وفاعله يعود إلى الموالج « أن تولجها » أن ناصبة وما بعدها مضارع منصوب والمصدر مجرور بمن محذوفة ، وهو بدل من عنها « الإبر » فاعل تولج .

والمعنى : أن القصائد والأشعار تؤدي بها معان دقيقة ، تصل إلى النفوس وتدخل إلى العقول من مسالك خفية لا يستطيع والج أن يلجها ، ولا يمكن الإبر أن تنفذ منها . والشاهد : في « تتلجن » فإن أصله توتلجن ، فالواو فاء السكامة والتاء بعدها زائدة للافتعال ، فقلبت الواو تاء وأدغمت التاء في التاء . (٢) أى بإبدال الهمزة ياء .

(٣) وسمع : أترز شذوذاً ، وقد تقدم ذلك قريباً فتنبه يا فتى .

(٤) وكذلك قولهم في أتمن من الأمانة : أتمن ، بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء ، والفصيح في ذلك كله عدم الإبدال . وفيما تقدم يقول الناظم :

(ذُو الْإِبْرِ « فَا » تَاءٌ فِي افْتِعَالٍ أَبْدَلًا وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلَ) ^(٥)

(*) « ذو الإبر » مبتدأ ومضاف إليه . « فاء » بالضم حال من نائب فاعل أبدا « تا » بالضم مفعول ثان مقدم لأبدا « في افتعال » متعلق بأبداً أو محذوف نعت لنا « أبداً » نائب الفاعل يعود إلى ذو الإبر ، وهو مفعول الأول والآف للاطلاق ، والجملة خبر المبتدأ « وشذ » فاعله يعود على الإبر المفهوم من أبدا « ذى الهمز » ذى متعلق بشذ والهمز مضاف إليه ، « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، ويجوز أن يكون « نحو » فاعل شذ ، و « ائتكلا » مضاف إليه لنحو مقصود لفظه .

في اتخذ : « إنه افعل من الأخذ » — وَهَم^(١) ، وإنما التاء أصل ، وهو
مِنْ تَحْذِ^(٢) ؛ كاتَّبَعَ — مِنْ تَبَعَ .

(فصل في إبدال الطاء)

تُبْدَلُ وَجُوبًا مِنْ تَاءِ الْإِفْعَالِ^(٣) الَّذِي فَاءُهُ صَادٌّ أَوْ ضَادٌّ أَوْ طَاءٌ
أَوْ ظَاءٌ ، وَتَسْمَى أَحْرُفَ الْإِطْبَاقِ^(٤) ؛ تَقُولُ فِي افْعَلْ مِنْ صَبَرَ :
اصْطَبِرْ^(٥) وَلَا تُدْغِمْ ؛ لِأَنَّ الصَّفِيرِيَّ لَا يُدْغِمُ إِلَّا فِي مِثْلِهِ^(٦) ، وَمِنْ

أَيَّ أَنْ حَرَفَ اللَّيْنِ — وَهُوَ الْوَوُ وَالْيَاءُ ؛ إِذَا كَانَ فَاءَ فِي صِيغَةِ الْإِفْعَالِ وَفِرْعِهِ
أَبْدَلَ تَاءَ . وَشَدَّ هَذَا الْإِبْدَالَ إِذَا كَانَ حَرَفَ اللَّيْنِ بَدَلًا مِنْ هَمْزَةٍ نَحْوُ : يُتَسَكَّلُ مِنْ
الْأَكْلِ ، فَلَا يُقَالُ فِيهِ : اتَّسَكَلَ إِلَّا شَدَّوْذًا ، وَإِنَّمَا يُقَالُ : يُتَسَكَّلُ . وَقَدْ أَحْرَفَ اللَّيْنُ
بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَكُونُ فَاءَ كَلِمَةً مُطْلَقًا .

هَذَا : وَبَعْضُ الْحَاجِزِينَ يَتَرَكُونَ هَذَا الْإِبْدَالَ ، وَيَجْعَلُونَ فَاءَ الْكَلِمَةِ عَلَى حَسَبِ
الْحَرَكَاتِ قَبْلُهَا ؛ فَيَبْدِلُونَهَا يَاءَ بَعْدَ الْكُسْرَةِ — وَالْفَاءَ بَعْدَ الْفَتْحَةِ — وَوَاوًا بَعْدَ الضَّمِّ ؛
فَيَقُولُونَ : ائْتَصَلَ يَأْتَصَلُ فَهُوَ مُتَّصِلٌ — وَائْتَسَرَ يَأْتَسِرُ فَهُوَ مُوْتَسِرٌ . إلخ .

(١) لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنَ الْأَخْذِ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ . ائْتَحَذَ بِفِرْعٍ إِدْغَامٍ وَلَا إِبْدَالَ .
وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى أَنَّ اتَّخَذَ « افْعَلْ » مِنَ الْوَحْذِ . وَالْأَصْلُ : اؤْتَحَذَ ، قَلَبْتَ
الْوَاوَ تَاءً وَأَدْغَمْتَ فِي تَاءِ الْإِفْعَالِ عَلَى الْقِيَاسِ . (٢) هَذَا مَبْنًى عَلَى ثَبُوتِ تَحْذِ ثَلَاثِيًّا
(٣) أَقْ : وَمُشْتَقَاتُهُ كَمَا سَلَفَ ، وَذَلِكَ لِاسْتِثْقَالِ النُّطْقِ بِالتَّاءِ مَعَ حُرُوفِ الْإِطْبَاقِ
لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنْ اتِّفَاقٍ فِي الْخُرُوجِ وَتَبَايُنٍ فِي الصِّفَةِ ؛ إِذِ التَّاءُ حَرَفٌ مَهْمُوسٌ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ
وَحُرُوفُ الْإِطْبَاقِ مُسْتَعْمَلَةٌ ، فَأَبْدَلَ مِنَ التَّاءِ حَرَفَ اسْتِعْلَاءٍ مِنْ مَخْرَجِهَا وَهُوَ الطَّاءُ .
(٤) وَذَلِكَ ؛ لِانْطِبَاقِ اللِّسَانِ عِنْدَ النُّطْقِ بِهَا بِأَعْلَى الْحَنَكِ .

(٥) وَأَصْلُهُ : اصْطَبَرَ ، قَلَبْتَ التَّاءَ طَاءً .

(٦) وَأَجَازَ بَعْضُهُمُ الْإِدْغَامَ بِقَلْبِ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ ؛ فَيُقَالُ : اصْبِرْ لِمَقِ الصَّفِيرِ ،
وَيَمْتَنِعُ الْعَكْسُ ثَلَاثًا يَذْهَبُ الصَّغِيرُ وَحُرُوفُ الصَّغِيرِ ، هِيَ : الزَّاءُ — وَالسِّينُ — وَالضَّادُ .

خَرَبَ : اضْطَرَبَ^(١) ، وَلَا تُدْغَمُ ؛ لِأَنَّ الضَّادَ حَرْفٌ مُسْتَطِيلٌ^(٢) .
وَمِنْ طَهَرَ : اطَّهَرَ^(٣) ، ثُمَّ يَجِبُ الْإِدْغَامُ لِاجْتِمَاعِ الْمُثَلِّينَ فِي كَلِمَةٍ وَأَوَّلَهُمَا
سَاكِنٌ . وَمِنْ ظَلَمَ : اظْطَلَمَ ؛ ثُمَّ لَكَ ثَلَاثَةُ أَوَاجٍ^(٤) : الْإِظْهَارُ ، وَالْإِدْغَامُ
مَعَ إِبْدَالِ الْأَوَّلِ مِنْ جِنْسِ الثَّانِي ، وَمَعَ عَكْسِهِ . وَقَدْ رَوَى بَعْضُ قَوْلِهِ :
هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيُظْلِمُ^(٥)

(فصل في إبدال الدال)

تُبْدَلُ وَجُوبًا مِنْ تَاءِ الْاِفْتِعَالِ الَّذِي فَاءُهُ دَالٌّ أَوْ ذَالٌ أَوْ زَايٌ ،

(١) أصله : اضْطَرَبَ ، ويقال فيه ما مر في اصطبر .

(٢) أى والادغام في الطاء يفوت الاستطالة . وقد عرفت أنها لا تفوت بقلب الثاني

إلى الأول ، فيقال : اضْطَرَبَ . (٣) وأصله : اطَّهَرَ أبدلت التاء طاء .

(٤) أى في مثل هذه الصورة التي تبدل فيها تاء الافتعال طاء بعد الطاء .

(٥) بيت من البسيط ، لزهير بن أبي سلمى المزني - في مدح هرم بن سنان .

اللغة والاعراب : نائله ، النائل : العطاء - كالنوال . فيظلم : يقبل الظلم ويحتمله

لكن لا ضعفاً ولا استكانة . « هو » ضمير منفصل مبتدأ « الجواد » خبر ، « الذي »

حصة للجواد « نائله » مفعول أعطى الثاني ومضاف إليه ، والجملة صلة الموصول « عفوًا »

مفعول مطلق عامله يعطى ، وهو صفة لمصدر محذوف - أى إعطاء عفوًا « أحيانًا »

خرف زمان منصوب يظلم . « فيظلم » معطوف على يظلم المبني للمجهول

والمعنى : أن هرما هو الجواد الذي يحزل لك العطاء بسهولة من غير من ولا

إبطاء ، ويحمله الناس مغارمهم فيتحملها ويقبل القيام بها تفضلاً منه - لا ضعفاً

ولا خوفاً .

والشاهد : في قوله « فيظلم » وأصله فيظلم ، ثم قلبت تاء الافتعال طاء فصار يظلم .

ويجوز قلب المعجمة طاء وإدغامهما فيصير يظلم . وقد روى هذا البيت بالأوجه

الثلاثة - باختلاف الرواية .

تَقُولُ فِي اقْتَعَلَ مِنْ ذَانِ : اِدَّانَ^(١) ثُمَّ تُدْغِمُ لِمَا ذَكَرْنَا فِي اطَّهَر . وَمِنْ زَجَرَ : اَزْدَجَرَ^(٢) ، وَلَا تُدْغِمُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي اضْطَبَرَ^(٣) وَمِنْ ذَكَرَ : اذْدَكَرَ ، ثُمَّ تَبْدُلُ الْمَعْجَمَةَ مَهْمَلَةً وَتُدْغِمُ . وَبَعْضُهُمْ يَمَكِّسُ ، وَقَدْ قُرِئَ شَاذًا : (فَهَلْ مِنْ مُذَّكَرٍ) بِالْمَعْجَمَةِ^(٤) .

- (١) أصله : ادتان ، قلبت تاء الافتعال دالا .
 (٢) وأصله أيضا : ازتجر ، ومعناه : منع . (٣) أى من أن حرف الصغير لا يدغم إلا في مثله . والادغام بقلب الدال زايًا نحو ازجر - ضعيف .
 (٤) من هذا : يفهم أنه يجوز في اذدكر - الأوجه الثلاثة المذكورة في اعظم فتقول . اذدكر بلا إدغام - واذكر بالدال المعجمة وقلب المهملة إليها ، واذكر بالدال المهملة وقلب المعجمة إليها من الآية : ١٥ - سورة القمر . ويستخلص مما تقدم :
 [أ] إنه إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال ، وطاء بعد الطاء - وجب الادغام .
 لاجتماع متلين .

[ب] وإن أبدلت دالا بعد الزاي ، أو طاء بعد الصاد أو الضاد - جاز الاظهار والادغام بقلب الثانى إلى الأول - دون عكسه .

[ح] أما إذا أبدلت دالا بعد الدال أو طاء بعد الطاء - فيجوز فيهما ثلاثة أوجه : الاظهار ، والادغام بوجهيه . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(« طاء » : « تاء » افتعال رُدُّ لِمَا نَزَلَ مُطْبِقٍ فِي اِدَّانَ وَازْدَدَ وَادَّكَرَ دَالًا بَقِيَ^(٥))

يقول : رد - أى صير - تاء الافتعال طاء بعد حرف من حروف الاطباق . وتصير دالا بعد الدال والزاي والدال ، مثل : ادأن : وازدد - وادكر ، والأصل : ادتان وازتد - واذتكر ، فاستثقلت التاء بعد هذه الأحرف فقلبت دالا وأدغمت الدال في الدال .

(*) « طاء » بالقصر للشعر - مفعول رد الثانى « تاء » بالقصر مبتدأ « افتعال » مضاف إليه وجلة « رد » خبر المبتدأ « إثر مطبق » إثر ظرف يرد ومطبق مضاف إليه « في ادان » متعلق بيق « وازدد وادكر » معطوفان عليه « دالا » حال من فاعل بقی العائد إلى تاء الافتعال .

(فصل في إبدال الميم)

أبدلت وجوباً من الواو في « فَم » ، وأصله فَوَه ؛ بدليل أفَوَاهُ^(١)
نَخَذَفُوا الهاء تخفيفاً ؛ ثم أبدلوا الميم من الواو^(٢) . فإن أُضِيفَ رُجِعَ به
إلى الأصل فَعِيل : فُوك ، وَرُبَّمَا بَقِيَ الإبدالُ نحو : « لَخُلُوفُ
فَمِ الصَّائِمِ »^(٣) .

ومن النون بشرطين : سكونها ، ووقوعها قبل الياء ، سواء كانا في
كلمة أو كلمتين نحو : (انبَعَثَ - مَنْ بَعَثْنَا)^(٤) .

(١) لأن التكسير من الأشياء التي ترد الألفاظ إلى أصولها .

(٢) لأنها من مخرج واحد . (٣) هذا جزء من حديث ، وتامه « . . أطيّب
عند الله من ريح المسك » ، والخلاف : تغير رائحة الفم ، يقال : خلف فم الصائم -
تغيرت رائحته كخلف . ومثل الحديث قول رؤبة :

• يَصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ •

(٤) الأولى من الآية ١٢ - من سورة الشمس (إِذْ انبَعَثَ أَشْقَاهَا) ، والثانية من
الآية ٥٢ - من سورة يس (مَنْ بَعَثْنَا مِنْ عِرْقَيْنَا) ، ومثل النون : التثوين محو:
مَوْمنٌ بالله . قال الناظم مشيراً إلى ما تقدم من إبدال الميم من النون .

(وَقَبْلَ « يَا » اقلِبْ مِيمَ النُّونِ ، إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا)^(٥)
أي اقلب حرف النون ميماً ؛ إذا كان النون مسكناً قبل الحرف « با » مثل : من بت
انْبِذَا - أي من قطع مودته فانبذه واتركه ولا تبال به . وهذا المثال حوى صورة النون
الساكنة ، قبل الباء في كلمة هي « انْبِذَا » ، وفي كلمتين وهما « من بت » . وأرجو أن
يلاحظ : أن قلب النون ميماً إنما هو في النطق لا غير ، أما كتابة فتبقى صورة النون على حالها

(*) « وقيل » ظرف متعلق باقلب « با » بالقصر مضاف إليه « ميماً » مفعول اقلب الثاني
« النون » مفعوله الأول « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « كان » فعل ماضٍ ناسم ، واسمها يعود إلى
النون « مسكناً » خبرها ، وجواب إذا محذوف لدلالة ما سبق عليه « كمن » السكاف جارة لقول
محذوف ، ومن اسم الشرط ، وجملة « بت » فعل الشرط ، و« انْبِذَا » جوابه على إظهار الفاء للضرورة

وشذوذاً في نحو قوله : * وَكَفَّكَ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ * ^(١) وأصله : الْبَنَانُ .
وجاء عكس ذلك في قولهم : أَسْوَدُ قَاتِنٍ ، وَأَصْلُهُ : قَاتِمٌ ^(٢) .

هذا : وكثيراً ما يعبر عن إبدال النون ميماً بالقلب - كما فعل الناطم ، والأولى أن يعبر عنه بالابدال ؛ لما عرفت من أن القلب إما يكون في حروف العلة أو الهمزة .
(١) عجز بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ، وصدره :

* يَا هَالِ ذَاتَ الْمُنْطِقِ التَّمْتَامِ *

اللغة والاعراب . هال : اسم امرأة ؛ منادى مرخم « هالة » - منقول من هالة القمر وهي الدارة المحيطة به . التمام : من التمتة - وهي تكرير التاء والميم . المخضب : الذي جعل فيه الخضب . البنام : المراد البنان - وهي أطراف الأصابع ، والواحدة بنانة . ويقال : بنان مخضب ؛ لأن كل جمع يفرق بينه وبين واحدة بالهاء - يَوْحَدُو وَيَذَكَّرُ - « يا » حرف نداء « هال » منادى مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم « ذات المنطق » ذات صفة لهال على اللفظ أو المحل والنطق مضاف إليه « التمام » صفة لمنطق « وكفك » بالجر معطوف على المنطق « المخضب » نعت له . ويجوز رفع « كفك » على أنه مبتدأ والمخضب البنان تركيب إضافي خبر . والجملة حال من « هال » .

والعنى : ينادى المسماة « هالة » ، ويصفها بأن في نطقها تممة وأطراف أصابعها مخضبة والشاهد : في البنام ؛ حيث أبدل الميم من النون شذوذاً ؛ لتحركها وعدم وجود الياء بعدها . (٢) فقد أبدل الميم نوناً ، والتممة : لون فيه غبرة وحمرة ، والأقتم الذي تعلوه القتمة . وخلاصة ما ذكره المصنف من الحروف التي يقع فيها الإبدال .

- | | | |
|----------------------------------|---|---|
| أي أن كل واحدة تبدل من الباقي | { | (أ) أن الهمزة تبدل من الألف والواو والياء . |
| | | (ب) والألف تبدل من الهمزة والواو والياء . |
| | | (ح) والواو تبدل من الهمزة والألف والياء . |
| | | (د) والياء تبدل من الهمزة والألف والواو . |
| | | (هـ) والميم تبدل من الواو والنون . |
| | | (و) والتاء تبدل من الواو والياء . |
| | | (ز) والطاء والذال يبدلان من التاء . |

الأسئلة والتبرينات

١ — عرف الإبدال واذكر حروفه ، وبين الفرق بينه ، وبين القلب . والإعلال ، ووضح ما تذكر بالأمثلة .

٢ — اذكر ثلاثة من المواضع التي تقلب فيها الواو ياء ، ومثلها مما تقلب فيه الياء واواً ، ومثل لما نقول .

٣ — متى تقلب الواو همزة وجوباً ؟ وجوازا ؟ وما حكم الهمزتين اللتقيتين في كلمة ؟ مثل .

٤ — اذكر شروط قلب الواو والياء ألفاً . ووضح بأمثلة من إنشائك .

٥ — اشرح قول ابن مالك :

وَصَحَّحُوا فِعْلَةً وَفِي فِعْلٍ وَجِهَانٍ ، وَإِعْلَالُ أَوَّلَى كَالْحِلِيلِ

٦ — متى تقلب الواو الواقعة لا ما « لِفُعْلَى » — ياء ؟ ومتى تسلم من القلب ؟ مثل .

٧ — لماذا لم تقلب الواو والياء ألفاً في الكلمات الآتية ؟ وضح السبب .

غيور — قوى — جوارب — صبيان — جولان — طويل .

٨ — بين موضع الاستشهاد بما يأتي في باب الإبدال ، ووضح سبب ما تقول .

قال تعالى : (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى . إِذْ أَنتُمْ بِالْعُدْوَةِ

الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى . ارجعوا إلى ربكم راضية مرضية . ولا تخرسوا

الميزان . ونذّر الظالمين فيها جهنماً . الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا .

لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ . وبتربص بكم الدوائر . وإنا هم عندنا

لِلْمُصْطَفَيْنِ الْإِخْيَارِ . وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام . لتبلون

في أموالكم وأفسوسكم . اسمعوا راضية • في جنة عالية . وجعلنا لكم

فيها مما يشاء . لم يرد الله أن يطهر قلوبهم) .

أَلَسَمْ خَيْرٌ مِّن رَّكِبٍ الْمَطَايَا وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُون رَاح ؟

إِنَّ الْعِمُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا حَوْرٌ قَتَلْنَا ثُمَّ لَمْ يَخْجَيْنِ قَتَلْنَا

أَضَعْتُ شَبَابِي بَيْنَ حِلْمٍ وَغَفْلَةٍ وَأَنْفَقْتُ عَمْرِي فِي الْأَمَانِي السَّكَوَاتِ

وَإِذَا الْمَطَى بَنَّا بِلَغْنٍ مُحَمَّدًا نَظْمُورُهُنَّ عَلَى الرِّجَالِ حَرَامٌ

- ٩ — في الكلمات الآتية شذوذ كما يقولون ؛ وضعه ، واذكر القياس فيها .
مصائر . سواسية . يوم أيوم - نيام - معدى - ثيرة جمع ثور .
- ١٠ — ما شرط إعلال الألف والواو والياء بعد ألف الجمع ؟ ومتى تسلم ؟ وضع بأمثلة
- ١١ — هات اسم المفعول من الأفعال الآتية ، وبين ما حدث فيها من تغيير :
عدا - رمى - حظى - وفى - نسى - رأى - كفى - رعا - غشى - رضى -
أعطى - أبكى - اشتكى إليه - استملى عليه .
- ١٢ — كيف تأتى بصفة اتعمل من الأفعال الآتية :
زجر - طلع - صنع - سحب - وصف .
- ١٣ — متى يجب إظهار الدال والطاء المبدلتان من تاء الاقتمال ؟ ومتى يجوز الإظهار والإدغام ؟ مثل .
- ١٤ — أسند الفعلين : سما ، وهدى - إلى ألف الاثنين ، ووار الجماعة ، ونون النسوة وبين ما يحدث فيهما من تغيير ، وسببه .
- ١٥ — هات صفة على وزن « فعلان » من « روى » . واسم مفعول من « أرضى » ومصدرا من « آوى » واسم فاعل من « آتى » وبين ما حدث فيها من إعلال .
- ١٦ — هات اسم الفاعل من الأفعال الآتية ، وبين ما حدث فيها من تغيير :
صان . لام . هاب . شاء . كال . نما . لقي . رعى . طوى . أعطى . أطاع . اتضح .
اقتضى . اصطف . اتترى . استراح . استفاد . استولى .
- ١٧ — زن الكلمات الآتية وبين ما حدث فيها من إبدال وإعلال :
ادخر . اصطفى . اضطهد . يتصل . ازين . مكيدة . مقامة .
- ١٨ — خاطب بالعبارة الآتية المفردة المؤنثة وجماعة الذكور ، وبين ما يحدث من إعلال :
تأن في عملك ، وأده في وقته ، ولا تله عنه
- ١٩ — زن الجموع الآتية ، واذكر مفرد كل ، وبين ما حدث فيها من إعلال :
آثار . أرجاء . ظباء . عالة . غزاة . رماة : حبالل . أساطير . شواهد . جوائز
- ٢٠ — اذكر أصل كل كلمة من الكلمات الآتية ، وبين ما حدث فيها من تغيير ، وحكمها في الإعلال والتصحيح .
رسائل - نائم - إفادة - شقاء - ميراث - نائم - أعداء - مقالة - شفاء .
ضحا - دار - بناء - رماة - أشيبار .

٢١— اذكر أصل كل كلمة من الكلمات الآتية ، وبين ما حدث فيها من تغيير:

« نموذج »

| السكلمة | أصلها | ما حدث من التغيير |
|---------|-------|---|
| قصائد | قصايد | قلبت الياء الزائدة بعد ألف مفاعل همزة ؛ لافرق بين مالا حركة له في الأصل - وهو المد الزائد ، وما له في الأصل حركة - وهو المد الأصلي وغير المد مطلقاً . |
| سما | سماو | قلبت الواو همزة لتطرفها إثر ألف زائدة . |
| إجابة | إجواب | نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ، ثم قلبت ألفاً فالتقى اللسان فحذفت إحداهما وعوض عنها التاء . |
| آمن | أ.أ.ن | قلبت الهمزة الثانية ألفاً من جنس حركة ما قبلها . |
| ميت | مَيوت | قلبت الواو ياء لاجتماعهما مع سكون السابق منهما ثم أدغمنا . |
| مقيقات | موقات | قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة استثقالا . |
| فتوى | فتيا | قلبت الياء واواً لوقوعها لاماً لفعلى اسماء ؛ لافرق بينها وبين الصفة . |
| هاب | هيب | تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً لثقل تحريكها بعد حركة لا تجانسها . |
| عطايا | عطايو | قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في قصائد ، ثم فتحت الهمزة وقلبت الياء ألفاً ، ثم الهمزة ياء : |
| راضية | راضوة | قلبت الواو ياء لتطرفها حكماً ووقوعها بعد كسرة . |
| موقف | مَيقظ | قلبت الياء واواً تخفيفاً للتجانس لوقوعها ساكنة مفردة بعد ضمة . |
| اتعظ | اتعظ | وقعت الواو فاء في الافتعال فأبدت تاء وأدغمنا . |
| أواصل | وواصل | اجتمع واوان أول السكلمة وتحركت الثانية وهي عارضة في جمع واصله لأنها مبدلة من الألف الزائدة في المفرد فقلبت الأولى همزة . |
| اذكر | اذكر | أبدت التاء دالا ثم الذال دالا وأدغمنا . |
| اضطرب | اضرب | أبدت تاء الافتعال طاء لثقل النطق بها بعد حرف الإطباق . |

(باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل)

(إلى الساكن الصحيح قبله)^(١)

وذلك في أربع مسائل:

(إحداها) أن يكون الحرف المعتل عَيْنًا لِفَعْلٍ^(٢) . ويجبُ بعد النقل في المسائل الأربع : أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة^(٣) نحو : يَقُولُ وَيَبِيعُ ؛ أصلهما : يَقُولُ مِثْلُ يَقْتُلُ - وَيَبِيعُ مِثْلُ يَضْرِبُ^(٤) . وأن تقلبه حرفًا يُنَاسِبُ تلك الحركة إن لم يجانسها نحو : يَخَافُ وَيُخِيفُ ؛ أصلهما : يَخُوفُ كَيَذْهَبُ ، وَيُخَوِّفُ كَيُكْرِمُ^(٥) .

باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله

(١) يسمى هذا : الإعلال بالنقل - أو الإعلال بالتسكين ، وهو : نقل الحركة من حرف علة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله ، مع بقاء صورة حرف العلة بعد ذلك ؛ إن كان متحركًا بحركة تجانسه ، كيصوم . وأصله : يصومُ ، ويخاف - وأصله يخوفُ ، ويبيع - وأصله : يبيع . وقلبه حرفًا آخر إن لم يكن تناسب بينه وبين حركته الأصلية التي نقلت إلى الساكن ، مثل : أقام - وأصله : أقوم ؛ كما سيأتي إيضاحه . وعلة هذا النقل استتقال الحركة وإن كانت ضمة أو كسرة على حرف العلة . وحملت الفتحة على أختيها . ولم تستثقل في نحو دلو وظبي ؛ لأنها حركة إعراب لا تلازم .

(٢) وذلك بأن يكون الفعل « أجوف » ، وفي أربع المسائل يجب أن يكون حرف العلة في كل منها عين الكلمة .

(٣) بأن يكون واوًا والحركة المنقولة ضمة ، أو ياء والحركة المنقولة كسرة .

(٤) نقلت ضمة الواو وكسرة الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ، وترك كل منهما على حاله لجانسته الحركة في النقول منه .

(٥) نقلت حركة الواو - وهي الفتحة في الأول والكسرة في الثاني - إلى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخاء ، ثم قلبت الواو في الأول ألفًا لافتتاح ما قبلها ، وياء في الثاني لسكونها وكسر ما قبلها . ومثل المضارع في ذلك - الماضي - والأمر ، نحو : أجاب

وَيَمْتَنِعُ النُّقْلُ إِنْ كَانَ السَّاكِنُ مُعْتَلًّا نَحْوُ : بَايَعَ وَعَوَّقَ وَبَيَّنَّ^(١) ،
أَوْ كَانَ فِعْلًا تَعَجَّبَ^(٢) نَحْوُ : مَا أَبَيَّنَّهُ وَأَبَيَّنَ بِهِ — وَمَا أَقْوَمَهُ وَأَقْوَمَ بِهِ
أَوْ مُضَعَّفًا نَحْوُ : ابْيَضَّ وَاسْوَدَّ^(٣) ، أَوْ مُعْتَلًّا اللَّامَ^(٤) نَحْوُ : أَهْوَى وَأَحْيَا

أصله : أجوب ، نقلت حركة العين وهى الواو ، إلى ما قبلها ثم قلبت ألفا المعجانة
و « خاف » — أصله أخوف ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها . ثم قلبت ألفا للمناسبة
وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ، ثم حذفت العين لالتقاء الساكنة مع اللام ،
ولا يعمل من الماضى إلا صيغتا « أفعل » كأجاب — و « استعمل » كاستجاب .

(١) أما نحو : « بايع » فلأن الساكن قبل الياء — وهو الألف — لا يقبل الحركة ،
مثله : طاع . وأما نحو : عوّق وبيّن ؛ فلأن نقل الحركة إلى الواو والياء يوجب قلبهما
ألفين لتحركهما واقتحاح ما قبلهما فيلتقى ساكنان ، وحذف أحدهما يوقع فى اللبس .

(٢) ومثله اسم التفضيل ، بل إن امتناع النقل فى صيغة التعجب للحمل على أفعل التفضيل
المشابه له ؛ وهو لا يعمل لمشاكلة المضارع فى الوزن والزيادة — كما سيأتى فى المسألة الثانية

(٣) وذلك خوفاً من اللبس . إذا أعل كل منهما ؛ فإنه إذا نقلت حركة العين إلى
الياء انقلبت ألفا ؛ ثم تحذف همزة الوصل للاستغناء عنها فيصيران : باضّ وسادّ . فيلتبسان
بانتم الفاعل من البضاضة — وهى نعومة البشرة — ومن السدّ .

(٤) وذلك لئلا يتوالى إعلالان : إعلال العين ، وإعلال اللام .
وإلى هذه المسألة وشروطها وما استثنى — يقول الناطم :

(إِسَاكِنَ صَحَّ أَنْقَلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبْنٍ
مَا لَمْ يَسْكُنْ فِعْلًا تَعَجَّبَ ، وَلَا كَأَبْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عَلَلًا)^(٥)

أى إذا كانت عين الفعل حرف لين متحركاً . « واوا أو ياء » وقبلها ساكن صحيح —
فانقل حركة العين إلى الساكن قبلها مثل : أبى — أصله : أبين نقلت حركة الياء إلى
الياء وهى ساكن صحيح ، فالتقى ساكنان فحذفت الياء للتخلص من الساكنين . ولانقل

(*) « إساكن » متعلق بأقل « صح » الجملة صفة إساكن « التحريك » مفعول انقل
« من ذى لين » متعلق بأقل ومضاف إليه « آت » نعت للين ، وفيه ضمير هو فاعله « عين فعل »
عين مفعوله وفعل مضاف إليه . « ما » مصدرية ظرفية « فعل تعجب » فعل خبر يكن وتعجب مضاف
إليه واسمها يمود على فعل « ولا » الواو عاطفة ولا زائدة « كأيض » مضاف على خبر يكن « أو أهوى »
معطوف على أيض « بلام » متعلق بملا الواقع صفة لأهوى ، والألف للاطلاق .

(المسألة الثانية) الاسمُ المُشَبَّه للمضارع في وزنه دون زيادته^(١) —
أو في زيادته دون وزنه^(٢).

فالأول^(٣) كَقَامَ ؛ أصله مَقَوْمَ - على مِثَالِ مَذْهَبٍ^(٤) فنَقَلُوا وقلَّبُوا
والثاني^(٥) كَأَن تَبَدَّى مِنَ الْبَيْعِ أَوْ مِنَ الْقَوْلِ اسْمًا عَلَى مِثَالِ «تَحْلِيءٍ»^(٦)
بكسر التاء وهمزة بعد اللام ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ : تَبِيعُ بكسرتين بعدها ياء
ساكنة^(٧) — وتَقِيلُ كذلك . وهذه الياء منقلبة عن الواو لسكونها
بعد الكسرة^(٨) . فَإِنَّ أَشْبَهَهُ فِي الْوِزْنِ وَالزِّيَادَةِ مَعًا ، أَوْ بَابَيْنِهِ فِيهِمَا

في أفعال التعجب أو التفضيل ، ولا في مضارع اللام كأبيض ، ولا في مفعول اللام كأهوى .
وقد أفصح المصنف ذلك .

(١) بَأَن يَكُونُ مِثْلَهَا لَهُ فِي مَجْرَدِ عِدَدِ الْحُرُوفِ ، مَعَ مَقَابِلَةِ السَّاكِنِ بِمِثْلِهِ وَالتَّحْرُكِ بِمِثْلِهِ .

(٢) بَأَن تَكُونُ فِيهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ « كَأَحْرَفِ الْمِضَارَعَةِ » .

(٣) وَهُوَ مَا وُافَقَ الْمِضَارِعَ فِي الْوِزْنِ دُونَ الزِّيَادَةِ ؛ بَأَن تَكُونُ زِيَادَتُهُ لِبَسْتِ

مِنَ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنْ كَانَتْ فِي مَكَانِهَا .

(٤) فَهُوَ يَشَبَّهُ « يَعْلَمُ » مِثْلًا فِي الْوِزْنِ وَلَكِنْ فِيهِ زِيَادَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ

قَبِيلِ الْأَفْعَالِ - وَهِيَ الْمِيمُ ، وَمِثْلُهُ : مَصِيرٌ - وَمُجِيبٌ - وَمُسْتَقِيمٌ ؛ فَإِنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ عَلَى

وِزْنٍ ، يَجْلِسُ - وَيَكْرُمُ - وَيَسْتَغْفِرُ ؛ فَكُلُّ اسْمٍ عَلَى وَزْنِ « مَفْعَلٍ » يَفْتَحُ الْمِيمَ مَعَ

تَحْرُكِ الْعَيْنِ بِأَيِّ حَرَكَةٍ - أَوْ « مَفْعَلٍ » أَوْ « مُسْتَفْعَلٍ » بِضَمِّ الْمِيمِ مَعَ كَسْرِ الْعَيْنِ أَوْ

فَتْحِهَا - يَعْلُ بِالنَّقْلِ ؛ لِمِثَابَتِهِ الْفِعْلُ فِي الْوِزْنِ دُونَ الزِّيَادَةِ .

(٥) وَهُوَ مَا وُافَقَ الْمِضَارِعَ فِي الزِّيَادَةِ دُونَ الْوِزْنِ ؛ بَأَن تَكُونُ الزِّيَادَةُ فِي أَوَّلِهِ

مِنَ حُرُوفِ الْمِضَارَعَةِ ، وَيَخَالَفُهُ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ .

(٦) هُوَ الْقَشْرُ الَّذِي يَظْهَرُ عَلَى الْجِلْدِ حَوْلَ مَنَابِتِ الشَّعْرِ . وَيَطْلُقُ عَلَى وَسْخِهِ - وَعَلَى

الشَّعْرِ نَفْسَهُ . (٧) نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْيَاءِ وَهِيَ الْكُسْرَةُ - إِلَى السَّاكِنِ الصَّحِيحِ

قَبْلَهَا وَهُوَ الْبَاءُ ، فَصَارَ تَبِيعُ فَقَدْ إِعْلَالُ بِالنَّقْلِ .

(٨) وَأَصْلُهُمَا « تَقَوَّلَ » نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْوَاوِ إِلَى مَا قَبْلَهَا وَهُوَ الْقَافُ ، ثُمَّ قَلْبْتُ

معاً — وجب التصحيح^(١)؛ فالأوّل نحو: أبيض وأسود^(٢)، وأما نحو «يزيد» علماً — فنقول إلى العلميّة بعد أن أُعلِّ إذ كان فعلاً^(٣) والثاني نحو: مخيط^(٤) هذا هو الظاهر^(٥).

الواو ياء لتجانس الكسرة كما سبق، ففيها إعلان: أحدهما بالنقل والآخر بالقلب وقد أشبه هذا النوع المضارع في زيادته الخاصة في أوله، وإن كان فيه علامة يمتاز بها عن الفعل؛ وهي أن هذا الوزن وهو «تفعل» بكسر التاء وضمها — خاص بالاسم ولا يحىء في الفعل.

وفيما تقدم من هذه المسألة يقول الناظم:

(وَمِثْلُ فَعْلٍ فِي ذَا الْأَعْلَالِ أَسْمٌ ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمٌ)^(٥)

أى أن الاسم الذى يشبه الفعل المضارع — يكون مثل الفعل في الإعلال بالنقل. وقوله: «وفيه وسم» معناه: أن يكون في الاسم علامة يمتاز بها عن الفعل؛ بأن يشبه في الوزن فقط، أو في الزيادة فقط.

(١) أما في حالة المشابهة في الأمرين فثلاثا يتوهم أنه فعل، وفي حالة المباعدة فهما يبعد عن الفعل الذى هو الأصل في الإعلال.

(٢) فهذان وصفان يشبهان «أعلم» في الوزن وزيادة الهمزة، فلو أعلا لقل: أباض وأساد، فيلتبسان بالفعل.

(٣) أى أن الإعلال دخله وهو مضارع قبل نقله للعلمية واستصحب معها، فلا يقال: إنه شابه المضارع وزناً وزيادة، ومع ذلك أعل.

(٤) فإنه مبين للمضارع وزناً يكسر أوله؛ لأن المضارع لا يكون في الأغلب مكسور الأول. وزيادة لأنه مبدوء بيم زائدة، فالصفة مختصة بالاسم. والمخيط: اسم لأداة الحياطة.

(٥) أى كون علة تصحيح نحو: مخيط — مباينته المضارع وزناً وزيادة بدون نظر إلى من يكسر حرف المضارعة — لقلته.

(*) «ومثل فعل» مثل خبر مقدم وفعل مضارع إليه «في ذل» متعلق بمثل لما فيه من معنى المائلة «والاعلال» عطاف بيان أو نعت لاسم الإشارة «اسم» متداً مؤخر «ضاهى مضارعاً» الجملة نعت لاسم «وفيه» خبر مقدم «وسم» مبدأ مؤخر، والجملة نعت ثان لاسم أو حال، والرابط الواو.

وقال الناظم وابنه : « وكان حَقَّ نحوٍ نَحِيطُ أن يُعَمَّلَ ؛ لأنَّ زيادته خاصةً بالأسماء ، وهو مُشَبَّهٌ لِتَعْلَمَ . أى : بكسر حرفِ المضارعة في لغة قوم ، لكنَّه حُجِّلَ على غِيَاظٍ ؛ لِشَبَّهِهِ به لفظاً ومعنى » ^(١) انتهى .

وقد يُقال : إنَّه لو صحَّ ما قالاً لِلزِّمِ أَلَّا يُعَمَّلَ مثلاً « تَحِيلِي » ؛ لأنَّه يكون مُشَبَّهاً لِتَحْسِبَ ^(٢) في وزنه وزيادته . ثم لو سُلِّمَ أنَّ الإِعْلَالَ كان لازماً لِمَا ذَكَرْنَا - لم يُلْزَمِ الجميع ؛ بل مَنْ يَكْسِرُ حرفَ المضارعة فقط (المسألة الثالثة) المصدِرُ المُوَازِنُ لـ « إفعال » أو « استفعال » ^(٣) نحو : إقوامٌ واستِقْوَامٌ . ويحِبُّ بعد القلب حذفُ إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، والصحيح أنها الثانية ؛ لزيادتها وقُربِها من الطَّرَفِ ^(٤) ثم يُوْتَى بالتاء عوضاً ، فيقال : إقامة واستقامة ، وقد تحذف ^(٥) نحو : (وإقام الصلاة) .

-
- (١) أما في اللفظ فلعمد الفرق بين لفظيهما إلا بالألف . وأما معنى فلأن كلا منهما يكون اسم آلة ، وصيغة مفعولاً بها المبالة .
- (٢) أى بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة ، واللازم باطل ، فكذلك الملزوم
- (٣) هو الذى عين فعله ممتلة ، ويكون على وزن « أفعل » أو « استفعل » نحو : أقام واستقام ، وقد أعل المصدر حملاً على فعله ، فتثقل حركة عينه إلى الساكن قبلها وهو الفاء ، ثم قلب العين - وهى الواو - ألفاً ، فيتوالى ألفان ؛ بدل العين ، والف « إفعال » و « استفعال » ولا يمكن النطق بهما فتحذف الثانية .
- (٤) هذا مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم ، وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف الأولى التى هى بدل عين الكلمة . ولهذا الخلاف أثره في الوزن ؛ فوزن إقامة واستقامة على رأى الجمهور - « إفعلة واستفعلة » ، وعلى مذهب الأخفش : « إفالة واستفالة »
- (٥) وحذفها مقصور على السماع ، ويكثر ذلك مع الإضافة لسدها مسد الباء ، ومنه قوله تعالى : (وإقام الصلاة) ، وورد : أراه إراء - وأجابه إجابا .

(المسألة الرابعة) صيغة مفعول^(١) . ويجبُ بعد النقل في ذواتِ

الواو — حذفُ إحدى الواوَيْنِ ، والصحيحُ أنها الثانيةُ لما ذكرنا^(٢) .

ويجبُ أيضاً في ذواتِ الياء — الحذفُ ، وقلبُ الضمة كسرةً ؛ لثلاثاً

تنقلبُ الياءُ واواً فتلبس ذواتُ الياء بذاتِ الواو . مثال الواوى :

مَقُول — وَمَصُوغ^(٣) ، واليائى : مَبِيع — وَمَدِين^(٤) .

وفي هذه المسألة الثالثة وما يتصل بها ، وفي الاسم المخالف للمضارع في وزنه وزيادته

في المسألة الثانية — يقول الناظم :

(وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأُفِّ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
أَزِلْ لَذَا الْإِغْلَالَ ، وَالتَّالِزَمَ عَوْضٌ وَحَذَفُهَا بِالْفَقْلِ رُبَّمَا عَرَضُ)^(٥)

أى أن « مفعال » يلزم فيه التصحيح لأنه غير مشبه للفعل ، وحمل عليه « مفعل » لمشابهته له في معناه كما بينا — فصحيح مثله ، والمصدر المعتل العين الذى على وزن « إفعال » و « استفعال » — تحذف ألفه ، وتعوض منها تاء التأنيث غالباً . وقد تحذف هذه التاء وذلك مقصور على السماع والنقل عن العرب . وقد ورد تصحيح « إفعال » واستفعال « وفروعهما في ألفاظ ، منها : أعول إعوالا — وأُعِيت السماء إعياما — واستحوذ استحواذاً — واستفيل الصبي استفيالا « أى شرب النيل — وهو اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى حامل » . وهذا عند كثير من النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وقيل : غير ذلك . (١) أى : من الفعل الثلاثى المعتل العين « الأجوف » ، سواء كان واوياً أو يائياً . وتعل صيغة بالنقل والحذف كما سيبين المصنف .

(٢) أى : من أنها زائدة وقريبة من الطرف .

(٣) أصلها : مقوول — ومصووغ . نقلت حركة العين إلى ما قبلها على القاعدة فالتقى ساكنان ، حذفت واو مفعول عند سيبويه ، والواو — التى هى عين الكلمة — عند الأخفش ، ووزنه عند سيبويه « مَفْعَل » وعند الأخفش « مَقُول » .

(٤) أصلها : مبيع — ومديون ، فعل بهما ما تقدم من النقل والحذف ، ثم كسر

(*) « ومحمل » مبتدأ « صحح » بالبناء للمجهول والجملة خبر « كالمعال » . تتعاقب بحذف حال من ضمير صحح « وألف الإفعال » ألف مفعول أزىل مقدم والإفعال مضاب إليه « واستفعال » معطوف على الإفعال .

وبنو تميم تُصَحِّح اليائي^(١) فيقولون : مَبْيُوعٌ وَنَحْيُوطٌ ، قال :
* وَكَأَنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ *^(٢) وقال : * وَإِخَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ *^(٣)

ما قبل الياء ؛ لثلاث تنقلب واواً عند سيوييه ، ولتنقلب الواو ياء عند الأخفش لثلاثا يلتبس.
اليائي بالواوى . ونهما على رأى سيوييه « مَفْعِل » وعند الأخفش « مَفْعِل » .

(١) لأن الياء أخف عليهم من الواو .

(٢) نصف بيت من الكامل لم يثر على تمامه . ولم يعرف قائله - غير أنه شاعر من
بنو تميم يصف الحمر ، والضمير في كأنها يعود إلى الحمر التي يصفها الشاعر .

مطيوبة : اسم مفعول : من طاب فلان الشيء يطيبه - إذا وجده طيباً حلواً ،
وطاب الشيء : إذا حلا وحسن . فالفعل متعد ، ومنه أخذ اسم المفعول - ولازم
كما بينا . و« تفاحة » خبر كان . ووجه التشبيه ذكاء الرائحة وطيبها

والشاهد : في مطيوبة : فقد جاء على الأصل ، والقياس أن يقال مطيبة كمبيعة .

(٣) عجز بيت من الكامل للعباس بن مرادس السلمي - يخاطب كليب بن عمرو

السلمي ثم الظفري ، وصدره :

* قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا *

اللغة والاعراب : إخال : أظن . معيون : اسم مفعول ، من عانه يعينه - إذا

أصابه بالعين ، وروى معيون ، وفي الحديث « إنه لينان على قلبي » - بالعين المعجمة ،

وهو اسم مفعول أيضاً ؛ من قولهم : غين على قلب فلان - بالبناء للمجهول - أى غطى

عليه وحجب وألبس ، فلم يتعرف حقيقة الأمور ، ولعل هذا هو الأنسب . « سيداً »

مفعول ثان ليحسبونك ، « أنك سيد » الجملة من أن ومعمولها سدت مسد

مفعولى إخال .

والشاهد : في معيون ، حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليائي ، والأكثر

فيه الإعلال ، وأن يقال : معين كمبيع . وسمع طعام مزبوت - وبُر مكبول - ويوم

مفيوم - ورجل مديون ، ولا يقال : رجل دون - ولا ما أدوته .

(*) « قد الإعلال » قد متاق بأرل والإعلال مضاف إليه « والتاء » - بالفصر - مفعول الرم مقدم

« موض » حال من التاء ، وقد وثق عليه بالسكون على لغة ربيعة « وحذفها » حذف مبتدأ والهاء مضاف إليه

حائدة إلى التاء « بالنقل » متعلق بمرض الواقع خبراً للبتداء « ربما » رب حرف تقييد ، وما كافة

وَرَبَّمَا صَحَّحَ بِمَعْزُ الْعَرَبِ شَيْئًا مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ ؛ مُسَمَّعٌ : ثَوْبٌ
مَصْنُوعٌ^(١) ، وَفَرَسٌ مَقْمُودٌ .

(باب الحذف)^(٢)

وفيه ثلاث مسائل :

(إحداهما) تتعلق بالحرف الزائد ؛ وذلك أَنَّ الفعل إذا كان على

(١) أى محفوظ - من صان يصون ، ومسك مدوون - أى مبلول أو مسحوق ،
ولا يقاس على ذلك . وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة بقوله :

(وَمَا لِلْفِعَالِ - مِنَ الْحَذْفِ ، وَمِنْ نَقْلِ - فَمَقْمُولٌ بِهِ أَيْضًا قَبْلُ
نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ ، وَنَدَرُ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ فِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرَ^(٣))
أى أن ما ثبت لإفعال واستفعال من النقل والحذف - يثبت لاسم المفعول من الفعل
المعتل العين بالواو أو بالياء ، ومعنى قن : جدير وحقيق ؛ فتقول فى اسم المفعول من
باع - مبيع ، ومن صان - مصون ، ونذر تصحيح الواوى العين ؛ فيقال : مصوون .
واشتهر تصحيح يائى العين وهى لغة نعيم ؛ فيقولون : مبيوع ومخيوط .
« تنبيه » كثيراً ما يعبر عن إبدال النون ميماً بالقلب كما فعل الناظم . والأولى أن
يعبر بالإبدال لما عرف من أن القلب إنما يكون فى حروف العلة أو الهمزة « انظر
صفحة ٣٤٧ » .

(٢) الإعلال بالحذف ينقسم قسمين : مقيس مطرد ، وشاذ غير مقيس . فالأول :
ما يكون لعلة تصريفية غير التخفيف ، وسببه : إما الثقل كحذف همزة « أفعل » فى المضارع ،
وفاء المثال ، والعين فى المضعف كما سيأتى . وإما التقاء الساكنين كما فى الأجوف عند
تسكين لامه ، والفعل المعتل اللام عند إسناده للواو ، وهذا القسم هو المقصود هنا .

(٣) « وما » اسم موصون مبتدأ أول « لإفعال » متعلق بمحذوف صلة ما « من » الحذف
متعلق بما تعلق به ما قبله « ومن نقل » عطى عليه « فمفعول » مبتدأ ثان والفاء زائدة « به » - متعلق
بقمن الواقع خبراً عن المبتدأ الثانى ، والجملة خبر المبتدأ الأول . « نحو مبيع » نحو خبر مبتدأ محذوف
ومبيع مضاف إليه « ومصون » عطى على مبيع « تصحيح » فاعل نذر « ذى الواو » مضاف إليه
« وفى ذى الياء » وفى ذى جار ومجرور متعلق بإشتهر والياء مضاف إليه ، وفاعل اشتهر يعود على تصحيح .

وزن « أَفْعَل » ^(١) فَإِنَّ الهمزة تُحذفُ في أمثلة مُضارِعِهِ ^(٢) وَمِثَالِي وَصْفِهِ
 — أَعْنِي وَصَفَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ؛ تقول : أَكْرِمُ — وَتُكْرِمُ —
 وَيُكْرِمُ — وَتُكْرِمُ ؛ وَتُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ^(٣) ، وَشَذَّ قَوْلُهُ :
 * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرِمَا * ^(٤)

أما القسم الثاني غير المقيس فهو : ما يكون لغير علة تصريفية ؛ مثل الحذف للتخفيف
 وللتخيم ، وكحذف لام — يد — ودم — وأخ ، ولاضابط له ، ويسمى : الحذف اعتباطاً .
 (١) وذلك هو : الماضي الرابع — البدوء بهمزة زائدة .
 (٢) وذلك لثلاث يجتمع همزتان في كلمة في البدوء بهمزة المتكلم ، وحمل الباقي عليه .
 (٣) والأصل : أَكْرِم — وَتُكْرِم — وَيُكْرِم — وَتُكْرِم — وَتُكْرِم .
 حذفت الهمزة في الجميع . قال الناطم :

(وَحَذَفُ هَمْزٍ « أَفْعَل » اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِذَيَّتِي مُتَّصِفٍ) ^(٥)
 أى أنه يجب حذف همزة « أَفْعَل » من المضارع ، ومن صيغى الذات المتصفة بذلك .
 المعنى على جهة التليام بها أو الوقوع منها ، وهما : صيغتا اسمى الفاعل والمفعول . ومثل وصف
 المفعول في الحذف : المصدر الميمى ، واسما الزمان والمكان .
 (٤) نصف بيت من الرجز ، أو بيت من مشطوره ، لأبي حيان الفقهى ، ولم تقف
 له على تكملة مع ترديد النحاة له .

اللغة والاعراب : أهل : مستحق . يؤكرما : يكرم . « فَإِنَّهُ أَهْلٌ » إن واسمها
 وخبرها « لِأَنْ » اللام للتعليل ، وأن مصدرية « يُؤكرم » فعل مضارع للمجهول منصوب .
 بأن ، والمصدر المنسبك من أن ومدخولها مجرور باللام .
 والشاهد : في يؤكرم ؛ حيث أثبتت الهمزة ، ولم تحذف تحقيقاً — لضرورة
 الشعر ، والقياس حذفها ، وقد سمع أرض مؤرنبة — أى كثيرة الأرناب ، وكساء
 مؤرنب — إذا خلط صوفه بوبر الأرنب .

(*) « حذو » مبتدأ « همز أفعل » مضاف إليه ، وجملة « استمر » خبر المبتدأ في مضارع —
 متعلق باستمر « وبذيتي » مفعول على مضارع ، وهو مثنى بذية بمعنى صيغة « متصف » مضاف إليه .

(المسألة الثانية) تتعلق بفاء الفعل^(١) ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً^(٢) واوياً الفاء^(٣) مفتوح العين^(٤) ، فإن فاءه تُحذف في أمثلة المضارع^(٥) — وفي الأمر — وفي المصدر المبني على « فَعلة » بكسر الفاء^(٦) . ويحذف في المصدر تعويض الهاء من المحذوف ؛ تقول : يَعمِدُ - وَعمِدَ

هذا : وإذا أبدلت همزة « أفعل » هاء : كقولهم في أراق الماء : هراق ، أو عيناً كقولهم في أنهل الإبل : عنهل — لم تحذف لعدم مقتضى الحذف ، فتقول : هراق يهريق فهو مهريق ومهراق ، وكذلك عنهل ، والنهل : الشرب الأول ، والنهل : المورد .

(١) وذلك إذا كان مثلاً واوياً الفاء .

(٢) فإن زاد على ثلاثة لم يحذف منه شيء نحو : وإلى وإلى — ووافى يوافي .

(٣) فإن كان يائى الفاء فلا حظ له في الحذف ، إلا ما شذ من قول بعضهم : يَيسِر كيسر — أى لعب اليسر ، ويُس يس في لغة ، والأصل : ييسر ، وييسس .

(٤) أى فى الماضى : بشرط أن يكون مكسورها فى المضارع مثل : وعد يعد — ووصف يصف ؛ لأن العبرة بذلك لا بفتحها فى الماضى ؛ فإن كان مضموم العين فلا تحذف فاء مضارعه نحو : وَضُوْ يَوْضُوْ — وَنَسَم يَوْسَم . وإن كان مكسورها ، فإن كسرت عين مضارعه — حذفت الفاء نحو وَثِق يَثِق — وَوَرث يَرِث ، وإن فتحت ؛ فقد تحذف فاء المضارع نحو : وَسَع يَسَع — وَوَطِئ يَظْأ « ولا ثالث لهما » ، وقد لا تحذف نحو : وَجَل يَوجَل وَوَجَع يَوجَع ، ويشترط لحذف الواو من المضارع : أن يكون حرف المضارعة مفتوحاً مثل : أَعَد — كَعَد — يَعَد ، فلا تحذف من يُوعَد ويُوعِد ويُوَعَد . وشد الحذف فى يُدَعِّع وَيُدَرِّع — مبنيين للمجهول فى لغة ، والفصحى إثبات الواو .

(٥) أى البدوءة بحروف المضارعة الأربعة ، وعلة الحذف فى ذلك : وقوع الواو

بين عدوتها : الياء المفتوحة — والكسرة فى البدوء بالياء ، وحمل غيره عليه .

(٦) يشترط فى حذف الواو هنا . أن تكون « فَعلة » مصدراً ، وأن يكون

وَتَمْدُ - وَأَعِدْ، وَيَازِيدُ عِدَّةً^(١). وأما الوجهة - فاسمٌ بمعنى الجِهة
لا للتَّوجُّه^(٢)، وقد تُترك تاء المصدر شذوذاً^(٣) كقوله :
• وَأَخْلَفُواكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا *^(٤)

المصدر لبيان الهيئة ؛ فلا حذف في غير المصدر . وشذ من ذلك « رِقَّة » جمع ورق
مثلثة - للفضة المضروبة ، « وَحِشَّة » للأرض الموحشة التي لا أنيس بها ، و « لِدَّة »
صفة بمعنى ترب - وهو المساوى في السن ، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون
ويقال : « لِدُون » - وعلى الأنثى فيجمع بالآلف والتاء ، ويقال : « لِدَات » ولا حذف
فيما قصد به الهيئة مثل : وعِدَّة الحب - ووَاقعة المعجب بنفسه .
(١) أصلها : وَعِدْ - بكسر الواو وسكون العين ، حذف الفاء حملاً على
المضارع ثم حركت العين بكسرة الفاء لتدل عليها ، وجيء ببناء التأنيث عوضاً عن
الفاء المحذوفة .

(٢) أى أنها ليست مصدرًا، وإنما هي اسم للسكان التوجه إليه، وعلى ذلك فلا شذوذ
في إثبات واوه . وقيل : إنها مصدر وإثبات الواو فيها شاذ، وسوغ ذلك أنها غير جارية
على الفعل ؛ إذ لم يحفظ : وَجَّهَ يَجِّه ، فليس هنا موجب الحذف وهو الحمل على المضارع ،
وإنما المحفوظ : تَوَجَّهَ - واتَّجِهَ ، والمصدر : التوجه - والاتجاه .

والخلاصة

أن مصدر المثال لا يحمل على فعله بحذف فائه - إلا بشرطين : أن تكون فاء
المصدر مكسورة ، وأن يكون الفعل محذوف الواو في المضارع .
(٣) وذلك إذا أضيف ؛ لقيام الإضافة مقام التاء - كما سلف مثل هذا مرات .
(٤) عجز بيت من البسيط ، لأبي أمية - الفضل بن العباس - بن عتبة بن
أبي لهب . وصدره :

• إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَأَنْجَرَدُوا *

اللغة والاعراب : الخليط : الخالط الذي يخالط المرء في جميع أموره - كالنديم
والجليس، ويطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد. البين : الفراق والبعد، ومعنى أجدوا
البين : أحدثوا الفراق وجعلوه أمراً جديداً . انجردوا : بددوا واندفعوا ، يقال :
انجرد بهم السير - ببد وامتد . ويزوى فانصرموا - أى انقطعوا يبعدهم عنا .

(المسألة الثالثة) تتعلق بعين الفعل^(١) ؛ وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً مكسوراً العين ، وعينه ولأمه من جنس واحد - فإنه يستعمل في حال إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاماً^(٢) ، ومحذوف العين بعد نقل حركاتها^(٣) ، ومع ترك النقل ؛ وذلك نحو : «ظَلَّ» ، تقول «أجدوا البين» الجملة خبر إن «فاجردوا» الفاء عاطفة وانجرد فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل «عد الأمر» عد مفعول أخلف الثاني والأمر مضاف إليه ، «الذى» اسم موصول نعت للأمر «وعدوا» الجملة لا محل لها صلة الذى ، والمائد محذوف - أى وعدوه .
والعنى : يجرد الشاعر من نفسه شخصاً يخاطبه ويقول له : إن أصحابك وأصدقاءك الذين عاشروك ، قد أحدثوا بينك وبينهم فرقة ، وبعدوا عنك وأخلفوا ما كانوا قد وعدوك به وعاهدوك عليه ؛ من دوام الألفة وطول عهد التقرب والمودة .

والشاهد : في «عد الأمر» حيث حذفوا التاء عند الإضافة شذوذاً ، لأن أصله «عدة» وهى عوض عن فاء المصدر وذلك لا يجوز ، كما لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ويرى القراء : أنه لا بأس من الحذف عند الإضافة ولا شذوذ . مثل قوله تعالى (وإقام الصلاة) .
وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

(« ف » أمر أو مضارع من كَوَّعَدَ أَحْذِفْ ، وَفِي كَعْدَةِ ذَاكَ اطْرُدْ)

أى أنه يجب حذف التاء فى المضارع والأمر إذا كان الماضى مثل « وعد » ثلاثياً واولى الفاء مفتوح العين مكسورها فى المضارع ، وكذلك يجب الحذف فى المصدر إذا كان على وزن « فعلة » ولا يدل على الهيئة - كعدة .

(١) أى الماضى الثلاثى المضعف .

(٢) أى يبقى على حاله مع فك إدغامه وجوباً . وكلمة « تاماً » منصوبة على أنها

بدل من قول المصنف « على ثلاثة أوجه » الواقع حالا .

(٣) أى إلى فاء السكامة .

(*) « فاء » بالقصر لضرورة . فاعول احذف مقدم « أمر » مضاف إليه « أو مضارع » عطفت على أمر « من كوءد » من جارة والسكاف بمعنى مثل مضاف إلى وعد ، والجار والمجرور حال من أمر وما عطفت عليه « وفى كعدة » متعلق باطرد « ذاك اطرد » مبتدأ وخبر .

ظَلَلْتُ - وَظِلْتُ - وَظَلَمْتُ^(١) وكذلك في ظَلَلْنِ^(٢) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
(فَضَلَمْتُمْ تَفَكَّهُونَ)^(٣) .

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصلاً بنون نسوة - جاز الوجهان الأولان^(٤) نحو : يَقْرِرْنَ وَيَقْرِنَ - واقْرِرْنَ وِقْرِنَ^(٥) . ولا يجوز في نحو : (قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ)^(٦) ، ولا في نحو : (فَيُظِلُّنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ)^(٧) - إلا الإتمام ؛ لأنَّ العين مفتوحة^(٨) ، وقرأ نافع وعاصم : (وَقْرِنَ) بالفتح^(٩) وهو قليل ؛ لأنه مفتوح - ولأنَّ المشهور قرَّرتُ في المكان -

(١) يقال : ظلت أعمل كذا - أى بقيت أعمل طول النهار دون الليل . والفعل ظل من باب علم غالباً ، وفيه الكسر أيضاً .

(٢) ومثله : ظللنا - وظللتما - وظللتم - وظللتن .

(٣) أى تعجبون ، أو تندمون على اجتهدكم فيه « الآية ٦٥ من سورة الواقعة » .

(٤) وهما : الإتمام من غير حذف ولا تغيير - وإلا فك الإدغام ، وحذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء . ولا يجوز الثالث - وهو : حذف العين وحركتها ؛ لأنَّ الفاء واللام ساكنان في الأمر والمضارع ؛ فيؤدى الحذف إلى التقاء ساكنين .

(٥) يقال : قرَّ - بالمكان يقر - أى سكن واستقر فيه ، وأصلها : قرَّ - يقر - كضرب يضرب ، فلما اجتمع مثلاًن أو لهما مكسور - حسن الحذف تخفيفاً كما فعل بالماضى .

(٦) من « الآية ٥٠ من سورة سبأ » ، وهو يفتح العين - من الضلال ضد الاهتداء .

(٧) من « الآية ٢٣ من سورة الشورى » - أى يبقين ثوابت على ظهر البحر .

(٨) أى فليس هنالك نقل ، ومثله : حلت ، وشذ همت - فى همت ، وكذلك

يتمين الإتمام إذا كان الماضى المضعف غير ثلاثى نحو : أقررت ، وشذ أجت فى أحسنت .

(٩) فعل أمر - من قر بالمكان - أى استقر فيه . وأصله : اقررن نقات حركة

الراء للقاء ثم حذف ، وكذلك الشأن فى المضارع . من الآية ٣٣ - سورة الأحزاب

بالفتح ، أَقِرُّ بالسكسر ، وأما عكسه ^(١) ففي قَرَرْتُ عَيْنًا أَقَرُّ ^(٢) .

(باب الإدغام) ^(٣)

يجب إدغام أول المثلين المتحرّكين ^(٤) بأحد عشر شرطاً :

(١) وهو قَرَرْتُ بالسكسر - أقر بالفتح .

(٢) أى سررت ، والحذف فى غير مكسور العين مقصور على السماع . وفى هذه المسألة يقول الناطم :

(ظَلِمْتُ وَظَلَمْتُ فِي ظِلَّاتٍ اسْتَقْمِلًا وَقَرْنٌ فِي اقْرَرْنِ ؛ وَقَرْنٌ نَقْلًا) ^(٥)

أى أن الماضى الثلاثى المضاعف المكسور العين كظلم ، إذا أسند إلى ناء الضمير أو نونه - جاز فيه ثلاثة الأوجه التى ذكرت ، وإذا اتصل فعل الأمر المضاعف ، أو المضارع بنون النسوة نحو : اقْررن - جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء ، تقول : قَرْن ، وورد قَرْن - بفتح القاف وهو نادر ؛ لأن التخفيف بالحذف بعد نقل الحركة - خاص بمكسور العين . هذا : وقد ألحق الناطم فى السكافية مضموم العين بمكسورها فى جواز حذف عينه فأجاز فى اغضن - غضن ؛ قياساً على قرن والحذف فى غير مقصور العين - مقصور عند الجمهور على السماع .

(٣) معناه فى اللغة : الإدخال . يقال : أدغم الفرس اللجام - أدخله فى فيه ، والحرف فى الحرف - أدخله ، ومعناه اصطلاحاً : الإتيان بحرفين ، ساكن فتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما ؛ بحيث ينطق بهما المتكلم دفعة واحدة ، ولهذا عرفه بعضهم بأنه : رفع اللسان بالحرفين رفعاً واحداً ووضعهما كذا . ويدخل الإدغام جميع الحروف ما عدا الألف اللينة ، والقرص الأصلى منه : التخفيف ، ويكون فى متماثلين ؛ من كلمة كمر - ومن كلمتين مثل : قل له ، وفى متقاربين كذا : مثل : أدكر - وقل رب ، ويجب فى المتقاربين قلب أحدهما تماثلاً للآخر ، ولهذا قيل : إن الإدغام لا يكون إلا بين متماثلين .

وأنواعه ثلاثة : (أ) واجب (ب) وممتنع (ج) وجائز - وستأتى .

(٤) وكذلك يجب إدغام الثلثين الساكن أولهما المتحرك ثانيتها بثلاثة شروط :

(*) « ظلت » مبتدأ قصد لفظه ، « وظلت » عطف عليه « فى ظلت » متعلق باستعمال الواقع خبراً للمبتدأ . « وقرن » مبتدأ « فى اقْررن » متعلق بنقلا الواقع خبراً للمبتدأ « وقرن » عطف على المبتدأ مقصود لفظه « نقلا » ألف الاثنين فاعل ، والجملة خبر المبتدأ .

أحدها : أن يكونا في كلمة كشدَّ ومَلَّ وَحَبَّ ؛ أصلهنَّ : شدَدَ بالفتح ، ومَلَّلَ بالكسر ، وَحَبَّبَ بالضم . فإن كانا في كلمتين مثل : جعلَ لك - كان الإدغام جائزاً^(١) لا واجباً .

الثاني : ألا يتصدَّرَ أوْلُهُما^(٢) كما في دَدَن^(٣) .

(١) ألا يكون أوْلُهُما هاء سكت ؛ فإن كان هاء امتنع الإدغام ؛ لأنه جىء بها للوقوف ، وهو منوى في حالة الوصل . وروى عن ورش الإدغام في (ماله * هلك) وهو ضعيف قياساً . وورش : لقب عثمان بن سعيد - أحد القراء السبعة المشهورين .

(ب) ألا يكون همزة منفصلة عن فاء الكلمة نحو : لم يقرأ أحد ، والإدغام في ذلك ردى ، فإن كانت الهمزة متصلة بالفاء - وجب الإدغام نحو : سأل - ولأل - ورأس .

(ح) ألا يكون مدة في الآخر ؛ فإن كان كذلك امتنع الإدغام نحو : يعطى ياسر - ويدعو واحد ؛ لثلاث يذهب المد بسبب الإدغام . ولو كان لنا فقط أدغم نحو : أخشى ياسر - واخشوا واقدا . ويمتنع الإدغام إذا تحرك أول الثلثين وسكن ثانيهما سواء كانا في كلمة نحو : ظلت وحلت ، أو في كلمتين نحو : رسول الحسن ، أو كانا بالعكس . وكان الأول هاء سكت كما تقدم ، أو مدة في الآخر - أو همزة مفصلة من الفاء . وقد مثلنا لذلك .

(١) وذلك بشرطين : ألا يكون الثلاثان همزتين في كلمتين نحو : قرأ آية ؛ فإن إدغام مثل ذلك ردى كما سلف قريباً . وألا يكون قبلهما ساكن صحيح نحو : (شهر رمضان * الشمس سراجاً) فإن إدغام ذلك ممنوع عند البصريين ؛ لما فيه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلأ ، وقرأ به أبو عمرو ، وأوله البصريون على إخفاء الحركة فإن سبقهما لين جاز الإدغام نحو : سير رمضان .

(٢) لأن الإدغام يستدعى سكون أول الثلثين ، ولا يبدأ بالساكن إلا إذا كان الأول ناء مضارعة ؛ فإنه يجوز الإدغام إذا كانت بعد مدة أو حركة ، نحو قوله تعالى : (ولا تيمموا الحثيث - تكاد تميز من الفئط) ، ٢٦٧ - سورة البقرة ، ٨ سورة الملك .

(٣) هو اللهو واللعب ، ويقال فيه : دَدَا - كَفَتِي ، ودَدُو - كَدَمُ .

الثالث : أَلَا يَتَّصِلُ أَوَّلُهُمَا بِمُدْغَمٍ ^(١) كَجُسُسٍ - جمع جاس ^(٢) .
 الرابع : أَلَا يَكُونَانِي وَزْنِ مُلْحَقٍ ^(٣) ؛ سواء كان الملحقُ أَحَدَ المثلينِ
 كَقَرَدَدٍ ^(٤) وَمَهْدَدٍ ^(٥) - أو غيرهما كَهَيْلَلٍ ^(٦) - أو كليهما نحو :
 اقْعُسَسَ ^(٧) ؛ فإنها ملحقةٌ بمجففٍ - ودَخْرَجٍ - واحرَنَجَمٍ .
 الخامس ، والسادس ، والسابع ، والثامن : أَلَا يَكُونَانِي فِي اسْمٍ عَلَى
 « فَعَلٍ » بِفَتْحَيْنِ كَطَلَلٍ ^(٨) وَمَدَدٍ ، أو « فَعُلَ » بضمّتين كذُلٍّ ^(٩)
 وَجُدُدٍ - جمع جديد ، أو « فَعِلَ » بكسر أوّلِهِ وفتح ثانيهِ كَلِمَةٍ ^(١٠)

-
- (١) أى ألا يكون أول المثلين مدغما فيه حرف قبله ، فيمتنع حينئذ إدغام المثلين المتعكرين ؛ لثلا يجتمع ساكنان ويبتل الإدغام السابق .
 (٢) اسم فاعل من جس الشيء - إذالمسه ، أو من جس الخبر - إذا خُص عنه
 ومنه الجاسوس - لصاحب خبر الشر ، والحاسوس - بالحاء ، والناموس : صاحب خبر الخير
 (٣) أى ملحق بغيره ؛ وذلك لأن الإدغام يفوت ما قصد من الإلحاق وهو :
 موازنة الملحق للملحق به . (٤) هو المكان الفليظ المرتفع - واسم جبل .
 (٥) علم امرأة . (٦) فعل ماضٍ منحوت من مركب ، ومعناه : أكثر
 من قول لا إله إلا الله ، والياء فيه مزيدة للإلحاق .
 ومن الألفاظ المنحوتة : بسم إذا قال : « بسم الله » ، وسبحل - إذا قال : « سبحان الله » ،
 وحمدل - إذا قال : « الحمد لله » ، وحوقل - إذا قال : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ،
 وحسبل - إذا قال : « حسبي الله » ، وجففل - إذا قال : « جعلت فداك » ،
 ودمعز - إذا قال : « أدام الله عزك » .. إلخ . والباب كثير ولكنه سماعي .
 (٧) معناه : تأخر ورجع ، والملحق فيه السين الثانية - على الاختار ، والهمزة أو النون -
 مزيدة للإلحاق . (٨) الطلل : ما شخص من آثار الديار .
 (٩) جمع ذلول ، وهو ضد الصعوبة ، يقال : ذل يذل ذلا فهو ذلول .
 (١٠) جمع لامة - وهى الشعر المجاوز شحمة الأذن ، ويقال : للام

وَكَيْلٌ^(١)، أو «فَعْل» بضم أوله وفتح ثانيه؛ كدُرَر وجدَد - جمع جُدَّة وهي الطريقة في الجبل .

وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة - يمتنع الإدغام^(٢) .
والثلاثة الباقية : ألا تكون حركة ثانيهما عارضة^(٣) نحو : اخْصَصْ
أبى - واكْفُفِ الشر ؛ أصلهما : اخْصَصْ واكْفُفْ - بسكون الآخر
ثم نُقِلَت حركة الهمزة إلى الصاد ، وحُرِّكَت الفاء لالتقاء الساكنين .

(١) جمع كَلَّة وهي : ستر رقيق يتوقى به من البعوض ونحوه ، وهي المسماة في عرفنا « بالناموسية » .

(٢) هي الثلاثة للملحقة ، والأربعة من الخامس إلى الثامن . أما امتناعه في الملحقة فلأن الإدغام يفوت الغرض من الإلحاق كما بينا قريباً . وأما في الخامس ؛ فإنه وإن وازن الفعل - إلا أنه لم يدغم للتنبيه على فرعية الإدغام في الأسماء ، وأصلانه وقوته في الأفعال . وأما الثلاثة الباقية فلمخالفتها لوزن الفعل ، والإدغام خاص بالفعل المتفرع عن الاسم - وبما وازنه من الأسماء .

(٣) وذلك لعدم الاعتداد بالمعارض فكأنه ساكن ، ولا إدغام عندسكون ثاني التلثين كما سر . وإلى الشروط المقدمة أشار الناظم بقوله :

(أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّرَ كَيْنِ فِي كَلِمَةٍ أَدْغَمَ لَا كَيْثِلٍ صُفِّفَ
وَذُلِّلَ وَكَلَّلَ وَلَبَّبَ وَلَا كَجُسَّسَ وَلَا كَاخْصَصَ أَبِي
وَلَا كَتَمَّيَلَلٍ ، وَشَدَّ فِي أَلَّلٍ وَنَحَوِهِ - فَكْ يَنْقَلِبُ فَقِيلَ^(٤))
ولم يذكر الثاني وهو : ألا يتصدر أولهما نحو : دَدَن . وأشار بقوله : وشد في

(*) «أول مثلين» أول منقول أدغم مقدم ومثلين مضاف إليه «محركين» نعمت مثلين «في كلمة» متعلق بمحذوف حال من مثلين لتخصسه بوصف - أو نعمتان له «ولا» عاطفة والمطوف عليه محذوف - أى كلمة بوزن مخصوص لا كَيْثِل ، والكاف زائدة ، ومثل مطوف على ذلك المحذوف - «صَفِّفَ» مضاف إليه ، وما بعده مطوف عليه «ولا كجسس» الواو عاطفة ، ولا زائدة لنا كبداية كجسس مطوف على كَيْثِل صَفِّفَ ، وما بعده مثله . «في أَلَّل» متعلق بشد «ونحوه» عطفت عليه «فك» فاعل شد «ينقل» متعلق بمحذوف نعمت لك «فك» «فك» مطوف على شد .

وَأَلَّا يَكُونَ الْإِثْلَانِ يَاءٍ يَنْ لَازِمًا تَحْرِيكُ ثَانِيهِمَا ، نَحْوُ : حَيْبَى وَعَيْبَى ^(١) .
ولا تَاءَيْنِ فِي «افْتَعَلَ» ، كَاسْتَتَرَ وَاقْتَتَلَ .

وفي هذه الصورِ الثلاثِ يجوزُ الإدغامُ ^(٢) والفلكُ ^(٣) قال الله تعالى :
(وَيَحْيِي مَنْ حَيَّيَ عَنْ بَيِّنَةٍ) ^(٤) وَيَقْرَأُ أَيْضًا : (مَنْ حَيَّ) ، وتقول .
اسْتَتَرَ وَاقْتَتَلَ . وإذا أردت الإدغامَ نقلتَ حركةَ الأولى إلى الفاء ،
وَأَسْقَطْتَ الهمزةَ للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ، ثم أدغمت ؛ فتقول
في الماضي : سَتَرَ وَقَتَّلَ ، وفي المضارع : يَسْتَرُّ وَيَقْتُلُ — بفتح أولهما ^(٥)
وفي المصدر سِتَارًا وَقِتَالًا — بكسر أولهما ^(٦) .

ويجوز الوجهان أيضاً في ثلاث مسائل أخر :

(إحداهن) : أَوَّلَى التَّاءَيْنِ الزَّائِدَتَيْنِ فِي أَوَّلِ الْمُضَارِعِ نَحْوُ : تَتَجَلَّى

أَلْ ونحوه فك .: إلخ — إلى أن هنالك ألفاظاً محفوظة منقولة عن العرب ، شذ فـكها
اختياراً ، وقياسها الإدغام ، نحو : أَلِل السقاء — إذا تغيرت رائحته ، وَلَحِجَتْ عينه —
إذا التصقت بالمرض ، وَقَطِطَ الشعر — إذا اشتدت جمودته . إلخ .

(١) وإنما لم تحريك ثانيهما ؛ لأن كلا منهما فعل ماض مبني على الفتح الظاهر .

(٢) وذلك نظراً إلى القاعدة المتقدمة ، وهي اجتماع مثلين في كلمة وتحريك ثانيهما
حركة لازمة . (٣) نظراً إلى أن حركة الثاني كالمعارضة في «حي» ؛ لوجودها في
الماضي دون المضارع والأمر ، والماض لا يعتمد به فكذا ما هو كالمعارض : ولبناء
ما قبل المثليين على السكون في اخضع واستتر ، فيجوز الإغام إلى تسكاف نقل حركة
أول المثليين إلى الساكن . (٤) من الآية : ٤٢ من سورة الأنفال

(٥) وكذلك ثانيهما ، وتشديد الثالث مع كسره . وأصلهما : يَسْتَرُّ وَيَقْتُلُ ، فنقل وأدغم

(٦) والأصل : استتاراً — واقتتالاً ، فلما أريد الإدغام نقلت كسرة التاء الأولى
إلى ما قبلها وأدغمت ، وطرحت همزة الوصل .

وتتذكر . وذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه : أنك إذا أدغمت
اجتلبت همزة الوصل^(١) ولم يخلق الله همزة وصل في أول المضارع^(٢) ،
وإنما إدغام هذا النوع في الوصل^(٣) دون الابتداء ، وبذلك قرأ البزّي
رحمه الله تعالى في الوصل نحو : (وَلَا تَيْمَمُوا — وَلَا تَبْرَجْنَ — وَكُنْتُمْ
تَمَنُونَ)^(٤) ، فإن أردت للتخفيف في الابتداء — حذفت إحدى التائين
وهي الثانية^(٥) — لا الأولى خلافاً لهشام^(٦) وذلك جائز في الوصل أيضاً
قال الله تعالى : (نَارًا تَلَطَّى^(٧) — وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنُونَ الْمَوْتَ)^(٨) .

-
- (١) وذلك للتوصل بها إلى النطق بالناء الساكنة للإدغام ، تقول : أتجلى واتذكر .
(٢) أى على طريق اللزوم له عند الابتداء به — كما في الماضي والأمر والمصدر .
ولا بد أن يكون المصنف قد استند على سماع أو استنباط أو قياس ليس في اللغة ما ينفيه
والذى ذكره النحاة : أن الفعل المبدوء بتائين ؛ إن كان ماضياً نحو : تتبع وتتابع —
جاز فيه الإدغام ابتداء واجتلاب همزة الوصل فيه وفي مصدره ؛ فيقال : اتبع اتباعاً
واتابع اتباعاً ، وإن كان مضارعاً — لم يجز فيه الإدغام إن ابتدئ به نحو : تتذكر
لأن ذلك يستلزم اجتلاب همزة الوصل وهى لا تكون إلا في المضارع . بل يخفف
بحذف إحدى التائين كما سيأتى . (٣) ويكون بعد متحرك أو لين كما سبق ،
نحو : (تسكاد تميز — ولا تمنوا) لعدم الحاجة حينئذ إلى الهمزة .
(٤) تقرأ بيمين مضمومة في « كنتم » بعدها ناء ساكنة في « تمنون » مدغمة في مثلها
(٥) لأن الثقل حصل بها ، ولقربها من الطرف ، ولأن الأولى تدل على المضارعة ،
وحذفها يضيع المقصود منها ، وهذا مذهب سيديويه والبصريين .
(٦) هو هشام الضرير من السكوفيين ، وحجته : أن الثانية تدل على معنى هو :
المطاوعة ، وحذفها يخل بذلك (٧) أى تلتب ، وأصله تلتظى ، حذفت إحدى
التائين ، ولو كان ماضياً لقل تلظت ؛ لوجوب التأنيث مع المجارى إذا كان ضميراً متصلاً
(٨) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران . وفيما تقدم يقول الناظم :

وقد يحىء هذا الحذف في النون^(١)، ومنه — على الأظهر — قراءة ابن عامر وعاصم: (وَكَذَلِكَ نُجَيِّ الْمُؤْمِنِينَ)^(٢) أصله نُجَيِّ — بفتح النون الثانية. وقيل: الأصل نُجَيِّ بسكونها فأدغمت^(٣) كإِجَاصَةٍ وَإِجَانَةٍ وإدغام النون في الجيم لا يكاد يُعرف. وقيل: هو من نَجَا يَنْجُو، ثم

(وَحْيِي أَفْكَكَ وَادْغَمَ دُونَ حَذَرَ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرَ وَمَا بَقَاءُ بَنٍ ابْتَدَى قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى «نَا» كَتَبَيْنُ الْعَبْرَ)^(٤) أى أن «حجي» ونحوه؛ مما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما — يجوز فيه الفك والإدغام على الاعتبارين اللذين ذكرهما المصنف. وكذلك يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تاءان؛ إما في أوله نحو: تتجلى، أو في وسطه نحو: استتر. وما في أوله تاءان قد يقتصر فيه على إحداها وتحذف الأخرى، ولا يكون هنالك إدغام، ككتبين؛ فإن أصله تبيين، حذفت إحداها للثقل، كما أوضح ذلك المصنف.

ومن هذا يتبين: أن المضارع المبدوء بتأمين — يجوز فيه إظهار التامين، وحذف إحداها ابتداء ووصلا. وإدغام الأولى في الثانية وصلا بعد متحرك أو مد. أما الماضي فيجوز فيه وجهان لا غير: الإظهار، والإدغام.

(١) أى تحذف للتخفيف النون الثانية؛ فيما تصدر فيه نوتان.

(٢) من الآية ٨٨ — سورة الأنبياء (٣) أى أدغمت النون الثانية في الجيم.

(٤) الأصل فيهما: إنجاصة — وإنجانة فأدغمت النون في الجيم، والإجاصة: واحدة الإجاص — وهو تمر معروف دخيل على العرب؛ لأن الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمة. والإجاص: الشمس والكُمثرى بلغة الشاميين، والإنجانة — بفتح الهمزة وكسرها — واحدة الأجاجين وهي: إناء يفسل ويعجن فيه.

(*) «وحى» مقصود لفظه — مفعول أفكك مقدم «وادغم» مبطوف على أفكك «دون» ظرف متعلق بكر من أفكك وادغم — على الحال «حذر» مضاف إليه، «كذاك» متعلق بمحذوف خبر مقدم «نحو» مبتدأ مؤخر «تتجلى» مضاف إليه مقصود لفظه «واستتر» مبطوف على تتجلى (*) «وما» اسم موصول مبتدأ «بتاء بن» متعلق بابتدئ الواقع صلة «قد يقتصر» الجملة خبر ما «فيه» متعلق بيقصر «على نا» متعلق بيقصر أيضاً «كتبين العبر» فعل وفاعل

صُعِقَتْ عَيْنُهُ وَأُسْنَدَ لَضَمِيرِ الْمَصْدَرِ^(١)، ولو كان كذلك لَفُتِحَتْ الْيَاءُ؛
لأنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ^(٢).

(الثانية والثالثة): أن تكون الكلمة فعلاً مضارعاً مجزوماً^(٣)
أو فِعْلَ أَمْرٍ^(٤)، قال الله تعالى: (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ)؛ فَيُقْرَأُ
بِالْفَتْحِ - وهو لغةُ أهلِ الحجازِ، والإدغام - وهو لغةُ تميم؛ قال الله
تعالى: (وَاعْصُصْ مِنْ صَوْتِكَ)، وقال الشاعر:
* فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ *^(٥)

(١) أى: على أنه نائب فاعل له: لأنه ماضٍ للمجهول. والتقدير: نجى هو -
أى النجاء. قيل: وفيه ضعف.
(٢) فيكون مثل (قضى الأمر). وأيضاً: ففيه إنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم
من الفعل. (٣) أى بالسكون ومضاعفاً.
(٤) أى مبنياً على السكون أيضاً، وغير متصل بنون النسوة: فإن لم يجزم المضارع
مطلقاً، أو جزم بحذف النون، أو الأمر على الحذف - وجب الإدغام.
(٥) صدر بيت من الوافر لجرير الشاعر الأموي المشهور، من قصيدة يهجو فيها
عبيد بن حصين - المعروف بالراعى النخري. وعجزه:

* فلا كُفُوباً بَلَغْتَ وَلَا كِلَافاً *

انلغة والاعراب: غض الطرف: أى أغمضه وانظر إلى الأرض، والطرف: البصر.
نمير: قبيلة - فرع من قيس بن عيلان، أبوهم نمير بن عامر، ومنهم الراعى
النخري، وفهم يقول جرير أيضاً:

بأى بلاء يا نمير بن عامر وأتم ذنابي لا يدين ولا صدر
« غض » فعل أمر « الطرف » مفعول به « كُفُوباً » مفعول مقدم ببلغت.

والمعنى: يقول مخاطبه: طأطئ بصرك واعرف قدرك ولا تتجاوزَه، وابتعد عن
مباراة السكرام ومجاراتهم؛ وقف عند الحد الذى تؤهله لك صفات قومك، فإنك من
قبيلة نمير التى لم ترق إلى مصاف القبائل العظيمة.

والشاهد: فى « غض »؛ حيث جاء بالإدغام، ويروى بضم الضاد وفتحها

والتزم الإدغام في «هلم»^(١) لثقلها بالتركيب^(٢) ، ومن ثم^(٣)
التزموا في آخرها الفتح ، ولم يجزوا فيه ما أجازوه في آخر نحو : ردّ
وشدّ ؛ من الضمّ للإتباع - والكسر على أصل التقاء الساكنين .
ويجب الفك في «أفعل» في التعجب^(٤) نحو : أشدد بياض

وكسرها ؛ فالضم على الاتباع لضم العين - والفتح للتخفيف لأن الفتحة أخف الحركات -
والكسر على الأصل في النخلص من الساكنين .

(١) هذا كالاستثناء من فعل الأمر المتقدم الذي جوز فيه الفك والادغام ،
واستثناؤها على لغة بني تميم ؛ فإنها عندهم فعل أمر غير متصرف ، تلحقه علامات التأنيث
والثنية والجمع ؛ نقول : هذا - هلمى - هلموا - هلمن ، فالزام الادغام فيها على أصلهم
في فعل الأمر . أما الحجازيون فيقولون : إن «هلم» اسم فعل أمر بمعنى أقبل ، ولا فعل
له ، وتلزم طريقة واحدة ولا يختلف نطقها بحسب ما هي مسندة إليه .

(٢) وقد اختلف في تركيبها ، فقال البصريون : هي مركبة من «ها» التنبيه
ومن «لم» التي هي فعل أمر ، من قولهم : لم الله شعثك - أى جمعه ؛ كأن قيل : اجمع
نفسك إلينا ، فخذت الألف من «ها» تخفيفاً . وعند الكوفيين : مركبة من «هل»
التي للزجر - و «أم» بمعنى اقصد ، خففت الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها -
وهو اللام . (٣) أى من أجل ثقلها بالتركيب .

(٤) هو أيضاً كالاستثناء من فعل الأمر المتقدم نظراً لصورته ؛ لأنه في الحقيقة
فعل ماض على صورة الأمر كما هو معروف ؛ وإنما التزم فيه الفك محافظة على صورته
وصيغته ، سواء كان متصلاً بالباء أم لا .

وفي حكم «أفعل» في التعجب ، و «هلم» يقول الناظم :

(وَفَكُّ «أَفْعِلْ» فِي التَّعْجِبِ التَّزِمُ وَالْتَّزِمُ الْإِدْغَامُ أَيْضاً فِي «هَلَمْ»^(٥))

أى أنه يجب فك صيغة «أفعل» في التعجب محافظة على صيغته ؛ نقول : أحبيب
بمحمد وأشدد بلى ، فلا يجوز فيه الوجهان كعمل الأمر المتقدم ، ويلتزم الادغام في

(*) «وفك» مبتدأ «أفعل» مضاف إليه مقصود لفظه «في التعجب» متعلق بمحذوف
حال من أفعل «التزم» فعل ماض مجهول والوجه خبر المبتدأ «الإدغام» نائب فاعل التزم الثاني
«أيضاً» مفعول مطلق لمحذوف «في هر» متعلق بالتزم .

وجوه المتقين — وَأَخْبِبْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْمَحْسِنِينَ . وَإِذَا سُكِّنَ الْحَرْفُ
الْمَدْغَمُ فِيهِ ؛ لِاتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ ^(١) — وَجَبَ فَكُّ الْإِدْغَامِ ^(٢) فِي لُفَّةٍ غَيْرِ
بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ ، نَحْوُ : حَلَلْتُ ، وَ (قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ — وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ) ^(٣)

« هلم » للثقل بالتركيب — على القول بأنها فعل أمر ، فهي أيضاً مستثناة من فعل الأمر
للسابق . (١) أى البارز المتحرك ويشمل ذلك : تاء الضمير ، وتاء ونون الاناث .
(٢) وذلك لتعذر الادغام ؛ لأن ما قبل الضمير البارز لا يكون ساكناً وتقدمت
الإشارة لذلك ، وإذا سكن لجزم أو شبهه « والمراد به سكون آخر الأمر » — جاز الفك
وهو لفظة أهل الحجاز ، وجاز الادغام وهو لفظة نعيم .

(٣) أى أحكمتنا خلقهم ، الآية : ٥٠ من سورة سبأ ، ٢٨ من سورة الإنسان
وفى هذا الموضع الذى يعتبر شرطاً من شروط وجوب الادغام ، وهو : ألا يعرض
سكون ثانى المثلين ؛ إما لاتصاله بضمير رفع ، أو لجزم وشبهه — يقول الناظم :
(وَفَكَّ حَيْثُ مَدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِسَكُونِهِ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ
نَحْوُ : حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ ، وَفِي جَزَمٍ وَشَبْهِهِ الْجَزَمِ تَخْيِيرٌ قَبْلِي) ^(٤)
أى يجب فك الفعل المدغم عينه ولامه ، وسكن آخره ؛ لاقتراحه بضمير رفع نحو :
حللت . وإذا سكن بسبب دخول جازم ، أو شبهه كسكون الآخر فى الأمر — جاز الفك ،
وجاز الادغام ، والأفصح الفك .

هذا : وإذا اتصل بآخر الفعل المدغم — من المجزوم وشبهه — « ها » الغائبة —
وجب فتحه نحو : ردّها ولم يردّها ، وإن كان « هاء » الغائب — وجب ضمّه نحو :

(*) « وفك » فعل أمر حذف مقوله — أى أول المثلين ، أو ماضى لاجهول ونائب فاعله
يعدو لذلك المحذوف « حيث ظرف مكان متعلق بفك » مدغم « مبتدأ » فيه « متعلق به على
أنه نائب فاعل لأنه اسم مفعول « سكن » فعل ماضى والملة بحر المبتدأ ، وجمله المبتدأ والخبر
بحر جر بإضافة حيث إليها « لِسَكُونِهِ » متعلق بفك من إضافة السكون الناقص إلى اسمه . وهو علة
لسكن « بضمير الرفع » بضمير متعلق باقتراح الواقع خبراً للسكون الناقص والرفع مضاف إليه « نحو »
خبر لمبتدأ محذوف « حللت ما حللته » مضاف إليه مقصود لفظه أو نحو مضاف لقول محذوف ، وما
بعده مقول القول « وفى جزم » متعلق بمحذوف خبر مقدم وشبهه الجزم « وشبهه مطوف عليه
والجزم مضاف إليه « وتخيير » مبتدأ مؤخر ، وجمله « وفى » نعت لتخيير

وقد يُفكّ الإِدغام في غير ذلك شذوذاً نحو : لَحِثَتْ عَيْنُهُ ^(١) وَاللَّيْلُ السَّقَاءُ ^(٢) ، أو في ضرورة كقوله :

الحمد لله الأجلّ الواسع الفضل الوهوب المجزل ^(٣)

ردّه ولم يردّه ، وإن اتصل بآخره ساكن -- كسر للتخلص من الساكنين نحو : ردّ القوم ، وبعضهم يفتحونه للتخفيف ، وحكى ضمه إتباعاً . وإن لم يتصل الفعل بشيء من ذلك جاز فيه الفتح مطلقاً ، كردّه وفرّ وعصّ : والكسر مطلقاً ، والاتباع لحركة الفاء .
(١) أى لصقت بالرمص -- وهو وسخ جامد يجتمع في المرق ، فإن كان سائلاً فهو عمص .

(٢) أى تغيرت رائحته -- وكذلك الأسنان إذا فسدت -- والأذن إذا رقت .
(٣) بيت من الرجز للفضل بن قدامة -- المعروف بأبي النجم العجلي -- الراجز المشهور ، وهو مما يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام . بسبب مخالفة بعض مفرداته للمشهور من اللغة .

اللغة والاعراب : العلى : صفة ، من العلو -- بمعنى علو الشأن وسموه . الأجلل : الأجل الأعظم . الواسع الفضل : الكثير العطاء والاحسان . الوهوب : صيغة مبالغة من الهبة -- أى العظيم الهبات . « المجزل » اسم فاعل من أجزل العطاء إذا أكثر منه ، والجزيل : العظيم . « الحمد » مبتدأ « لله » متعلق بمحذوف خبر « العلى الأجلل » ، صفتان للفظ الجلالة ، وكذلك ما بعده .

والشاهد : في « الأجلال » حيث لم يدغم ، والقياس فيه الأجل بالادغام ولكن الضرورة الشعرية ألجأته لذلك .

والعنى : يحمد الله سبحانه ، وهو الرفيع الشأن الأعظم من كل شيء ، الذى عم فضله وعطاؤه الجم جميع المخلوقات ، وهذا حسن ختام من المصنف ، يوحى بما أفاض الله عليه من توفيق وهداية لهذا السفر الجليل . نفع الله به ؛ وغفر لنا وله ، ووقفنا إلى ما فيه الخير والنفع العام ؛ إنه سميع مجيب .

ملحوظة

كثر في باب الابدال وما بعده -- مخالفة ابن هشام للناظم في ترتيب الموضوعات وبعض المسائل والفروع ، وضم بعضها إلى بعض ؛ فجاء الاستشهاد بالألفية غير منتظم

على الترتيب الممهود في الآيات وفي الفصول ، وقد كان ذلك نادراً فنباسبق قبل . فأرجو أن يفهم ذلك ويتدبر .

خاتمة

إذا التقى ساكنان ، وجب التخلص منهما بحذف الأول في ثلاثة مواضع :
الموضع الأول : أن يكون أول الساكنين مدة ، ويجب حذفها لفظاً وخطاً :
إن كان الساكن الثاني من كلمة الأولى ؛ كخف وقل وبع - أو كجزء منها كافي المتل
اللام ؛ إذا أسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة نحو : تنزن وترمن ، وتحذف لفظاً فقط
إن كانا من كلمتين نحو : يئس القوم - (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر -
وقالا الحمد لله) ، وإن لم يكن أولهما مدة وجب تحريكه إلا في :

الموضع الثاني : وهو أن يكون أول الساكنين نون التوكيد الخفيفة ، فإنها
تحذف إذا وليها ساكن للفرق بينها وبين التنوين نحو : لاتنين الفقير .

الموضع الثالث : تنوين العلم الوصوف بـ (ابن) مضافاً إلى علم ، نحو : علي بن أبي
طالب ، فإن لم يكن لفظ « ابن » صفة أو لم يضاف إلى علم - لم يحذف التنوين .
ويتخلص من الساكنين في غير ما تقدم - بالتحريك . والتحريك ؛ إما بالكسر

على أصل التخلص من التقاء الساكنين وهو الأكثر . وإما بالضم ، ويجب في :
(١) أمر المضعف المتصل به هاء الغائب - ومضارعه المجزوم كما مر ، نحو : رده
ولم يردّه ، والسكوفيون يميزون فيه أيضاً : الفتح ، والكسر .

(ب) في ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم قبلها نحو : (لهمُ البشرى -
كتب عليكم الصيام) فإن اتصلت بضمير مكسور جاز الضم والكسر .

وإما بالفتح ويجب في أربعة مواضع :

[أ] نون « من » الجارة إذا دخلت على ما فيه أل ، نحو : من الله - من الكتاب
فإن كان الساكن غير أل - كثر الكسر نحو : من ابنك .

[ب . ح] أمر المضعف المضموم العين ، ومضارعه المجزوم مع ضمير الناقبة
نحو : ردها - ولم يردّها .

[د] تاء التأنيت إذا وليها ألف اثنين نحو (قالتا أتينا طائعين)

ويستغفر التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع .

[أ] إذا كان أول الساكنين حرف لين أو ياء تصغير ، وثانيهما حرف مدغم في
مثله ، وهما في كلمة واحدة نحو : دابة وخويصة « تصغير خاصة » ، ولا الضالين .

[ب] الكلمات السرودة نحو: قاف ، ميم ، نون ، وذلك لجريانها بحرى الموقف عليها
[ح] الكلمات الموقوف عليها نحو : بكر ، ثوب ، قال .

الأسئلة والتريينات

١ — عرف الإعلال بالنقل ، واذكر شروطه ، ومواضعه ، ووضح ما تقول بالأمثلة
٢ — اذكر المواضع التي يتمتع فيها النقل ، ومثل . ثم بين سبب الشذوذ في الكلمات الآتية :

مدين . جدول . استحواذ . استروح . مكيال . أسود . منائر . نيام .
٣ — هات من الأفعال الآتية : اسمى الفاعل والمفعول — والمصدر الميمى — واسم الآلة ، وبين وزنها ، وما حدث فيها من إعلال وسببه .

باع . رأى . رقى . كال . محأ . أضع
٤ — متى قلب عين « أفعل » و « افعل » إذا كانا معتلئ العين « أجوفين » — ألقأ ؟ ومتى تسلم ؟ وضح ما تذكر بالمثال .

٥ — اشرح قول ابن مالك :

(وَمَا لِلْفَعَالِ مِنَ الْخَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ - ففَعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَرْنٌ)

٦ — متى تحذف فاء المثال من الفعل المضارع ؟ ومن المصدر ؟ اذكر شروط ذلك وضح بالأمثلة ، واستشهد بقول الناظم .

٧ — هات المضارع والأمر من الأفعال الآتية ، وبين ما يحدث فيها من تغيير وسببه .
وفى . ولى . وثب . وجل . لوى . نام . استشار

ما حكم التاءين الزائدين في المضارع وفي الماضى ؟ من حيث الإظهار — والإدغام ؟ وضح بالأمثلة .

٩ — اشرح حكم الفعل المضعف من الماضى والمضارع والأمر — عند الإسناد إلى الضمير المتحرك ، موضحا ذلك بالأمثلة

١٠ — فيما يأتى : شواهد لبعض مسائل هذا الباب . وضح موضع الشاهد وبين ما حدث فيه من تغيير إن كان .

قال تعالى : (وَفِى الْأَرْضِ قَطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ . فجاءته إحداهما تمشى على
استحياء ادعُونى أَسْتَجِبْ لَكُمْ . أولئك مآواهم جهنم ، وَلَا يَجِدُونَ

عنها تحيياً . يأهل يثرب لا مقام لكم . إن ربّي قريب مجيب . إنه كان وعده مائياً . إنّا نحن نرث الأرض ومن عليها . واذكر بعد أمة وقلّ للمؤمنات يفضضن من أبصارهن . فظلمت تفكهن . أولئك يدعون إلى النار . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى . ومن يشاق الله فإن الله شديد العقاب . وقد دخلوا بالكفر . آمن مجيب المضطر إذا دعاه . ولا تهفوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون .

وقال نبيّ المسلمين تقدّموا وأخيب إلينا أن تكون للقدا
ولا يحركنى بفض ولا مقة ولا تربق همومى دفع أفلامى
وإن شقائى عبءة مُراقبة فهل عند رسم دارس من معول؟

١١ — بين ما فى الكلمات الآتية من إعلال ، ووضح السبب

مفيث . طوبى . مصفاة . أوائل . مرضى . موسر . استقامة

١٢ — بين فيما يأتى : ما فيه إعلال من الكلمات ، ووضحه واذكر السبب .

كان عمر بن الخطاب ثانى الخلفاء الراشدين - مهيب الطلعة محشى الجانب، آمن فى الأيام الأولى من الدعوة الإسلامية، وقد اشترك مع الرسول فى جميع الغزوات وكان يلبس الخشن من الثياب مع قدرته على ارتداء الديباج . تولى الخلافة فى العام الثالث عشر من الهجرة ؛ وكانت رضى الحرب دائرة بين العرب والروم فى الشام ، وحضر فتح القدس ، واستيلاء عمرو بن العاص على فلسطين وهو أول من أنشأ الديوان لإدارة أعمال البلاد ، ووضع التاريخ الإسلامى مبتدئاً من أول سنة قريية بعد الهجرة ، وجعل الخلافة بعده شورى . ويعمد المثل الأعلى للحاكم العادل ، وقد دام حكمه عشر سنوات وتسعة أشهر وتوفى ثلاث ليالى بقين من ذى الحجة سنة ٢٣ هـ .

فهرس موضوعات الجزء الرابع من كتاب « ضياء السالك إلى أوضح المسالك »

| الموضوع | ص | الموضوع | ص |
|--|----|---|----|
| « فعل » في حذف ما يعلم من شرط أو جواب | ٥١ | باب إعراب الفعل | ٣ |
| ٥٣ - حكم ما إذا اجتمع شرط وجواب الأسئلة والتمرينات | ٥٧ | نواصب الفعل المضارع أربعة | |
| (فصل في « لو ») | | ٣ - أحدها « لن » - معناها | |
| أنواعها - حكم كل | ٦٠ | ٤ - الثاني « كي » المصدرية . الفرق بينها وبين التعليلية | |
| (فصل في أما) | ٦٨ | ٦ - الثالث « أن » | |
| معناها . حكمها | | ٨ - ١٠ - حكم المفسرة والزائدة والخففة | |
| (فصل في لولا ، ولو ما) | ٧٣ | ١١ - الرابع « إذن » - شروط إعمالها | |
| معناها - حكمها | | « فصل » في مواضع النصب بأن | ١٥ |
| (تنبيه) في أدوات الشرط التي لا تجزم | ٧٦ | مضمرة وجوبا | |
| « خاتمة » في الجمل وأقسامها ، وموقعها من الإعراب | ٧٦ | « فصل » في مواضع النصب بأن | ٣٠ |
| الأسئلة والتمرينات | ٧٩ | مضمرة جوازاً | |
| باب الإخبار بالذی والالف واللام | | « فصل » الجوازم التي تجزم فعلاً واحداً وهي أربعة | ٣٥ |
| معناه . الغرض منه . قد يؤتى به لأغراض أخرى | | « لا » الطلبية | |
| « الفصل الأول » في بيان حقيقته والعمل فيه | | ٣٧ - اللام الطلبية . « لم » . « لما » | |
| « الفصل الثاني » في شروط ما يخبر عنه ؛ إن كان الإخبار بالذی أو أحد فروعه | | الجوازم التي تجزم فعلين ، وأنواعها | ٣٩ |
| شروطه ؛ إن كان الإخبار بالالف واللام | | ٤٤ - كيفية إعراب أسماء الشرط والاستفهام | |
| « فصل » في الضمير المرفوع بصلة « أل » | | « فصل » في مواضع وجوب الفاء في جواب الشرط | |
| (٢٨ - ضياء السالك ٤) | | ٤٧ - إغناء « إذا » الفجائية عن الفاء | |
| | | « فصل » في العطف على جملي الشرط والجواب | ٤٩ |

| ص | الموضوع | ص | الموضوع |
|-----|--|-----|--|
| ٩٣ | ٩٣ - «حاتمة» في الإخبار عن اسم كان بالذى وفروعه | ١٢٩ | «تنمة» في السكناية عن الحديث . |
| ٩٣ | الاسئلة والتمرينات (باب العدد) | ١٣٠ | إعراب بعض التراكيب |
| ٩٣ | معنى العدد. حكم ميم الواحد والاثنين | ١٣٢ | الاسئلة والتمرينات (باب الحكاية) |
| ٩٦ | «فصل» في حكم ميم الثلاثة والعشرة وما بينهما | ١٣٣ | معنى الحكاية : أنواعها حكاية الجملة ، حكاية المفرد |
| ١٠٠ | «فصل» في الأعداد التي تضاف للمعدود وهي نوعان : | ١٢٥ | ١٣٣ حكاية حال المفرد «بأى» - و «من» |
| | (١) الثلاثة والعشرة وما بينهما | ١٢٩ | ١٢٥ - الفرق بين من - وأى |
| | ١٠٢ (ب) المائة والألف | ١٤١ | ١٢٩ - حكاية العلم - شروط ذلك |
| ١٠٤ | «فصل» حكم الأعداد التي تجاوز العشرة | ١٤٢ | الاسئلة والتمرينات (باب التأنيث) |
| ١٠٨ | « حكم العدد المركب غير اثنى عشر واثنى عشرة | ١٤٤ | التأنيث فرع التذكير لماذا ؟ - علامات التأنيث |
| | ١١٠ «خلاصة» في استعمال ألفاظ العدد | ١٤٧ | « فصل » لا تدخل تاء التأنيث في خمسة أوزان |
| ١١١ | « فصل » في صوغ اسم فاعل من اثنين وعشرة وما فيهما، وبأى على سبعة أوجه | ١٤٩ | ١٤٧ - المعاني التي تأتي لها التاء |
| ١١٩ | « الخلاصة » في استعمال فاعل كثنائي اثنين | ١٥٣ | « فصل » في الأوزان المشهورة لألف التأنيث المقصورة |
| ١٢٠ | « فائدة » في التاريخ بالليالي، وحكمه | ١٥٧ | ١٥٣ المشهور من أوزان المدودة |
| ١٢١ | « تنمة » في ضبط شين عشرة | ١٥٨ | ١٥٧ - بعض الأوزان غير مذكر |
| ١٢٢ | باب كذايات العدد | ١٥٨ | « تنبيه » ألفاظ يجوز فيها التذكير والتأنيث |
| ١٢٧ | « كم » ، وأقسامها، وحكم كل قسم | ١٥٧ | (باب المتصور والمدود) |
| ١٢٧ | « كآين » ومعناها . وحكمها حاصل | ١٥٨ | تعريف : المقصور - المدود - المنقوص |
| | إعراب « كم » | ١٦١ | ١٥٨ - أمثلة المقصور القياسي |
| ١٢٨ | الفرق بين « كم » و « كآين » | | ١٦١ - أمثلة المدود القياسي |
| ١٢٨ | « كذا » معناها - حكمها | | |

| ص | الموضوع | ص | الموضوع |
|-----|--|-----|-------------------------------------|
| ١٦٣ | المقصور والمدود السماعيان | ١٨٦ | الثاني - « أفعال » وما يطرد فيه |
| ١٦٥ | « مسألة » | ١٩٠ | الثالث - « أفعلة » |
| | في قصر المدود - ومد المقصور | ١٩٠ | الرابع - « فمسله » بكسر الفاء |
| | (باب كيفية التثنية) | | وسكون العين |
| ١٦٦ | الاسم على خمسة أنواع | ١٩١ | الأول من أبنية الكثرة « فعل » - بضم |
| | الصحيح . المنزل منزله - الممثل - | | أوله وسكون ثانيه |
| | المنقوص - تثنيتهما | ١٩٢ | الثاني - « فعل » بضمين |
| | تثنية الممثل المقصور | ١٩٠ | الثالث - « فعل » بضم أوله |
| | ١٦٩ تثنية المدود | | وفتح ثانيه |
| ١٧٦ | « تنبيه » في تاية المحذوف اللام | ١٩٤ | الرابع - « فعل » بكسر أوله |
| | (باب كيفية جمع الاسم | | وفتح ثانيه |
| ١٧٢ | جمع المذكر السالم) | ١٩٥ | الخامس - « فمسله » بضم أوله |
| ١٧٣ | (باب كيفية جمع الاسم | | وفتح ثانيه |
| | جمع المؤنث) | ١٩٥ | السادس - « فمسله » بفتحين |
| ١٧٥ | « فصل » في حركة عين الجمع بالنسبة | ١٠٦ | السابع - « فملى » بفتح أوله |
| | للفرد | | وسكون ثانيه |
| ١٧٧ | الأنواع التي يمتنع فيها التغير | ١٩٧ | الثامن - « فمسله » بكسر أوله |
| | لحركة العين | | وفتح ثانيه |
| ١٨٠ | الأسئلة والتمرينات | ١٩٧ | التاسع - « فعل » بضم أوله |
| | (هذا باب جمع التكسير) | | وتشديد ثانيه |
| ١٨٢ | تعريف . عدد أبنية جمع القلة والكثرة | ١٩٨ | العاشر - « فمسل » بضم أوله |
| | ١٨٣ - أغلب جوع التكسير سماعي . | | وتشديد ثانيه |
| | قرار المجمع اللغوي في ذلك | ١٩٩ | الحادي - عشر « فمسل » بكسر |
| | قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن | | أوله وفتح ثانيه |
| | الكثرة - والعكس | ٢٠١ | الثاني عشر - « فمعل » بضمين |
| ١٨٥ | الأول من أبنية القلة « أفعال » - بضم العين | ٢٠٤ | الثالث عشر - « فمعل » بكسر أوله |
| | | | وسكون ثانيه |

| ص | الموضوع | ص | الموضوع |
|-----|---|-----|--|
| ٢٠٤ | الرابع عشر - « فعلان » بضم أوله | ٢٤١ | « فصل » فيما يصغر من غير التمكن |
| | وسكون ثانيه | ٢٤٤ | « فوائد » |
| ٢٠٥ | الخامس عشر - « فعلان » بضم أوله وفتح ثانيه | | ١ - في تصغير الجمع - واسم الجمع - واسم |
| ٢٠٦ | السادس عشر - « أفعلاء » بكسر ثالثه | | الجنس |
| ٢٠٦ | السابع عشر - « فواعل » | | ٢ - في ألفاظ مكبرة وردت على صورة |
| ٢٠٨ | الثامن عشر - « فعائل » | | المصغر - والعكس |
| ٢٠٩ | التاسع عشر - « فعالي » بفتح أوله وكسر رابعه | ٢٤٥ | الأسئلة والتمرينات |
| ٢١٠ | العشرون - « فعالي » بفتح أوله ورابعه | ٢٤٦ | نموذج |
| ٢١٠ | الحادي والعشرون - « فعالي » بالتشديد | | (باب النسب) |
| ٢١١ | الثاني والعشرون - « فعائل » | ٢٤٧ | تعريفه - ما يحدث بسببه من تغيير |
| ٢١٥ | الثالث والعشرون - « شبه فعائل » | ٢٤٨ | الأشياء التي تحذف لأجله من الآخر |
| ٢١٨ | « تمة » في شوارد هامة تملق بالجمع | ٢٥٦ | الأشياء المتصلة بالآخر التي تحذف |
| | | | لأجله |
| ٢٢١ | الأسئلة والتمرينات | | « فصل » في حكم همزة المدود عند النسب |
| | (باب التصغير) | ٢٦٠ | ٢٦١ « فصل » في النسبة إلى المركب |
| ٢٢٣ | معناه - أغراضه - فائدته | | « تمة » في أشياء هامة |
| ٢٢٤ | أبنيته - شروطها | ٢٦٢ | « فصل » في النسب إلى ما حذفت لامه |
| ٢٢٦ | ما يتوصل به إلى أبنيته | ٢٦٦ | في النسب إلى ما حذفت فاؤه أو عينه |
| ٢٢٨ | « فصل » فيما يستثنى من كسر ما بعد | ٢٦٨ | في النسب إلى ثنائي الوضع المسمى به |
| | ياء التصغير | | المعتل الثاني |
| ٢٣٠ | « فصل » فيما يستثنى من الحذف للتصغير | ٢٦٩ | « فصل » في النسب إلى الكلمة الدالة |
| ٢٣٢ | « فصل » في حكم ألف التأنيث عند التصغير | | على جماعة |
| ٢٣٣ | « فصل » في حكم تصغير ما ثانيه لين | ٢٧١ | « فصل » في الاستثناء عن ياء النسب |
| ٢٣٥ | « فصل » في حكم تصغير ما حذفت | | يصوغ المنسوب إليه على وزن خاص |
| | أحد أصوله | | قرار المجمع اللغوي في صيغة « فعال » |
| ٢٣٨ | « فصل » في تصغير الترخيم | ٢٧٣ | « فصل » في شواذ النسب |
| ٢٣٩ | « فصل » في لحوق تاء التأنيث للعارى منها | | |

| ص | الموضوع | ص | الموضوع |
|-----|---|-----|--|
| ٢٧٤ | الاسئلة والتمرينات | ٣١٨ | أبنية الثلاثى المجرد |
| ٢٧٦ | نموذج | ٣٢٠ | أبنية الرباعى المجرد |
| | (باب الوقف) | ٣٢١ | أبنية الخماسى المجرد |
| ٢٧٧ | تعريفه . أنواعه : الوقف على منون | ٣٢٢ | « فصل » فى تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد |
| | ٢٧٨ - الوقف على « إذا » | ٣٢٤ | « فصل » فى كيفية الوزن |
| | ٢٧٩ - الوقف على « هاء الضمير » | ٣٢٧ | « فصل » فيما تعرف به الأصول من الزوائد |
| | ٢٨٠ - الوقف « على المنقوص » | ٣٣٠ | شروط زيادة الألف |
| ٢٨٢ | « فصل » - فى الوقف على المتحرك الذى ليس هاء تأنيث | ٣٣١ | شروط زيادة الواو والياء |
| ٢٨٧ | « فصل » - فى الوقف على تاء التأنيث | ٣٣٢ | شروط زيادة الميم |
| ٢٨٩ | « فصل » - فى الوقف بهاء السكت . مواضعها | ٣٣٣ | شروط زيادة همزة الوصل |
| ٢٩٥ | « مسألة » قد يعطى الوصل حكم الوقف | ٣٣٤ | شروط زيادة النون |
| ٢٩٧ | الاسئلة والتمرينات | ٣٣٥ | شروط زيادة التاء |
| | (هذا باب الإمالة) | ٣٣٦ | شروط زيادة السين والهاء واللام |
| ٢٩٩ | تعريفها . حكمها | | فصل فى زيادة همزة الوصل |
| | ٣٠٠ أسبابها ثمانية | ٣٣٩ | تعريف - مواضعها - أدلة الزيادة |
| | ٣٠٥ موانع الإمالة ثمانية أيضاً | ٣٤١ | « مسألة » لهمزة الوصل بالنسبة لحركتها سبع حالات |
| ٣٠٨ | « مسألة » الفرق بين تأثير المانع وتأثير السبب | ٣٤٣ | « مسألة » فى حذف همزة الوصل - إبدالها ألفاً |
| | ٣١٠ - مانع المانع | ٣٤٥ | الاسئلة والتمرينات |
| ٣١٢ | « فصل » تحال الفتحة قبل حرف من ثلاثة | ٣٤٦ | نموذج |
| ٣١٥ | الاسئلة والتمرينات | | (باب الإبدال) |
| | (باب التصريف) | ٣٤٧ | تعريف : الإبدال - القلب - الإعلال - العوض |
| ٣١٦ | تعريف - أغراضه - ما يدخله من أنواع السكامة | ٣٤٨ | أحرف الإبدال |
| ٣١٧ | « فصل » فى تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد | ٣٥٠ | « فصل » فى إبدال الهمزة من الواو والياء ، وذلك فى أربع مسائل |

| ص | الموضوع | ص | الموضوع |
|-----|---|-----|---------------------------------------|
| ٣٥٥ | « مسألة خاصة بالواو | ٤٠٠ | « فصل » في إبدال الميم |
| ٣٥٧ | « فصل » في إبدال الواو والياء من الحمزة | ٤٠٠ | الأسئلة والتمرينات |
| ٣٦٥ | (باب الحمزتين اللتفتين في كلمة) | ٤٠٤ | نموذج |
| ٣٦٣ | حكم ما إذا كانت الأولى متحركة | ٤٠٥ | (باب نقل حركة الحرف المتحرك |
| | والثانية ساكنة | | المعمل إلى الساكن الصحيح قبله) |
| ٣٦٤ | حكم ما إذا كانت الأولى ساكنة | ٤١٢ | « باب الحذف » وفيه ثلاث مسائل |
| | والثانية متحركة | | (أ) إحداها تتعلق بالحرف الزائد |
| ٣٦٥ | حكم ما إذا كانتا متحركتين | | (ب) الثانية تتعلق بناء الفعل |
| ٣٦٨ | « فصل » في إبدال الياء من الألف والواو | | (ح) الثالثة تتعلق بعين الفعل |
| | إبدالها من الألف في مسألتين | ٤١٨ | (باب الإدغام) |
| ٣٦٩ | وإبدالها من الواو في عشر مسائل | ٤١٨ | وجوب إدغام أول المتحركين بشروط ، |
| ٣٨٢ | « فصل » في إبدال الواو من الألف والياء | | والجواز في ثلاث صور |
| ٣٨٣ | إبدالها من الألف في مسألة واحدة | ٤٢٢ | — جواز الوجهين في ثلاث مسائل آخر |
| | وإبدالها من الباء في أربع مسائل | ٤٢٦ | التزام الإدغام في « هلم » ، الفلك في |
| ٣٨٨ | « فصل » في إبدال الألف من الواو | | « أفعل التعجب » |
| | والياء | ٤٢٨ | « ملحوظة » في مخالفة ابن هشام |
| ٣٩٥ | « فصل » في إبدال التاء من الواو والياء | | للناظم في الترتيب |
| ٣٩٧ | » » » الظاء | ٤٢٩ | « خاتمة » في التخصيص من التقاء |
| ٣٩٨ | « فصل » في إبدال الدال | ٤٣٠ | الساكنين مواضع اغتفار التقاء الساكنين |
| | | | الأسئلة والتمرينات |

فهرس بأسماء النحاة والقراء الذين وردت أسماؤهم بهذا الجزء

| ص | الاسم | ص | الاسم |
|-----|--------------------------|-----|-------------------------------------|
| ٧ | ابن محيصن - من القراء | ٣٠٩ | المقرب - لابن عصفور |
| ١٤٩ | ابن قتيبة | ٣١٩ | أبو السمال - من القراء |
| ١٥٦ | ابن سيده - وكتابه المحكم | ٣٤٢ | التكملة والإيضاح - لأبي علي الفارسي |
| ٢٣٤ | الزجاج - الفارسي | ٣٤٣ | التسهيل - لابن مالك |
| ٢٦٥ | يونس بن حبيب | ٤١٩ | ورش - من القراء |
| ٢٨١ | البرزي | | |

تنبية : وقعت بعض أخطاء مطبعية يدركها القارئ بسهولة ، وأكثرها تصويب أو تحريف وقد أثبتنا أهم ما عثرنا عليه عند القراءة بعد الطبع .

| ص | س | الخطأ | الصواب |
|-----|----|---------------|---------------|
| ٢٩ | ٢٢ | الناهه | الناهي |
| ٢٩ | ٢٣ | الاستشاف | الاستثاف |
| ٦٣ | ٢٠ | انتقاء المسبب | انتقاء المسبب |
| ١٠٧ | ٢٥ | امفتح | الفتح |
| ١٣٧ | ٢٤ | وئب | ونائب |
| ١٥٣ | ٢٥ | السكفى | الكفرى |
| ١٦٧ | ١٣ | الققهري | القهقرى |
| ٢٨ | ٢٥ | القل | النفل |
| ٣١ | ٢٣ | والرم | بالنرم |
| ١٠٧ | ٢٥ | القاعل | الفاعل |
| ١٠٧ | ٢٥ | الفتح | الفتح |

مطبعة ابن نجمة بالبحر

٨٦٤٢٤٠

هاتف :